جامعة الحاج لخضر- باتنة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية:

دراسة في المنطلقات والأسس.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
فـــرع العلاقات الدولية.

إعداد الطالب:
محمد الطاهر عديلة

إشراف الأستاذ الدكتور
عبد الناصر جندلي

2014 - 2015 م
1435 – 1436 هـ

جامعة الحاج لخضر- باتنة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية:
دراسة في المنطلقات والأسس.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
فـــرع العلاقات الدولية.

إعداد الطالب:
محمد الطاهر عديلة

إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد الناصر جندلي

لجنة المنـــــــاقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
رابح مرابط	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة باتنة
عبد الناصر جندلي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة باتنة
عبد الوهاب بن خليف	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة الجزائر
مصطفى صايج	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة الجزائر
طروب بحري	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة باتنة
محمد شاعة	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة المسيلة

2014 - 2015 م
1435 – 1436 هـ

شكر وعرفـان

الحمد والشكر لله من قبل ومن بعد أن وفقني لإنجاز هذا العمل؛
ومن بعده الشكر والعرفان موصول إلى الأستاذ الدكتور جندلي
عبد الناصر على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة وعلى
نصائحه وتوجيهاته القيمة، ولا يفوتني أن أتقدم
بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأساتذة أعضاء
لجنة المناقشة كل باسمه على قبولهم
مناقشة هذه الأطروحة
وإجازتها.

شكري الكبير وامتناني كذلك لكل: من علمني
حرفا فصرت له عبدا، من الإبتدائي،
إلى المتوسط، إلى الثانوي،
إلى الجامعة. لكل من
مد لي يد العون
فعلا، وقولا،
ودعاء.

المقدّمة:

سعى حقل العلاقات الدولية لأن يكون فرعا علميا مستقلا بذاته، له موضوعاته الخاصة به، ومجموعة النظريات التي تميزه عن غيره، وكذا المناهج الكفيلة بتحقيق ذلك. وظل هذا هدفا عكف الكثير من الباحثين والمفكرين على تحقيقه؛ بدءا بمحاولات الليبراليين في التأسيس الأكاديمي للحقل، ومرورا بجهود الواقعيين في التأسيس العلمي له، وانتهاء بطموحات وآمال النظريات التأملية (ما بعد الوضعية) في هدمه وإعادة بنائه من جديد. ولقد أثمرت جهودهم في ذلك كتابات وإسهامات – على كثرتها وتنوعها – لم تستطع أن تسد باب البحث في هذا المجال، بل وتعرضت الأدبيات النظرية الموجودة إلى كثير من النقد والمراجعات. وبات من الضروري إخضاع الروايات والأساطير التي تتحدث عن نشأة الحقل وتطوره إلى المساءلة والتمحيص، بغية الوصول إلى القواعد والأسس المعرفية التي يقف عليها الحقل الدراسي من جهة. ومن جهة ثانية، كشف الرهانات والإنحيازات المتعلقة بالروايات السائدة فيه. ومن جهة ثالثة، محاولة تصور ما يمكن أن يكون عليه الحقل فيما لو استفاد من الإستبصارات والمقاربات النظرية التي أقصيت أو تم تجاهلها عمدا من طرف من أرّخوا لنظرية العلاقات الدولية.

مثلت النظرية وعملية التنظير جوهر البحث في مجال العلاقات الدولية. إذ عُدّت النظرية بمثابة المنظار الذي يمكننا من رؤية الواقع، ويزيدنا منه اقترابا وفهما وإدراكا. ولما كانت الإستحالة مستديمة فيما يخص تطابق النظرية مع الواقع (أي قدرة النظرية على أن تكون تمثيلا صادقا وشاملا لحقيقة الواقع)، فإن الكثير من الجدل بات يطرح وبشدة حول جدوى وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة وعلمية للعلاقات الدولية، وحول عملية التنظير وما يكتنفها من صعوبات (مشكلة التعميم، مشكلة الشمولية، تعدد المواضيع التي تدرسها العلاقات الدولية، تعقد وتشابك وتداخل الظواهر السياسية الدولية، ...إلخ) وما يرد عليها من قيود وعوائق (منهجية، إبستمولوجية، وأنطولوجية) تجعل منها مهمة صعبة وشاقة جدا، حتى أن ريمون آرون قال باستحالة التنظير في العلاقات الدولية، كون سلوك الدول محكوم بتعدد وتنوع كبير لعوامل اقتصادية وسياسية وإيديولوجية، ودافع عن مفهوم للنشاط النظري، يتطابق تحديدا مع عملية معرفة وتحديد دوافع وإدراكات الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية.

وعلى الرغم من هذا، فإن الجهود التنظيرية الأولى حاولت الوصول إلى تعميمات من شأنها أن تكون بمثابة قواعد ومبادئ تحكم العلاقات الدولية، مرتكزة في ذلك على مناهج وضعية ذات نزعة إمبريقية، تنبذ القيمية والمعيارية، وأنتجت أدبا نظريا يسعى فقط إلى تفسير الظاهرة الدولية دون التدخل في توجيهها، أي اعتبار النظرية كأداة تفسيرية للواقع؛ مما أدى إلى انتقادات واسعة (قادتها النظريات التأملية وعلى رأسها النقدية وما بعد الحداثة) ترفض هذه النظرة الستاتيكية - التبريرية، وتتبنى مناهج

بديلة عن الوضعية والحداثية، لا تعتبر الواقع كشيء معطى مسبقا، تأخذ بعين الإعتبار القيم في تحليل وتفسير الظاهرة الدولية، وتعمل على إعادة توجيهها وتشكيلها بما يتوافق مع منطلقاتها الأنطولوجية والإبستمولوجية، أي اعتبار النظرية كأداة تكوينية للواقع. ولقد أفضى السجال بين الطرفين إلى انسداد الأفق أمام التطور النظري للعلاقات الدولية، رغم المحاولات الحثيثة التي بذلها البنائيون في تجاوز أزمة التنظير، بجمع الوضعيين وما بعد الوضعيين على طاولة نقاش واحدة، ورسم معالم جديدة للعملية التنظيرية ككل، بحيث إذا نجحت البنائية في ذلك، فإنها - حسب النقاد والمتتبعين - ستكون البرادايم المهيمن على حقل العلاقات الدولية.

إن البحث عن الحقيقة هو غاية كل علم، ولكن أية حقيقة؟ هل هي شيء معطى نسعى وفقط لاكتشافه كما يفترض الوضعيون؟ وحينئذ تصبح مهماتنا البحثية الأساسية تنحصر في تحسين طرائقنا ومناهجنا بغية الوصول إليها (أي الحقيقة). أم هي شيء غير ذلك؟ بحيث ترتبط دوما بالتصور الذي نعطيه عنها كما يفترض ذلك ما بعد الوضعيين. وبالتالي، فالحقيقة كشيء ثابت لا وجود لها، وإنما ترتبط بتصوراتنا عنها جمودا وتغييرا. وبين هذين التوجهين المتناقضين، تتعقد مهمة الباحثين وتزداد صعوبة، خاصة في مجال العلاقات الدولية بوصفها علما ناشئا مازال يبحث عن توطيد أسسه وتثبيتها، رغم كل التحديات التي يواجهها.

إنه وبافتراض عدم وجود نظرة تنطلق من فراغ، فإن كل أفكارنا ومعارفنا وعلومنا تبنى على أشياء مسبقة، تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر وبقليل أو بكثير في تشكيل هذه النظرة. وعندئذ، لا يتوقف النقد عند حدود النظرة أو التصور الذي نعطيه عن الأشياء، بل يتجاوزه إلى فحص ودراسة الإرتكازات التي تستند إليها كل نظرة أو تصور (النظرية)، والطريقة التي تشكلت بها، قصد الوصول أو الإقتراب من الحقيقة التي ينشدها كل باحث وكل نظرية وكل علم. وفي النهاية، الوصول إلى الأرضية الصلبة التي يقف عليها كل حقل دراسي.

أهمية الموضوع:

تعتبر النظريات بمثابة الإرتكازات أو الإستنادات التي تنطلق منها / أو تبنى عليها جل البحوث في مجال العلاقات الدولية، كونها تلعب دور المرشد أو الموجه العام، وتسهم في تشكيل وبناء الأنموذج التحليلي الذي يستخدمه الباحث في معالجة موضوع بحثه، وتزوده بفهم دقيق ووعي عميق بالظاهرة موضع دراسته.

لقد اعتبر العديد من الباحثين - وعلى رأسهم جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف - أن الوظيفة الرئيسية لنظرية العلاقات الدولية تتمثل في تحسين معرفتنا بالواقع الدولي سواء لفهمه فقط أو لتغييره، وتساعدنا على تنظيم معلوماتنا، وعلى اكتشاف معلومات جديدة أكثر دقة، إنها تزودنا بإطار للتفكير نحدد فيه أولويات البحث، ونختار أفضل الوسائل المتوفرة لجمع وتحليل المعلومات واستخلاص النتائج. من هنا تتعاظم أهمية النظرية، ليس فقط من خلال وظائفها أو الأدوار التي تقوم بها، ولكن من خلال المعرفة المعمقة المتعلقة بالنظرية ذاتها، من حيث البناءات التي تقوم عليها، والأشكال التي يمكن أن تأخذها، والطرائق التي تتشكل بها ...إلخ.

إن الجدل الواسع والنقاشات المثيرة التي يطرحها حقل العلاقات الدولية اليوم، لم يعد يرتبط فقط بمعرفة أي النظريات تمتلك الأحقية والأفضلية والمصداقية في تفسير وتحليل وفهم الواقع الدولي (الحوارات أو النقاشات النظرية المتعاقبة في حقل العلاقات الدولية)، بل أضحى يتعلق كذلك بالمبادئ والمنطلقات التي تستند إليها كل نظرة أو نظرية، لا بوصفها (أي المنطلقات) حقائق يقينية تتسم بالثبات، ولكن باعتبارها مجرد افتراضات وجب أن تخضع للمراجعة والتقويم المستمر. بعبارة أخرى، وجوب إخضاع النظرية للمساءلة الإبستمولوجية والأنطولوجية والمنهجية.

إن هذا العمل الذي لا بد منه، سيعيد تشكيل نظرتنا ليس فقط للنظريات الموجودة، وإنما للوظائف والأدوار والأشكال وطرق القبول أو الرفض ودرجات الثبات أو التغير والقدرة على الإقتراب من الواقع ... التي تميز النظرية بشكل عام، ومن ثمة إعادة رؤية وفهم وتفسير الواقع وفق هذه النظرية.

من هنا تنبع أهمية الموضوع بوصفه يحاول تسليط الضوء على المسار العام الذي عرفه التطور النظري للعلاقات الدولية، ومحاولة الوقوف على أهم الإشكالات التي يثيرها البحث في هذا المجال، سواء المتعلقة بالنظرية في حد ذاتها مـــن حيث مضمونها وشكلها ووظائفها وطريقة بنائها واعتمادها ... إلخ، أو تلك التي ترتبط بعملية التأريخ المعرفي للعلاقات الدولية كحقل نظري.

أسباب اختيار الموضوع:

توزعت بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية. فالذاتية منها كانت:

1- الإنتقال من تخصص التنظيم السياسي والإداري على مستوى التدرج إلى تخصص العلاقات الدولية على مستوى الماجيستير دفعني إلى اكتشاف متعة البحث في مجال السياسة الخارجية، إلا أن التعقيد النظري لها أجبرني على الوقوف عند ضرورة المعرفة والإحاطة الجيدة بمجال النظرية في العلاقات الدولية.

2- إن الإشتغال على المواضيع النظرية يتيح لنا قدرا أكبر من الحرية، ومن هوامش النقد والتصورات البديلة، مقارنة بالقيود التي تفرضها الدراسات العملية أو الميدانية.

3- اعتقادي أنه وبوصفنا كطلاب في حقل العلاقات الدولية ننتمي إلى دوائر جغرافية وحضارية غير تلك التي تملك مجال السبق والمبادرة والرصيد والإسهام في تشكيل هذا الحقل، بما يتوافق مع مناخات بيئية وفكرية وثقافية وحضارية ... معينة – رغم ما يدعيه من حيادية وموضوعية – تترتب علينا أولى الإلتزامات في وجوب الإدراك الواعي والمعرفة الشاملة بكل ما يكتب وينشر ويطور في هذا الحقل، ومحاولة نقله، بغية أن تستفيد منه أكبر شريحة ممكنة من طلابنا وباحثينا، وذلك من أجل إثارة النقاش وخلق تقاليد ديناميكية فكرية حول هكذا مواضيع، تتبنى الحوار الهادئ والروح النقدية والفضول المعرفي وسائل لتحقيق ذلك.

أما الأسباب الموضوعية فتمثلت في:

1- تعتبر النظرية أداة مهمة في الممارسات الدولية، سواء في شرعنة والحفاظ على وضع دولي قائم أو في الدعوة والسعي إلى تشكيل واقع جديد. والدول المهيمنة على مستوى العلاقات الدولية هي كذلك مهيمنة على مستوى التنظير لها.

2- إن فهم السياسة الدولية/ العالمية لا يتم إلا عن طريق الإحاطة الشاملة بالنظريات الموجودة التي بواسطتها نعقل وندرك العالم، وعن طريقها نفسر ونفهم مختلف التفاعلات والسلوكات التي تحدث في البيئة الدولية.

3- إن فهم المنطق الذي تستند إليه النظريات في مسار بنائها واشتغالها، يمكننا فيما بعد من القدرة على فهم أبعادها ومراميها وإمكانية نقدها وتقديم البديل.

إشكالية الدراسة:

على الرغم من المحاولات والجهود المبذولة من طرف الباحثين والمفكرين في مجال العلاقات الدولية لأجل الوصول إلى نظرية عامة تستطيع تقديم تفسيرات مقنعة للواقع والأحداث، ولها قدرة التنبؤ أو على الأقل القدرة التفسيرية لما يستجد من وقائع في السياسة الدولية / العالمية، إلا أن هذا الهدف ظل مؤجلا و لم يعرف طريقه إلى التجسيد بعد. ففي خضم الزخم النظري الموجود الذي ينبئ عن الثراء والتعدد والتنوع من جهة، وعن التعقد والتشابك الذي يزيد من صعوبة عملية التنظير من جهة أخرى، فإنه يمكن مقاربته بطريقة توحي بالفشل في الوصول إلى نظرية أو بناء نظري يلقى الإجماع العلمي والأكاديمي من طرف المهتمين بدراسة العلاقات الدولية. وبالعودة إلى الحال الراهن للحقل النظري للعلاقات الدولية فإنه يعرف وضعا من الجمود، بحيث أن النقاش الرابع الذي أطلقه البنائيون وحاولوا من

خلاله جسر الفجوة بين العقلانيين والتأمليين قد فشل وارتد إلى النقاش الذي كان قبله. لكن الوصول إلى هذه المحطة أو المرحلة من النقاش يعني أن هناك مسارا من التطور والتقدم قد عرفته النظرية في مجال العلاقات الدولية. وعليه، يمكن طرح السؤال التالي: **ما الذي يُحرِّك ويُحدِّد عملية تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية؟**

يتفرع عن هذا السؤال المركزي مجموعة من الأسئلة الفرعية، نوجزها كالتالي:

- ما أهم الإشكاليات والجدالات التي تطرحها العلاقات الدولية كحقل معرفي أكاديمي؟
- هل يمكن تقديم رؤية واحدة وموحدة حول: نشأة الحقل وتطوره؟ طبيعة العلاقات الدولية؟ طبيعة نظرية العلاقات الدولية؟ مسألة العلمية داخل حقل العلاقات الدولية؟
- ما الذي يترتب على المقاربة لموضوع "تطور نظرية العلاقات الدولية" من زاوية الإنقسام الثنائي: وضعي/ ما بعد وضعي.
- هل نجحت الليبرالية - بكل نسخها النظرية المختلفة - في التأسيس لـــ "السلم العالمي" تنظيرا وممارسة؟
- هل نجحت الواقعية - بشقيها الكلاسيكي والجديد - في الوصول إلى نظرية علمية وعامة للعلاقات الدولية؟
- ما الذي تطرحه الماركسية - بنسخها النظرية المختلفة - من الناحيتين الفكرية والعملية لبناء "عالم بدون رأسمالية"؟
- ما الذي قدمته النظريات ذات التوجه الما بعدي من النواحي: الأنطولوجية، الإبستمولوجية، والمنهجية؟ وهل تشكل بديلا حقيقيا عن النظريات الوضعية؟
- فيما تتمثل أهمية المشروع الما بعد حداثي في مجال العلاقات الدولية؟
- ما الذي يمكن أن يقدمه التنظير "النقدي" للعلاقات الدولية؟
- ما الذي تقدمه "النسوية" للتحرر من هيمنة النزعة "الذكورية" على حقل العلاقات الدولية؟
- إلى أي مدى نجح البنائيون "الحداثيون" في تجاوز النقاش وضعي / ما بعد وضعي؟

فرضيات الدراسة:

حاولنا الإجابة على السؤال الذي طرحناه في الإشكالية من خلال صياغة مجموعة من الفرضيات يمكن اختبارها من خلال ثنايا البحث. وهي كالتالي:

1- يرتبط تطور نظرية العلاقات الدولية بتطور الواقع الدولي وتغيراته.

2- يتأثر حقل العلاقات الدولية - إلى حد كبير - بما يحدث من مراجعات في فلسفة العلوم الإجتماعية بصفة عامة، وفي علم السياسة بصفة خاصة.

3- تشتغل النظريات اللاحقة على نقاط الضعف ومكامن الخلل في النظريات السابقة من أجل تقديم تفسير/ فهم أفضل لظواهر العلاقات الدولية.

4- يعمل تحدي النظريات المنافسة للواقعية - كنظرية مهيمنة - إلى دفع عملية التنظير للعلاقات الدولية نحو مزيد من التقدم والتطور.

المقاربة المنهجية:

فيما يخص المقاربة المنهجية التي اعتمدناها للتحقق من صدقية هذه الفرضيات، وللإجابة عما طرحناه من أسئلة، ولتحليل الموضوع من جميع جوانبه، فإننا استخدمنا أكثر من منهج واحد. حيث وظفنا المنهج التاريخي في تتبع ومعرفة إسهامات وجهود المفكرين الأوائل الذين تأسست وبنيت على الكثير من أفكارهم نظريات اليوم؛ وفي معرفة الإرهاصات الفكرية ومختلف الظروف التي أدت إلى نشوء الحقل المعرفي للعلاقات الدولية؛ وفي مراجعة المسار والبناء الفكري للنظريات التي تطرقنا إليها، كل منها على حدة. المنهج الوصفي استخدمناه عند التطرق إلى الأوضاع والوقائع الدولية التي كان لها تأثير على عمليات التنظير ومسار تطور النظرية بشكل عام، فعلى سبيل المثال لا يمكننا تفسير الإنتقال من أنماط التفكير المثالي إلى أنماط التفكير الواقعي إلا بمعرفة ماذا حدث في فترة العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين على مسرح الأحداث الدولية، والذي أدى إلى هذا الإنتقال؛ والتحول عن التنظير المرتبط بمركزية الدولة إلى التنظير المبني على تعددية الفاعلين مرتبط بمعرفة وفهم ماذا حدث في عالم السبعينيات؛ والعودة إلى التنظير المبني على القيم والمعايير والهويات مرتبط كذلك بمعرفة وفهم ماذا حدث في عالم التسعينيات. أهم المناهج التي استخدمناها في هذا البحث كان المنهج المقارن، فلا جدوى من استخدام المنهجين السابقين دون استخدام المنهج المقارن في فهم وتحليل وفرز وتصنيف ما توصلنا إليه من نتائج ومعطيات، بل لا يمكن الإستغناء بتاتا عن عملية المقارنة في جميع مراحل البحث. يتيح لنا المنهج المقارن القدرة على إدراك التماثلات والتباينات بين الأشياء المُقَارَنَة، وعلى تقدير الأوزان النسبية والمساهمات الفعلية لكل نظرية في عملية التطور النظـــري للعلاقات الدولية، وعلى معرفة مدى الإتصال أو

الإنفصال بين النظرية والممارسة، بين النظريات فيما بينها، بين الحقب الزمنية المختلفة للتنظير في العلاقات الدولية ...إلخ.

الأدبيات السابقة:

يزخر موضوع البحث بتوفر كم هائل من الكتب والمقالات التي عنيت بالحديث عن النظرية في مجال العلاقات الدولية، خاصة باللغة الإنجليزية. وما يعنينا منها، تلك التي تتقاطع مع موضوعنا تحديدا. ورغم أنه لا يمكن حصرها أو التطرق إلى جميعها، إلا أننا سنختار عينة مما استطعنا الحصول والإطلاع عليه.

1- كتاب بعنوان: "التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية" لصاحبه عبد الناصر جندلي. حاول من خلاله رصد التطور الحاصل في مجال نظرية العلاقات الدولية، وفق رؤية نقدية تحليلية، تنطلق من دراسة وتحليل وتقييم النظريات الموجودة، وتسعى إلى تقديم البديل النظري الذي يتماشى مع إفرازات عالم ما بعد الحرب الباردة. يعلن الباحث منذ البداية عن نيته وعزمه في تقديم نظرية للعلاقات الدولية، يمكنها أن تتجاوز إخفاقات كل من الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية معا، ويعطيها اسما - "النظرية الكوسموبوليتانية" - يعكس نظرة شمولية وتوفيقية لما يطرحه كل من التفسيريين والتكوينيين. إذا ما نجح في ذلك، فهي ستكون فاتحة طريق نحو نظرية عامة للعلاقات الدولية. لكن السؤال المطروح: كيف يمكن الوصول إلى هذه "النظرية الكوسموبوليتانية"؟ يجيبنا الباحث في آخر دراسته بأن هذه النظرية ذات أفق وبعد عالميين، وهي من المرونة بما يتسع مجالها لتتضمن كل الإسهامات النظرية الموجودة على اختلاف مرجعياتها وتوجهاتها، كما أنها تشتغل على نقاط التفاعل والتقاطعات الموجودة بينها، وتحاول الإستفادة من النقاشات الكبرى التي عرفها الحقل.

2- كتاب بعنوان: "نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة" لصاحبه أنور محمد فرج. يدافع فيه عن فكرة أساسية مفادها أن "الواقعية"، ومنذ ظهورها، اكتسبت صفة النظرية المهيمنة على الحقل، وذلك بما تطرحه من أفكار ومفاهيم وتفسيرات للسياسة الدولية، أكسبتها مصداقية واهتماما بالغين من طرف أغلب الباحثين والمتابعين للشؤون الدولية. لكن تغير الواقع الدولي - خاصة بعد نهاية الحرب الباردة - وظهور نظريات جديدة منافسة أصبح يُسائِل قدرة "الواقعية" على الصمود. استخدم الباحث توليفة من المناهج، تمثلت في: المنهج الوصفي، والمنهج النقدي، والمنهج المقارن. كما اعتمد بشكل حاسم على فكرة البرادايم أو "الأنموذج المعرفي" لـــ توماس كون في دراسة التطور النظري للعلاقات

الدولية، معتبرا أن "الواقعية" هي الوحيدة التي استطاعت أن تنال بجدارة هذا اللقب – رغم كل الإنتقادات التي طالتها من باقي النظريات الأخرى. وهذا ما أكده من خلال النتائج التي توصل إليها في ختام البحث.

3- كتاب بعنوان: *Idealism and Realism in International relations : Beyond the Discipline* لصاحبه روبرت كراوفورد. ركز فيه على دراسة مشكلة التعددية النظرية داخل حقل العلاقات الدولية، وعلى عملية تطور التنظير فيه. إذ يرى أن جذور التعددية داخل النظرية الإجتماعية والسياسية يعود تاريخيا إلى ذلك الإنقسام الذي حدث بين مدرستين تختلفان كلية في نظرتيهما لطبيعة الإنسان، المجتمع، والسياسة. وأن أسطورة التطور الكبير الذي عرفه الحقل تمثلت في الإنتقال من أنماط التفكير المثالي إلى أنماط التفكير الواقعي.

4- كتاب بعنوان: *International Relations Theory for Twenty – First Century An Introduction* لمحرره مارتن غريفيشس، يضم مجموعة من المقالات لأبرز علماء العلاقات الدولية، تدور حول كبريات النظريات الموجودة في الحقل. والفكرة الأساسية التي يقوم عليها الكتاب تتمثل في عرض هذه النظريات باعتبارها تمثل وجهات نظر حول العالم (*World Views*). بحيث أنها تتضمن أبعادا أنطولوجية؛ تتعلق بالإفتراضات الأساسية والمسلمات التي تحملها كل نظرية عن طبيعة العلاقات الدولية ومكوناتها. وأبعادا إبستمولوجية وقيمية؛ تتعلق بطرق مقاربة مواضيع العلاقات الدولية، والأحكام المتعلقة بها. لكن الإشكال المطروح هو: هل تقدم "وجهات النظر" هذه رؤية منسجمة حول العلاقات الدولية؟ الجواب الذي يعرضه غريفيشس في مقدمة هذا الكتاب هو النفي. وعليه، لا يمكن تقديم حقل العلاقات الدولية إلا بوصفه حقلا تعدديا من ناحية "النظرية".

صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث نذكر ما يلي:

1- قلة المراجع والكتب باللغة العربية (بما فيها المترجمة) التي تتحدث عن نظرية العلاقات الدولية، وتحديدا عن الكيفية التي تطور بها الحقل النظري ومحركات هذا التطور. مما دفعنا إلى حتمية الإستعانة بالمراجع التي كتبت بلغات أخرى وفي مقدمتها اللغة الإنجليزية، وهذا يقتضي عمليات ترجمة واسعة؛

2- عملية الترجمة أخذت منا وقتا وجهدا كبيرين. فمن جهة، صعوبة العثور على مصطلحات وألفاظ باللغة العربية ترادف بدقة المفاهيم والمعاني التي ترد في المراجع الأجنبية جعلتنا نواجه

مشكلة كبيرة في عملية نقلها وترجمتها؛ ومن جهة ثانية عدم تحكم الباحث في اللغة الإنجليزية فوت عليه الإقتصاد في الجهد والوقت، رغم الإستعانة بالقواميس وتقنيات الترجمة الحديثة خاصة الإلكترونية منها.

3- تعقد موضوع البحث نفسه. حيث أن البحث في هكذا مواضيع، يستدعي درجات عالية من التخصص (تخصصي في الليسانس كان التنظيم السياسي والإداري) والإلمام والقدرة على التركيز المتواصل لفترات طويلة. كما أنه يستدعي الإلمام الجيد بمختلف التيارات الفكرية والفلسفية التي تعتبر بمثابة المرجعيات والإرتكازات الأساسية التي تبنى عليها عملية التنظير ككل. ويستدعي كذلك القدرة على عملية الفرز بين مختلف النظريات الموجودة، وتصنيفها، وعقد المقارنات بينها، ...إلخ.

4- صعوبة الإلمام بكل النظريات الموجودة في حقل العلاقات الدولية، وتتبع كل منها على حدا. ثم عملية تقييم كل منها في مقابل ما تطرحه النظريات الأخرى. وبالتالي، إجراء العديد من عمليات المقارنة في الوقت نفسه، لمعرفة التقاطعات والتباينات فيما بينها، ولمعرفة أوجه القوة وأوجه القصور في كل نظرية، ...إلخ. وهذا يقودنا إلى مأزق التوفيق بين الشمولية في الطرح وتناول الموضوع من جميع جوانبه، وبين ضرورة التعمق والتخصص في دراسة كل جانب من جوانب الموضوع. لذا حاولنا قدر الإمكان التملص من القيود التي تفرضها شمولية الطرح وتخصص المعالجة.

تبرير خطة البحث:

إن محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة اقتضت منّا خطة نحسبها تستجيب وتتوافق مع المنحى العام الذي تختطّه هذه الدراسة، وذلك بالإنتقال التدريجي من مناقشة القضايا والمسائل الأساسية المطروحة أمام منظري العلاقات الدولية حول الحقل بشكل عام إلى عملية الفحص الدقيق والمتابعة لأهم مكونات ومراحل التطور النظري الذي عرفه الحقل. كما أننا حاولنا من جهة تقديم النظريات الموجودة من خلال الإطار الفلسفي والإبستمولوجي الذي تنتمي إليه، ومن جهة أخرى ربط كل نظرية بالهدف المنشود الذي جاءت من أجله.

وعليه جاء تقسيمنا للبحث ثلاثيا من حيث عدد الفصول. **فالفصل الأول** المعنون بـــ رهانات وتحديات العلاقات الدولية كحقل معرفي أكاديمي، وُجِّه لإثارة أهم المسائل الأساسية المطروحة أمام باحثي وطلاب العلاقات الدولية، وذلك من خلال مباحث أربعة. تناول الأول منها إشكالية تحديد جذور، نشأة، وتطور العلاقات الدولية كحقل معرفي، والثاني تناول إشكالية تحديد طبيعة العلاقات

الدولية، أما الثالث فقد أثار إشكالية تحديد طبيعة نظرية العلاقات الدولية، وفي المبحث الرابع أثرنا إشكالية العلمية في حقل العلاقات الدولية.

في **الفصل الثاني**؛ جمعنا النظريات الموصوفة بـــ "الكبرى" أو التقليدية في مجال العلاقات الدولية تحت مسمى هيمنة النظريات ذات التوجه الوضعي في حقل العلاقات الدولية، والمقصود به أساسا هو هيمنة الفلسفة الوضعية كإطار عام للبحث والدراسة في مجال العلاقات الدولية، حيث يمثل هذه الفلسفة كل من الليبرالية، الماركسية، والواقعية. وبما أننا ربطنا كل نظرية بهدفها، فإننا في المبحث الأول تطرقنا إلى محاولات الليبرالية في تحقيق السلم العالمي، وفي المبحث الثاني أبرزنا جهود الواقعيين في سبيل بناء نظرية علمية للعلاقات الدولية، أما في المبحث الثالث فعرضنا تصور الماركسيين لعالم بدون رأسمالية.

وفي **الفصل الثالث**؛ جمعنا النظريات الموصوفة بـــ "الجديدة" أو البديلة في مجال العلاقات الدولية تحت مسمى النظريات ذات التوجه ما بعد الوضعي: نحو مراجعة جذرية لحقل العلاقات الدولية. وتمثلت هذه النظريات في: ما بعد الحداثة، النقدية، النسوية، والبنائية. مشروع ما بعد الحداثيين في تقويض الأسس الوضعية للنظريات التقليدية كان محور المبحث الأول. أما المبحث الثاني؛ فقد تعرض لطموح النقديين في التحرر من هيمنة نظريات الإتجاه السائد، والمبحث الثالث عرض التحدي النسوي لرفع الهيمنة الذكورية على حقل العلاقات الدولية، وآخر المباحث ناقش وعود البنائيين في إمكانية تجاوز الإنسداد النظري الذي أحدثه الخلاف العميق بين العقلانيين والتأمليين.

الفصل الأول

العلاقات الدولية كحقل معرفي أكاديمي:
إشكالات وجدالات

تحيلنا القراءات الأولية للأدبيات النظرية الموجودة في حقل العلاقات الدولية إلى الإعتقاد بأن قرنا من الزمن لم يكن كافيا للحقل كي ينضج، ويلتحق بركب العلوم الإجتماعية الأخرى (وفي مقدمتها علم الإقتصاد) التي قطعت شوطا كبيرا على مسار الإنضباط المنهجي والصرامة العلمية والإتفاق حول الأسس والقواعد العامة التي تحكم الحقل المعرفي. بل إن المتابع والمتخصص في هذا المجال يلاحظ بوضوح أن الحقل لم يحسم أمره في العديد من القضايا التي تشكل جوهره، إذ لا زال الجدل والخلاف يطبع مسألة مادته الدراسية (ماذا ندرس؟)، ومثله يتعلق بكيفية الدراسة (كيف ندرس؟)، وخلافات لا تنتهي تتعلق بنشأة الحقل وكيفية تطوره ومدى علميته واستقلاليته عن باقي العلوم الأخرى، وهل يعكس حالة من العالمية في ظل الإدعاءات التي تربطه بخصوصيات غربية خالصة؟ وهل يجب توسيع الحقل بخصوصياته الحالية أم ضرورة هدمه وإعادة بنائه من جديد؟ وهل النظريات فيه تساير الواقع الدولي (الديناميكي والمتغير) أم تقبع في أبراج التأمل والتنظير (الإنفصال بين النظرية والواقع)؟ ... إلخ.

سنحاول بشيء من التفصيل إثارة أهم هذه الأسئلة وتسليط الضوء على مختلف الأراء والأفكار التي قدمت بشأنها من خلال ثنايا هذا الفصل، الذي يعتبر مدخلا مهما ومساعدا لفهم ما سيرد في باقي الفصول الأخرى.

المبحث الأول

الحقل المعرفي للعلاقات الدولية: جدالات الجذور، النشأة، والتطور.

تشير العديد من الأدبيات النظرية المهتمة بمجال العلاقات الدولية إلى أن الحقل يعاني مشكلة مزمنة تتعلق بـــ: هويته المعرفية، جذوره، والكيفية التي نشأ وتطور بها. حيث وبالرغم من عديد المحاولات التي قدمت إطارا تاريخيا وفكريا وأكاديميا لنشأة العلاقات الدولية وتطورها، إلا أنها لم تنج من مأزق الوقوع في التحيز والتضليل حسب النقاد والمتتبعين وعلى رأسهم أولي ويفر (*Ole Wæver*)، وذلك عندما برّرت وشرعنت رؤى معينة وأقصت أخرى، بل وفي كثير من الأحيان قدمت نفسها بوصفها الرواية الوحيدة الصحيحة حول نشوء الحقل وتطوره، مما يُحتم – في الحقيقة – ضرورة مراجعة الروايات والأساطير التي تتحدث عن نشأة الحقل المعرفي للعلاقات الدولية ومسار تطوره.

المطلب الأول: الجذور الفكرية للعلاقات الدولية كموضوع بحث.

هناك مشكلة حقيقية تتعلق بالتأريخ المعرفي للعلاقات الدولية، وهي تنبع أساسا من مسألة تحديد جذور وظهور العلاقات الدولية كخبرة فكرية، وكمشروع للمعرفة (التأسيس الأكاديمي لها). فالعديد من النظريات التقليدية للعلاقات الدولية – وعلى رأسها الواقعية – تدعي أن لها أصولا فكرية وامتدادات تاريخية تطورت عبر حقب زمنية مختلفة، وذلك من أجل إضفاء مسحة من الشرعية والتبرير لأحقيتها في التسيد والهيمنة على الحقل. وعليه، يتيح البحث في هذه المسألة كشف العديد من الرهانات المتعلقة بعملية المقاربة الفكرية والتاريخية لموضوعات العلاقات الدولية. سنركز في هذا المبحث على ثلاثة نقاط بحثية تتعلق بـــ: مسألة الجدل القائم حول إمكانية الربط بين الفكر السياسي والعلاقات الدولية، كيفية قراءة وتوظيف الفكر السياسي في دراسة العلاقات الدولية، وكذا أهم الإسهامات التي قدمها المفكرون السياسيون في مجال العلاقات الدولية عبر مختلف العصور، وصولا إلى مرحلة ما قبل قيام العلاقات الدولية كتخصص أكاديمي مستقل.

الفرع الأول: إمكانية اعتماد الفكر السياسي كمرجعية في التنظير للعلاقات الدولية.

لا يوجد هناك اتفاق كلي بين المفكرين والباحثين المتخصصين في مجال العلاقات الدولية حول مسألة الربط بين الفكر السياسي والعلاقات الدولية، أي إمكانية التسليم بالتطور الخطي لبعض النظريات الحالية للعلاقات الدولية، التي تزعم أن لها امتدادات فكرية وفلسفية ترجع إلى المفكرين السياسيين الأوائل، خاصة اليونانيين منهم وفي مقدمتهم المؤرخ ثيوسيديدس صاحب كتاب "تاريخ الحروب البيلوبونيزية" الذي يعتبره الواقعيون المؤسس الأول للنظرية الواقعية.

فهناك عدد من المفكرين – على قلتهم – يعتقدون أنه من غير الممكن المراهنة على التقاليد الفلسفية الكلاسيكية لفهم وشرح السياسة الدولية الحديثة، التي اقترنت بقيام النظام الدولي الحديث بموجب معاهدة ويستفاليا سنة 1648، كما لا يمكن اعتمادها كأسس فكرية مرجعية للنظريات الحديثة، وبالتالي ضرورة التسليم بفكرة الإنفصال النسبي بين مجالي الفكر السياسي والعلاقات الدولية[1]، على اعتبار أن لكل منهما اهتماماته ومواضيعه الخاصة. فالفكر السياسي الذي تحكمه النظرية السياسية يهتم – في المقام الأول – بكل ما يتعلق بالسياسة والشؤون الداخلية للدول، كما أنه يدرس ظاهرة وجود السلطة لا غيابها مثلما يفعل علم العلاقات الدولية، بالإضافة إلى معياريته وقيميته وغائيته، بحيث يبحث دائما عما هو أفضل للإنسان والمجتمعات، كما أن الفكر السياسي الكلاسيكي لم يشهد ظاهرة العلاقات الدولية بمفهومها الحديث، ولم تتمايز فيه ثنائيات السياسي/ الأخلاقي، الداخل/ الخارج، حضور السلطة/ غياب السلطة، ...إلخ؛ بينما يهتم علم العلاقات الدولية بظاهرتي "غياب السلطة" و"السيادة" وما يترتب عنهما من قيام لمجتمع الدول، والطابع المختلف للعلاقات التي تحكم أعضاءه، وكذا تمايز وانفصال الخارجي عن الداخلي[2]. ومنه فلا يمكن توظيف الفكر السياسي لفهم الأسس النظرية للعلاقات الدولية، أو المراهنة عليه لبناء إطار نظري لفهم الظاهرة السياسية الدولية.

يضيف هؤلاء أن المتتبع لنصوص الفكر السياسي سيجد إشارات ضئيلة إلى الجوانب المتعلقة بالعلاقات الدولية بالمقارنة مع الإهتمام الموجه إلى قضايا السلطة، ونوعية الحكم، وأشكال الحكومات، ومسائل الحرية، والقيم الإنسانية، ...إلخ. بالإضافة إلى أن هذه الإشارات غير مقصودة، ولم تكن محل بحث جوهري[3]، وإنما جاءت في سياق عام عند الحديث عن الفلسفة السياسية التي كانت موجهة أساسا - كما أشرنا من قبل - إلى دراسة ما يحدث أو ما ينبغي أن يكون عليه داخل الدولة لا خارجها.

ولأن الفكر السياسي هو نشاط ووعي وتعبير عن الحياة الإنسانية – سواء الموجودة فعلا أو التي يرغب في إيجادها – فإنه في ارتباط مستمر مع الواقع السياسي للمجتمعات والشعوب. وهو يعكس ذلك الزخم والإهتمام الهائل بالحضور الطاغي لفكرة الدولة أو الشأن العام. وبالمقابل، فلا يمثل حضور

---

[1] محمد أحمد علي مفتي، "العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي: دراسة تحليلية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد27، العدد الثاني، 1990، ص01.

[2] نادية محمود مصطفى، "العلاقات الدولية في الفكر السياسي من منظورات مقارنة"، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي بقسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر2011، ص04.

http://hadaracenter.com/pdfs/%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf

[3] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص59.

العلاقات بين الدول إلا نزرا يسيرا، يتعلق بالتحليلات الإرشادية أو التوجيهية التي يقدمها الفلاسفة للحكام قصد تنويرهم ونصحهم حول أمثل السبل والمسالك التي تتبعها الدولة اتجاه محيطها الخارجي[1].

وعليه، يستنتج هؤلاء أن نظرية العلاقات الدولية هي من طبيعة مختلفة عن النظرية السياسية، كما أن الإشارات الواردة في كتابات ونصوص الفكر السياسي والمتعلقة بالسلوك الخارجي للدول لا يمكن أن ترقى إلى مسمى "النظرية السياسية الدولية"[(*)]، فضلا على أن تكون أساسا لبناء نظرية العلاقات الدولية.

لكن في الجانب المقابل، هناك اعتقاد كبير وميل واسع من طرف العديد من الباحثين إلى اعتبار أن الفكر السياسي "الدولي" وعملية التنظير للعلاقات الدولية قد ارتبطا بظهور وتطور ظاهرة العلاقات الدولية في حد ذاتها، وما شهدته من أحداث تاريخية حاسمة مثل صعود وسقوط القوى الكبرى وتغير موازين القوى الدولية. كذلك كانا بمثابة استجابة معرفية لظواهر لازمت الحياة البشرية ككل في شتى مناحيها بما في ذلك العلاقات الدولية، وتتمثل أساسا في ظاهرتي الصراع والتعاون[2].

جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف يعتقدان أنه يمكن العودة بالتنظير في مجال العلاقات الدولية إلى العصور القديمة في الهند والصين واليونان[3]. كما يؤكد باركينسون (*Parkinson*) أن فرضية الربط بين الفكر السياسي والعلاقات الدولية تقوم على التسليم بأن المفكرين السياسيين قد طوروا عبر العصور مفاهيم وتصورات عن العلاقات الدولية تنطلق من القيم الفكرية لهؤلاء المفكرين، وأن اهتمام علماء العلاقات الدولية المعاصرين بالحرب والسلام وبقاء الدولة وقوتها يعد امتدادا لاهتمام المفكرين الغربيين القدامى أمثال هوبز، هيوم، بنتام وغيرهم بدراسة هذه الظواهر في المجال الدولي[4].

ومحمد طه بدوي يذهب إلى أنه منذ فجر العصور الحديثة والفلاسفة المثاليون يتناولون ظاهرة العلاقات الدولية في ضوء القيم المثالية، ويسعون إلى إيجاد الإطار والشكل الأمثل الذي يجب أن تتخذه

---

[1] المرجع نفسه، ص20.

[(*)] بسبب أن المحاولات التي بذلت في هذا الشأن كانت فردية، مبعثرة وغير منهجية، وغالبا ما كانت عسيرة الفهم على القارئ العادي، إلى جانب أنها في معظمها غير متسقة ويصعب متابعتها، مما يصعب من عملية تصنيفها في أنماط نظرية معينة. انظـــر في ذلك: جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة: وليد عبد الحي (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1985)، ص08.

[2] عبد العالي عبد القادر، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، مطبوعة محاضرات ألقيت على طلبة العلاقات الدولية، جامعة سعيدة، 2009، ص11.

[3] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص07.

[4] F. Parkinson, **The Philosophy of International Relations : A Study in The History of Thought** (Beverly Hills, California, Sage Publications, 1977), p 09 في محمد أحمد علي مفتي، مرجع سابق، ص03.

جماعة الدول، بل إن الكثير منهم دعا إلى فكرة إقامة "الحكومة العالمية" تفاديا لأسباب الحروب التي هي – في نظرهم – نتاج لتوزع المجتمعات الإنسانية بين وحدات سياسية متمايزة[1].

جون غونال (*J. Gunnell*) يؤكد أن النظرية السياسية أسهمت وتسهم في توفير وعي ذاتي نقدي للحقل المعرفي للعلاقات الدولية[2]. وجوزيف كروبسي (*J. Cropsey*) يرى أنه ينبغي على علم السياسة – وفي دائرته حقل العلاقات الدولية – أن يتحرك اتجاه منظور أكثر عالمية، يستند إلى المسائل والمعرفة التي يمكن اكتشافها في التراث الغربي الممتد لألفي سنة، وخاصة تلك القضايا ذات الخاصية المستمرة التي ينبغي أن تشكل مركز اهتمام الحقل[3].

مايكل بانكس (*Michael Banks*) وفي معرض حديثه عن تراث نظرية العلاقات الدولية قَسّم الكتابات النظرية إلى مجموعتين رئيسيتين: ضمت المجموعة الأولى الأعمال الفكرية التي نُشرت قبل الحرب العالمية الأولى، وتمثل الإرث الفكري التقليدي في العلاقات الدولية الذي يتضمن دراسات النظرية السياسية والقانون والتاريخ والدبلوماسية المنتجة عبر العديد من القرون قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، من هذه الأعمال نجد عمل بيتز (*Beitz*) حول العدالة، ونارادين (*Nardin*) حول القانون، ودونلان (*Donelan*) حول عقل الدولة، ووالزر (*Walzer*) حول أخلاقية الحرب، ومايال (*Mayall*) حول الجماعة الدولية. بينما ضمت المجموعة الثانية الجهود التي بذلت في تدريس وبحث العلاقات الدولية، بحيث أصبحت تدرس بشكل دائم في الجامعات منذ عام 1919[4].

بيت جان (*Beate Jahn*) من جهته يؤكد أن كثيرا من الرؤى والسياسات المقدمة حول العالم السياسي المعاصر يمكن اقتفاء أثرها بالعودة إلى أفكار المؤلفين القدامى، وأن منظري العلاقات الدولية يلجأون بشكل واسع ومستمر للأفكار والنصوص الكلاسيكية للفلسفة السياسية، حيث يمكن أن نميز ثلاثة استعمالات رئيسية لهذه النصوص في النظريات المعاصرة للعلاقات الدولية[5]:

1- كثيرا ما يُستشهد بالمفكرين الكلاسيكيين كرواد ومؤسسين (*Precursors*) للمقاربات النظرية المعاصرة. فالواقعيون يخطّون جذور فكرهم بالعودة إلى ثيوسيديدس، مكيافيللي، وهوبز. أما الليبراليون، فكثيرا ما يلجأون إلى كانط. المدرسة الإنجليزية ترجع إلى أعمال غروتيوس.

---

[1] محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية.** (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972)، ص71.

[2] عبد الله بن جمعان الغامدي، "تحولات النماذج المعرفية في علم السياسة خلال نصف قرن"، مجلة شؤون اجتماعية، العدد92، 2006، ص36.

[3] المرجع نفسه، ص36.

[4] مصباح عامر، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص13.

[5] Beate Jahn, « Classical Theory and International Relations in Context » in Beate Jahn (ed), **Classical Theory in International Relations** (UK: Cambridge University Press, 2006), pp 01- 02.

المقاربات الماركسية تجد مرجعيتها في أعمال ماركس وغرامشي. بينما تستلهم مقاربات ما بعد الحداثة من نيتشه وهيغل.

2- أفكار المؤلفين الكلاسيكيين تُستعمل من أجل تفسير التطورات السياسية المعاصرة، ولتبرير أو حتى الدعاية لسياسات خارجية معينة. والمثال الجيد في هذه النقطة – أكاديميا وسياسيا – هو الإستعمال المؤثر لأفكار كانط في تفسير معطيات السلم الديمقراطي وارتباطه بضرورة انتشار الديمقراطية واقتصاد السوق على مستوى الدول غير الليبرالية في السياسة العالمية المعاصرة.

3- يتم اللجوء إلى أعمال المفكرين الكلاسيكيين من أجل تعريف وتنظيم أو هيكلة النقاشات النظرية والسياسية المعاصرة.

وهذه الإستعمالات المختلفة لأفكار الفلاسفة القدامى في الفكر والممارسة الدوليين تقدم أو تمثل الأسس الفلسفية للنظريات المعاصرة. فمن أجل تبرير سياسات القوة، يلجأ المنظرون إلى مكيافيللي. ومن أجل تفسير السلم الليبرالي المعاصر أو الدعاية للسياسات الخارجية الليبرالية يلتفتون إلى كانط. ومن أجل تصنيف وتحديد رؤى العالم والسياسات المعاصرة المتنافسة يلجأون إلى كانط وهوبز[1].

إذن، هذا الدافع إلى تفسير وفهم عالم العلاقات الدولية المعاصر يعترف – بشكل صريح أو ضمني – بفرضية الإستمرارية التاريخية والفكرية، فهذه المقاربات للنصوص الكلاسيكية تعطي أهمية بالغة للإستمرارية التاريخية في تطور المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، وفي تطور السياسة الدولية، وكذلك في بنية النقاشات النظرية التي هيكلت ورافقت تطور الحقل[2]. وعلى هذا الأساس، سوف نبحث في النقطة الموالية كيفيات الإستفادة من الإسهامات الفلسفية التقليدية في مجال بناء نظرية للعلاقات الدولية.

الفرع الثاني: كيفيات الإستفادة من موروث النظرية السياسية في بناء نظرية للعلاقات الدولية.

تشير نادية محمود مصطفى إلى وجود اختلاف كبير بين باحثي ومفكري حقل العلاقات الدولية حول أفضل وأنجع الطرق في الإستفادة من الموروث الفكري السياسي وتوظيفه في عملية التنظير للعلاقات الدولية، أو على الأقل في تحسين فهم ومعرفة ما يحدث في الواقع الدولي. بعبارة أخرى، هناك اختلاف حقيقي حول التعامل مع أسئلة من قبيل: كيف يقرأ عالِم العلاقات الدولية في الفكر السياسي؟ ولماذا؟ ما الأطر المفاهيمية والنظرية لهذه القراءة؟ وما نتائجها؟[3]

إن محاولة الإجابة والتعامل مع هذه الأسئلة من طرف العديد من المفكرين والباحثين (أمثال ستانلي هوفمان، باركينسون، كورتسن، بوتشر، جاكسون، براون، هاتشينغس، ...إلخ) المهتمين

[1] Ibid, p 02.
[2] Ibid, p 03.
[3] نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص10.

بدراسة الفكر السياسي الكلاسيكي وكيفيات الإستفادة منه سواء في فهم الواقع الدولي المعاصر أو تحديد الجذور الفكرية والفلسفية للنظريات الحالية جعلتهم ينقسمون إلى ثلاثة اتجاهات أساسية:

الإتجاه الأول؛ يتزعمه ستانلي هوفمان، وينطلق من فكرة التركيز على قراءة وفحص النصوص الأصلية للمفكرين السياسيين، باعتبارها تشكل المصادر الأولية والأساسية لدراسة الأفكار عن العلاقات الدولية. فالهدف من القراءة هنا هو محاولة استخراج الأفكار المتعلقة بالعلاقات الدولية من النصوص المختلفة للمؤلفين، ثم جمعها وتصنيفها ليسهل – فيما بعد – تحديد رؤية المفكر عن العلاقات الدولية، باعتبارها جزءا من منظومة فكره السياسي الكلي. وتقود هذه القراءة متعددة الغايات إلى تقييم إجابات المفكر عن أسئلة الحرب والسلام، وأخيرا تقود إلى النظر في هذا الفكر مقابل نظريات وممارسات العلاقات الدولية المعاصرة[1].

الإتجاه الثاني؛ مَثَّله العديد من المفكرين يتقدمهم مارتن وايت، باركينسون، بوتشر، وكورتسن على ما بينهم من فروقات واختلافات. يستهدف التعرف على الجذور الفكرية والفلسفية للمقاربات النظرية الكبرى لعلم العلاقات الدولية الممتدة في تاريخ الفكر السياسي الغربي، ومن ثم اختبار الإفتراضات الكبرى المهيمنة على كل مقاربة، أو تقديم أدلة فلسفية وحجج وأنماط تاريخية تدعم وتسند هذه المقاربات. باختصار، هذا الإتجاه يبحث في كلاسيكيات الفكر السياسي الغربي عن قواعد صلبة للتنظير الدولي المعاصر، وعن تقاليد نظرية متجانسة[2].

الإتجاه الثالث؛ يقدمه براون وآخرون في كتاب "العلاقات الدولية في الفكر السياسي"، ويقوم على نقد الإتجاهين السابقين من حيث مكونات الإطار النظري والمفاهيمي للقراءة في تاريخ الأفكار، وفي تقسيم المصادر الفكرية والسياسية والمراحل الزمنية، بالإضافة إلى نقد عملية توظيف الأفكار والنصوص التقليدية في شرعنة وتبرير مواقف معينة، لأنها قد تعطي صورة مشوهة عن أفكارهم. حيث ينطلق براون من فكرة أن البحث عن الأصول النظرية للعلاقات الدولية في الفكر السياسي ليس الهدف منه الدفاع عن النظرية التقليدية (النظرية السياسية)، أو الربط بينها وبين الجدالات الراهنة في الحقل النظري للعلاقات الدولية، وبالتالي لا ينبغي إقحام وتوظيف مختلف النصوص الفلسفية التقليدية في هذه الجدالات، ذلك أن مغزى أفكار من كتبوها في زمنهم ليست بالضرورة ذات علاقة بهذه الجدالات الراهنة، ومن ثم فالهدف من اللجوء إلى القراءة والبحث في النصوص الكلاسيكية يتمثل في فهم أفكار المفكرين لذاتهم، وفي إبراز ما قدموه على صعيد النظرية السياسية الدولية[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص11.

[2] المرجع نفسه، ص11.

[3] المرجع نفسه، ص16.

إذن، يأتي الخطر هنا من رؤية الماضي بمنظار الحاضر، أو من محاولات الشرعنة والتبرير والبحث عن امتدادات فكرية وتاريخية لنظرية معينة. وعلى هذا الأساس، رفض براون فكرة تحديد أجندة قضايا محددة يتم البحث عنها في النصوص المختلفة. وبالمقابل، قدم ثلاثة مقولات أو ثنائيات يتم الرجوع في ضوئها إلى النصوص، إذ اعتبرها كموجهات للبحث، وتمثلت في: الداخل/ الخارج، العالمية/ الخصوصية، النظام/ المجتمع. ولا يَشترِط توفر جميعها في مفكر ما حتى يعتبره من المنظرين السياسيين الدوليين[1].

وعلى الرغم من هذا الإختلاف بين الباحثين والمفكرين حول كيفية التعامل والإفادة من الفكر السياسي والنصوص التقليدية في دراسة العلاقات الدولية، إلا أنهم يتفقون حول أهمية وفائدة الرجوع إليها، إذ لا تكاد تخلو نظرية من الإشارة إلى امتدادها الفكري والفلسفي العميق. وعليه سنحاول فيما يأتي التطرق إلى أهم الإسهامات الفكرية السياسية في مجال العلاقات الدولية.

الفرع الثالث: أهم الإسهامات الفكرية السياسية في مجال العلاقات الدولية.

يجد الباحثون المتخصصون صعوبات بالغة في تحديد أي من المفكرين والأفكار لها علاقة مباشرة بدراسة العلاقات الدولية عبر مختلف العصور والأزمنة، وذلك راجع لعدة اعتبارات منها: الإختلاف حول تحديد بداية العلاقات الدولية كظاهرة (هل هي قديمة قدم المجتمعات البشرية نفسها؟ أم تعود إلى ميلاد الدول اليونانية؟ أم أنها ترجع إلى معاهدة ويستفاليا ونشوء الدولة القومية؟ ...إلخ)، كتابات الفلاسفة والمفكرين التي كانت تهتم في الغالب بالفكر السياسي والنظرية السياسية مع ما يتخللها من إشارات إلى قواعد السلوك الخارجي، عدم وضوح وتمايز الداخلي والخارجي في كتابات هؤلاء المفكرين، عدم حضور العلاقات الدولية بشكل مكثف وواسع في حياة المجتمعات والدول (انكفاء الدول على نفسها أكثر من حضورها وتفتحها على العلاقات التي تربطها بغيرها من الدول)، تأخر قيام فرع متخصص يُعنى بدراسة الشؤون الدولية ... والعديد من الأسباب الأخرى التي حالت دون الإهتمام الكافي بالكتابة المتخصصة والموجهة نحو دراسة العلاقات الدولية.

لكن هذا لم يمنع من محاولة استشفاف أهم الإسهامات الفكرية التي تحدثت بشكل أو بآخر عن ظاهرة العلاقات الدولية، سواء من حيث التنظير أو من حيث الممارسة. سوف نعتمد في عرضها باختصار على التسلسل التاريخي لظهورها.

يشير المؤرخون إلى أن التفكير بشأن الظواهر الدولية قديم جدا ويعود إلى عصور ما قبل الميلاد. ففي الصين القديمة حذر كونفوشيوس (551-479 ق.م) الحكام من الدخول في حروب عدوانية ضد بعضهم البعض، ورأى أن الحرب مجلبة للخراب والدمار. وفي الهند أوصت التعاليم البوذية بضرورة نبذ

[1] المرجع نفسه، ص17.

الحرب وتجنب العنف، ودعت إلى عدم إيذاء الآخرين واعتماد الوسائل السلمية في التغيير، وقد طبق غاندي هذه الفلسفة في العصر الحديث في نضاله ضد الإستعمار البريطاني[1].

في العهد اليوناني لمع ثلة من الفلاسفة (ثيوسيديدس، أفلاطون، أرسطو) كان لهم الدور الأبرز في رسم معالم الفكر السياسي لفترة طويلة من الزمن، خاصة كل من أفلاطون وأرسطو. ثيوسيديدس (460-395 ق.م) صاحب كتاب "تاريخ الحروب البيلوبونيزية" والذي لا يكاد يُذكر في مجال النظرية السياسية يعده الواقعيون المؤسس الأول للنظرية الواقعية، لقد قام بتوثيق أحداث الحرب التي جرت بين اسبرطة وأثينا في الفترة الممتدة بين عامي (431-404 ق.م)، واستنتج أن السبب الحقيقي والمباشر لاندلاع الحرب تمثل في اختلال ميزان القوى بين الدولتين لصالح أثينا، حيث أن نمو قوتها المتزايد ولّد خوفا دائما لدى اسبرطة من التعرض لهجوم وغزو محتمل، وبالتالي ضرورة تعزيز وتدعيم قوتها لرده وصده. هذا الإستنتاج حول السلوك المتوقع من الدول جعل من أحد رواد "الواقعية الإقتصادية / الماركنتيلية" وهو روبرت جيلبين يقول "بأمانة، يجب على المرء أن يتحرى ما إذا كان دارسو العلاقات الدولية في القرن العشرين يعلمون شيئا عن سلوك الدول لم يكن ثيوسيديدس ومعاصروه في القرن الخامس قبل الميلاد يعرفونه"[2].

أفلاطون (428-348 ق.م) الذي استنفذ جهده وفكره في تصميم معالم الجمهورية الفاضلة لم يكن له من وقت ولا اهتمام يوليه للعلاقات بين الشعوب والمدن اليونانية، ومع ذلك قدم فكرتين بارزتين للحقل الدراسي للعلاقات الدولية وفق ادعاءات الماركسيين هما: التحليل الطبقي، والتفكير الجدلي. واللتين أصبحتا فيما بعد أساسيتين في أي تحليل أو تنظير ماركسي للعلاقات الدولية[3]. أما أرسطو (384-322 ق.م) الذي يعتبر المعلم الأول ومؤسس علم السياسة لم يشذ عن خط معلمه أفلاطون. حيث اهتم بالدراسة المقارنة للأنظمة والحكومات بحثا عن تلك النظم السياسية الجيدة وأضدادها من النظم الفاسدة، لكن إسهامه الذي امتد إلى مجال العلاقات الدولية كان منهجيا حينما وضع اللبنات الأولى للمنهج المقارن. فمن خلال تحليله لـــ 158 دستورا وجد أوجه تشابه وأوجه اختلاف بينها، واستنتج أن كثرة صعود وهبوط الدول مرتبط بالدرجة الأولى بالعوامل الداخلية، وهذه النتيجة بقيت محل جدل ونقاش حتى القرن العشرين[4].

---

[1] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص148.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص178.

[3] Karen Mingst, **Essentials of International Relations** (New York: W.W. Norton & Company, Second Edition, 2003), p 06.

[4] Idem.

كوتيليا الهندي (312-269 ق.م) أبرَزَ أهمية القوة كمعيار ومحدد لسلوك الدول، حيث يقول "إن من يعتقد بأن قوته تزداد كمّا ونوعا أكثر من قوة خصمه، وأن خصمه يتقهقر، قد يُغفِل مع الزمن عودة القوة لذلك الخصم. وإذا شعرت بضعفك اتجاه خصومك لا بد من وضع سلام معهم، وإذا شعرت بتفوقك عليهم لا بد من شن الحرب، أما إذا شعرت بعدم قدرتك ولكنك قادر على الدفاع عن نفسك فلا بد من إلتزام الحياد"[1]. فهو يقدم مختلف الإستراتيجيات التي ينبغي على الدولة أن تتبعها من أجل المحافظة على بقائها وسلامتها.

شيشرون الروماني (106-43 ق.م) أحد أعمدة الرواقية – التي ربطت بين القانون الطبيعي والعلاقات الدولية وذلك من خلال إقامة دولة عالمية قوامها الأخوة العالمية المنبثقة عن مسلمة "وحدة الكون" – اشتغل على فكرة القانون الطبيعي(*) الذي رآه مستمدا من وحدة العقل البشري، وعليه إمكانية بناء دستور موحد للعالم أسماه "دستور العالم" تنضوي تحته/ وتخضع له كافة الأمم والشعوب، وتتوحد في ظله القوانين والشرائع. بمعنى آخر، حاول شيشرون التأسيس والدعوة لفكرة قيام "دولة عالمية" انطلاقا من أن القانون الطبيعي، العدالة، والأخوة الإنسانية هي مفاهيم عالمية وليست خاصة بأمة أو دولة ما[2].

تَلَقَّفَ سانت أوغسطين (354-430 م) فكرة شيشرون حول إقامة "دولة عالمية" وأصبغها صبغة دينية، ليحولها إلى "مدينة الله" المثالية المناقضة والمضادة لمملكة الشيطان والخطيئة أو "المدينة الأرضية". وإذا كانت دعوة أوغسطين لإقامة مدينة عالمية تنم عن رغبة واضحة في تعزيز سيطرة الكنيسة على المسرح العالمي بعد أن أصبحت تلعب دورا بارزا في شؤون أوروبا السياسية، وفي بسط تعاليم المسيحية كي يسود الأمن والتسامح وتعم الطمأنينة، فإنه يعترف في الوقت نفسه أن الحرب – رغم طبيعتها القاسية ونتائجها المدمرة – هي من أعمال الشر التي قد يقترفها الإنسان، وبالتالي يصبح من الضروري خوضها للقضاء على الشر، إذ يقول "إن الحرب والغزو ضرورة مؤسفة في عيون أصحاب المبادئ ... ومع ذلك فإنها ستكون ضرورية كذلك لسوء الحظ، إذا هيمن الشريرون على الخيِّرين"[3].

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية، ط01، 2007)، ص137.

(*) فكرة القانون الطبيعي مثلت النواة الأولى لتطور القانون الدولي وظهور الدعوة العالمية المؤكدة على ضرورة الإحتكام إلى قواعد القانون الطبيعي لإيجاد المجتمع الدولي الموحد، ولقد مثلت هذه الأفكار في الحقيقة أساسا لدعوة المثاليين – فيما بين الحربين – إلى تغيير الواقع الدولي وإيجاد مجتمع دولي تحكمه معايير أخلاقية تستمد جذورها من فكرتي "الحقوق الطبيعية" و"القانون الطبيعي". انظر في ذلك: محمد أحمد علي مفتي، مرجع سابق، ص04.

[2] محمد أحمد علي مفتي، مرجع سابق، ص07.

[3] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص151.

نيكولاس مكيافيللي (1469-1527) وبعد فترة طويلة من الركود الفكري الغربي دشن من خلال كتابه "الأمير" بداية عصر النهضة، بتأسيسه لعلم السياسة الحديث حينما فصل الأخلاق عن السياسة، وجعل الأخيرة رديفة وانعكاسا لمفهوم القوة. اعتبره الواقعيون المؤسس الثاني للنظرية الواقعية بعد ثيوسيديدس، حيث اهتم بدراسة كيفية بناء الدولة "الوضعية" وأسباب امتدادها أو انحسارها، وجعل من مفهوم الصراع محورا مركزيا وصفة لصيقة بالسياسة، ومن مفهوم القوة محركا له[1]. يعتقد مكيافيلي أن طبيعة الدولة مشابهة إلى حد كبير لطبيعة الأفراد الثابتة، من حيث ميلها إلى النزعة الفردية والأنانية وحب السيطرة ... إلخ، وأن طبيعة العلاقات التي تقوم بين الدول مشابهة كذلك لتلك العلاقات التي تقوم بين الأفراد، مما يجعل من التنافس المفضي إلى النزاعات والحروب أمرا ممكنا جدا. وعليه، فيحق للحاكم/ بل ويجب عليه اللجوء إلى الحرب واستعمال القوة ضد الآخرين لتحقيق أهدافه. فالقوة العسكرية والتهديد باستعمالها في نظر مكيافيلي هما ضمان بقاء الدولة واستمرارها وكذا استقرارها، إذ يقول في هذا الصدد "إن الأمير الذي لا يعتمد على قواته الخاصة لا يشعر بالطمأنينة والسلام ... وقد أقر الحكماء دائما بأنه ليس هناك أضعف من الإنسان الذي يعتمد في قوته على قوة الآخرين"[2]. هذه المقولة ترجمها المنظرون الواقعيون فيما بعد في مبدأ المساعدة الذاتية (*Self Help*).

جون بودان (1529-1596) وعلى خطى مكيافيللي عَمَّق فكرة التركيز على الدولة كوحدة أساسية في التحليل السياسي من خلال اهتمامه بمفهوم "السيادة"، حيث اعتبرها جوهر بقاء الدولة وقوتها[3]، إنها القوة المطلقة والدائمة للجمهورية بتعبيره. لقد مثلت السيادة حجر الأساس في البناء الحديث للدولة، وكانت لها انعكاسات وآثار جد مهمة على التنظيم الدولي، وعلى العلاقات الدولية التي سوف تنشأ بعد معاهدة ويستفاليا 1648. فعلى المستوى الداخلي عنيت بتوحيد سلطة الدولة التي اعتبرت واحدة لا تعلوها ولا تشاركها أي سلطة أخرى؛ وعلى المستوى الخارجي نجم عنها مبدأ إستقلالية الدول، ومبدأ تساوي المراكز القانونية للدول، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ... إلخ، والتي اعتبرت بمثابة ركائز للقانون الدولي وللعلاقات بين الدول.

هوغو غروتيوس (1583-1645) - أحد مؤسسي القانون الدولي في أوروبا في القرن السابع عشر - دعا إلى إنشاء جمعية أمم تسمح بالتحكيم بين الدول، وبالعمل على أن يسود النظام وضمان احترام حقوق الإنسان[4]. أفكاره ودعوته كانت محل متابعة واهتمام من طرف العديد من المفكرين الذين

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص187.

[2] المرجع نفسه، ص191.

[3] محمد أحمد علي مفتي، مرجع سابق، ص23.

[4] موسى الزعبي، **دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001)، ص27.

جاؤوا من بعده. فعلى سبيل المثال، دعا إمريك كورسيه في عام 1623 المسلمين والأفارقة والهنود إلى مشروعه "الدولاتي" الذي يضعه تحت إدارة البابا، على أن تكون مدينة البندقية عاصمة له، يعمل هذا المشروع كنظام دولي للتحكيم الإجباري، وبموجبه يمكن القيام بإجراء تدخل جماعي ضد أي ملك يرفض التحكيم[1]. هذه الفكرة اعتبرت كنواة لمفهوم الأمن الجماعي الذي قدمه المثاليون بعد الحرب العالمية الأولى.

توماس هوبز (1588-1679) - صاحب كتاب "اللفياثان" - سار على نهج مكيافيلي حينما قال أن "القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة، ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت، والعهود أو المواثيق التي لا تظللها السيوف ليست إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الإنسان"[2]. لكن إسهامه الأبرز هو حديثه عن مفهوم "حالة الطبيعة" التي تجعل من الأفراد متساوين لا يخضع أحدهم للآخر، ولا يخضعون - في مجملهم - لأية سلطة حكومية أو نظام مدني. فهم محكومون فقط بالعواطف، وتتسم حياتهم بالإنعزال والأنانية والتوحش، وبالتالي يعيشون في حالة دائمة من الخوف على أمنهم[3]. ما يناظر هذه الحال في مجال العلاقات الدولية هو مفهوم "الفوضى" بتعبير الواقعيين الجدد. وإذا استطاع الأفراد الخروج من "حالة الطبيعة" إلى رحاب "الدولة" في إطار من التعاقد الإجتماعي، فإن ذلك استعصى على الدول، بسبب من القيود الصارمة التي فرضها مفهوم سيادة الدولة، لتبقى "الفوضوية" السمة الهيكلية الأبرز التي تميز العلاقات بين الدول، وتغدو معها الحرب أمرا محتمل الحدوث ومبررا[4].

سبينوزا (1632-1677) أكد على أن مجتمع الدول يشبه "حالة الطبيعة" التي يسود فيها الأقوى، وذلك لعدم وجود أي سلطة عليا فوق سلطات الدول يمكنها أن تقيم النظام وتحفظ الأمن، وعليه، فالعلاقات الدولية تتم في محيط يربط حقوق الدولة بقوتها، ويجعل من "المصلحة" القاعدة الأساسية المحركة لعلاقات الدول[5]. وهنا نلحظ كيف ربط سبينوزا بين القوة والمصلحة، وجعل من الأولى وسيلة لتحقيق الثانية، كما أنه ربط سلوكات الدول ومواقفها بالمصلحة المتأتية من وراء ذلك، فمعاهدات السلام والتحالفات تظل سارية المفعول – حسبه – مادامت تحقق للحاكم مصلحة أو تدرأ عنه خطرا خارجيا.

---

[1] المرجع نفسه، ص27.

[2] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص62.

[3] Karen Mingst, op. cit. p 06.

[4] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص205.

[5] محمد أحمد علي مفتي، مرجع سابق، ص20.

ديفيد هيوم (1711-1776) – رائد الفلسفة التجريبية في الفكر الغربي الحديث – أظهر ميولات فكرية صُنِّف على أساسها في خانة الواقعيين. وذلك عندما رأى بأن الدول تلجأ إلى الحرب بغية الحفاظ على توازن القوى القائم ومنع أية دولة من محاولة تغييره، بما فيها تلك الدول التي تسعى إلى تحقيق وضع الهيمنة[1].

جون جاك روسو (1712-1778) انطلق من فرضية هوبز حول "حالة الطبيعة" التي تحكم حياة الأفراد والدول على حد سواء مع تعديل جوهري عليها. ففي كتابه "مقال في أصل اللامساواة" يصف روسو حالة الطبيعة كعالم ذا نزعة فردية، أين تكون اهتمامات الفرد الأولية هي المحافظة على وجوده، ولكن ليس بالطريقة التي يصورها هوبز. فروسو يعرض المشكلة بالقياس على قصة الأيل والأرنب والصيادين، والتي تدور حول فكرتين أو احتمالين أساسيين: إما التعاون بين الأفراد لصيد الأيل الذي يكفي الجميع، وإما أن يختار كل فرد تحقيق مصلحته الذاتية بالتفكير في صيد الأرنب الذي يكفيه وحده[2]. وإذا كان هوبز قد مال إلى الإحتمال الثاني مبررا ذلك بالطبيعة البشرية السيئة أو الشريرة ذات النزعة الفردية والأنانية، فإن روسو يؤكد على الإحتمال الأول مبررا ذلك بالطبيعة البشرية الخيّرة الميالة إلى المساعدة والتعاون. روسو يماثل بين هؤلاء الأفراد الصيادين وبين الدول، فهل تتبع الدول المصلحة الذاتية بمفهومها الضيق مثلما يتبع الصياد الأرنب أو تعترف بفائدة ومنفعة المصلحة المشتركة؟ الحل الذي قدمه روسو يختلف تماما عما قدمه هوبز. فعن طريق "الإرادة العامة" فقط وليس عن طريق الوحش أو الليفيتان يمكن توجيه قوى الدولة لتحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله والمتمثل في الصالح العام[3]. وعن طريق الإرادة العامة فقط يمكن بناء نسق دولي جديد (بديل عن نسق الملكيات المطلقة) يحقق السلم والأمن، حيث يتخذ شكل اتحاد فيدرالي يضم الدول الأوروبية، تكون له سلطة إصدار القوانين، وله القدرة التي تمكنه من إنفاذها[4].

آدم سميث (1723-1790) من الذين كان لهم إسهام مميز في وضع الأسس الفكرية للمدرسة الليبرالية (خاصة في شقها الإقتصادي) في العلاقات الدولية، فانطلاقه من قاعدة "توافق المصالح" جعله يؤمن بإمكانية إصلاح العلاقات الدولية عن طريق تفعيل وتطوير القانون والتنظيم الدوليين، فالسعي لتحقيق مصلحة الفرد يعني بصورة آلية تحقيق مصلحة الجماعة، فلا تعارض بينهما. وبإسقاط هذا على

[1] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص193.

[2] Karen Mingst, op. cit. p 07.

[3] Idem.

[4] محمد أحمد علي مفتي، مرجع سابق، ص14.

مجتمع الدول يمكننا القول أن الدولة في سعيها لتحقيق مصالحها الخاصة فإنها تحقق مصالح الجماعة الدولية ككل، وأن الدول كلها – على أساس قاعدة توافق المصالح – تسعى إلى تحقيق السلم العالمي[1].

جيريمي بنتام (1748-1832) - أحد رواد الفلسفة النفعية - أراد تقويض فكرة الإستعمار كوسيلة لتحقيق مصالح الدول، نظرا لأنها مكلفة ماديا وبشريا وآثارها مدمرة. وأكد بالمقابل على فكرة المنفعة العامة والمتساوية بين الدول، والتي تقود إلى عقلنة مصالح الدولة، ومنه فإن مصالح الدول المشتركة تحتم عليها الإبتعاد عن تبني الوسائل الإستعمارية واعتماد وسائل أكثر سلمية[2]. ولقد اعتبر بنتام أن التوسع الإستعماري والمعاهدات السرية من أهم أسباب الحروب، وأن الرأي العام والعقل كفيلان بالقضاء عليهما وإقامة السلام الدولي.

إقامة السلام الدولي كان الهاجس الأكبر لـــ إيمانويل كانط (1724-1804) الذي ارتكز على نظرة للوجود الإنساني تختلف عما قدمه كل من هوبز وروسو. فإذا كان الفرد أنانيا فإن هذا لا يعني أنه لا يستطيع أن يتعلم طرقا جديدة من الكوسموبوليتانية والعالمية[3]. لقد تصور مشروعا للسلام الدائم يتيح نظاما دوليا قابلا لأن يعيش الفرد فيه دون خوف من الحرب، ووضع شروطا لهذا المشروع توزعت بين ست سلبية وثلاثة إيجابية. أما السلبية، فقد تمثلت في[4]:

1- أي معاهدة للسلام لا تعد معاهدة إذا انطوت نية عاقديها على أمر من شأنه إثارة الحرب في المستقبل.
2- أي دولة مستقلة لا يجوز أن تملكها دولة أخرى بأية طريقة من الطرق.
3- يجب أن تُلغى الجيوش الدائمة إلغاءً تاما بمرور الزمن.
4- يجب ألا تعقد الدول قروضا من أجل منازعاتها الخارجية.
5- لا يجوز لأية دولة أن تتدخل بالقوة في نظام دولة أخرى أو في طريقة الحكم فيها.
6- لا يحق لأية دولة أثناء الحرب أن تبيح لنفسها اقتراف أعمال عدائية من شأنها عند عودة السلم أن تجعل الثقة بين الدولتين أمرا مستحيلا.

أما الشروط الإيجابية فتتمثل في[5]:

1- يجب أن يكون دستور كل دولة دستورا جمهوريا.

---

[1] المرجع نفسه، ص15.

[2] المرجع نفسه، ص16.

[3] Karen Mingst, op. cit. p 07.

[4] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص143.

[5] المرجع نفسه، ص143.

2- ينبغي أن يقوم قانون الشعوب على أساس نظام اتحادي بين دول حرة.

3- حق التزيل الأجنبي من حيث التشريع العالمي في إكرام وفادته.

هيغل (1770-1831) اهتم كثيرا بمسألة الدولة وجعلها غاية السياسة ومحور عملياتها، بل وجعل وظيفتها الأساسية على المستوى الداخلي أخلاقية بالدرجة الأولى عندما أكد أن الحرية الحقيقية لا تتحقق إلا من خلال الدولة[1]. أما على المستوى الخارجي، فتهدف الدولة إلى تحقيق مصلحتها المتمثلة في المحافظة على بقائها ووجودها، وهذه المصلحة هي غاية كل الدول، إذ يقول هيغل "حيث أن الدول تتعامل مع بعضها ككيانات مستقلة، ولأن الإرادة المستقلة لكل منها هي التي تعطي الشرعية للإتفاقيات فيما بينها ... ولأن إرادة كل منها هي الرغبة في تحقيق مصالحها ... فهذا يعني أن تحقيق المصلحة هي الهدف الأعلى الذي يحكم العلاقات بين الدول"[2]. وفي هذه النقطة بالذات يتقاطع هيغل مع المنظرين الواقعيين.

كارل ماركس (1818-1883) مؤسس المذهب الشيوعي وصاحب كتاب "رأس المال" قدم تحليلا للسياسة والعلاقات الدولية يتخذ من الإقتصاد منطلقا ومحورا للعمليات الإجتماعية كلها، حيث اعتبره بمثابة البنية التحتية التي تحدد جميع أشكال البنيات الأخرى التي وصفها بالفوقية.[3] يعتقد ماركس أن الرأسمالية هي مصدر الصراع والتناقض والإنقسام داخل المجتمع، وذلك حينما قسمته إلى طبقتين اجتماعيتين: البورجوازية والبروليتاريا، الأولى تحكم وتستغل الثانية عن طريق إنشاء جهاز الدولة، وبواسطته تُحكِم وتُديم سيطرتها. وعليه، تغدو الدولة رمزا للقهر والإستغلال واللامساواة، وتصبح المواجهة بين الطبقتين أمرا حتميا. وهنا يقرر ماركس ضرورة إزالة الدولة والقضاء عليها لتحقيق مجتمع العدالة المنشود (المجتمع الشيوعي). هذا المنطق المتأصل في السياسات الداخلية للدول يمكن سحبه على مستوى السياسة الدولية، إذ يعكس الصراع والتنافس بين الدول – وحتى ظواهر مثل الإمبريالية والحروب – تلك الأطماع البورجوازية في الحصول على المزيد من المواد الخام والأسواق[4].

يمكن القول عموما أنه إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر لم تحظ العلاقات الدولية كموضوع بحث بدراسة متخصصة ولا بفرع علمي مستقل، بل جرى دراستها في نطاق العلوم الإجتماعية بشكل عام، حيث أسهم فيها الفلاسفة والمؤرخون والقانونيون والإقتصاديون. وكنتيجة لهذا التنوع الكبير في

---

[1] محمد أحمد علي مفتي، مرجع سابق، ص18.

[2] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص62.

[3] المرجع نفسه، ص170.

[4] المرجع نفسه، ص173.

المراجع والمصادر الفكرية للعلاقات الدولية فقد تشتت مضمونها وموضوعها، وكان عليها أن تنتظر نهاية الحرب العالمية الأولى لتحظى باهتمام أكاديمي وبتخصص علمي مستقل.

المطلب الثاني: ميلاد ونشأة العلاقات الدولية كتخصص علمي.

سيطرت الإهتمامات الرسمية بالعلاقات والمبادلات والوثائق والمعاهدات الدبلوماسية على حقل العلاقات الدولية في بداياته، وذلك عندما انضوى تحت لواء فروع من العلوم الإجتماعية كالقانون والإقتصاد[1]، لكن حركة الإستقلالية والتخصص التي كان يشهدها ميدان العلوم الإجتماعية لم تستثن العلاقات الدولية من أن تكون تخصصا علميا مستقلا حتى وإن جاء متأخرا.

الفرع الأول: دواعي قيام الحقل: التحول من النظرية السياسية "الدولية" إلى نظرية العلاقات الدولية.

كما أشرنا سابقا فإن أغلب الجهود الفكرية والفلسفية التي اهتمت بمجال العلاقات الدولية قد جاءت في ثنايا الحديث أو التنظير لقضايا السلطة وشؤون السياسة بوجه عام، إذ اعتبرت السياسة الخارجية والعلاقات بين الدول كامتداد واستجابة لمقتضيات السياسة الداخلية للدول، وعليه لم تتميز العلاقات الدولية كظاهرة وحقل دراسي مستقل، وبالتالي لا يمكن الحديث عن نظرية للعلاقات الدولية منفصلة عن النظرية السياسية التي كانت همّ الفلاسفة والمفكرين حتى بداية القرن العشرين.

يعتقد إسماعيل صبري مقلد أنه على الرغم من محاولات مكيافيلي في التأسيس لفكرة القوة السياسية وكيفية استخدامها في إدارة شؤون العلاقات الدولية من قبل رجال الدولة أو الحكام، وكذلك إسهامات العديد من المفكرين الآخرين الذين راهنوا على أهمية التنظيم الدولي كأداة فعالة لتحقيق السلم العالمي، كـــ دي سالي وسان ميير وجان جاك روسو وجيريمي بنتام وإيمانويل كانط وغيرهم، إلا أنه في الحقيقة لا يمكن اعتبارها تشكل الجذور التاريخية لنظرية عامة للعلاقات الدولية[2]. فهو بهذا يفصل بين النظرية السياسية التي رافقت النشاط السياسي للإنسان منذ القدم، ونظرية العلاقات الدولية التي تأخر ظهورها إلى غاية تأسيس العلاقات الدولية كتخصص علمي مستقل بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

وهذا التأخر ربما يمكن تبريره - جزئيا - بطبيعة العلاقات الدولية كظاهرة معقدة استعصت على الدراسة بشكل علمي ومنهجي. فمن الصعوبة البالغة دراسة العلاقات القائمة بين دول ذات سيـــادة، لأن الدول المستقلة كثيرة العدد ومتنوعة الإتجاهات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وبالتـــالي يصعب تحديد سلوك الدولة في العلاقات الدولية وكذلك إمكانيـــة التنبؤ بسلوكها في المستقبل[3]. جوزيف كيركيلكا (*Jozef Kurkulka*) عدد عدة سمات للعلاقات الدولية كعلم تجعلها مختلفة عن

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص06.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة** (الكويت: ذات السلاسل للنشر،1987)، ص11.

[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص59.

بقيـــة العلوم الإجتماعية الأخرى، وهي من الأسباب التي أخرت الإعتراف بها كتخصص أكاديمي مستقل، وتتمثل في[1]:

1- موضوعها وحقل البحث فيها جد واسع مقارنة ببقية العلوم الأخرى.

2- إنها تنطوي على المزيد من المصالح والقيم وإستراتيجيات الفاعلين.

3- بنيتها متعددة المراكز والتراتبية (*Polyarchique*) مما يسمح لهؤلاء الفاعلين بتعظيم مصالحهم وقيمهم.

هذه السمات - بدرجات متفاوتة - ساهمت في تعقيد الديناميكيات التي أثرت على ما يعتبر مادة العلاقات الدولية، وهي لم تؤخر فقط ظهور استقلالية التخصص ولكن كذلك ساهمت في إبطاء تطور التنظير فيه[2]. لكن اندلاع الحرب العالمية الأولى والآثار الفظيعة التي خلفتها على حياة الأفراد والمجتمعات أدى إلى وجوب التفكير في الكيفيات والطرق المثلى لمنع اندلاع الحرب مرة أخرى، وسيكون أحد الحلول المقترحة ضرورة دراسات العلاقات الدولية دراسة علمية.

ديفيد ديفيز(*) (*David Davies*) ومونتاغيو بورتون(**) (*Montague Burton*) اعتقدا أنهما بتعزيزهما لدراسة العلاقات الدولية فإنهما يقومان بتعزيز قضية السلم في العالم، فمن شأن الدراسة المنهجية للعلاقات الدولية أن تؤدي إلى ازدياد الدعم للقانون الدولي والتقليل من اللجوء إلى الحروب[3].

المفكرون الليبراليون وتحت ضغط وجاذبية فكرة الإنسجام الطبيعي بين المصالح دعوا إلى المراهنة على التعلم والتعليم كوسيلة لمكافحة الجهل، الذي اعتبروه السبب الرئيسي لعدم رؤية الإنسجام بين المصالح المختلفة للدول، وبالتالي إمكانية اندلاع الحروب[4]. وعليه فتأسيس حقل دراسي للعلاقات الدولية تتعلم من خلاله الدول كيف تتعايش وتتلافى النزاعات والحروب كان مطلبا ملحا.

تشارلز ماكليلاند حاول حصر دواعي قيام العلاقات الدولية كفرع علمي مستقل فيما يلي[5]:

1- الرغبة القوية – بعد تجربة الحرب المريرة – في الإستفادة من الدراسة العلمية للعلاقات الدولية لخدمة وتحقيق السلم والتفاهم الدولي.

---

[1] Jozef Kurkulka, "Les Lois régissant le Développement des Relations Internationales", p 276. www.afri-ct.org/IMG/pdf/kuk2001.pdf

[2] Idem.

(*) مؤسس كرسي وودرو ويلسون الخاص بالسياسة الدولية في جامعة ابرسويث (مقاطعة ويلز)، وهو أول كرسي يؤسس في العالم.

(**) هو من أوجد كرسي "العلاقات الدولية" في جامعة أوكسفورد ببريطانيا.

[3] كريس براون، **فهـــم العلاقـــات الدوليـــة**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص27.

[4] المرجع نفسه، ص26.

[5] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص63.

2- الإعتقاد بأن العلاقات الدولية ككل الظواهر الطبيعية والإجتماعية الأخرى قابلـــة لدراسة شاملة ومنهجية.

3- انتشار الممارسة الديمقراطية داخل النظم السياسية - خاصة بعض دول أوروبا الغربية وشمال أمريكا - وضع الناخب والجماهير والرأي العام أمام حتمية ومسؤولية توجيه ومراقبة تسيير الشؤون الخارجية لدولهم.

من جهته كريبندورف، يعتقد أن السبب الرئيسي لإنشاء فرع علمي مستقل لدراسة العلاقات الدولية يرجع إلى وعي البورجوازيين المتزايد بعدم كفاية التقنيات والقواعد الناجمة عن ممارسات وتجارب الدول منذ القرن السادس عشر، والتي فشلت في منع تطور الأزمات الدولية إلى حروب شاملة. وهناك من يعزو هذه الفكرة إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في امتلاك أداة علمية تُقوِّم بها سياستها الخارجية قصد تفادي أخطاء الدول الأوروبية التي ورطتها في الحرب العالمية الأولى[1].

إن محاولة تأسيس فرع علمي مستقل يختص بدراسة العلاقات الدولية دراسة علمية أوجب على الباحثين تحديد الموضوعات التي يدرسونها وكذا المناهج التي يستخدمونها، وتحت تأثير الفلسفة الوضعية التي أوصت بضرورة اتباع وتطبيق مناهج العلوم الطبيعية إذا ما أرادت العلوم الإجتماعية أن تتطور(*) فإن حقل العلاقات الدولية الناشئ – على غرار باقي العلوم الإجتماعية الأخرى – حاول الإستفادة من هذه المناهج قصد تحقيق العلمية، ولذا كان عليه التخلص من عباءة النظرية السياسية التي حكمته حتى بداية القرن العشرين والذهاب إلى تأسيس نظرية للعلاقات الدولية.

نادية محمود مصطفى تؤكد على أن هيمنة النموذج المعرفي الوضعي والنظرية الواقعية (بعد فترة سيادة المثالية فيما بين الحربين) على علم العلاقات الدولية قد أثرت بشكل حاسم في الفصل بين دراسة الفكر السياسي ودراسة العلاقات الدولية، حيث إن[2]:

---

[1] المرجع نفسه، ص62.

(*) يعتقد أوغست كونت صاحب فكرة قانون الأطوار الثلاثة أن هذا القانون "يبرهن أن العلوم جميعها تمر بالعصر التيولوجي والعصر الميتافيزيقي قبل أن تدخل في العصر العلمي الوضعي، وهو يفسر الفارق بين العلوم الإجتماعية والعلوم الطبيعية بفارق درجة التطور، وبتأخر تطور العلوم الإجتماعية في سياق التطور العام. وهو يستبعد فكرة الفارق في الطبيعة بينها وبين العلوم الفيزيائية أو البيولوجية". فتقدم العلوم الطبيعية على العلوم الإجتماعية ناتج عن الثورة المنهجية التي شهدتها الأولى في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وعن تأخر هذه الثورة في مجال العلوم الإجتماعية حتى القرن التاسع عشر. انظر في ذلك: عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة** (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1989)، ص47.

[2] نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في الفكر السياسي من منظورات مقارنة، مرجع سابق، ص ص3-4.

1- مهمة تأسيس فرع علمي للعلاقات الدولية مستقل عن العلوم الإجتماعية بما فيها العلوم السياسية ويسعى إلى الوصول إلى نظرية عامة تقتضي ضرورة فصل نظرية العلاقات الدولية عن النظرية السياسية التي لا تميز عموما بين مجالات الفعل السياسي الداخلية والخارجية.

2- ضرورة تبني المنهج العلمي المنبثق عن الفلسفة الوضعية الإمبريقية الذي أكدت عليه السلوكية أدى إلى رفع شعار "علم خال من القيم"، وبالتالي إقصاء البعد القيمي من الدراسات المتعلقة بمجال العلاقات الدولية.

3- أدت هيمنة المدرسة الأمريكية على الحقل الدراسي للعلاقات الدولية إلى غلبة وهيمنة التيار البراغماتي والإمبريقي لتحليل ما هو قائم دونما حاجة العودة إلى أحكام أو خبرات سابقة.

وتضيف نادية مصطفى أن هذا التوجه الإبستمولوجي والمنهجي الذي انتصر لصالح البعد المادي في مقابل الأبعاد القيمية للظواهر المدروسة، وللأبعاد العسكرية في مقابل الأبعاد الأخرى، ولفصل الخارجي عن الداخلي، والفصل بين الواقع الراهن والتاريخ، كل هذا أدى إلى عزل وإقصاء الفكر السياسي من دراسة العلاقات الدولية.

وعلى الرغم من تجدد الإهتمام بالفكر السياسي وضرورة مد الجسور بينه وبين دراسة العلاقات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة أين رفضت المقاربات الجديدة (الما بعد حداثية أو النقدية كما يصطلح عليها) الأسس الفلسفية والإبستمولوجية والمنهجية للوضعية، وقبل ذلك مع المراجعات التي حدثت عند علماء السلوكية الذين أضحوا ما بعد سلوكيين، إلا أن هيمنة الإتجاه السائد وفي مقدمته الواقعية الجديدة – ذات التوجه الفلسفي الوضعي/ الإمبريقي – أحال هذا التجدد والإهتمام بالفكر السياسي إلى الهامش.

يسوق الداعون إلى ضرورة ربط العلاقات الدولية بالفكر السياسي حججا تتعلق بالحال التي آل إليه الحقل بعد عقود من هيمنة الفلسفة الوضعية وقواعدها، إذ يرون أنه يعرف حالة من[1]:

1- عدم وجود نظرية سائدة ومهيمنة على مجال الدراسة كما حدث في المراحل السابقة، ومن ثم تعدد النظريات المتنافسة بمرجعيات فكرية وفلسفية متعددة.

2- عدم وجود نظرية عامة للعلاقات الدولية، إلى جانب فشل النظريات الكبرى الموجودة في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة.

3- حالة السيولة التي تعكسها حركة المابعديات: ما بعد الحرب الباردة، ما بعد الحداثة، ما بعد الوضعية، سواء على صعيد المنهج أو المضمون.

[1] المرجع نفسه، ص ص5-6.

4- اهتزاز الخطوط الفاصلة بين علم العلاقات الدولية وعلوم إجتماعية وإنسانية أخرى، نظرا لاتساع نطاقه وحدوده وتعقد أجندة موضوعاته، بعد أن تجدد الإهتمام بالأبعاد الدينية والثقافية والحضارية في دراسة العلاقات الدولية، وبأنماط جديدة من الفواعل والعمليات.

إذن، هذه الأسباب – وفق زعمهم – كفيلة بسد الفجوة بين العلم والقيم، بين الأبعاد المادية والأبعاد المثالية، بين النظرية السياسية ونظرية العلاقات الدولية. بمعنى آخر، ضرورة العودة إلى الفكر السياسي عند دراسة العلاقات الدولية. لكن المتتبع لما أفضى إليه تعاقب النقاشات النظرية الكبرى في حقل العلاقات الدولية، يدرك أنه حتى المقاربة البنائية التي حاولت تحريك النقاش وضعي/ ما بعد وضعي بعيدا عن حالة الإنقطاع واللاّتواصل التام، من خلال بناء أرضية وسطى بينهما (بين العقلانية والتأملية)، انتهى بها المطاف في صف العقلانيين، لتظل التقاليد الوضعية الإطار العام الذي تتم فيه عمليتي البحث والدراسة في مجال العلاقات الدولية.

الفرع الثاني: جدل النقاش الأول كمُؤسِّس لحقل العلاقات الدولية.

يجادل لوسيان آشوورث (*Lucian M. Ashworth*) أن حقل العلاقات الدولية مثله مثل بقية الحقول العلمية الأخرى تهيمن عليه سرديات تاريخية أصبحت بمثابة أساطير (*Myths*) حول تأسيس الحقل وتطوره، وهذه السرديات تقدم تبريرات شتى لشرعنة والحفاظ على البنية والأهداف الحالية للحقل[1]. ويجادل كل من بنجامين دي كيرفالهو (*Benjamin de Carvalho*) وجون هوبسون (*John Hobson*) وهالفارد ليرا (*Halvard Leira*) أن هناك أسطورتين حددتا ميلاد حقل العلاقات الدولية وكذا مادة موضوعه، تمثلتا اختصارا في "أسطورة 1919" (كمحدد للتأسيس الفعلي للعلاقات الدولية كفرع أكاديمي: كيف ندرس؟) و"أسطورة 1648" (كمحدد لموضوع العلاقات الدولية: ماذا ندرس؟)[2]. ميلز كاهلي من جهته كذلك، تحدث عن النقاش الأول في العلاقات الدولية بوصفه "الأسطورة المؤسسة للحقل"[3]. وعليه سنخصص هذا العنصر للحديث عن "أسطورة 1919" ومضمونها بشأن ميلاد حقل العلاقات الدولية كتخصص علمي مستقل على غرار بقية العلوم الإجتماعية الأخرى التي سبقته في هذا المجال.

---

[1] Lucian M. Ashworth, "Did the Realist-Idealist Great Debate Really Happen? a Revisionist History of International Relations", *International Relations*, 2002, Vol 16, p33.

[2] Benjamin de Carvalho, John Hobson, Halvard Leira, "The Noble Discipline of IR:The Stubborn Myths of 1648 and 1919, and the Denial of Imperialism", Paper prepared for the Millennium Annual Conference 2010, London, October 16–17, p 03.
http://millenniumjournal.files.wordpress.com/2010/09/the-noble-discipline-of-ir-millennium-conference.pdf

[3] Brian C. Schmidt, « On the History and Historiography of International Relations » in Thomas Risse and Beth A. Simmons (eds.) **Handbook of International Relations** (London: Sage publications, 1ST edition, 2002), p10.

تتضمن هذه الأسطورة عنصرين مترابطين[1]:

1- إن تخصص العلاقات الدولية قد نشأ كرد فعل بعد الكوارث التي خلفتها الحرب العالمية الأولى، وأُسِّس كمحاولة من طرف المثاليين لحل مشكلة الحروب التي أرقت المجتمع الدولي وأصبحت هاجس الدول والعلماء والفلاسفة على حد سواء.

2- مثالية ما بين الحربين فقدت مكانتها لصالح الواقعية في النقاش الكبير الأول، بسبب أن المثالية فشلت في منع وفهم/ تفسير العنف المتزايد بين الدول في الثلاثينيات وفي الحرب العالمية الثانية.

وفي واقع الحال كلا العنصرين كانا محل جدل كبير بين الباحثين والمفكرين، خاصة العنصر الثاني من الأسطورة. إذ يرى آشوورث أنه في تاريخ العلاقات الدولية لم يكن لفكرةٍ ما ذلك التأثير الهائل مثلما كان لفكرة أن هناك "نقاشا كبيرا" قد حدث في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، بين المدافعين عن المثالية ونظرائهم الرافضين لها من الواقعية[2]. لقد تم النظر إلى فترة الثلاثينيات على أنها شهدت تثبيت أسس الفكر الواقعي، وبالمقابل دحض وتقويض أسس الفكر المثالي، عوض النظر إليها على أنها مرحلة عرفت اختلاف الأفكار حول فهم وتفسير ما يحدث على المستوى الدولي.

أنصار المذهب المثالي جادلوا بأن المثالية كان لها الفضل الأكبر في تأسيس فرع أكاديمي يدرس العلاقات الدولية دراسة علمية، وبأنها سادت الحقل المعرفي في بداياته. إذ يؤكدون أنه في الولايات المتحدة الأمريكية (الموطن الذي ترعرع وتطور فيه علم العلاقات الدولية) يمكن ملاحظة أن دراسة العلاقات الدولية كانت استمرارا لمواضيع واهتمامات سابقة - احتلت الأولوية عند الكثير من الحركات والمجتمعات المسالمة - على رأسها مسألة: كيف يمكن وضع حد للحرب؟ ففي بداية القرن العشرين وضعت "الحركة الدولية من أجل السلم" قضية "التعليم" في مركز اهتماماتها، وتخصيصا الدراسة العلمية لأسباب الحرب. وفي 1926 طرح تشارلز مريام في جامعة شيكاغو مشروع بحث متعدد التخصصات (بين الفروع المختلفة) حول أسباب الحروب وكذا المصادر الدولية للإختلالات والتوترات. أما كوينسي رايت وتحت إشرافه فقد أنجزت 66 دراسة، وطبعت عشرة كتب، ونوقشت 23 أطروحة دكتوراه ما بين عامي 1928 و1941، كما أن رايت نفسه نشر في عام 1942 كتابه الموسوم بـــ "دراسة الحرب"، وكل هذه الأعمال صبت في إطار تحقيق السلم ومنع الحروب الدولية[3]. يضيف المثاليون أنه في سنة 1930 وفي الولايات المتحدة الأمريكية أشارت الإحصائيات إلى أنه من بين 24 متخصصا في العلاقات الدولية يحملون درجة بروفيسور نجد 18 منهم يدرسون القانون الدولي والمنظمات الدولية. ومن بين

---

[1] Ibid, p 16.

[2] Lucian M. Ashworth, op. cit., p 33.

[3] Pascal Vennesson, « Les Relations Internationales dans la Science Politique aux Etats-Unis », *Politix*, Vol 11, N°41, 1998, p 179.

أوائل الكتب التي كانت تطرح وتنشر في مجال العلاقات الدولية فإنها جاءت تحت عناوين مثل: القانون الدولي، قانون الأمم، الحكومة العالمية، وظيفة القانون في الجماعة الدولية. وعلى مستوى الحقل الأكاديمي فإن أغلب المحللين كانوا يعتقدون بأن نظام توازن القوى لا يمكنه أن يحافظ على السلم الدولي، وبالتالي من الضروري استبداله بنظام جديد يحقق هذه الغاية، هذا النظام تَمثَّلُوهُ في "الأمن الجماعي"[1].

بينما يذهب الواقعيون إلى أن التأسيس الفعلي للعلاقات الدولية كحقل علمي كان على يد كل من إدوارد هاليت كار وهانز مورغانتو. فالأول حاول نقد التصور المثالي للطبيعة البشرية من خلال تقويض المسلمات الإيديولوجية لكل من التنوير والإقتصاد الليبرالي، وذلك من أجل علم للسياسة الدولية يرتكز على التصور الواقعي للعلاقات بين البشر وبين الدول[2]. أما الثاني فقد اعتبر الأب المؤسس للعلاقات الدولية كحقل علمي من خلال كتابه الذائع الصيت "السياسة بين الأمم"، بل اعتبر المتخصصون في العلاقات الدولية أعضاء الجمعية الأمريكية لعلم السياسة – في السبعينيات – أن مساهمة مورغانتو تعد الأكثر أهمية في دراسة السياسة العالمية، وكتابه يعد الأكثر تأثيرا ومرجعية في الحقل[3].

إذن تُصور لنا الأسطورة أن ميلاد الحقل قد انبثق من رحم النقاش الكبير الذي حدث بين المثالية والواقعية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، والذي انتهى لصالح تفوق وهيمنة الواقعية التي تسيدت الحقل وكان لها الأثر الأكبر في تطوره وتحديد هويته المعرفية والأكاديمية فيما بعد. لكن السؤال الذي أثار جدلا كبيرا بين مؤرخي حقل العلاقات الدولية هو: هل حدث النقاش الأول فعلا في فترة ما بين الحربين؟ وهل كان بين المثاليين والواقعيين؟ وهل انتهى لصالح الواقعيين باستبعاد المثالية من دراسة العلاقات الدولية؟

يؤكد كل من مايكل بانكس، آن تيكنر، ستيف سميث، جيمس دير داريان، كريس براون أن النقاش الأول بين المثالية والواقعية قد حدث فعلا في فترة ما بين الحربين، وقد انتهى بتفوق الفكر الواقعي، لأنه قدم مفهوما أكثر دقة وتماسكا للشؤون الدولية حسب براون[4].

بينما أخضع المشككون في حدوث هذا النقاش "أسطورة 1919" لمراجعات وتحديات في أهم عناصرها والمتمثلة في العلاقة بين ادوارد هاليت كار والليبراليين اليوتوبيين الذين تحداهم، وقد وُجِّهت أولى الطعنات إلى واقعية كار، فمن الكُتَّاب من ذهب إلى أنه أقل واقعية مما كان يُعتقد سابقا، ومنهم من ذهب إلى أنه لم يكن واقعيا أبدا[5].

---

[1] Ibid, p 190.

[2] Emmanuel Navon, « the Third Debate Revisited », *Review of International Studies*, Vol 27, Issue 04, 2001, p 613.

[3] Pascal Vennesson, op. cit, p 181.

[4] Lucian M. Ashworth, op. cit. p 35.

[5] Benjamin de Carvalho, John Hobson, Halvard Leira, op. cit, p 18.

تتعلق أولى الإنتقادات الموجهة لـــ "أسطورة النقاش الأول" بالحدوث الفعلي له، ويُعد بيتر ويلسون (*Peter Wilson*) أول من قدم تحليلا مفصلا لهذه النقطة، ومزاعمه الرئيسية تمثلت في أن المدرسة المثالية/ اليوتوبية لم توجد، وأن النقاش لم يحدث أبدا، وأن الواقعية كذلك لم تظهر في هذه الفترة[1]. وطبقا لـــ ويلسون فإن تسمية مثالي/ يوتوبي يمكن فهمها بشكل جيد في سياق الهجوم العنيف الذي شنه كار على مفكري هذا التيار. واعتبر ويلسون أن النقاش الأول أسطورة لأن بحثه فجّر المفهوم والفكرة الشائعة من أن جدلا بين المدرستين المثالية والواقعية قد هيمن على الفكر الدولي في سنوات ما بين الحربين[2].

النقد الثاني يتمثل في أن النقاش الأول لم يحدث بصفة تتطابق مع ما تتحدث به الرواية التقليدية لنشأة وتطور حقل العلاقات الدولية. فـــ أولي ويفر (*Ole Wæver*) يجادل بأن الرواية التي تتحدث عن نشأة وتطور الحقل قد وُظِّفت من طرف أنصار الواقعية لبسط هيمنتهم على الحقل في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي الإتجاه نفسه تصب أعمال آشوورث وكامرون تايز (*Cameron Thies*) حينما حاولا الكشف عن الطرق التي استخدمها علماء ما بعد الحرب في بناء أفكارهم عن النقاش الأول خدمة لمصالحهم[3].

النقد والتحدي الثالث لرواية النقاش الأول تعلق بدوره في هيكلة ومأسسة الحقل وفي الخطاب الذي تبناه في السنوات اللاحقة. حيث ركز العلماء النقاد على الطريقة التي شكلت بها رواية النقاش الأول نشاطات ووجهات النظر لدى الأجيال اللاحقة من علماء العلاقات الدولية، وفي هذا الصدد أكد ستيف سميث (*Steve Smith*) أن فكرة النقاشات الكبرى قد ساعدت على قبول وتأييد الأرثوذكسيات الجديدة (الواقعية) بمنح ميدالية الفائز (*a winner medal*) للصوت المهيمن[4].

النقد الرابع يصف النقاش الأول بالمصطنع وغير الحقيقي. فبالعودة إلى أصوله نجد أن كتاب ادوارد هاليت كار الموسوم بـــ "أزمة العشرين سنة" يعتبر أول عمل مهم يشيع مفهوم النزاع والخلاف بين الواقعية واليوتوبية، حيث اعتبر كار أن هذا الإنقسام النظري هو نتاج التطور الطبيعي لفرع علمي غير ناضج[5]. وفي هذا الصدد يجادل كل من ويلسون وشميدت بأن اختلاف كار مع زملائه لا يعد سببا مقنعا لاعتباره نقاشا كبيرا، في حين أن آشوورث وتايز أظهرا بأن فترتي ما بين الحربين والحرب الثانية لم

---

[1] Darshan Vigneswaran and Joel quirk, «International relations' first great debate: Context and tradition», Working Paper 2004/1, Published by Department of International Relations , Australian National University, p 05. http://ips.cap.anu.edu.au/sites/default/files/04-1.pdf

[2] Ibid, p 06.

[3] Ibid, p 07.

[4] Ibid, p 08.

[5] Ibid, p 14.

تكونا المصدر الأولي لقصة النقاش الأول أو الخلاف بين المثاليين والواقعيين(*).

كارفالهو، هوبسون، وليرا يعتقدون أن "أسطورة 1919" لعبت دورا سلبيا ومضللا في معرفة التاريخ الحقيقي لتطور حقل العلاقات الدولية، وذلك للأسباب التالية[1]:

1- لم يظهر التخصص الأكاديمي في 1919 كاستجابة مباشرة للحرب العالمية الأولى.

2- لم توجد أبدا أي مجموعة من المفكرين أو الباحثين في سنوات ما بين الحربين وصفت نفسها بالمثالية، وأغلب الذين وُصفوا بهذا الاسم لم تكن لهم وجهات النظر التي نُسبت إليهـــم. بل يقول آشوورث إن كار لم يستعمل أبدا مصطلح "مثاليـــة"، ولكن بالأحـــرى وصف منافسيه بـــ "اليوتوبيين".

3- لم يكن كار واقعيا مطلقا، ولكن بالأحرى كان مفكرا جدليا (مثل أغلب الليبراليين) حينما اعتقد بأن فكرة التقدم ممكنة في العلاقات الدولية.

4- لا يوجد هناك نقاش كبير بين الواقعيين وبين أي من خصومهم، فكتاب "أزمة العشرين سنة" كان فرصة للرد، ومع أنه توجد نقاشات في الحقل في سنوات ما بين الحربين لكن لا مواجهة كبيرة، فهناك نقاشات بين الواقعية والمثالية في الولايات المتحدة في أوائل الخمسينيات ولكنها تعلقت بالسياسة الخارجية أكثر منها بنظرية العلاقات الدولية.

5- أدى انتصار الواقعية إلى محاولة عزل دراسة السياسة الدولية عن علم السياسة "الليبرالي".

وفي تعضيد هذه الأسباب وإثبات أن "أسطورة 1919" هي مضللة ولا تعكس البداية الفعلية للعلاقات الدولية كحقل معرفي أكاديمي يشير عبد المجيد العبدلي إلى أن دراسة وتدريس العلاقات الدولية

(*) يقول بريان شميدت أنه يمكن العودة بالخلاف بين المثاليين والواقعيين حول الطبيعة الإنسانية إلى أصول قديمة تتجاوز العهد السقراطي، فـــ Priene أكد بأن أغلب الرجال هم سيئون، وParmenieds جادل بأن الطبيعة الإنسانية ليست موضوعا للتغير، بينما Heraclitus اعتقد في التغير الدائم وفي إمكانية تهذيب الطبيعة الإنسانية. في العصور القديمة Xenophon وAristotle اختارا نظرة واقعية للطبيعة البشرية، بينما Plato، Epicurus، Diogenes تبنوا نظرة مثالية للبشر. وفي العصور الوسطى كل من Aquinas وAugustine ترجما إلى تعابير سياسية تعاليم الكنيسة حول ميل الإنسان نحو الشر، بينما مفكري الهرطقة أمثال Bogomel، Thomas Müntzer، Jan Beuckelson تحدو المسلمات المتشائمة حول الطبيعة الإنسانية التي تقدمها الكنيسة. مفكرو العصر الحديث الأوائل مثل Machiavelli، Hobbes، Vico اختاروا نظرة واقعية للطبيعة البشرية، تبعهم في ذلك، بعد الثورة الفرنسية، كل من Edmond Burk وJoseph de Maîstre، وفي المقابل فإن تنويري القرن الثامن عشر واشتراكيي القرن التاسع عشر Voltaire، Rousseau، Kant، Marx ارتكزوا في فلسفاتهم على التصور المثالي للطبيعة البشرية، معتقدين أن إيجابية هذه الأخيرة في تطوير وتحسين الظروف الإجتماعية والدولية سوف تخلق شروطا لثروة كبيرة، سلم كبير، سعادة كبيرة. Vico لخص هذا الجدل بين المثاليين والواقعيين بالتمييز بين أولئك الذين ينظرون إلى الإنسان كما هو موجود، وأولئك الذين ينظرون إلى ما ينبغي أن يكون عليه. راجع في ذلك: Emmanuel Navon, op. cit, p 613.

[1] Benjamin de Carvalho, John Hobson, Halvard Leira, op. cit, p 21.

كمادة مستقلة لا يعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، بدليل أن الأستاذ بول راينش (*Paul Reinshch*) ألقى عام 1900 محاضرة حول "السياسة الدولية" بجامعة "ويسكونسن" بالولايات المتحدة، وخلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918) جرى تعميم تدريس هذه المادة تحت عنوان "العلاقات الدولية"[1].

بريان شميدت قام بدراسة معمقة حول جذور العلاقات الدولية كتخصص أكاديمي، كشفت له نتيجتين مهمتين[2]:

1- إن موضوع أو مادة العلاقات الدولية قد تم التطرق إليها ودرست بفترة طويلة قبل الحرب العالمية الأولى، وبالتالي فالتاريخ الذي ينسبها إلى العام 1919 هو تاريخ خاطئ، وعليه لا يمكن الربط بين قيام تخصص العلاقات الدولية والآثار الفظيعة التي خلفتها الحرب العالمية الأولى.

2- لا توجد هناك هيمنة لما سمي بالمشروع المثالي فيما بين الحربين. هناك تعدد في المقاربات النظرية، وأهمها تلك التي حاولت تطوير ما يسمى بالمفهوم الواقعي للسياسة العالمية.

من جهته حاول آشوورث دراسة ومعرفة ما حدث فعلا في فترة ما بين الحربين، وتوصل إلى أن قراءة الأعمال المتعلقة بالشؤون الدولية أثناء سنوات ما بين الحربين لما يظهر وكأنه نقاشات كبرى (داخل بريطانيا خصوصا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة ودول الكومنولث) لم يكن في الحقيقة بين المثاليين والواقعيين، وإنما تُظهر القراءة أن هذه النقاشات كانت حول السياسة الخارجية، حيث[3]:

1- نجد في العشرينيات وبداية الثلاثينيات نقاشا حول ما إذا كانت الرأسمالية تُسبب الحروب. وتبعا لذلك، فإن هناك نزاعا وخلافا بين المدافعين عن سياسة الإسترضاء والمدافعين عن فكرة الأمن الجماعي في بريطانيا. وبالموازاة، هناك نقاش في الولايات المتحدة بين المدافعين عن فكرة التدخل في الشؤون الدولية (التدخليون) وبين المعارضين لذلك (الإنعزاليون)، والشيء المشترك بينهما هو مسألة ما إذا كان التغير السلمي ممكنا وما الشكل الذي يجب أن يتخذه، ومن خلال ذلك فالدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية بقيت بقوة "ليبرالية".

2- كانت الصورة في بريطانيا تعبر عن أن الليبرالية الدولية كانت مهددة من طرف أنصار اليسار الإشتراكي وليس من طرف الواقعية. بينما في الولايات المتحدة فإن الليبرالية الدولية قد هُددت من طرف الإنعزاليين لا من طرف الواقعيين. ولقد أشار مورغانتو إلى النقاشات بين دعاة التعاون الدولي في مقابل دعاة الإنعزالية في العشرينيات من القرن العشرين، وإلى النقاش بين دعاة

---

[1] مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية** (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص51.

[2] Steve Smith, «The Discipline of International Relations: still an American Social Science?», ***British Journal of Politics and International Relations***, Vol 02, N° 03, October 2000, p 377.

[3] Lucian M. Ashworth, op. cit, p 34.

التدخل وأنصار عدم التدخل في الثلاثينيات من القرن نفسه. بينما رأى فرانك راسل (*Frank M. Russel*) في سنة 1936 أن المؤيدين الليبراليين للمنظمات الدولية قد واجهوا تحديات من طرف كل من دعاة السلم المطلق والإنعزاليين الوطنيين.

ويضيف آشوورث أدلة أخرى على عدم حدوث النقاش الأول، فيقول أنه من الناحية الفعلية لم يحدث نقاش في مجلات العلوم السياسية والعلاقات الدولية حول الإستحقاقات النسبية لكل من الواقعية والمثالية. فـــ مجلة "شؤون دولية" التي تضمنت دائما مساهمات كل من ديفيد ميتراني وكار لم تشر إلى النقاش في الثلاثينيات والأربعينيات. المجلة الكندية للإقتصاد وعلم السياسة بدورها كذلك لم تشر إلى وجود هذا النقاش، بل لم تُبد أي اهتمام بعد طبع كتاب "أزمة العشرين سنة". والشيء نفسه يمكن أن يقال بالنسبة لـــ "مجلة السياسة"، و"فصلية علم السياسة". وحتى كتابي كل من جورج شوارزنبرغر "سياسة القوة" الذي طبع عام 1941، ونيكولاس سبيكمان (1942) "الإستراتيجية الأمريكية في السياسة الدولية" لم يذكرا وجود مثل هذا النقاش[1].

لكن، أين يمكن أن يكون النقاش الأول قد حدث؟

يجيب آشوورث مساندا روبرت ويبر وبيتر ويلسون أن النقاش الأول المزعوم بين المثاليين والواقعيين قد حدث في عقول العلماء الواقعيين للعلاقات الدولية وبينهم، فالمثالية هي الآخر الذي حدث داخل الواقعية وليس خارجها بتعبير آشوورث[2].

رغم الحجج والأدلة التي سيقت لإبطال وتفنيد أسطورة النقاش الأول كمؤسس لحقل العلاقات الدولية، إلا أن ذلك لا ينف فكرة الدور الكبير الذي لعبته هذه الأسطورة في هيكلة الحقل، وفي عملية تأسيس وتعاقب النقاشات الكبرى التي جاءت بعده، والتي رسمت الصورة العامة لتطور الحقل وإعطائه هويته المعرفية والأكاديمية. لقد تم في الحقيقة تجاوز النقاش الأول إلى النقاش الثاني، ولكنه لم يُغلق أو يُحسم فيه نهائيا، وبالتالي فإن فكرة تسلسل النقاشات الكبرى كمؤشر لتقدم وتطور الحقل لا تعني الغلق النهائي لكل نقاش تم تجاوزه، وإنما تعني إعطاء الأسبقية والإهتمام للطرف المنتصر، بينما يبقى الطرف الخاسر يشتغل في الهامش عله يشهد انبعاثا جديدا كما حصل مع الليبرالية حينما قدمت نسخة "الليبرالية الجديدة" في الثمانينيات، أو الماركسية التي قدمت نسخة التبعية في بداية السبعينيات ونسخة "النقدية" في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين.

[1] Ibid, p 44.
[2] Ibid, p 47.

الفرع الثالث: إشكالية الهيمنة الأمريكية على حقل العلاقات الدولية وتداعياتها على هويته المعرفية.

من المعروف في مجال العلاقات الدولية أن الحقل حتى وإن كان ميلاده أوروبيا خالصا (بريطانيا) إلا أنه تطور وتشكلت هويته الأكاديمية والمعرفية في الولايات المتحدة الأمريكية.

فـــ دانيال كولار وفي معرض جوابه عن سؤال: لماذا نشأ وتطور التخصص في كل من بريطانيا و(تحديدا) الولايات المتحدة الأمريكية؟ يقدم الأسباب التالية[1]:

1- مرونة النظام الجامعي أكثر بالولايات المتحدة الأمريكية.

2- اتساع حجم المسؤوليات العالمية التي كانت تضطلع بها الدول الأنجلوساكسونية وفي مقدمتها الولايات المتحدة (خاصة بعد الحرب العالمية الثانية).

3- توفير الإمكانات اللازمة والضخمة للباحثين مما سهل عملية نشر وتعميم هذا الحقل من المعرفة.

ويشير كنود إيريك يورقنسن إلى أن حقل العلاقات الدولية يعرف منذ عقود هيمنة أمريكية واضحة(*)، نفت عنه صفة العالمية وأصبغت عليه صبغة أمريكية خالصة، لخصها ستيف سميث في مقولة "بلد مهيمن على العالم يستلزم حقلا مهيمنا عليه" والتي جعلها عنوانا لواحدة من دراساته حول الولايات المتحدة الأمريكية وحقل العلاقات الدولية[2].

أقره على ذلك ستانلي هوفمان، حينما رسم لعلم العلاقات الدولية صورة علم اجتماعي في طبعة أمريكية. لقد جادل بأن تخصص العلاقات الدولية لم يتطور في بريطانيا أين أنشئ أول كرسي عام 1919، وإنما تطور في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بتأثير مجموعة من الظروف الخاصة، تمثلت في[3]: صعود وبروز الولايات المتحدة على مسرح القوة العالمية، الإستعدادات الفكرية والظروف السياسية، والفرص المؤسساتية التي كانت متاحة داخل الولايات المتحدة. يعتقد هوفمان أن علم العلاقات الدولية ومضمونه هو مجرد رواية لتاريخ السياسة الأمريكية، بدليل أن من يسيطر على هذا

---

[1] ميروك غضبان، مرجع سابق، ص52.

(*) لقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية دور الهيمنة معرفيا على حقل العلاقات الدولية من خلال وسائل عديدة، أهمها: الجمعيات والمجلات الدولية. فـــ "جمعية الدراسات الدولية" (ISA) تعد الأبرز بصفتها تنظيما مفتوح العضوية يستقطب العديد من الباحثين البارزين على المستوى الدولي، حتى أن الكثير من رؤسائها لم يكونوا أمريكيين، وهذه الجمعية أسست العديد من المجلات والدوريات المتخصصة التي ذاع صيتها وأصبحت توزع على نطاق واسع من العالم، وبفضلها أصبحت تتحكم في البرامج والأجندات البحثية، وفي وضع وتحديد القواعد والمعايير التي تُقبل على أساسها النظريات أو تُرفض. انظر في ذلك: كنود إيريك يورقنسن، "نحو علم اجتماعي من ستة قارات"، ترجمة: عبد الله راقدي.

http://www.tomohna.com/vb/showthread.php?t=2662&p=6968&viewfull=1

[2] المرجع نفسه.

[3] Steve Smith, op. cit, p 392.

التخصص هم العلماء الأمريكيون، وهم الذين يختارون موضوعات العلاقات الدولية وترتيبها وفق الخيارات السياسية الأمريكية واحتياجاتها، وهم الذين يبدعون آليات تفسيرها ومفاهيمها، كما يلعب المال الأمريكي وأجهزة الإستخبارات والدوائر الرسمية دورا كبيرا في تحديد أولويات نظريات العلاقات الدولية، ويعبر هوفمان عن كل هذا بالعلاقة التي يسميها "التناوب بين طباخي السلطة وصالونات الأكاديميين"[1].

دلل هولستي من جهته كذلك على هذه الهيمنة باعترافه أن حقل العلاقات الدولية تحكمه القواعد الأنجلو- أمريكية المشتركة. ففي دراسته المعنونة بـ "الهيمنة والتعدد في العلاقات الدولية" (1987) – والتي حاول من خلالها نزع صفة الهيمنة الأمريكية الخالصة على الحقل في مقابل إشراك وإعطاء دور أكبر للجماعة العلمية البريطانية – انتهى إلى الإقرار بالدور الريادي الذي تلعبه الولايات المتحدة في قيادة الحقل[2]. وهذه النتائج توصل إليها كذلك كل من ويفر (1998)، سميث (2000)، وكراوفورد وجارفيس (2001)، بوزان وأشيريا (2007)، ويفر وتيكنر (2009). مع أن بعض الكتاب مثل برانوين جونس وباري بوزان وأميتاف أشيريا (2004) أشاروا إلى هيمنة الفكر الغربي على الحقل عموما، وذلك من خلال الولايات المتحدة في الطليعة إلى جنبها بعض الأكاديميات الأوروبية البارزة مثل الأكاديمية البريطانية، على أن هذه الأخيرة كانت متأثرة بالتطورات التي تحدث على مستوى الحقل في نسخته الأمريكية كما لاحظ ويفر[3].

هناك أرقام وإحصاءات قدمها أولي ويفر تدعم فكرة الهيمنة، وذلك من خلال مقارنة مجلات العلاقات الدولية الثمانية الأولى الأكثر شهرة وانتشارا بين العامين 1970-1995 (أربعة مجلات من الولايات المتحدة وأربعة مجلات من أوروبا) ووصل إلى نتيجة مفادها أن إسهامات الأمريكيين في المجلات الأمريكية تقارب 90%، بينما إسهامات الأوروبيين في المجلات الأوروبية لا تزيد عن 40%، ليؤكد أن الإنتاج المعرفي والعلمي في مجال العلاقات الدولية أمريكي بالدرجة الأولى[4].

كل الدراسات التي تحدثت عن فكرة الهيمنة الأمريكية على حقل العلاقات الدولية إنما تربط – بشكل أو بآخر – بين قوة ونفوذ الولايات المتحدة في مجال العلاقات الدولية فكرا وممارسة وبين هوية

---

[1] محمد شلبي، "دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية"، ص349.
http://www.cmiesi.ma/acmiesi/file/notes/mohamed-chalabi_1.pdf

[2] كنود إيريك يورقنسن، مرجع سابق.

[3] Jéssica Cristina Resende Máximo and Alexandre César Cunha Leite, «A Debate about Culture as an Epistemological Source in the Construction of International Relations Theories: the Chinese academic production in International Relations», Paper prepared for presentation at the Third Global International Studies Conference in Porto 17-20 August 2011, P 06.
http://www.wiscnetwork.org/porto2011/papers/WISC_2011-664.pdf

[4] Steve Smith, op. cit, pp 395-396.

الحقل كخادم أو أحد أدوات تحقيق المصالح الأمريكية على المستوى الدولي من خلال كل ما يطرحه من مفاهيم ونظريات يدعي أنها علمية وعالمية، وبالتالي يجعل من مصداقية علم العلاقات الدولية على المحك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ارتباط المعرفة بالقوة (حسبما يجادل به مفكرو ما بعد الحداثة) يجعل من السهل جدا توقع إمكانية استمرار هيمنة النخبة الأمريكية على الحقل قياسا على استمرارية قوتها ونفوذها في مجال العلاقات الدولية، وكذا تضاؤل إمكانيات تغيير هذا الوضع[1].

لكن هل تنفي هذه الهيمنة أي إمكانية للتعدد وتوسيع الحقل ليكتسي – بحق – صفة العالمية؟ حاولت دراسات عديدة نفي صفة الهيمنة عن حقل العلاقات الدولية، وأكدت بالمقابل على إمكانيات التعدد داخل الحقل، مثل أعمال كل من "قروم" و"ماندفايل" التي تزامنت مع بداية تشكل نواة "جماعة حقل العلاقات الدولية العلمية الأوروبية" التي جعلت من مجال الإتحاد الأوروبي دائرة لنشاطها بغية الوصول إلى نظرية للعلاقات الدولية ذات صبغة أوروبية، حيث نجد على سبيل المثال كتاب يورغ فريديريكس (2004) الموسوم بـــ "المقاربات الأوروبية لنظرية العلاقات الدولية" الذي يعرض فيه وجهات نظر كل من فرنسا وإيطاليا وبلدان أمريكا الشمالية. "آن تيكنر" لاحظت أن النقاشات والجدالات التي حدثت بين العقلانيين والتأمليين (ما بعد الوضعيين) لم تنتقل بسهولة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أمريكا اللاتينية، وحينما أدرجت هذه المواضيع في ميدان البحث كان تأثير الولايات المتحدة عليها ضعيفا. والنتيجة نفسها سجلها كل من "إينجوشي" و"بيكون" عندما تناولا حالة اليابان، التي كانت بعيدة جدا عن موضوع "النقاشات النظرية الكبرى"، بل أبعد من ذلك فإن ثلاثة أرباع الإتجاهات البحثية التي طُورت في اليابان حملت صبغة محلية خالصة[2].

لقد سعى هؤلاء إلى إثبات أن حقل العلاقات الدولية – عكس ما يدعيه أصحاب نظرية الهيمنة الأمريكية – لا يتسم بالعالمية ولا بالشمولية، سواء من حيث المواضيع المدروسة أو المفاهيم والنظريات المقدمة، وأن الصورة التي رُسمت للحقل (علم وضعي يهيمن عليه التفكير الواقعي المبني على منطق القوة والعقلانية) لا تعكس حقيقة ما يُدرس ويُبحث في الدول التي لا تنتمي إلى أمريكا وأوروبا الغربية، حيث نجد أن حقل العلاقات الدولية متعدد المواضيع، ولا تهيمن عليه مقاربة نظرية واحدة. ثم إن التطورات التي عرفتها الساحة الدولية في نهاية القرن العشرين كانت لها آثار كبيرة على مضمون الحقل وأجندته البحثية وكذا مناهجه ونظرياته المعترف بها.

---

[1] كنود إيريك يورقنسن، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

فـــ ستيفن والت يقول أنه بعد نهاية الحرب الباردة أصبح الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية أكثر تنوعا وتحررا من الهيمنة الأمريكية. إذ حصل العديد من المناهج والنظريات على الشرعية، ونالت مواضيع جديدة حظا من اهتمام الباحثين على الصعيد العالمي من بينها: النزاعات الإثنية، البيئة، ومستقبل الدولة[1].

و ترى نادية محمود مصطفى أن حقل العلاقات الدولية الذي مر بمراحل: التقليدية ثم السلوكية ثم ما بعد السلوكية قد دخل مرحلة جديدة، مرحلة أزمة العلاقات الدولية أو مرحلة المراجعات الكبرى، والتي تقتضي مراجعة شاملة من حيث المسائل والمواضيع ذات الأولوية والأهمية في الدراسة، ومن حيث المناهج والأساليب المتبعة في ذلك. وعليه، فقد برزت أهمية الأبعاد الثقافية الحضارية في دراسة العلاقات الدولية بعد أن كانت مقصورة في القضايا والأبعاد العسكرية وقضايا الإقتصاد السياسي الدولي، ومن جانب المناهج فإن الهجمة على المنهج الوضعي – السلوكي – الإمبريقي قد قادت إلى إعادة الإعتبار للقيم. وتضيف الباحثة أن من أهم مخرجات هذه المراجعة هو الدعوة إلى تعددية نظرية، وإلى إعادة بناء علم العلاقات الدولية من جديد، بحيث يستجيب لطابع العالمية ويأخذ بعين الإعتبار التعددية الثقافية والحضارية على مستوى العالم بأكمله[2].

أما فريد هاليداي (*Fred Halliday*) فقد ذهب إلى أن هناك احتياجات مهمة وضرورية لتنظير جديد في مجال العلاقات الدولية على ضوء ما فرضه انتهاء الحرب الباردة من تحديات[3]. وفي الإتجاه نفسه، يتحدث جيمس روزناو عن حالة الفوضى والإضطراب في العلاقات الدولية أو النظام الدولي، ويجادل بأن هذه الحالة في حد ذاتها بحاجة إلى تنظير جديد[4].

فيما ذهب البعض إلى أن تحقيق عملية الإنعتاق من حالة الهيمنة والمرور إلى تعددية الحقل وعالميته تمر فقط من خلال تفكيك العلاقات الدولية "كحقل أكاديمي"، والشروع في بناء جديد يستجيب لطبيعة الثراء والتنوع الثقافي على المستوى العالمي كما قال به براون (2001)، وسانده في ذلك كل من

---

[1] ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة"، ترجمة: عادل زقاغ و زيدان زياني.
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

[2] نادية محمود مصطفى، عملية بناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية: إشكاليات: خبرة البحث والتدريس، في: نادية محمود مصطفى وسيف الدين عبد الفتاح (محرران)، **دورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الإجتماعية: حقل العلوم السياسية نموذجا** (القاهرة، من 7/29 إلى 8/2 سنة 2000)، ص ص199-200.

[3] نادية محمود مصطفى، العولمة وحقل العلاقات الدولية، في حسن نافعة وسيف الدين عبد الفتاح (إشراف وتحرير) العولمة والعلوم السياسية، (سلسة محاضرات الموسم الثقافي01، العام الجامعي 1998-1999، جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2000)، ص02.

[4] المرجع نفسه، ص04.

غريفيش وأوكلاهان (2001) عندما قالا بأن "فكرة حقل العلاقات الدولية ليست سوى ضيق أفق في التفكير تنكر بقناع عالمي حديث"[1].

المطلب الثالث: تفسير منطق تطور العلاقات الدولية كحقل نظري.

رأينا في المطلب السابق الجدل الدائر حول نشأة وميلاد العلاقات الدولية كحقل أكاديمي مستقل، وكيف أنه لا يوجد إجماع بين باحثي الحقل حول تحديد تاريخ دقيق يمكن اعتماده كنقطة مرجعية لجميع الباحثين المهتمين بدراسة العلاقات الدولية، بل أكثر من ذلك فإن العديد منهم شكك في الرواية التقليدية التي تربط ميلاد الحقل بنهاية الحرب العالمية الأولى، باعتبارها مُضللة وتحجب العديد من الإسهامات التي كان لها دور كبير في نشأة الحقل وتطوره.

مثل هذا الجدل يستمر كذلك مع الحديث عن الطرق والكيفيات التي تطور بها الحقل نظريا، إذ لا نجد اتفاقا حول هذا الموضوع، على الرغم من محاولات تقديم الحقل على أنه خضع لمنطق التقدم الذي يقدمه توماس كون والمعروف بـــ "الثورات العلمية"، وذلك من خلال تعاقب النظريات والنقاشات الكبرى التي هيكلت الحقل وأعطته هويته المعرفية. هذا ما سنحاول معرفته في النقطتين البحثيتين التاليتين.

الفرع الأول: مدى صلاحية "النموذج الكُونِي" كنمط مفسر لتطور النظرية في العلاقات الدولية.

منذ أن ظهر كتاب توماس كون "بنية الثورات العلمية" في بداية الستينيات من القرن العشرين والعلماء في شتى فروع العلوم الإجتماعية يتسابقون على الإفادة منه في فهم وتفسير كيفية تطور وتقدم حقولهم المعرفية، ولم يشذ علم العلاقات الدولية عن هذا التوجه حتى وإن جاء متأخرا.

انطلق توماس كون من نقد الفهم التقليدي لتطور المعرفة والعلم القائم على فكرة الإضافة والتراكم، حيث أن أي ابتكار أو كشف علمي جديد يضاف إلى ما هو موجود، وهذه الإضافات المستمرة تجعل من جسم المعرفة وحجمها ينمو ويزداد، وبالتالي فالتطور والتقدم مرادفين للإضافة. إلا أن كون عارض هذا المفهوم بشدة واعتبره غير مفيد في فهم وتفسير تطور العلوم، وقدم بديلا عن ذلك يتمثل في مفهوم الثورات العلمية القائمة على مفهوم "النموذج المعرفي" أو "البراديم" (*Paradigm*)، بحيث أن أي علم يمر بمرحلتين أساسيتين: مرحلة العلم السوي أو العادي التي يهيمن فيها نموذج معرفي معين على الحقل الدراسي، ويصبح بمثابة التقليد البحثي السائد بين مجموع المشتغلين بهذا العلم، إذ يحدد لهم الرؤية أو وجهة النظر، الأسئلة والمشكلات المطروحة، القوانين والنظريات والمفاهيم، المناهج والأساليب المتبعة في البحث، ...إلخ. ومرحلة العلم غير السوي أو مرحلة الأزمة، أين يدخل النموذج المعرفي السائد في أزمة عدم القدرة والكفاية على تفسير ما يستجد من ظواهر، وبالتالي تبرز الحاجة

[1] كنود إيريك يورقنسن، مرجع سابق.

الملحة إلى نموذج جديد يستطيع تفسير الظواهر الجديدة. وتمثل عملية الإنتقال من النموذج القديم إلى النموذج الجديد ما يسميه كون بـــ الثورة أو القفزة العلمية، وتاريخ تطور العلوم هو تاريخ تتبع الثورات العلمية التي تحدث فيها.

مفهوم "النموذج المعرفي" كما قدمه كون يشير إلى مجموعة متآلفة ومنسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتقنيات والتطبيقات، والتي يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين، وتمثل تقليدا بحثيا كبيرا أو طريقة في التفكير والممارسة، ومرشدا أو دليلا يقود الباحثين في حقل معرفي معين[1]. وفي مجال العلاقات الدولية يمكن القول أن النموذج المعرفي يمثل "رؤية سائدة في مرحلة ما عن طبيعة الظاهرة الدولية كما يدركها وكما يصفها معظم المنظرين في كل مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية. وهو يشير إلى وجود نوع من الإتفاق حول سمات الظاهرة الدولية وأبعادها الأساسية، وحول الأسئلة التي تثيرها، وحول كيفية دراستها والبحث فيها"[2].

حسب الطرح "الكُونِي" – نسبة إلى توماس كون – فإنه في كل مرحلة من مراحل تطور علم ما يسود نموذج معرفي واحد، وعملية تعاقب النماذج المعرفية أو نجاح الثورة العلمية تقتضي أن يحل الجديد محل القديم أو يحتويه، وبالتالي فهناك قطيعة معرفية تامة بين الإثنين ولا يمكن المقايسة أو المقارنة بينهما لانتفاء وسائل تحقيق ذلك، فالنموذج الجديد يمثل في الحقيقة انقلابا وتحولا جذريا في رؤية الأشياء وتوصيفها وكيفيات دراستها ...إلخ، وعليه فالنماذج المعرفية المختلفة تمثل وتدرس عوالم مختلفة.

يولي توماس كون أهمية كبرى لدور النماذج المعرفية التي تقوم بدور حاسم في تطور العلوم، فبدون نموذج معرفي مُوجِّه سيجد الباحثون في حقل معرفي ما صعوبات بالغة في تحديد القضايا والمشكلات التي سيدرسونها، وفي معرفة الطرق المثلى لحلها، فالنموذج المعرفي هو الذي يحدد ماذا ندرس؟ وما الأسئلة التي ينبغي أن تثار؟ وكيف تصاغ؟ وما الإجراءات المتبعة في تفسير نتائج البحث؟[3].

بالنسبة لدارسي ومنظري العلاقات الدولية هناك جدل واسع حول إمكانية تطبيق النموذج المعرفي ومنطق الثورات العلمية في دراسة التطور النظري للعلاقات الدولية. أي، هل يمكن القول بأن حقل العلاقات الدولية تطور من خلال تعاقب براديمات، كل منها هيمن وساد لفترة معينة، وفي كل فترة مثل هذا البراديم التقليد البحثي السائد والمعتنق من طرف غالبية باحثي وطلاب العلاقات الدولية؟

---

[1] كنعان حمة غريب، "مفهوم النموذج المعرفي وإمكانية تطبيقه على علم السياسة"، على الرابط:

[2] نادية محمود مصطفى، عملية بناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص192-193 .

[3] عبد الله بن جمعان الغامدي، مرجع سابق، ص36.

يجادل أراند ليجفارت (*Arend Lijphart*) بأن "تطور العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية يتناسب مع وصف كون للثورات العلمية"[1]، فبعد هيمنة المثالية على حقل العلاقات الدولية في فترة ما بين الحربين جرى التحول عنها إلى البرادايم الواقعي الذي هيمن على الحقل فيما بعد وأصبح التقليد البحثي السائد. ويذهب كل من فيرغيسون ومانسباتش (*Ferguson & Mansbach*) إلى أن جاذبية الإطار الكُونِي (*Kuhnian Framework*) لوصف تاريخ حقل العلاقات الدولية قد سمحت لعلماء العلاقات الدولية رؤية التقدم والتطور الحاصل في حقلهم على الرغم من عدم الإنسجام النظري الموجود فيه[2].

حاول جون فاسكويز (*John A. Vasquez*) في كتابه (*The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neotraditionalism*) والمنشور عام 2004 تقديم نظرية العلاقات الدولية من خلال التعرض لمفهوم النموذج المعرفي ودوره في البحث العلمي، ثم ركز في باقي الكتاب على الواقعية والواقعية الجديدة بصفتهما البرادايم المهيمن في دراسة وتحليل العلاقات الدولية.

وأجاز كريس براون فكرة استخدام النماذج المعرفية في دراسة الحقل النظري للعلاقات الدولية، حيث يعتقد ويجادل أن التقدم الذي أحرزته نظرية العلاقات الدولية اتخذ نمطا واضحا منذ 1919، وكان وجود نظرية تهيمن على الحقل – في أي وقت من الأوقات – من الأمور الدائمة تقريبا، ويضيف أنه كانت تظهر في فترات دورية منتظمة تحديات لهذه النظرية المهيمنة، وأصبحت هذه التحديات تعرف باسم "النقاشات الكبرى"[3].

ومن جهتها اعتبرت نادية محمود مصطفى أن البرادايم والنقاشات بين البرادايمات الكبرى هي أداة مفيدة لدراسة التطور الحاصل في حقل العلاقات الدولية. و شبهت الباحثة منى أبو الفضل عملية البحث في مجال العلاقات الدولية دون الإسترشاد بنموذج معرفي بالرحلة التي تكون بدون دليل أو خريطة، على اعتبار أن البرادايم هو الذي يرسم حدود الحقل من حيث: القضايا ذات الإهتمام والأولوية في الدراسة والتحليل، وحدات التحليل، ونوع العلاقة الممكنة بين القيم والواقع[4].

جون س. دريزك (*John S. Dryzek*) قام بتطبيق مفهوم الثورات العلمية في دراسته للتطور الذي عرفه علم السياسة، والنتائج التي توصل إليها يمكن الإفادة منها في فهم تطور حقل العلاقات الدولية خاصة في جانبه المنهجي. يتحدث دريزك عن خمس حركات ثورية معرفية شهدها علم السياسة،

---

[1] Brian C. Schmidt, op. cit, p 10.

[2] Idem.

[3] كريس براون، مرجع سابق، ص23.

[4] نادية محمود مصطفى، عملية بناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص193.

تمثلت الأولى في النزعة "الدولاتية" التي جعلت من الدولة محور البحث الأساسي، وأصبح علم السياسة يرادف علم الدولة. أما الحركة الثورية الثانية فتمثلت في النزعة "التعددية" التي ركزت جهودها على انتقاد التحليل المتمركز حول الدولة، وضرورة توسيعه ليشمل الفواعل الأخرى من غير الدولة. "السلوكية" في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين مثلت الحركة الثورية الثالثة التي جاءت كانتفاضة منهجية ضد الدولتيين والتعدديين معا، إذ دعت إلى دراسة السلوك السياسي بدل البنى والهياكل سواء كانت الدولة أو باقي الفواعل الأخرى. "ما بعد السلوكية" أو "المؤتمر من أجل علم سياسة جديد" مثلت الحركة الثورية التالية حيث دعت إلى إزالة الجدار الفاصل الذي أقامته السلوكية بين القيم والحقائق وبين العلم والمجتمع، ورافعت لصالح نظرة براغماتية تجعل من العلم وسيلة لحل مشاكل المجتمع. آخر الحركات الثورية حسب دريزك تمثلت في "بريسترويكا علم السياسة" التي ظهرت مع بداية القرن الواحد والعشرين، والتي دعت إلى ضرورة انفتاح علم السياسة على التعددية المنهجية، والإهتمام أكثر بالبحوث الكيفية في مقابل الإتجاه الكمي الذي هيمن على الحقل، وكذا الإنخراط في القضايا العامة والمساهمة فيها[1].

يعتقد دريزك أنه من بين هذه الحركات الخمس التي قامت على منطق "الثورة العلمية" لم تنجح سوى اثنتان: الدولاتية والسلوكية، وسر نجاحهما يكمن في أن ثورتاهما لم تُواجه بأية مقاومة من داخل الحقل المعرفي، رغم أنهما تعرضتا لاحقا لانتقادات ومقاومة من قبل تيارات نظرية أخرى، لكن بعد أن كُللت ثورتاهما المعرفية بالنجاح[2]. ليستنتج دريزك أنه من أجل نجاح أي ثورة معرفية أو تحول في حقل علم السياسة لابد من خلو الساحة من خصوم جاهزين لمقاومة هذا التحول.

بالمقارنة مع حقل العلاقات الدولية فإن النزعة الدولاتية تمثلها الواقعية التي ترى في الدولة الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية، أما النزعة التعددية فيمثلها الليبراليون الذين دعوا إلى ضرورة الإهتمام بدراسة الدور الذي تلعبه الفواعل من غير الدولة في سير العلاقات الدولية. الثورة السلوكية كانت الطرف الأهم في النقاش الثاني الذي دار حول كيفية دراسة العلاقات الدولية، بينما ما بعد السلوكية جاءت لتجاوز إخفاقات ووعود السلوكية في نقل العلوم الإجتماعية بصفة عامة إلى مصاف العلوم الطبيعية من حيث الدقة والموضوعية.

وبالعودة إلى الكُتّاب الذين استخدموا مصطلح البرادايم في توصيف وتصنيف المقاربات الفكرية الموجودة في حقل العلاقات الدولية، نجد أنهم يطلقونه على النظريات الكبرى: المثالية والواقعية، حيث

---

[1] جون س. دريزك، "الثورات المعرفية والتحولات الرئيسية في علم السياسة"، ترجمة: عادل زقاغ، http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_6128.html

[2] المرجع نفسه.

هيمنت المثالية على الحقل البحثي والدراسي للعلاقات الدولية في فترة ما بين الحربين، وجرى التحول البرادايمي الأول على يد الواقعية التي أصبحت البرادايم والإتجاه السائد في الحقل لفترة طويلة، رغم المحاولات العديدة لإزاحتها من طرف منافسيها التقليديين: الليبرالية والماركسية، هذه الأخيرة – وعلى الرغم من أنها أحد التيارات الفكرية الكبرى في تحليل العلاقات الدولية – فإنها لم ترق إلى درجة وصفها بالبرادايم لأنها لم تتح لها الفرصة لتهيمن في أي وقت من الأوقات.

إذا رجعنا إلى عدد من الأدبيات النظرية للعلاقات الدولية نجدها تصف التطور التاريخي للحقل بأنه سلسلة من تعاقب النماذج المعرفية التي شكلت ما يسمى بالحوارات أو النقاشات الكبرى، حيث تمحورت حول العديد من المسائل الجوهرية مثل: أصل العلاقات الدولية، محرك تفاعلاتها، نمط التفاعلات، القضايا الناجمة عن هذه التفاعلات، ونمط العلاقة بين الداخلي والخارجي[1]، لكن إن سلمنا أن المثالية شكلت النموذج المهيمن بعد الحرب العالمية الأولى، وأن الواقعية سادت طوال فترة الحرب الباردة، فماذا عن مرحلة ما بعد الحرب الباردة؟

يمكن القول بأن الحقل مع نهاية فترة الحرب الباردة أصبح يعرف نماذج معرفية متعددة، كل منها يحاول أن يصبح النظرية العامة المقبولة للعلاقات الدولية[2]. هذه التعددية – في الحقيقة – أفقدت حقل العلاقات الدولية صفة العلم الناضج أو العلم العادي بتعبير كون، وبالتالي دخوله في أزمة صراع النماذج، حيث أن القديم لم ينته أو يمت والجديد لم ينجح في ولادته بعد، إننا نرى مقاربات نظرية قديمة لم تختف بعد ومقاربات نظرية جديدة لم تنجح بأن تثبت وتستقر، ما خلق جوا من الصراعات المختلفة في الواقع وعلى الصعيد النظري والإبستمولوجي، حيث هناك أيضا أزمة في النظرية والمصطلحات وتبدل في البرادايمات والمعايير[3].

هذا الوضع الذي آل إليه الحقل – خاصة الإنقسامات والتصدعات التي عرفتها نظرية العلاقات الدولية في نهاية الثمانينيات بعد الإنسداد الذي أحدثه النقاش بين الوضعية وما بعد الوضعية – جعل الكثيرين يشككون في إمكانية خضوعه لهيمنة نموذج معرفي معين، بل وذهب البعض منهم إلى الإقرار بوجود أكثر من نموذج معرفي في الوقت نفسه مما يعكس حالة من التعايش بين البرادايمات الموجودة. ستيفن والت يقر بهذا الوضع حينما يؤكد أن حقل العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة هو أكثر انقساما من ذي قبل، فبدلا من حل الصراع القائم بين مختلف النظريات المتنافسة جرى إطلاق سلسلة

---

[1] نادية محمود مصطفى، عملية بناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص193.

[2] قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، "مادة نموذج" (Paradigm)،
http://dc444.4shared.com/doc/6yOFGQCy/preview.html

[3] جوني عاصي، **النظرية والإيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة** (فلسطين: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ط1، 2006) ص40.

جديدة من النقاشات[1]، لتتأجل فرصة قيام علم قياسي (عادي) للعلاقات الدولية وفق المفهوم الذي قدمه توماس كون للعلم الناضج.

البعض رفض رفضا تاما فكرة دراسة التطور التاريخي النظرية العلاقات الدولية انطلاقا من مفهوم البرادايم، بسبب أن هناك اختلافا واضحا بين المنطق الذي قام عليه التطور النظري للعلوم الإجتماعية ورؤية كُون لتطور العلوم الطبيعية، وهذا يؤدي إلى عدم ملاءمة تحليلاته في حقل العلاقات الدولية. فيليب بيردسلي (*Philip Birdsly*) درس إمكانية توظيف مفهوم البرادايم في فهم التطور النظري لعلم السياسة - وهذا ينسحب على علم العلاقات الدولية بسبب الإرتباط الوثيق بينهما - واستنتج أنه لم يتم في الماضي ولا في الحاضر تأسيس علم السياسة وفق النموذج المعرفي بالمعنى المستخدم لدى كون. وفي الإتجاه نفسه يؤكد شيلدون وولن (*Sheldon Wolin*) أنه لم تحدث ثورة علمية في علم السياسة، و لم يوجد علم سياسة قياسي، أو نموذج معرفي سائد في حقل علم السياسة بالمعنى الكُوني[2].

وبين الرفض التام أو القبول التام لفكرة وجود نماذج معرفية في حقل العلاقات الدولية، وتطور هذا الأخير وفق منطق الثورات العلمية، فإن هناك تيارا وسطا بينهما يرى بإمكانية وجود نماذج معرفية في الحقل ولكن ليس بالضرورة أن تكون من حيث الدقة والصرامة والتوظيف تخضع للصورة "الكُونية"، وإنما بشكل يتلاءم مع علم للعلاقات الدولية لم يتجاوز عمره قرن. وبالتالي فإن فكرة توظيف البرادايم وتعاقب البرادايمات وكذا النقاشات التي حدثت بينها مهمة ومفيدة في دراسة ومعرفة التطور النظري للعلاقات الدولية.

الفرع الثاني: أشكال تطور العلاقات الدولية كحقل نظري: البرادايماتي كبديل عن الكرونولوجي.

يتحدث ستيف سميث عن وجود أسطورتين أساسيتين تحكيان كيفية تطور حقل العلاقات الدولية نظريا:

الأولى؛ تسرد تاريخ الحقل بطريقة كرونولوجية، حيث هيمنت المثالية أولا في فترة ما بين الحربين، ثم أعقبتها هيمنة الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم بعد فترة من الصراع بين المقاربات المختلفة (الواقعية، الليبرالية، الماركسية) انتهت بإقصاء الماركسية (ممثلة في نسخة التبعية) لصالح التحالف بين الواقعية والليبرالية ممثلتين في نسختيهما: الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة على التوالي، عرف هذا التقارب بينهما بـــ "التوليفة نيو- نيو" التي مثلت الإتجاه السائد في بداية التسعينيات من القرن العشرين[3]. بيد أن هناك من يسرد التطور الكرونولوجي لنظريات العلاقات الدولية حسب ظهورها الزمني، على الرغم من صعوبة تحديد التاريخ الفعلي لظهور كل نظرية، فأغلب النظريات تكوّن على

[1] ستيفن وولت، مرجع سابق.

[2] كنعان حمة غريب، مرجع سابق.

[3] Jéssica Cristina Resende Máximo and Alexandre César Cunha Leite, op. cit, p 04.

مراحل زمنية مختلفة، بل إن من النظريات (الواقعية مثلا) من تدعي أن لها جذورا تعود إلى القرن الخامس قبل الميلاد، وبعض النظريات تخلق صعوبة والتباسا في تحديد هويتها واستقلاليتها مثل مصطلح النظريات النقدية الذي يضم البنائية وما بعد الحداثة، ومصطلح نظريات ما بعد الحداثة الذي يضم النظرية النقدية والنظرية البنائية، كما أن كلا من النقدية وما بعد الحداثة يندرجان ضمن البنائية الإجتماعية. لكن يمكن اعتماد ميلاد حقل العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى كبداية لتأريخ الحقل نظريا، وفي هذا الصدد يمكن العودة إلى مختلف المراجع والكتب التي ألفت في مجال نظريات العلاقات الدولية (خاصة الأكاديمية منها) لمعرفة تصنيف هذه النظريات كرونولوجيا، حيث نجدها مرتبة (مع بعض الإختلاف بين هذه المراجع حول النظريات المذكورة وحول الترتيب) على النحو التالي: المثالية، ثم الواقعية، فالسلوكية (خاصة من الناحية المنهجية)، بعدها الماركسية (نسخة التبعية)، ثم التعددية (نسخة من الليبرالية) ثم الواقعية الجديدة، ثم الليبرالية الجديدة، بعدها تأتي النظريات التي تصنف ضمن خانة التيار التأملي متمثلة في: النظرية النقدية، فالبنائية، فالنسوية، فما بعد الحداثة.

الثانية؛ ترى أن تطور الحقل النظري حصل عن طريق المنافسة بين النقاشات النظرية الكبرى: المثالية مقابل الواقعية في الثلاثينيات من القرن العشرين، التقليدية مقابل السلوكية في الستينيات من القرن نفسه، مركزية الدولة في مقابل العبر الوطنية في السبعينيات، الحوار بين المنظوراتي (الواقعية، الليبرالية، الماركسية) في الثمانينيات، وأخيرا بين الإتجاه السائد (الذي يطلق عليه التوليفة نيو- نيو، أو العقلانية) وباقي المقاربات المختلفة الأخرى (التي تعرف مجتمعة بـــ التأملية) في التسعينيات[1].

يقول بريان شميدت معززا التوجه الثاني في سرد التطور النظري للعلاقات الدولية أنه بينما تشهد كل الحقول الأكاديمية الأخرى قسطا من الإختلاف حول نشأتها وتطورها، فإن حقل العلاقات الدولية يشذ عن هذه القاعدة، فتقريبا أغلب الممارسين فيه يعتقدون بأن تاريخ الحقل وتطوره قد خضع بشكل حاسم لهذه النقاشات[2]. ويذهب كل من ستيف سميث وكجال قولدمان (*Kjell Goldmann*) إلى أن قصة النقاشات الثلاثة الكبرى هي من أهم الصور الذاتية المهيمنة على حقل العلاقات الدولية[3]. بينما يعتقد كل مـــن ميلجا كيركي (*Milja Kurki*) وكولن وايت (*Colin Wight*) أن حقـــل العلاقات الدولية – على غرار كل العلوم الإجتماعية – كان منقسما بشدة على العديد من القضايا عبر تاريخه، والطريق العام لسرد هذا التاريخ دائما ما يعبر عنه بمصطلح "النقاشات الكبرى" المحيطة بهذه القضايا[4].

---

[1] Idem.

[2] Brian C. Schmidt, op. cit, p 10.

[3] Idem.

[4] Milja Kurki and Colin Wight, « International Relations and Social Science » in Timothy Dunne et al. (eds) **International Relations Theories: Discipline and Diversity** (UK: Oxford University Press, 2007), p 16.

باري بوزان من جهته كذلك يعتقد أن الحقل النظري للعلاقات الدولية قد شهد انقساما إلى عدد من التوجهات النظرية المتنافسة والتي تسمى برادايمات، كل منها يقدم نظرة أرثوذكسية خاصة به لفهم عالم العلاقات الدولية، لكنه يشير إلى وجود خلاف حول تصنيف وتسمية هذه البرادايمات، فإذا كان الكل – حسبه – يتفق على أن "الواقعية" تأتي في مرتبة الصدارة، وكثير منهم يضع في المركز الثاني مُنافِستها التقليدية "الليبرالية" (تحت مسميات مختلفة: التعددية، الوظيفية، الكانطية)، فإن الماركسية (أو الإشتراكية) تأتي ثالثة[1].

حسب أولي ويفر (*Ole Wæver*) تشير الكتابات المرجعية في حقل العلاقات الدولية إلى وجود ثلاثة برادايمات أو ثلاثة مدارس مهيمنة. الأولى تدعى بالواقعية؛ والثانية تأخذ أسماء: التعددية أو الإعتماد المتبادل أو المجتمع العالمي، لكنها إجمالا تدعى بالبرادايم الليبرالي؛ والثالثة؛ هي الماركسية التي ترد كذلك تحت مسميات من قبيل الراديكالية أو البنيوية أو الشمولية. يضيف ويفر أن البعض يزعم أن هذا التقسيم الثلاثي لنظريات الحقل نجده حتى في الفكر الكلاسيكي أين نجد هذه الأنماط الثلاثة من التفكير. لكن ويفر يتساءل: لماذا هذه المقاربات الثلاثة فقط؟ لماذا ثلاثة فقط؟ أين نضع النقاش النيوليبرالي-النيوواقعي مثلا؟

يجيب ويفر بأن كل التصنيفات المقدمة حول نظرية العلاقات الدولية هي مُمَشكلة[2]. وهذا الجواب الذي قدمه حول مشكلة تصنيف وتحديد وتسمية البرادايمات في العلاقات الدولية ينسحب كذلك على النقاشات الكبرى التي حدثت بينها، إذ لا توجد معايير متفق عليها بين الباحثين والمختصين لتحديد ما يعتبر نقاشا كبيرا، وكذا كم نقاشا كبيرا عرفه الحقل.

بالعودة إلى ستيف سميث كما رأينا في الصفحة السابقة فإنه يتحدث عن خمس نقاشات كبرى: الواقعية ضد المثالية، السلوكية ضد التقليدية، العبروطنية ضد مركزية الدولة، النقاش بين منظوراتي (*Inter-paradigm debate*)، وأخيرا التأملية ضد العقلانية. أولي ويفر يصنف النقاشات الكبرى التي عرفها الحقل إلى أربع: النقاش الأول بين المثالية والواقعية، الثاني بين التقليدية والسلوكية، الثالث بين الواقعية/ الليبرالية/ الماركسية، والرابع بين العقلانية والتأملية. آنتجي واينر (*Antje Wiener*) بدوره قسمها إلى أربع: المثالية مقابل الواقعية، السلوكية العلمية مقابل التقليدية، ما بعد الوضعية مقابل الوضعية، البنائية مقابل العقلانية مقابل التأملية. ميلجا كيركي وكولن وايت يعتقدان أنه بالرغم من عدم وجود إجماع حول العدد الحقيقي للنقاشات الكبرى إلا أن العدد المقبول عامة هو أربعة لعبت دورا

---

[1] Barry Buzan, «The Timeless Wisdom of Realism? », In : Steve Smith and Ken Booth and Marysia Zalewski (eds), **International Theory: Positivism and Beyond** (UK: Cambridge University Press, 1996) p 55.

[2] Ole Wæver, «The Rise and Fall of the Inter-Paradigm Debate», In Steve Smith and Ken Booth and Marysia Zalewski (eds), op. cit, p 149.

مهما في تشكيل الحقل، الأول بين الواقعية والمثالية والثاني بين التقليديين والتحديثيين والثالث ما بين البرادايمات أما الرابع فدار حول ما الذي يجب أن يدرسه الحقل؟ وكيف يجب أن يدرسه؟[1]

نلاحظ على سبيل المثال الإختلاف في التسميات وفي الترتيب وفي التحديد، فما يسميه ويفر النقاش بين العقلانية والتأملية ويضعه رابعا من حيث الترتيب نجد له المسمى نفسه عند سميث لكنه يأتي خامسا، بينما يسميه واينر بالنقاش بين الوضعية/ ما بعد الوضعية ويضعه ثالثا في الترتيب، وما يعتبره وينر نقاشا كبيرا كالنقاش بين البنائية والعقلانية والتأملية لا يعتبره كل من سميث و ويفر كذلك، إذ يتوقفان عند النقاش بين العقلانيين والتأمليين، وذلك ربما لارتداد هذا النقاش إلى عقلاني/ تأملي حينما انتهى المطاف بالبنائيين في صف العقلانيين.

لكن بالرغم من ذلك تتقاطع التصنيفات التي قُدمت حول النقاشات الكبرى المؤطرة لحقل العلاقات الدولية حول:

1- النقاش بين المثالية والواقعية.
2- النقاش بين التقليدية والسلوكية.
3- النقاش بين المنظوراتي (بين البرادايمات).
4- النقاش بين الوضعية / ما بعد الوضعية.
5- النقاش بين البنائية / العقلانية / التأملية.

وكتفصيل لهذه النقاشات فإن النقاش الأول كان بين المثاليين والواقعيين حول الطبيعة الإنسانية[2]، وتأثيرها على السلوك السياسي المتوقع للفاعلين، وقد انتهى هذا النقاش بتسيد الواقعية لمجال البحث والدراسة في العلاقات الدولية على حساب المثالية.

بينما تركز النقاش الثاني بين السلوكية والتقليدية حول طبيعة المعرفة وسبل الوصول إليها، فإذا كان المقترب العلمي/ السلوكي استنباطيا بصفة عامة ويرتكز على تراكم المعطيات والمعلومات، فإن المقترب التقليدي/ التاريخي هو في الأغلب استقرائي ويرتكز على البحث التاريخي. وهذا النقاش دائما ما يُرجع فيه إلى الجدل الذي دار بين ستانلي هوفمان ومورتون كابلان حول كيفية دراسة العلاقات الدولية منهجيا، فعلى حين ركز هوفمان على ضرورة الإعتماد على المنهج التاريخي، فإن كابلان لا يرى بدا من اتباع المنهج العلمي إذا أردنا تطوير نظرية للعلاقات الدولية[3]. وبالعودة إلى أصول هذا النقاش فإنها قديمة، فأفلاطون في مؤلفه "الجمهورية" يصف المعرفة بأنها مرحلة الكمال والمطلق، فالعقل يقود

---

[1] Milja Kurki and Colin Wight, op. cit, p 16.

[2] انظر في ذلك الهامش التفسيري في الصفحة 35.

[3] Emmanuel Navon, op. cit, p 614.

الفيلسوف من ظلام الكهف إلى ضوء المعرفة الصافية، بينما أرسطو لا يعتقد بأن التفكير العقلاني يمكن أن يقود إلى معرفة كاملة، ويرفض فكرة أن المجتمع يمكن تنظيمه طبقا لمفاهيم مجردة يمكن أن توجد بطريقة صرفة في عقول الفلاسفة. إن الإختلاف بين أفلاطون وأرسطو حول العلاقة بين العقل والحقيقة وحول قدرة الفيلسوف على تنظيم المجتمع على أسس عقلانية بحتة استمر كمصدر للإنقسام بين المفكرين الغربيين على مر العصور[1]. وفي الحقيقة هناك اعتقاد واسع أن النقاش الثاني قد ساعد على تبني الهوية العلمية للحقل، من خلال القبول والإستخدام الواسعين للمناهج العلمية التي ساعدت في مهمة تطوير نظرية تراكمية للسياسة الدولية، فأعمال كل من مورتون كابلان (1957) "نظرية الأنظمة"، كارل دويتش (1953،1964) "نظرية الإتصالات والسبيرنيطيقا"، توماس شيلينغ (1960) "نظرية اللعبة"، سنايدر وبروك وسابين (1954،1962) "نظرية صنع القرار" نُظِر إليها عامة كمساهمات في منح الهوية العلمية للحقل[2]. ورغم هذا فإن مفكري وباحثي الحقل يعتقدون بأن النقاش الثاني انتهى لصالح التقليديين بزعامة الواقعية.

كان النقاش الثالث الذي يؤرخ له بداية من فترة الثمانينيات بين كل من الواقعية والليبرالية والماركسية، حيث سعت كل منها إلى بناء المفاهيم والوحدات والأسئلة الخاصة بها، والتي من خلالها تقدم استبصاراتها بشأن العلاقات الدولية. وكما يقول أولي ويفر فإنه من السهل رؤية كيف أن هذه المدارس الثلاثة تخبرنا بقصص مختلفة عن عالم العلاقات الدولية[3]. لكن كيف يمكن معرفة الخصائص المميزة لكل مدرسة؟ أحد الطرق المفيدة في الإجابة عن هذا السؤال كما يقدمها جيمس روزناو تتمثل في التركيز على مستوى التحليل المعتمد من طرف كل مدرسة[4]. بينما حاول ويفر تحديد هذه الصفات المُمِيزة من خلال تركيزه على عدد من المعايير أوردها في الجدول التالي:

[1] Ibid, p 615.
[2] Brian C. Schmidt, op. cit, p 10.
[3] Ole Wæver, op. cit, p 151.
[4] Ibid, p 152.

الجدول(1): أهم محاور النقاش الثالث بين البرادايمات الثلاثة كما قدمه ويفر.

المعايير المستخدمة	الواقعية	التعددية/الإعتماد المتبادل	الماركسية/الراديكالية
مستوى التحليل (كما قدمه روزناو)	مركزية الدولة	تعددية المراكز	عالمية المركز
الفواعل الأساسية	الدول	عدد من الفواعل تحت الدولة، عبر-الدول، وفواعل غير دولتية	النظام الرأسمالي العالمي(أو القوى وعلاقات الإنتاج) والطبقات
الصورة (كما قدمها بانكس)	نموذج كرة البليارد	نموذج شبكة العنكبوت	نموذج الأخطبوط
النظرة إلى الدولة	فاعل موحد	فاعل مُجزّأ	تمثل مصالح الطبقة (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة)
الديناميكية السلوكية (كما قدمها فيوتي وكوبي)	الدولة فاعل عقلاني تسعى إلى تعظيم مصلحتها أو تحقيق الأهداف القومية في السياسة الخارجية.	صنع السياسة الخارجية والعمليات العبروطنية التي تتضمن النزاع، المساومة، التحالف، والتسوية. وليس بالضرورة أن تُنتَج في مخرجات أو نتائج مثالية.	التركيز على نماذج الهيمنة داخل/ وبين المجتمعات.
المسائل والقضايا	الأمن الوطني يحتل الصدارة.	متعددة، وليست فقط الثروة.	العوامل الإقتصادية
صلابة الواقع (موضوعي / ذاتي)	المصالح الوطنية لها وجود موضوعي ورجال الدولة يؤكدون على ذلك ويسعون إلى تحقيقها.	الإدراكات والأدوار دائما ما تختلف عن الواقع، فالتحليل الأكاديمي يساعد على	البنى العميقة في الإقتصاد هي جد ثابتة ومتماسكة. والفاعلون السياسيون هم مُضَلّلون بشكل منظم في

		إيجاد سياسة عقلانية ومفضلة.	إدراكاهم (إيديولوجيا).
التكرار/ التغير	قوانين أبدية. العلاقات الدولية هي حيز من التكرار.	التغير وإمكانية التقدم.	نموذج ثابت ومستمر، ولكن يتجه نحـــو الإنهيار.
النزاع / التعاون	العلاقات بين الدول هي أساسا صراعية/تنافسية	العلاقات بين الدول هي تعاونية، والفواعل من غير الدولة دائما ما تخفف النزاع.	العلاقات داخل وبين الدول هي نزاعية، لأن صراع الطبقات هو النموذج المهيمن.
الوقت	ثابت لا يؤثر.	تطوري.	ثوري.

Source: Ole WÆVER, «The Rise and Fall of the Inter-Paradigm Debate», In Steve Smith and Ken Booth and Marysia Zalewski (eds), **International Theory: Positivism and Beyond** (UK: Cambridge University Press, 1996), p153.

انتهى النقاش الثالث بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة والراديكالية إلى تشكيل تحالف بين الواقعيين والليبراليين على أساس نظرية الإختيار العقلاني(*)، في مقابل إقصاء الراديكالية التي سوف تعود في النقاش الرابع بثوب النظريات النقدية. الشكل التالي يبرز مخرجات النقاش الثالث التي شكلت المحور الأساسي للنقاش الرابع.

(*) تستند نظرية "الإختيار العقلاني" أو "الإختيار العام" على ركيزتين أساسيتين:

1- محاولة تمثيل العمليات السياسية بالإعتماد بشكل أساسي على المعادلات الرياضية، فضلا عن المنهجية الفردية التي تزعم أن كل الظواهر الإجتماعية مشتقة من خصائص وسلوك الأفراد.

2- الإفتراض بأن الفاعلين السياسيين يتصرفون بعقلانية منطلقة من المصلحة الذاتية.

ارتبطت البدايات الأولى لهذا التوجه بكتابات ويليام ريكر William Riker الذي كان متأثرا بالتوجهات الكمية في علم الإقتصاد، مما دفعه إلى استعارة الإفتراض الرئيس حول طبيعة السلوك السياسي، أي أن الفاعلين السياسيين يتصرفون بعقلانية، وهو ما يعني أن يكون لدى الفاعل السياسي مجموعة من الأولويات المحددة والمرتبة سلفا يسعى إلى تحقيقها بطريقة عقلانية. وعليه فإنه بافتراض العقلانية يستطيع علماء العلاقات الدولية توقع سلوك الدول وتفسيره بالطريقة نفسها التي تتيح فيها فرضية عقلانية تعظيـــم المنفعة لعلماء الإقتصاد توقع وتفسير سلوك الشركات في السوق. انظر في ذلك: عبد الله بن جمعان الغامدي، مرجع سابق، ص36.

الشكل(1): مخرجات النقاش الثالث

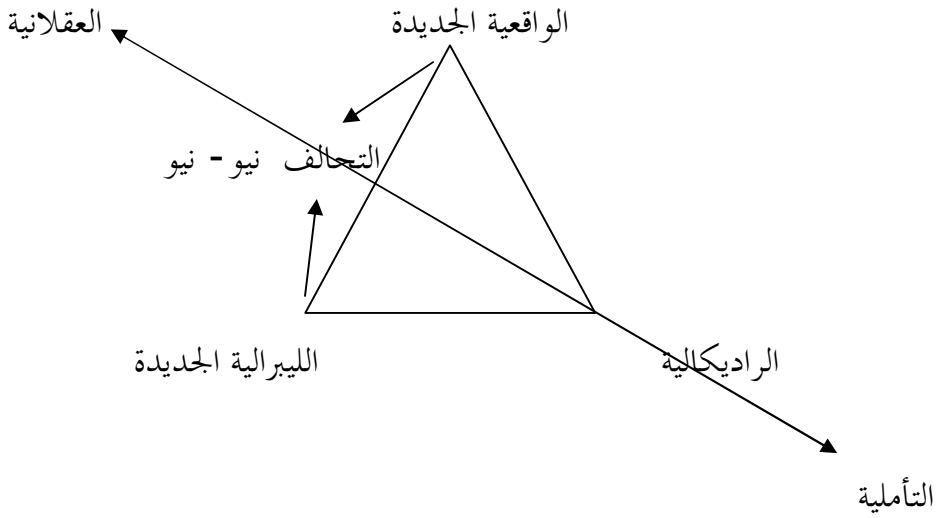

Source: Ole WÆVER, «The Rise and Fall of the Inter-Paradigm Debate», In Steve Smith and Ken Booth and Marysia Zalewski (eds), **International Theory: Positivism and Beyond,** (UK: Cambridge University Press, 1996)**,** p165.

إذن، تبرز أهمية هذا النقاش من خلال مخرجاته التي تمثلت في توجهين متناقضين تماما أنطولوجيا وميتودولوجيا وإبستمولوجيا، حيث نجد التأملية التي انبثقت عن الراديكالية (الماركسية) والعقلانية التي كانت نتاجا للتحالف نيو- نيو. وهما شكلا ما يعرف بقطبي النقاش الرابع أو النقاش ما بين الوضعية وما بعد الوضعية.

النقاش الرابع كان ذا طبيعة مختلفة كلية عما عرفه النقاش بين المنظوراتي، وانتهى إلى حالة من انسداد الحقل بحيث عرف قطيعة تامة ودرجة عالية من عدم الإتصال والإنقسام بين العقلانية والتأملية[*]، وصفها ويفر بـ "الحرب"، وعبر عنها العلماء الآخرون بـ "اللامقايسة" (*Incommensurability*) بتعبير كون.

النقاش الخامس قادته البنائية الإجتماعية في فترة التسعينيات من أجل رأب الصدع الذي خلفه النقاش بين العقلانيين والتأمليين (أو بين الوضعية وما بعد الوضعية)، بحيث حاولت البنائية – كما سنرى

[*] الإنقسام عقلاني/ تأملي يعكس الإنقسامين: تفسير/ فهم، وضعي/ ما بعد وضعي ويغلفهما تحت مسمى واحد، ولقد استخدم هذا المصطلح من طرف روبرت كيوهان سنة 1988 في خطابه الموجه إلى جمعية الدراسات الدولية (ISA). حيث أشار إلى أن العقلانية تأخذ مسماها ومضمونها مباشرة من نظرية الإختيار العقلاني (التي شرحناها سابقا)، بينما التأملية فتمثلها مجموعة من النظريات التي قدمت نقدا شديدا للمقاربات العقلانية، ورفضت المقاربة الوضعية الكلاسيكية/ التفسيرية لنظرية العلاقات الدولية، وأكدت بدلا من ذلك على الطبيعة التأملية واللاحيادية للتفسير السياسي والإجتماعي. لمزيد من التفصيل انظر:
Milja Kurki and Colin Wight, op. cit, pp 24-25.

فيما بعد – إيجاد منطقة وسطى تصلح لأن تكون إطارا يلتقي فيه كل منهما. ستيف سميث يقول أن هذا النقاش يمثل الوضع الحالي لنظرية العلاقات الدولية، ويعبر عنه بالشكل التالي:

الشكل (2): النظرية الدولية في بداية القرن الواحد والعشرين حسب ستيف سميث

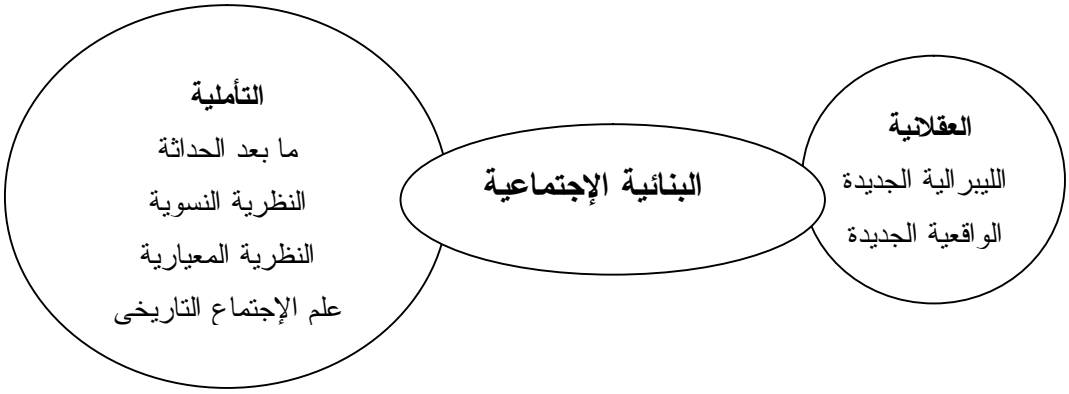

Source: Steve Smith and Patricia Owens, «Alternative Approaches to International Theory» in John Baylis and Steve Smith (eds.) **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations** (UK: Oxford University Press, 2nd edition, 2001), p 285.

لكن هناك من يعارض اعتبار أن هذا النقاش يمثل حقيقة الجدل الحالي الذي تعرفه نظرية العلاقات الدولية، لأن البنائية بوقوفها في صالح العقلانيين إبستمولوجيا جعلت من النقاش الخامس يرتد إلى النقاش الرابع.

أولي ويفر لخص مواضيع وطبيعة النقاشات الكبرى التي حدثت في العلاقات الدولية في الجدول التالي:

الجدول (2): مواضيع النقاش في النقاشات الأربعة الكبرى كما قدمها أولي ويفر

محاور النقاش					
نوع النقاش	سياسي	فلسفي	إبستمولوجي	أنطولوجي	ميتودولوجي
النقاش الأول	***	**		*	
النقاش الثاني			*		***
النقاش الثالث	**			***	*
النقاش الرابع		***	**	*	

ملاحظة: *** تعني الشكل الأساسي الأول للنقاش، ** تعني الشكل الثاني للنقاش...إلخ.

Source: Ole WÆVER, «The Rise and Fall of the Inter-Paradigm Debate», In Steve Smith and Ken Booth and Marysia Zalewski (eds), **International Theory: Positivism and Beyond** (UK: Cambridge University Press, 1996), p157.

حسب ويفر فالنقاش السياسي مثلا كان في النقاش الأول يدور حول المفاضلة بين ميزان القوى أو حكم القانون والمنظمات الدولية. وفي النقاش الثالث دار بين سياسة الإنفراج في مقابل سياسات القوة، التعاون المتعدد الأطراف في مقابل السياسة الوطنية. أما فلسفيا فكان من خلال أعمال كار الواقعية ضد ما أسماه بـــ اليوتوبيا (المثالية)، والأخلاقية مقابل النسبية، وتجدد مرة أخرى في الثمانينيات من خلال مسائل: الأخلاقية، النسبية، والنشاط التنظيري حول الإنقسام الموضوع/ الذات. الإبستمولوجيا لعبت بعض الدور في النقاشين الثاني والرابع. والميتودولوجيا كانت في قلب النقاش الثاني. أم النقاش الثالث فقد دار أساسا حول أنطولوجيا العلاقات الدولية[1].

قدم أنتجي وينر من جهته كذلك جدولا يوضح فيه النقاشات النظرية الكبرى التي حكمت تطور حقل العلاقات الدولية، وكان كالتالي:

[1] Ole Wæver, op. cit, p 157.

الجدول (03): النقاشات النظرية المؤطرة لتطور حقل العلاقات الدولية حسب واينر

الزمن	فتـــــــرة 1930-1920	فتـــــــرة 1960-1950	فتـــرة 1980	فتـــرة 1990
الأطر	النقاش الأول	النقاش الثاني	النقاش الثالث	النقاش الرابع
البرادايمات	الواقعية مقابل المثالية	السلوكية العلمية مقابل التقليدية	ما بعد الوضعية مقابل الوضعية	البنائية مقابل العقلانية مقابل التأملية
الإتصال	أحـــــــادي	ثنـــــــائي	ثنـــــــائي	تعـــــــددي
التركيز	المؤسسات في مقابل المصالح	العلم في مقابل التاريخ	إبستمولوجيًا: الوضعية في مقابل ما بعد الوضعية/النظرية النقدية	أنطولوجيًا: القدرات الإجتماعية في مقابل القدرات المادية
الإبداع أو الإبتكار	نظام الدول مقابل مجتمع الدول	تفسير السلوك	التفسير في مقابل الفهم	التفسير السببي مقابل التفسير التكويني و/أو الفهم

Source: Antje Wiener, Constructivist Approaches in International Relations Theory: Puzzles and Promises, Constitutionalism Webpapers, ConWEB No 5/2006, P02.
https://www.wiso.uni-hamburg.de/fileadmin/sowi/politik/governance/ConWeb_Papers/conweb5-2006.pdf

على الرغم من هذه الجهود المبذولة في تصوير وتقديم تطور حقل العلاقات الدولية على أنه نتاج برادايمات متنافسة يسعى كل منها إلى الهيمنة والتسيد، وعلى أنه تطور كذلك واكتسب هويته المعرفية من خلال تعاقب النقاشات النظرية الكبرى، فإن العديد من الباحثين انتقدوا فكرة تقديم الحقل فقط من خلال هذه البرادايمات والنقاشات الكبرى. فـــ ستيف سميث مثلا يرى أن كلتا الطريقتين: الكرونولوجية وتعاقب النقاشات الكبرى تقدم تاريخ العلاقات الدولية بشكل سيء، وتخفيان حقيقة أن

هناك انفتاحا وتعددية أكثر مما ورد في الروايات[1]. وأولي ويفر يعتقد أن طريقة تقديم الحقل النظري للعلاقات الدولية على شكل نقاشات متعاقبة قد تكون مُضلِلة ودليلا سيئا للطلاب[2]. بينما يذهب بريان شميدت إلى أن الروايات المتداولة حول التاريخ المعرفي للعلاقات الدولية ليست فقط مُجامِلة وفي بعض الأحيان مُضلِّلة، بل وحرمت رؤى أساسية أخرى وأقصتها من المساهمة في تطور النشاط التنظيري، فهناك عدد من الإستبصارات النظرية لعدد كبير من العلماء المنسيين قد تم محوها من الذاكرة، وإذا تم استدعاء هذه الإستبصارات فإنها ستقدم نقدا قويا لما يتم تداوله في الحاضر بخصوص التطور النظري للحقل[3].

حسب شميدت فإن واحدة من أهم المشكلات في الإشتغال على تأريخ العلاقات الدولية تكمن في أن هؤلاء المؤرخين فشلوا في مسألة التعامل السليم مع الطريقة الواجب اتباعها في كتابة تاريخ الحقل، فهناك ميل إلى وصف تاريخ حقل العلاقات الدولية وكأن هناك إجماعا تاما حول الأبعاد الأساسية لتطور الحقل[4]. تتمثل المشكلة الثانية حسب شميدت دائما في "النزعة الحضورية" (*Presentism*)، فهناك ميل واسع لكتابة تاريخ الحقل من ناحية تجذره في الفكر التقليدي القديم أو الكلاسيكي، وذلك بغية منح الشرعية لنظرية معاصرة، فأحد الأهداف الرئيسية لمختلف الروايات التاريخية حول حقل العلاقات الدولية وتطوره هو أن تقول شيئا موثوقا وذا مصداقية حول الشكل الحالي للحقل، وهذا في الحقيقة غالبا ما يؤدي إلى تشويه وتزييف تاريخ الحقل. كذلك فإنه من أجل الدفاع عن توجه جديد في الحقل ونقد تركيبته الحالية أو بالمقابل الدفاع عن الوضع القائم يشعر العلماء بالإضطرار في أغلب الأحيان لتبرير مواقفهم وذلك بالعودة إلى وصف التطور العام للحقل[5]. المشكلة مع النزعة الحضورية كما يقول شميدت لا تعني أن التحليل التاريخي قد أُستعمل لتوضيح نقطة ما حول الحاضر، لكن في الحقيقة فإن التاريخ قد زُيِّف وحُرِّف عندما تمت إعادة بنائه لتبرير أو نقد موقف ما يحاول المؤرخ أو الكاتب دعمه أو تقويضه[6].

إن عدم الإتفاق حول جذور ونشأة وتطور العلاقات الدولية كحقل معرفي، وكذا حول المقاربات الموجودة فيه والنقاشات الكبرى التي تخللته قد انعكس بدوره على مادة أو موضوع العلاقات الدولية وطبيعتها، وخلق بذلك جدلا واسعا حول ما الذي يدرسه علم العلاقات الدولية. ذاك ما سنحاول تشريحه في المبحث الموالي.

---

[1] Steve Smith, op. cit, p 376.
[2] Ole Wæver, op. cit, p 149.
[3] Brian C. Schmidt, op. cit, p 06.
[4] Ibid, p 07.
[5] Ibid, p 08.
[6] Idem.

المبحث الثاني

إشكالية تحديد طبيعة العلاقات الدولية.

مثلما يواجه الباحث مشكلة حقيقية في تعقب الجذور الفكرية والفلسفية للحقل المعرفي للعلاقات الدولية، وكذا في تحديد أهم المراحل التي مر بها في تطوره العام وكيفية دراسته، فإنه كذلك يواجه مشكلة لا تقل عنها حدة في تحديد طبيعة العلاقات الدولية ومكوناتها وموضوعها ...إلخ. بمعنى آخر، على الباحث أن يجيب أو على الأقل أن يحدد موقفه من الإجابات المقدمة للسؤال: ماذا ندرس في العلاقات الدولية؟

المطلب الأول: الجدل حول ميلاد العلاقات الدولية كظاهرة.

يبدو للوهلة الأولى أن تحديد ميلاد ظاهرة العلاقات الدولية فيه نوع من السهولة، إذ يكفي فقط تحديد الفترة التي ظهرت فيها الدول ومجتمع الدول باعتبارهما المكون الأساسي وجوهر ما يسمى بـــ "العلاقات الدولية"، فالإفتراض هنا يقوم على التسليم بعدم إمكانية وجود ظاهرة العلاقات الدولية بدون وجود الدول التي لها السبق في التشكل والتكوين، وعليه لا يمكن تصور وجود علاقات دولية بدون وجود دول.

إذن تحيلنا مهمة البحث في أصول ميلاد ونشأة العلاقات الدولية كظاهرة إلى مهمة أخرى تتعلق بالبحث في أصول ميلاد ونشأة الدولة وكذا "المجتمع الدولي" بوصفهما المؤشر الأساسي لظهور العلاقات بين الدول، حيث يقول هيدلي بول (*Hedley Bull*) أن "نقطة الإنطلاق في العلاقات الدولية هي وجود دول، أو مجتمعات سياسية مستقلة، لكل منها حكومة وتمارس السيادة على جزء محدد من سطح الكرة الأرضية، ويقطن فيها جزء محدد من سكان هذا الكوكب من البشر"[1]. وهنا تتبدد السهولة الأولى وتتعقد مهمة الباحث.

يشير روبرت جاكسون إلى أن جذور الدولة ومجتمع الدول موغلة في القدم، حيث هناك من يتحدث عن وجود اتفاقيات رسمية مسجلة بين المدن- الدول القديمة تعود إلى عام 2400 ق.م وتحالفات تعود إلى 1390 ق.م ووجود مبعوثين دبلوماسيين في العام 653 ق.م[2]. وهناك من يعتبر اليونان القديمة كأول مظهر تاريخي لميلاد الدول ومجتمع الدول، فالنظام الذي أقامته المدن- اليونانية يمثل سابقة بالنسبة

---

[1] روبرت جاكسون، "تطور المجتمع الدولي"، في: جون بيليس وستيف سميث، محرّران، **عولمة السياسة العالمية** (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص71.

[2] المرجع نفسه، ص70.

للنظام الذي أقامته "معاهدة ويستفاليا" حسب (*Karen Mingst*)، حيث دخلت المدن اليونانية (وأبرزها أثينا، اسبرطة، وكورنيثيا) في سياسات قوة تقليدية كما أرَّخ لذلك ثيوسيديدس في كتابه "تاريخ الحرب البيلوبونيزية"، كما أن هذه المدن دخلت كذلك في علاقات تبادل وتجارة فيما بينها لدرجة لم يسبق لها مثيل[1]. وهناك أيضا من يرى – ولكن بدرجة أقل – أن فترة الرومان عرفت قيام مجتمع دولي قائم على فكرة الخضوع والهيمنة التي فرضتها الإمبراطورية الرومانية على باقي الأقاليم، حيث كانت روما الوحيدة التي تحمل صفة السيادة، وكانت علاقاتها بجميع المجتمعات السياسية في الأقاليم الأخرى الخاضعة لسيطرتها علاقات امبريالية لا دولية، وبدلا من الحوار والوفاق الذين يقومان عادة بين الدول المستقلة، كان أمام الأقاليم أحد الخيارين: إما الطاعة أو الثورة[2].

حاول روبرت جاكسون تحديد التسلسل التاريخي لنشوء المجتمع الدولي على النحو التالي[3]:

- 500- 100 ق.م : إغريقي قديم أو هيليني.
- 1300- 1500 ب.م : إيطاليا عصر النهضة.
- 1500- 1650 ب.م : أوروبي حديث مبكر.
- 1650- 1950 ب.م : أوروبي – غربي.
- 1950- إلى الآن : عولـــــــــمي.

غير أن أغلب الكتابات المرجعية في الحقل تذهب إلى أن "معاهدة ويستفاليا" سنة 1648 كانت التعبير الصريح الأول عن مجتمع الدول "الأوروبي" الذي كان سابقة لجميع التطورات اللاحقة للمجتمع الدولي، فكان أول مجتمع دولي متكامل البناء بمؤسساته الدبلوماسية الخاصة، وصيغته القانونية الرسمية، وممارساته الناضجة على يد رجال الدولة، بما في ذلك السعي إلى الحفاظ على ميزان القوى[4].

لقد استند المجتمع الدولي "الويستفالي" حسب روبرت جاكسون إلى ثلاثة مبادئ أساسية[5]:

الأول: يعرف باللاتينية بـــ (*Rex Est Impertor in Rego Suo*) أي أن الملك إمبراطور في مملكته، ومما يؤكد هذا المعيار أن الملك لا يخضع لأي سلطة أعلى من سلطته، وكل ملك مستقل عن باقي الملوك الآخرين جميعا، ومتساوٍ مع أي ملك آخر.

---

[1] Karen Mingst, op. cit, p 18.

[2] روبرت جاكسون، مرجع سابق، ص77.

[3] المرجع نفسه، ص74.

[4] المرجع نفسه، ص88.

[5] المرجع نفسه، ص85.

الثاني: يدعى بـــ (*Cujus Regio Ejus Religio*) أي أن الحاكم يقرر المذهب الديني في مملكته، وهذا يعني أنه لم يكن يحق لأي أجنبي أن يتدخل في حكم يصدره الملك على أساس ديني.
الثالث: هو توازن القوى، وهو مبدأ يرمي إلى منع أي طرف من الوصول إلى وضع الهيمنة على الآخرين.

وهذه المبادئ هي التي شكلت السمات الأساسية للمجتمع الدولي "الأوروبي" الناشئ، حيث تمثلت هذه الأخيرة في[1]:

- تشكله من دول أعضاء أقر القانون الدولي باستقلالها السياسي وتساويها القانوني.
- كانت كل دولة عضو تتمتع بالشرعية في نظر باقي الدول الأعضاء جميعا.
- شؤون العلاقات بين الدول ذات السيادة كانت تدار باطراد من قبل هيئة من الدبلوماسيين المحترفين، وتوجه بواسطة نظام تعددي من التواصل الدبلوماسي.
- نشوء ميزان قوى بين الدول الأعضاء كان يرمي إلى الحؤول دون سعي أي من تلك الدول إلى الهيمنة على أي من الدول الأخرى.

ولقد تحولت معاهدة ويستفاليا في الحقيقة إلى أسطورة مُحدِّدة لنشوء العلاقات الدولية كظاهرة، وبالتالي كموضوع للدراسة والبحث. يجادل كل من بنجامين دي كارفالهو وجون هوبسون وهالفارد ليبرا بأن "أسطورة 1648" دارت حول تأسيس المادة الدراسية لحقل العلاقات الدولية المكونة من الدول ونظام الدول ومؤسساته ومبادئه التي يرتكز عليها[2]. إنهم يؤرخون للعلاقات الدولية أنطولوجيا ابتداء من هذه المعاهدة التي هي كذلك المرجعية التاريخية لـــ: الدولة، نظام الدول، مبدأ السيادة، نهاية النظام الإقطاعي للجمهورية المسيحية، إلى نهاية حرب الثلاثين سنة. إذن شكلت هذه المعاهدة في أدبيات العلاقات الدولية النقطة المرجعية لأصل كل من: الدولة الحديثة، المفهوم المبتكر للسيادة، ونظام الدول الأوروبي[3].

لكن لم تنج هذه الأسطورة من تعرضها لمساءلات ومراجعات، بحيث أن أهم النقاط التي ركزت عليها هذه المراجعات تمثلت في التدليل والمجادلة بأنه لا الدولة الحديثة ولا نظام الدول في نشأتهما يمكن تأصيلهما بالعودة إلى 1648، وأن السيادة لم تُشرّع في معاهدة ويستفاليا[4]. بل اُعتبرت الأسطورة مُضلِّلة ومُزيِّفة للحقائق، لأنها تقدم طريقا وحيدا ونظرة وحيدة لكيفية تشكل كل من الدولة الحديثة والنظام

[1] المرجع نفسه، ص86.

[2] Benjamin de Carvalho, John Hobson, Halvard Leira, op. cit, p 03.
[3] Ibid, p 04.
[4] Ibid, p 05.

الدولي، كما أنها تقدم أنطولوجيًا ممركزة حول الدولة وتقصي بقية الأشكال السياسية الأخرى لوجود المجتمعات.

يقول نقاد هذه الأسطورة وعلى رأسهم كارفالهو وهوبسون وليبرا أن الدولة ونظام الدول قد ظهرا بفترة طويلة قبل معاهدة ويستفاليا، ففكرة نشأة الدولة المستقلة ذات السيادة والتي تتيح للحكام مطلق السلطة على أقاليمهم يمكن العودة بها إلى ديباجة "القانون الإنجليزي للإستئنافات" (*English Statute of Appeals*) سنة 1534، وكذلك معاهدة "سلم هابسبورغ" عام 1555. أما نظام الدول فلا يمكن العودة به إلى ويستفاليا ولا هي شكلته، فالعالم "الأوروبي" بعد معاهدة ويستفاليا كان بشكل كبير هو نفسه قبل هذه المعاهدة[1]. يرى مارتن وايت في هذا الصدد أن سلام ويستفاليا كان بمثابة فترة النضج للمجتمع الدولي الأوروبي وليس فترة بروزه على أرض الواقع، فبدايات هذا المجتمع حسبه ترجع إلى زمن تأسيس "مجلس كونستانس" (*Council of Constance*) عام 1415، والذي حوّل "البابوية" في الواقع إلى قوة سياسية شبه علمانية لها منطقتها وحدودها الخاصة، بينما يذهب هيترلي إلى أن المجتمع الدولي الحديث لم يبرز إلى حيز الوجود بشكل كامل قبل القرن الثامن عشر، لأن "الجمهورية المسيحية" كانت لا تزال قائمة قبل ذلك[2].

ويؤكد النقاد على عدم صحة الفكرة القائلة أن معاهدة ويستفاليا قد تمخضت عن ميثاق دولي جديد يستند إلى وجود دول ذات سيادة أزاحت فكرة "الجمهورية المسيحية" العائدة إلى العصور الوسطى وحلت محلها، بل يجادلون أن الإمبراطوريات التي كانت موجودة قبل معاهدة ويستفاليا ظلت كذلك بعدها[3].

أفضت مراجعة الأسطورة - حسب هؤلاء - إلى أن سلم ويستفاليا لا يمكن أن يُؤَوَّل على أنه بداية لنظام دولي جديد يختلف كلية عما سبقه. وحتى لو أن حقل العلاقات الدولية ينظر إليه (أي سلم ويستفاليا) على أنه مُؤسِّس ومُشكِّل نظام الدول ذات السيادة فإن هناك شواهد وأدلة قليلة تؤيد هذا الإدعاء، فأسباب حرب الثلاثين سنة ودوافع مختلف الفواعل السياسية والوضع السياسي قبل وبعد الحرب بالإضافة إلى المعاهدة نفسها، كل هذه الأشياء تخبرنا قصة مختلفة[4].

لكن السؤال المطروح: لماذا تستمر الأسطورة بالرغم من المحاولات المتكررة لهدمها؟

ببساطة، قدمت أسطورة ويستفاليا – ومازالت تقدم – وظيفة إرشادية ومساعدة في حقل العلاقات الدولية، حيث تزوده برواية بسيطة ومرتبة حول جذور وأصول نظام الدول، وتفسر بشكل ملائم

---

[1] Ibid, p 06.

[2] روبرت جاكسون، مرجع سابق، ص85.

[3] Benjamin de Carvalho, John Hobson, Halvard Leira, op. cit, p 06.

[4] Ibid, p 28.

أصول ما تعتبره الخصائص الأساسية لهذا النظام "الدولي" مثل: الإقليمية، السيادة، المساواة، وعدم التدخل[1].

إذن لا يمكن تجاهل التأثير والدور الكبير الذي تلعبه "أسطورة ويستفاليا" في تحديد ماهية العلاقات الدولية كموضوع للبحث والدراسة، وبالتالي في تحديد مفهومها ومكوناتها وطبيعتها...إلخ، لكن هل انعكس ذلك التأثير في خلق توافق وإجماع بين باحثي الحقل حول هذا المفهوم والمكونات والطبيعة الجوهرية للعلاقات الدولية؟ ذلك ما سنحاول معرفته في بقية المطالب.

المطلب الثاني: تحديد مفهوم العلاقات الدولية: ضرورة الإنصات لما تقوله النظريات.

يؤكد طه محمد بدوي أن مهمة المشتغلين بتعريف أي علم من العلوم لا تَعْدُ أن تكون أكثر من التعريف بمادة العلم، أي بالظواهر التي يدرسها، وبمنهجه، أي بطبيعة العمليات الذهنية التي ينتهجها الباحث سعيا وراء حقيقة تلك الظواهر[2]. ولئن كانت هذه المهمة شاقة وصعبة على باحثي العلوم الإجتماعية بصفة عامة لتعقد الظواهر الإجتماعية وتنوعها وتداخلها وعدم انتظامها على حال معينة وارتباطها بالزمان والمكان ...إلخ، فإنها تزداد صعوبة في مجال العلاقات الدولية، إذ يقول روبرت كراوفورد (*Robert M.A. Crawford*) أنه لا يعاني أي حقل فكـــري من غموض مـــادة موضوعه أو دراسته أو الجدل حول نظرياته مثلما يعانيه حقل العلاقات الدولية[3].

وحسب كريس براون فإن المشكلة الرئيسية تكمن في أن "العلاقات الدولية" ليس لها وجود عيني أو أساسي في العالم الحقيقي من النوع الذي يمكنه أن يحدد معرفة من المعارف الأكاديمية، وبدلا من ذلك يوجد تفاعل متواصل بين "العالم الحقيقي" و"عالم المعرفة". وإذا كان هذا الأخير ينحوا لأن يكون وصفا دقيقا وانعكاسا صادقا للأول، فلا يعني بالضرورة أن العلاقة بينهما وحيدة الإتجاه، فكيفية فهمنا وتوصيفنا للعالم تعتمد كذلك على كيفية تعريفنا له، وبالتالي فمن المحتمل دائما أن يكون أي تعريف نعتمده موضع جدل ويخلق مشكلة حقيقية لا يمكن تجاهلها[4].

يعود براون ليوضح أصل المشكلة فيقول: إن مواضيع العلوم الإجتماعية لا تُفسِّر أو تُعرِّف ذاتها تلقائيا كما هو الشأن بالنسبة لظواهر العلوم الطبيعية، فلو أخذنا فرعا علميا مثلا وليكن "المدخل إلى علم النمل" (*Introductory Myrmecology*) وحاولنا وضع تعريف لكلمة (*Myrmecology*) لوجدناها تعني "دراسة النمل"، وهذا لا يسبب مشكلة لأننا نعرف ما هي النملة، والمنهج المتبع في

---

[1] Ibid, p 29.

[2] محمد طه بدوي، مرجع سابق، ص12.

[3] Robert M.A. Crawford, **Idealism and Realism In International Relations: Beyond the Discipline**, (London: Routledge, First Edition, 2000), p 01.

[4] كريس براون، مرجع سابق، ص02.

التصنيف والذي يغطي فئة النمل مفهوم تماما ومقبول بشكل أو بآخر من طرف أهل الإختصاص، فإذا حاول أحدهم توسيع نطاق تلك الفئة بطريقة جذرية فلن تُحمل محاولته على محمل الجد، وذلك لوجود إجماع بين علماء الإختصاص حول هذا الموضوع. بينما يختلف الأمر تماما في العلوم الإجتماعية، إذ لا تكاد توجد مجالات يمكن الإعتماد فيها على هذا النوع من الإجماع بين الباحثين المختصين. وعليه فإن مسألة وضع تعريف للعلاقات الدولية تواجه تحديين[1]:

1- يجب أن نسلم بأنه إذا استطعنا إيجاد تعريف فإنه سيكون مسألة اصطلاح، فالعلاقات الدولية كمصطلح لا يُعرِّف العلاقات الدولية كظاهرة، بل إن العلماء وأهل الإختصاص هم الذين يقدمون التعريف.

2- إن أي تعريف يُقَدم لا بد وأن يتضمن وصفا معينا للموضوع، وأنه من غير المحتمل أن تكون الطريقة التي يتم بها ذلك حيادية من الناحية السياسية.

ليصل براون إلى قناعة مفادها أنه من الصعوبة بمكان وضع تعريف للعلاقات الدولية ينال رضى الأغلبية من علماء هذا الحقل، لذا يقرر في بداية كتابه "فهم العلاقات الدولية" أن جل ما يرد في هذا الكتاب هو بمعنى ما تعريف مطول للعلاقات الدولية.

وإذا تتبعنا أغلب الجهود المبذولة من طرف علماء وباحثي الحقل في محاولة إيجاد تعاريف تسعى إلى المطابقة بين العلاقات الدولية كظاهرة وكمصطلح نجدها تتباين وتختلف اختلافا كبيرا فيما بينها، فهناك من يوسع التعريف ليشمل كل أشكال التجمعات السياسية المستقلة التي عرفها التاريخ البشري، إذ يعتبر هولستي (*K.J. Holsti*) مثلا أن العلاقات الدولية تنشأ داخل كل مجموعة من كيانات سياسية (قبائل، دول- مدن، أمم، إمبراطوريات) تربط بينها تفاعلات تتميز بقدر من التواتر ووفق نوع من الإنتظام، بينما هناك من يضيق التعريف ليقصره فقط على العلاقات بين الدول القومية الحديثة التي نشأت في أوروبا بداية من القرن السابع عشر، ومن بين هؤلاء المفكر البريطاني هيدلي بول الذي اعتبر أن "العلاقات الدولية" هي حالة تاريخية خاصة من مجموع العلاقات بين الوحدات المستقلة عبر التاريخ والتي سماها بـــ "العلاقات بين القوى"[2].

لقد أجاد أنور محمد فرج في تصنيف وتقديم التعاريف المتداولة في الحقل على الشكل التالي[3]:

1-التعريفات التي تركز على أطراف العلاقات الدولية: وهنا يثار السؤال: هل العلاقات الدولية تنحصر في العلاقات بين الدول أم تتعداها لتشمل العلاقات القائمة بين مواطني هذه الدول؟

---

[1] المرجع نفسه، ص04.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص24.

[3] المرجع نفسه، ص ص 47-58.

هناك من الباحثيـــن من ركـــز على الفـــرد كوحدة للتحليـــل، فـــ نيكولاس سبيكمان (*Nicolas Spykman*) مثلا عرّف العلاقات الدولية على أنها "العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة، والسلوك الدولي هو السلوك الإجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دول أخرى". بينما ركز عدد كبير من المفكرين على الدولة كوحدة للتحليل مثل مورغنتاو، ريمون آرون، ستانلي هوفمان، كوينسي رايت وغيرهم، يعتبر آرون (*R. Aron*) أن العلاقات الدولية هي "العلاقات بين الوحدات السياسية المستقلة الموجودة في العالم، وأن خصوصية هذه العلاقات تنبع من حقيقة أنها تتناول علاقات بين وحدات سياسية تدعي كل منها بأن الحق في جانبها، وبأنها صاحبة الرأي الوحيد في قرار اللجوء إلى القتال من عدمه". القسم الثالث من الباحثين ركز على النسق أو النظام الدولي كوحدة للتحليل، فـــ روبرتو ميسا يُعرِّف (علم) العلاقات الدولية بأنه "العلم الذي يدرس المجتمع الدولي الديناميكي والجامد"، أي دراسة المجتمع الدولي كوحدة مستقلة من جهة، ودراسة التفاعلات الديناميكية التي تحدث في إطارها من جهة أخرى. ومورتون كابلان جعل من النظام الدولي ككل محور التحليل في دراسة العلاقات الدولية، وكينيث والتز الذي جعل من مفهوم "الفوضى الدولية" الميزة الأساسية لما يسمى بحقل السياسة الدولية، ومثله ايمانويل والرشتاين الذي انطلق في تعريف وتحديد العلاقات الدولية من مفهوم "النظم العالمية".

2-التعريفات التي تركز على ماهية العلاقات الدولية: السؤال الذي يطرح هنا يتعلق بمجالات العلاقات الدولية: هل تقتصر على العلاقات السياسية أم تشمل العلاقات الأخرى كالعلاقات الإقتصادية والتجارية والثقافية...إلخ؟ فالإتجاه الأول يركز على العلاقات السياسية كموضوع للعلاقات الدولية حيث نجد مثلا محمد سامي عبد الحميد يعرفها بأنها "كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة". بينما يركز الإتجاه الثاني على تعريف شامل لكل أبعاد أو مجالات العلاقات الدولية، فـــ أنطونيو ترويول (*A. Troyol*) مثلا يعرفها "بتلك العلاقات الإنسانية ذات الطبيعة الدولية"، بينما يقول بطرس غالي: "إننا نفضل عدم وصف العلاقات الدولية بأنها سياسية، لأنه إذا كان الجانب السياسي هو الغالب فيها فإن لبعض العناصر الأخرى من ثقافية واقتصادية واجتماعية أثرا لا يقل عن السياسية".

3-التعريفات التي تركز على الهدف من دراسة العلاقات الدولية: وهنا نجد صنفين من التعريفات، الصنف الأول يركز على الأهداف النظرية من الدراسة(*)، ومثاله التعريف الذي قدمه كل من والتر شارب (*Walter Sharp*) وغرايسون كيرك (*Grayson Kirk*) في الأربعينيات من القرن العشرين حينما زعما أن مهمة العلاقات الدولية (كعلم) "تنحصر في بحث وتشخيص العوامل الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية على أن تدرس بشكل منظم"، ومحمد طه بدوي من جهته قدم تعريفا لـــ (علم) العلاقات الدولية على أنه "العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع"، وفي الإتجاه نفسه يذهب جون بورتون (*John Burton*) إلى أنها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ". أما الصنف الثاني من التعريفات فيركز على الأهداف العملية من الدراسة، ونال موضوع السلم الدولي في هذا الصدد اهتماما كبيرا، حيث يرى جورج شاخارنازاروف (*George Shakarhnazarov*) على سبيل المثال أن مسألة الحفاظ على السلم الدولي في ظل ظروف تنامت فيها الثورة الإجتماعية هي من أهم القضايا التي تواجه البشرية، لذلك يظل تحقيق السلم الهدف الأسمى للعلاقات الدولية.

يُقرُّ مبروك غضبان أن التعاريف التي قدمت لحد الآن بشأن العلاقات الدولية تختلف إلى درجة التباين من حيث الموضوع والشمولية، وذلك بتباين الزمان والمكان والأشخاص وتصوراتهم[1].

وإذا كانت الحال هكذا فكيف يمكن أن نعتمد تعريفا واحدا أو موحدا؟ وماذا بخصوص مضمونه ومحتواه؟ هل هو عملية انتقائية من بين التعاريف الموجودة أم هو عملية تركيبية توفيقية؟ ثم هل يمكن أن يكون شاملا وتتبناه مختلف النظريات؟ فعلى سبيل المثال إذا اعتمدنا تعريفا للعلاقات الدولية يضم فقط الدول المستقلة هل ستتبناه الليبرالية؟ وإذا اعتمدنا تعريفا يضم إلى جانب الدول فواعل أخرى مثل المنظمات الدولية والشركات المتخطية القوميات ومنظمات حقوق الإنسان والبيئة هل ستقبل به الواقعية؟ وإذا ركزنا على البعد المادي للوقائع الدولية فهل ستعتمده البنائية؟ ثم لماذا نسعى إلى تعريف موحد بينما تتعدد النظريات؟ أليست إحدى وظائف النظريات هي التعريف بالحقل الدراسي للعلاقات الدولية ورسم حدوده؟

(*) تجدر الإشارة إلى أن التعاريف المقدمة في هذا العنصر لا تتحدث بصفة مباشرة عن العلاقات الدولية كظاهرة أو كموضوع للدراسة، وإنما تتحدث عن العلم الذي يدرس هذه الظاهرة، وطبيعي أن يكون الفرق واضحا بينهما.

[1] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص06.

هناك من الكتّاب من ذهب إلى حد القول بأن "مادة العلاقات الدولية ليست لها حدودا مرسومة في الواقع"[1]، وبالتالي لا يمكن الوصول إلى تعريف محدد يمكن أن يطابق بين العلاقات الدولية كمصطلح وكظاهرة. لكن في الحقيقة يمكن أن يكون لمادة العلاقات الدولية حدودا مرسومة، والسؤال المطروح هنا هو: من يرسمها؟ بطبيعة الحال النظريات المختلفة ترسم حدودا – ولكن مختلفة – للحقل الدراسي للعلاقات الدولية.

فأنصار الواقعية مثلا يعرفون العلاقات الدولية من خلال متغيرين رئيسيين: الأول يتمثل في عنصر القوة، حيث أكد كل من هانس مورغانتو وكينيث تومسون عام 1950 أن جوهر العلاقات الدولية يتمثل في "... السياسة الدولية التي مادتها الأساسية الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة"[2]. أما العنصر الثاني فيتمثل في الدول ذات السيادة، حيث يعرف فيرالي (*Verally*) العلاقات الدولية بأنها "العلاقات التي بين السلطات السياسية التي تحاول التهرب من سلطة سياسية أعلى منها"[3]. وعلى نحوهم ذهب كل من ريمون آرون وستانلي هوفمان وكوينسي رايت، حينما حصروا العلاقات الدولية في دراسة الوحدات السياسية المستقلة، أي الدول.

والليبراليون دائما ما سعوا إلى توسيع حدود الحقل الدراسي للعلاقات الدولية لتشمل مواضيع إضافية عما يعتمده الواقعيون، مثل مسائل الإقتصاد (بدل المسائل العسكرية) وتعددية الفاعلين (بدل مركزية الدولة). لقد دافع كل من روبرت كيوهين وجوزيف ناي على ضرورة التغيير والتحول عن مفهوم السياسة الدولية (القائم على مركزية الدولة) إلى مفهوم السياسة العالمية (القائم على تعددية الفاعلين). وأساس هذا التغيير لا يكمن فقط في ظهور فواعل جدد بجانب الدول أو في تحديها لهذه الدول، وإنما في تغير طبيعة العلاقات بين هذه الدول والفواعل[4]. وأنصار نظرية التكامل الدولي (المحسوبة على التيار الليبرالي) عَرَّفوا العلاقات الدولية انطلاقا من الموضوع الرئيسي للنظرية والمتمثل في ظاهرة التكامل الدولي، حيث ينظرون إلى هذه العلاقات على أنها تكاملية[5].

أما الماركسيون، فيعطون تعريفا للعلاقات الدولية مختلفا تماما عما قدمه كل من الواقعيين والليبراليين. فبالعودة إلى الأفكار التي طرحها كل من كارل ماركس وفريديريك انجلز وفلاديمير لينين، نجدهم يتفقون حول أن التاريخ البشري منذ البدء إلى الآن هو تاريخ صراع الطبقات، وبأن العامل

---

[1] المرجع نفسه، ص12.

[2] المرجع نفسه، ص12.

[3] المرجع نفسه، ص13.

[4] المرجع نفسه، ص20.

[5] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص27.

المادي المحدد لذلك هو أسلوب الإنتاج. وعليه، فالعلاقات الدولية هي علاقات تستند على الصراع الطبقي المحرك للتاريخ[1]. أنصار التبعية (إحدى نسخ الماركسية في الستينيات) ينظرون إلى العلاقات الدولية على أنها علاقات سيطرة وتبعية، سيطرة دول المركز وتبعية دول المحيط[2].

عَمَّق المعياريون – خاصة بعد نهاية الحرب الباردة – من مشكلة تحديد مادة العلاقات الدولية، فإضافة إلى مشكلة التحديد المادي لحدود الحقل الدراسي أضافوا البعد المعنوي والقيمي، وأصبح تحديد نوع العالم الذي نعيش فيها غير كاف، بل تجاوزه إلى السؤال: ما نوع العالم الذي نريد أن نعيش فيه؟ أي العودة إلى مقاربة ومنهج "ما ينبغي أن يكون" الذي تزعمه التيار المثالي في العشرينيات من القرن العشرين[3]. وبالتالي فإن المعياريين جعلوا من إمكانية الوصول إلى تعريف اتفاقي للعلاقات الدولية أمرا بعيد المنال، وذلك عندما أخضعوه للرغبة والتفضيل.

نلاحظ أن كلا من المقاربات النظرية الموجودة تعزل مجالا أو حيزا من ظواهر العلاقات الدولية لتخضعه للدراسة والتحليل بغية الوصول إلى تعميمات بشأنه، وكل مقاربة نظرية تعتقد أنها تدرس جوهر العلاقات الدولية، وبالتالي إمكانية الوصول إلى نظرية عامة للعلاقات الدولية.

إن هذا النمط من المقاربة لتعريف العلاقات الدولية يفيدنا في التمييز بدقة بين تلك التعاريف العامة والتوليفية التي تعمل على توسيع موضوع ومجال العلاقات الدولية ليشمل كل شيء، وبين تلك التعاريف التي تتطابق تقريبا مع المقاربات النظرية التي تعبر عنها. بمعنى آخر، هناك عدد من التعريفات الموجودة في الحقل المعرفي للعلاقات الدولية لا يتبناها أي اتجاه تنظيري، لأنها تتعارض مع منطلقاته في الكثير أو القليل منها، وبالتالي ليس لها فائدة عملية في عملية التنظير، مثل تلك التعريفات التي ترى في العلاقات الدولية على أنها صراعية وتعاونية في الوقت نفسه، وبأن لها في الوقت نفسه أبعادا سياسية واجتماعية واقتصادية...، وأنها ترتبط بغياب السلطة وتتأثر بوجودها على مستوى الدول في الوقت نفسه، ...إلخ.

وعليه يمكننا القول مع عزيز حسبي أن هناك ضرورة لوضع مسألة تعريف العلاقات الدولية في إطار من النسبية، أي القبول بمبدأ تعدد التعاريف، والذي يتأتى من تعقد الظاهرة المدروسة نفسها، أي مادة العلاقات الدولية[4]. ومن جهة ثانية ضرورة التنبه عند دراسة كل نظرية للعلاقات الدولية إلى ما

---

[1] علي عودة العقابي، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات** (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1996) ص30.

[2] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص28.

[3] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص17.

[4] Aziz Hasbi, **Théories des Relations Internationales**, (France: l'harmattan, 2004), p 13.

تقوله النظرية في شأن تحديد مادتها الدراسية، أي ضرورة إعادة تعريف العلاقات الدولية وطبيعتها ومجال دراستها وفواعلها ... إلخ انطلاقا من مضمون النظرية ذاتها.

المطلب الثالث: تحديد مكونات العلاقات الدولية: واقع واحد وأنطولوجيات متعددة.

لا يكاد الباحث يتخلص من مشكلة رسم المعالم المُحَدِّدة لمعنى ومفهوم العلاقات الدولية حتى يُواجَه بمشكلة أخرى تتعلق بالمضمون الأنطولوجي لها، فأسئلة من قبيل: مم تكون العلاقات الدولية أو من هم فواعلها؟ وما نوع العلاقات التي تقوم بينهم والوسط الذي يعيشون فيه؟ لا تلق إجابات محددة ولا موحدة، بل وعلى العكس من ذلك نجد اختلافا وتباينا كبيرا فيما بينها، حتى يغدوا الأمر وكأننا نتكلم عن عوالم مختلفة للعلاقات الدولية، كل منها لا يمت بصلة إلى الآخر.

إن مهمة تحديد مكونات العلاقات الدولية ترتكز على التعريف الذي نقدمه أو نتبناه حول معنى ومفهوم العلاقات الدولية، حيث يمكن استخلاص هذه المكونات من ثنايا التعريف نفسه، وبالتالي فإن الإختلاف والتعدد الموجود على مستوى التعاريف المقدمة ينسحب بالضرورة على عملية تحديد المضمون الأنطولوجي للعلاقات الدولية، ويقود إلى إجابات متعددة ومختلفة كذلك. ومرة أخرى نجد أنفسنا مجبرين على الإنصات لما تقوله النظريات لتحديد موقفنا من الإجابات المقدمة.

تجادل سينثيا ويبر (*Cynthia Weber*) أن نظرية العلاقات الدولية لا تقول لنا فقط ما الذي يحدث في العالم الخارجي، ولكن تفرض رؤيتها لما يكون عليه هذا العالم[1]. ومثلها يجادل رينهارد مايرز (*Reinhard Meyers*) أن النظرية تؤدي وظيفة أنطولوجية في تحديد طبيعة ومكونات العلاقات الدولية، ويمكن رؤية ذلك بوضوح عند إبراز الإختلاف بين النظرية التفسيرية والنظرية التكوينية في رؤية العالم الإجتماعي (الأنطولوجيا)[2]. فالنظرية التفسيرية – التي هي نتاج الفلسفة الوضعية – تنظر لعالم العلاقات الدولية على أنه مثل العالم الطبيعي، فهو ذا وجود خارجي ومستقل عن إدراكاتنا ونظرياتنا، وبالتالي فالتجريبية كفيلة كمنهج أو طريقة لإدراكه. بينما النظرية التكوينية – التي هي نتاج الفلسفة ما بعد الوضعية – ترى أن عالم العلاقات الدولية هو ما يمكن أن نكونه أو نشكله انطلاقا من قواعد نظرياتنا، وبالتالي لا وجود لعالم موضوعي ومستقل وثابت، بل يعتمد كلية على وجهات نظرنا وتصوراتنا للأشياء. وعليه – حسب التقسيم النظري السابق تفسيري/تكويني – يكون لدينا أنطولوجيتان: "أنطولوجيا تفسيرية" تعتبر الواقع الدولي كشيء معطى وتسعى فقط إلى تحديد كنهه

[1] Cynthia Weber, **International Relations Theory: A Critical Introduction** (New York, Routledge, Third Edition, 2010), p 02.

[2] Reinhard Meyers, "Contemporary Developments in International Relations Theory", p 05.
http://www.caesar.uns.ac.rs/eng/studies/2005/meyers/c2.pdf

ومكوناته، و"أنطولوجيا تكوينية" تعتبر الواقع الدولي كبناء اجتماعي - بينذاتاني وكمسار لانهائي من عمليات التشكيل وإعادة التشكيل.

ترتبط مسألة تحديد أنطولوجيا العلاقات الدولية كذلك بالتحديد الإبستمولوجي لها. فالإبستمولوجيا الوضعية تنظر من زاوية "مادية" بحتة للأشياء، وترى أن عالم العلاقات الدولية هو عالم مادي بالأساس، وعليه فالتحديد الأنطولوجي له يستبعد المكونات غير المادية، وتصبح العلاقات الدولية – كـــ بنى وفواعل وتفاعلات – حقيقة مادية يمكن تلمسها وقياسها والتعبير عنها كميا. أما الإبستمولوجيا المضادة للوضعية والتي تدعى كذلك بـــ "الإبستمولوجيا التكوينية" فتنظر للأشياء نظرة "مثالية"، فالعالم المادي لا يكتسب معناه إلا من خلال إدراكاتنا له بواسطة المفاهيم والأفكار والمعتقدات...إلخ، فالعالم الموجود هو العالم المُدرك، وما لا يدرك فهو غير موجود حتى وإن كان موجودا حقا، وعليه فالمضمون الأنطولوجي للعلاقات الدولية ذا طبيعة مثالية يحددها الإدراك والتفاعل بين الإدراكات المختلفة، كما أنه من طبيعة متغيرة.

يجادل كل من سكوت بوركيل (*Scott Burchill*) وأندرو لينكلايتر (*Andrew Linklater*) أنه منذ نشأة العلاقات الدولية كتخصص علمي وهو يعاني أزمة حادة في تحديد الخصائص الجوهرية للسياسة الدولية، أو بمعنى آخر ما الذي يجب أن يدرسه؟ هل العلاقات بين الدول؟ أم الروابط الإقتصادية العبر وطنية المتزايدة كما أوصى به الليبراليون في بداية القرن العشرين؟ أم الإعتماد المتبادل المتزايد في السبعينيات؟ أم النظام العالمي للهيمنة والتبعية كما يدعي به الماركسيون والنيوماركسيون بدءا من السبعينيات؟ أم العولمة كما دعا إليها بعض العلماء في الفترات اللاحقة؟ فهذه بعض الأمثلة حول الإنقسام الشديد الذي شهده الحقل حول الأسئلة الأساسية التي يجب أن تثار في موضوع أو مادة البحث والدراسة[1].

يلخص بوركيل ولينكلايتر بعض المواضيع الأساسية التي استأثرت باهتمام الحقل على النحو التالي[2]:

1- الفواعل المهيمنة: تقليديا كانت الدول ذات السيادة، لكن القائمة توسعت لتشمل الشركات العبر- وطنية، المنظمات العالمية، المنظمات الدولية غير الحكومية، الحركات الإجتماعية الجديدة (النساء، البيئة،...) والمنظمات الدولية كالقاعدة مثلا.

[1] Scott Burchill and Andrew Linklater, «Introduction», In : Scott Burchill et All (eds.) **Theories of International Relations** (Palgrave Macmillan, Third Edition, 2005) p 05.
[2] Ibid, pp 12,13.

2- العلاقات المهيمنة: تقليديا تمثلت في العلاقات الإستراتيجية بين القوى الكبرى، لكنها أضحت تشمل كذلك: العلاقات التجارية بين المجتمعات الصناعية المتقدمة، السلم الليبرالي، علاقات الهيمنة والتبعية بين المركز والمحيط في العالم الإقتصادي الرأسمالي، وأشكال التضامن داخل "المجتمع المدني العالمي".

3- المسائل الإمبريقية: توزيع القوة العسكرية، مراقبة التسلح وإدارة الأزمات، لكن توسع الحقل ليشمل كذلك: العولمة، اللامساواة على المستوى العالمي، الهوية السياسية والتشرذم الوطني، ثقافة حقوق الإنسان العالمية، معضلة اللاجئين، قضايا الجندر، الإحتباس البيئي، الجريمة العابرة للقوميات.

4- المسائل الأخلاقية: الحرب العادلة، مزايا وأخطار التدخل الإنساني، الوقوف مع/ أو ضد إعادة التوزيع العالمي للقوة والثروة، احترام البيئة من أجل الأجيال القادمة والكائنات الأخرى من غير الإنسان، احترام الإختلافات والتمايزات الثقافية وحقوق المرأة والطفل.

لقد قدم بوركيل ولينكلايتر توليفة من المواضيع الأكثر اهتماما من طرف أكثر من نظرية واحدة، بل وربما تغطي جل النظريات الموجودة، لكن تعدد المواضيع بهذا الشكل يطرح مشكلة حادة بالنسبة لكيفية تعامل كل نظرية على حدا مع هذا الوضع.

في الحقيقة كل نظرية مجبرة على التعامل مع عدد من هذه المواضيع، وبالتالي كل نظرية تعطينا مجالا محددا من الدراسة، وكذا رؤية محددة ومغايرة لطبيعة العلاقات الدولية وقضاياها، مما يحتم علينا التعامل بحذر عند القيام بتحديد المكونات الأنطولوجية للعلاقات الدولية، حيث نجد أنفسنا مجبرين إلى العودة إلى كل نظرية على حدا، على الرغم من المحاذير الموجودة في الجهة المقابلة والمتعلقة بعملية اجتزاءٍ للحقيقة (حقيقة وطبيعة العلاقات الدولية) حينما نسلم العملية كلية إلى النظرية، فالنظرية دائما ما تفتح أعيننا على رؤية أشياء وتصرفنا عن رؤية أشياء أخرى.

بالإعتماد على المضمون الأنطولوجي لكل نظرية يمكن الوقوف مثلا حول الجدل الواقعي/ الليبرالي حول أنطولوجيا العلاقات الدولية، وذلك من خلال اختلاف الإجابة المقدمة حول السؤالين التاليين[1]: من هم الفاعلون في العلاقات الدولية؟ وما الوسط الذي ينشطون فيه؟

الجدول التالي يوضح ذلك.

[1] Reinhard Meyers, op. cit, p 24.

الجدول (04): الجدل الواقعي/المثالي حول أنطولوجيا العلاقات الدولية

	الفواعـــــل	الوســـــط
الواقعية	الدول المستقلة والمنظمات الحكومية الدولية	نظام للدول ذا بنية فوضوية، أين يدخل فيه الفاعلون في منافسات لعبة صفرية من أجل الأرض، القوة، والثروة.
المثالية	تعددية الفواعل: الدول، المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، الفواعل المجتمعية، الأفراد	مجتمع دولي مكون من عشرات الآلاف من العلاقات ذات الطبيعة الشبكية- العنكبوتية تتعدى الحدود الوطنية وتنتقص من سيادة الدولة. الفواعل يدخلون في لعب ذات وظيفة إيجابية.

Source: Reinhard MEYERS, Contemporary Developments in International Relations Theory. p 24, http://www.caesar.uns.ac.rs/eng/studies/2005/meyers/c2.pdf

يدعي مايرز أنه بداية من ثمانينات القرن العشرين قد حصل نوع من التوافق بين منظري الحقل حول المضمون الأنطولوجي للعلاقات الدولية، وذلك فيما يخص الفواعل كما تقدمه مختلف النظريات السائدة في حقل العلاقات الدولية، والجدول التالي يلخص ذلك.

الجدول (05): المضمون الأنطولوجي للعلاقات الدولية في الثمانينيات حسب مايرز

الفاعـــل	الوســـط	الهيكل الأساسي	الصورة أو النموذج
الفـــرد	المجتمع العالمي	دستور عالمي	نظام عالمـــــي (فيدرالية)
الدولة الأمة	نظام الدولة	تجزئة عمودية	نموذج كـــرة البليارد
الطبقة الإقتصادية	مجتمع دولي طبقي	تقسيم أو طبقية أفقية	نموذج الكعكة الطبقية
الفواعل الفردية أو المجتمعية	المجتمع العبر- وطني	تشكيل شبكة تتعدى أو تعبر الحدود	نموذج الشبكة العنكبوتية

Source: Reinhard MEYERS, Contemporary Developments in International Relations Theory. p 05. http://www.caesar.uns.ac.rs/eng/studies/2005/meyers/c2.pdf

لكن نلاحظ من خلال هذا الجدول الإختلاف الواضح بين المقاربات الثلاثة (الواقعية، الليبرالية، الماركسية) التي شكلت ما يعرف بالنقاش بين المنظورات (*Inter-Paradigms Debate*) في الثمانينات من القرن العشرين حول مكونات وفواعل العلاقات الدولية، وكذا الأشكال التي تأخذها مختلف التفاعلات التي تتم بينها. فبينما ركزت الليبرالية في نسختها "المثالية" على الفرد وفي نسختها "التعددية" على الفواعل المجتمعية، فإن الواقعية حصرت فواعل العلاقات الدولية في الدولة فقط. بينما ذهبت الماركسية إلى أن الإنقسام الطبقي الذي حدث داخل المجتمعات الرأسمالية تجلى كذلك على المسرح الدولي. وعليه فمن الطبيعي أن يتلاءم الوسط الذي تحدث فيه التفاعلات الدولية مع نوعية الفاعلين فيه، والهيكل الأساسي يتبع الوسط الموجود، والصورة تعكس الهيكل السائد. فعلى سبيل المثال، إذا نظرنا أنطولوجياً للفرد كأساس للبناء الدولي القائم، فإن هذه يقتضي النظر إلى الوسط الذي يعيش فيه كوسط خال من الحدود أو القيود التي يرسمها نظام الدول مثلا، وهذا يتوافق مع/ أو يحتم الذهاب إلى فكرة المجتمع العالمي التي تُعلي من شأن الفرد في مقابل الهيكليات السياسية القائمة، التي ينبغي إزاحتها في مقابل تشكيل ما يعرف بالنظام العالمي "الفيدرالي" الذي يحكمه دستور عالمي.

إذن تقدم كل نظرية من النظريات السابقة المنخرطة في النقاش الثالث (بين المنظوراتي) أنطولوجيا للعلاقات الدولية خاصة بها ومختلفة عما يقدمه الباقـــون، بل إن أولي ويفر – كما رأينا سابقا – جعل من هذا النقاش نقاشا أنطولوجيا في المقام الأول، وذهب إلى أنه يحمل خاصية شديدة اللامقايسة من الناحية الأنطولوجية(*)، إذ تتحدث النظريات الثلاثة عن نسخ ثلاثة لعالم العلاقات الدولية.

من جهته، لخص مايكل بانكس أهم الفروق بين النظريات المتنافسة في نظرتها لطبيعة ومكونات العلاقات الدولية من خلال معايير خمسة[1]: الفاعلين، الديناميكية، المتغيرات التابعة، حدود الموضوع، المفاهيم الخاصة.

1- بالنظر إلى الفاعلين؛ فإن الواقعيين يرونهم فقط في الدول، التعدديين يرونهم في الدول بالإضافة إلى فاعلين آخرين من غير الدول، والبنيويين (الماركسيين) يرونهم في الطبقات.

2- أما بالنسبة للديناميكية؛ فإن الواقعيين يرون بأوّلية وأسبقية القوة، التعدديين يرونها في الحركات الإجتماعية المعقدة، أما البنيويين فعمودها الإقتصاد.

(*) من الناحية الإبستمولوجية تتبنى النظريات الثلاثة إبستمولوجيا مادية وضعية.

[1] Mark A. Neufeld, **The Restructuring of International Relations Theory**, (Cambridge University Press, First Edition, 1995), pp 48-49.

3- فيما يتعلق بالمتغيرات التابعة؛ فإن الواقعيين يرون أن اهتمام دراسة العلاقات الدولية ينصب على تفسير وشرح ما تفعله الدول، بينما يسعى التعدديون إلى تفسير معظم الأحداث الدولية، فيما يهتم البنيويون بمعرفة لماذا يحتوي العالم على هذا التفاوت الكبير بين الغنى والفقر.

4- بالنظر إلى حدود الموضوع؛ فإن الواقعيين يضيقون حدود موضوع العلاقات الدولية إلى حد كبير، أين تحتل الدولة فيه مركز الإهتمام، ويفضلون مصطلح "السياسة الدولية" لوصف هذا الموضوع. أما التعدديون فيوسعون هذه الحدود لتشمل مختلف الفواعل الأخرى من غير الدولة، ويستخدمون مصطلح "السياسة العالمية" أو "المجتمع العالمي" لوصف هذا الموضوع. البنيويون يوسعون حدود الحقل الدراسي للعلاقات الدولية إلى أقصى مداه، حيث يركزون على وحدة النظام العالمي ككل وعلى جميع المستويات، وبالتركيز على أنماط الإنتاج، ويعالجون السياسات بين الدول على أنها واجهة أو بنية فوقية.

5- أخيرا فإن بانكس يلاحظ بشأن المفاهيم الخاصة ما يلي: بعض المفاهيم وجدت فقط في براديم واحد، لأن لها أهمية حاسمة بالنسبة له كالردع والأحلاف في الواقعية، الإثنية والإعتماد المتبادل لدى التعددية، والإستقلال والتبعية عند البنيويين. وهناك مفاهيم أخرى مستعملة بشكل متماثل المعنى لدى البراديمات الثلاثة مثل القوة والسيادة والقانون. على أن هناك مفاهيم أخرى مثل الإمبريالية، الدولة، والهيمنة تستعمل لدى البراديمات الثلاثة ولكن بمعان وتفسيرات مختلفة.

يستمر هذا الإنقسام الأنطولوجي بين النظريات المشكلة للنقاش الثالث بشكل أعمق وأحد في النقاش الرابع بين العقلانيين والتأمليين، فإذا كان كل من الواقعيين والليبراليين والماركسيين يتحدثون عن ثلاثة نسخ مختلفة لعالم العلاقات الدولية، فإن العقلانيين والتأمليين يتحدثون عن عالمين مختلفين كلية للعلاقات الدولية، مما جعل إمكانية التواصل والنقاش بينهما مستحيلة وغير ممكنة. فالعالم الذي يتحدث عنه العقلانيون هو عالم مادي بحت، مكتمل الوجود، وتحكمه نواميس ثابتة يمكن التوصل إليها عن طريق العلم وحده؛ بينما عالم التأمليين فهو عالم مثالي بحت، لا وجود فيه للمادة إلا من خلال الفكرة التي تعبر عنها، كما أنه متغير باستمرار.

إذن، كما سلّمنا بحتمية التعدد في المفاهيم والتعريفات التي قدمت حول العلاقات الدولية، ينبغي كذلك التسليم بفكرة التعدد الأنطولوجي للعلاقات الدولية، فعلى شاكلة العنوان الذي وضعه ستيفن والت لمقاله الصادر في عام 1998 "العلاقات الدولية: عالم واحد ونظريات متعددة" يمكننا القول كذلك أن العلاقات الدولية هي عالم واحد وأنطولوجيات متعددة.

المطلب الرابع: الجدل حول افتراض الإستمرار/ التغير في طبيعة العلاقات الدولية.

إذا كان البحث في مسألتي تحديد مفهوم العلاقات الدولية وتحديد مكوناتها والمواضيع التي تدرسها قد أفضى إلى وجود جدل واختلاف حاد بين مختلف المقاربات النظرية الموجودة، مما يعني التسليم بضرورة العودة إلى مضمون كل نظرية للبت في هاتين المسألتين، فإن البت في مسألة تحديد جوهر طبيعة العلاقات الدولية لم يكن أفضل حالا من سابقتيها، حيث اختلف الباحثون والمفكرون حول ماهية العلاقات الدولية ومحركها الأساسي، وكذا حول ثباتها واستمرارها أم أنها عرضة للتغير الدائم. بمعنى آخر، هل محتوى ما تدرسه العلاقات الدولية ثابت أم متغير؟ وإذا كان متغيرا فبما يرتبط؟ وهل هذا التغير يؤثر على عملية التنظير ومصداقية النظريات؟

تطلعنا الأدبيات النظرية التي يزخر بها الحقل بوجود انقسام بين فريقين أساسيين: الفريق الأول تمثله الواقعية منفردة بتأكيدها على أن طبيعة العلاقات الدولية ثابتة وغير قابلة للتغير، بينما يمثل الفريق الثاني عدد كبير من النظريات التي تدافع عن فكرة "صفة التغير" الملازمة لطبيعة الأشياء، وبالتالي تراهن على إمكانية تغيير طبيعة العلاقات الدولية لأن تكون على النحو المرغوب.

يجادل الواقعيون أن العلاقات الدولية ثابتة المحتوى والجوهر – حتى وإن تغيرت أشكالها – منذ أن وجدت، فهي من طبيعة لا زمنية (*Timeless*) ولا تاريخية (*A Historic*)، أي لا تتأثر ولا ترتبط بالسياقات التاريخية والإجتماعية والإقتصادية ...إلخ. فمنذ أن انخرط الإنسان في تجمعات سياسية (بمختلف الأشكال والتنظيمات السياسية التي عبرت عنها بدءا من دولة المدينة، مرورا بعصر الإمبراطوريات، ووصولا إلى عصر الدول القومية) إلا وكانت القوة هي المعيار الأساسي والحاكم لمختلف العلاقات التي قامت بين هذه التجمعات، كما أن الخلافات والنزاعات كانت التجلي الأبرز لها.

فبالعودة إلى مورغانتو فإن طبيعة العلاقات الدولية هي انعكاس واضح للطبيعة الإنسانية، هذه الأخيرة كما رأينا سابقا في الجدل أو النقاش الأول بين المثاليين والواقعيين هي ميالة إلى الشر والأنانية وحب السيطرة على الآخرين والشك فيهم والخوف منهم ...إلخ، وهي ثابتة لا تتغير، مما يجعل السلوك الإنساني أسير هذه الصفات المتأصلة في البشر، وعليه فالعلاقات التي تقوم بين مختلف الأفراد تكون محكومة بهذا النمط من السلوك، وهو ما يجعلها تميل إلى النزاعية بدل التعاونية، ويلجأ فيها الأفراد - لتحقيق مصالحهم المختلفة والمتناقضة في بعض الأحيان - إلى مبدأ القوة الذي يكون في هذه الحالة مشروعا بوصفه يُؤمِّن بقاء الأفراد ويحقق مصالحهم. بالنسبة لـــ مورغانتو لا يختلف سلوك الدول كثيرا عن سلوك الأفراد، فالدول مدفوعة بعامل الشك وعدم الثقة في نوايا الآخرين وبالرغبة في تحقيق مصالحها على حساب الآخرين تلجأ إلى استعمال القوة أو التهديد بها، مما يخلق جوا مناسبا للأعمال

العدائية، وبيئة خصبة لتنامي واستمرار النزاعات التي قد تتحول إلى حروب. وعليه لا يرى مورغانتو أملا في إمكانية تغيير طبيعة السياسة الدولية باعتبارها – جوهريا – صراع مستمر من أجل القوة.

يرى المفكرون الواقعيون – خاصة الكلاسيكيون منهم – أن هذه الطبيعة الصراعية والتنافسية متأصلة في سلوك الدول وفي العلاقات بينها منذ الأزل، وهي مرشحة لأن تبقى كذلك في المستقبل، إذ لا يوجد ما يمكن أن يغيرها. لكن في نظر الواقعيين الجدد لا ترتبط طبيعة السياسة الدولية بالطبيعة الإنسانية، إذ لا يمكن التأكد علميا من هذا الإفتراض، وإنما ترتبط بعامل هيكلي يتمثل في مفهوم "الفوضى" الذي يعني غياب سلطة عليا فوق سلطات الدول، مما يجعل وظيفة تأمين البقاء أو تحقيق الأمن كما يقول به كينيث والتز تقع على عاتق الدول أنفسها (مبدأ المساعدة الذاتية)، وهذا المبدأ هو الذي يدفع الدول إلى تعزيز قدراتها العسكرية من أجل صيانة أمنها. إذن وضع "الفوضى" هو الذي يخلق حالة الشك واللايقين من نوايا وسلوكات الدول فيما بينها، وبالتالي احتمالات قيام الحروب تبقى دائما واردة في أجندة الدول.

لكن تنبغي الإشارة إلى أن الواقعيين الجدد يؤرخون لهذه الطبيعة الفوضوية للعلاقات الدولية ابتداء من قيام النظام الدولي الحديث بعد معاهدة ويستفاليا سنة 1648 التي شهدت – حسب الرواية السائدة في الحقل – قيام الدول الحديثة ذات السيادة المستقلة، ومنذ ذلك الحين لم تتغير طبيعة العلاقات الدولية رغم الأحداث الكبرى التي عرفتها وأبرزها على الإطلاق الحربين العالميتين ونهاية الحرب الباردة، فالطبيعة الفوضوية ميزة أبدية وغير قابلة للتغيير.

يجادل جون ميرشايمر أحد رواد "الواقعية الهجومية" أنه بالرغم من نهاية الحرب الباردة فإن بنية النظام الدولي لم تتغير، حيث ظلت الدول الفاعل الأساسي في السياسة الدولية وتعمل في ظل بيئة فوضوية، كما أن الفواعل الأخرى لا يمكنها أن تحل محل الدولة ولا حتى أن تجاريها فيما تتمتع به من إمكانات القوة والنفوذ، فلا يمكن إثبات أو تخيل أن الأمم المتحدة مثلا يمكن أن تُجبر القوى الكبرى على فعلٍ ما أو أن تحملها على ذلك في أي وقت قريب، والأكثر من ذلك أنه ليس هناك من بديل يمكنه أن يحل محل الدولة في الأفق القريب، وعليه فسلوك الدول في القرن الجديد (القرن الواحد والعشرين) لن يختلف عن سابقيه من القرون الماضية[1].

ويمكن إرجاع هذا التأكيد الواقعي على فرضية الإستمرار والثبات في طبيعة السياسة الدولية إلى رغبة أنصاره في الوصول إلى صياغة نظرية علمية للعلاقات الدولية، فهذه الأخيرة – كما سنرى فيما بعد – تفترض قدرا من الثبات والديمومة والإنتظام في الظواهر المدروسة، أي أن الظاهرة تحكمها قواعد

[1] جون ميرشايمر، "الواقعية: العالم الحقيقي والعالم الأكاديمي"، ترجمة: جلال خشيب.
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=324771&r=0

وقوانين ثابتة يمكن معرفتها والكشف عنها، وبالتالي إمكانية التنظير لها وصياغة نظرية عامة بشأنها، بينما لو افترضوا أن السياسة الدولية من طبيعة متغيرة لأصبح التنظير لها عبثيا ونظريتهم بلا مصداقية. مورغانتو أقام نظريته العلمية على القوانين التي اكتشفها بالعودة إلى الطبيعة الإنسانية والمتمثلة في القوة كمحرك للسلوك، وكينيث والتز أقام نظريته العلمية على أساس إمبريقي يتمثل في مفهوم "الفوضى" الذي هو العنصر المميز والمحدد لطبيعة السياسة الدولية ككل، والتي لا يمكن أن تتغير إلا في حالة واحدة فقط، هي الخروج من حالة الفوضى إلى شكل جديد من أشكال التنظيم الدولي، وهنا يفقد مصطلح "العلاقات الدولية" مبرر وجوده.

يؤكد الفريق الثاني من المنظرين على الطابع المتغير للعلاقات بين الدول، فالتغير هو سنة كونية وطبيعية تُعبر كذلك عن الإستمرارية والبقاء (الإستمرار في ظل التغير، كالتكيف مثلا، وعمليات التعلم...)، والتغير كما هو حتمية طبيعية هو كذلك حتمية فكرية، إذ لا ينبغي على الباحث المفكر أو المنظر أن يقبع في قوالب جامدة من الفكر تعميه عن رؤية حقائق الأشياء في تغيرها وتبدلها، بل عليه أن يواكب مستجدات الواقع وأن يقرأها في إطارها وسياقها الصحيح.

ويجادل هؤلاء أن ما يدعيه الواقعيون ليس قَدَر الأفراد ولا قَدَر الدول والعلاقات بين الدول، فلا الطبيعة البشرية ثابتة على الشر ولا طبيعة الدول تجعل منها وحوشا باردة، كما أن العلاقات الدولية ليست أسيرة أنانية الدول ولا الفوضى التي أقامتها، فهناك دائما هامش وفرصة للتغيير، والتاريخ ينبئنا عن الأحداث الكبرى التي غيرت قدر الإنسانية، مثل الإختراعات والإكتشافات والفتوحات العلمية، والمعاهدات السلمية، والإتفاقات التجارية، وكل أشكال التعاون ...إلخ. وعليه فإن الفهم الصحيح والسليم للسياسة العالمية لا بد أن ينظر لها من زاوية ارتباطها بالسياق العام (التاريخي والسياسي والإقتصادي والإجتماعي ...إلخ) الذي نشأت فيه وتعبر عنه، فالعلاقات الدولية هي انعكاس للواقع الدولي المتغير والمتبدل، فهي من طبيعة متغيرة لا ثابتة. لكن تختلف نظريات هذا الإتجاه فيما بينها حول توصيف طبيعة هذه العلاقات الدولية المتغيرة.

يرى الليبراليون مثلا أن الواقع الدولي قد عرف العديد من التطورات المهمة في مجال التنظيم والهيكلة والمؤسسات الدولية والإتفاقيات والمعاهدات التي عمقت من درجة الإنفتاح والتواصل والتعاون بين الدول، كما أن الفتوحات العلمية والتقدم التكنولوجي وتطور وسائل الإتصال قد سهلت من عمليات التواصل والإحتكاك بين الأفراد والشعوب، وأزاحت المفهوم التقليدي للحدود التي رسمتها الدول لتجازوها إلى عالم بلا حدود. وبالرغم من أن الليبراليين يعترفون بأن الواقع الدولي قد شهد العديد من النزاعات والحروب التي كانت لها آثارا مدمرة على الإنسانية ككل، إلا أنهم يعتقدون بإمكانية تغييره إلى الأفضل، ويراهنون في تحقيق ذلك على القانون والأخلاق والطبيعة الإنسانية الخيرة،

ويسعون إلى بناء عالم يسوده الأمن والسلام، ويؤمنون بقدرة الإنسان على التقدم والتطور والتغيير من خلال اعتماده على العقل والعلم/ التعلم والحرية.

الليبراليون من خلال نسخهم المختلفة (الليبرالية الدولية، المثالية، الوظيفية، الإعتماد المتبادل/ التعددية، الليبرالية الجديدة، نظرية السلم الديمقراطي) رفضوا التسليم بالواقع الدولي الموجود، وسعوا جاهدين إلى تغييره بأدوات وآليات مختلفة منها: فكرة التجارة الدولية، والحكومة العالمية، والتكامل الدولي، والإعتماد المتبادل، والمنظمات أو المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني العالمي، ونشر الديمقراطية على المستوى العالمي. فالتعدديون مثلا يعتبرون أن طبيعة السياسة الدولية في تغير مستمر على مر السنين، فهناك فرق كبير بين عالم دبلوماسية القرن السابع عشر ونظامه الأوروبي الخالص والنظام الدولي للقرن العشرين الذي يشمل أكثر من 180 دولة[1]. والليبراليون الجدد يرفضون مفهوم الفوضى "الهوبزية" الصراعية الذي قدمه الواقعيون الجدد لوصف طبيعة النظام الدولي والعلاقات الدولية، ويؤكدون بالمقابل على مفهوم الفوضى "اللوكية" (نسبة إلى جون لوك) التنافسية التي تتيح إمكانياتٍ وفرصٍ للتعاون، كما أنهم يؤمنون بإمكانية التخفيف من حدة الفوضى وآثارها عن طريق المؤسسات الدولية التي تلعب دور الوسيط الذي يخلق الثقة بين مختلف الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية.

يؤكد الليبراليون بصفة عامة على الدور الكبير الذي أضحت تلعبه مختلف الفواعل من غير الدولة، وكذا الحضور المتزايد للقضايا الإقتصادية في أجندة السياسة الدولية خاصة منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين ووصولا إلى نهاية الحرب الباردة، أين تراجعت أهمية العوامل العسكرية في التأثير على السياسة الدولية لصالح عوامل أخرى في مقدمتها الإقتصاد. وفي هذا الصدد كتب جوزيف ناي في حديثه عن رؤية الليبرالية لطبيعة العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة قائلا: "سيكون من اللائق القول إن العالم بعد الحرب الباردة انتقل من عصر [سياسة] القوة إلى عصر الجيوإيكونوميك"[2].

يؤمن الماركسيون – من جهتهم كذلك – بالطابع المتغير والصيرورة التاريخية للعلاقات الدولية وفق قوانين الجدل المادي، حيث مرت المجتمعات الإنسانية بمراحل: البدائية ثم العبودية فالإقطاعية فالرأسمالية، ويعتقدون أنه بالإستناد إلى مفهوم "المادية الجدلية" فإن هناك مرحلة أخيرة أسموها بالشيوعية تكون نهائية وخاتمة لمسار التطور البشري. ينظر الماركسيون إلى العلاقات الدولية التي قامت بداية من القرن السابع عشر بوصفها تجلٍّ وامتدادا للصراع الطبقي المحلي القائم بين طبقتي البورجوازية والبروليتاريا، وما الدول إلا أدوات استغلال في يد الطبقة البورجوازية. القضاء على الصراع الطبقي

[1] عمار حجار، السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل (رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة باتنة)، 2002، ص22.

[2] جون ميرشايمر، مرجع سابق.

ومظاهر الإستغلال والتفاوت يمر حتما عبر القضاء على الطبقة البورجوازية، وعليه ضرورة زوال الدولة التي هي ركيزة العلاقات الدولية الحديثة. وبالتالي فالتغيير الذي يتحدث عنه الماركسيون لا يتعلق بطبيعة العلاقات الدولية، وإنما يتعلق بالنفي الكلي لعلاقات تكون أطرافها الأساسية هي الدول.

النظريات النقدية/ أو البنائية ترفض النظرة المادية والميكانيكية البحتة للعالم التي يسوقها الواقعيون حول طبيعة السياسة الدولية، وتؤكد على أن عالم العلاقات الدولية هو عالم مبني إجتماعيا، فهو من طبيعة مثالية تلعب فيه الأفكار والقيم والإعتقادات دورا أساسيا، وهو كذلك نتاج التفاعل المستمر بين الذوات المختلفة، وبالتالي فالعلاقات الدولية كبناء إجتماعي ليس لها شكل ولا مضمون ثابت، فهي رهينة "السياقية"، ولا قوانين موضوعية تحكمها.

يرفض النقديون مثلا مفهـــوم الفوضى الأبدية للواقع الدولي الذي يقدمه الواقعيون الجدد، والقائم على فكرة تنـــافس دول ذات سيادة لا تعلوها أي سلطة لحماية مصالحها الوطنية، ويعتقدون بالمقابل – حسب وليامس (*M.C Williams*) وكروس (*K. Krause*) – أن هذه الفوضى وحتى المصلحة الوطنية ليست قوانين طبيعية وثابتة، بل هي مجرد سلسلة من الإفتراضات والطروحات حول الطبيعة السياسية للفاعلين وعلاقتهم بالسيادة[1].

ويرفض البنائيون المفهوم المادي البحت للفوضى الدولية ويعتبرونه من طبيعة إجتماعية ، بل ويعتبره ألكسندر ونت (*Alexander Wendt*) مفهوما فارغا من المعنى، إذ يعتمد على ما نُحمِّله به، فإذا نظرت الدول إلى بعضها البعض كأصدقاء كانت بنية الفوضى قائمة على معاني الصداقة، وإذا نظرت الدول إلى بعضها البعض كأعداء كانت بنية الفوضى مليئة بمعاني العداء والعدوانية، فالفوضى كما يقول ونت هي ما صنعته الدول منها. وعليه فطبيعة العلاقات التي تقوم بين الدول تتأثر إلى حد كبير بما تريده الدول ذاتها، وبالتالي هناك دائما إمكانية للتغيير.

النسويون الذين يتشاركون مع البنائيين في نظرتهم الإجتماعية للسياسة الدولية ويقدمون مفهوم الجندر كأداة تحليلية جد مهمة، ينظرون إلى عالم العلاقات الدولية كأكثر مجالات الحياة الإنسانية التي هُمِّشت فيها النساء من طرف الذكور، بحيث أصبح يصطبغ بصبغة ذكورية خالصة، وبالتالي لا يعكس حقيقة أن أكثر من نصف سكان العالم هم نساء. يرى النسويون بوجوب وإمكانية تغيير وتحرير العلاقات الدولية من الهيمنة الذكورية وإتاحة الفرصة للنساء لإثبات وجودهن وقدراتهن في خلق عالم خال من مفاهيم القوة والسيطرة والحروب التي تعكس القيم والميولات الذكورية.

[1] عمار حجار، مرجع سابق، ص35.

إذن يبقى الجدل مستمرا حول فرضية الإستمرارية أو التغير في طبيعة السياسة الدولية بين مختلف المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، ومما يسهم فيه هو المرجعيات الفلسفية والإبستمولوجية المختلفة والمتباينة، إذ يغدو من الصعب الإنحياز لنظرية ما على حساب النظريات الأخرى، خاصة إذا كانت كل نظرية تعكس وتتحدث عن عالم خاص بها.

وهذا ما يقودنا إلى محاولة تسليط الضوء على المشكلة الثانية – بعد مشكلة تحديد طبيعة العلاقات الدولية – والمتعلقة بتحديد طبيعة نظرية العلاقات الدولية. ذلك ما سنحاوله في المبحث الموالي.

المبحث الثالث

إشكالية تحديد طبيعة نظرية العلاقات الدولية.

يعتمد بناء وتحديد طبيعة النظرية في حقل العلاقات الدولية بشكل كبير على تحديد طبيعة ومفهوم العلاقات الدولية نفسها، فهذا الأخير يعد بمثابة مجموعة التعريف التي تحدد مجال الظواهر الذي يشتغل عليه المنظر في عملية التنظير. فالواقعيون الذين يُعرّفون العلاقات الدولية بمتغيري القوة والدول كفواعل أساسية في السياسة الدولية يهتمون أساسا بعملية التنظير لظواهر النزاعات والحروب بين الدول، وكيفية ارتباط سلوك الدول بالقوة كموجه ومحدد أساسي، ولا يهتمون بظواهر السلم والتعاون الدوليين التي تشكل مادة الدراسة الأساسية لدى الليبراليين. والماركسيون مثلا ينطلقون من دور الإقتصاد وتحديدا بنية النظام الرأسمالي العالمي لفهم وتنظير السياسة الدولية. بينما يركز البنائيون على الأبعاد المثالية – التي أهملتها النظريات المادية – في وضع نظرية للعلاقات الدولية.

لكن هناك عوامل أخرى تلعب دورا أساسيا في عملية بناء وتحديد شكل ووظيفة النظرية، مثل الخلفيات الفلسفية والإبستمولوجية وحتى المنهجية لكل نظرية أو ما يسمى بـــ "الميتا- نظرية"(*) (*Meta-theory*)، حيث تؤثر الإفتراضات الميتا- نظرية على الطريقة التي يشكل بها منظرو العلاقات الدولية مختلف الفهوم لبعض القضايا مثل: طبيعة النظرية، إمكانية الموضوعية، المعيار المستعمل في اختبار النظرية، والعلاقة بين النظرية والممارسة[1]. فالنظريات ذات التوجه الوضعي مثلا تميل لأن تكون

(*) "الميتا- نظرية" أو "ما وراء النظرية" كما يقول كل من ميلجا كوركي وكولن وايت لا تأخذ حدثا معينا أو ظاهرة أو مجموعة من ممارسات العالم الواقعي التجريبي كمواضيع لها في التحليل، وإنما تحاول الكشف عن الإفتراضات التحتية (underlying Assumptions) لكل نظرية، وتحاول فهم نتائج هذه الإفتراضات على فعل التنظير وممارسة أو مباشرة البحوث الإمبريقية، وهذا ما يصطلح عليه بـــ "تنظير النظرية" أو "نظريات حول النظريات". وحسبهما من المستحيل للبحث أن يتقدم في أي مجال من مجالات العلوم الإجتماعية في غياب مجموعة من الإلتزامات المتضمنة في فلسفة العلوم الإجتماعية، وبهذا المعنى فإن "الميتا- نظرية" تقود أو توجه – على نحو أساسي – أسلوب الباحثين والمفكرين في التنظير وفي رؤية العالم. كل النظريات هي ملتزمة بأحد الإفتراضات الخاصة حول:

- الأنطولوجيا؛ نظرية الوجود، مم يتكون العالم؟ ما المواضيع التي يجب أن ندرسها؟
- الإبستمولوجيا؛ نظرية المعرفة، كيف نحصل على المعرفة حول العالم؟
- الميتودولوجيا؛ نظرية المناهج، ما المناهج التي نستخدمها للكشف عن البيانات والأدلة؟

وعلى أساس هذه الإفتراضات يمكن للباحثين أن يروا العالم بطرق مختلفة: فأنطولوجيا يرون مجالات مواضيع مختلفة، وإبستمولوجيا قبول أو رفض إدعاءات معرفية معينة، وميتودولوجيا اختيار مناهج معينة في الدراسة. فالمواقع الميتا- نظرية لها نتائج عميقة على التحليل الإجتماعي للظواهر المدروسة. انظر في ذلك: Milja Kurki and Colin Wight, op. cit, p 15.

[1] Milja Kurki and Colin Wight, op. cit, p 27.

"تفسيرية" (*Explanatory*) و"أسسية" (*Foundationalist*)[**] بينما النظريات ذات التوجه ما بعد الوضعي تميل لأن تكون "تكوينية" (*Constitutive*) و"ضد أسسية" (*Anti- Foundationalist*)، النظريات التقليدية تسعى لأن تكون عامة وشاملة بينما النظريات التي تتبنى المناهج السلوكية دائما ما تكون جزئية تغطي مجالا محدودا من ظواهر العلاقات الدولية المختلفة.

سنحاول في هذا المبحث التطرق، بشيء من التفصيل، إلى أهم الإشكالات والأسئلة التي تطرحها عملية تحديد طبيعة نظرية العلاقات الدولية، محاولين عرض الإجابات المقدمة والنقاشات التي دارت حولها.

المطلب الأول: في المدلولات المفاهيمية والوظيفية لنظرية العلاقات الدولية.

تعد عملية تحديد المفاهيم والمصطلحات في العلوم الإجتماعية بصفة عامة، وفي مجال العلاقات الدولية بصفة خاصة، من أصعب المهمات التي يضطلع بها الباحث، كما أن البحث عن توافق بشأنها يعطي مردودا ضئيلا جدا. إذ لا نكاد نعثر على اتفاق شامل بين العلماء والباحثين حول مفهوم معين من المفاهيم المتداولة في حقل العلاقات الدولية، بما في ذلك مفهوم "النظرية" (*Theory*). فقد جاء في مقال لـــ تيم دان (*Tim Dunne*) وآخرون نُشر في المجلة الأوروبية للعلاقات الدولية (2013) بعنوان "نهاية نظرية العلاقات الدولية؟" أن إحدى المشكلات الكبرى التي تواجهنا في فهم النظرية هي أن النظرية هي في الحقيقة موضوع مفاهيمي كليـــة، وهذا يعني أنه إذا أردنا أن نتعلـــم النظرية فإنه يجب علينـــا البدء من نظرية، وهنا تبقـــى المشكلة دائما متصلة الحلقات، فأي تعريف أو مفهوم نقدمه حول النظرية يكون مرتبطا سلفا ومسبقا بالإعتماد على نظرية ما، لذلك يجادل روبرت ميرتون (*Robert Merton*)

[**] يتعلق التمييز بين "الأسسية/ ضد الأسسية" أو "التأسيسية/ ضد التأسيسية" بإمكانية اختبار أو تقييم معتقداتنا حول العالم ضد/ أو في ضوء إجراءات محايدة أو موضوعية. وهذا التمييز الأساسي في فرع فلسفة العلوم الإجتماعية يعرف بالإبستمولوجيا (دراسة كيف ندعي أننا نستطيع معرفة شيء ما). ويمكن القول عموما أن:

- أنصار الأسسية الذين يتقدمهم ديكارت يعتقدون أن كل ادعاءات الحقيقة (حول بعض خصائص العالم) نستطيع أن نحكم عليها بالصحة أو الخطأ. فالمعتقدات إما مبررة مباشرة بحيث لا تحتاج إلى تبرير، وإما مبررة بطريقة غير مباشرة عن طريق تلك التي لا تحتاج إلى تبرير، إذ أنه ليس من الممكن أن نبرر جميع معتقداتنا، لأننا إذا فعلنا ذلك فإننا نقع في الدور أو التسلسل. فينبغي أن تكون للقضايا الأساسية حصانة إبستمولوجية وأن لا تكون معرضة للخطأ وللشك وأن لا يمكن تكذيبها.
- الرافضون للأسسية وفي مقدمتهم ليبنز وسبينوزا وهيغل وبرادلي يعتقدون أن ادعاءات الحقيقة لا يمكن الحكم عليها، لأنه لا توجد أبدا أسس أو مبادئ محايدة يمكن الإعتماد عليها. فكل نظرية ستعرّف ما تعتبره حقائق، وبالتالي لن يكون هناك موقع محايد متوفر للتقرير والفصل بين الإدعاءات المتنافسة.

انظر في ذلك: كلا من: Steve Smith and Patricia Owens, op. cit. p 274 وعبد الله حسن زروق، "مناهج الدراسات الفلسفية في الفكر الغربي"، إسلامية المعرفة، السنة الرابعة، العدد14، خريف 1998، ص57.

بأن "النظرية من الكلمات التي تنحوا لأن تكون بلا معنى"[1]. أضف إلى ذلك أن النظرية كأحد الموضوعات البحثية لا تجذب اهتمامات الباحثين والطلاب على حد سواء، بل لا تحظى في ما يكتب وينشر ويدرس إلا بالنزر القليل مقارنة بموضوعات العلاقات الدولية الأخرى.

وينبع هذا الإزدراء للنظرية – كما يعتقد إيان كريب – من رؤية البعض لها على أنها تثير الهلع في نفوس الناس، وهو أمر له ما يبرره، إذ أن الكثير من النظريات الإجتماعية عصية على الفهم أو مبتذلة أو لا معنى لها، ولا يشعر القارئ أنه يتعلم جديدا أو بأنه يتعلم شيئا على الإطلاق. والنظرية تحتاج - حتى من المتخصصين - إلى جهد مُضنٍ للحصول على فهم متواضع[2]. كما قد ينبع من رؤية المفكرين لها بوصفها "نظّارة" تعكس ذاتية وقيم ومعتقدات من ينظر بها، وبالتالي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي في تزييف الواقع والحقائق. يقول بول فييرابند في مقاله المعنون بـ "مشكلات المذهب التجريبي" الذي كتبه في العام 1965 وهو بصدد تفسير النظريات العلمية "إن النظريات العلمية ليست سوى طرق معينة في النظر إلى العالم، وتبنّي هذه النظريات يؤثر على معتقداتنا وتوقعاتنا وخبراتنا"[3]. أما غي بيتر فيرى أن النظرية تعمل في الحقيقة على تقييد النظر حين تحاول أن تفتح النظر على قضايا معينة، ونظرا لأنها لا تتمتع بالخصائص العلمية نفسها التي تتمتع بها نظيراتها في العلوم الطبيعية (فهي مجرد توجهات فكرية تهيمن على التفكير وتحدد طرق فهم الظواهر) فإنها قد تمنع وتحجب انتباه الدارس إلى إمكانية تغيير النظر إلى المشكلات، أو تقييم تفسيرات مخالفة للتفسير الذي تقدمه النظرية[4].

لكن، وعلى الرغم من هذه المحاذير والمخاطر، إلا أننا مجبرين على الإعتماد على النظريات، لأنها وسيلتنا المثلى لفهم العالم من حولنا، وبالتالي لا خيار لنا رغم كل محاذيرها. فـ جون ميرشايمر على سبيل المثال، يجادل بأنه لا يستطيع أي أحد منا فهم العالم كما يجب، أو يمكن أن نصنع قرارات ناجحة، دون الرجوع إلى النظريات، إذ يعتمد كل الطلبة والمطبقين في السياسة الدولية على النظريات في فهم ما يدور حولهم[5]. وستيفن والت في معرض حديثه عن العلاقة بين النظرية والممارسة يقر أننا بحاجة إلى النظريات حتى نضفي معنى على الكم الهائل من المعلومات التي نتلقاها يوميا، وحتى صانعي السياسات

---

[1] Tim Dunne, Lene Hansen and Colin Wight, «The End of International Relations Theory? », *European Journal of International Relations*, Vol 19, N° 03, 2013, p 406.

[2] إيان كريب، **النظرية الإجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس**. ترجمة: محمد حسين غلوم (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 244، 1999). ص21.

[3] ماهر عبد القادر محمد علي، **فلسفة العلوم: المشكلات المعرفية**، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000)، ص11.

[4] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص08.

[5] مصباح عامر، مرجع سابق، ص319.

فإنهم يلجأون إليها، فالكل – حسبه – يستخدم النظريات بإدراك منهم أو بغيره[1]. ويخبرنا كل من ستيف سميث وجون بيليس أنه عندما يُواجه الإنسان الكثير من الأفكار حول موضوع ما فإن الحل يمكن في الرجوع إلى النظريات[2]. فالنظرية هي وسيلة إدراك ومعرفة العالم الحقيقي، ومن خلالها يمكن تحديد طبيعته ومكوناته والعلاقات القائمة فيه ... إلخ. وعلى هذا الأساس سنبحث في نقطة أولى معاني ومدلولات نظرية العلاقات الدولية.

الفرع الأول: تحديد مفهوم نظرية العلاقات الدولية.

كما ذكرنا سابقا فإن عملية إعطاء تعريف محدد وشامل لنظرية العلاقات الدولية ليست بالأمر الهين، خاصة إذا تبنينا فلسفة ضد وضعية، أين تصبح العملية برمتها مجرد ترف فكري في ظل استحالة تقديم تعريف موضوعي، لأنه لا يمكن هنا فصل ما هو ذاتي عما هو موضوعي، ولا ما هو حقيقي عما هو قيمي، ولا ما مطلق عما هو نسبي. لكن في ظل الفلسفة الوضعية، التي هيمنت على العلوم الإجتماعية بما فيها العلاقات الدولية منذ بداية القرن الثامن عشر، كانت هناك محاولات عديدة لتحديد ما نقصده بنظرية العلاقات الدولية.

ولئن كان التحديد اللغوي لا يثير جدلا واسعا، باعتبار أن المدلول اللغوي للمفاهيم هو أكثر استقرارا نسبيا من مدلولها الإصطلاحي، فإن هذا الأخير هو الأكثر مدعاة للجدل والإختلاف، لأنه رهن بمتغيرات كثيرة تجعل منه أقل استقرارا وثباتا، مثل تغير الزمان والمكان والأشخاص والقيم والمعتقدات ...إلخ.

لغويا، يُرجع المفكرون والباحثون لفظة "نظرية" إلى أصلها اللاتيني (*Theoria*) الذي ترجمت عنه، ويقابلها في اللغة الفرنسية لفظة (*Théorie*)، وفي اللغة الإنجليزية لفظة (*Theory*). وتدور معانيها حول: نظر، ينظر، نظرا. فهو ناظر إلى الشيء، أي أبصره وتأمله بعينه[3]. يشير محمد نصر عارف إلى أن مفهوم النظرية إبستمولوجيا يعكس مدلول الفعل اللاتيني (*Theorein*) الذي يعني "يرى"، ومن ثم فالنظرية تعني رؤية (*Vision*) أو استبصار ***sight[In]***، وأحيانا تستخدم بمعنى الشيء الأعلى فكريا أو المجرّد[4]. المدلول اللغوي كذلك يربط النظرية بأفعال النـــظر والتدبر والتأمل وإعمال العقل والتفكير المجرد ...إلخ، وأقرب التعاريف من هذا المعنى ما قدمه كريس براون (*Chris Brown*) حينما اعتبر أن

---

[1] ستيفن والت، مرجع سابق.

[2] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص51.

[3] محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، (الجزائر، دار الجيل للنشر والطبع والتوزيع، 1999)، ص86.

[4] محمد نصر عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**. (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002) ص71.

النظرية بأفضل معانيها هي الفكر التأملي، فنحن نخوض في التنظير حين نفكر بعمق وبشكل مجرد حول شيء ما، ونحن نتحول إلى النظرية حين يكون الجواب عن سؤال مهم لنا غير واضح لسبب أو لآخر[1].

من الناحية الإصطلاحية، نجد عددا من التعاريف المختلفة والمتناقضة في بعض الأحيـــان حول المقصود بنظرية العلاقات الدولية. فـــ عادل فتحي ثابت يورد أن لفظة النظرية في مدلولها الإصطلاحي العـــام تعني "مجموعة من فروض متسقة فيما بينها"[2]، والنظريـــة "السياسية" تعني "مجموعة فروض متسقة فيما بينها اتســـاقا منطقيا تبدو لصاحبها أنهـــا تمثل حقيقة واقع سياسي معيـــن"[3]. أُولِ هولستي (*O. Holsti*) يرى أن نظرية العلاقات الدولية من حيث المضمون تشمل دراسة الفواعل ومجال وبيئة العلاقات الدولية، ضمن حدود معينة لهذا الحقل، وضمن نموذج لتصور العلاقات الدولية[4].

النظرية عند جون بابتيست ديروزال (*J.P. Duroselle*) هي "مجموعة مكونة من وصف، تصنيف، وتفسير أو شرح شامل"[5]. وعند ستانلي هوفمان (*S. Hoffman*) هي "دراسة منظمة للظواهر الملاحظة، مخصصة للكشف عن المتغيرات الأساسية، لشرح وتفسير السلوكات، لمعرفـــة الأشكال المميزة للعلاقات بين الوحدات"[6]. وكل من ريتشارد مانسباتش (*R. Mansbach*) وكيرستين رافيرتي (*K.L. Rafferty*) يعتبران أن النظرية هي "تجريد وتبسيط واقتراحات عامة للإجابة عن أسئلة من قبيـــل: كيف؟ ولمـــاذا؟ فالنظرية تنخرط في مسعى تفسير وتوقع سلوك الفواعل في السياسة العالمية"[7].

يعرّف كينيث والتز (*K. Waltz*) النظرية بأنها "مجموعة من القوانين المتعلقة بسلوك ظاهرة معينة"[8]. ويعرفها ديفيد إدواردز (*D. Edwards*) بأنها "مجموعة من الإفتراضات حول ظاهرة معينة، وفي حالتنا (العلاقات الدولية) المقصود بها وضع افتراضات حول الظاهرة السياسية الدولية مثل الحروب والأزمات والأحلاف"[9]. ويحددها فيليب بريار (*F. Braillard*) بـــ "مجموعة متجانسة ومنهجية من الإفتراضات هدفها توضيح مجال العلاقات الإجتماعية والتي نسميها بالدولية"[10].

---

[1] كريس براون، مرجع سابق، ص11.

[2] عادل فتحي ثابت، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة.** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007/2006)، ص30.

[3] المرجع نفسه، ص33.

[4] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص05.

[5] Aziz Hasbi, op. cit, p 28.

[6] Idem.

[7] Richard W. Mansbach and Kristen L. Rafferty, **Introduction to Global Politics** (New York: Routledge, 2008), p 32.

[8] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية.** (عمان: دار وائل للنشر، ط3، 2006)، ص71.

[9] المرجع نفسه، ص71.

[10] المرجع نفسه، ص71.

يعود كينيث والتز الذي ذكرنا تعريفه آنفا ليقر بأن النظريات ليست هي نفسها القوانين، وإنما تحاول أن تفسر هذه القوانين، فـــ "النظريات تختلف كيفيا عن القوانين، حيث عن طريق القوانين يتم التعرف على علاقات وارتباطات، والنظريات تظهر لماذا تسود تلك العلاقات والإرتباطات"[1]. ونشير هنا إلى التمييز الذي قدمه والتز حول الفرق بين نظرية السياسة الخارجية ونظرية العلاقات الدولية، حيث يعتبر أن هذه الأخيرة لا تهتم بشرح سلوكات وتصرفات الدول وإنما "توضّح فقط المبادئ العامة للسلوكيات التي تحكم العلاقات بين الدول، في ظل وجودها في نظام دولي فوضوي، وليس سلوكيات بعينها"[2].

رينهارد مايرز يرى أن هناك تعددا وتنوعا في المفاهيم المقدمة حول نظرية العلاقات الدولية[3]:

1- فبالنظر إلى الجوهر؛ تركز النظرية على مجال واسع من القضايا المرتبطة بتاريخ الأفكار الدولية، تاريخ العلاقات الدولية كفرع علمي، الفلسفة الإجتماعية للعلاقات الدولية، وأخيرا إبستمولوجيا وميتودولوجيا العلاقات الدولية. (الشكل03 أدناه يوضح ذلك).

2- وبالنظر إلى الشكل؛ تعاريف النظرية تتبع البنية المنطقية، المجال، والأداء التفسيري أو التنبؤي للبناءات المجردة (*Abstract Constructs*) التي تُفرض عند اختيار مجموعة الظواهر، الأهداف، الأحداث، والمسارات. (الشكل 04 يوضح ذلك).

3- وبالنظر إلى الوظيفة؛ فإن تعاريف النظرية ترتبط بمسارات: الإكتشاف العلمي، الإدراك والفهم، وتكوين المعرفة. (الشكل05 الذي يوضح ذلك سنتناوله في العنصر المتعلق بالمدلول الوظيفي لنظرية العلاقات الدولية).

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص90.

[2] أحمد أبو زيد، "كينيث والتز: خمسون عاما من العلاقات الدولية (1959- 2009): دراسة استكشافية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27، صيف 2010 ، ص97.

[3] Reinhard Meyers, op. cit, p 04.

الشكل (03): الحقل المفاهيمي لنظرية العلاقات الدولية حسب مايرز

المجالات التاريخية والإبستمولوجية

تاريخ العلاقات الدولية كفرع علمي:

وصف وتحليل وتنظيم التطور المؤسسي للفرع، تطور مصطلحاته، التعاريف المقدمة لموضوعه، الإهتمامات الإشكالية والمعرفية كالظروف أو العوامل الداخلية والخارجية (تاريخية، سياسية، سوسيو- اقتصادية) المؤثرة عليها.

المجالات السوسيو- فلسفية والأنطولوجية

تاريخ الأفكار في العلاقات الدولية:

وصف التطور الجيني للمفاهيم، تعاريف المشكلة، ومذاهب الفكر في/ وحول العلاقات الدولية، وصف مسار التطورات المفاهيمية والنظرية في تاريخ الفكر الدولي.

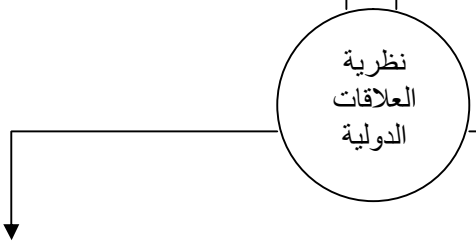

إبستمولوجيا العلاقات الدولية:

1- تشكيل معيار واضح وجلي للبت والفصل في المواقف العلمية والمنطقية المتعلقة بالتقارير العامة والآراء المنهجية وكذا منطق التصديق أو الإعتماد.

2- الإنعكاس الما بعدي النظامي Systematic meta-reflection للإقتراحات والإفتراضات، الترتيب والتشخيص، الحدود اللغوية والمنطقية لإنتاج المعرفة في الفرع العلمي.

الفلسفة الإجتماعية للعلاقات الدولية:

تشكيل و/أو تحليل معايير وجود المجتمع الدولي، البناء الفلسفي للنظام الإجتماعي الجديد المبني على إلغاء الوجود الأول.

Source: Reinhard MEYERS, Contemporary Developments in International Relations Theory. p 07, http://www.caesar.uns.ac.rs/eng/studies/2005/meyers/c2.pdf

الشكل (04): حقول المعنى الشكلي للنظرية حسب مايرز (بتصرف من الباحث)

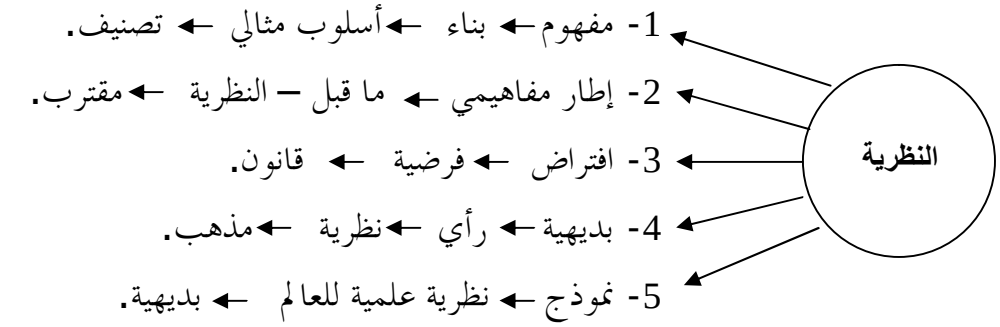

Source: Reinhard Meyers, Contemporary Developments in International Relations Theory. p 08, http://www.caesar.uns.ac.rs/eng/studies/2005/meyers/c2.pdf

غير أن مايرز يرى أنه بداية من الثمانينيات عرف حقل العلاقات الدولية اتفاقا أو تبنيا للتعريف الأدنى للنظرية، حيث إن "النظرية الدولية هي ذلك الجزء من دراسة العلاقات الدولية الذي يقدم تقارير وصفية وتفسيرية حول النماذج، الإنتظامات، ومسارات الأنظمة الدولية وأهم الوحدات المكونة لها"[1].

يزعم فريد شيرنوف (*Fred Chernoff*) أنه طبقا لأغلب فلاسفة العلم وعلماء الطبيعة والإجتماع، فإن النظرية هي[2]:

1- مجموعة منظمة من الإقتراحات التي تسعى إلى تفسير جزء محدد من العالم؛

2- تتضمن مبادئ عامة تحيط بأهم العوامل أو المتغيرات التي تساعد الباحثين في تنظيم ملاحظاتهم؛

3- توضح الأنماط أو الإنتظامات الواردة في التعميمات؛

4- تولد توقعات، والتي يمكن أن تكون احتمالية أو حتمية؛

يستمر الزعم بشأن التوافق حول وجود تعريف عام للنظرية لدى محمد نصر عارف مثلا، حيث يقول أن هناك ما يشبه الإتفاق على دلالة مفهوم النظرية ومضمونه، إذ تلتقي معظم التعريفات – حسبه – على أن النظرية هي "نسق من المقولات المترابطة منطقيا، وشبكة من التعميمات الإستدلالية من خلالها يمكن اشتقاق تفسيرات أو تنبؤات عن أنماط معينة من الأحداث المعروفة جيدا"[3].

لكن إذا عدنا إلى استنطاق النظريات الموجودة في حقل العلاقات الدولية حول التعريف الذي تتبناه بخصوص النظرية لوجدنا تباينا واختلافا كبيرا بينها، وذلك نتيجة الإختلاف في تحديد معنى

---

[1] Ibid. P04.

[2] Fred Chernoff, **Theory and Metatheory in International Relations: Concepts and Contending Accounts** (Palgrave Macmillan, first edition, 2007), p 38.

[3] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص72.

العلاقات الدولية وطبيعتها، وكذا الإختلاف في الرؤى و"التصورات حول العالم" (*WorldViews*)[(*)]، والإختلاف في المرجعيات الإبستمولوجية والمنهجية.

لنتأمل التعريفين التاليين:

1- النظرية في العلاقات الدولية هي "نظام استنتاجي يتكون من مجموعة من الفرضيات المتماسكة منطقيا"[1]، مثال ذلك: نماذج النظم عند مورتون كابلان وجورج مودلسكي.

2- هي "مجموعة من الفرضيات حول السلوكية السياسية تم التوصل إليها بالإستقراء من دراسات تجريبية أو دراسات مقارنة"[2]، مثل الدراسة التاريخية المقارنة التي قام بها كارل دويتش بالتعاون مع باحثين آخرين حول اندماج الوحدات القومية (الدول) في منطقة شمال الأطلسي.

نلاحظ أن هذين التعريفين يعكسان نمطين مختلفين – منهجيا – في عملية بناء النظرية: هما الإستقراء والإستنباط، وهما ينعكسان على طبيعة ونوع النظرية، ففي الغالب تكون النظريات الإستنباطية نظريات فلسفية، بينما تنحوا النظريات التي تركز على الإستقراء لأن تكون تجريبية.

ولنتأمل المجموعة الثانية من التعاريف:

1- النظرية هي "مجموعة من البيانات أو التصريحات حول السلوكية العقلانية، مبنية على حوافز معينة كالقوة"[3]، ومثال ذلك: نظرية القوة عند هانس مورغانتو.

2- النظرية هي "مجموعة من القيم وقواعد السلوك والمبادئ التي تدل على ما يجب أن تكون عليه سلوكية الأطراف السياسية"[4]، وتندرج في هذا الإطار كثير من الفلسفات السياسية التي تقيم جملة من المؤشرات لقياس السلوكية القائمة ومدى تطابقها أو عدم تطابقها مع ما يفترض أن تكون عليه السلوكية السياسية من قيم ومبادئ أخلاقية.

(*) رؤية العالم (WorldView) هي تصور وتأويل واسع للعالم الحقيقي، على أساسها يمكننا تقييم والحكم على النشاطات والبنى التي تشكل العالم. ولتصورات العالم بعدين مستقلين: البعد الأول أنطولوجي، بحيث أن تصورات العالم تتضمن افتراضات أساسية وأحكام مسبقة حول الطبيعة المكونة للعلاقات الدولية. والبعد الثاني هو تقييمي (Evaluative)، حيث يقدم الأساس أو القاعدة التي نرتكز عليها في الحكم ووصف الترتيبات المؤسساتية ومبادئ التصرف فيما يخص معايير العلاقات الدولية. وعلى الرغم من أن التصورات حول العالم ليست هي نفسها النظريات، إلا أنها تشكل الأسئلة التي يمكن أن نطرحها، إنها تقدم بعض المفاهيم المفتاحية التي تستخدم في بناء النظريات، انظر في ذلك:

Martin Griffiths, «Worldviews and IR Theory: Conquest or Coexistence? », In : Martin Griffiths (ed) **International Relations Theory for the Twenty- First Century: An Introduction,** (London: Routledge, First Edition, 2007), pp 01- 02.

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص23.

[2] المرجع نفسه، ص24.

[3] المرجع نفسه، ص24.

[4] المرجع نفسه، ص25.

نلاحظ أن التعريف الأول يعكس وجهة النظر الواقعية حول طبيعة العلاقات الدولية وكيفية التنظير حولها، بينما يعكس التعريف الثاني وجهة النظر المثالية (الليبرالية).

بالعودة إلى البنائيين، فإنهم قدموا مفهوما لنظرية العلاقات الدولية يرتكز على/ وينطلق من الطبيعة الإجتماعية والتكوينية للواقع الدولي، فإضافة إلى العوامل المادية هناك عوامل من طبيعة مثالية (غير مادية) تلعب دورا حاسما في معرفتنا وتعريفنا للواقع الدولي (المادي)، وبالتالي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار في عملية التنظير وشكل النظرية التي نريدها.

ومَيَّز النقديون بين "النظرية التقليدية" للعلاقات الدولية المعرّفة بما هو موجود ومعطى، ونظيرتها "النظرية النقدية" التي تُسَاءِل هذا الموجود وتبحث في أصل وجوده وتشكله وصيرورته والأفكار والمعاني التي تضفى عليه. ومنه فالنقديون يرون أن نظرية العلاقات الدولية هي في الأساس كل نظرية تنطلق من نقد الواقع الدولي والأفكار والنظريات التي قام عليها.

ومن جهتهم، شكك ما بعد الحداثيون – خاصة المتطرفون منهم – في إمكانية وجود نظرية للعلاقات الدولية، إذ ينظرون للظواهر التي تنشأ عن الإحتكاك والتفاعل بين الدول ومختلف الوحدات المكونة لما يسمى بالمجتمع الدولي كحالات فردية لا يمكن أن تتكرر عبر الزمان أو المكان، وبالتالي لا يمكن التنظير لها لانعدام أوجه التشابه والتماثل بينها، مما يجعل من مهمة دارس العلاقات الدولية هي فهم الأحداث لذاتها لا بغية تعميم النتائج المستخلصة بشأنها.

إذن، لا يمكن الحديث عن تعريف أو مفهوم واحد لنظرية العلاقات الدولية، فغياب الإجماع حول هذه المسألة يمكن إرجاعه ببساطة، حسب كريس براون، إلى الغموض الأساسي الذي يكتنف الوجود الإنساني ذاته، وإلى الجدل والخلاف المتأصل في النظريات التي تحاول فهم وتفسير السلوك السياسي في العالم الحقيقي[1]. وبالمقابل، يمكن القول أن هناك – على الأقل – عددا من التعريفات والمضامين التي قدمت لمفهوم النظرية في العلاقات الدولية يضاهي ما هو موجود من التيارات الفكرية المشتغلة في حقل العلاقات الدولية أو يزيد. وهذا بدوره ينعكس على مهمة تحديد وظائف نظرية العلاقات الدولية.

الفرع الثاني: تحديد وظائف نظرية العلاقات الدولية.

إن الإختلاف في تحديد ما نقصده بالعلاقات الدولية وما نقصده بنظرية العلاقات الدولية ينعكس حتما على مسألة تحديد الأدوار والوظائف التي تقوم بها نظرية العلاقات الدولية. ونلمس في الواقع هذا الإختلاف بين الباحثين والمفكرين، بين من يعطي للنظرية أدوارا موسعة ومتعددة وبين من

[1] Aziz Hasbi, op. cit, p 28.

يحاول حصرها وتضييقها، بين من ينيط بالنظرية الوظيفة التفسيرية للواقع المعطى والمدروس ومن ينيط بها وظيفية تكوينية بحيث يجعل منها أداة في إعادة تشكيل واقع مرغوب.

لقد حدد رينهارد مايرز لنظرية العلاقات الدولية خمسة وظائف هي: الوظيفة التكوينية، الوظيفة التأويلية، الوظيفة التوجيهية، وظيفة تعريف الهدف، ووظيفة إضفاء الشرعية. والشكل التالي يوضح هذه الوظائف.

الشكل (05): الوظائف النموذجية للنظرية حسب مايرز

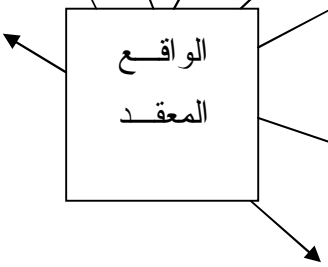

1- الوظيفة التكوينية:
تكوين مجالات خاصة للواقع بواسطة وسائل المفاهيم النظرية.

2- الوظيفة التأويلية:
بناء معان أو مقاصد لمجالات خاصة للواقع.

3- الوظيفة التوجيهية:
إرجاع أو رد الظواهر المعقدة إلى تفسيرات بسيطة أو ادراكات نموذجية- مثالية.

4- وظيفة تعريف الهدف:
مرشد للفعل الممارس في الواقع.

5- وظيفة إضفاء الشرعية:
شرعنة الوقائع و/أو الأفعال في الواقع.

1- وسائل الوصف:
تقرير عن وجود الظاهرة أو الوقائع

2- وسائل الشرح والتفسير:
تقرير عن أسباب وجود الظواهر والأحداث.

3- وسائل الإثبات:
تقرير عن الملاءمة والإنسجام المنطقي للتفسير أو سبب وجود الظواهر والحوادث

Source: Reinhard MEYERS, Contemporary Developments in International Relations Theory. p 09, http://www.caesar.uns.ac.rs/eng/studies/2005/meyers/c2.pdf

لكن السؤال المطروح هل كل نظرية موجودة في حقل العلاقات الدولية تتبنى هذه الوظائف جميعها؟ بقية الرؤى المقدمة حول وظيفة النظرية ستجيبنا على ذلك.

من المتداول بشكل واسع في أدبيات العلاقات الدولية أن للنظرية وظائف ثلاثة، ويقع الإختلاف حول الرابعة. فالإتفاق حول وظائف الوصف والتحليل والتفسير(*)، أما الإختلاف فحول وظيفة التنبؤ أو التوقع (*Prediction*). هناك من يجادل بأن الوظيفة الأساسية لنظرية العلاقات الدولية تتمثل في تقديم تفسيرات وشروحات مقنعة لما يقع من أحداث، لا التنبؤ ومعرفة ما سيقع مستقبلا[1]، فمصداقية النظريات – حسب هؤلاء وعلى رأسهم الواقعيين – ترتبط بقدرتها وكفايتها في تفسير وفهم ما حدث لا ما سيحدث. غير أن هناك من يجعل من وظيفة/ والقدرة على التنبؤ شرطا لفعالية ونجاح النظريات، فالنظرية التي تستطيع فهم الماضي واستيعاب الحاضر لا بد أن تستشرف المستقبل[2]. لكن الجدل الذي يثور هنا هو: ماذا إن فشلت النظرية في التنبؤ هل ينبغي أن تزول؟ سنرجئ مناقشة هذه النقطة إلى العنصر المتعلق بتقييم النظرية.

يرى أنور محمد فرج بوجود فريقين يتنازعان حول مسألة تحديد وظيفة نظرية العلاقات الدولية، فالأول يلخص وظيفتها في تنظيم الحقائق والبيانات في إطار من الترتيب المنطقي، الذي يمكن من خلاله استخلاص مدلول معين لهذه الحقائق، والتعرف على جوانب الإنتظام في التفاعلات الحية لتلك الظواهر، وتحديد مقاييس الأهمية النسبية بين العوامل والمتغيرات التي تدخل في سياق تلك التفاعلات. بينما يحصر الثاني وظيفتها في التفسير والتنبؤ، حيث ينشغل الباحث بالتفسير السببي أو التنبؤ المبني على الوقائع والظروف المؤكدة مسبقا[3].

ويحدد محمد نصر عارف الوظائف التي تقوم بها النظرية كالتالي: التعريف بالحقل موضوع الدراسة، وتحديد أبعاده والوحدات المكونة له (أي بمعنى تحديد أنطولوجيا الحقل من حيث طبيعته وكينونته ووجوده)، وكذا التعريف بالمفاهيم المفتاحية وإعادة وضعها في إطار ما يعرف بـــ "الجغرافيا المفاهيمية"[4].

(*) لاحظ أن هذه الوظائف الثلاثة (الوصف، التحليل، التفسير) تمثل عند البعض مستويات البحث العلمي، لكن في الحقيقة ليست كل البحوث في العلوم الإجتماعية تنطوي على هذه الوظائف/ المستويات الثلاثة، فقد تكون البحوث على سبيل المثال وصفية فقط لا تسعى إلى بناء نظريات حول الظواهر المدروسة وبالتالي لا تركز على التفسير. أما النظرية (في مفهومها الوضعي/ التجريبي) فهي وصفية – تحليلية – تفسيرية، لأنها تسعى إلى الوصول إلى تعميمات بشأن الظواهر المدروسة، وبالتالي تمر حتما عبر هذه الوظائف الثلاثة.

[1] عبد الناصر جندلي، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة المفكر، العدد الخامس، مارس 2010، ص118.

[2] المرجع نفسه، ص119.

[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص93.

[4] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص74.

نلاحظ أن هذه الوظائف هي عامة وتقنية لا تحدد جوهر ما تقوم به النظرية، كما أنها لا تمكننا من الإحاطة والمعرفة والفهم الكافي للظاهرة المدروسة.

يعتقد كل من جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف أن الوظيفة الرئيسية لنظرية العلاقات الدولية تتمثل في تمكين باحثي الحقل من تحسين معرفتهم بالواقع الدولي سواء لفهمه فقط أو لتغييره[1]. وهما في الحقيقة يتحدثان عن وظيفتين مختلفتين تماما للنظرية يحددهما نمطان مختلفان من النظرية. فالنظرية التفسيرية ترى أن وظيفتها الأساسية هي الوصول إلى كشف وشرح القواعد والقوانين التي تحكم الظواهر الدولية دون أن تتدخل في تغييرها أو إعادة تشكيلها، بينما ترى النظرية التكوينية أن وظيفتها الأولى تتمثل في عدم التسليم بالواقع الموجود، وضرورة إعادة بنائه من جديد وفق رغبات ومقتضيات معينة.

بالعودة إلى بعض النظريات الموجودة في حقل العلاقات الدولية نجد أن الواقعية مثلا تتبنى الطابع التفسيري للنظرية، فوظيفة النظرية حسب كينيث والتز هي فقط شرح القوانين الموضوعية التي تحكم السياسة الدولية، وبالنسبة لليبراليين فإن النظرية تعتبر أداة مهمة في تغيير عالم العلاقات الدولية نحو المزيد من السلم والأمن الدوليين، فكثير من التغيرات والترتيبات التي حدث على المستوى العالمي (مؤسسات دولية ومنظمات وهيئات قانونية واقتصادية...) كانت انعكاسا لجهود التنظير الليبرالي.

النسويون رأوا في نظرية العلاقات الدولية وسيلة للتحرر من الهيمنة الذكورية على الحقل تنظيرا وممارسة. والنقديون جعلوا من وظيفة النظرية كما يدل اسمها "النظرية النقدية" مرادفا للنقد والإنعتاق والتحرر من ممارسات العلاقات الدولية "الرأسمالية"، فالنظرية أداة مفيدة في كشف الممارسات والتحيزات الفكرية الإقصائية التي تمحورت حول الفرد والقيم الفردية الغربية.

يمكن القول أنه لا توجد لنظرية العلاقات الدولية وظيفة واحدة وموحدة، فهي تختلف حسب المرجعيات الفلسفية والإبستمولوجية، والمقاصد والأهداف لكل نظرية قائمة في الحقل المعرفي للعلاقات الدولية، ومنه تصبح عملية تحديد وظيفة النظرية مرتبطة إلى حد بعيد بمعرفة مضمون النظريات ذاتها.

لكن ألا تسعى كل النظريات – أو على الأقل بعضها – لأن تكتسي صفة العلمية والعمومية؟ فما هي إذن إمكانيات ومتطلبات ذلك؟

المطلب الثاني: في البحث عن نظرية علمية وعامة للعلاقات الدولية: الإمكانية والمتطلبات.

يبدو أن الجدل في الحقل النظري للعلاقات الدولية لا يتوقف أبدا، فهو خاصيته الأساسية بامتياز، ويستمر معنا كذلك في الحديث عن إمكانية بناء نظرية علمية وعامة تستطيع أن تفسر وتشرح عموم الظواهر التي تنتمي إلى مجال العلاقات الدولية.

[1] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص39.

الفرع الأول: إمكانية ومتطلبات بناء نظرية علمية للعلاقات الدولية.

إن إضافة كلمة "علمية" إلى النظرية يوحي بأن هناك نوعا خاصا من النظرية يخضع لشروط معينة لا تخضع لها النظرية بصفة عامة، وهذه الشروط تتعلق أساسا بارتكاها إلى الواقع وإلى المنهج "العلمي/ التجريبي" المستخدم في الوصول إلى النظرية كما سنرى مع مختلف التعاريف التي قدمت حول مصطلح "النظرية العلمية".

يرى عصام سليمان أن النظرية العلمية هي نظرية مُثبتة بالتجربة، والتجربة لا تتم بمعزل عن الواقع[1]. ومعنى هذا أن كل نظرية تدعي العلمية يجب أن تنطلق من دراسة الواقع دراسة منهجية قوامها المنهج العلمي "التجريبي"، الذي من خلاله نتأكد من صحة ما تدعيه النظريات.

ويورد محمد بوعشة مفهوما للنظرية العلمية بوصفها تشير إلى ذلك النظام من التعميمات المترابطة منطقيا والقابلة للإختبار في أرض الواقع[2]. وعليه فإن مفهوم النظرية العلمية يحتوي على ثلاثة عناصر (شروط) أساسية حددها ديفيد ايستون في[3]:

1- تحتوي النظرية على تعميمات تبرز وجود تشابهات وانتظامات بين متغيرين أو أكثر.
2- توضح النظرية علاقات تحمل تفسيرات معينة للواقع.
3- قابلية النظرية للإختبار، بمعنى أن يتم وضع التعميمات بالطريقة التي تمكن أي باحث من اختبارها في أرض الواقع لإثبات صحتها أو نفيها.

بينما لخص كارل هيمبل (*K. Hempel*) هذه الشروط في[4]:

1- أن يتم تحديد المفاهيم الأساسية لأية نظرية تحديدا دقيقا.
2- يجب أن تتضمن النظرية مجموعة من الفروض العامة.
3- الربط بين المقولات النظرية والظواهر الملحوظة.
4- قابلية النظرية للإختبار.

ماجدة مرسي جميل عزيز وفي ثنايا حديثها عن العلاقة بين النظرية والمنهج ترى أن النظرية العلمية هي التتويج النهائي للمنهج العلمي، والحصاد الأخير لخطواته، فكل ما يهدف إليه المنهج العلمي نجده دوما في النظرية العلمية[5].

---

[1] عصام سليمان، مرجع سابق، ص59.
[2] محمد بوعشة، مرجع سابق، ص91.
[3] ماجدة مرسي جميل عزيز، النظرية العلمية في الفكر المعاصر، (المكتب العلمي الحديث للطباعة، د س ط)، ص ص34-35.
[4] المرجع نفسه، ص35.
[5] المرجع نفسه، ص22.

ولكن السؤال المطروح: هل المنهج العلمي هو الطريق الأوحد للوصول إلى النظرية العلمية؟ ثم هل للمنهج العلمي شكل ومضمون واحد أم فيه إمكانية للتعدد؟

يرى الوضعيون الذين يتبنون "الأحادية الإبستمولوجية"(*) أن المنهج العلمي واحد في كل زمان ومكان، ولا فرق بين نظرية وأخرى طالما أنها تلتزم باتباع خطوات المنهج العلمي. بينما يرى ما بعد الوضعيون الذين يتبنون "الثنائية الإبستمولوجية"(**) أن المنهج العلمي حتى وإن كان له جوهر واحد فإن له أشكالا متعددة طبقا لنوع العلم المطبق فيه، وعليه يعتقد ألكسندر ونت بضرورة توسيع دائرة الخيارات المنهجية عند التنظير للسياسة الدولية، ويحذر من خطورة سيطرة منهج واحد على مجال بحثي بأكمله، مستدلا بما حدث في حقل العلاقات الدولية عندما سيطر المنهج العقلاني الذي تبناه الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد، أين أصبحت هناك أسئلة غير مثارة على الإطلاق، وكنتيجة منطقية لذلك يتم تجاهل إمكانيات أخرى للفهم وللتفسير[1].

عادل فتحي ثابت يورد مفهوما للنظرية العلمية ويُتبعه بمفهوم للنظريات اللاّعلمية فيقول أن النظرية العلمية هي تلك التي تستقرئ فروضها من ملاحظة الواقع الذي تعنى به، ثم تُودِع هذه الفروض بعد تحقيق صحتها بالتجريب في بناء ذهني تجريدي، بعبارة أخرى، النظرية العلمية هي بناء ذهني نتمثل به علاقات واقع معين، ومن ثم فهي تستخدم كمرشد لفهم وتفسير الواقع المستهدف، أما النظريات غير العلمية فهي تلك التي لا تستقرئ فروضها من الواقع بـــ "الملاحظة" وإنما تستنبط من مبادئ عامة جارية أو من أفكار شائعة أو من مسلمات لا تقبل التمحيص بالتجريب بطبيعتها أو لم تكن قد مُحّصت بالفعل تمحيصا تجريبيا[2]. وهنا يطرح جدل آخر يتعلق بكيفية وإمكانية التمييز بين النظرية العلمية والنظرية غير العلمية؟

رغم أن الحظ ضئيل في الوصول إلى حسم بشأن هذه المسألة إلا أنه كانت هناك محاولات جادة بهذا الشأن، فالوضعيون التجريبيون الذين يعتمدون على المنهج العلمي "الإستقرائي" يركزون على عملية "التحقق" (*Verification*) عن طريق الإختبار (*Testing*)، التي بواسطتها فقط نمنح النظرية وصف

(*) الأحادية الإبستمولوجية كمفهوم تعني أن الظواهر الإجتماعية مثلها مثل الظواهر الطبيعية تحكمها انتظامات وقوانين موضوعية يمكن الكشف عنها باستخدام قواعد المنهج العلمي/التجريبي، وعليه فيمكن إخضاع كلا النمطين من الظواهر (الطبيعية والإجتماعية) للمنهج نفسه.

(**) تعني أن الظواهر الإجتماعية والظواهر الطبيعية من طبيعتين مختلفتين وبالتالي لا يمكن أن تخضعا للمنهج نفسه.

[1] ألكسندر ونت، **النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي (السعودية، جامعة الملك سعود، 2006)، ص56.

[2] عادل فتحي ثابت، مرجع سابق، ص31.

"العلمية". بينما يذهب كارل بوبر رائد الوضعية المنطقية إلى أن النظرية تكون علمية، إذا وفقط إذا، كانت قابلة لـــ "التفنيد أو الدحض" (*Falsified*) من خلال المعطيات المرصودة[1].

بيد أن هناك من يذهب إلى عدم إمكانية التمييز بين النظريات العلمية وغير العلمية، وذلك للأسباب التالية[2]:

1- هناك عدد من العبارات التي يمكن تفنيدها لا يمكن اعتبارها علمية، مثل عبارة "القطار القادم من باريس في اتجاه لندن ينطلق مع الساعة الثامنة مساء".

2- لأن بعض النظريات العلمية لا تركز على الظواهر الواقعية، بل تعمل على الإجابة عن سؤال كيف يمكن تفسير ظاهرة معينة في ظروف معينة، وهكذا فنظرية التطور الداروينية الجديدة تتعامل مع الطريقة التي يجب من خلالها تفسير الحقائق التطورية، عن طريق آثار الطفرات والإنتخاب. وهذا النوع من النظريات لا يمكن دحضه أو تكذيبه باعتبار أن الفكرة لا يمكن أن تكذب بشكل واضح.

3- تحتوي النظريات العلمية على مفاهيم تمتلك وضعية أبنية غير إمبريقية، فهي متضمنة في الجمل، ولهذا السبب لا يمكن أن تدحض.

غير أن هذا لا يعني البتة المساواة بينهما، فالمحاولات والجهود المبذولة خاصة من طرف الوضعيين – حتى وإن لم تبلغ الهدف المطلوب – قد نقلت التفكير والتنظير في العلاقات الدولية بعيدا عن الرغبوية والطوباوية، وجعلت من عملية التنظير مرتبطة بالمناهج العلمية التي أفرزها تطور العلوم الطبيعية، ومرتبطة كذالك بالواقع الموجود لا المُتَخيل أو المنشود.

هناك مسألة جدلية تطرح عند الحديث عن عملية بناء نظرية علمية للعلاقات الدولية وتتعلق بنمط العلاقة بين النظرية والواقع . فـــ عصام سليمان يرى أن النظرية تنطلق من دراسة الواقع وفهم العلاقة القائمة بين عناصره ومكوناته وكذا حركة تطوره، وأهـــم النظريات السياسية – حسبه – تم بناؤها انطلاقا من دراسة الواقع السياسي وعلاقته بسائر المعطيات الإجتماعية، فنظرية مونتسكيو حول فصل السلطات مثلا استمدها مـــن دراسة النظام السياسي البريطاني، والنظرية الماركسية استمدت من الحالة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي عرفتها المجتمعات الغربية أثناء الثورة الصناعية[3]. حاول إسماعيل صبري مقلد المطابقة بين الواقع والنظرية حينما اعتبر أن هذه الأخيرة هي بمثابة تفسير عام لظاهرة معينة صيغت ملامحها وتحددت في جميع عناصرها وتفاصيلها تحديدا قريبا جدا إن لم يكن مطابقا

[1] ريمون بودون، "العلوم الإجتماعية والنسبيتان"، مجلة إضافات، العدد13، شتاء2011، ص97.

[2] المرجع نفسه، ص98.

[3] عصام سليمان، مرجع سابق، ص92.

تماما لما هي عليه في واقع الأمر[1]. بينما يقول المؤرخ شارل سينوبوس (*Charles Seignobos*) أنه "عندما يتعلق الأمر بالعلوم الإجتماعية فنحن نتعامل في الواقع مع أشياء حقيقية ولكن مع ما تمثله هذه الأشياء في أذهاننا نحن"[2]. وينبه محمود حسن أحمد إلى أن علم العلاقات الدولية ليس بإمكانه أن يتبنى منهجا تجريبيا صرفا، طالما أن المجتمع الدولي (الذي هو تنظيم بشري "مثالي" لا يمكن معرفته معرفة كاملة بواسطة التجربة) هو مادته الأساسية[3]. ويفصل كينيث والتز بين النظرية والواقع إذ يرى أنه على الرغم من أن النظرية تتعلق بالعالم الذي نحتاج إلى تفسيرات بشأنه، لكنها تبقى دائما متميزة عن ذلك العالم، حيث أن النظرية تفسر فقط جزءا من الواقع، وعليه تتميز دائما عن الواقع الذي تفسره[4]. فالنظرية تقوم ببناء ومحاكاة واقع معين، لكن لا أحد يستطيع القول بأنها تمثل الواقع نفسه. ثم إن هناك مسألة أخرى طرحت بشدة – خاصة بعد ادعاء الواقعيين قدرتهم على تقديم نظرية علمية للسياسة الدولية – تتعلق بالجوانب المعيارية في النظريات التي تدعي أنها علمية، وبالتالي تجعل من مهمة الوصول إلى نظرية موضوعية وحيادية أمرا صعب المنال.

يجادل كل من كريستيان رويس سميت (*Christian Reus-Smit*) ودانكان سنيدال (*Duncan Snidal*) أنه تم استبعاد الجانب المعياري كأحد مكونات العلاقات الدولية لأسباب منهجية ونظرية، حيث قامت كل من الوضعية والسلوكية ببذل جهود معتبرة من أجل الوصول إلى "علم" للعلاقات الدولية خال من القيم والإعتبارات المعيارية، لكن مع ذلك تبقى هذه الأخيرة موجودة ضمنيا، ولا يمكن فصلها عن كثير من المفاهيم مثل: القوة أو الحرية أو المساواة مثلا[5].

لقد صُمِّم كتاب (*The Oxford handbook of international relations*) الذي صدر في العام 2008 عن المطبعة الجامعية لـ أوكسفورد، والذي ساهم في كتابة فصوله عدد كبير من مفكري ومنظري العلاقات الدولية البارزين، صُمِّم على فكرة إبراز الإزدواجية بين الإمبريقية والمعيارية الموجودة في كل نظرية مهما ادعت من موضوعية وحيادية، وعبر إطلالة سريعة على الفهرس نجد أن

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص36.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص99.

[3] المرجع نفسه، ص99.

[4] المرجع نفسه، ص95.

[5] Christian Reus-Smit & Duncan Snidal, «Between Utopia and Reality: The Practical Discourses of International Relations». In Christian Reus-Smit and Duncan Snidal. (eds) **The Oxford Handbook of International Relations,** (New York: Oxford University Press Inc., First Edition, 2008), p17.

النظريات التي بُحِثت (الواقعية، الماركسية، النيوليبرالية المؤسسية، الليبرالية الجديدة، المدرسة الإنجليزية، البنائية، النظرية النقدية، ما بعد الحداثة، النسوية) قد خُصص لكل منها فصل مستقل أُتبع مباشرة بفصل يليه يتعلق بكشف الإعتبارات الأخلاقية والمعيارية الموجودة في النظرية. وإليك الجدول التالي الذي يوضح الجوانب المعيارية والإمبريقية للنظرية.

الجدول (06): الجوانب المعيارية والإمبريقية للنظرية (بتصرف)

النظريات	**الجوانب الإمبريقية**			**الجوانب المعيارية**	
	الوكالة -البنية	**مثالي- مادي**	**تصور (إدراك) القوة**	**القيمة الملتزم بها**	**الموقف من عملية التغير**
الواقعية	البنية (الفوضى)	مادي	قسري وإكراهي	المصلحة الوطنية	شكّي
الماركسية	البنية (الرأسمالية)	مادي	بنيوي	الحرية الفردية (تحرر-سلبي)	شكّي
النيوليبرالية المؤسساتية	الوكالة (الدول)	عقلاني مؤسساتي	مؤسساتي	التعاون الدولي	متفائل
الليبرالية الجديدة	الوكالة (الأفراد)	عقلاني مؤسساتي	مؤسساتي	الحرية الفردية (حرية-سلبية)	متفائل
المدرسة الإنجليزية	البنية (الفوضى)	عقلاني مؤسساتي	مؤسساتي	التعاون الدولي	شكّي
البنائية	بنية عقلانية Structurationalist	مثالي	بنيوي	حرية فردية إيجابية/ التعاون الدولي	متفائل
النقدية	بنية عقلانية	مثالي/مادي	بنيوي	الحرية الفردية (تحرر-سلبي)	متفائل
ما بعد الحداثة	بنية عقلانية	مثالي	منتج أو إنتاجي productive	المسؤولية تجاه الآخرين	شكّي

النسوية	بنية عقلانية	مثالي	منتج أو إنتاجي	الشمولية / الإنعكاسية الذاتية	شكّي

Source: Christian Reus-Smit & Duncan Snidal, «Between Utopia and Reality: The Practical Discourses of International Relations». In : Christian Reus-Smit and Duncan Snidal. (eds), **The Oxford Handbook of International Relations,** (New York: Oxford University Press Inc., First Edition, 2008). p 23.

الفرع الثاني: إمكانية ومتطلبات بناء نظرية عامة للعلاقات الدولية.

على غرار باقي فروع العلوم الإجتماعية الأخرى التي اتخذت من العلوم الطبيعية ومناهجها مثلا أعلى في الوصول إلى الدقة والصرامة العلمية، حاول مفكرو وباحثو العلاقات الدولية الإستفادة مما تتيحه الفلسفة والمناهج الوضعية في دراسة ظواهر العلاقات الدولية دراسة "علمية". وفي الحقيقة يعد الواقعيون خاصة الجدد منهم هم حاملوا مشروع بناء نظرية علمية للعلاقات الدولية، إذ يعكس توجهاتهم الإبستمولوجية والمنهجية "الوضعية"، وذلك عندما اعتقدوا بفكرة القوانين الموضوعية الثابتة التي تحكم السياسة الدولية، ومنه إمكانية صياغة نظرية عامة تشرح وتفسر هذه القوانين.

النظرية العامة أو الكبرى أو الشاملة كما يعرفها إسماعيل صبري مقلد هي تلك النظرية "التي تعنى بتحليل كافة نماذج العلاقات التبادلية بين مختلف الثوابت والمتغيرات الداخلة في تكوين الظواهر الخاضعة للدراسة – أيا ما كان عدد هذه الثوابت والمتغيرات – وبالشكل الذي يساعد في النهاية على تفسير كنه هذه الظواهر وتوضيح أبعادها. والنظريات الكبيرة، كقاعدة عامة، لا تركز إلا على الظواهر الواسعة المدى"[1].

يرى كوينسي رايت أن النظرية التي تدعي أنها عامة أو كبرى في مجال العلاقات الدولية يجب أن تجمع عددا من الصفات، تتمثل في[2]:

1- أن تغطي النظرية جميع جوانب العلاقات الدولية (الشمولية)؛

2- أن يُعبَّر عنها بفرضيات عامة تكون واضحة ودقيقة وقليلة قدر الإمكان؛

3- أن يتسق كل جزء من النظرية مع بقية الأجزاء؛

4- أن توضع النظرية في إطار يمكن الإستمرار من خلاله في تطوير النظرية وجعلها ملائمة للعصر؛

[1] اسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص38.

[2] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص ص27-28.

5- أن تُعبِّر عن الواقع الدولي لا أن تكون انعكاسا لوجهة نظر قومية؛

6- أن تمكننا من التنبؤ على الأقل في بعض الجوانب وتجعلنا قادرين على وضع أحكام قيمية.

والسؤال المطروح هنا: هل يوجد في الحقل النظري للعلاقات الدولية نظرية تجمع كل هذه الشروط؟ أو بالأحرى، هل يمكن أن تُوجد مثل هذه النظرية؟

يجادل إيان كريب في كتابه "النظرية الإجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس" باستحالة وجود نظرية شاملة تستطيع أن تفسر جميع مناحي الحياة الإجتماعية، وخصوصا تفسير مكونين أساسيين من مكوناتها وهما: البنية والفعل. إذ أن النظرية التي تستطيع تفسير الظواهر المتعلقة بالبنية لا يكون بمقدورها تفسير أو بالأحرى تأويل الفعل البشري. وعليه، ينبغي أن يكون لكل قطب منهما (أي البنية والفعل) نظرية خاصة به. وهذا يقودنا في النهاية إلى الكف عن التفكير في النظرية العامة والإعتراف بـــ "التعددية النظرية"[1].

ومن جهته يعتقد تييري دي مونتبريال (*Thierry De Montbrial*) أنه لا توجد نظرية شاملة أو "نظرية لكل شيء" (*Théorie de tout*) حتى في حقل متخصص كالعلاقات الدولية، نظرا لتعقد ظواهره، والتعقيد هنا يمكن تعريفه بأنه استحالة فصل النظام عن بيئته، فكل نظرية لها مجال للصلاحية، وهذا المجال ليس مُعرَّفاً أو محددا بطريقة مطلقة[2].

وريمون آرون – ورغم أنه يحسب على الواقعيين – يرى بعدم إمكانية الوصول إلى نظرية عامة للعلاقات الدولية، لأنه لا يمكن في حقل العلاقات الدولية إيجاد متغيرات مستقلة وأخرى تابعة مثلما نجده في علم الإقتصاد مثلا[3].

ينفي النقديون، وفي مقدمتهم روبرت كوكس الذي يجادل بأن "النظرية هي دائما لشخص ما ومن أجل هدف معين"[4]، أي إمكانية لوجود نظرية عامة للعلاقات الدولية تستطيع أن تفسر باقتدار كل ما يحدث في السياسة الدولية.

وعلى شاكلتهم يشكك ما بعد الحداثيون في الروايات والنظريات الكبرى، معتبرينها مجرد إيديولوجيات وأنساق مغلقة، ومفندين إمكانية الوصول إلى نظرية عامة أو كبرى، وذلك لارتباط المعرفة والعلم بالقوة والسلطة كما يقول به ميشال فوكو[5].

---

[1] إيان كريب، مرجع سابق، ص14.

[2] Thierry De Montbria, «Réflexions sur la Théorie des Relations Internationales», *Politique étrangère*, N° 03, 64e année, 1999, p 479.

[3] Jean-Jacques Roche, Théories des Relations Internationales, (Paris: Montchrestien, 4e Edition , 2001), p 11.

[4] Richard Devetak, «Critical Theory», in: Scott Burchill et al (eds.), op, cit, p141.

[5] Richard Devetak, «Postmodernism», in: Scott Burchill et al (eds.), op, cit, p162

والنسويون كذلك يعتقدون أن أي نظرية للعلاقات الدولية تسعى لأن تكون عامة ولا تأخذ بعين الإعتبار الوجود النسوي (فكرا وممارسة) هي مجرد أوهام ذكورية.

لكن من أين تأتي الصعوبة في وضع نظرية عامة للعلاقات الدولية؟

يحددها ريمون آرون في[1]:

1- تعدد الفواعل يمنع التمييز بين المجال الداخلي والمجال الخارجي.
2- الدولة كفاعل أساسي لا تتبع هدفا موحدا ونهائيا في مجال المصلحة وحتى في مجال الأمن.
3- غياب التمييز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، وهذا ما يخلق إمكانية التأثير على سير الأحداث.
4- غياب معايير حسابية مقارنة بمبادئ الأساس في الإقتصاد.
5- غياب آلية أوتوماتيكية لاسترجاع أو استعادة التوازن.
6- غياب إمكانية التنبؤ أو توقع السلوك.

ويضيف آرون أنه لا يمكن دراسة العلاقات الدولية دون مساعدة علم الإجتماع الذي يعرفه كـــ "وسيط ضروري بين النظرية والحدث"[2].

ومن جهته أوجز إسماعيل صبري مقلد هذه الصعوبات من خلال خمسة تساؤلات أثارها باحثوا الحقل ولم يقدموا بشأنها إجابات حاسمة، لتبقى النظرية العامة للعلاقات الدولية أمرا مؤجلا. هذه التساؤلات تمثلت في[3]:

1- هل يكون من الأنسب تركيز نظر الباحثين على الطبيعة السياسية للعلاقات الدولية؟ أم يمتد هذا الإهتمام إلى الأبعاد الأخرى لتلك العلاقات، كالأبعاد الإقتصادية والثقافية والنفسية والبيئية.
2- هل يجب أن يقتصر التحليل على ظواهر السياسة الخارجية وحدها، أم أنه يجب أن يتعداها ليربط بينها وبين ظواهر السياسة الدولية كذلك؟
3- ماذا عن طبيعة الوحدات التي يجب أن يتمركز حولها التحليل النظري لحقائق العلاقات الدولية؟
4- هل محور اهتمام نظرية العلاقات الدولية يجب أن يدور حول الواقع الدولي المعاصر، أم أنه يجب أن يمتد ليشمل الحاضر والماضي معا؟
5- مشكلة العلاقة بين النظرية والواقع، وإلى أي مدى يجب أن يتحقق مثل هذا الإرتباط بينهما؟

---

[1] Jean-Jacques Roche .op. cit , p 11.

[2] Ibid, p 12.

[3] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ص 22-34.

ومن جانبه، يؤكد ميرتون أن النظريات الكبرى أو العامة يصعب اختبار صحتها بالمعلومات الإمبريقية، كما أنها تقتصر على الوصف والتصنيف دون الشرح والتفسير. أما بالاك (*F.L. Palak*) فيربط وجود النظرية العامة بشرط الموضوعية، وهذه الأخيرة لا يمكن إيجادها[1].

إذن، ما الحل أو البديل عن النظرية العامة؟

يقول محمد نصر عارف أن الكثير من مفكري ومنظري العلاقات الدولية أدركوا خطورة المراهنة على بناء نظريات عامة. فمثلا أكد روبرت ميرتون على أن علم الإجتماع سوف يتطور بمقدار ما يركز على النظريات الوسيطة، وسوف يتشتت وتفشل جهوده بمقدار ما يركز على النظريات العامة. وذهب كارل دويتش إلى أنه منذ بداية القرن العشرين وحتى عقد الستينيات منه كانت النظرية العامة أو الشاملة ضحية للتطور العام في العلوم الإجتماعية، فمنذ 1920 لم يفلح المنظرون في تطوير نظرية عامة بغض النظر عن قبولها من عدمه، فـــ جوزيف شومبيتر وكولن كلارك في الإقتصاد، وبيتريم سوروكين وتالكوت بارسونز في علم الإجتماع، وإيرك ايركسون في علم النفس، وكلود ليفي شتراوس في الأنثروبولوجيا، وأرنولد توينبي في التاريخ، وكوينسي رايت في علم السياسة، جميعهم بذلوا جهودا مضنية لبناء نظرية عامة، ولكن لم يحققوا أبدا هذا الهدف[2]، وعليه جرى التحول نحو النظريات الوسيطة والجزئية بداية من السبعينيات، إذ أكد جوزيف لابالومبارا أن علم السياسة لن يتحرك في الإتجاه الذي قصده توماس كوهن (أي في الوصول إلى النموذج المعرفي) ما لم يتخلى عن السعي لإنتاج نظرية عامة، ويركز في المقابل على النظريات الجزئية والوسيطة والتطبيقات الواسعة لهما[3].

يبدو أن هذا الحل (الذي يتطابق مع ما خلفته التجربة السلوكية من نظريات جزئية بدعوى التخصص بغية الدقة والصرامة العلمية) له أيضا من المساوئ ما يجعل الحقل النظري للعلاقات الدولية أكثر تمزقا وتشتتا مما هو موجود عليه.

المطلب الثالث: في الصور النمطية لنظرية العلاقات الدولية: جدل مستويات التحليل.

إن الحديث عن مشكلة تصنيف نظريات العلاقات الدولية والمعايير المستخدمة في ذلك، والحديث عن ارتباط النظرية وعملية التنظير بمستوى التحليل الذي يعتمده الباحث أو المنظر، يمر حتما عبر الحديث عن مشكلة الإنقسام النظري الذي يعرفه حقل العلاقات الدولية.

---

[1] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص81.

[2] المرجع نفسه، ص80.

[3] المرجع نفسه، ص81.

وبالعودة إلى عنوان المقال الذي نشره ستيفن والت في مجلة (*Foreign policy*) العام 1998 والمعنون بـــ "العلاقات الدولية: عالم واحد ونظريات متعددة" فإن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: لماذا هذا التعدد والتنوع في النظريات المقدمة حول العلاقات الدولية؟

يورد كريس براون سببين لهذه الحالة[1]:

1- طبيعة العلاقات الدولية التي تحوي أفكارا ومفاهيم هي مثيرة للجدل بطبيعتها، وبالتالي يقل عنصر الإجماع حولها.

2- قد يرجع السبب في وجود هذا العدد من النظريات المتنافسة إلى أنه ما من واحدة منها مرضية في واقع الأمر.

وفي الحقيقة يحذرنا براون من مغبة النظر إلى عالم العلاقات الدولية انطلاقا من رؤية واحدة أو اعتماد نظرية واحدة في ذلك، وبدلا من ذلك يدعو إلى "اكتشاف عالم العلاقات الدولية من مختلف وجهات النظر وفحص كل واحدة منها فحصا جادا ...، وعلى أن نرفض السماح لأي وصف يهيكل الكل، ولا نعطي موقعا متميزا لأي نظرية أو لأي مجموعة من النظريات"[2].

ستيفن والت نفسه يقول "لا تستطيع مقاربة واحدة الإحاطة بكل تعقيدات السياسة الدولية المعاصرة، لذا نحن أفضل حالا مع عدد كبير من الأفكار المتنافسة بدلا من أرثوذكسية نظرية واحدة، فالتنافس بين النظريات يساعد على كشف مكامن القوة والضعف فيها"[3].

جلين سنايدر (*G. Snyder*) وفي معرض حديثه عن الطبيعة الإنقسامية للظاهرة الدولية وما يستتبعها من انقسامات نظرية يقول "في تدريسنا وبحثنا، نحن أشبه بالسياح حيث نركب عوامة، نتحرك كالمكوك ذهابا وإيابا بين جزر منفصلة من النظريات، العامل المشترك بينها هو أنها كلها تنتمي إلى محيط كبير من السلوك الدولي، بعض المفكرين يقيم بشكل دائم على جزيرة أو أخرى، والبعض الآخر يستمر في التحرك المكوكي، وعدد قليل يحاول بناء الجسور، وذلك لأن الجزر على وشك انقسامات أكثر"[4].

وبغض النظر عن الجدل القائم حول فكرة هيمنة نظرية ما على الحقل المعرفي للعلاقات الدولية أم أن هناك تعددية في النظريات السائدة، هناك اتفاق كلي حول حقيقة الإنقسام النظري الموجود في الحقل، بل وأكثر من ذلك نجد الإنقسام حتى داخل الإتجاه النظري الواحد، فكما يقول عامر مصباح أنه من أكبر المشكلات التي واجهت الباحثين في تصنيف نظريات العلاقات الدولية تمثلت في أن معظم

---

[1] كريس براون، مرجع سابق، ص ص 14-15.

[2] المرجع نفسه، ص11.

[3] Karen Mingst, op. cit. p 04.

[4] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص98.

المفكرين لا يتفقون حول كل الأفكار داخل المجموعة الواحدة، ولئن كانت هذه المشكلة موجودة في أي تصنيف للمقاربات النظرية في أي حقل من حقول المعرفة، إلا أنها أكثر حدة في حقل العلاقات الدولية[1].

إذن مشكلة التعدد والإنقسام النظري وصعوبة تحديد وتصنيف – بدقة – الآراء والتوجهات الفكرية للباحثين والمنظرين سببت مشكلة كبيرة في تصنيف نظريات العلاقات الدولية، إلا أن هذا لم يمنع محاولات عديدة في إيجاد التصنيف (المناسب) لها.

يرى كل من جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف أنه يمكن تصنيف النظريات كالتالي[2]:

1- النظرية التاريخية- الوصفية؛ والتي تبحث عن التعميمات الواقعية حول الماضي والواقع الحالي.

2- النظرية العلمية- التنبؤية؛ والتي تستخدم العلاقات الرياضية، وتحاول التنبؤ الإحتمالي بالمستقبل.

3- النظرية المعيارية- التخمينية؛ والتي تحاول بطريقة استنتاجية الإجابة على السؤال: كيف يمكن أو يجب أن يتم تحسين الأشياء.

وقدم إسماعيل صبري مقلد تصنيفا ثلاثيا للنظرية على أساس مجال ونطاق الظواهر التي تدرسها، تمثل في[3]:

1- مستوى النظريات الكبيرة أو الشاملة (*Grand Theories*)؛ تم التطرق لها عند الحديث عن إمكانية بناء نظرية عامة للعلاقات الدولية.

2- مستوى النظريات المتوسطة المدى (*Middle Range Theories*)؛ وهي النظريات التي تهدف إلى تفسير ظواهر أضيق مما تفسره النظريات الشاملة، وفي إطار عدد محدود نسبيا من المتغيرات.

3- مستوى النظريات الجزئية (*Micro-Theories*)؛ وهي الأضيق نطاقا، تركز على بعد معين يدخل في تركيب ظاهرة كبيرة، وتحاول أن تصل من خلال تحليله إلى نتيجة أو فرضية معينة.

وعلى أساس الوظيفة التي تؤديها النظرية صنفها كريس براون إلى[4]:

1- نظريات تفسيرية؛ تحاول أن توضح سبب وظروف نشأة ظاهرة ما.

2- نظريات معيارية أو توجيهية؛ تحاول أن تخبرنا عما يجب أن يكون عليه موقفنا من هذه الظاهرة.

3- نظريات تأويلية؛ تحاول تأويل الأحداث وإعطاء معنى لها.

ويُعقِّب براون بالقول أن هذه الأصناف الثلاثة من النظرية مترابطة ومتداخلة من حيث المبدأ، فنحن لا يمكننا تفسير ما حدث دون أن نقوم بتأويله، وأن نتوجه إليه في الوقت نفسه، كما يضيف أن لكل

---

[1] عامر مصباح، مرجع سابق، ص213.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص105.

[3] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ص38-39.

[4] كريس براون، مرجع سابق، ص13.

صنف من الأصناف السابقة نسخا عدة، فيبدو أنه توجد دائما روايات مختلفة ومتنافسة لسبب حدوث شيء ما، أو لما يجب علينا فعله، أو لما يعنيه هذه الشيء، ونادرا ما يوجد جواب واحد[1].

قدم رينهارد مايرز على أساس المنهج المستخدم في الدراسة والبحث وتحليل الظواهر تصنيفا للنظرية على الشكل التالي:

الشكل (06): أنماط النظرية حسب مايرز (بتصرف من الباحث)

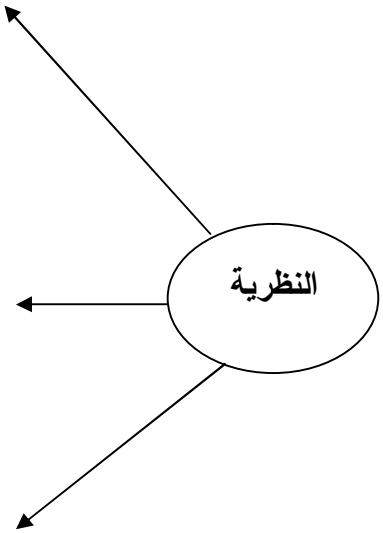

1- **التاريخية- السوسيولوجية**؛ مرتبطة بالتحليل الإمبريقي للأشكال أو الصور الواقعية- التاريخية للنظام الدولي مع التطور النماذج المثالية- النموذجية في أساسيات المقارنات التاريخية.

الهدف؛ التحليل البنيوي والبحث المقارن في الأسباب وتوجيه قوى المسار التاريخي.

2- **الإستقرائية (التجريبية)**؛ وصف، تفسير، وتشخيص الظاهرة الدولية.

الهدف؛ تشكيل قوانين إمبريقية مفحوصة ومجربة لسلوك الفاعلين الدوليين.

3- **الإستنباطية (تحليل النظام)**؛ بناء بديهي*Axiomatic construction* لنماذج شكلية.

الهدف؛ تشكيل قوانين عامة مقبولة.

Source: Reinhard MEYERS, Contemporary Developments in International Relations Theory. p 07, http://www.caesar.uns.ac.rs/eng/studies/2005/meyers/c2.pdf

وعلى أساس المعيار نفسه قدم كل من ريتشارد مانسباش وكيرستين رافيرتي صنفين من النظرية[2]:

1- النظرية الإمبريقية؛ وتتعامل مع السؤال ما الذي حدث؟ ولماذا؟ أي تسعى إلى وصف سلوكات الفاعلين وتفسير نتائج سلوكاتهم، إنها تحاول بناء المعرفة انطلاقا من التجربة والخبرة.

2- النظرية المعيارية؛ تهتم بتفسير ما هو صح وما هو خطأ، أو ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي. إنها تسعى إلى تقديم تفضيلات وادعاءات لا يمكن إثباتها والتحقق من صحتها، لأنها ترتكز على المعتقدات والمنطق والقيم.

[1] المرجع نفسه، ص14.

[2] Richard W. Mansbach and Kristen L. Rafferty, op. cit, p 14.

يعتقد إيان كريب أن إحدى الطرق التقليدية في تصنيف النظريات الإجتماعية بصفة عامة تتمثل في التمييز بين النظريات الكلية (*Holistic*) والنظريات الفردية (*Individualistic*). الأولى تركز على "المجتمع" ككل معتبرة إياه شيئا أكبر من مجموع المكونين له، وعليه ترى أن أفعال الأفراد يحددها المجتمع الذي يشكلون جزءا منه. أما الثانية فتركز على الأفراد وتعتبر أن المجتمع هو نتاج لأفعالهم. على أن هناك من يتحرك في الإتجاهين في الوقت نفسه، فالأفراد يخلقون المجتمع والمجتمع يخلق أفعال وسلوكات الأفراد[1].

وهذا الجدل الفلسفي القديم حول أسبقية الفرد أو المجتمع في التحليل والدراسة الذي أثاره إميل دوركايم تجدد في مجال العلاقات الدولية على يد البنائيين تحت مسمى جدل العلاقة "البنية- الوكيل/ الفاعل"، حيث يعتقد ألكسندر ونت أن النظريات التي تنطلق من "البنية" في الدراسة والتحليل هي نظريات "بنيوية" أو "نظمية"، بينما النظريات التي تنطلق من "الوكيل/ الفاعل" في الدراسة والتحليل هي نظريات "فردية". وقبل ونت أثار هذه المشكلة كينيث والتز، حينما ميز بين النظريات "النظامية" والنظريات "الإختزالية" بناءً على علاقتها بمستويات التحليل. فالنظريات التي تعتمد مستوى تحليل الفرد والدولة هي نظريات جزئية أو مُختزِلة (*Reductionist*). أما النظريات التي تنطلق من مستوى النظام الدولي فهي نظريات نظامية أو نسقية (*Systemic*).

تكتسي مسألة التمييز بين مستويات التحليل المختلفة أهمية بالغة لدى باحثي ومنظري العلاقات الدولية، تتجلى حسب محمد السيد سليم في أن كلا من تلك المستويات يتطلب أطرا نظرية وأدوات منهجية مختلفة. فعلى سبيل المثال تعتبر النظريات السيكولوجية وأدوات تحليل النصوص والأفكار وأدوات التحليل النفسي والإجتماعي هي الأكثر شيوعا عند مستوى تحليل الفرد. والأهم من ذلك كله هو أن النتائج التي يتوصل إليها الباحث من دراسة العلاقات الدولية عند مستوى تحليلي معين لا تنطبق بالضرورة على المستويات الأخرى[2]. مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان يؤكدان على أن تحديد مستوى التحليل يساعد الباحث في اختيار نوع الأسئلة التي يطرحها وكذا اختيار النوع المناسب من الأدلة[3]. وكارين مينغست يرى أن النظرية تهدف إلى توجيهنا نحو فهم ومعرفة أي التفسيرات أكثر أهمية وكفاية من غيرها انطلاقا من مستويات التحليل المختلفة، أي استناد النظرية في عملها واشتغالها إلى مستوى تحليلي معين أو أكثر من مستوى تحليل واحد، كما أن أهمية مستويات التحليل تكمن في أنها تساعدنا في

---

[1] إيان كريب، مرجع سابق، ص39.

[2] محمد السيد سليم، "إسهامات كلية الإقتصاد والعلوم السياسية في تأصيل علم العلاقات الدولية".
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=145990&eid=306

[3] مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص386.

تحديد أسئلتنا واختيار طرق الإجابة المناسبة، وكذا أنماط الشواهد التي يمكن أن نستخدمها في التدليل والمحاججة[1].

ولقد أكد باري بوزان من جهته كذلك أن مستويات التحليل قد شكلت تأثيرا قويا على دراسة العلاقات الدولية، وأشار إلى ثلة من الكتاب البارزين في حقل العلاقات الدولية نقلوا مشكلة مستوى التحليل إلى صلب عملية التنظير للعلاقات الدولية، وهم مورتون كابلان من خلال كتابه "النظام والعملية في السياسة الدولية" (1957)، كينيث والتز من خلال كتابه "الإنسان، الدولة والحرب" (1959)، وديفيد سينجر من خلال مقاله "مشكلة مستوى التحليل في العلاقات الدولية" (1961)[2]. وهؤلاء الكتاب الثلاثة - حسب بوزان - فتحوا النقاش حول مستويات التحليل، بحيث قبلوا أهمية التحليل لأي فهم شامل للعلاقات الدولية، وطرحوا بموجب ذلك مجموعة من التساؤلات تمثلت في[3]:

1- كم هو عدد مستويات التحليل، وما هي المستويات التي يجب أن تتوفر في تحليل العلاقات الدولية؟

2- بواسطة أي معيار يمكن تحديد مثل هذه المستويات وتمييزها عن مستويات أخرى؟

3- كيف يمكن إعادة جمع الأجزاء مع بعضها البعض مرة ثانية لتحقيق الفهم الكلاني؟

بالعودة إلى العمل المرجعي الذي قام به كينيث والتز (أشرنا إليه سابقا) - والذي بحث فيه عن أسباب الحرب - فإنه توصل إلى نتيجة مفادها "إن سبب التشويش السائد بين دارسي العلاقات الدولية يرجع إلى أنهم يفكرون فيها بطرق مختلفة أو متباعدة، فالبعض يفكر بأن جذور ما يجري في العلاقات الدولية موجودة في الطبيعة البشرية... ويقول البعض الآخر إن هذه الجذور موجودة في الدول، فالدول الشريرة، لا الدول الجيدة، هي التي تخوض الحروب، لأن الأخيرة ديمقراطية. ثم إن هناك الطريق الثالث للنظر إلى العلاقات الدولية وهو المستوى السياسي الدولي، الذي توجد فيه أسباب ما يحدث في العالم. وبالرغم من أن ما يجري في العلاقات الدولية قائم في المستويين الآخرين، فإن الدول تتفاعل في هذا السياق، والسياق مهم جدا"[4].

---

[1] Karen Mingst, op. cit. p 61.

[2] عامر مصباح، مرجع سابق، ص287.

[3] المرجع نفسه، ص288.

[4] أحمد محمد أبو زيد، مرجع سابق، ص97.

إذن، فكرة "الصور الثلاثة" (*Three Images*) التي قدمها والتز والتي أسماها سنجر فيما بعد بـــ "مستويات التحليل" (*Levels of Analysis*) تقوم على التمييز بين ثلاثة مستويات(*)، اعتبرت في الوقت نفسه الوحدات التي انطلق منها الباحثون والمفكرون في تحليلهم لظواهر العلاقات الدولية، وتمثلت هذه المستويات في[1]:

1- مستوى الفرد؛ ويتمثل أساسا في "صناع القرار" ومدى تأثيرهم في صنع القرار السياسي الخارجي من خلال بيئاتهم ودوافعهم النفسية.

2- مستوى الدولة؛ من حيث طبيعة النظام السياسي وتركيبته وأهم المؤسسات الداخلية الفاعلة فيه.

3- مستوى النظام الدولي؛ انطلاقا من تحديد طبيعة النظام الدولي، والقوى الكبرى المهيكلة له، والوزن النسبي لكل دولة فيه ...إلخ، كل هذا يؤثر على السلوك الخارجي للدول وطريقة تعاملها مع بقية الدول الأخرى.

يذهب كارين مينغست إلى القول بأن هناك شبه اتفاق بين باحثي ومنظري العلاقات الدولية حول وجود ثلاثة مستويات، وقدمها على الشكل التالي:

(*) سوف لن نخوض في الجدل القائم حول عدد مستويات التحليل ومسمياتها وعلاقتها بوحدات التحليل...إلخ، لأن غرضنا هو تبيان مدى ارتباط عملية التنظير وتصنيف نظريات العلاقات الدولية بمستويات التحليل المختلفة، فكل نظرية في الحقيقة تتبنى مستوى تحليليا معينا، ومنه اختيار وحدات التحليل التي تركز عليها في الدراسة.

[1] أحمد محمد أبو زيد، مرجع سابق، ص98.

الشكل (07): مستويات التحليل حسب كارين مينغست

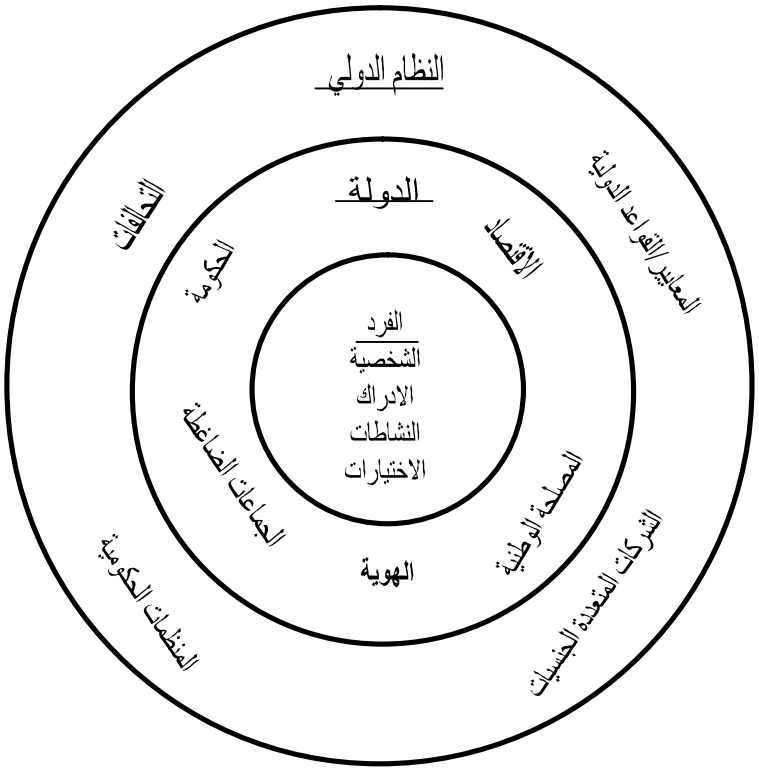

Source: Karen MINGST, **Essentials of International Relations** (New York: W.W. Norton & Company, Second Edition, 2003). P 61.

بالنظر إلى مستويات التحليل، يمكننا القول مع والتز وونت أن هناك صنفا من النظريات ينطلق من مستوى تحليل "البنية"، وتحمل هذه النظريات مسميات من قبيل "بنيوية"، "نظامية"، "نسقية"، "كلية"، "شاملة"، ...إلخ. ويقابله صنف آخر من النظريات ينطلق من مستوى تحليل "الفاعل"، وترد هذه النظريات تحت مسميات عدة "فردية"، "جزئية"، "اختزالية"، ...إلخ. لكن هل جودة وقيمة وأفضلية النظرية تقاس بتبنيها لمستوى تحليل معين، أم تقاس بعوامل أخرى؟

المطلب الرابع: في تقييم نظرية العلاقات الدولية: جدل المعايير والأفضلية.

على ضوء الإنقسام النظري الذي يشهده حقل العلاقات الدولية يبدو الجواب عن سؤال من قبيل: ما أفضل نظرية؟ سهلا للوهلة الأولى، إذ يمكن الرد بالقول: أفضل نظرية هي التي تقوم بتأدية وظيفتها كاملة غير منقوصة. لكن عندما تنجح أكثر من نظرية في تأدية الوظائف المنوطة بها تصبح المقارنة بين النظريات المختلفة عندئذ غير مبررة وبلا فائدة. زد على ذلك، إن الإعتراف بتعدد الأنماط النظرية يجعل من عملية المقارنة غير ممكنة، خاصة إذا كانت هذه الأنماط من طبيعة مختلفة، فلا يمكن المقارنة مثلا بين النظرية التفسيرية والنظرية التكوينية، أو بين الأنماط النظرية التي تعكس التوجهات

الوضعية وتلك التي تعكس توجهات ما بعد وضعية (النظريات التقليدية في مقابل النظرية النقدية مثلا). غير أن هذا لا يعني نفي أي إمكانية للمقارنة والبحث عن معايير لجودة وأفضلية النظريات. تتوفر هذه الإمكانية عندما نبحث داخل نمط معين من الأنماط النظرية المقدمة لتحليل ودراسة العلاقات الدولية. وبما أن العلاقات الدولية كحقل معرفي يسعى دائما إلى مزيد من العلمية والإحترافية أو المهنية تحت تأثير الفلسفة الوضعية، فإن مفهوم النظرية العلمية يعد معيارا مرجعيا لقياس جودة وقيمة النظريات المتنافسة.

يجادل فريد شيرنوف أن الإجابة عن السؤال: كيف نحدد أفضل نظرية؟ لم تأت من دراسة العلاقات الدولية أو علم الإجتماع، ولكن من الفلسفة. فمنذ قرون، طرح الفلاسفة أسئلة حول: كيف نقرر ونختار الأفضل بين النظريات المتنافسة؟ وأولئك الذين يدرسون نظرية المعرفة أو "الإبستمولوجيا" طرحوا كذلك أسئلة مماثلة من قبيل: ما المعرفة؟ كيف نعرف الحقيقة؟ وكيف نعرف أن نظرية ما يجب أن تُقبل في مقابل منافساتها؟[1]

نظر العديد من الفلاسفة إلى العلم وخاصة العلوم الطبيعية وبعض فروع العلوم الفيزيائية على أنها تمثل أعظم إنجازات المعرفة البشرية المنظمة. وعليه، فإن فلاسفة العلم حاولوا تفسير كيف أن هذه الحقول من الدراسة حققت كل هذا التوسع والتقدم في المعرفة؟ كيف يستطيع/ وعلى أي أساس يرفض العلماء النظريات القديمة في مقابل النظريات الجديدة؟ وكيف يمكنهم تحسين ممارساتهم العلمية؟[2]

يعود شيرنوف ليقدم جزءا من الإجابة على السؤال الذي طرحه أعلاه، فيقول أنه من أجل تحديد ما الذي يجعل نظرية ما أفضل من النظريات المنافسة لها نحتاج في البداية إلى معرفة الخصائص الواجب توفرها في النظرية الجيدة[3] (*Good Theory*). وحسبه، يمكن استقاء هذه الخصائص من نظيرتها في العلوم الطبيعية. حيث يعدد معايير اختيار النظرية في العلوم الطبيعية كما يلي[4]:

1- التماسك الداخلي؛
2- الإنسجام؛
3- البساطة؛
4- التعزيز؛
5- مبدأ التكذيب؛
6- الصلابة؛
7- الخصوبة؛

---

[1] Fred Chernoff, op. cit. p 79.
[2] Ibid, p 80.
[3] Ibid, p 03.
[4] Ibid, p 85.

8- الإلتزام المنهجي.

وبما أن العلوم الإجتماعية تعمل بطريقة مماثلة لما يتم في العلوم الطبيعية (أي تتبنى الإبستمولوجيا الوضعية)، فإن المنهج العلمي يمكن تطبيقه على العلاقات الدولية، وبالتالي يمكن اعتماد المعايير نفسها في قبول أو رفض النظريات.

النظرية الأفضل في اعتقاد إيان كريب هي تلك التي باستطاعتها أن تحدد بصورة تفصيلية أكبر العمليات السببية الفاعلة، والمواقف التي تعمل فيها تلك الآليات السببية، ويضيف إليها عنصر التماسك المنطقي الداخلي. فالنظرية التي تناقض نفسها باستمرار يجب أن ينظر إليها بعين الشك والريبة[1].

ماكس هوركهايمر – أحد رواد ما سمي بـــ "النظرية النقدية" – يرى أن جودة النظرية (التقليدية) كما هو مسلم به في الوضع الراهن للعلم ترتبط بعدد متغيراتها. فكلما قل عدد المبادئ الأساسية (المتغيرات) بالنسبة لعدد النتائج كلما اقتربت النظرية من الكمال. ومصداقيتها بالنسبة للواقع تقتضي أن تكون القضايا المستنبطة من تلك المبادئ مطابقة للأحداث، وللمعطيات الواقعية. أما إذا ظهرت – على العكس من ذلك – تناقضات بين التجربة والنظرية فلا بد من مراجعة إحداهما: إما أن الملاحظة كانت مختلة، وإما أن المبادئ النظرية هي التي تنطوي على خطأ ما. لذلك لا تكون النظرية أبدا بالقياس إلى الوقائع سوى فرضية لا غير. وعليه، يمكن تعديلها كلما استوجب الواقع ذلك[2].

ومسألة عدد المتغيرات وارتباطها بجودة النظرية ومصداقيتها هي محل خلاف بين التقليديين والسلوكيين كما يشير إليه ديفيد سنجر (*David Singer*). فالتقليديون يقللون من عدد الحالات التي يدرسونها ويكثرون من عدد المتغيرات، بينما يكثر السلوكيون من عدد الحالات المدروسة ويقللون من عدد المتغيرات.[3]

يذهب محمد نصر عارف إلى أن الحكم على النظرية لا يتعلق بكونها مصيبة أم مخطئة، وإنما بمدى قيامها بوظائفها وفائدتها في الشرح والتفسير، وقدرتها على تحقيق المعايير التالية[4]:

1- الوضوح، خاصة في المفاهيم والمصطلحات؛

2- الإتساق الداخلي وعدم التناقض بين المكونات؛

3- الملاءمة الإمبريقية؛

---

[1] إيان كريب، مرجع سابق، ص45.

[2] ماكس هوركهايمر، **النظرية النقدية والنظرية التقليدية**. ترجمة: مصطفى الناوي (الدار البيضاء: عيون المقالات، ط1، 1990) ص05.

[3] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص26.

[4] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص75.

4- الملاءمة التفسيرية.

كينيث والتز الذي ميز بين النظريات الكلية أو النظامية والنظريات الجزئية أو الإختزالية، يذهب إلى أنه عبر النمط الأول فقط من النظريات يمكن فهم وتفسير السياسة الدولية بشكل جيد. أما النظريات الإختزالية فهي تعطي صورة ومعرفة تجزيئية عن واقع العلاقات الدولية. فـــ والتز يشترط في النظرية الجيدة أن تنطلق من مستوى تحليل النظام الدولي. بينما يذهب كل من جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف إلى أن جودة النظرية وأفضليتها لا ترتبط إطلاقا بمستوى التحليل الذي تنطلق منه، بل بمدى التزامها بقواعد المنهج العلمي[1].

بالعودة إلى وظائف النظرية المختلفة – كما ذكرنا سابقا – هناك جدل قد طُرِح بشأن وظيفة التنبؤ أو التوقع، وهذا الجدل يستمر حول تقييم النظرية انطلاقا من قدرتها على التنبؤ من عدمه. فالنظرية "العلمية" التي تدعي قدرتها على اكتشاف وشرح أو تفسير القوانين الموضوعية التي تحكم السياسة الدولية ينبغي أن تكون لها القدرة كذلك على استشراف المستقبل، وتوقع مآلات الظواهر والسلوكات، لكن هناك من يحجب هذا المعيار ولا يشترطه في تقييم النظرية. فـــ والتز مثلا يعتقد أن مدى قدرة النظرية الإجتماعية على التنبؤ والإستشراف لا يعتبر معيارا حاسما للحكم على نجاحها أو فشلها بقدر ما يرتبط بقدرتها على تفسير ما هو موجود[2]. ألن كارلنج (*A. Karling*) يرفض التوجه الذي يرى أن فشل النظرية في فهم جانب من جوانب الحياة الإجتماعية وتفسيره والتنبؤ بما سيحدث فيه يعتبر فشلا في قدرتها على كل شيء[3]. وعبد الناصر جندلي يذهب في الإتجاه نفسه، حينما يجادل بأن النظرية التي تفشل في عملية التنبؤ لا ينبغي أن تزول، بل لا بد لها من عملية مراجعة لبنائها المعرفي وضرورة تكيفها مع ما يحدث من تغيرات في الواقع الدولي[4]، وهو هنا يشير إلى مسألة في غاية الأهمية تتعلق بمواكبة النظرية للواقع واستمرارها وبقائها، فإذا اعتمدت نظرية ما هل معنى هذا إعطاؤها صلاحية مطلقة؟ ألن تتحول عندئذ إلى عقيدة أو إيديولوجيا؟ ألن تكون منفصلة عن الواقع المتغير باستمرار وبالتالي تتخلف عن مواكبته؟

إذا عدنا إلى الواقعين، فإن طموحهم الذي تغذيه الفلسفة الوضعية، جعلهم يعتقدون بإمكانية الوصول إلى نظرية علمية وعامة تتسم بقدر كبير من الثبات والإستمرار، لأنه بزعمهم تقوم مثل هذه

---

[1] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص39.

[2] أحمد محمد أبو زيد، مرجع سابق، ص106.

[3] إيان كريب، مرجع سابق، ص106.

[4] عبد الناصر جندلي، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص119.

النظرية على اكتشاف القوانيـــن الموضوعية التي تحكم العلاقات الدولية. هذه الأخيرة – كما رأينا سابقا – جوهرها ثابت و لم يتغير منذ مئات السنين، وبالتالي فالنظرية التي تحوز مثل هذا الإنجاز لا تحتاج إلى تغيير. بينما الليبراليون – الذين يثقون في قدرة الإنســـان وفي عقله وعلمه على تغيير الأشياء المحيطة به – يرون بضرورة تغير النظرية بتغير الواقع المستهدف، فهي لا تصلح كأداة للتحليل إلا إذا بقيت خصائص الواقع المستهدف كما هي، فإذا ما لحقها التغير تعين الإنصراف عنها والإتجاه إلى بناء نظرية جديدة تعكس الواقع الجديد[1]. فالنظرية هي استجابة مستمرة لواقع متغير باستمرار، بل الأكثر من ذلك – حسبهم – تؤدي النظرية وظيفة أخلاقية تتمثل في تحسين الوجود الإنساني ككل.

هناك من قارب موضوع التقييم والمفاضلة بين النظريات انطلاقا من رؤية براغماتية بحتة، كما فعل باريتو (*Pareto*) حينما ميز بين الحقيقة والفائدة، فبعض الأفكار تصبح مؤثرة ليس لأنها "صحيحة" ولكن لأنها "مفيدة"، وبعبارة أخرى لأنها تخدم مصالح إجتماعية[2]. وفي الحقيقة إذا اعتمدنا هذا المعيار في التفضيل فإننا نفتح الباب على مصراعيه أمام تدخل ذاتية وقيم وميولات الباحثين وأهوائهم ...إلخ، وبالتالي تصبح كل النظريات ذات فائدة من وجهة نظر من يُعبّر عنها.

هذه العوامل والمعايير للمقارنة واختيار النظرية الجيدة التي تحدثنا عنها تتعلق في مجملها بطبيعة النظرية ودورها، وبطبيعة الواقع الذي تعكسه. لكن ماذا عن تلك المتعلقة بالباحث أو المنظر نفسه؟

يؤكد توماس كون من خلال كتابه "بنية الثورات العلمية" أن عملية التحليل المعمقة للنقاشات العلمية التي دارت بين العلماء، وللقواعد التي اتبعوها في تقييم وفي تفضيل بعض النظريات على أخرى، أظهرت أن هناك عوامل أخرى غير معايير المنطق كان لها أثر حاسم في الميل والتصديق على نظرية ما دون أخرى، وتعلقت أساسا بالعوامل الجمالية أو السياسية أو الدينية أو الإيديولوجية للعلماء والباحثين، لكن لا أحد يريد – حسبه – أن يقبل بهذا الأمر[3]. ليصل إلى أن قبول النظريات أو رفضها لا يحتكم بالضرورة إلى معايير علمية صارمة كما نتصور، وإنما هناك تأثيرات تأتي من داخل "الجماعة العلمية" نفسها تؤثر – بشكل كبير – في اختيار النظريات وفي بقائها واستمرارها.

بعد سنوات من ظهور عمل كون ذهب فيرابند (*Feyerabend*) إلى أبعد من ذلك، حينما أكـــد أن النظريات العلمية يمكن أن تكون "خرافات"[4]. وفي فرنســـا ذهب كل من لاتور وولغـــار (*Woolgar*) *and* (*Latour*) إلى أن النظريات الإجتماعية هي عبارة عن "بناء". وبما أننا نرى العالم

---

[1] عادل فتحي ثابت، مرجع سابق، ص35.

[2] ريمون بودون، مرجع سابق، ص99.

[3] المرجع نفسه، ص97.

[4] المرجع نفسه، ص97.

انطلاقا من هذه البناءات، فإننا لا نستطيع أن نقارن بين صور العالم التي تم تقديمها مع "حقيقة خارجية هناك" لا نمتلك حق الدخول إليها[1]. كما شدد رورتي (*Rorty*) على أن المعرفة ليست "مرآة للطبيعة"، بل هي بناء لها، وهي غالبا ما تكون اعتباطية إلى حد ما[2]. ليقر كل هؤلاء بنسبية المعرفة الإجتماعية، وصعوبة التمييز بين الإدعاءات المعرفية المتنافسة والإنحياز إلى إحداها.

لكن هذا لا يعني البتة وضع النظريات جميعها على قدم المساواة بدعوى عدم وجود معيار حاسم لتمييز الجيد من الرديء منها، خاصة إذا ما عرفنا أن باحثي العلاقات الدولية يبذلون جهودا مضنية من أجل التأسيس لـــ "علم العلاقات الدولية" بناء على ما هو متعارف عليه من قواعد المنهج العلمي، بما في ذلك بناء النظريات والحكم عليها.

[1] المرجع نفسه، ص97.

[2] المرجع نفسه، ص97.

المبحث الرابع
إشكالية العلمية في حقل العلاقات الدولية.

كما رأينا وأشرنا سابقا إلى الدعوات المختلفة لبناء حقل دراسي للعلاقات الدولية يستجيب لطابع وشروط "العلمية"، بدءا من جهود المثاليين في الدراسة العلمية للعلاقات الدولية لتفادي اندلاع الحروب في المستقبل، مرورا بطموح الواقعيين في بناء نظرية علمية وعامة للعلاقات الدولية، وانتهاء بمشروع السلوكيين في نقل العلوم الإجتماعية بما فيها العلاقات الدولية إلى مصاف العلوم الطبيعية من حيث الدقة والصرامة المنهجية والقدرة على التنبؤ، إلا أن هناك شكوكا كثيرة تحوم حول القدرة والإمكانية على فعل ذلك، لذا ظهرت جدالات عدة تتحدث عن مشكلات حقيقية واجهت بناء فرع علمي مستقل للعلاقات الدولية.

المطلب الأول: حدود استقلالية العلاقات الدولية كعلم.

قبل الحديث عن مدى استقلالية العلاقات الدولية كعلم والصعوبات التي يمكن أن تعوق ذلك، من المفيد أن نتحدث – ولو بإيجاز – عن مفهوم العلم ومضامينه ومرتكزاته، إذ يمكن على ضوء ذلك المقاربة بشكل سليم للمسألة المراد بحثها.

الفرع الأول: في معنى العلم ومرتكزاته.

يعتبر أغلب الباحثين والمفكرين في العلوم الإجتماعية ككل أن "العلم" كنشاط فكري هو حديث نسبيا، إذ لم يتمايز عن التفكير الفلسفي إلا في منتصف القرن السادس عشر، عندما بدأت تتشكل نواة وأسس التفكير العلمي مع دعوات كل من: فرانسيس بيكون الذي نادى بـــ "الملاحظة" و"التجربة"، والذي يرى بأن العلم موجود في الطبيعة لا في الكتب، وذلك ردًّا على الفلاسفة المدرسيين الذين رفعوا شعار "إقرأ في الكتب تكن عالما". ودعوة رينيه ديكارت إلى العقل و"العقلانية" وذلك حينما افترض أن تفكيره دليل وجوده (أنا أفكر إذن أنا موجود). وكذلك أوغست كونت الذي نادى بـــ "فيزياء إجتماعية" على شاكلة "فيزياء الطبيعة"، وذلك حينما افترض أن الظاهرة الإجتماعية والإنسانية تحكمها قوانين موضوعية يمكن الوصول إليها باستخدام قواعد المنهج العلمي.

لكن هذا لا يعني أن مصطلح العلم لم يكن معروفا أو متداولا بين المفكرين والفلاسفة القدامى، وإنما يكمن الإختلاف في المعنى الذي حُمِّل به، إذ يقول محمد نصر عارف أنه لم يخرج مفهوم العلم ومضمونه منذ عهد الإغريق حتى نهاية العصور الوسطى وبداية عصر النهضة عن إطار الفلسفة، إذ تمثلت

معانيه في المعرفة وحب الحكمة والبحث عن اليقين[1]. فأفلاطون مثلا جعل من "الجدل" جوهرا للعلم، ومثلت الجدلية عنده أرقى أنواع المعارف وأكملها على الإطلاق، حيث اعتبرها بمثابة المعرفة المطلقة، ويتم التمهيد لها بواسطة علوم ثانوية مثل علم الحساب والهندسة وعلم الفلك ...إلخ، وأرسطو اعتقد أن ماهية العلم وجوهره مرادف للضرورة والأبدية، فالعلم يمثل حسبه المعرفة المؤكدة أو اليقين[2]. ولقد ظل هذان المعنيان يهيمنان على نمط التفكير البشري مدة طويلة من الزمن، حيث نسب مفكرو العصور الوسطى العلم إلى الله بصفته مصدر المعرفة الكاملة، وبعض فلاسفة العرب والمسلمين مثل الغزالي وابن سينا رادفوا بين العلم واليقين[3]. واستمر هذا الوضع إلى غاية بداية عصر النهضة أين دشن الفكر البشري مرحلة جديدة أسماها أوغست كونت مرحلة الفكر الوضعي أو العلمي (بعد مرحلتين سابقتين هما مرحلة الفكر اللاهوتي ومرحلة الفكر الميتافيزيقي)، والتي سيتخلى فيها العلم عن معناه الفلسفي المرتبط بفكرتي اليقين والكمال والإتجاه صوب معنى ومفهوم العلم كما يتجلى في الرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلوم الحياة، أي الإنتقال من التفكير الفلسفي إلى التفكير العلمي المبني على اتباع الأساليب والمناهج العلمية، والتخلي عن فكرة المبادئ أو المنطلقات اليقينية التي لا تسندها خبرة ولا تثبتها تجربة. فكل القضايا والمسائل المطروحة هي من حيث المبدأ مثار للجدل والإختلاف[4].

يقول كل من تشارلز وين وآرثر ويجنر أن العلم قد يبدو غامضا، خاصة عندما يقدم بقدر كبير من التفصيل، إلا أنه في جوهره مباشر جدا، فكل ما يفعله العلماء هو أنهم يحاولون معرفة وفهم الأسس التي تقوم عليها أية ظاهرة طبيعية[5].

وفي الحقيقة يرتبط مفهوم العلم في مضمونه الجديد (بعد انفصال العلوم الطبيعية عن الفلسفة واستقلالها بمنهجها الخاص بها) ارتباطا وثيقا بمفهوم المنهج العلمي. فكما يقول عصام سليمان يعرف العلم بمنهجه وليس بموضوعه[6]، فليس للعلم موضوع خاص به، ولكن للعلم منهج وقواعد يقوم عليها. وكما يقول محمد أحمد الزعبي، فإن مفهوم العلم ينطوي على معنى مزدوج، فهو يشير من جهة إلى المفاهيم والمقولات والقوانين والنظريات التي تعكس الترابطات الضرورية والجوهرية الثابتة (نسبيا) في و/أو بين عناصر الواقع المختلفة (الطبيعة، المجتمع، الفكر)، ويشير من جهة أخرى إلى مجموعة القواعد

---

[1] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص34.

[2] عبد القادر بشته، **الإبستمولوجيا: مثال فلسفة الفيزياء النيوتونية** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1995)، ص12.

[3] المرجع نفسه، ص12.

[4] يوسف محمد الصواني، تحليل الأحداث في العلاقات الدولية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 34، ربيع 2012، ص70.

[5] تشارلز إم وين وآرثر دابليو ويجنر، **الطفرات العلمية الزائفة: عندما يطمس العلم الحقيقي ويسود العلم الزائف**، ترجمة: محمد فتحي خضر (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، ط1، 2011)، ص17.

[6] عصام سليمان، مرجع سابق، ص122.

المنهجية التي انتهجها الفكر في التوصل إلى هذه النتيجة (المعرفة العلمية)، وكما أن هناك فرقا أكيدا بين موضوع العلم ومنهجه، إلا أنهما في الوقت نفسه وجهان متكاملان، إذ لا يمكن دراسة القضايا العلمية إلا بواسطة المنهج العلمي، ولا يمكن استخدام وتطبيق قواعد المنهج العلمي إلا على القضايا العلمية[1].

يمكن استخلاص بعض القواعد أو الأسس التي يقوم عليها مفهوم العلم من التعريف الذي يورده قاموس ويبستير (*Webster*) للعلم بأنه "المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بغرض تحديد طبيعة وأسس وأصول ما تتم دراسته"[2]، فالعلم أو المعرفة العلمية يستوجب المرور بعمليتي الملاحظة والتجربة، كما أنه نشاط هادف يبحث عن حقائق الأشياء وكنهها، فالحقيقة هي هدف العلم أو كما قال كارل بوبر "العلم هو البحث عن الحقيقة"[3].

يشير عبد القادر بشته إلى أن المفهوم الحديث للعلم ينطلق من الجوهر الذي يقوم عليه علم الفيزياء، ويرتكز هذا الجوهر على أربعة مفاهيم أساسية[4]:

1- الترييض؛ والمقصود به استخدام وتوظيف الرياضيات، بحيث تصبح الظواهر الطبيعية مجرد ثوابت يمكن التعبير عنها بأرقام ومعادلات رياضية، والهدف من هذه العملية هو قياس وتكميم تلك الظواهر بدقة.

2- التجربة؛ وتعني ضرورة الإنطلاق من مجال الملاحظة الحسية للكشف عن الحقيقة العلمية أو لتبريرها.

3- المفهوم؛ وهو ذا قيمة كبيرة داخل النظرية الفيزيائية الحديثة والمعاصرة، فهو الحافز والمرتب لبرنامج الترييض والتجريب.

4- بنية التفسير الأرسطي؛ حيث يؤكد أرسطو على أن جوهر العمل الفيزيائي يتمثل في بحثه عن طبيعة الأشياء وعللها (مبدأ العلية أو السببية).

وقدم جيوفاني سارتوري (*Giovanni Sartori*) مجموعة من الخصائص التي تميز العلم عن المعرفة أو الفلسفة، تمثلت في[5]: الإثبات الإمبريقي، التفسير والشرح المنطقي، الحياد القيمي، الجزئية والتراكمية، التركيز على الواقع الموجود، العملية والقابلية للتطبيق.

---

[1] محمد أحمد الزعبي، "إشكالات البحث العلمي للظواهر الإجتماعية".
http://www.al-moharer.net/moh249/m_zoobi249.htm

[2] المرجع نفسه.

[3] كارل بوبر، **بحثا عن عالم أفضل**، ترجمة: أحمد مستجير، (القاهرة: مكتبة الأسرة، 1999) ص59.

[4] عبد القادر بشته، مرجع سابق، ص13.

[5] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص41.

بيتر سين (*Peter Seen*) حدد سبعة عناصر اعتبرها بمثابة مسلمات أو منطلقات أساسية لكل مشتغل بمهنة العلم (رغم أنه يقر بإمكانية تغيرها واستبدالها)، وهي[1]:

1- وجود الحقيقة الموضوعية خارج الإنسان المدرك الواعي، أي تقع خارج عقول العلماء ويمكن التوصل إليها من طرف الآخرين؛

2- الإعتقاد بوجود الوقت وإمكانية قياسه في الماضي والحاضر والمستقبل؛

3- المكان أو المساحة، وهما تماما مثل الوقت، يمكن قياسهما بدقة؛

4- الرموز والحقيقة الواقعية، فطالما أن هناك تمايز وانفصال بين العلماء والواقع الذي يدرسونه فلا بد من وجود علاقة قوية بين الرموز والواقع، حيث يتم تحويل هذا الأخير إلى رموز في صورة مفاهيم ومصطلحات تعبر عنه؛

5- لا بد من وجود غاية وهدف للعلم؛

6- العقل كأداة للمعرفة؛

7- الإعتقاد في وجود السببية.

هناك من يذهب إلى أن مفهوم العلم يستند إلى مجموعة من الإفتراضات الأساسية، من بينها[2]: انتظام الطبيعة، إمكانية معرفة الطبيعة، كل الظواهر الطبيعية لها مسببات طبيعية، لا شيء يحمل دليلا بذاته (يجب البرهنة على ادعاءات الحقيقة المعرفية بشكل موضوعي)، اشتقاق المعرفة من الخبرة.

وبغض النظر عن الجدل والإختلاف الحاصل بشأن تحديد مفهوم العلم ومكوناته وخصائصه يمكن القول إجمالا أن العلم بمعناه الحديث يعكس تصورا وضعيا خالصا، منذ أن صاغ كونت مبادئ الفلسفة الوضعية التي أصبحت المرجعية الإبستمولوجية والمنهجية للعلوم الإجتماعية ككل، وأصبح مفهوم العلم ومضمونه يُعرَّف في إطارها. بل إن معايير الحكم على علمية فرع من الفروع الدراسية للعلوم الإجتماعية أضحت ترتبط بمدى التزامه بقواعد المنهج العلمي/ الوضعي.

الفرع الثاني: في إمكانية قيام علم مستقل للعلاقات الدولية.

يمكن العودة بحركية استقلالية العلوم عن الفلسفة إلى بداية القرن السابع عشر، حيث دشنت ما يسمى بـــ "علوم الطبيعة والفيزياء" هذه الحركية فاتحة عهدا جديدا من نمط التفكير البشري، ومبشرة بامتلاك الإنسان وسيطرته على ظواهر الطبيعة وتطويعها، وأحرزت في ذلك نجاحات باهرة جعلت من العلوم الإجتماعية تحذو حذوها، وما انفكت فروعها بالإستقلال عن الفلسفة الواحدة تلو الأخرى، بدءا

---

[1] المرجع نفسه، ص ص42-43 .

[2] شافا فرانكفورت ناشمياز، دافيد ناشمياز، **طرائق البحث في العلوم الإجتماعية**، ترجمة: ليلى طويل (دمشق: بترا للنشر والتوزيع، ط1، 2004)، ص ص18-19.

بعلم الإجتماع والإقتصاد والقانون وعلم النفس... وعلم السياسة ... إلخ، ويأتي في مؤخرة هذه الحركية الإستقلالية ما يسمى بـــ علم العلاقات الدولية. ولئن كانت الفروع الأولى لا تثير جدلا واسعا حول مدى استقلاليتها عن الفلسفة ومباحثها، فإن فرع أو حقل العلاقات الدولية لم يحسم أمره بشأن هذه المسألة، بل ويثار الجدل في الحقيقة عن مدى استقلاليته عن هذه الفروع (المستقلة) نفسها، خاصة علمي السياسة والإجتماع في مقام أول، وباقي العلوم الأخرى التي يتداخل معها مثل الإقتصاد والقانون وعلم النفس ...إلخ.

تطلعنا الأدبيات التي كتبت في هذا الشأن بوجود اتجاهين أساسيين: اتجاه يرى باستقلالية العلاقات الدولية كعلم لتوفره على شروط ذلك، واتجاه ينكر وينفي مثل هذه الإستقلالية ويلحق العلاقات الدولية بعلوم قائمة كعلمي السياسة والإجتماع كما ذكرنا سابقا.

ينطلق الإتجاه الأول من جملة معايير يُفترض توافرها في أي حقل معرفي يدعي الإستقلالية عن بقية فروع العلوم الإجتماعية الأخرى، وهي كالتالي[1]:

1- يرتبط قيام حقل معرفي معين بتطور النظرية فيه، أي ضرورة وجود ممارسة علمية وعمليات تنظيرية يتم بواسطتها الوصول إلى نظرية أو مجموعة نظريات يمكن بواسطتها تحليل وفهم الظواهر التي تنتمي إلى الحقل؛

2- وجود طرق ومناهج بحث يمكن اعتمادها في الدراسة والبحث، فأي حقل علمي مستقل يحاول أن يبتكر أساليب بحثية جديدة خاصة به أو يطور ما هو موجود؛

3- ضرورة تحديد وتوضيح معاني المفاهيم والمصطلحات المتداولة في الحقل.

بالنسبة لـــ آيري رانسوم (*Earry Ransom*) فإن المواصفات الواجب توفرها في العلاقات الدولية كفرع دراسي مستقل تتمثل في[2]:

1- وجود موضوع دراسي متميز ومختلف عن الغير؛

2- وجود نماذج وأفكار تجريدية متفق عليها عامة؛

3- وجود مفاهيم شبه خاصة لتحليل السلوكية الدولية؛

4- وجود لغة أكاديمية متخصصة؛

5- وجود تعريفات محددة بدقة ومناهج تحليلية معيارية تساهم في تكرار الإختبار والتجربة الدراسية ضمن المعايير ذاتها المستعملة في التحليل الأساسي؛

6- وأخيرا وجود نظام مركزي لتصنيف وتقييم وإظهار وضع البحث ونتائجه.

---

[1] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص31-32.

[2] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص80.

يبدو أن إيجاد حقل معرفي في العلوم الإجتماعية يستجيب لبعض ما اشترطه رانسوم أمر بالغ الصعوبة، فعلى سبيل المثال نجد الإختلاف حول التوصيف والتعريف والتحديد هو السمة الأساسية لكل فروع العلوم الإجتماعية بلا استثناء، فطبيعة الظواهر الإجتماعية المعقدة بالإضافة إلى ذاتية الباحثين وتحيزهم هي التي تجعل من هذا الإختلاف حتميا.

وفيما يخص الدوافع والمبررات فإن سعد حقي توفيق يعتقد أن ما يشجع على استقلالية علم العلاقات الدولية يتمثل في عوامل ثلاثة، هي[1]:

1- اتجاه الدراسات المعاصرة في العلاقات الدولية للبحث عن السببية أكثر من البحث عن العوامل القانونية.

2- هناك انجذاب واهتمام بفكرة "العلوم الإجتماعية السلوكية"، أي الإتجاه نحو فكرة التخصص والإستقلالية في دراسة الظواهر الإجتماعية.

3- إن توجه حقول المعرفة الأخرى نحو الإستقلالية كان دافعا لعشرات الباحثين والدارسين للتزوع نحو الإستقلالية في حقل العلاقات الدولية.

وعموما، يمكننا القول بضرورة توفر ثلاثة أركان أساسية حتى يتم الإعتراف باستقلالية حقل معرفي معين، وهي:

1- وجود مجموعة من الظواهر التي يستقل الحقل بدراستها عن غيره، أو على الأقل يدرس موضوعا معينا من المواضيع المتداولة في غيره من الحقول المعرفية الأخرى، ولكن من زاوية مختلفة وغير مطروقة من قبل (وذلك انطلاقا من أن الظاهرة الإجتماعية هي كل واحد بأوجه وأبعاد متعددة)؛

2- وجود منهج أو مجموعة مناهج تتسم بالعلمية يمكن استخدامها في البحث والتحليل، ولا يشترط أن تكون أصيلة أو خاصة فقط بالحقل أو من إنتاجه، فكل العلوم الإجتماعية مثلا تتبنى المنهج العلمي/الوضعي (بدرجات متفاوتة) وتحاول أن تستفيد منهجيا مما يطور في العلوم الطبيعية والفيزيائية؛

3- وجود إنتاج معرفي وعلمي من نظريات ومفاهيم ومصطلحات ...إلخ، يعكس الجهود المبذولة ويسهم في التطور المعرفي للحقل ذاته.

بالعودة إلى هذه الشروط أو الأركان، يمكن اعتبار حقل العلاقات الدولية حقلا علميا قائما بذاته، فهو يعزل مجالا من الظواهر الإجتماعية التي يستقل بدراستها وفي مقدمتها ظاهرة غياب السلطة على

[1] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص32-33.

المستوى الدولي. فحسب ستانلي هوفمان، تتمحور دراسة العلاقات الدولية حول ظاهرة "انعدام السلطة" في المجتمع الدولي، وبالتالي يعتبره علما متميزا قائما بذاته[1]. وهو يستخدم مناهج علمية في البحث والتحليل تتنوع بين التقليدية التي تستند في الوصول إلى تعميمات نظرية عبر استخدام التاريخ بشكل موسع، أو المناهج السلوكية التي تنطلق في بناء نظرياتها من استخدام الأساليب الكمية والتقنيات الإحصائية (عبر المناهج التقليدية تم بناء ما يسمى بالنظريات العامة أو الكبرى في العلاقات الدولية كالواقعية مثلا، وبواسطة المناهج السلوكية تم الوصول إلى النظريات المتخصصة أو الجزئية في الستينيات والسبعينيات مثل نظريات صنع القرار، وتحليل السياسة الخارجية،...). أما فيما يخص الإنتاج المعرفي والنظري فيمكن القول أن الحقل يزخر بمجموعة من النظريات المتنافسة التي تقدم استبصارات مهمة في فهم وتحليل السياسة الدولية، بل وتمد الممارسين في الواقع العملي للعلاقات الدولية بإرشادات وتوجيهات بنيت عليها الكثير من مواقف وسلوكات الدول، وأنشأت على أساسها منظمات وهيئات دولية، ... إلخ.

لكن هناك من يعارض فكرة استقلالية العلاقات الدولية كحقل دراسي متميز، وعلى رأسهم مورتون كابلان الذي أنكر وجود حقل مستقل للعلاقات الدولية، بسبب عدم وجود جوهر حقل مشترك يمكن إغناؤه كما هو الحال بالنسبة لعلم السياسة، لذا فالعلاقات الدولية بالنسبة له تعتبر جزءا من علم السياسة[2]. وفي الإتجاه نفسه يذهب جورج كينان أبعد من كابلان، حينما اعتبر أن العلاقات الدولية ليست علما لأنها تدرس سلوك الحكومات، والتي هي بدورها كذلك مادة لسلوك الإنسان ضمن الإطار السياسي لبيئته[3]. وبالتالي لا يمكن الحديث عن إمكانية الدراسة العلمية لسلوك هذا الإنسان.

من ينكرون استقلالية الحقل يختلفون بشأن إلحاقه بالفروع العلمية القائمة، فيذهب عدد كبير منهم إلى ربطه بعلم السياسة. فـــ ريمون بلاتيج (*R. Platig*) مثلا يقول: "إن العلاقات الدولية ما هي إلا ملحق لعلم السياسة"[4]. واجتماع هيئة اليونيسكو لعام 1952 المنعقد بمدينة "كامبريدج" الإنجليزية تم فيه الإتفاق على اعتبار مادة العلاقات الدولية جزءا من مادة علم السياسة استنادا إلى الحجج التالية[5]:

1- إن كلا من العلاقات الدولية وعلم السياسة يشتركان في هدف واحد، يتمثل في دراسة السلطة والجماعة؛

---

[1] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص37.

[2] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص33.

[3] المرجع نفسه، ص34.

[4] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص76.

[5] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص34.

2- إن وسائل البحث وأسس الدراسة في كل منهما واحدة؛

3- علم السياسة يهتم بدراسة الدولة، والعلاقات الدولية تركز على العلاقات بين الدول؛

4- تعتبر دراسة السياسة الخارجية جزءا من دراسة العلاقات الدولية، وفي الوقت نفسه تعد من مواضيع علم السياسة العامة.

ويشير أنور محمد فرج إلى أن ارتباط العلاقات الدولية بعلم السياسة يمكن إرجاعه إلى فترة تألق المدرسة الواقعية أين كان مصطلح العلاقات الدولية يعبر عن تلك التي تحدث بين الدول فقط، أو هي تفاعلات السياسات الخارجية للحكومات. وقد استخدم الكثير من الباحثين الأنجلوساكسون للتعبير عن هذا المعنى مصطلح "السياسة الدولية" بدلا عن "العلاقات الدولية"[1].

هناك من الباحثين والكتّاب – خاصة الأوروبيين منهم – من اعتبر العلاقات الدولية فرعا تابعا لعلم الإجتماع، وعلى رأس هؤلاء شوارزنبرغر (*Schwarzenberger*) الذي عرّف "العلاقات الدولية" بأنها فرع من علم الإجتماع الذي يدرس المجتمع الدولي[2]. مارسيل ميرل (*Marcel Merle*) أكد من جهته كذلك على الطابع الإجتماعي لدراسة العلاقات الدولية، حيث يتساءل قائلا: "لا نستطيع حقيقة أن نفهم لماذا يتعين على العلم الذي يعالج قضايا المجتمع أن يتوقف عند حدود الدول، ويحرم على نفسه اجتياز تلك الحدود في محاولة لفهم العلاقات الإجتماعية التي تدور على مستوى الكون"[3]. إذن هؤلاء يعتبرون أن جوهر العلاقات الدولية هو المجتمع الدولي، وعليه فهي تتطلب طرحا سوسيولوجيا يحدد طبيعتها كمادة علمية.

يرجع سعد حقي توفيق سبب إنكار وجود حقل مستقل للعلاقات الدولية إلى اشتراك العديد من فروع العلوم الإجتماعية – كل منها بقدر معين – في دراسة الشؤون الدولية، فكل منها يركز على دراسة جانب محدد منها، مما يجعل دراسة العلاقات الدولية مجزأة بينها، وهذا ما يعوق قيام حقل مستقل لها[4]. وإطلالة سريعة على تخصصات أبرز الكتاب والمفكرين الذين تركوا بصمات واضحة في مجال دراسة العلاقات الدولية نجد أنها متوزعة بين الفروع الأساسية للعلوم الإجتماعية مثل علم السياسة وعلم الإجتماع وعلم الإقتصاد.

هذا الجدل حول استقلالية أو تبعية العلاقات الدولية لا ينبغي أن يصرفنا عن حقيقة الجهود التي يبذلها المختصون في حقل العلاقات الدولية، وعن إنجازاتهم التي تحققت في ذلك، وعن الديناميكية البحثية

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص76.

[2] المرجع نفسه، ص77.

[3] المرجع نفسه، ص78.

[4] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص35.

التي تميزه (النقاشات الكبيرة المتعاقبة كدليل على طموح حقل معرفي يسعى لاكتساب صفة العلوم الناضجة بتعبير كون)، وذلك قياسا بالمدة الزمنية التي استغرقها في ذلك، وبالتعقيد الشديد الذي يميز ظواهره، وبدرجة الإنقسام والتشتت التي يعانيها، خاصة من ناحية المنهجية الواجب اتباعها في تحقيق العلمية والإستقلالية.

المطلب الثاني: نقاشات منهجية حول دراسة العلاقات الدولية.

نشير في البداية إلى أن الجدل والإختلاف الذي طال مسألة تعريف العلاقات الدولية وتحديد طبيعتها ومكوناتها ونمط النظرية التي تمثلها ...إلخ، لم يستثن مسألة تحديد طرق ومناهج دراسة العلاقات الدولية، بل وكانت المسألة الثانية انعكاسا وتجليا واضحا للأولى. ولقد صنف هذا الجدل حول "كيف ندرس العلاقات الدولية؟" كأحد النقاشات الكبرى (النقاش الثاني) التي عرفها تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية في الخمسينيات والستينيات، وتجدد هذا الجدل في النقاش الثالث ولكن بصورة أقل. نشير كذلك إلى أن النقاط البحثية التي سوف نتناولها في هذا المطلب هي متداخلة بحيث تعكس في الحقيقة توجهين أساسيين منهجيا، التوجه الوضعي الذي هو سلوكي وتفسيري، والتوجه ما بعد الوضعي الذي هو ضد سلوكي ويركز على الفهم (التأويل)، ومن أجل التوضيح والتبسيط قسمنا هذه النقاط البحثية على نحو ما سيأتي.

الفرع الأول: النقاش الأول: ما بعد الوضعية ضد الوضعية.

يعتبر النقاش القائم بين الوضعيين وما بعد الوضعيين نقاشا فلسفيا - إبستمولوجيا في الأساس (طبيعة وإمكانية المعرفة)، لكن كانت له نتائج جد مهمة على الصعيد المنهجي (كيفية الوصول إلى المعرفة) في دراسة العلاقات الدولية، لذا آثرنا أن نتطرق إليه ونبدأ به أولا، لما له من فائدة في فهم وتوضيح الجدل القائم بين التقليديين والسلوكيين من جهة، وبين أنصار الفهم وأنصار التفسير من جهة أخرى.

البند الأول: الوضعية.

يجادل كل من ميلجا كوركي وكولن وايت أن الوضعية هيمنت على فلسفة العلم لحقبة كبيرة من تاريخ الحقل، وتأثيرها لم ينحصر فقط في كيفية تنظيرنا حول المواضيع المدروسة، وحول ما نعتبره كسؤال صحيح أو مشروع (*as valid question*) ، بل تعداه إلى ما يمكن أن نعتبره كأشكال صحيحة أو سليمة للدليل وللمعرفة، وساد قبول عام للنموذج الوضعي للعلم، بل إن الباحثين المحسوبين على التقليد الوضعي كانت لهم المساهمات الأكثر ديمومة في الحقل النظري للعلاقات الدولية[1]. ويجادل

[1] Milja Kurki and Colin Wight, op. cit, p16.

ستيف سميث - من جهته - بأن النقاشات الثلاثة الكبرى في تاريخ الحقل بين المثالية والواقعية، بين التقليدية والسلوكية، بين العبر-وطنية ومركزية الدولة، كانت ملتزمة بخطوط الإبستمولوجيا الوضعية، وحتى النقاش بين المنظورات (الواقعية، التعددية، البنيوية) كان خاضعا لتأثير الفرضيات الوضعية، ولذلك يمكن النظر إلى النظريات الثلاثة على أنها نسخ مختلفة لعالم واحد، بدل النظر إليها على أنها ثلاثة وجهات نظر للعلاقات الدولية أصيلة ومختلفة عن بعضها البعض[1].

بالعودة إلى ستيف سميث، فإن مصطلح "وضعية" (*Positivism*) في مجال النظرية الدولية يرد في ثلاثة استعمالات[2]:

1- الأول يرادف بين الوضعية و"الإمبريقية" (*Empiricism*) باعتبارهما يتعلقان بقضايا إبستمولوجية أساسا، تتمحور حول إمكانية وطرق معرفة شيء ما حول العالم.

2- الثاني يستعمل الوضعية كطريقة ميتودولوجية (*Methodological way*)، والتي تعني مجموعة من القواعد والإجراءات للممارسة الفعلية للعلم.

3- الثالث يساوي بين الوضعية و"السلوكية" (*Behaviouralism*) التي تعني الإعتماد الصارم على المعطيات الكمية، وإهمال ما يدور في رؤوس صناع القرار كأساس لإدعاءات المعرفة.

و حسبه، فالإستعمال الشائع في حقل العلاقات الدولية هو الإستعمال الأول.

مارتن هوليس (*Martin Hollis*) يرى أن الإستخدام الفلسفي للمصطلح من طرف الفلاسفة يزاوج بين الإمبريقية (كإبستمولوجيا) و"النزعة الطبيعية" (*Naturalism*) التي ترى أن العالمين الطبيعي والإجتماعي من طبيعة واحدة (لهما الخصائص نفسها)، وبالتالي تترتب عليهما الأحكام الأنطولوجية والميتودولوجية نفسها[3].

يعود ستيف سميث رفقة باتريسيا أوينس ليُعرِّفا الوضعية كرؤية أو وجهة نظر (*View*) حول كيفية خلق وإنتاج المعرفة، وترتكز حسبهما على أربعة افتراضات أساسية[4]:

1- الإعتقاد بوحدة العلم (الأحادية الإبستمولوجية)؛

2- هناك تمييز بين الحقائق والقيم، فـــ بالحقائق يمكن أن نكون محايدين في الحكم على النظريات المتنافسة؛

---

[1] Steve Smith, «Positivism and beyond» in Steve Smith and Ken Booth and Marysia Zalewski (eds), **International Theory: Positivism and Beyond** (UK: Cambridge University Press, First Edition, 1996), p 11.

[2] Ibid, p 31.

[3] Ibid, p 32.

[4] Steve Smith and Patricia Owens, op. cit, p 274.

3- العالم الإجتماعي مثل العالم الطبيعي تحكمه انتظامات وقوانين، وهذه الأخيرة يمكن اكتشافها بواسطة نظرياتنا بالطريقة نفسها التي يعمل بها عالم الطبيعة لاكتشاف قوانين الطبيعة؛

4- هذا الطريق الذي يحدد كيفية الوصول إلى الحقائق المحايدة يُعرف بـــ"الإبستمولوجيا التجريبية".

وبالنسبة لأصول الفكر الوضعي في العلوم الإجتماعية فإننا نجدها عند رواد الحداثة أمثال ديكارت وكونت ودوركايم. فـــ رينيه ديكارت أسس للمعرفة "الحداثية" من خلال اهتمامه بطبيعة المعرفة وطرق الحصول عليها، وقادته مناقشاته إلى استنتاج مفاده أن مبادئ المعرفة يمكن أن توجد في العلم فقط، وقاده اهتمامه بفكرة الوصول إلى معرفة أكيدة وثابتة وغير قابلة للتشكيك إلى ربطها بعلوم الهندسة والحساب، ولا يمكن الوصول إليها - حسبه - إلا بالتجربة والإستنتاج[1]. أوغست كونت الذي يُنسب إليه تأسيس علم الإجتماع على أسس وضعية رأى أن "حركة المجتمع تخضع بالضرورة لقوانين فيزيائية لا تتغير، بدلا من أن يحكمها نوع من الإرادة"[2]، وقد اقترن اسمه بالمنهج العلمي لرفضه ادعاء الإنسان أنه قادر على تغيير نظمه الإجتماعية وإعادة تنظيمها وفقا لإرادته العاقلة، وحسبه فإن مهمة علم الإجتماع تتمثل في الكشف عن القوانين الناظمة للحياة الإجتماعية بمنهج وضعي. إميل دوركايم حاول صياغة مفاهيم الوضعية صياغة علمية ومنهجية حتى تكون مقياسا لكل معرفة اجتماعية صحيحة، ارتكزت على ثلاثة مسلمات كما وردت في كتابه "قواعد المنهج في علم الإجتماع"، وهي[3]:

1- التأكيد على وحدة الطبيعة؛

2- الزعم بواقعية الظواهر الإجتماعية، أي أنها جزء من العالم الموضوعي؛

3- خضوع هذه الظواهر لقوانين ومبادئ خاصة هي قوانين طبيعية، ومن ثم تخضع للبحث العلمي.

إذن، تلتزم الوضعية بنظرة موحدة للعلم، وتتبنى المناهج المستخدمة في العلوم الطبيعية لتفسير العالم الإجتماعي، ويترتب على ذلك منهجيا الإلتزام بقواعد المنهج العلمي/ الوضعي كطريق أوحد للحصول على المعرفة ونبذ ما عداه من مناهج (إذ لا تؤمن الوضعية بفكرة التعدد المنهجي، فالحقيقة هي واحدة لا تتعدد ولا تتجزأ ومنهج كشفها هو من طبيعتها)، كما تترتب عنها (أي الوضعية) كذلك مجموعة التزامات منهجية تقع على عاتق الباحث كالتحلي بالموضوعية والبعد عن الذاتية، ضرورة التمييز بين الحقائق والقيم، تجنب الإنطلاق من مسلمات أو أحكام مسبقة ...إلخ.

---

[1] أماني أبو رحمة، "التحولات الفلسفية نحو ما بعد الحداثة: الواحدية الجديدة".
http://www.startimes.com/f.aspx?t=30351441

[2] إيان كريب، مرجع سابق، ص12.

[3] عبد الله بن جمعان الغامدي، مرجع سابق، ص07.

البند الثاني: ما بعد الوضعية.

مثلت الفلسفة ما بعد الوضعية (*Post-Positivism*) حركة فلسفية مضادة رفضت رفضا شاملا معظم المفاهيم والمبادئ الأساسية التي قامت عليها الفلسفة الوضعية. إذ حاولت تقديم توجهات نظرية ومنهجية وعلمية بديلة في ميدان البحث الإجتماعي، فضلا عن أن تعالج مواضيع اجتماعية وسياسية كانت الفلسفة الوضعية تميل إلى تجاهلها[1].

يرفض ما بعد الوضعيون وجود حقيقة مطلقة، موضوعية، ونهائية. والعالم حسبهم لا يمكن أن يخضع لانتظامات دورية وقوانين ثابتة، كما أن العالم ليس من طبيعة مادية بحتة، وبالتالي لا يمكن تصور وجود طريق أو منهج واحد ووحيد لإدراكه ومعرفته كما يجادل الوضعيون، فالخبرة الحسية ليست مصدر المعرفة الوحيد ولا بالمصدر الكامل، والحقيقة بطبيعتها "متعالية" أو "ترانسندالية" بتعبير كانط، وعليه لا يمكن لأحد ادعاء المعرفة الكاملة بالحقيقة.

وكما اعتنق الوضعيون مبادئ الحداثة، ارتبط ما بعد الوضعيين بفلسفة ما بعد الحداثة وتبنوا أطروحاتها، حيث كانوا نسبيين (فلسفة النسبية *Relativism*)[(*)] حينما رفضوا القول بوجود حقيقة كلية وشاملة، فليست هناك حقائق عالمية عن العالم والوجود، وليست هناك معارف عامة، بل هناك تفسيرات مختلفة للعالم، وهذا يعني ويقتضي التشكيك في السرديات أو النظريات الكبرى التي يسوقها الوضعيون لتحليل وتفسير نشأة وتطور الظواهر الإجتماعية، فالمعرفة حسبهم هي رهينة السياق التاريخي والإجتماعي (تاريخية الأنساق المعرفية/ العلمية)، فكل فهم للحقيقة لا يكون إلا بدلالة التاريخ والثقافة[2].

شكك ما بعد الوضعيون في فكرة "الموضوعية"[(*)] (*Objectivity*) أو الحياد القيمي، ورفضوا رفضا مطلقا فصل الحقائق عن القيم أو حصر العلم في الواقع الإمبريقي، فحسبهم هذه الإدعاءات لا

---

[1] المرجع نفسه، ص25.

[(*)] يمكن إرجاع جذور فكرة النسبية إلى العهد اليوناني، فقديما اعتقد بروتاغوراس بالتفسيرات المتعددة للعالم فقال قولته الشهيرة "الإنسان مقياس كل شيء"، وفي عصرنا تنامت موجبات هذه "النسبية"، بل وتعددت اتجاهات الفلسفة النسبية نفسها، فذهب كل من كون وفييرآبند إلى القول بنسبية النظريات والمناهج العلمية، وأكدا أنه لا توجد معايير علمية يمكن بموجبها أن نفاضل بين النظريات والأطر والنماذج المعرفية والمناهج المختلفة. وذهب جاك دريدا إلى أن معنى النص غير محدد ونسبي. ومثله ميشال فوكو للقول بأن "المعرفة عبارة عن إرادة القوة". رورتي وضع تقاليد الفلسفة التحليلية التي تركز على المنطق والتحليل اللغوي. وكواين الذي أقر بنسبية المعاني.

[2] أماني أبو رحمة، مرجع سابق.

[(*)] بالرغم من الجدل القائم حول مفهوم ومعنى الموضوعية إلى أنها تشير إلى الإعتقاد بالوجود المستقل للعالم الخارجي عن ذواتنا وإدراكاتنا، وبالتالي يمكن التمييز والفصل بين أحكام الحقيقة (Truth) وأحكام القيمة (Value). بالنسبة لـــ ماكس فيبر أن تكون موضوعيا معنى ذلك أن تكون متحررا من القيم. ما يضمن إمكانية المعرفة الموضوعية عند كارل بوبر Karl Poper هو وجودها ضمن "العالم الثالث"، حيث يفترض بوبر وجود ثلاثة عوالم متمايزة تماما من الناحية الأنطولوجية، فـــ "العالم الأول هو العالم الفيزيائي أو عالم

تستند إلا على مسلمات فلسفية هي نفسها معيارية. طرح هانز جورج غادامير فكرة التحيز (الذاتية) في مقابل فكرة الموضوعية، حيث يرى أن تحيزاتنا تأتي مع "كينونتنا في العالم" ومن دونها ما كان العالم ليكون، ويستخدم غادامير كلمة التحيز ليعني بها حكمنا الأول على الأشياء، والذي ينبغي أن يُراجع حواريا على ضوء المزيد من الأدلة. يجادل غادامير أن الإنسان في إدراكه وفهمه للأشياء من حوله لا يستطيع بتاتا التخلص من التحيزات المسبقة، فالعقل الحديث (الوضعي، المتطور، الذي يدعي الموضوعية) قد سعى حثيثا إلى التملص من نتائج "التحيز" لدرجة وصف "عقل التنوير" بأن لديه تحيز ضد التحيز[1]، ليصل غادامير في النهاية إلى أن فكرة الموضوعية أو "الإيمان الكامل" بقدرة العقل على طرح التحيز جانبا هي وهم، لأننا لا نستطيع أبدا أن نتخلص من التحيزات.

وعموما، يقدم ما بعد الوضعيون أسباب رفضهم لفكرة الموضوعية فيما يلي[2]:

1- لا يمكن الفصل التام بين الحقائق والقيم في مجال العلوم الإجتماعية، فمعظم المفاهيم تعكس الجانبين معا في الوقت نفسه، فـــ الحرية والمساواة والديمقراطية والشرعية والمشاركة والإستقرار ... إلخ، هي أمثلة لمفاهيم سياسية تعكس كلا من الحقيقة والقيمة في وقت واحد؛

2- يعتبر حكم التمييز بين الحقيقة والقيمة حكما قيميا قائما على تحيز معين، تم على أساسه تحديد ما الحقيقة وما القيمة؛

3- لا يمارس العلم في فراغ ثقافي واجتماعي، وبالتالي ليس بمنأى عن تجاذبات ومصالح مختلف القوى والنخب السياسية والإقتصادية وحتى العسكرية.

يعارض ما بعد الوضعيين "الأحادية الإبستمولوجية" التي دعا إليها الوضعيون، أي وحدة المنهج بين العلوم الطبيعية والعلوم الإجتماعية، ويدعون بالمقابل إلى "الثنائية الإبستمولوجية"، أي أن العِلْمَين من طبيعة مختلفة تماما، وبالتالي يقتضيان توجهات منهجية مختلفة. يؤكدون على التعددية المنهجية، فلا يوجد في نظرهم منهج علمي واحد يتصف بالكمال والصحة بل لكل منهج حدوده، وينطبق ذلك على النظريات التي تم بناؤها وفق هذه المناهج. وفي هذا الصدد يمكن الإفادة مما نشره بول فيرابند في كتابه الذي أسماه "ضد المنهج"، والذي دعا فيه بصراحة إلى النظرية الفوضوية في المعرفة التي تنطلق من مقولة

الحالات الفيزيائية، والعالم الثاني هو العالم العقلي أو عالم الحالات العقلية، والعالم الثالث هو عالم تعقل الأفكار بالمعنى الموضوعي، وهو عالم الأشياء الممكنة بالنسبة للفكر"، وبناء على هذا التمييز يشير بوبر إلى أن المعرفة تكون موضوعية إذا وجدت باستقلال تام عن الحالة الذاتية لعقل الفرد أو عقول الأفراد، يقول بوبر "المعرفة بالمعنى الموضوعي هي معرفة بدون عارف، إنها معرفة بدون ذات عارفة".

انظر في هذا الصدد: كارل بوبر، **بحثا عن عالم أفضل**، مرجع سابق، ص ص 36-37. كذلك: Milja Kurki and Colin Wight, op. cit, p p 29-30.

[1] آلن هاو، **النظرية النقدية**. ترجمة: ثائر ديب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2010) ص178.

[2] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص ص 53-54.

"أي شيء يؤدي الغرض"، أي عدم التقيد بأي منهج في البحث، فحسبه كل المناهج جائزة مادامت مفيدة، وزعم أن المنهج العلمي ليس إلا قيدا على الإبداع[1]، وذلك لما تحول المنهج العلمي إلى عقيدة أو إيديولوجيا تتعالى عن النقد والمراجعة.

الجدال بين الوضعية وما بعد الوضعية كانت له نتائج مهمة على صعيد المناهج المتبعة في دراسة العلاقات الدولية، فالواقعيون الجدد مثلا – كممثلين للفلسفة الوضعية – حاولوا باستخدام المنهج التجريبي (عبر تكييفه مع متطلبات دراسة الظواهر الإجتماعية كاستخدام المقارنة بدلا من التجربة) الوصول إلى نظرية علمية وعامة للسياسة الدولية، بينما اعتمد باحثوا ورواد النظريات البديلة (النقدية والبنائية وما بعد الحداثة ...إلخ) على مناهج كيفية تتوافق مع نظرتهم وتصورهم لطبيعة المعرفة، والحقيقة، والوجود، وسبل إدراكه، ومعرفته ...إلخ. كذلك يمكن القول أن الوضعية ركزت على التفسير بينما راهنت ما بعد الوضعية على الفهم.

الفرع الثاني: النقاش الثاني: السلوكية ضد التقليدية.

يقول محمد أحمد مفتي أنه اعتمادا على "المعيار المنهجي" فإننا نستطيع تمييز ثلاثة مدارس منهجية ميزت حقل العلاقات الدولية منذ تأسيسه، وهي[2]:

1- المدرسة التقليدية؛ والتي كانت مناهج البحث فيها متنوعة ما بين التاريخية، القانونية، الفلسفية، والوصفية.

2- المدرسة السلوكية؛ التي دعت إلى تبني المنهج العلمي/ التجريبي.

3- المدرسة ما بعد السلوكية؛ التي حاولت تجنب الإنتقادات التي وُجّهت إلى المناهج السلوكية، بالإضافة إلى الإستفادة مما تتيحه مناهج المدرسة التقليدية.

وتذهب إيلين غريغسباي (*E. Grigsby*) إلى أنه عندما ندرس كلا من: التقليدية، السلوكية، ما بعد السلوكية(*)، يجب علينا أن نأخذ بعين الإعتبار ثلاثة ملاحظات مهمة[3]:

---

[1] إيان كريب، مرجع سابق، ص329.

[2] محمد أحمد مفتي، "المنهجية السياسية الغربية"، مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد15، العدد02، صيف1987، ص67.

(*) رغم الإنتقادات التي قدمتها ما بعد السلوكية لكل من التقليدية والسلوكية على حد سواء، ومحاولتها تأسيس منهج يتجاوز عيوبهما، إلا أنها أخفقت في أن تكون منهجا بديلا عنهما، وذلك يرجع، حسب مايكل كيرن، إلى فشلها في المراهنة على الأسس المنهجية والفلسفية للعلوم الطبيعية في فهم الظواهر السياسية، ولأنها أهملت وأقصت الأبعاد الأخرى الفلسفية، التاريخية، والإجتماعية. وفي الأدبيات التي تعالج العلاقات الدولية من زاوية منهجية، نجدها غالبا ما تتحدث عن السلوكية في مواجهة التقليدية، وعليه فلن نتحدث عن الإتجاه ما بعد السلوكي. انظر في ذلك: محمد أحمد مفتي، "المنهجية السياسية الغربية"، ص78.

[3] Ellen Grigsby, History of the Discipline, in: John T. Ishiyama and Marijke Breuning (eds.) **21st Century Political Science: A Reference Handbook** (California: Sage Publications, 2011), pp 03-04.

1- تمثل المقاربات المنهجية الثلاثة أنماطا واسعة، حيث نجد داخل كل نمط اختلافا وعدم اتفاق بين علماء السياسة حول كل المواضيع أو المواد المتعلقة بدراسة السياسة؛

2- ارتبطت هذه المقاربات في الحقيقة بتطور علم السياسة في الولايات المتحدة، حيث سادت التقليدية في بداية تأسيس حقل علم السياسة أثناء القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وسادت السلوكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، رغم أن جذورها ترجع إلى العشرينيات من القرن العشرين. أما ظهور ما بعد السلوكية فقد كان مع بداية السبعينيات من القرن العشرين؛

3- كل مقاربة من المقاربات الثلاثة يجري تعريفها كنقيض لسابقتها، فالسلوكية تقدم نفسها على أنها جاءت لتعويض وتجاوز عيوب التقليدية، والأمر نفسه بالنسبة لما بعد السلوكية مع السلوكية.

ولِئنَّ الجدل أو النقاش قام أساسا بعد الإنتقادات اللاذعة التي قدمها السلوكيون للتقليديين، فإننا سنعرض أولا الإتجاه التقليدي في دراسة العلاقات الدولية، ثم نُتبعه بعرضٍ لفحوى النظرة "المنهجية" السلوكية بشأن دراسة وتحليل العلاقات الدولية، بعدهما نورد مآخذ التقليديين على السلوكيين(*).

البند الأول: الإتجاه التقليدي في دراسة العلاقات الدولية.

يركز التقليديون على دراسة التاريخ، الفلسفة، القانون الدولي، والمؤسسات الوطنية والدولية من أجل فهم العالم. وغالبا ما تأخذ تحليلاتهم شكل دراسات الحالة، أين يفحصون ويدرسون حروبا وسياسات خاصة لفهم أسباب اندلاع تلك الحروب واختيار تلك السياسات[1].

ويحتل التاريخ موقعا متميزا ضمن مناهج التقليديين، إذ يعده ريمون آرون منهجا ملائما وجيدا لفهم واستخلاص الدروس من الماضي، إنه يمكننا من معرفة ومتابعة التغيرات عبر الزمن، وبالتالي تمييز ما هو ثابت، متكرر، ومنتظم الحدوث بشكل دوري، مما هو متغير، منفرد أو متفرد وغير منتظم الحدوث[2]، ومنه إمكانية اشتقاق القواعد أو المبادئ الناظمة لحدوث الظواهر واستمراريتها.

(*) هيمنت السلوكية بعد مجيئها في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين على حقل العلاقات الدولية منهجيا، إلى الحد الذي تم وصفها بـــ "الثورة المنهجية السلوكية" و بـــ "البرادايم السلوكي"، واعتُقِد لفترة من الزمن أن التوجه المنهجي الجديد قادر على نقل العلوم الإجتماعية (ومن ضمنها العلوم السياسية والعلاقات الدولية) من الميدان الفلسفي المثالي إلى الميدان العلمي الواقعي، وذلك باستخدام الأساليب التقنية والإحصائية ... التي تستخدمها العلوم الطبيعية والرياضية، لذا نُظر إلى الإتجاه السلوكي نظرة كمالية للإعتبارات التي ذكرنا. وعليه، سنركز بصفة أكبر على ردود التقليديين على السلوكيين في إبراز نواقص هذا الإتجاه الذي أقصى كلية المناهج التقليدية في دراسة الظواهر السياسية.

[1] Richard W. Mansbach and Kristen L. Rafferty, op. cit, p 29.

[2] نادية محمود مصطفى، "التاريخ في دراسة النظام الدولي: رؤية مقارنة"، بحث مقدم إلى الندوة المصرية – الفرنسية "العلوم السياسية والإجتماعية: الآفاق والتوقعات"، ص06.

http://hadaracenter.com/pdfs.في20%التاريخ/pdf

كانت دراسات التاريخ الدبلوماسي أبرز المواضيع - وفي الوقت نفسه كمنهج لفهم علاقات السلم أو الحرب بين الدول- التي تم تناولها من طرف الباحثين والمختصين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية قبل تأسيس حقل متخصص لهذه الأخيرة. وقد انطلقت من فكرة أن الفهم الشامل للشؤون الدولية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال معرفة الأحداث والآراء التاريخية التي لها امتداداتها في الحاضر، وانعكاساتها على المستقبل. ومنه، تعد دراسة العلاقات الدولية مرادفا لدراسة العلاقات الدبلوماسية بين الدول.

يقوم المنهج التاريخي في دراسة النظم الدولية حسب نادية محمود مصطفى على القواعد التالية[1]:

1- وصف أحداث محددة في التاريخ بأكبر تفصيل ممكن؛

2- جمع وترتيب الوقائع والأحداث التاريخية بغية متابعة التطور الزمني للظاهرة؛

3- الإهتمام بعنصري الزمان والمكان لما لهما من أثر في فهم وتفسير الحالات المدروسة؛

4- التركيز على الحالات الفردية وعدم الإهتمام الكافي بالأنماط العامة والعوامل التي تساعد على المقارنة، نظرا للتركيز بالأساس على الوصف التفصيلي الشامل لأبعاد الظاهرة الواحدة.

ولقد حذر نيكولاس سبيكمان من خطورة الخلط بين التاريخ والنظرية قائلا: "على الرغم من أن التاريخ يقدم المادة الرئيسية لمعرفة المجتمع الدولي، إلا أن اهتمام المؤرخ يختلف كثيرا عن اهتمام المُنظِّر، فالتاريخ يركز على حالة محددة، أما النظرية العلمية فإنها تبحث عما هو مشترك لحالات مختلفة، أي أنها تبحث عن قانون"[2].

وعموما، ركز التقليديون على موضوع العلاقات الدولية أكثر من منهجها (ماذا ندرس؟ على حساب كيف ندرس؟)، وأقروا بصعوبة الفصل بين الحقائق والقيم، إذ لا تَخْلُو حقائق موضوعية من اعتبارات قيمية، كما أن طبيعة العلوم الإجتماعية تختلف جوهريا عن طبيعة العلوم الطبيعية والفيزيائية من حيث[3]:

1- إن العلوم الإجتماعية – بما فيها السياسة والعلاقات الدولية – تدرس مشكلات وظواهر ترتبط بالإنسان والمجتمع، وبالتالي من الصعب جدا استخدام المناهج نفسها في كليهما؛

2- القيم الإجتماعية ليست كلا واحدا ولا هي متماثلة بين مختلف المجتمعات والدول، وبالتالي صعوبة الوصول إلى تعميمات تخص مختلف الظواهر السياسية؛

---

[1] المرجع نفسه، ص07.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص150.

[3] محمد أحمد مفتي، المنهجية السياسية الغربية، مرجع سابق، ص ص69-70.

3- تعذر تحقيق الموضوعية والحيادية في دراسة الظواهر الإجتماعية، كون الباحث دارسا وموضوعا للدراسة في الوقت نفسه، كما أنه لا يستطيع التحرر الكامل من مرجعيته وخلفياته الفكرية؛

4- عدم الإنتظام والتماثل في حدوث الظواهر الإجتماعية بصفة عامة يمنع من الوصول إلى القواعد أو القوانين التي تحكم الظاهرة.

أُستخدم المنهج التقليدي على نطاق واسع في دراسة العلاقات الدولية من طرف العديد من النظريات، وعلى رأسها الواقعية الكلاسيكية، التي بحثت في ثنايا الأحداث التاريخية عما يسند فكرة أن القوة هي المحرك الأساسي لسلوك الدول. فـــ مورغانتو اعتبر أن الصراع من أجل القوة ظاهرة تاريخية عامة وشاملة بمقاييس الزمان والمكان، لأن التجربة التاريخية حسبه أثبتت أنه (أي الصراع من أجل القوة) حقيقة مستقرة وثابتة تتحكم في سلوك الدول مهما تباينت أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. والماركسية مثلا جعلت من دراسة التاريخ أولوية قصوى، فـــ ماركس يفسر تاريخ العالم كله من خلال مبدأي "المادية الجدلية" و"المادية التاريخية"، فتاريخ العلاقات الدولية - حسبه - ما هو إلا تاريخ الصراع بين الطبقات، وهذا الأخير هو مدخل فهم الصراعات والحروب التي شهدها/ ويشهدها العالم.

البند الثاني: الإتجاه السلوكي في دراسة العلاقات الدولية.

مثلت السلوكية ثورة منهجية حقيقية في علمي السياسة والعلاقات الدولية، إذ تحول الباحثون عن دراسة المؤسسات والقوانين والتاريخ ودراسات الحالات الفردية إلى ملاحظة السلوك الإنساني لمعرفة القوانين التي تحكمه، فعن طريق تحديد النماذج والإنتظامات فقط يمكن تشكيل نظريات عامة، تستطيع تفسير وتوقع الحالات المشابهة الأخرى[1]. ولقد ذهب جون س دريزك كما رأينا سابقا إلى حد وصف الثورة السلوكية بالتحول البرادايمي الثاني في التطور النظري للعلاقات الدولية.

جاءت السلوكية في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين كنقد ورفض للمناهج التقليدية التي اتبعها الباحثون في دراسة وتحليل الأحداث السياسية، ودعت إلى ضرورة اهتمام البحث العلمي بالتفكير في الواقع بدل التفكير الغائي أو المجرد، أي الإهتمام والإقتصار فقط على الظواهر التي يمكن إدراكها عن طريق الحواس (الحس كمصدر) ويمكن تكميمها وقياسها، مستخدمة في ذلك ما تتيحه أدوات الإحصاء وتقنيات الحاسوب ...إلخ[2]. ويؤكد روبرت دال أن السلوكية جاءت كرد فعل على عدم كفاية وجدوى المناهج التقليدية في دراسة الظواهر السياسية، بالإضافة إلى رغبة أنصارها في بناء

[1] Richard W. Mansbach and Kristen L. Rafferty, op. cit, p 29.

[2] يوسف محمد الصواني، مرجع سابق، ص70.

نظريات سياسية "علمية" على أسس المنهج العلمي/ التجريبي، وكذا ربط الحقل المعرفي لعلم السياسة بالحقول المعرفية الأخرى[1].

على المستوى الفلسفي والإبستمولوجي، تبنت السلوكية عددا من الإفتراضات العلمية فيما يتعلق بطبيعة العلم، حيث رفضت التفريق بين العلوم الطبيعية والعلوم الإجتماعية من ناحية المنهج المستخدم في البحث، أي تفرد واستقلال العلوم الإجتماعية بمناهج وأدوات ومهارات معرفية وإجراءات عملية مختلفة عن تلك السائدة في العلوم الطبيعية، وأصرت على أن هناك طريقا واحدا للعلم، هو المنهج العلمي. ونظرا لتركيزها على "التجريبية" فإن السلوكية تميل إلى رفض التحليل التاريخي، لأنها تعتبر من غير المنطقي البحث في الماضي عن تفسيرات ورؤى وأفكار حول شؤون السياسة عندما تكون الملاحظة الطريق الأكثر اعتمادا للوصول إلى المعرفة[2].

ترى السلوكية أن السلوك فقط هو ما يمكن ملاحظته وقياسه، كما أن هناك فقط نوعا من المعطيات والمعلومات (Data) يمكن أن يكون أساسا لعلم العلاقات الدولية[3]. وبالتالي، فعن طريق تكميم (الدراسة الكمية) سلوك الإنسان وقياسه نستطيع الوصول إلى أحكام وقواعد/ أو قوانين عامة.

إن مهمة العالِم السلوكي هي تقديم فرضيات معقولة بخصوص أفعال الإنسان، واختبارها (أي الفرضيات) بشكل منظم وتجريبي، وباستعمال أدوات المنهج العلمي لوصف وتفسير السلوك الإنساني، بغية توقع ومعرفة السلوك المستقبلي[4].

ويعدد ديفيد ايستون – أحد رواد الإتجاه السلوكي – خصائص السلوكية في[5]:

1- الإنتظام؛ ويعني وجود بعض التشابه والتماثل في السلوك السياسي مما يُمكِّن من عملية التنظير وتعميم النتائج المستخلصة.
2- الإثبات أو التحقق من صحة الفرضيات؛ بإخضاعها للفحص التجريبي والملاحظة العلمية.
3- التقنية؛ ضرورة الإستفادة من التطور التكنولوجي والتقني فيما يخص جمع المعلومات والتأكد من صحتها.
4- التكميم؛ ويعني إخضاع الظواهر السياسية المدروسة للقياسات الكمية بغية الوصول إلى معلومات دقيقة ومحددة عن الحياة السياسية.

---

[1] محمد أحمد مفتي، المنهجية السياسية الغربية، مرجع سابق، ص 71.

[2] عبد الله بن جمعان الغامدي، مرجع سابق، ص23.

[3] Robert M.A. Crawford, op. cit, p 31.

[4] Karen Mingst, op. cit. p 10.

[5] محمد أحمد مفتي، المنهجية السياسية الغربية، مرجع سابق، ص ص71-72.

5- القيم؛ لتحقيق الموضوعية والحيادية يجب عزل القيم عن الدراسات والتفسيرات العلمية لمختلف الظواهر.

6- التنظيم المنهجي؛ غاية البحث هي النظرية، فلا بد أن يكون البحث العلمي منظما وصارما ويهدف فقط إلى إيجاد نظريات علمية.

7- العلم البحت؛ حيث تنصرف جهود العلماء والباحثين في المقام الأول إلى معرفة وتفسير السلوك السياسي وفق وأساليب ومناهج علمية، ثم بعد ذلك إمكانية وضع قواعد علمية وعملية للإستفادة من المعرفة العلمية "السياسية" لحل المشاكل الإجتماعية.

8- التكامل؛ باعتبار أن السياسة أحد أوجه النشاط الإنساني والإجتماعي فمن الخطأ عزل علم السياسة عن باقي العلوم الأخرى.

ويمكن تمييز تيارين أساسيين ضمن السلوكية[1]:

الأول؛ السلوكية النظرية ***Theoritical Behaviouralism***؛ اهتمت أكثر بالتنظير الجزئي في مجال العلاقات الدولية، إذ ظهرت نظريات عدة حاولت أن تفسر جزءا محددا أو ظواهر دولية معينة، كالصراع، الردع، التكامل، صنع القرار، تحليل السياسة الخارجية ...إلخ.

الثاني؛ السلوكية الوضعية ***Positivist Behaviouralism***؛ انصب اهتمامها على تحسين طرق ومناهج البحث العلمي مستفيدة من المزايا التي توفرها الأساليب التقنية، والرياضية، والإحصائية.

يمكننا القول باختصار أن السلوكية هي مرافعة منهجية لصالح "النزعة العلمية" (*Scientism*)، أو هي استجابة منهجية لما تدعوا إليه الفلسفة الوضعية. ولقد كانت هناك محاولات عديدة لاستخدام وتوظيف المناهج السلوكية في دراسة العلاقات الدولية ومحاولة الوصول إلى نظرية علمية وعامة للعلاقات الدولية، مثلتها أعمال كل من مورتون كابلان، ديفيد سنجر، وكارل دويتش. لكن إخفاقهم في تحقيق ذلك دفع المنظرين السلوكيين إلى التوجه نحو صياغة نظريات جزئية بشأن بعض المشكلات والقضايا، من قبيل: الوظيفية والتكامل، أسباب الحروب، الردع، نزع السلاح والتسلح، التحالفات، اتخاذ القرار، السياسة الخارجية ...إلخ. وقد نجح بعضهم في ذلك، منهم: هارولد ومارغريت سبروت "تأثير العوامل الجغرافية"، ديفيد ميتراني "الوظيفية"، ارنست هاس "التكامل الإقليمي"، برنارد برودي "الردع النووي"، جوزيف ناي وروبرت كيوهين "الإعتماد المتبادل"، مايكل دويل "الديمقراطية والسلام"، ... وغيرهم الكثير[2].

[1] المرجع نفسه، ص72.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص159.

كما يمكننا تلخيص أهم خصائص كل اتجاه نظري من الإتجاهين السابقين (التقليدية والسلوكية) في الجدول التالي.

الجدول (07): خصائص الإتجاهين التقليدي والسلوكي حسب رونالد تشيلكوت

الإتجاه التقليدي	الإتجاه السلوكي
1- يربط بين الحقيقة والقيمة	1- يفصل بين الحقيقة والقيمة
2- تأملي، معياري	2- موضوعي وتجريبي
3- كيفي	3- كمي
4- يهتم بالشذوذية والإنتظام	4- يهتم بالتماثل والإنتظام
5- غير مقارن، يركز على دول مفردة	5- مقارن، يركز على العديد من الدول
6- مستغرق، يركز بخاصة على الديمقراطيات الغربية	6- مستغرق، يهتم خاصة بالنموذج الأمريكي والبريطاني
7- وصفي، ضيق الأفق وجامد	7- مجرد، محافظ عقائديا، وجامد
8- يركز على الهياكل الرسمية الحكومية والدستورية	8- يركز على هياكل ووظائف المجموعات الرسمية وغير الرسمية
9- تاريخي	9- غير تاريخي

المصدر: محمد أحمد مفتي، "المنهجية السياسية الغربية"، مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد15، العدد02، صيف1987، ص ص76-77. (بتصرف)

البند الثالث: مآخذ التقليديين على السلوكيين:

جُوبه الإتجاه السلوكي بمجموعة من الإنتقادات التي عرّت جوانب الخلل والقصور فيه، ومن المفارقة أن جزءا كبيرا من هذه الإنتقادات جاء من داخل الإتجاه نفسه، حيث أن الذين تبنوا قواعد السلوكية، وعلى رأسهم ديفيد ايستون، هم أنفسهم من دعوا إلى "ما بعد السلوكية" لتجاوز مثالب التوجه السلوكي، لكنهم لم يكونوا الوحيدين. حيث دافع التقليديون عن مناهجهم وتقاطعوا مع ما بعد السلوكيين في بعض الإنتقادات التي وجهوها للسلوكية.

حدد هيدلي بول (*Hedley Bull*) سبع انتقادات وجهها التقليديون للسلوكيين، تمثلت في[1]:

1- اقتصر السلوكيون على كل ما يمكن التأكد منه بالمنطق الرياضي، في حين أن مواضيع العلاقات الدولية لا يمكن اختبارها أو تحديدها فقط باستعمال الأدوات العلمية الحديثة؛

2- إن ما توصل إليه المنظرون من نظريات لا يقتصر فقط على أساليبهم التنظيرية، بل يمكن تحقيقه بطرائق أخرى مختلفة عن الأساليب العلمية والإحصائية؛

3- إن طموح السلوكيين بدراسة مواضيع عامة بعد أن يصلوا إلى طور النضج هو محض خيال، لأن معالجتهم اقتصرت على مواضيع سطحية أخضعوها إلى أسلوب علمي؛

4- لقد أساء المنظرون إلى الحقيقة التاريخية بالنزوع نحو التحجيم وقياس كل شيء وإدخال أسلوب النماذج (*Models*)؛

5- عَظَّم أنصار المدرسة السلوكية من مكانة المنهج العلمي لدرجة جعلوا منه صنما؛

6- يمكن الوصول إلى الدقة في نظرية العلاقات الدولية باستخدام المناهج التقليدية، وهناك أمثلة عديدة لذلك، مثل نماذج: ستانلي هوفمان، ريمون آرون، وكينيث والتز؛

7- لقد حرم المنظرون السلوكيون أنفسهم من النقد الذاتي، وذلك عندما أهملوا التاريخ والفلسفة.

ومن جهته، لخص روبرت دال (*Robert Dahll*) مآخذ التقليديين على السلوكيين فيما يلي[2]:

1- تشديد السلوكية على تجريد العلم من القيم والتركيز على التنظير التجريدي أبعدها عن الواقع، وجعلها تقف موقفا سلبيا من القضايا والمشاكل الإجتماعية المعاصرة؛

2- تركيزها على العلمية والحيادية السياسية جعلها تنصرف إلى البحث عن مصطلحات معقدة وغير واضحة في الكثير من الأحيان؛

3- محاولة تحاشي القيم دفع منظريها إلى رفض كل قواعد التقييم، وبالتالي نظروا إلى جميع القيم على أنها متساوية؛

4- معظم السلوكيين ديمقراطيون ليبراليون رغم ادعائهم الحيادية.

ترى نادية محمود مصطفى بأن جوهر النقد التقليدي للسلوكية تمثل في مسألة العلاقة بين دراسة التاريخ والتنظير لعلم العلاقات الدولية، حيث يبرز بقوة التساؤل التالي: هل محور اهتمام نظرية العلاقات الدولية يجب أن يدور حول الواقع الدولي المعاصر أم أنه ينبغي أن يمتد ليشمل الحاضر والماضي معا؟[3]

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص152.

[2] محمد أحمد مفتي، المنهجية السياسية الغربية، مرجع سابق، ص74.

[3] نادية محمود مصطفى، التاريخ في دراسة النظام الدولي: رؤية مقارنة، مرجع سابق، ص09.

وإذا كان جواب السلوكيين بحصر موضوع النظرية في دراسة ما هو محسوس وملموس ويمكن تكميمه وقياسه من الواقع الحالي، فإن التقليديين ربطوا فشل النظريات السلوكية في الوصول إلى نظرية عامة تستطيع التنبؤ بالمستقبل بإهمالهم لدور الدراسة والمعرفة التاريخية في تحقيق ذلك. جون لويس غاديس (*John louis Gaddis*) مثلا، يرجع فشل النظريات السلوكية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة إلى المنهجية العلمية الصارمة التي تُهمل حقيقة الظاهرة الإجتماعية التي تحتاج للتاريخ وللقيم، قصد فهمها تفسيرا وتنبؤا[1].

وننوه هنا إلى أن موضوع الفشل في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة قد طال التقليديين كذلك كما طال السلوكيين، وذلك لعجزهم في تقديم نظريات عامة تستطيع أن تفسر بكفاية الواقع الحالي، وتتوقع المسار المستقبلي للأحداث. لذلك تعالت أصوات بنبذ المفهوم والفلسفة (الوضعية) التي قامت عليها مثل هذه النظريات، وضرورة رؤية وفهم الأحداث الدولية برؤية ومنهجية بديلة (ما بعد وضعية).

باختصار، يعتقد التقليديون أن العلاقات الدولية حقل لا يمكن إخضاعه إلى القواعد الصارمة للمناهج السلوكية، بسبب تعقد وخصوصية الظواهر والأحداث فيه، وبسبب أن الأحداث لا تتشابه ولا تتماثل لارتباطها بالزمان والمكان، وبسبب التداخل الكبير وصعوبة التمييز بين الحقائق والقيم، وبسبب ادعاء الموضوعية والحيادية. وكل هذه العوامل التي ذكرنا أدت إلى عزل العلم عن وظيفته في حل المشاكل التي يعانيها العالم، وإلى سجنه في بروج التنظير التجريدي[2].

الجدال بين السلوكيين والتقليديين تمحور في الأساس حول الأبعاد المنهجية في دراسة العلاقات الدولية، وأبرز بوضوح الخلاف القائم بينهما حول معنى علمية الحقل ومتطلبات ذلك. حيث تمسك السلوكيون بالمفهوم الضيق الذي حصرها في ضرورة الإلتزام بقواعد المنهج العلمي كما تقدمه العلوم الطبيعية والفيزيائية. بينما ذهب التقليديون إلى مفهوم موسع للعلم يقتضي وضع الظاهرة الدولية في سياقها الزماني والمكاني، وعدم مطابقتها بالظاهرة الطبيعية. ولئن حُسِم هذا الجدل (كيف ندرس؟) في الستينيات لصالح السلوكيين فإن فترة السبعينيات قد عرفت تجدد النقاش مع "ما بعد السلوكيين"، ولكن بصفة أساسية حول "ماذا ندرس؟"[3]. مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات تجدد النقاش المنهجي في إطار أوسع بين "الوضعيين" و"ما بعد الوضعيين"، وبدأ الحديث عن "الفهم" في مقابل "التفسير".

---

[1] المرجع نفسه، ص10.

[2] محمد أحمد مفتي، "المنهجية السياسية الغربية"، مرجع سابق، ص74.

[3] نادية محمود مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"، ص03.
http://hadaracenter.com/pdfs.العلاقات20%نظرية/pdf

الفرع الثالث: النقاش الثالث: الفهم/ التأويل ضد التفسير.

في كتابهما المؤثر "تفسير وفهم العلاقات الدولية" *Explaining and Understanding International relations*، أراد كل من ستيف سميث ومارتن هوليس إعطاء الأساس الفلسفي لظهور الإنقسام بين الأشكال العقلانية (السببية) والأشكال الإنعكاسية أو التأملية (غير السببية) للتنظير في العلاقات الدولية. وحاولا تفسير هذا الإنقسام النظري داخل حقل العلاقات الدولية بالعودة إلى النقاش الدائر بين المنظرين "الوضعيين" والمنظرين "ما بعد الوضعيين" في فلسفة العلوم الإجتماعية.

لقد جادلا بأن هناك دائما "روايتين للإِخبار" في العلاقات الدولية مثلها في ذلك مثل باقي العلوم الإجتماعية الأخرى، وهما[1]:

الأولى؛ تحاول "تفسير" السياسة الدولية من خلال التحليل السببي الذي يسعى إلى الوصول إلى نماذج عامة في العمليات السياسية الدولية.

الثانية؛ تحاول "فهم" السياسة الدولية من خلال البحث في عملية تكون المعاني و"أسباب" نشاطات معينة (هنا معرفة الأسباب غير مرتبطة بهدف التعميم).

إذن، إذا كان التفسير يسعى إلى معرفة الأسباب، فإن الفهم الذي هو بحث في مغزى الأفعال والنشاطات هو أساسا شكل غير سببي للبحث[2].

ويمكن إرجاع التمييز بين التفسير والفهم إلى التمييز الذي أقامه بعض الفلاسفة بين العلوم الطبيعية والعلوم الإجتماعية، وعلى رأسهم فيلهالم ديلثي (*F. Dilthey*)، الذي يرى أن الفكر الإنساني يتخذ في كلا العلمين شكلا متميزا ومنهجا مختلفا. فالعلوم الطبيعية تعالج "الوقائع"، بينما تعالج العلوم الإجتماعية "المعاني". وعليه، فالفكر في الأولى يتخذ صورة "التفسير" (*Explanation*)، بينما يتخذ في الثانية صورة الفهم (*Understanding*). وبينما يعتمد التفسير على العلاقات السببية والقوانين ويقترب من موضوعه من الخارج، يسعى الفهم إلى أن يربط المعنى بالمعنى ويدرك موضوعه عن طريق الحدس. إن منهج التفسير يعتمد على "التجربة" في العلوم الطبيعية، في حين أن منهج الفهم في العلوم الإجتماعية يركز على "النماذج المثالية" و"صور المعاني"[3].

إذن، إشكالية التمييز بين التفسير والفهم نجمت عن إشكالية التمييز بين طبيعة العلوم الطبيعية وطبيعة العلوم الإجتماعية، فالذين قالوا أنهما من طبيعة واحدة ذهبوا إلى منهج التفسير، بينما الذين ذهبوا إلى أنهما من طبيعة مختلفة قالوا بالفهم.

---

[1] Milja Kurki, **Causation in International Relations: Reclaiming Causal Analysis**, (UK: University Press, 2008), p 04.

[2] Idem.

[3] محمد أحمد الزعبي، مرجع سابق.

سنحاول أولا التطرق بإيجاز إلى مفهوم التفسير في العلاقات الدولية باعتباره أحد مرتكزات التفكير الوضعي/ التجريبي الذي هيمن على الحقل منذ نشأته إلى غاية نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، أين برزت المقاربات غير/ أو ضد الوضعية التي ترى أن العلوم الإجتماعية لا يمكن إخضاعها لمنطق التفسير، وإنما تخضع لمنطق الفهم الذي سنتطرق إليه ثانيا.

البند الأول: التفسير.

يعني التفسير محاولة اكتشاف العلاقات السببية التي تقوم بين الظواهر المختلفة باستخدام منهج يقوم على المراوحة بين الإستدلال العقلي والإستقراء العلمي للظواهر[1]. أو هو كما تقول ماجدة مرسي عزيز خطوة في اتجاه التعميم، أي في بناء النظرية العلمية، حيث يتم عن طريقه ربط الواقعة بآثارها المنطقية ونتائجها، أو هو - كما تقول الكاتبة نفسها - القيام بإدماج تقرير واقعة ما داخل نسق سليم من التقريرات التي تمتد لأبعد من مجرد الواقعة المعطاة. هو جسم مترابط منطقيا من تقريرات أخرى[2].

ويعد التفسير الوظيفة الأبرز للنظرية العلمية، حيث أن العديد من التعاريف التي قدمت لهذه الأخيرة جعلت من التفسير شرطا لقيام النظرية، مثالها التعريفات التالية[3]:

- تعد النظرية العلمية بمثابة محاولة لوصف مجموعة من الظواهر وتفسيرها بطريقة نسقية.
- النظرية العلمية مبحث أو نسق من الأفكار أو القضايا التي تعد تفسيرا أو تقريرا عن مجموعة من الوقائع أو الظواهر.
- النظرية قد تكون نسقا موحدا من القوانين أو الفروض، بحيث يتميز هذا النسق بقوة تفسيرية.

بل إن جون كيمني ذهب إلى حد اعتبار التفسير بمثابة الوظيفة الرئيسية والوحيدة للعلم[4].

يعتبر التفسير في أدبيات البحث العلمي مستوى ثالثا من مستوياته بعد الوصف والتحليل، ويعد الأكثر أهمية، إذ بفضله يمكن الربط بين مختلف المعلومات والمعطيات المتأتية من عمليتي الوصف والتحليل، ربطا منطقيا يُلحق النتائج بالأسباب.

تَبَنّي منهج التفسير معناه التسليم بالأحادية الإبستمولوجية، أي اعتبار العلوم الطبيعية والظواهر الإجتماعية من طبيعة واحدة، وبالتالي يخضعان للمنهج العلمي نفسه، وفي هذا الصدد يقول فيلسوف

---

[1] أحمد زايد، "التأويل والظاهرة الإجتماعية"، مجلة التسامح، السنة الثالثة، العدد 11، صيف 2005، ص155.

[2] ماجدة مرسي جميل عزيز، مرجع سابق، ص45.

[3] المرجع نفسه، ص46.

[4] المرجع نفسه، ص46.

العلم ريكرت (*Rikert*) ردا على ديلثي: إن العلم يهدف إلى تفسير الظواهر، ولا يهتم فيما إذا كانت هذه الظواهر تتعلق بالفرد (الإنسان) أم بالعالم الفيزيقي، فالظواهر هي الظواهر، والعلم هو العلم[1].

يرتبط مفهوم التفسير ارتباط وثيقا بمبادئ الفلسفة الوضعية، التي تركز على مادية العالم وانتظامه وفق قوانين موضوعية وثابتة نسبيا، يمكن الكشف عنها بواسطة اتباع خطوات المنهج العلمي الذي يعد التفسير من ركائزه الأساسية. وتحمل النظرية التي تنتمي إلى هذا الإطار مسمى "النظرية التفسيرية"، والتي تسعى إلى محاكاة العلوم الطبيعية في اتباع المناهج العلمية، وفي تحديد الأسباب العامة لحدوث الظواهر، وذلك حينما تعتبر أن هذه الأخيرة (أي الظواهر) شيئا معطى تسعى وفقط لاكتشاف القوانين التي تحكمها. لكن ما الذي يترتب إذا اعتبرنا أن الظاهرة الإجتماعية من طبيعة مختلفة تماما عن الظاهرة الطبيعية؟

البند الثاني: الفهم/ التأويل.

ترتبط مسألة الفهم/ التأويل[(*)] في العلوم الإجتماعية كما ذكرنا سابقا بمسألة التمييز بين العلوم الطبيعية والعلوم الإجتماعية (علوم العقل أو الروح بتعبير ديلثي). حيث حدد ديلثي مصدر التمايز المنهجي بينهما بالعودة إلى ثلاثة أنظمة كبرى من الواقع ترتبط بها ثلاثة أنساق من الحقائق العامة[2]:

1- النظام الميكانيكي (الفيزيائي، الكيميائي).

2- النظام "العضوي".

3- النظام "الإنساني- التاريخي".

حسب ديلثي، إذا كان بالإمكان تطبيق مناهج العلوم الطبيعية في تفسير الظواهر على النظامين الميكانيكي والعضوي، فإن ذلك يتعذر تطبيقه على النظام الإنساني- التاريخي، الذي يقتضي منهجا مغايرا يتيح لعلم الإنسان (المجتمع أو الإجتماع) تحقيق الفهم الداخلي لظواهره الخاصة. ويتمثل هذا المنهج في الفهم أو التأويل الذي يقابل اللفظة الإنجليزية (*Hermenutics*)، وهذه الأخيرة (الهارمونيطيقا) تعود أصولها اللغوية إلى الفعل الإغريقي (*Hermenuein*)، الذي يعني عملية البحث

---

[1] محمد أحمد الزعبي، مرجع سابق.

[(*)] يعد مصطلح "الفهم" من المصطلحات التي تستعصي على التحديد، إذ تتجمع تحت لوائه العديد من التيارات التي تتقاسم رفض إخضاع العلوم الإجتماعية والإنسانية للمنطق المنهجي الذي تقوم عليه العلوم الطبيعية، وأول من قال به ماكس فيبر ثم ريكمان، وقصدا به تلك العمليات التي تستهدف اسيتعاب المحتويات العقلية في كل تعبير. ويعتبر "التأويل" أحد أهم الأساليب في عملية الفهم، إذ لا يمكن أن نفهم شيئا ما دون أن نؤوله، وتأويل الأشياء يفضي إلى فهمها وإدراك معانيها، فهما متلازمين ولكن ليسا مترادفين، وعلى هذا الأساس سوف نستخدم المصطلحين معا ولكن لا نعني بهما الشيء نفسه.

[2] جاك هارمان، **خطابات علم الإجتماع في النظرية الإجتماعية**، ترجمة: العياشي عنصر (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2010)، ص64.

والكشف عن الغموض الذي يكتنف شيئا ما. ومنه، فـــ الهارمونيطيقا تسعى إلى معرفة ما يكمن خلف الأشياء الظاهرة من دلالات ومعان لا يمكن تحصيلها من النظرة الظاهرية الخارجية[1].

أكد العديد من الفلاسفة البارزين الذين يحسبون على الفكر المضاد للوضعية على أهمية ودور الفهم في العلوم الإجتماعية، فـــ مارتن هايدغر جعل للفهم دورا كبيرا في تأصيل الوجود في العالم، ويورغن هابرماس ربط دور الفهم بنقد وتعرية الإيديولوجيا (خاصة البورجوازية منها). أما بول ريكور فينيط بالفهم مهمة كشف أستار الغموض والتجهيل وإماطة اللثام عن أشكال الوهم الكامنة في المعرفة[2]. ويتفق هؤلاء على أن الفهم – على عكس التفسير – لا يكتف بإدراك الواقع على ما هو عليه، وإنما يسعى المفكرون من خلاله إلى تغيير وإعادة تنظيم الحياة ككل.

ينطلق أنصار الفهم أو التأويل من مسلمات فلسفية قوامها عدم اعتبار الظواهر الإجتماعية بمثابة أشياء (شيئية دوركايم)، والمجتمع – حسبهم – ليس كائنا طبيعيا بل هو نتاج التفاعل الإنساني. وعليه، تتمثل مهمة العلوم الإجتماعية في فهم دلالات الرموز الإجتماعية المنتجة من قبل الإنسان، وليس تفسير وقائع إجتماعية خارجية. وحسبهم، تعتبر دعوة الوضعيين إلى الموضوعية ونبذ الذاتية أمرا مستحيلا منهجيا ووهما أنطولوجيا. لأنه ببساطة، تعني دراسة ما هو إجتماعي فهمه. فالشيء الإجتماعي ليس حقيقة خارجية، بل هو شيء "مبني" من منطلق التجربة الذاتية. ومنه يُطرح السؤال التالي: ما طبيعة الواقع في العالم الإجتماعي؟ هل يوجد المجتمع فعلا في مكان آخر بعيدا عن تلك التمثلات التي يحملها عنه الفاعلون الإجتماعيون؟ يجيبنا أنصار الفهم بأن العلاقات الإجتماعية والأدوار والقيم ومعايير السلوك كلها أبنية صاغها الوعي الإنساني، وتنتمي إلى نظام رمزي[3].

تركز مقاربات الفهم عموما على المكونات التالية المستخلصة من بعض فروع المعرفة[4]:

1- القصد والوعي، من علم النفس.

2- القصدية والجوهر، من المنطق.

3- المعنى والمنطوق، من الألسنية.

4- المعنى والتأويل، من علم الدلالة.

فالجمع بين هذه المكونات هو ما يجعل من فهم – وليس تفسير – الممارسات والتفاعلات التي تحدث في إطار العالم الإجتماعي أمرا ممكنا، حيث أن سلوك الفاعلين الإجتماعيين محكوم بدوافع

---

[1] أحمد زايد، مرجع سابق، ص153.

[2] المرجع نفسه، ص154.

[3] جاك هارمان، مرجع سابق، ص61.

[4] لمزيد من التفصيل حول هذه المكونات، راجع: عبد القادر بشته، مرجع سابق، ص ص66-68.

وحوافز ومقاصد (ذات طبيعة مثالية أكثر منها مادية، على اعتبار أن الدوافع مثلا يمكن مقاربتها من زاوية بيولوجية) لا يمكن وضعها في قوالب تفسيرية جامدة تنظر للسلوك نظرة ميكانيكية بحتة. وعليه، فسلوكات الفاعلين الإجتماعيين تحكمها الدوافع لا الأسباب. ومنه، فالمنهج الأنسب لدراستها هو منهج الفهم لا التفسير.

يقف التأويليون موقفا مضادا من "الموضوعية" كما تقدمها الوضعية/ التفسيرية. حيث يؤكد ريكمان (*Rickman*) أن الوقائع في الدراسات الإنسانية والإجتماعية هي أفكار وأحاسيس يعبر عنها الناس بأفعال فيزيقية، والباحث الإجتماعي لا يهتم بالواقعة الفيزيائية في حد ذاتها، بل يبحث في المعنى الذي يقف وراءها، وهكذا ترتبط الموضوعية فقط بالقدرة على الحد من تدخل الميول الشخصية في الدراسة والبحث، دون أن تجاوزها إلى ما يدعيه الوضعيون من حقيقة الإنفصال والتمايز القائم بين الباحث وموضوع بحثه.

منهج الفهم في التنظير للعلاقات الدولية عادة ما يُربَط بنمط النظرية المصطلح عليها بـــ "التكوينية"، لأنها تميل إلى رفض/ أو على الأقل الحد من "التنظير السببي" في العلاقات الدولية، مُفضلة البحث والتقصي عن كيفية تشكل السياسة الدولية من خلال: الأفكار، القواعد، المعايير، والخطابات[1]. ويمكن القول أن غالبية النظريات التي تبنت إبستمولوجيا ما بعد وضعية، وعلى رأسها ما بعد الحداثة، ركزت على مقاربات الفهم.

وُجهت لمقاربات الفهم انتقادات عديدة، تمحورت أولاها حول التطرف في اعتماد الفهم المنهج الأوحد وإقصاء كل إمكانية للتفسير. وهكذا كما نظر التفسيريون للعالم الإجتماعي نظرة مادية بحتة وعلى درجة عالية من الحتمية والإنتظام، ذهب التأويليون إلى اعتبار العالم الإجتماعي من طبيعة مثالية لا يمكن ترجمتها من خلال قوانين وأسباب. وثانيها، يتعلق برفض تفسير الظواهر بأسباب وقوانين خارجية عن كل ذات مدركة، مما يجعل من المعرفة المحصلة عن طريق الفهم رهينة شخصية الباحث ومزاجه، بحيث يصبح لدينا عدد من الحقائق حول الشيء نفسه يضاهي عدد من يدرسونه. وهذا ينعكس بدوره على إمكانية تراكم المعرفة وعلمية العلوم التي ندرسها، وذلك حينما ينفي التأويليون أي إمكانية للتعميم أو التنظير، فكل حالة أو ظاهرة اجتماعية تدرس في نطاقها الزماني والمكاني، وفي سياقها الإجتماعي والسياسي ...إلخ، ولا يمكن تعميم النتائج المستخلصة بشأنها على بقية الظواهر الإجتماعية الأخرى، حتى إن ماكس فيبر قد ألغى كلمة "علم" من كتاباته وعوضها بلفظة "دراسات"، بحيث يتحدث عن "الدراسات الإجتماعية" وليس عن "علم الإجتماع"[2].

---

[1] Milja Kurki, op. cit, p 04.

[2] عبد القادر بشته، مرجع سابق، ص77.

يعترف كل من سميث وهوليس أن كلا من "التفسير" و"الفهم" لهما ما يبررهما، ولكن لا يمكن الجمع بينهما. لأنهما يشيران إلى شكلين من البحث مختلفين كلية، ومتضمنين في رؤى مختلفة كلية كذلك لطبيعة العالم الإجتماعي[1]. فالتفسير يعكس تصورا وضعيا لعلم العلاقات الدولية ومناهج البحث فيه، بينما يعكس الفهم التصور ما بعد الوضعي المناقض للوضعية جملة وتفصيلا. وهذا ما سنحاول ترجمته والتعبير عنه من خلال ما تبقى من فصول.

[1] Milja Kurki, op. cit, p 05.

الفصل الثاني

النظريات ذات التوجه الوضعي: نحو الهيمنة على حقل العلاقات الدولية

انتهى بنا البحث والنقاش في ختام الفصل الأول إلى الإقرار بوجود تصدع عميق مس نظرية العلاقات الدولية خاصة في أواخر القرن العشرين، أين جرى اصطفاف الباحثين والمفكرين على جنبي طريق أو خط إبستمولوجي، مَثَّل طرفاه كل من الفلسفة الوضعية التي حاولت تأسيس علم للعلاقات الدولية يرتكز على نواة وقاعدة صلبة من الإلتزام الإبستمولوجي والصرامة المنهجية، ونظيرتها الفلسفة ما بعد الوضعية التي أَمِلت في تصحيح الإنحراف (على حد زعم مفكريها وأنصارها) الذي عرفه حقل العلاقات الدولية.

لكن منذ تأسيس الحقل وحتى بداية التسعينيات من القرن العشرين تشير الأرقام والإحصائيات إلى تفوق وهيمنة واضحين للمؤسسات الأكاديمية والفروع والأقسام والمجلات الدولية والبحوث والدراسات المنشورة فيها وعدد الأكاديميين والمفكرين الذين يتبنون المبادئ الوضعية كإطار عام للبحث في مجال العلاقات الدولية. ولقد مثل هذا الإتجاه ما يعرف بالنظريات أو الإتجاهات الكبرى في العلاقات الدولية، ممثلة في كل من الواقعية والليبرالية والماركسية على ما بينها من اختلاف، إلا أنها تصنف إجمالا في خانة النظريات التي تلتزم بخطوط الإبستمولوجيا الوضعية[*]. سنركز عند المناقشة والتحليل على ربط كل نظرية أو مقاربة بالهدف العام الذي سعت إلى تحقيقه.

[*] ليست على درجة واحدة من الإلتزام، بل حتى داخل كل نظرية هناك تفاوت بين نسخها المختلفة.

المبحث الأول

محاولات الليبرالية في التأسيس لسلم عالمي.

عُرفت الليبرالية أكاديميا كأولى المحاولات التنظيرية للعلاقات الدولية بعد تأسيس الحقل في بداية القرن العشرين. وحملت طابع النظريات التي تسعى إلى تغيير الوضع الدولي القائم (عالم مليء بالصراعات والنزاعات) واستبداله بعالم خال من الحروب، ولو أن جهودها في تحقيق هذا الهدف ترجع إلى ما قبل ذلك بكثير، إذ تطلعنا أدبيات الفكر السياسي عن وجود العديد من محاولات الفلاسفة والمفكرين(*) في طرح مبادئ وقواعد، تكون بمثابة ضوابط لنظام دولي يجنح إلى السلم ويبتعد عن الحروب والنزاعات. ولقد ظل هذا الهدف محور التنظير الليبرالي في مجال العلاقات الدولية ككل، حيث أن إطلالة سريعة على مختلف النسخ النظرية الليبرالية (الليبرالية الدولية، المثالية، الوظيفية والوظيفية الجديدة، الإعتماد المتبادل، الليبرالية الجديدة، السلم الديمقراطي) تفيد بأن هَمَّ الليبراليين الأول تمثل في إيجاد الآليات والوسائل الكفيلة بنزع فتيل الحروب والأسباب أو الظروف المفضية إلى ذلك. وفي المقابل، إعادة تأسيس العلاقات الدولية على قواعد جديدة تضمن عدم العودة إلى الحروب.

سنحاول من خلال ثنايا هذا المبحث، استعراض الجهود التنظيرية الليبرالية التي بذلت في تحقيق ذلك، والوقوف على أهم مكامن القوة والضعف فيها، وكذا المساءلات والإنتقادات التي وُجهت إليها.

المطلب الأول: مدخل عام للفكر السياسي الليبرالي في مجال العلاقات الدولية.

يُؤرخ لظهور الليبرالية وتطورها تاريخيا بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، في كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد لعب مفكرون وفلاسفة بارزون دورا كبيرا في ذلك؛ فبالعودة إلى فلاسفة فرنسا في فترة ما قبل الثورة نجد كلا من فولتير (1694-1778) الذي حارب التعصب والخرافة، ودينيس ديدرو (1713-1804) الذي آمن بقيمة المعرفة والإصلاح الإجتماعي. وفي الفلسفة الألمانية، نجد إيمانويل كانـــط (1724-1804) الذي دعا إلى العلم والعقل مفضلا المواطنة العالمية، وادعى بأن الديمقراطيات كانت مسالمة أكثر من الحكومات المطلقة. الليبراليون الإنجليز مَثَّلهم الفيلسوف جون لوك (1632-1704) الذي قال بأن الناس لديهم حقوقا ثابتة، وكل من الفيزيائي جون برايت (1811-1889) والإصلاحي ريتشارد كوبدن (1804-1865) اللذين رافعا لصالح حرية التجـــارة، جون ستيوارت مل (1806-1873) الذي جادل بأن التعليم يمكن أن ينهي الحرب، وآدم

(*) مثلا قواعد القانون الدولي التي صاغها هوغو غروتيوس كأساس للتعامل بين الدول، وفرضية بنتام حول دور التجارة الدولية في تحقيق السلم الدولي، ومبادئ كانط حول السلم الدائم.

سميث (1723-1790) صاحب كتاب "ثروة الأمم"، أب الرأسمـــالية، المدافع عن حرية التجارة والمعارض لنظام الرق[1].

الفرع الأول: الإرهاصات الفكرية المُؤسِّسة لـــ "المذهب الليبرالي".

نشأ التفكير الليبرالي بشأن العلاقات الدولية – حسب تيموثي دن – مقترنا بالخطط المختلفة للسلام، والتي أفصح عنها العديد من الفلاسفة ورجال الدين منذ بداية القرن السادس عشر. حيث رفضوا الفكرة التي مفادها أن الصراع وضع طبيعي للعلاقات بين الدول، ولا يمكن تلطيف حدته إلا من خلال سياسات "توازن القوى". فعلى سبيل المثال دعا إراسموس (1517) إلى تجنب الحرب، لأنه لا طائل منها. وفي نهاية القرن السابع عشر (1693) دعا ويليام بن إلى برلمان أوروبي من شأنه أن يكون إطارا للتعاون بين الدول ونبذ الخلافات والحروب[2].

وتعود جذور الفكر الليبرالي – حسب كارين مينغست – إلى تفاؤلية الحركة التنويرية في القرن الثامن عشر، الليبرالية الإقتصادية والسياسية في القرن التاسع عشر، والمثالية الويلسونية في القرن العشرين. ومساهمة الحركة التنويرية في الفكر الليبرالي بدورها ترجع إلى الفكرة اليونانية التي تقول بأن الأفراد كيانات عقلانية، قابلة لفهم وإدراك إمكانية التطبيق العالمي للقوانين التي تحكم كلا المجتمعين: الطبيعي والإنساني. وبالتالي، لهم القدرة على تطوير ظروفهم وحياتهم عن طريق خلق مجتمع تسوده العدالة[3].

إذن، أخذ الليبراليون عن العقلانية التنويرية إيمانها الشديد بفكرة التقدم ونظرتها التفاؤلية للطبيعة الإنسانية، وحاولوا ترجمتها في الواقع السياسي والإقتصادي للمجتمعات الإنسانية (خاصة الأوروبية منها)، وذلك عن طريق بناء نظم اقتصادية وسياسية ترتكز على مفاهيم الحرية، ومحورية الإنسان كمحرك وكغاية للوجود كله، وتثق في قدرته على التحكم بمصيره وصنع مستقبله. وفي القرن العشرين، حاول الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون - من خلال مبادئه الأربعة عشر - نقل تجربة السلام الداخلي والرقي والتقدم الذي عرفته العديد من الدول، إلى مابين الدول، بحيث يعاد تنظيم العلاقات الدولية على ضوء المبادئ التي قدمها.

حسب بيتر ساتش وخوانتا إلياس، يمكن العودة بأصول الليبرالية إلى ثلاثة من أساطين الفكر السياسي "الليبرالي" الذين قَعَّدوا فكريا وفلسفيا لما دُعي فيما بعد بالمذهب الليبرالي، الذي تحولت مبادئه إلى عقيدة قامت عليها نظم سياسية حديثة، وجرت عملية مَدِّها إلى التنظيم الدولي المعاصر، بل

---

[1] Richard W. Mansbach and Kristen L. Rafferty, op. cit, p 23.

[2] تيموثي دن، "الليبرالية"، في: جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص317.

[3] Karen Mingst, op. cit, p 63.

وأصبحت (أي مبادئ الليبرالية) عصب العولمة الرئيس في تبشيرها بعالم "معولم"، قوامه الليبرالية الإقتصادية (الرأسمالية) والليبرالية السياسية (الديمقراطية).

أ- جون لوك والقانون الأخلاقي في حالة الطبيعة: يجادل لوك بأن قانون الطبيعة (القانون الأخلاقي) وُجد قبل السياسة كمعطى إلهي (من الله)، وبأن الله خلق الناس كلهم متساوين. وهذا يعني أن الحقوق الطبيعية أسمى وأولى من المبادئ التي تحكم السياسة، بل ويجب على هذه الأخيرة أن تتوافق وتتناغم مع هذه الحقوق. فالحق الطبيعي هو مطلق، وهو الذي يخلق الضرورة السياسية. وفي تصور لوك، ترتبط حالة الطبيعة بقانون يحكمها. وبالرغم من أنها تبقى فوضوية، لكن ليس بالمعنى الذي يقتل فيها الإنسان أخاه الإنسان. لماذا هذا ؟ يجيب لوك، أن هذا مرتبط دائما بما نفكر فيه على الدوام على أنه "القواعد الأخلاقية"[1].

وقد اعتبر المنظرون الليبراليون – بالعودة إلى فكر لوك – أن الفرد هو الوحدة الأساسية للتحليل، وأن الدولة وجدت من أجل خدمته. وبالتالي، يقتصر دورها في المحافظة على استقرار البيئة السياسية والإجتماعية والإقتصادية للمجتمع الليبرالي[2].

ب- جيريمي بنتام والقانون الدولي: مقاربة بنتام جد مختلفة، فهو ينتمي إلى المدرسة الفلسفية المعروفة بـــ "النفعية" (*Utilitarianism*) التي هو أحد روادها البارزين. والنفعيون يجادلون بأنه يجب علينا أن نرتكز في أحكامنا السياسية على أي شيء يمكننا قياسه. بالنسبة لـــ بنتام، مفهوم الفائدة أو المنفعة (*Utility*) يعطي معنى ومحتوى لأصناف مثل: الجيد والسيئ، الصواب والخطأ، ...إلخ. يجادل بنتام أنه بينما تكون الدول ضرورة حيوية (حيث يمكن تعزيز منفعة الفرد داخل الدولة)، فإن مشروع بناء القانون الدولي يقتضي من الدول التضحية ببعض من مصالحها الوطنية، لأجل المصلحة العامة التي تحقق السعادة لجميع الأمم[3].

ج- إيمانويل كانط والفيدرالية العامة: يجادل كانط ابتداء أنه من واجبنا أن ننظر للكائنات الإنسانية كوكلاء (*Agents*) أخلاقيون مستقلون. وعليه، فإن الإنسان يتصرف أخلاقيا لأن واجبا أخلاقيا يدعوه لذلك، وليست المنفعة من يدعوه لهذا السلوك أو التصرف. وبناء عليه، فإنه يجب علينا بناء حياتنا السياسية والإجتماعية (وهذا يتضمن السياسة الدولية كذلك) بالطريقة التي توفر الشروط التي تجعل من تحقيق هذا الهدف ممكنا.

---

[1] Peter Sutch and Juanta Elias, **International Relations: The Basics** (London: Routledge, First Edition 2007), p 66.

[2] حجار عمار، مرجع سابق، ص13.

[3] Peter Sutch and Juanta Elias, op. cit, p 67.

حاول كانط إيجاد حل سياسي للخروج من حالة الفوضوية التي تميز عالم الدول، فقدم فكرة "الكوسموبوليتانية" التي تنظم عالم الدول بدل حالة الطبيعة القائمة على الفوضى، وانطلق من فكرة وجوب احترام استقلالية الآخرين، وأن الفشل في هذا الأمر يعني مصدرا مباشرا للتراع. فالأسباب الأولية للتراع حسبه متأصلة في اللاّإستقرار واللاّعدالة الموجودين في حالة الطبيعة، وإيجاد السلم يعني ببساطة التغلب على حالة الطبيعة هذه[1]. وهنا يتقاطع مع الواقعيين في فكرة حالة الطبيعة الأولية التي تشكل مصدرا للتراعات والحروب، لكن على عكس الواقعيين الذين يرون فيها حالة أبدية (هوبز مثلا يرى بسيادة الخوف واللاأمن)، فإن كانط يحذوه الأمل في تغييرها اعتمادا على/ أو ثقة في قدرة العقل على أن يقود البشرية دائما نحو الأحسن. وفي الحقيقة، هذا ما يجعل الليبراليين متفائلين والواقعيين متشائمين.

إليك الجدول التالي الذي يلخص أفكار هؤلاء الفلاسفة الثلاثة:

الجدول (08): أفكار لوك، بنتام، وكانط حول الليبرالية

الفيلسوف	أهم مؤلفاته	المذهب	أهم الأفكار التي قدمها
جون لـــوك (1704-1632)	رسالتان في الحكومة (1688)	القانون الطبيعي	- الحقوق الإقتصادية - الحقوق الإنسانية
جيريمي بنتام (1832-1748)	- مقدمة في مبادئ وأخلاقيات التشريع (1789) -مبادئ القانون الدولي (1789)	النفعية	القانون الدولي
إيمانويل كانط (1804-1724)	من أجل سلام دائم (1795) أساس ميتافيزيقا الأخلاق (1785)	المثالية الترانسندالية، الواجب المطلق	الكوسموبوليتانية، فيدرالية الدول الجمهورية

Source: Peter SUTCH and Juanta ELIAS, **International Relations: The Basics** (London: Routledge, first edition, 2007). P 70

[1] Ibid, p 68.

قدم رينهارد مايرز من جهته، الجذور الفكرية والفلسفية لليبرالية من خلال الشكل التالي:

الشكل (08): الجذور الفكرية لليبرالية حسب مايرز

الاقتصاد الطبيعي	الكالفينية	نظريات الحقوق الطبيعية	الثورة العلمية
- المنافع والخدمات أنتجت لأجل التبادل السوقي. - السوق هو مسار دائري يتبع الإيرادات والنفقات. - الظاهرة الإجتماعية محكومة بقوانين طبيعية مستقلة عن إرادة الإنسان وقصده. - نظام العالم الإقتصادي هو نظام تلقائي يعمل من خلال مسارات السوق. - بنية طبقة المجتمع لا تعرّف من خلال مصطلحات الوضع التقليدي ولكن عن طريق صفات أو أنماط اقتصادية. - فكرة الفائض الإقتصادي. قاعدة أو مبدأ: دعه يعمل، دعه يمر.	- خلق العمل الذي يمجد بحث الأفراد عن الثروة المادية. - صفات الجد والكد، الإقتصاد والتقشف، والحسابات العقلانية هي صفات الفردانية التملكية. - ربح الفرد يتعاظم عندما يكون متحررا من رقابة الدولة.	- القانون الطبيعي للبشر تشريع مثالي من طرف الجماعات الطبيعية (أي بمعنى حكومة حرة وأفراد متساوون) تحترم الإرادة السامية والقوى الغيبية للطبيعة. - الإنسان حيوان عقلاني، وقدراته على التفكير العقلاني تسمح له بإدراك منفعته ضمن إطار يتسم بالصلاحية الدائمة لمعايير الحقوق الطبيعية والحاجة إلى ممارسة التعاطف مع الآخرين. - تطوير العوالم الطبيعية والإجتماعية محكومة بالعقل.	- تمييز وتفريق واضح بين الواقع والمنظور(رؤية الواقع). منظور رياضي لعالم موضوعي. - تفسير كيف يعمل العالم، وتفضيل التحليل التحليلي – التركيبي بدلا من التفكير الغائي. - الخبرة والتفكير الدقيق في الشاهد أو الدليل الإمبريقي فقط هو معيار الحقيقة.

بناء نموذج اقتصادي	الفضائل الإقتصادية للمجتمع المتكسّب	Maxim : act- rationally – sapereaude تعظيم المنفعة	التقليد العقلاني

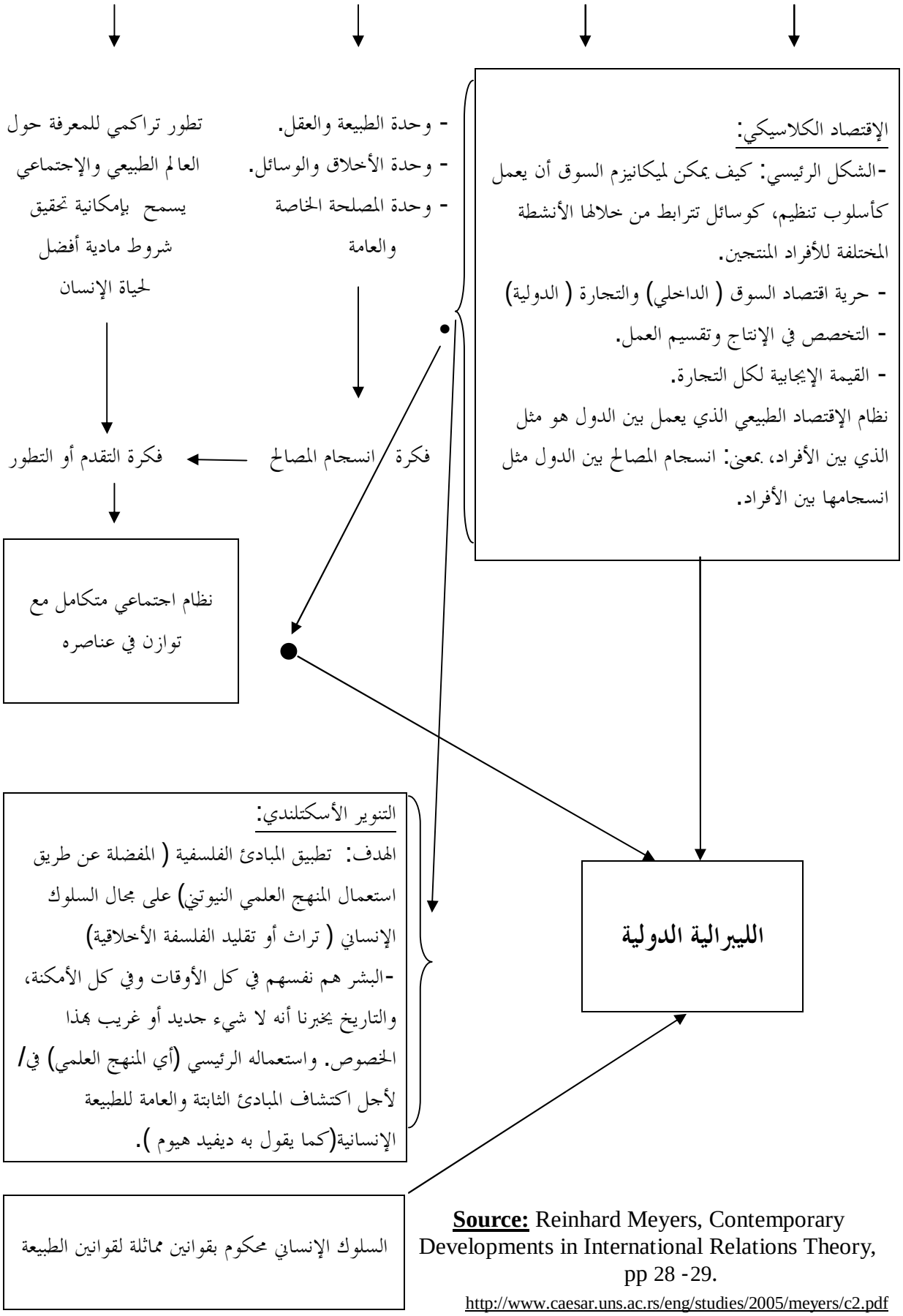

Source: Reinhard Meyers, Contemporary Developments in International Relations Theory, pp 28 -29.
http://www.caesar.uns.ac.rs/eng/studies/2005/meyers/c2.pdf

وبالنسبة إلى جون غراي (*John Gray*)، مثلت الليبرالية لأكثر من ثلاثة عقود المذهب السياسي الذي شكل التيار الرئيسي للسياسة الحديثة في أوروبا وفي الغرب. حيث رصد الخصائص العامة لليبرالية كنظرية سياسية، على النحو التالي[1]:

1- فردانية؛ حينما شددت على الأسبقية الأخلاقية للفرد ضد ادعاء أي شكل اجتماعي للجماعة.

2- المساواة والعدالة؛ لأنها تضع جميع الأفراد في منزلة أخلاقية واحدة.

3- عالمية؛ بتأكيدها على الوحدة الأخلاقية للنوع الإنساني.

4- تقدمية؛ في تأكيدها على إمكانية تصحيح وتحسين المؤسسات الإجتماعية والترتيبات السياسية.

وعموما، ترتكز الفلسفة الليبرالية - حسب إيدوين فان دي هار (*Edwin van de Haar*) - على ستة أسس رئيسية، جميعها مذكورة في أدبيات الليبراليين، ولكن ليس بشكل كامل من قبل كل مؤلف. وهي: الفردانية، الحرية، القانون الطبيعي، النظام التلقائي، حكم القانون، الدولة المحدودة التدخل[2].

الفرع الثاني: مرتكزات الفكر الليبرالي "الدولي".

وصف كل من زاتشر (*Zacher*) وماثيو (*Mathew*) الليبرالية في العلاقات الدولية بأنها تحوي عناصر تقدمية وتعاونية وحداثية. فهي[3]:

1- تقدمية؛ لأن الليبراليين يعتقدون أنه حينما تسود أفكارهم فإن العلاقات الدولية ستتحول تدريجيا نحو تشجيع وترقية الحقوق الإنسانية، عن طريق خلق شروط للسلام والإزدهار والعدالة.

2- تعاونية؛ بسبب أن تحقيق أعظم قدر من الحرية الإنسانية يزيد من إمكانية التعاون بين الدول والفواعل الدولية الأخرى. فبدون التعاون لا يمكن تحقيق الفائدة من: التفاعل، الإعتماد المتبادل وفرص تحقيق السلم، الرفاهية، والعدالة.

3- حداثية؛ لأن الليبراليين يعتقدون أن العلاقات الدولية قد تحولت بفعل عوامل عديدة عملت على تحديث العالم مثل: الديمقراطية الليبرالية، الإعتماد المتبادل بين الدول، التقدم المعرفي (العلمي)، المؤسسات الدولية والتكامل الإجتماعي الدولي (بين الأفراد والجماعات).

تيم دن (*Tim Dunne*) لم يفصل بين النظرية الليبرالية "الدولية" وتلك التي تعالج الشؤون المحلية، وقدم أهم مرتكزات التفكير الليبرالي الدولي كما يلي[4]: السلم بين الدول الديمقراطية، العلاقة الإيجابية

---

[1] Edwin van de Haar, **Classical Liberalism and International Relations Theory: Hume, Smith, Mises, and Hayek,** (USA: Palgrave Macmillan, First Edition, 2009), p 02.

[2] لمزيد من التفصيل حول هذه الأسس انظر: Edwin van de Haar, op. cit, pp 20-34

[3] Ibid, p 141.

[4] Ibid, p 142.

بين التجارة الحرة والسلم، وجود انسجام في المصالح بين الأفراد، أهمية خلق مؤسسات دولية بالنسبة للبعض (المثاليين) وحتى حكومة عالمية، الآثار السلمية لعمليتي التكامل الدولي والإعتماد المتبادل.

ولخص كيجلي (*Kegley*) الإفتراضات الأساسية للنظرية الليبرالية كما يلي[1]:

1- الطبيعة الإنسانية في جوهرها خيّرة والأفراد لهم القدرة على مساعدة بعضهم البعض والتعايش معا؛

2- اهتمام الإنسان برفاهية الآخرين يجعل من التقدم أمرا ممكنا؛

3- السلوك الإنساني السيئ ليس صفة أصيلة أو طبيعية في الإنسان، بل هو نتاج المؤسسات والظروف السيئة التي تدفع الإنسان إلى التصرف بأنانية وإيذاء للآخرين؛

4- الحرب ليست أمرا حتميا، ويمكن منع تكرارها بواسطة القضاء على الظروف التي أنشأتها؛

5- تعتبر الحروب وعدم المساواة مشكلات دولية، تتطلب جهودا جماعية ومتعددة الأطراف من أجل إزالتها؛

6- تستطيع المؤسسات الدولية أن تسهم بفعالية في الحد من الآثار السلبية (إمكانية حدوث الحروب) التي تخلفها حالة "الفوضى" في المجتمع الدولي.

وحسب آندرو مورافسيك تتمثل الإفتراضات الأساسية للنظرية الليبرالية للعلاقات الدولية في[2]:

1- أولوية وأسبقية الفواعل الإجتماعية على من عداها من فواعل؛ فالفواعل الأساسية في السياسة الدولية هي الأفراد والجماعات الخاصة، وهي كيانات عقلانية تعمل على تنظيم التبادل والعمل الجماعي لتحقيق المصالح المختلفة تحت القيود التي تفرضها كل من: قلة الموارد، القيم المتعارضة، ومختلف التأثيرات الإجتماعية.

2- التمثيل وتفضيلات الدولة؛ فالدول (أو المؤسسات السياسية الأخرى) يمثلها في الحقيقة مسؤولون يتصرفون باسمها ويدافعون عن مصالحها، لذا فهم الذين يحددون تفضيلات الدولة ويعملون على تحقيقها في مجال السياسة الدولية.

3- الإعتماد المتبادل والنظام الدولي؛ حيث أن ترتيب أولويات وتفضيلات الدول التي يسود بينها اعتماد متبادل هو الذي يحدد سلوكات هذه الدول.

أما أحمد محمد أبو زيد، فيرى أن جوهر المدرسة الليبرالية يتمثل في دراسة العلاقة التي تقوم بين الدولة والمجتمع، وعلاقة الدولة بمحيطيها الداخلي والخارجي[3]. إذ لا يمكن الفصل بين السياسة الداخلية

---

[1] Cynthia Weber, op. cit, p 41.

[2] Andrew Moravcsik, «Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics», *International Organization*, Vol 51, No 04. Autumn 1997, pp 516-520

[3] أحمد محمد أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد36، خريف 2012، ص51.

والسياسة الخارجية، بل إن محددات سلوكات الدول تجد مصدرها أساسا في المكونات الداخلية، وعلى رأسها الأفراد.

لا يمكن القول بأن ما ورد من أفكار وعناصر فيما سبق – والتي تمثل الإفتراضات الأساسية لليبرالية – تلقى إجماعا لدى الليبراليين. فالليبرالية مثل العديد من النظريات الكبرى الأخرى، هي تجميع لعدد من الأفكار المختلفة التي قد تصل حد التناقض في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال، يرى تيموثي دن أن الليبراليين يقدمون إجابات مختلفة جذريا لما يعتبرونه المعضلة الأبرز في العلاقات الدولية: لماذا تحصل الحروب؟ هل سببها يعود إلى الإمبريالية؟ أم إلى ميزان القوى؟ أم يتعلق بالأنظمة غير الديمقراطية؟ وعلاوة على ذلك، يختلف الليبراليون كذلك – ولكن بدرجة أقل – حول ما إذا كان السلام هو هدف السياسة العالمية أم النظام العالمي؟ وكيف يجب إقامة ذلك؟ عبر الأمن الجماعي، أم التجارة الدولية، أم الحكومة العالمية؟[1]

سنعمل من خلال ما تبقى من مطالب على إبراز كيف أن الجهود التنظيرية الليبرالية بمختلف توجهاتها كانت تسعى إلى تغيير واقع السياسة العالمية، نحو عالم يسوده الأمن والسلم، وتنتفي فيه النزاعات والحروب.

المطلب الثاني: الإتجاهات التنظيرية الليبرالية: فرضيات متعددة لتحقيق هدف موحد.

تطلعنا الكتابات المتخصصة في المجال النظري للعلاقات الدولية أنه لا توجد ليبرالية واحدة، ولكن توجد ليبراليات متعددة، تبعا للظروف الدولية التي جاءت في سياقها، وللمشروع الفكري الذي أتت به، لمواجهة التحديات التي تفرضها هذه الظروف وعلى رأسها فقدان الأمن والسلم الدوليين. فتحدي تحقيق السلم والقضاء على النزاعات والحروب كان ولا يزال مطمح الليبراليين وغايتهم الأولى، لكن تعدد فرضياتهم ووسائلهم في الوصول إلى هذا الهدف، هو ما جعلهم منقسمين إلى تيارات نظرية، يحاول كل منها أن يترجم بعض المبادئ والإفتراضات الليبرالية العامة إلى حلول فكرية ونظرية، قابلة للتطبيق في أرض الواقع لما سمي بـــ "معضلة الأمن" في العلاقات الدولية.

لا يوجد إجماع بين المنظرين حول عدد التيارات النظرية الليبرالية في مجال العلاقات الدولية، ولا حتى حول تسمياتها. لكن المشترك بين مختلف التصانيف التي قدمت بشأنها كانت على نحو ثلاثي (على الأقل فيما اطلعنا عليه من أدبيات)، حيث قسمها البعض من هؤلاء إلى: الليبرالية الأممية، المثالية، والليبرالية المؤسساتية. بينما ذهب البعض الآخر إلى أنها تتمثل في: الليبرالية التجارية التي تربط بين

[1] تيموثي دن، مرجع سابق، ص315.

التجارة الحرة والسلم، والليبرالية الجمهورية التي تربط بين الديمقراطية والسلم، والليبرالية الإجتماعية التي تربط بين الفعاليات العابرة للقومية والتكامل الدولي[1].

يرى مايكل دويل (*M. Doyle*) – أحد رمز الفكر الليبرالي الدولي – بوجود ثلاثة نسخ نظرية من الليبرالية، تتشابه في عدد من المقولات والمبادئ العامة وتتباين في أخرى. وما يحدد الفرق بينها يتمثل في ثلاثة محددات رئيسية[2]: مصادر أداء الجماعات المحلية، آليات تحويل أداء الدول، ونماذج أداء الدولة في السياسة العالمية. وتتمثل هذه النسخ النظرية حسبه في[3]:

1- الليبرالية الإمبريالية *Liberal Imperialism*؛ حيث عارض دويل فكرة مكيافيلي حول عدوانية النظم الجمهورية وميلها لاستخدام العنف في سياساتها الخارجية لتحقيق مصالحها القومية. وجادل بالمقابل، أن الدول ذات النظم الجمهورية لا تستخدم العنف إلا لضمان بقائها في حالة تهديدها من الخارج.

2- الليبرالية السلامية *Liberal Pacifism*؛ والتي يرجع فيها إلى أطروحات العالم الإقتصادي جوزيف شومبيتر التي تقيم علاقة طردية بين انتهاج الدول للرأسمالية والديمقراطية وسيادة حالة الأمن والسلم الدوليين، على أساس وافتراض أن الدول الرأسمالية هي بطبيعتها دول غير عنيفة وغير توسعية.

3- الليبرالية المؤسساتية *Liberal Institutionalism*؛ التي تقوم على افتراض مؤداه أن انتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية والإقليمية وزيادة وتعقد وتيرة شبكة الإعتماد المتبادل سوف يفضي إلى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي.

قدم أندرو مورافسيك بدوره تصنيفا ثلاثيا، تمثل في[4]:

1- الليبرالية المثالية *Ideational Liberalism*؛ تقوم على افتراض أن تنوع وتجزؤ الهويات والقيم الإجتماعية "المحلية" هي المحدد الرئيسي لسلوك الدولة، وبالتالي للصراعات الدولية وللتعاون الدولي.

2- الليبرالية التجارية *Commercial Liberalism*؛ تقوم على افتراض مؤداه أن حرية التجارة الخارجية تعمل على تقوية روابط التقارب والتفاهم والتعاون بين الدول من جهة. ومن جهة أخرى، التقليل من عوامل النزاعات والحروب.

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص269.

[2] أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، مجلة العلوم السياسية، العدد44، 2012، ص30.

[3] المرجع نفسه، ص30.

[4] المرجع نفسه، ص ص31-32.

3- الليبرالية الجمهورية ***Republican Liberalism***؛ وافتراضها الرئيسي يقوم على معرفة ورصد الطرق التي تؤثر بها المؤسسات المحلية ونوعية النظام السياسي المحلي على المصالح والهويات والقيم للأفراد والجماعات المحلية. فهذه المكونات تعمل كمقيدات على سلوك الدولة وأدائها الخارجي تجاه الآخرين.

تيم دن لخص صور الليبرالية وافتراضاتها الأساسية بشأن العلاقات الدولية من خلال الجدول التالي(*):

الجدول (09): صور الليبرالية حسب تيم دن

صور الليبرالية	أهم الرواد	أسباب النزاع	محددات السلم
الصورة الأولى **(الطبيعة الإنسانية)**	ريتشارد كوبدن منتصف القرن الـــ19	التدخلات من قبل الحكومات المحلية وعدم الإستقرار الدولي في النظام الطبيعي	الحرية الفردية، حرية التجارة، الرخاء الإقتصادي، الإعتماد المتبادل
الصورة الثانية **(الدولـــــة)**	وودرو ويلسون بداية القرن الـــ 20	الطبيعة غير الديمقراطية للسياسة الدولية، خاصة السياسة الخارجية وتوازن القوى	الإستقلال الذاتي الوطني، الحكومات المنفتحة المستجيبة للرأي العام، الأمن الجماعي
الصورة الثالثة **(بنيـــة النظـــام)**	جون هوبسون بداية القرن الـــ 20	نظام توازن القوى	الحكومة العالمية، مع قوى للوساطة وفرض القرارات

المصدر: عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص91.

وبالعودة إلى المراجع والكتب الأكاديمية وحتى المقالات المنشورة في المجال النظري للعلاقات الدولية، نجد أصنافا وتسميات عديدة لمختلف الإسهامات الليبرالية. فإضافة إلى ما ورد في التصنيفات السابقة، نجد: الليبرالية الدولية الجديدة (كامتداد وتنقيح للليبرالية الدولية)، المثالية الجديدة (كامتداد

(*) نشير إلى أن هذا الجدول يفيدنا كذلك في معرفة وتحديد المستوى التحليلي الذي انطلقت منه كل مقاربة نظرية ليبرالية في تحليلها وتنظيرها للعلاقات الدولية.

وتنقيح للمثالية)، المؤسساتية الجديدة (كامتداد وتنقيح للمؤسساتية). نجد كذلك: التعددية، العالمية، الإعتماد المتبادل، العبروطنية، التكامل والإندماج، الوظيفية والوظيفية الجديدة، المؤسساتية، السلام الديمقراطي.

بالعودة كذلك إلى مسار الأحداث الدولية التي عرفها العالم منذ نهاية القرن التاسع عشر، وكذا التطور النظري العام الذي عرفه حقل العلاقات الدولية (النظر إلى الجهود التنظيرية الليبرالية في ضوء إسهامات المدارس الأخرى وبالأخص الواقعية)، يمكن ترتيب أهم إسهامات الليبراليين النظرية على النحو التالي: الليبرالية الدولية بدءا من منتصف القرن التاسع عشر، فالمثالية في بدايات القرن العشرين، فالوظيفية والوظيفية الجديدة في الخمسينيات، فالإعتماد المتبادل في بداية السبعينيات، فالليبرالية الجديدة في بداية الثمانينيات، فنظرية السلم الديمقراطي في بداية التسعينيات.

سوف نعرض باختصار في هذا المطلب إسهامات كل من: الليبرالية الدولية والوظيفيتين ونظرية السلم الديمقراطي. أما جهود المثالية وأصحاب الإعتماد المتبادل والليبرالية الجديدة، فسنُفرد لكل منها مطلبا خاصا، باعتبارها الإسهامات الليبرالية الأبرز في مجال التنظير للعلاقات الدولية. إذ حملت المثالية آمال شعوب العالم في نقل السياسة الدولية بعيدا عن سياسات القوة والتحالفات، والذهاب بالتنظيم الدولي إلى أقصى مداه (الحكومة العالمية)، لدرء مخلفات الحرب العالمية الأولى وعدم العودة إليها. أما أنصار الإعتماد المتبادل والتعددية، فحاولوا زحزحة مفهوم "السياسة الدولية" المتمحور حول فكرة "مركزية الدولة" والإستعاضة عنه بمفهوم "السياسة العالمية"، الذي يعكس حقيقة التطورات التي عرفها عالم السبعينيات (بروز العوامل الإقتصادية على حساب العوامل العسكرية). أما الليبراليون الجدد، فقد حاولوا مواكبة ومقارعة الواقعيين الجدد بالإنطلاق من مسلماتهم نفسها، لكن بمخرجات تؤكد على إمكانية التخفيف من حدة "الفوضى"، وتحقيق التعاون بين الدول.

الفرع الأول: الليبرالية الدولية *International Liberalism* .

تمثل الليبرالية الدولية أولى إسهامات الليبراليين في البحث عن مخارج لحالة العنف والصراعات التي طبعت العلاقات بين الدول لفترات طويلة من الزمن، بل وكانت تبحث عن حل نهائي لمشكلة الحرب، انطلاقا من تفاؤل عميق بقدرة البشرية (أفرادا وجماعات) على تجاوز كل أشكال الخلافات والتنازع، من خلال التفاهم والتعايش في ظل أطر وقواعد تتيح فرص البقاء والرقي والإزدهار للجميع.

تقوم الليبرالية الدولية على افتراضين أساسيين، إذا ما تحققا (أحدهما أو كليهما) فإن السلام العالمي سيحل محل النزاعات والحروب. الأول، من طبيعة اقتصادية يقوم على فكرة "حرية التجارة بين الدول". أما الثاني، فهو من طبيعة قانونية وسياسية ويقوم على فكرة "الفيدرالية".

افتراض الربط بين حرية التجارة الدولية وإمكانية قيام سلام دائم بين الدول نجده عند العديد من المفكرين والفلاسفة البارزين. فـــ ديفيد هيوم (1711-1776)، اعتقد أن مبادئ من قبيل التقسيم الدولي للعمل، نظام توازن تصحيحي- ذاتي للتجارة، انسجام (اقتصادي) للمصالح بين الدول، وتبادلية التجارة والرفاهية، إذا ما طُبِّقت على المستوى الدولي فإنها تجعل من التجارة الدولية لعبة غير صفرية[1]. أي لعبة متغيرة يستفيد منها الجميع وإن بدرجات متفاوتة، وهذا ما يجعل الدول تنخرط أكثر في السلوكات التعاونية، وتبتعد بالقدر نفسه عن السلوكات النزاعية. ريتشارد كوبدن (1804-1865) دعا إلى حرية التجارة وإلى سياسات لا تدخلية للدول، حيث يرى أن التجارة الحرة هي دبلوماسية جيدة، ولا توجد هناك طريقة أخرى مؤكدة أو مضمونة لتوحيد الناس حول السلم، فالتجارة الحرة - عن طريق تكثيف التعاملات والتبادلات بين الدول - تعمل على نزع القوة من الحكومة ومنع شعبها من الدخول في الحرب[2]. جون ستيوارت مل (1806-1873) ربط بين فكرة التقدم وزيادة تكامل الجنس البشري بمبدأ التجارة الحرة. فالتجارة حسبه، تعمل بسرعة على أن تكون الحرب مهملة وبعيدة عن الوقوع، عن طريق تقوية ومضاعفة المصالح الشخصية التي هي في تعارض طبيعي مع الحرب. ويضيف قائلا: إن أكبر درجة وأسرع زيادة في التجارة الدولية هي الضمان الأساسي للسلم في العالم، إنها أكبر أمان دائم للتطور المستمر للأفكار، المؤسسات، وخصائص أو ميزات الجنس البشري[3].

شارل مونتسكيو - أحد أعمدة الفكر الليبرالي والحركة التنويرية في أوروبا - قال "إن النتيجة الطبيعية للتجارة هي تحقيق السلام"[4]. وجيريمي بنتام - رائد المذهب النفعي - قال "كل تجارة هي في الجوهر مفيدة، وكل حرب هي في جوهرها غير مفيدة وغير مقبولة"[5].

إذن، التجارة حسبهم تسمح بتراكم سلمي للثروة، تعزز التفاهم المتبادل، وتحفز الإهتمام الدولي بالحفاظ على السلام.

يربط الإفتراض الثاني قيامَ سلامٍ دولي دائم بفكرة تأسيس فيدرالية عالمية تجمع كل الدول. ولقد أرسى دعائم هذا الإفتراض كل من جيريمي بنتام (1748-1832) من خلال كتابه "مقدمة في الأخلاق

---

[1] Reinhard Meyers, op. cit, p 31.

[2] Ibid, p 31.

[3] Idem.

[4] السعيد ملاح، "الإشكاليات الأساسية للتنظير في التكامل الدولي".
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3073.html

[5] المرجع نفسه.

العامة"، وإيمانويل كانط (1724-1804) من خلال كتابه "نحو سلم دائم". حيث عارضا وبقوة واقع العلاقات الدولية السائد. فقد وصفه كانط مثلا بـــ "حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون"[1].

ومن أجل الخروج من هذه الوضعية، ارتأى كانط أن تحقيق السلام الدائم يمر حتما عبر تحويل الوعي الفردي إلى وعي جمعي، وإلى تبني دساتير "جمهورية"، وإلى "عقد فيدرالي" بين الدول يكون بمثابة الإطار والتنظيم السياسي الأوسع الذي تعيش في كنفه الدول. ولقد ضمَّن كانط فلسفته لتحقيق سلم دائم مجموعة من المبادئ والشروط وجب احترامها، أتينا على ذكرها سابقا في معرض حديثنا عن أهم الإسهامات الفكرية في مجال العلاقات الدولية.

بَيَّن بنتام من جهته، أن الدول الفيدرالية - مثل الدايت (DIET) الألماني والكونفيدرالية الأمريكية والإتحاد السويسري - قد تمكنت من احتواء النزاعات والصراعات الداخلية، واستطاعت أن تخلق مجتمعات سلمية ومستقرة، وذلك باستبدال المصالح والهويات والولاءات القديمة بأخرى جديدة تقوم على فكرة التعايش[2].

يقول مبروك غضبان نقلا عن تيم دان، أن أفكار كانط وبنتام لا تعدو أن تكون توسيعا للعقد الإجتماعي بين الأفراد داخل الدولة الواحدة أو المجتمع الواحد إلى الدول داخل المجتمع الدولي. بمعنى، إخضاع الدول لنظام الحقوق الشرعية والواجبات[3].

وُجهت انتقادات عديدة لهذه النسخة من التنظير الليبرالي، سواء من طرف الليبراليين أنفسهم أو من طرف باقي المقاربات النظرية الأخرى. حيث عارض المثاليون (وهم ورثة الليبرالية الدولية في بداية القرن العشرين) اعتقاد الليبراليين الدوليين أنه بمجرد تبني حرية التجارة الدولية فإن السلم بين الدول سوف ينبثق تلقائيا، دون الحاجة إلى وجود مؤسسات دولية ترعاه وتسهر على ضمانه، من قبيل "حكومة عالمية". كما عارض الوظيفيون المدخل القانوني والدستوري (الفيدرالية) كطريق نحو التكامل والإندماج بين الدول، للقضاء على الحروب والنزاعات. باعتبار أن الدول لن تتنازل عن سيادتها بسهولة كما تصور الفيدراليون.

---

[1] تيموثي دن، مرجع سابق، ص318.

[2] المرجع نفسه، ص320.

[3] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص333.

عدد رينهارد مايرز إخفاقات الليبرالية الدولية على عدة مستويات، حيث فشلت[1]:

- كإستراتيجية للسلم، وذلك لأنها لم تمنع اندلاع الكثير من الحروب الدموية، فمثلا بين سنتي 1839-1878 شهد النظام الدولي 19 حربا.
- كإستراتيجية عامة للعلاقات الإقتصادية الدولية، حيث سقطت في فخ: الإمبريالية، القومية والإقتصاد الوطني، الإقتصاد المختلط، تكوين وتشكيل كتل تجارية مندمجة، انقسام شمال-جنوب.
- كسياسة تؤكد على الرفاهية الإقتصادية للأفراد.
- كنموذج اقتصادي مثالي- نموذجي.

اعتقد الماركسيون من جهتهم، أن حرية التجارة الخارجية ونمو الترابط الإقتصادي بين الدول ليسا سببا للتزاع وعدم الإستقرار فقط، بل ويخلقان علاقات إتكالية غير متوازنة بين الدول. حيث تصب فوائد التجارة الدولية في صالح الدول الأقوى على حساب الدول الأضعف. ومنه، ينادي الماركسيون بسياسات الإكتفاء الذاتي[2] والإنكفاء الإقتصادي (أي عدم الإنخراط والغرق في دوامة الإقتصاد الرأسمالي الدولي).

والواقعيون بدورهم – بزعامة روبرت غيلبين، انتقدوا فكرة الربط بين التجارة الدولية والسلم الدولي. فالتجارة ليست عاملا حاسما وفيصلا في توجيه طبيعة العلاقات الدولية نحو السلمية والتعاونية أو نحو التزاعات والحروب. وبالتالي، لا يمكن نظريا إطلاق تعميمات حول علاقة الترابط الإقتصادي بالسلوك الدولي التعاوني والسلمي. فكما يمكن للتجارة الدولية أن تلطف العلاقات بين الدول، يمكن أن تثيرها وتؤزمها[3].

ورغم هذه الإنتقادات وغيرها، إلا أن موروث الليبرالية الدولية ظل موردا ومنهلا للعديد من المنظرين الليبراليين الذين جاؤوا فيما بعد.

الفرع الثاني: الوظيفية والوظيفية الجديدة *Functionalism and Neo Functionalism*.

نشير في البداية إلى أن التفكير الوظيفي هو أحد المداخل النظرية لما يعرف باتجاه التكامل الدولي في العلاقات الدولية. وهو أهمها على الإطلاق، لما طرحه من أفكار وآليات تنفيذها، بدت للكثير من المنظرين الليبراليين أنها ممكنة التحقيق على أرض الواقع. وبالتالي، وجب التمييز ابتداء بين الوظيفية

[1] Reinhard Meyers, op. cit, p 35.

[2] روبرت غيلبن، مرجع سابق، ص81.

[3] المرجع نفسه، ص83.

والتكامل (الإندماج الدولي)[*]. كما نشير إلى أن اختيارنا للمقاربات الوظيفية (ويطلق عليها كذلك المقاربات المؤسساتية) من دون مقاربات التكامل الأخرى، يرجع لكونها طرحت أفكارا جادة وممكنة التحقيق. بل وكانت في الحقيقة (هنا نقصد بالتحديد الوظيفية الجديدة) وصفا ومتابعة لمسار تجربة واقعية رسمت معالمها دول أوروبا الغربية بداية من خمسينيات القرن العشرين، ولأن جزءا كبيرا من هيكل التنظيم الدولي الحديث (خاصة المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة) كان نتاجا واستجابة لهذا التفكير الوظيفي.

ولأن التنظير الوظيفي للعلاقات الدولية كان بمثابة دعوة/ ومرافقة[**] لتجربة اقتصادية دولية جديدة، برزت كأحد الخيارات المعول عليها لخلق إطار عام للتفاهم والتعاون الدوليين - خاصة بين دول أوروبا الغربية التي عرفت أكثر من غيرها أشد الصراعات والحروب الدموية في التاريخ، فإنه عرف مرحلتين أو نمطين مختلفين من التنظير لمقاربة هذه الظاهرة هما: الوظيفية والوظيفية الجديدة.

البند الأول: الوظيفية.

يقول براون عن الوظيفية بأنها المحاولة الأكثر تفصيلا وإحكاما وطموحا فكريا التي جرت لحد الآن، لا لفهم نشوء المؤسسات الدولية فحسب، بل أيضا لرسم مسار هذا النشوء في المستقبل واستيعاب مضامينه المعيارية. إنها مجموعة من الأفكار تتصف بالأصالة، وتوازي في نطاقها المذهب الواقعي الذي يدّعي ديفيد ميتراني أن أصول تفكيره الوظيفي تعود إليه. إنها أهم مقاربة للمؤسسات الدولية ظهرت في القرن العشرين[1]. ويضيف براون، أن الوظيفية ليست بالدرجة الأولى نظرية حول نشوء المؤسسات الدولية وتطورها بالرغم من إسهامها الكبير في ذلك، ولكنها في الحقيقة وصف لشروط السلام الدولي[2].

ظهرت الوظيفية في أربعينيات القرن العشرين، كرد فعل على مقاربات السلام المتمحورة حول الدولة، والمتمثلة في أطروحات الفيدراليين والمثاليين من بعدهم. فلقد لاحظ ديفيد ميتراني أن الصراع

---

[*] يذهب كريس براون إلى حد التمييز التام بين الوظيفية ونظرية التكامل الدولي، إذ يتطلعان حسبه إلى هدفين مختلفين، حيث يسعى الوظيفيون إلى إيجاد نظام عالمي جديد تحتل فيه الدولة ذات السيادة مكانة ثانوية أو مقعدا خلفيا بتعبير براون، بينما تتطلع نظرية التكامل إلى إيجاد دول جديدة من خلال عملية تكامل ودمج للدول القائمة، وذلك على مستويين: الأول على أساس إقليمي لتكوين دول إقليمية، والثاني على مستوى دولي لإيجاد دولة عالمية واحدة. انظر في ذلك: كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص153.

وما يفهم من كلام براون هذا أن المقصود بنظرية التكامل هو الوظيفية الجديدة، بيد أن اتجاه التكامل في العلاقات الدولية يضم كما هو معروف مدخلين أساسيين، المدخل الدستوري أو القانوني ممثلا في الفيدرالية والكونفيدرالية، والمدخل الوظيفي ممثلا في كل من الوظيفية والوظيفية الجديدة.

[**] دعوة من طرف الوظيفية "الأصلية"، ومرافقة من طرف الوظيفية الجديدة.

[1] كريس براون، مرجع سابق، ص ص147-148.

[2] المرجع نفسه، ص148.

والحرب هما نتيجتان حتميتان لتقسيم العالم إلى وحدات قومية منفصلة ومتناحرة، وأن هذه الوحدات (الدول القومية) عاجزة - من حيث الإمكانات - عن تحقيق السلام أو تحسين المستوى الإجتماعي والإقتصادي لمواطنيها[1]. كما لاحظ أن المشكلات الدولية المتفاقمة أضحت أكبر من أن تجابهها دولة أو دول بعينها، بل تتطلب جهودا وأطرا جديدة لاحتوائها، إذ يقول "إن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية وغير السياسية التي تواجه الحكومات، ومثل هذه الوظائف لم تؤد فقط إلى زيادة الطلب على الإختصاصيين المدربين على المستوى الوطني، لكنها لعبت دورا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي، وإذا أصبح من الممكن إيلاء مثل هذه المشكلات للمتخصصين وفصل نشاطهم إلى حد ما عن القطاع السياسي، فإنه من الممكن والحالة هذه إنجاز التكامل الدولي"[2]. هدف ميتراني هنا كان واضحا، إذ سعى إلى نقل بؤرة الإهتمام والتركيز من القضايا السياسية المثيرة للجدل بطبيعتها وعلى رأسها قضية السيادة التي لا يتصور أن تتنازل عنها الدول بسهولة إلى المشكلات الفنية غير المثيرة للجدل[3].

جادل ميتراني بأن "الفيدرالية" و"نظام الأمن الجماعي" اللذين سَوَّق لهما المثاليون بعد الحرب العالمية الأولى قد فشلا، لأنهما ببساطة حاولا العمل انطلاقا من مفهوم السيادة، وفي الوقت نفسه أنتجا مفاهيم تناقض مفهوم ومنطلق السيادة. وبالتالي، لا يمكن الوصول إلى "نظام سلم كاف وفعال" (*Working peace system*) إلا من خلال التحرك العكسي، أي من الأسفل إلى الأعلى عبر تشجيع أشكال التعاون الدولي التي لا تثير أو تمس بدرجة مباشرة السيادة الرسمية للدول. وقد استند ميتراني في التدليل على صواب رؤيته إلى مقولتين أساسيتين هما[4]: "الشكل يتبع الوظيفة"، و"السلام [يتحقق] مجزأ". إذن، بدلا من "التفكيك القسري" لمبدأ السيادة عن طريق السياسة والقانون، طرح ميتراني فكرة "التفكيك اللين" لمبدأ السيادة عن طريق الإقتصاد.

انطلق ميتراني في جعل رؤيته ممكنة التحقيق من مبدأ "الإنتشار" (*Ramification*)، الذي يعني من وجهة نظره "أن تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى، وهذا بناء على أن التعاون الدولي في حقل ما كان ناتجا عن الشعور بالحاجة لهذا التعاون، ولكن هذا التعاون سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة، وبالتالي الدفع نحو التعاون في مجالات أخرى"[5]. يعمل هذا المبدأ في

---

[1] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص271.

[2] المرجع نفسه، ص270.

[3] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص61.

[4] كريس براون، مرجع سابق، ص148.

[5] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص270.

الحقيقة على تعليم الدول كيفية الإستفادة من التجارب التعاونية الناجحة في قطاع ما، وتوسيعها إلى بقية القطاعات الأخرى. حيث تنخرط الدول تدرجيا في مسار تكامل دولي، يبدأ قطاعيا، ثم يتوسع وينمو إلى درجة الترابط الإقتصادي الدولي الوثيق (الإعتماد المتبادل الكثيف أو المعقد). وهنا، يصبح التراجع عن العملية غير ممكن، لأنه يصبح عندئذ مكلفا وغير عقلاني.

يرى غيوم دوفان (*Guillaume Devin*) أن منهج ميتراني يستهدف استبدال سياسة القوة المتأصلة في نظام الدول بديناميكية التعاون القائمة على تنظيم الخدمات العامة الدولية، وهذا المنهج يجلب على الأقل ثلاثة فوائد، حيث[1]:

1- يقلل من الإعتبار المفرط للقوة لدى الدول، وبالتالي يكبح انخراطها في علاقات نزاعية. وبالمقابل، يعمل على تشابك المصالح. والفكرة هنا ليست جديدة على الفكر الليبرالي، وإنما أضاف لها ميتراني العنصر التنظيمي. حيث لم يحبذ فكرة المنظمة العالمية التي تخاطر بإعادة إنتاج الإنقسامات السياسية، وإنما عبر سياسة التدرج - قطاع فقطاع - التي تضمن تعددية المؤسسات الدولية المكلفة بتسيير "الإعتمادات المتبادلة".

2- يُسهِّل التقارب الدولي بتجنب الإنقسامات السياسية. فعندما نركز على إشباع الحاجات الإقتصادية والإجتماعية المشتركة، فإن ذلك ينعكس على المستوى الثاني من المسار الوظيفي الذي يتعلق بالغايات والأهداف السياسية. بمعنى آخر، "الوظيفة تحدد أشكالها الملائمة"، وبالعبارة الشائعة "الشكل يتبع الوظيفة". وبالتالي حسب ميتراني، فمن غير المفيد تضييع الوقت في مناقشات لا تنتهي حول الشكل السياسي العام. فالمسألة لا تتعلق بمعرفة "ما هو الشكل المثالي للمجتمع الدولي؟" وإنما "ما وظائفه الأساسية؟"

3- تتمثل الفائدة الثالثة للمنهج الوظيفي - تحديدا - في التمهيد لتحول النظام الدولي - المتفق على أنه نظام للدول ذات السيادة، ليس فقط عن طريق تحجيم دور وأهمية الدولة، ولكن كذلك الدور الذي يلعبه كل من التعلم والخبرة في تحول الإدراكات نحو معنى جديد للجماعة الدولية وللمسؤولية الدولية.

تعرضت وظيفية ميتراني إلى العديد من الإنتقادات، لخصها كل من دورتي وبالتسغراف فيما يلي[2]:

1- من الصعب جدا فصل النشاطات الإجتماعية والإقتصادية عن السياسة.

2- إن الواقع أثبت أن الدول لم ولن تتخلى عن وظائفها السيادية لصالح سلطات دولية أعلى منها.

---

[1] Guillaume Devin, «Que reste – t - il du Fonctionnalisme International ? Relire David Mitrany (1888- 1975)», *Critique internationale* , Vol 01, N° 38, 2008, pp 145-148.

[2] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص303.

3- تعميم بعض الوظائف الإقتصادية والإجتماعية لا يمكن أن ينطبق على المجال السياسي.

4- إرادة التكامل أو الوحدة السياسية مرتبطة بإرادة الأطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفة الإقتصادية أو الإجتماعية.

5- إن مفهوم الإنتشار غير متفق على معناه بين الباحثين، كما إن حوافز أو مثبطات أو المراحل الإنتقالية نحو التكامل كلها موضوعات محل جدل.

وعلى ضوء هذه الإنتقادات وغيرها، برزت محاولات لتحسين الفكر الوظيفي، ليكون أكثر إقناعا وانسجاما مع ما يحدث في الساحة الدولية، خاصة في جوانبها الإقتصادية. ولقد اصطلح عليها بالوظيفية الجديدة.

البند الثاني: الوظيفية الجديدة.

حاولت الوظيفية الجديدة الإستفادة من الإنتقادات التي طالت الوظيفية الأصلية. وفي الوقت نفسه مسايرة التجربة التكاملية الأوروبية الناشئة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، باعتبارها محكا حقيقيا لمصداقية وواقعية أفكار الوظيفيين الجدد.

اقترنت بشكل خاص بأعمال من كارل دويتش وأميتاي اتزيوني وارنست هاس، الذين دافعوا عن مفهوم للتكامل يتجاوز اعتباره مجرد عملية فنية – اقتصادية أو سيرورة للتغيير الإجتماعي، تقودها حركة تحتية واقتصادية بالتحديد، مما يجعل منه عملية غير سياسية. أو بالأحرى، عملية لا تنطلق من السياسة لتحقيق أهداف سياسية في النهاية.

هاس (*E. Haas*) مثلا، ومن خلال كتابه "توحيد أوروبا: القوى السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية 1950-1957" المنشور عام 1958، أعلن عن ميلاد نظرية للتكامل وفق أسس أغفلتها الوظيفية الكلاسيكية، وهي عدم إمكانية فصل الإقتصاد عن السياسة[1]. إذ يرى هاس ضرورة إقحام السياسة والقوى السياسية في العملية التكاملية، باعتبارها شرطا أساسيا لنجاحها. حيث يُعرِّف التكامل بأنه "العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة"[2]. فمسار التكامل لا يمكن أن يكون آليا، بل يخضع لإدارة وإرادة الدول والحكومات. لأن الدول هي سيدة المسارات التكاملية كما يقول به ستانلي هوفمان[3].

---

[1] Aziz Hasbi, op. cit, p 169.

[2] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص271.

[3] السعيد ملاح، مرجع سابق.

يؤكد هاس – انطلاقا من دراسته لهيئة الفحم والصلب الأوروبية – أن قرار القيام بعملية تكاملية يعتمد أساسا على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي ستدخل في إطار التكامل، حيث يقول "إنه بدلا من الإفتراض بعدم وجود دوافع أنانية وراء سلوك الأطراف فإن الأفضل والأكثر معقولية هو افتراض ذلك، والتركيز على الفوائد والمصالح والقيم التي يعملون من أجلها، وهي أمور أعقد من أن نضعها في صياغة مبسطة كالقول بأن السلام بين ألمانيا وفرنسا أو الرغبة في إيجاد أوروبا الموحدة هو الدافع لقيام هيئة الصلب والفحم الأوروبية"[1]. ويضيف هاس، أن عملية التكامل تتأثر كذلك برغبة وجهد النخب المعنية في القطاعين العام والخاص، وهؤلاء بدورهم مدفوعون بدوافع براغماتية بحتة.

إذن، وعلى عكس ما ذهبت إليه وظيفية ديفيد ميتراني من وجوب عزل الإقتصاد عن السياسة والرخاء والرفاهية عن الحرب، فإن الوظيفية الجديدة قد ركزت - بالإضافة إلى الجوانب الفنية والوظيفية - على دور القوى السياسية. وتفترض أن نجاح عملية التعاون الفني والوظيفي في بعض القطاعات الإقتصادية يؤدي إلى إشراك القوى السياسية في عملية التكامل، عبر اقتناعها بالفوائد المترتبة عن عملية التكامل، مما يؤدي إلى تشجيعها ودفع عملية التكامل إلى مستويات أكثر تقدما.

ومثلما قدم ميتراني مفهوم الإنتشار كآلية لتوسع وتقدم العملية التكاملية، قدم هاس مفهوما مشابها إلى حد كبير أسماه "التعميم" أو "كرة الثلج" (*Spillover*). إذ أن النجاح في أحد أبعاد التعاون الإقتصادي سيعزز مصالح النخب السياسية والمؤسسات الحكومية في تعميم هذا النجاح، وإطلاق مبادرات تعاون جديدة تخص مجالات أخرى وهكذا دواليك.

يعتقد الوظيفيون الجدد أن آلية الوظيفية أسهل وأنجع على مستوى إقليمي (التكامل الجهوي أو الإقليمي كخطوة أولى نحو تكامل كلي أو عالمي). وتقدم أوروبا الغربية مثالا حيا على ذلك، خصوصا في ضوء تاريخها وقيمها الديمقراطية المشتركة بعد الحرب العالمية الثانية، وكذا وجود قطاعات (كالحديد والفحم مثلا) مشتركة يمكن البدء منها واعتمادها كقاطرة للعملية التكاملية. فعن طريق التدرج والمرحلية، يمكن الوصول إلى بناء مؤسسات إقليمية وعبر- وطنية قوية تتولى إدارة الشؤون الدولية. وهنا، ننتقل من مفهوم "الدول القومية" (الكثيرة العدد) إلى مفهوم "الدول الإقليمية" (القليلة العدد)، والتي ستدخل هي بدورها في عملية تكاملية بغرض الوصول إلى دولة عالمية واحدة.

وعلى الرغم من الزخم والإهتمام الذي صاحب أطروحات الوظيفيين الجدد، خاصة بعد النجاحات المتتالية للتجربة التكاملية الأوروبية بتأسيس الإتحاد الأوروبي في نهاية القرن العشرين،

[1] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص285.

واستكمال بعض المؤسسات كالبرلمان الأوروبي والمحكمة الأوروبية والوحدة النقدية...إلخ، إلا أن انتقادات عديدة طالت أفكار وآمال الوظيفيين الجدد. فالتكامل الأوربي على المستوى الإقتصادي (المحرك الأساسي للعملية التكاملية الأوروبية)، يعاني من صعوبات جمة، بل وينذر بمخاطر التراجع عن بعض المكاسب المحققة مثل: العملة الموحدة، أو الأزمات الإقتصادية الحادة التي تعرفها بعض الدول، التفاوت الكبير بين حجم وآداء الإقتصادات المختلفة، تحمل أعباء اقتصادية إضافية من طرف الدول الكبرى لمساعدة الدول الصغرى، ...إلخ. أما على المستوى السياسي والقانوني، فرغم وجود بعض المؤسسات السياسية والقانونية: كالبرلمان الأوروبي ومفوضية السياسة الخارجية ومحكمة العدل الأوروبية ومختلف المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان ...إلخ، إلا أنها غير قادرة – في المدى القريب أو المتوسط – على أن تُنازع الدول في سيادتها فضلا على أن تحل محلها.

إن ارتباط الوظيفية الجديدة بتجربة تكاملية قائمة ولازالت مستمرة يجعل من الصعب إعطاء حكم نهائي بشأنها. كما أن ادعائها بأن الدول الأوروبية التي دخلت في عملية تكاملية بعد الحرب العالمية الثانية قد ساد بينها سلام طويل نسبيا يبقى محل جدل ونظر. فالواقعيون الجدد مثلا (كما يرى ميرشايمر)، أرجعوه إلى وجود المظلة الأمنية الأمريكية (حلف الأطلسي). أما أنصار نظرية السلم الديمقراطي - التي ستكون العنصر الموالي - فقد أرجعوه إلى ميزة الديمقراطية التي تقيد وتكبح الأنظمة السياسية من الإنخراط في علاقات نزاعية أو حروب.

الفرع الثالث: نظرية السلم الديمقراطي.

كانت نهاية الحرب الباردة - حسب العديد من المتتبعين للعلاقات الدولية وفي مقدمتهم الليبراليين - إيذانا بعهد دولي جديد، مَكَّن للمذهب الليبرالي بشقيه (الإقتصادي ممثلا في الرأسمالية، والسياسي ممثلا في الديمقراطية) من تبوء مكانة العقيدة الجديدة للبشرية جمعاء. فعلى سبيل المثال، ادعى فرانسيس فوكوياما من خلال كتابه الذائع الصيت "نهاية التاريخ والرجل الأخير" أن العقل البشري لن يبدع مستقبلا أفضل من النظام السياسي الديمقراطي. وعلى مستوى العلاقات الدولية، برزت أصوات عدة نادت بإمكانية الوصول إلى نظام دولي سلمي، شرط أن يكون على قاعدة الديمقراطية.

تعد هذه النظرية امتدادا لفكر الليبراليين الدوليين، وخاصة أفكار كانط حول شروط السلام الدائم، والتي نجد منها فكرة إقامة نظم سياسية جمهورية وليبرالية، لأن الدول الليبرالية حسبه لا تتحارب فيما بينها. ولقد كانت نهاية الحرب الباردة وما رافقها من ازدياد لعدد النظم الديمقراطية، فرصة لبعض الباحثين الليبراليين أمثال مايكل دويل وجيمس لي ري وبروس راسيت لإعادة طرح فرضية الإرتباط بين

اعتناق الدول للديمقراطية وتحقيق السلام الدولي، وتقديم مجموعة من الشواهد الإمبريقية والأدلة على ذلك[1].

تركز فرضية السلام الديمقراطي على العلاقة بين المجتمع والدولة وأثرهما على السياسة العالمية[2]. إذ ترى في السلوك الخارجي للدول كامتداد وتعبير عن مختلف القوى والتفاعلات التي تحدث داخل الدول، فلا يمكن فصل وفهم ما يحدث في الخارج دون الإحاطة والمعرفة بما يحدث في الداخل، بل إن الداخلي يحدد ما هو خارجي.

وتَبنّي الدول للديمقراطية، يعني أنها تصبح مقيدة في سلوكها الخارجي بقواعد وقوانين داخلية، تحد من اندفاعها إلى إقرار الحرب كوسيلة لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية، كما أنها تجعل من القرار السياسي الخارجي تحت رقابة ومشاركة مختلف القوى والفواعل الداخلية، مما يحول دون إنفراد الحكام بأخذ قرارات مصيرية كقرار الحرب مثلا. ضف إلى ذلك، إن اعتناق الدول للمبادئ نفسها (الديمقراطية) يزيد من فرص التفاهم والتعايش والتعاون، ويقلل من احتمالات اللجوء إلى استعمال القوة فيما بينها، فالديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها، وهذا يزيد من فرص تحقيق السلام العالمي وإطالة أمده.

يَسُوقُ أنصار هذه النظرية إحصاءات إمبريقية ليؤكدوا على صواب طرحهم. فمن بين 353 حربا جرت بين عامي 1816 و1991، لم تكن أي من هذه الحروب بين دولتين ديمقراطيتين، حيث أن 155 حربا كانت بين طرفين أحدهما ديمقراطي والآخر غير ديمقراطي، و198 حربا كانت بين دول غير ديمقراطية[3]. وبالعودة إلى دراسة أجراها بابست في العام، 1972 استنتج أنه لم تندلع أي حرب بين دول قومية مستقلة، تمتلك حكومات منتخبة في الفترة الممتدة بين سنتي 1879 و1991[4]. جيمس لي ري قام بدراسة مسحية لـــ 14 دراسة علمية قدمت بين عامي 1975-1996، والتي ركزت على العلاقة بين الديمقراطية والسلام من مختلف النواحي (الإبستمولوجية والفلسفية والتاريخية والأنثروبولوجية والنفسية والإقتصادية والسياسية)، وكان الجواب إيجابيا على السؤال المطروح: هل تبني الديمقراطية من طرف الأنظمة والحكومات يؤدي إلى السلام العالمي؟ أي بنعم[5].

---

[1] ستيفن والت، مرجع سابق.

[2] آندري مورافسيك، "الإتحادية والسلام: منظور ليبرالي- بنيوي"، ترجمة: عادل زقاغ.
http://www.geocities.com/adelzeggagh/morav.html

[3] مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (الإمارات العربية المتحدة ، مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص251.

[4] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص299.

[5] المرجع نفسه، ص299.

لكن هل تكفي هذه الإحصائيات والدراسات لتأكيد صحة فرضية الإرتباط بين الديمقراطية والسلام؟

هناك بعض النقاط التي تبقى عالقة وتحتاج إلى تفسير من طرف أنصار نظرية السلم الديمقراطي. منها، إذا كان رؤساء الدول الديمقراطية مقيدين بمقاومة شعوبهم لتكاليف الحرب وما تخلفه من ضحايا، وأن الدول الديمقراطية تجنح إلى السلم في تعاملها مع غيرها من الدول الديمقراطية، فلماذا تحارب الدولَ غير الديمقراطية؟ ولماذا تصوت شعوبها لصالح شن الحرب ضد بعض الدول غير الديمقراطية؟ ثم من قال أن اتخاذ القرارات (من الناحية الفعلية) داخل الدول الديمقراطية العريقة أو الكبرى يتم وفقا للقواعد الديمقراطية ولرغبات شعوبها؟ ألا يلعب المركب الصناعي – العسكري دورا كبيرا في صنع القرارات الخارجية في الولايات المتحدة والمتعلقة بقضايا النزاعات والأزمات الدولية لتصريف وبيع منتجاته من الأسلحة؟ ألا تستفيد الشركات الإقتصادية الكبرى – خاصة الأمريكية منها – من الغزو والحروب (سيطرة الشركات الأمريكية على نفط العراق بعد غزوه وتدميره من طرف الولايات المتحدة)؟

إضافة إلى أن التطبيقات العملية لأطروحات هذه النظرية أدت إلى نتائج معاكسة تماما. فالإعتقاد بأن الدول غير الديمقراطية هي من تهدد السلم الدولي والإقليمي جعل من فكرة إزالتها والقضاء عليها أمرا مستساغا ومقبولا. وبالتالي، ضرورة السعي إلى نشر الديمقراطية وتعميمها على البلدان غير الديمقراطية (خاصة الدول الممانعة والمناوئة لكل ما هو غربي وأمريكي بالتحديد) بمختلف الوسائل والآليات، وهذا أدى في بعض الحالات إلى استخدام القوة في تحقيق ذلك، وبدلا من أن يخلق السلم والإستقرار داخل هذه الدول وفي محيطها، فإنه فاقم من حالة اللاإستقرار، وأوجد مصادر جديدة للنزاعات والحروب، ولنا في حالة العراق مثال جيد على ذلك.

يمكن القول كذلك، إن هذه النظرية سافرة في معياريتها وتحيزها للمذهب الليبرالي. فأنصارها يسعون إلى استغلال الفراغ الذي خلفه انحسار المد الإيديولوجي الماركسي بعد سقوط الإتحاد السوفييتي، وكذا الإمكانات والوسائل التي أضحت تتيحها العولمة في نشر وعولمة الديمقراطية الليبرالية وفرضها على الجميع تحت مسلمات وفرضيات شتى، منها أن: الديمقراطية مرادف للتقدم والرفاه الإقتصادي والإجتماعي، الديمقراطية قاعدة صلبة للتماسك والإستقرار الداخلي، الدول الديمقراطية دول سلمية وتنبذ العنف كوسيلة للتعامل مع غيرها من الدول ...إلخ.

وعلى الرغم من تراجع الزخم والإهتمام الذي رافق هذه النظرية في بداية طرحها، إلا أنها تبقى صالحة – على الأقل – في تفسير السلام النسبي الذي ساد بين الدول الديمقراطية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما أنها تحمل آمالا واعدة في الوصول إلى عالم يسوده الأمن والسلم، إذا ما أصبحت جميع الدول ديمقراطية.

المطلب الثالث: المثالية: نحو مأسسة العلاقات الدولية لتحقيق السلم الدولي.

يُنظر للمثالية(*) بوجه عام، كحركة فكرية وكحركة سياسية في الوقت نفسه. إذ ما فتئ يردد ألفرد زيمرن (*Alfred Zimern*) مثلا، أن كرسيه التعليمي في جامعة أوكسفورد يعتبر منصة للدعوة من أجل علاقات دولية سلمية[1]. بل إن الليبراليين المثاليين ينسب إليهم الفضل في التأسيس الأكاديمي لدراسة العلاقات الدولية في بداية القرن العشرين، وربط ذلك بالمشاكل الدولية التي عرفها العالم في تلك الحقبة.

لقد جاءت المثالية - كما هو معروف وشائع في الأدبيات السياسية للعلاقات الدولية - كرد فعل على الحرب العالمية الأولى، وما خلفته من آثار فظيعة أصبحت تتهدد الإنسانية ككل. فاستمرار وقوع الحروب على شاكلة ما حدث في الحرب العالمية الأولى ينذر بإفناء البشرية في المستقبل القريب. وقد أُرجع سبب ذلك إلى المعاهدات السرية وسياسات القوة وتوازناتها والتحالفات التي مارستها القوى الأوروبية العظمى[2]، بحيث جعلت من السياسة الدولية مسرحا للتعبير عن مصالح الدول الأنانية وميلها إلى الإستخدام المفرط للقوة العسكرية في حل نزاعاتها أو في تنفيذ سياساتها الخارجية، بدل اللجوء إلى التعاون والتفاهم والحوار، في إطار منظومة قيمية معيارية دولية تعلي من شأن الأمن والسلم الدوليين بصفتهما هدفا مشتركا بين جميع الدول.

كما جاءت كتعبير عن نظرة فلسفية تفاؤلية وجد طموحة بمستقبل أفضل للوجود الإنساني. إذ يقول إدوارد هاليت كار "تكمن أهمية المدرسة المثالية في كونها وريثة التفاؤل الفكري الذي ساد في العصر الحديث"[3]. إنها تنطلق من مسلمة " الطبيعة البشرية الخيّرة"، وتؤمن أن الدول مثل الأفراد هي كائنات عقلانية، تنشد التقدم والرفاهية والحرية والسلام، ومن ثم يمكن الوثوق في قدرتها على تجاوز خلافاتها وحل نزاعاتها وتسويتها بالطرق السلمية والقانونية. إنها تؤمن بإمكانية تغيير سلوك الدول عن طريق: "التعلم"، وقبول فكرة التعايش، وعدم إقصاء الآخر، باعتبار أن العالم يسع ويكفي الجميع. ومنه، ضرورة إحداث قطيعة تامة مع الممارسات السابقة التي شهدها المجتمع الدولي في فترة ما قبل نهاية الحرب العالمية الأولى.

(*) وهي التسمية التي أطلقها الواقعيون على جهود المنظرين الليبراليين في فترة ما بين الحربين، تعبر عن نقد ساخر لطروحات المثاليين في رؤيتهم وتحليلهم للعلاقات الدولية، وفي تصورهم لطرق ووسائل تحقيق السلم الدولي، يعتبرونها ساذجة ومنفصلة عن حقيقة الواقع الدولي، إنها تتحدث – حسب الواقعيين – عن عالم مختلف تماما عما ما هو موجود، إنها "يوتوبيا" بالتعبير الذي استخدمه ادوارد هاليت كار.

[1] مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص361.

[2] المرجع نفسه، ص360.

[3] عبد الناصر جندلي، "التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، مرجع سابق، ص120.

كما أنها جاءت كتشكيك واستدراك على أطروحات الليبرالية الدولية خاصة الإقتصادية منها. حيث رفضت الفكرة القائلة بأنه عن طريق حرية التجارة الدولية سوف ينبثق السلم الدولي تلقائيا وآليا، دونما الحاجة إلى مؤسسات دولية ترعى وتدير الشؤون الدولية. وانتقدت الطرح الفلسفي الذي زاوج بين السلم والإزدهار باعتبارهما جزءا من طبيعة النظام الكوني المتسم بالإنسجام والتناغم بين مكوناته. وشككت في صحة الإعتقاد القائل بأن الرأسمالية هي - في جوهرها - نظام سلمي يقود إلى علاقات سلمية بين الدول. إذ يرى جون هوبسون على سبيل المثال، أن "الإمبريالية" التي هي نتاج الرأسمالية أصبحت السبب الأول للنزاعات والحروب في السياسة الدولية، بفعل الصراع والتنافس الشديد على الأسواق الخارجية وتسويق فائض الإنتاج[1]. هذه المراجعة لأفكار الليبراليين الدوليين جعلت من الليبراليين المثاليين(*) يعترفون بأن السلم الدولي ليس وضعا أو حالة طبيعية تنبثق تلقائيا وفق نواميس الكون أو الطبيعة، بل هو وضع يجب إقامته وبناؤه والتخطيط له بوعي وإدراك. إذ يرى ليونارد وولف (*Leonard Woolf*) في هذا الصدد أن السلم والإزدهار ليسا جزءا من نظام طبيعي متأصل، ولكنهما يحتاجان إلى "آليات مبتدعة عن وعي وإدراك"[2]. بمعنى أن السلم الدولي غير مرهن بدوافع ومحركات اقتصادية بحتة، وإنما يحتاج إلى إرادة سياسية من طرف الدول لتحقيقه. من هنا بدأ مشروع المثالية في العلاقات الدولية.

ينطلق المثاليون من بعض الأفكار والطروحات الليبرالية المعروفة والتي يعتبرونها بمثابة مسلمات، كالإعتقاد بالطبيعة الإنسانية الخيرة في جوهرها، والتي تسعى إلى التواصل والتعايش مع الآخرين في كنف السلم والتعاون، وهذا ينطبق على الدول التي هي كيان يعكس هوية وأخلاقية الفرد؛ الإعتقاد بوجود نظام ومعايير أخلاقية طبيعة تلزم الأفراد كما الدول باتباعها؛ الدول كائنات عقلانية قابلة للتعلم والتطور، وبالتالي فهي قادرة على التفاهم والتعايش مع الآخرين؛ فكرة "انسجام المصالح" التي تعني أن مصالح الأفراد وغاياتهم ليست في تعارض وتناقض كما يدعي الواقعيون، وبالتالي يمكن للفرد أن يحقق مصلحته دون المساس بمصالح الآخرين، وإذا أسقطنا هذه الفكرة على مجال السياسة الدولية فإننا نلاحظ بوضوح أن جميع الدول لها مصلحة في السلم، وأي دولة تعارض أو تعرقل عملية تحقيقه هي دولة غير أخلاقية وغير عقلانية[3].

---

[1] مصباح عامر، مرجع سابق، ص110.

(*) تعتبر المثالية في الحقيقة امتدادا لليبرالية الدولية ونسخة منها، لكن تختلف عنها في نقطة أساسية تتعلق بدعوتها إلى إقامة حكومة عالمية.

[2] تيموثي دن، مرجع سابق، ص322.

[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص140.

استند المثاليون بشكل واسع إلى دراسة القانون الدولي، والإفادة منه في الوصول إلى شكل للتنظيم الدولي يقضي على النزاعات والحروب ويعزز الأمن والسلم الدوليين. فلقد اعُتبرت المثالية امتدادا للمدرسة القانونية ولكن أكثر اتساعا وعمقا منها، حيث عني مفكروها بالدراسة المعمقة والمستفيضة لمفاهيم القانون الدولي وقواعده، ومحاولة تطويرها وتطويعها مع شكل النظام الدولي الذي أراده المثاليون. فشجعوا مثلا على دراسة وإنشاء المنظمات الدولية، والعمل على نشرها في مختلف الميادين وعلى جميع المستويات، لما لها من دور في التقريب بين الشعوب والثقافات والحكومات[1].

والمثاليون كغيرهم من الليبراليين، آمنوا بإمكانية التقدم الإنساني، واعتقدوا بأن ما يجمع البشر أكثر مما يفرقهم، وسَلَّموا بأن الأوضاع السيئة التي يعيشها العالم أفراد وحكومات ودول ناجمة عن البيئة المحيطة بالإنسان، لا عن طبيعة الإنسان نفسه. وبالتالي، هناك دائما إمكانية كبيرة لتغيير هذا الوضع وتحسينه نحو الأفضل. لكن لهم رؤيتهم الخاصة بهم في تحقيق ذلك.

ومع هذا، لا يتفق المثاليون حول وسيلة أو آلية معينة لتجسيد المشروع المثالي في العلاقات الدولية. فهناك من يتحدث عن ضرورة إقامة نظام أمن جماعي لردع أي طرف يحاول زعزعة الإستقرار والسلم القائم. وهناك من ينادي بتفعيل القانون الدولي وتطويره بغية تنظيم العلاقات الدولية وحل الخلافات التي قد تطرأ بين الدول بالطرق السلمية. على أن أهم فكرة ومشروع طرحه المثاليون فيما بعد الحرب العالمية الأولى، تمثل في إنشاء حكومة عالمية واحدة تتولى إدارة الشؤون الدولية بدلا من الدول. وفي الحقيقة تعتبر هذه الوسائل متداخلة ويخدم بعضها بعضا، سواء من حيث آلية العمل أو من حيث الهدف المرتجى. فعلى سبيل المثال يقتضي إقامة نظام للأمن الجماعي توفر بعض قواعد القانون الدولي، ويحتاج تفعيل القانون الدولي وإنفاذه لمؤسسات دولية ترعى ذلك (في هذا الصدد لا يوجد أفضل من قيام حكومة عالمية تسهر على تطبيق قواعد القانون الدولي وتوفر الأمن لجميع الدول المنضوية تحتها). سنحاول التطرق بشيء من التفصيل لكل من فكرتي الأمن الجماعي والحكومة العالمية باعتبارهما أبرز أفكار مثاليي ما بين الحربين. الأولى طُرحت كآلية بديلة عن نظام توازن القوى؛ والثانية قُدمت كإطار أوسع وجامع لتحقيق معنى السلام الشامل.

الفرع الأول: إقامة نظام للأمن الجماعي.

يشير مفهوم "الأمن الجماعي" كما ورد عند تيم دن إلى تدبير بموجبه "تقبل كل دولة المبدأ القائل إن أمن دولة ما هو شأن الجميع، وتوافق على الإنضمام إلى رد جماعي للعدوان"[2]. وينصرف معناه كذلك إلى محاولة تطبيق المقولة الشائعة "الفرد في سبيل الجميع، والجميع في سبيل الفرد" في مجال

[1] مبروك غضبان ، مرجع سابق، ص77.

[2] المرجع نفسه، ص323.

العلاقات بين الدول، وهذا يعني قمة التضامن والتساند بين الدول، فأي اعتداء على دولة ما يعتبر عدوانا على الجميع، وتصبح مهمة حماية الدولة المعتدى عليها ورد العدوان عنها مهمة الجميع. وعند مارتن غريفيشس وتيري أوكلاهان، يعني مفهوم الأمن الجماعي "مجموعة آليات ذات ركيزة قانونية، صممت لمنع اعتداء أي دولة على أخرى، أو قمع ذلك الإعتداء إن حدث"[1]. وتتمثل هذه الآليات - حسبهما - في المقاطعة الدبلوماسية وفرض العقوبات وحتى القيام بأعمال وتدخلات عسكرية.

وأساس فكرة الأمن الجماعي بسيط جدا، إذ يقوم على مبدأ العقاب الجماعي ضد المُعتدِ، من خلال حشد واستخدام قوة كبيرة جدا لردعه، وبالتالي فينبغي على كل دولة أن تفكر مليا في عواقب العدوان قبل القيام به. وإذا تتبعنا منـــطق الأمن الجماعي ومقتضياته نصل إلى نتيجة مفادها: إن أي دولة – مهما كان حجم قوتها – لن تفكر في العدوان مهما كانت فوائده، لأنها ستواجه عندئذ بقية دول العالم مجتمعة، وبما أن الدول كائنات عقلانية فإنها سوف تُحجم عن مجرد التفكير في العدوان أو المشاركة فيه، بالإضافة إلى أنها سوف تستغني عن منطق التحالفات وعواقبه[2]، إذ يصبح أمن كل دولة مكفول من طرف مساهمة باقي الدول عبر آلية الأمن الجماعي، ومنه تقل الحروب في المجتمع الدولي ويصبح العالم أكثر سلاما وأمنا.

وتبدو فكرة الأمن الجماعي جذابة لعقول المفكرين ولقادة الدول على حد سواء، فهي[3]:

1- تَعِدُ الدول كافة بالأمن وليس الدول الأكثر قوة فحسب. ومن حيث المبدأ، فإنه لا توجد دولة بمنأى عن خطر التعرض للإعتداء والحرب. وبناء عليه، فالدول كلها تملك دافعا قويا للإنضمام إلى مثل هذا النظام.

2- يُؤمِّن الأمن الجماعي - مبدئيا - يقينا أكبر بالعلاقات الدولية، على الأقل في تعزيز رد فعل منسق على الحرب.

3- يركز الأمن الجماعي على مشكلة واضحة ظاهريا، هي الإعتداء بالصورة النمطية المعروفة له، كالإعتداء العسكري على سلامة أراضي الدول الأعضاء.

وتعتبر "عصبة الأمم" التي أنشأت في بداية عشرينيات القرن العشرين – في جانب منها – استجابة لدعوة المنظرين المثاليين وقادة بعض الدول الذين آمنوا بطروحات المثاليين وأفكارهم عن عالم يسوده الأمن والسلم وتنتفي فيه الحروب. وبالعودة إلى ميثاق العصبة، نجد أنه ضمّن مفهوم الأمن الجماعي

---

[1] مارتن غريفيشس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص81.

[2] المرجع نفسه، ص81.

[3] المرجع نفسه، ص82.

ودوره في تحقيق السلم العالمي من خلال المواد: العاشرة والحادية عشر والسادسة عشر منه. والتي تنص في مضمونها على إقرار نظام الأمن الجماعي كبديل عن نظام توازن القوى[1].

لكن تمحيص فكرة الأمن الجماعي وإخضاعها للنقد المركز من طرف منظري العلاقات الدولية، بيّن أنها تعاني من بعض التحديات والصعوبات الواقعية أو الميدانية حسب بعض الليبراليين (الذين نادوا بفكرة حكومة عالمية مثلا)، ومن قصور حاد وطوباوية مفرطة حسب الواقعيين الذين قالوا بأن الأمن الجماعي لا يمكنه أبدا أن يحل محل توازن القوى وحسابات المصلحة القومية.

فمن التحديات التي واجهها نقف على اثنتين[2]:

1- صعوبة تحقيق عالمية وشمولية نظام الأمن الجماعي، حيث ترتبط فعاليته ونتائجه بمدى انخراط جميع الدول فيه بما فيها القوية.

2- إذا كانت الدول القوية خارج نظام الأمن الجماعي فلن تستطيع باقي الدول الأخرى الإعتماد على هذا النظام في حماية نفسها من الدول القوية.

وواقعيا، بينت الأحداث الدولية التي تلت نهاية الحرب العالمية الأولى أن هذا النظام فشل فشلا ذريعا، فلم تستطع "عصبة الأمم" أن تكسب ولاء وانضمام أعظم القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية)، ولا أن تمنع اندلاع الحرب العالمية الثانية، ولا أن تحمي الدول الصغرى من تهديدات الدول الكبرى، بل وتعرض الكثير منها (خاصة في إفريقيا وآسيا) إلى الإستعمار، ونشبت العديد من الحروب، وازدادت ظاهرة القومية والوطنية حدة مع ما رافقها من شوفينية وتعالٍ على المبادئ التي قامت عليها المثالية ككل، والتي لخصها كلود في[3]: مبدأ عدم الإعتداء، مبدأ عدم التدخل، ومبدأ المساواة.

كذلك من الإنتقادات الموجهة إلى نظام الأمن الجماعي أنه محافظ إلى حد كبير، حيث يسعى إلى تكريس الوضع القائم، وبالتأكيد أن هذا الوضع القائم غير مرض لجميع الدول، وبالتالي هناك دائما وأبدا من يحاول تغييره لصالحه، وهناك في الجهة المقابلة من يبذل قصارى جهده للمحافظة عليه، وبين هاتين الرغبتين والإرادتين المتعارضتين يكمن الخلاف والنزاع المفضي إلى الحروب. كما أنه أصبح لا يتلاءم ويتماشى مع التطورات والتغيرات اللاحقة التي عرفتها طبيعة العلاقات الدولية، خاصة بروز فواعل جديدة أضحى لها دور وتأثير متزايد في السياسة العالمية، ونحن نعرف أن نظام الأمن الجماعي مصمم على قاعدة منع الحروب والإعتداءات بين الدول، كما أن مصادر النزاعات والتهديدات التي أصبحت تتعرض لها الدول هي بدورها كذلك تغيرت، فلم تعد تتمثل في القوة العسكرية للدول، وإنما

---

[1] عبد الناصر جندلي، "التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، مرجع سابق، ص119.

[2] المرجع نفسه، ص82.

[3] المرجع نفسه، ص123.

تنوعت بين اقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية ...إلخ، وبين داخلية وخارجية، وبين أفراد وجماعات و هيئات ...إلخ. يُعبر كل من غريفيش وأوكلاهان مثلا عن تأثير متغير واحد فقط على فقدان نظام الأمن الجماعي لصلاحيته بالقول "في القرن الحادي والعشرين، في الوقت الذي أصبحت الحروب داخل البلدان هي القاعدة بدلا من أن تكون بينها، من غير المرجح أن يكون الأمن الجماعي حلا، وإن آمنت القوى العظمى مجتمعة بفرضياته الأساسية"[1].

الفرع الثاني: إقامة حكومة عالمية.

فكرة إقامة رابطة دولية جامعة لكل الدول والمجتمعات (وإن تعددت مسمياتها وأشكالها: دولة عالمية، حكومة عالمية، مدينة الله، فيدرالية دولية، ...) ليست فكرة حديثة ولا حكرا على مثاليي القرن العشرين، بل نجد لها حضورا في الفكر السياسي القديم، بل وحتى في الفكر الديني القروسطي. فالرومان مثلا حلموا وسَعَوا إلى إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس وتخضع لها شعوب الأرض كلها، واجتهدوا في وضع القوانين التي تحكمها وتحكم العلاقات بينها وبين باقي الأقاليم التي لم تخضع بعد (قانون الشعوب والأقاليم). والرواقيون بدورهم سعوا إلى مدينة عالمية قوامها الأخلاق العالمية والمواطنة العالمية، وفيها تتساوى الشعوب والمجتمعات والأفراد من حيث الحقوق والواجبات، ويسود فيها الأمن والسلم. بعض الفلاسفة "المسيحيين" أصبغوا مدينة الرواقيين بصبغة دينية وحولوها إلى "مدينة الله" التي ترعى شؤون جميع البشر في كنف الديانة المسيحية، وهي مدينة لا يطؤها الشيطان ولا تعتريها الخطيئة، كما أنها تُعِد بسلم وأمن لكافة البشر. في الفكر السياسي الإسلامي نجد مفهوم "الخلافة" كشكل من أشكال التنظيم السياسي ليست له حدود ثابتة وإنما ترسمها دائرة الإسلام، وإذا كان جرى تقسيم العالم من الناحية الواقعية إلى دار الإسلام (الخلافة) ودار الحرب (باقي الشعوب والمجتمعات التي لم تُسلم)، فإن الخلافة من ناحية المبدأ والمعتقد ستتوسع لتشمل جميع شعوب المعمورة واعدة إياهم بأمن واستقرار وسلم دائم. في العصر الحديث، يمكن الحديث عن مقترحات وشروط إيمانويل كانط من أجل فيدرالية دولية تعمل على تحقيق سلم دائم، وعن فكرة ويليام بن حول إقامة برلمان أوروبي كإطار لحل الخلافات والنزاعات بين الدول الأوروبية. وفي بداية القرن العشرين، يمكن الحديث عن جهود الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (من خلال المبادئ الأربعة عشر التي قدمها في خطابه الشهير الموجه للكونغرس عام 1918) في نشر السلم العالمي وإقامة منظمات دولية ترعاه، حيث نجده يتكلم في البند الرابع عشر عن ضرورة وأهمية تشكيل عصبة للأمم تضمن الإستقلال والسيادة ووحدة الأراضي لجميع الدول[2].

---

[1] مارتن غريفيش و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص83.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص145.

أدرك المثاليون بعد كارثة الحرب العالمية الأولى ضرورة إنشاء مؤسسات دولية تتولى مهمة صنع السلم العالمي والمحافظة عليه، ودعوا إلى دعم هذه المؤسسات والإنخراط فيها وتزويدها بالصلاحيات وبالإمكانات اللازمة للقيام بدورها المنوط بها، وذلك قياسا بما يحدث داخل الدول، إذ نجد على رأسها حكومات ديمقراطية ومنتخبة مزودة بكل الصلاحيات لفرض الأمن العام، فكذلك ينبغي أن يكون الأمر بالنسبة للمجتمع الدولي الذي لا بد له من نظام للحكم ينطوي على إجراءات ديمقراطية من أجل معالجة النزاعات، وقوة دولية يمكن تحريكها في حال فشل المفاوضات أو التسوية السلمية لهذه النزاعات[1].

يرى سيوم براون (*Seyom Brown*) أن أبرز ما تسعى المثالية لتحقيقه هو إنشاء حكومة عالمية. حيث يبرر ذلك بقوله أن نظام الدولة الوطنية هو نظام فرعي (*Sub-system*) للحكومة العالمية، والتي هي بدورها نظام فرعي للنظام الدولي. وعليه، فإن ما يحدث على مستوى النظام الدولي ينعكس بطريقة آلية على الحكومة العالمية، وما يحدث على مستوى الحكومة العالمية يؤثر كذلك بطريقة آلية على نظام الدولة الوطنية. وبناء عليه، فالحكومة العالمية هي الكفيلة بالقضاء على فوضى النظام الدولي، تحقيق التعاون بين الدول، نبذ الحروب، القضاء على الفقر، حماية البيئة واحترام حقوق الإنسان خاصة منها حق عدم التدخل وعدم الإعتداء[2].

تمثل تجسيد الأفكار التي دعا إليها المثاليون في "عصبة الأمم" (1920) التي جاءت كانتصار لإرادة الدول ورغبتها في الحد من ظاهرة اللجوء إلى القوة والحروب لحل خلافاتها أو لتحقيق مصالحها القومية. ثم من بعدها في "منظمة الأمم المتحدة" (1945) التي حاولت تفادي عيوب وأخطاء عصبة الأمم، وقدمت نفسها على أنها مجموعة متكاملة من المؤسسات الدولية جاهزة لتحقيق مهمة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وأهم مؤسساتها على الإطلاق "مجلس الأمن" الذي يعد بمثابة آلة عسكرية لإنفاذ قرارات المنظمة. بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة ونجاحها في حل بعض المشكلات الدولية، توالى إنشاء المؤسسات والمنظمات الدولية سواء الحكومية منها أو غير الحكومية، وازداد عددها، وتعددت وظائفها واختصاصاتها، ومعها ازداد تأثيرها ونفوذها في مجال العلاقات الدولية، خاصة بعد السبعينيات أين أصبح ينظر لمصطلح "العلاقات الدولية" كمصطلح تجاوزته الأحداث الدولية، وأصبح غير قادر على وصف حقيقة ما يجري في الساحة الدولية، واستُعِيض عنه بمصطلح "السياسة العالمية" كاعتراف بالدور الذي أضحت تلعبه هذه المنظمات والمؤسسات الدولية.

لكن، هل تحققت الحكومة العالمية على أرض الواقع؟

---

[1] تيموثي دن، مرجع سابق، ص322.

[2] عبد الناصر جندلي، "التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، مرجع سابق، ص124.

من جهة، يمكن القول أن منظمة الأمم المتحدة تمثل تجسيدا لمفهوم الحكومة العالمية، إذ لعبت دورا كبيرا في تطور التنظيم الدولي الحالي، وفي إرساء السلم الدولي، وفي استتباب الأمن في الكثير من مناطق العالم، كما أنها دفعت بعمليات التعاون الدولي في كافة المجالات إلى مستويات غير مسبوقة، وساهمت في نشر التعليم والثقافة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وأسهمت في استقلال العديد من الدول التي كانت مستعمرة، وتسهر على عمليات حفظ السلام في مناطق عديدة من العالم، ولها القدرة على التدخل العسكري في أكثر مناطق العالم توترا واضطرابا، ...إلخ. فمنظمة تملك كل هذا النفوذ والتأثير على السياسة الدولية لا يمكن أن تكون إلا بمثابة حكومة عالمية. غير أن ما أخفقت فيه ربما يتجاوز محاسنها، إذ لم تخمد الحرب في مكان ما إلا واشتعلت أكثر ضراوة في مكان آخر، ولا تتحرك المنظمة إلا برغبات الدول الكبرى (خاصة أعضاء مجلس الأمن) ووفق مصالحها، بل وكانت عاجزة ورهينة الصراع والتنافس بين القوتين العظميين (الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي) أثناء فترة الحرب الباردة، و لم يرى فيها البعض (الواقعيون) سوى غطاء ووسيلة بيد القوى الكبرى لتحقيق مصالحها القومية على حساب المصالح الدولية.

إن الإنتقادات التي طالت أفكار المثاليين في تحقيق السلم العالمي عن طريق المؤسسات الدولية وعلى رأسها حكومة عالمية جاءت من داخل التيار الليبرالي، ممثلة في النسخ الليبرالية التي جاءت فيما بعد، كالوظيفية والوظيفية الجديدة، والليبرالية الجديدة، والمثالية الجديدة. أما الأكثر حدة وقسوة فقد جاءت من طرف الواقعيين.

فالوظيفية رفضت الإنطلاق من السياسة والقانون للوصول إلى دولة عالمية أو حكومة عالمية، وقدمت في المقابل فكرة التكامل أو الإندماج عن طريق الإقتصاد (مع الإشارة إلى أن الوظيفيين الجدد يدمجون البعدين الإقتصادي والسياسي في عملية التكامل). وفيما يخص الليبرالية الجديدة فسنتناولها في المطلب الخامس. أما المثالية الجديدة، فهي – كما يوحي اسمها – امتدادا للمثالية التقليدية أو الأصلية من حيث تركيزها واهتمامها بدراسة المؤسسات الدولية وتوسيع نشاطها، لكنها تدعوا في المقام الأول إلى ضرورة إصلاحها ودمقرطتها كي تؤدي وظائفها بشكل أفضل. دعا ديفيد هيلد مثلا إلى تبني نموذج سماه "النموذج التعددي الديمقراطي" المغاير لنظام ويستفاليا ولميثاق الأمم المتحدة، حيث لا يوجد هناك تصنيف هرمي للدول (الدول العظمى مقابل الباقي، أو دول مجلس الأمن في مقابل الباقي)، وهذا النموذج التعددي الديمقراطي يتطلب – حسب هيلد – إنشاء برلمانات جهوية وإدخال اتفاقيات حقوق الإنسان إلى البرلمانات الوطنية، وكذا إصلاح الأمم المتحدة أو استبدالها بجهاز برلماني عالمي ديمقراطي

ومسؤول (بدل الجمعية العامة للأمم المتحدة)[1]. وراهن ريتشارد فالك على عمليات تفعيل دور المجتمع المدني العالمي لما ينطوي عليه من قوة تحريرية ضخمة، وعلى دور القانون الدولي الإنساني، وعلى منظمات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية (*AMNESTY*) ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان (*H. R. WATCH*). فالك يسمي هذه العمليات بـــ "العولمة من الأسفل"[2]. وهناك من المنظرين من دعا إلى إحياء فكرة "الكوسموبوليس" أو "المدينة العالمية" (*Cosmopolis*) في مجال العلاقات الدولية، تماشيا مع ما باتت تفرضه العولمة من حقائق ومعطيات تتخطى حدود "القومية" في مختلف المستويات، حيث أصبح ما هو عالمي يخترق ويتجاوز كل ما هو محلي، بل إن "العالمي" بكل مكوناته وأبعاده أضحى له حضورا طاغيا في حياة الناس على وجه المعمورة، وباتت الحاجة معه ملحة للبحث عن أطر جديدة لهذا الشكل الجديد من التفاعل والتواصل الإنساني، يراها بعض المثاليين الجدد في مفهوم "الكوسموبوليتانية الجديدة" التي تستند إلى مفاهيم من قبيل الديمقراطية العالمية والمواطنة العالمية[3].

بالنسبة للنقد الواقعي لأطروحات الليبراليين المثاليين فقد حمل لواءه البريطاني ادوارد هاليت كار، الذي عاد إلى نقد المرتكزات الفلسفية والإيديولوجية التي قامت عليها الليبرالية الأوروبية ككل. إذ جادل بأن فلسفة التنوير بالغت في التفاؤل وابتعدت عن الواقع وانغمست في تخيل عالم لا يمكن أن يوجد إلا في أذهانهم، ووصف ليبرالية آدم سميث ومثالية إيمانويل كانط بأنهما تتوافقان فقط مع عصر الطفولة الأوروبية. وهذا الذهول عن حقيقة السياسة الدولية - كما يقول كار - تواصل مع مثاليي العشرينيات من القرن العشرين. إذ أدى تشديدهم المفرط على المبادئ المجردة بدلا من الحقائق الواقعية إلى عدم قدرتهم على فهم الأحداث الدولية والسيطرة عليها خلال فترة ما بين الحربين، وفشلوا في إدراك أن محركات سلوك الدولة تدور حول اعتبارات القوة والمصلحة القومية بدلا من الأخلاق والنزعة العالمية[4]. باختصار، لقد بحثوا فيما ينبغي أن يكون لا فيما هو كائن.

من الناحية العملية، مَثَّل اندلاع الحرب العالمية الثانية ضربة قاصمة لآمال وطموحات المثاليين في بناء حكومة عالمية، تعمل على توفير السلم وضمانه لجميع الدول. واعتبر قرار إنشاء عصبة الأمم قرارا مثاليا وطوباويا بامتياز، إذ تغاضى عن حقيقة أن السياسة الدولية لا تحكمها الأخلاق والقوانين، وإنما القوة والمصالح كما يدعي الواقعيون. وعدم إدراك المثاليين لهذه الحقيقة هو ما جعل السياسة الدولية تغرق في أوهامهم. وبخصوص منظمة الأمم المتحدة وباقي المنظمات الدولية التي تعمل في كنفها أو

---

[1] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص337.

[2] تيموثي دن، مرجع سابق، ص337.

[3] مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص345.

[4] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص147.

بالتنسيق معها، فإن الواقعيين – خلافا للمثاليين الذين يروا في وجودها وانتشارها دليلا على تأثير الفكر الليبرالي المثالي على العلاقات الدولية – لا يولونها اهتماما، فهي أضعف من أن تجاري الدول في التأثير على السياسة الدولية، بل يعتبرونها مجرد أدوات في يد الدول القوية لفرض سياساتها ومصالحها على الدول الضعيفة، وبالتالي وجودها لا يؤشر أبدا على أهميتها وفاعليتها.

ويمكن القول أن اندلاع الحرب العالمية الثانية وما خلفته من آثار، والأزمات الدولية، والحروب الطاحنة التي اشتعلت في فترة الحرب الباردة قد أفقدت الطروحات المثالية الكثير من جاذبيتها ومصداقيتها، وكذا وعودها في بناء عالم آمن. بالإضافة إلى أن تسيد الواقعيين لمجال التنظير في حقل العلاقات الدوليين بعد الحرب العالمية الثانية قد أخفض أصوات الليبراليين إلى غاية السبعينيات(*)، أين عاد الليبراليون بثوب جديد تمثل في ما سمي بالتعددية أو الإعتماد المتبادل.

المطلب الرابع: التعددية: دور الإعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي.

يرى ريتشارد ليتل (*Richard little*) أنه ابتداء من نهاية الستينيات وبداية السبعينيات بدأت أصوات من داخل حقل العلاقات الدولية تجادل بأن طبيعة السياسة الدولية وبنية النظام الدولي هي تحت طائلة التغير والتحول، ولقد جادلوا بالخصوص أن التقسيم أو الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية لم يعد ممكنا. وكنتيجة لذلك، ليست فقط الحدود التي تفصل بين الدول قد تلاشت، بل إن محركات ومحددات السياسة الدولية أصبحت تنبع من داخل الدول أو السياسات المحلية. وهذه التطورات وصفت أساسا بأنها تطور طبيعي لظاهرتي العبروطنية (*Transnationalism*) والإعتماد المتبادل (*Interdependance*). والذين ركزوا على هذه الخصائص للنظام الدولي سُمِيُوا بالتعدديين[1].

الفرع الأول: التعددية والإعتماد المتبادل: مدخل مفاهيمي.

سنحاول من خلال هذا العنصر تحديد ما نقصده بكل من التعددية والإعتماد المتبادل، والعلاقة بينهما، وكذا الإشارة إلى بعض المصطلحات المشابهة والقريبة منهما.

البند الأول: في معنى التعددية.

عند ذكر مصطلح التعددية والبحث في مفهومه ومضمونه ترد إلى الأذهان تسميات عديدة تتقاسم معه المعنى العام بشكل ما. حيث نصادف تسمية العالمية، الإندماجية العالمية، العبروطنية، الإعتماد المتبادل "المعقد". وتشير نادية محمود مصطفى في هذا الصدد إلى أنها تمثل روافد متنوعة وكتابات متعددة

(*) نشير إلى أن فترة الخمسينيات والستينيات شهدت نسخة جديدة من الليبرالية تحت مسمى الوظيفية أو اتجاه التكامل في العلاقات الدولية.

[1] Richard little, «The Growing Relevance of Pluralism? », In Steve Smith and Ken Booth and Marysia Zalewski (eds), op. cit, p 66.

– مع ما بينها من بعض الإختلافات – حول الموضوع نفسه، إذ تصب جميعها في رفض الطروحات النظرية الواقعية القائمة على مسلمة "مركزية الدولة" في تحليل وفهم السياسة الدولية[1]. وبالتالي، الإنطلاق من فكرة وحقيقة وجود فاعلين آخرين لا يقلون شأنا وأهمية عن الدولة، مما يمكننا من إطلاق مسمى "التعددية" على كل هذه الروافد. ورفضهم هذا ليس بجديد، إذ سبقهم في ذلك السلوكيون الذين دعوا إلى توسيع دائرة التحليل لتشمل فواعل أخرى من غير الدولة. لكن ما تميز به الليبراليون التعدديون في هذه الفترة (السبعينيات) هو التأكيد على بروزها القوي وتأثيرها العميق (أي الفواعل الأخرى) في هيكل ومضمون السياسات الدولية، إلى درجة وصفت معها الدولة بأنها في أزمة[2]. وكنتيجة لهذا الوضع، كان لزاما على التعدديين إعادة تعريف من هو الفاعل في العلاقات الدولية، حيث أصبح تعريف الفاعلين كل أولئك الذين تؤثر قراراتهم على الموارد والقيم، والذين يؤثر أحدهم على الآخر فيما وراء الحدود[3].

بالعودة إلى قاموس بنغوين، فإن مفهوم "التعددية" (*Pluralism*) في العلاقات الدولية يستخدم بمعنيين: الأول يركز على الطبيعة الهيكلية للنظام الدولي، حيث يعتبر النظام الدولي تعدديا لأنه يضم إلى جانب الدول فواعل أخرى من غير الدول لها تأثير كبير على السياسة العالمية، وبالتالي هو ضد الطروحات النظرية التي تنطلق من مسلمة "مركزية الدولة". بينما ينصرف المعنى الثاني إلى الطبيعة الهيكلية للأنظمة السياسية، حيث يتقاسم السلطةَ السياسيةَ والنفوذَ داخل الدول عددٌ من القوى السياسية والإقتصادية والإجتماعية. وبالتالي، فهناك تعددية للفاعلين على مستوى النظام الدولي، وتعددية على مستوى الدول. فالتعددية – وفق المعنيين السابقين – هي نظرية للسياسة ضمن الدول وبين الدول[4].

وللمعنيين صلة وثيقة بفهم وتحليل "السياسة العالمية"، حيث جاءت التعددية بالمعنى الأول لتلفت انتباهنا إلى ذلك التحول الكبير الذي مس هيكل السياسة الدولية وطبيعتها. فمن حيث الهيكل، لم تعد الدولة الفاعل الوحيد، بل تراجعت مكانتها في السياسة الدولية – بفعل عوامل عديدة – لصالح فواعل أخرى من غير الدول. كما أن درجة الإتصال والتفاعل والإعتماد المتبادل بين الدول نفسها زادت إلى درجة لم تعرفها من قبل، وبالتالي ضرورة التحول عن مفهوم "السياسة الدولية"، الذي أصبح لا يغطي ويعكس حقيقة العلاقات الدولية، إلى مفهوم "السياسة العالمية"، الذي يعكس مفهوم ومضمون التعددية على مستوى النظام الدولي. ومن حيث الطبيعة، تراجع دور العوامل العسكرية لصالح العوامل والأبعاد

---

[1] نادية محمود مصطفى، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، مرجع سابق، ص06.

[2] المرجع نفسه، ص09.

[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص284.

[4] قاموس بنغوين، "مادة التعددية".

http://dc444.4shared.com/doc/6yOFGQCy/preview.html

الإقتصادية وعلى رأسها الإعتماد المتبادل "الإقتصادي"[1]. المعنى الثاني للتعددية ينجر عنه وجوب النظر إلى الدول كفواعل "مجزأة" (تعددية) لا كفواعل عقلانية موحدة كما يفترض الواقعيون، وهذا يُحدِث فرقا كبيرا على مستوى فهم وتحليل سلوك الدول.

ركز التعدديون بصفة عامة على ثلاثة أفكار أو مسائل أساسية[2]:

1- الدولة المجزأة (*The Fragemented state*).

2- العبروطنية (*Transnationalism*).

3- الإعتماد المتبادل (*Interdependance*).

لكن أهم فكرة طرحها الليبراليون في هذه الفترة تمثلت في "الإعتماد المتبادل" ودوره في جر الدول بعيدا عن الحرب وقريبا من السلم. لذا سنحاول تسليط الضوء على فرضية الربط أو العلاقة بين زيادة مستوى الإعتماد المتبادل وزيادة فرص السلم الدولي.

البند الثاني: في معنى الإعتماد المتبادل.

في البداية، لا بد من الإشارة إلى أن ظاهرة الإعتماد المتبادل هي ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان ذاته. حيث ينبئنا التاريخ أن المجتمعات والشعوب لم تكن أبدا معزولة عن بعضها البعض، بل كانت تعرف حالة من التعامل والإتصال بين بعضها البعض، وأنه لم يكن بمقدور أي منها أن تعيش مكتفية ومنكفئة بنفسها عن الآخرين، إذ هناك قدر من الإعتماد المتبادل بينها، لكن في الوقت نفسه لم يكن أبدا بالدرجة التي هو عليها الآن، لأن التقدم التقني والتطور النوعي في وسائل النقل والإتصالات قد لعبا دورا كبيرا في البروز القوي لهذه الظاهرة بداية من النصف الثاني من القرن العشرين[3]، ولعبت العولمة الدور الحاسم في نقل الإعتماد المتبادل (خاصة في المجال الإقتصادي) إلى مستوياته القصوى بداية من التسعينيات.

يرى أنصار الإعتماد المتبادل أن الظاهرة كانت موجودة قبل بداية السبعينيات، ولكن الهيمنة الكبيرة التي مارستها الواقعية على حقل التنظير في العلاقات الدولية جعلت المنظرين لا يلتفتون إليها، إلا بعد مجيء روبرت كيوهين وجوزيف ناي من خلال كتابهما "العلاقات العبروطنية والسياسة العالمية" (1971) الذي عُد المرجع الأساسي للمنظرين الليبراليين التعدديين فيما بعد. ضم الكتاب مجموعة من المقالات التنظيرية لنخبة من المفكرين الليبراليين الذين رفضوا مقولات الواقعية وتوصيفها لطبيعة وهيكلة السياسة الدولية، خاصة فكرة "مركزية الدولة". حَفَّز هذا الكتاب العديد من المنظرين الليبراليين على

---

[1] المرجع نفسه.

[2] لتفاصيل أكثر حول هذه الأفكار الثلاثة، راجع: Richard little, op. cit, pp 74-77

[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص284.

تقديم أعمال تنظيرية وتأصيلية وتطبيقية تدعم الطروحات الأساسية لـــ "نظرية" الإعتماد المتبادل، وعلى رأس هؤلاء نجد: ستانلي هوفمان، ريتشارد مانسباش، بيل فيرجسون، دونالد لامبتر، وغيرهم ممن تأسست لهم مقاعد جديدة في أقسام العلوم السياسية بالجامعات الأمريكية وأصبحوا من أقطاب التحليل السياسي الدولي[1].

لا يثير الإعتماد المتبادل جدلا كبيرا في تعريفه وتحديد مفهومه كبقية المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية، بحيث يحصره الليبراليون أساسا في مجال العلاقات الإقتصادية الدولية، كما لا يثير جدلا حول وجوده والإعتراف بذلك. فحتى الواقعيين الجدد يقرون بوجود الظاهرة في مجال العلاقات الدولية، ولكن الجدل المثار حوله يتعلق بمدى تأثيره في السياسات الدولية وفي مضامينها، وكذا إمكانية أن يكون عاملا محفزا ودافعا إلى السلم الدولي كما سنرى فيما بعد.

يعرفه جوزيف ناي بأنه "موقف من التأثير المتبادل أو الإعتماد على الآخرين وبينهم"[2]. ونجد عند ناي وكيوهين تعريفا آخر للإعتماد المتبادل "المعقد" (الفارق في الدرجة والكثافة) حيث يقولان بأنه "انخفاض أهمية وقيمة العلاقات الأمنية والعسكرية مقابل ارتفاع وتيرة وأهمية العلاقات الإقتصادية والإجتماعية المتعددة في الربط بين دول العالم"[3].

وهذان التعريفان يركزان على نقطتين أساسيتين:

1- الإعتماد المتبادل هو علاقة تأثير وتأثر بين طرفين أو أكثر، أو هو علاقة تبادلية ثنائية الإتجاه (عكس التبعية التي هي اعتماد في اتجاه واحد).

2- الإعتماد المتبادل محركاته اقتصادية بحتة، فهو يصف حالة للسياسة الدولية تتميز بتراجع الأبعاد الأمنية والعسكرية لصالح الأبعاد الإقتصادية، ومن ورائها الإجتماعية.

تعرف نادية محمود مصطفى الإعتماد المتبادل بأنه "ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماطا تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول، ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار أحدهم، كما ينتج عنها درجة عالية من عرضة هؤلاء أو قابليتهم للتأثر بالقوى والأحداث الخارجية، ومن ثم يتوقف عليها مدى قدرتهم على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية"[4].

---

[1] محمد وقيع الله، "مداخل دراسة العلاقات السياسية الدولية"، إسلامية المعرفة، العدد14، ص76.

[2] أحمد محمد أبو زيد، "تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد33، شتاء 2012، ص96.

[3] المرجع نفسه، ص96.

[4] نادية محمود مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"، مرجع سابق، ص17.

ومما يستفاد من هذا التعريف هو إشارة الكاتبة إلى عنصرين أساسيين يميزان وينتجان عن أية عملية اعتماد متبادل، وهما: الحساسية (*Sensitivity*) والهشاشة (*Vulnerability*). فالحساسية تعني تأثر دولة ما أو عدة دول بما يحدث من تغيرات في دولة أو دول أخرى، وإحدى وسائل قياس هذا العنصر هي دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية، كالقول مثلا أن ارتفاع سعر القمح في الدول المنتجة له يؤدي إلى ارتفاع سعره بصورة آلية لدى الدول المستوردة له. أما الهشاشة فتشير إلى مدى قدرة الدول على تحمل التكاليف عند تعرضها للتغيرات الخارجية، فقد تكون دولتان متساويتان في الحساسية إزاء ارتفاع أسعار النفط مثلا، ولكن قد لا تكونان على الدرجة نفسها من الهشاشة، فلربما تستطيع إحداهما - بما تملكه من قدرات وإمكانات - أن تجد مصادر طاقة بديلة تخفف بها اعتمادها على النفط بينما تعجز الأخرى عن ذلك[1]. فالفارق بين الحساسية والهشاشة يتمثل باختصار في أن الدول قد تتأثر بالفعل نفسه (الحساسية)، ولكن ردود أفعالها اتجاهه تختلف (الهشاشة).

يفترض مفهوم الإعتماد المتبادل وجود علاقة طردية بين زيادة وكثافة التفاعل والتعامل والتبادل بين الدول (خاصة في المجالين الإقتصادي والتجاري)، وبين ارتفاع مستوى الإعتماد المتبادل في النظام الدولي ككل، أو على الأقل بين الدول التي يحدث بينها تبادل كثيف. وعلى العكس من ذلك، كلما انخفضت مستويات التفاعل والتبادل بين الدول كلما انخفض مستوى الإعتماد المتبادل بينها وكلما زادت درجة الإستقلالية. فهذه الأخيرة هي ما يقابل ويناقض ظاهرة الإعتماد المتبادل[2].

وفكرة الإعتماد المتبادل وثيقة الصلة بفكرة الإقتصاد العالمي أو الإقتصاد "المعولم"، إذ تعتبر ركنه الأساسي، فلا يمكن الحديث أبدا عن اقتصاد عالمي في غياب درجة عالية من الإعتماد المتبادل "الدولي" الذي يكفل وجوده واستمراره. ولقد أصبح الإقتصاد العالمي يلعب دورا كبيرا في توجيه وإدارة شؤون السياسة العالمية، وأصبحت الدول أكثر ارتباطا وتبعية له خاصة في ظل العولمة. والفرضية المتداولة – في هذا المجال – هي أنه كلما انخرطت الدول في الإقتصاد العالمي، كلما زادت درجة حساسيتها وانخفضت فعالية استقلاليتها، وبالتالي أصبحت أكثر عرضة لتغيرات وتقلبات الإقتصاد العالمي، بينما هشاشتها ترتبط بمدى صمودها وقدرتها على مواجهة هذه التغيرات والتقليل من آثارها.

والإقتصاد العالمي أطرافه متعددة من الدول ومن غير الدول، كالشركات الكبرى، والشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية الدولية، ...إلخ. وبالتالي قد تكون الدول في حالة اعتماد متبادل مع أحد الأطراف من غير الدول. فعلى سبيل، المثال قد تعتمد دولة نفطية ما على استثمارات شركة

---

[1] مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص65.

[2] نادية محمود مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"، مرجع سابق، ص18.

بترولية عالمية، وتراهن هذه الأخيرة بكل استثماراتها في هذه الدولة النفطية، ومن ثم ينشأ اعتماد متبادل بينهما. فكما يكون الإعتماد المتبادل بين الدول، قد يكون بين دول وأطراف أخرى من غير الدول، في ظل مفهوم ليبرالي "تعددي" للسياسة العالمية لا يعترف للدول بأسبقية ولا بأفضلية، بل يَعُدُّها فاعلا فقد مكانته لصالح فواعل أخرى، تحت ضغوط عجزه وعدم قدرته على تحمل مسؤولياته الداخلية والخارجية، وكذا الظروف والتحولات الدولية التي تجاوزته.

إذن، فالإعتماد المتبادل – حسب التعدديين – أصبح يلعب دورا كبيرا ومتزايدا في العلاقات الدولية "الإقتصادية" ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبح يفرض على المنظرين والمختصين في شؤون العلاقات الدولية أن ينظروا إليه من زاوية بديلة، تتيح إمكانية فهمه وتحليله على ضوء التغيرات الجوهرية التي حدثت على مستوى النظام الدولي ومكوناته.

لكن، ما الدلائل أو المؤشرات العامة التي تقود إلى القول بأن العالم بات يعرف حالة من الإعتماد المتبادل "الدولي" التي تُوجب معها النظر إلى السياسة الدولية بطريقة مغايرة تماما كما يدعي التعدديون أنصار الإعتماد المتبادل؟

البند الثالث: مؤشرات تنامي ظاهرة الإعتماد المتبادل في العلاقات الدولية.

يورد أنصار الإعتماد المتبادل مجموعة من الخصائص أو السمات ليؤشروا بها على الوجود الفعلي لظاهرة الإعتماد المتبادل وتنامي دورها في العلاقات الدولية. فمن الناحية النظرية يستندون إلى مجموعة من المعايير يحكمون من خلالها على وجود الظاهرة من عدمه، وهذه المعايير تتمثل في[1]:

1- حجم المعاملات التي تتم بين الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي.

2- درجة حساسية الفاعلين الدوليين.

3- قابلية الفاعلين للتأثر بالعوامل الخارجية.

4- توافر أطر مؤسسية للتفاعل بين الوحدات الدولية.

بينما هناك مجموعة من المؤشرات العملية التي تدلل على أن العالم بات يعرف - بالفعل - حالة متقدمة من الإعتماد المتبادل، والتي من خلالها يمكن استشفاف المعايير السابقة، وهي[2]:

1- إرتباط المجتمعات بالعديد من الروابط غير الرسمية بين النخب الحكومية، بالإضافة إلى الروابط الخارجية الرسمية، وكذلك العلاقات غير الرسمية بين النخب غير الحكومية والمنظمات عبر القومية.

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص292.

[2] المرجع نفسه، ص ص294-295.

2- تتضمن أجندة العلاقات الدولية العديد من القضايا التي لا تتميز بتراتبية معينة في الأهمية، بمعنى أن قضايا الأمن العسكري لم تعد تحتل الأولوية كما كانت، بل أضحت تزاحمها قضايا أخرى مثل الإقتصاد والبيئة وحقوق الإنسان ...إلخ.

3- تصبح القوة العسكرية غير ذات مغزى في حل الخلافات حول القضايا الإقتصادية بين الدول التي تسود بينها حالة من الإعتماد المتبادل.

يشير عبد الناصر جندلي إلى أن القوة الإقتصادية (ومعها المسائل والقضايا ذات الصلة) أصبحت تلعب دورا كبيرا في العلاقات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، ومؤشرات ذلك كالتالي[1]:

1- هناك توجه عالمي نحو تكريس سياسة التكتلات الإقتصادية الإقليمية كالإتحاد الأوروبي، و"النافتا" بقيادة الولايات المتحدة، والإتحاد الأسيو- باسفيكي بقيادة كل من الصين واليابان، فضلا عن سياسات التعاون في إطار ما يسمى بـــ "الشراكة الأورو- متوسطية".

2- إحلال منظمة التجارة العالمية (OMC) كتكتل تجاري عالمي في عام 1994 محل الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT)، حيث أوكلت لها مهمة الإشراف على التجارة الدولية، وهي تساهم بنسبة 95% من الحجم الكلي للتجارة العالمية، كما تعمل على إزالة الحواجز الجمركية على السلع والخدمات، وتأسيس قواعد التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

3- توسع وتنامي العولمة الإقتصادية باندماج دول أوروبا الوسطى والشرقية في الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وكذا في الإتحاد الأوروبي، وهي الدول التي تنظر إلى الإعتماد المتبادل كميكانيزم أساسي للإنضمام إلى أي تكتل.

4- الصعود التدريجي والسريع للقوة الإقتصادية الصينية، والذي يؤهلها في المدى المنظور إلى منافسة القوة الإقتصادية للولايات المتحدة.

هذه المؤشرات وغيرها تدلل بوضوح أن تحولا عميقا قد مس جوهر العلاقات الدولية، كما أنه قد أعاد ترتيب الأولويات والموضوعات في السياسات الخارجية للدول، فلم تعد القوة وتحقيق الأمن هي فقط ما يهم الدول (مسائل السياسة العليا)، وإنما توسعت وتنوعت اهتماماتها لتشمل الإقتصاد والرفاه الإجتماعي أو مسائل "السياسة الدنيا" بتعبير جوزيف ناي، ولم تعد النزاعات المسلحة واختلال ميزان القوى العسكري هما فقط مصدرا التهديد الوحيد للأمن الدولي بل تعددت وتنوعت هذه المصادر، وأعيد تعريف الأمن الدولي (توسيعه) بشكل يدمج الأخطار الجديدة التي تتهدده.

[1] عبد الناصر جندلي، "إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة"، المستقبل العربي، العدد 376، جوان 2010، ص34.

لكن هذا الوصف الليبرالي "التعددي" لواقع العلاقات الدولية لم يحظ بقبول العديد من المنظرين الواقعيين، حيث رأوا فيه مبالغة كبيرة في تحجيم دور الدولة في السياسة الدولية وتضخيم دور الفواعل الأخرى، وفي إعطاء أهمية كبيرة للإقتصاد (التجارة) على حساب القوة العسكرية في إدارة الشؤون الدولية، لقد قالوا إن النشاط الإقتصادي ليس عالميا بالشكل الذي صوره الليبراليون، والإعتماد المتبادل لم يبلغ الدرجة التي يمكنه معها تهديد إستقلالية الدول خاصة الكبرى منها. فعلى سبيل المثال ينتج الأمريكيون 90% مما يستهلكونه من سلع وخدمات، والأمر نفسه يمكن أن يقال على الإقتصاديات الأوروبية الكبرى[1]. كما أن القوة العسكرية مازالت الوسيلة المفضلة لدى الدول لفض خلافاتها ونزاعاتها، ومعضلة الأمن الدولي لا تزال قائمة. وبالتالي، لا يمكن الحديث عن تحول جوهري في طبيعة السياسة الدولية.

إن هذا يقودنا مباشرة إلى الجدل الذي قام بين الليبراليين الجدد والواقعيين الجدد حول دور الإعتماد المتبادل في تعزيز وترقية السلم والأمن الدوليين.

الفرع الثاني: الجدال الليبرالي – الواقعي حول تأثير الإعتماد المتبادل على الأمن الدولي.

في البداية يمكن القول أن مقاربة الإعتماد المتبادل جاءت كتحد وكبديل عن النظرة الواقعية المهيمنة على فهم وتحليل العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. ويعتقد أنصارها أن العالم في الستينيات والسبعينيات قد عرف تغيرات جوهرية لم يستطع أو لم يُرِدِ الواقعيون رؤيتها واعتمادها في عمليتي التحليل والتنظير، وبالتالي بات من اللازم البحث عن مفاهيم ونظريات جديدة تستوعب التغير الحاصل في البيئة الدولية.

عَدَّد كل من كيوهين وناي ثلاثة نقاط تحدى فيهم مفهوم الإعتماد المتبادل نظرة الواقعيين للسياسة الدولية، تمثلت في[2]:

1- بينما ركز الواقعيون فقط على العلاقات بين الدول، أوضح التعدديون أن السياسة الدولية باتت مسرحا للعديد من التفاعلات والنشاطات التي تتم بين أطراف أو فواعل من غير الدول، كما أن التأثير المتزايد لهذه الفواعل أصبح يهدد قدرات الدول نفسها على التصرف بشكل مستقل في العلاقات الدولية.

2- تهاوي التمييز الذي أقامه الواقعيون بين مسائل السياسة العليا (الأمن) ومسائل السياسة الدنيا (الإقتصاد والتجارة)، فالسياسة العالمية لم تعد تحكمها مثل تلك التراتبية.

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص418.

[2] مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص66.

3- إن تنامي الإعتماد المتبادل بدرجة عالية بين الدول جعل من القوة العسكرية أقل قابلية للإستخدام وأقل أهمية من الخيار السياسي.

ويمكن تقديم الجدول التالي الذي يوضح عملية مقارنة أجراها كل من روبرت كيوهين وجوزيف ناي بين الواقعية والإعتماد المتبادل المعقد، بالإستناد إلى بعض المعايير تمثلت في: أهداف الفاعلين، الأدوات السياسية للدول، تشكل الأجندة، ترابط القضايا، دور المنظمات الدولية. وهذه المقارنة تساعدنا في توضيح الصورة المتعلقة بتأثيرات الإعتماد المتبادل على الأمن الدولي.

الجدول (10): مقارنة بين الواقعية والإعتماد المتبادل المعقد حسب كيوهين وناي.

النظريات / المعايير	الواقعية	الإعتماد المتبادل المعقد
أهداف الفاعلين	الأمن العسكري هو الهدف الأهم.	أهداف الدول يمكن أن تتغير حسب القضايا- المناطق.
الأدوار السياسية للدول	القوة العسكرية هي الأداة الأكثر تأثيرا، ويمكن استخدام الوسائل الإقتصادية وغيرها أيضا.	موارد القوة المحددة لـــ (القضايا- المناطق) أصبحت أكثر ارتباطا، الفاعلون من غير الدولة أصبحوا أدوات أساسية.
تشكل الأجندة	التحولات في توازن القوى وتهديدات الأمن تحدد أجندة السياسات العليا وتؤثر على الأجندات الأخرى.	يتم التأثير على الأجندة بالتغيير في توزيع موارد القوة في القضايا- المناطق.
ترابط القضايا	الترابط يقلل من التمايز في النتائج بين القضايا- المناطق ويدعم التراتبية الدولية.	الترابط من قبل الدول القوية أصبح أكثر صعوبة بحيث جعل من القوة العسكرية غير مجدية.
دور المنظمات الدولية	أدوارها ثانوية ومحددة من قبل الدولة.	المنظمات تضع أجندتها، وتعمل على تشكيل تحالفات، وتتحول إلى ساحات للعمل السياسي للدول الضعيفة.

المصدر: أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص295.

البند الأول: الفرضية الليبرالية: الإعتماد المتبادل كعامل محفز للسلم.

يعتقد الليبراليون التعدديون أن الإعتماد بين الدول يخلق مصالح متبادلة، والتي قد تكون مكلفة جدا في حالة ما إذا تراجعنا عنها واخترنا اللجوء إلى استراتيجيات الحرب. فالإعتماد المتبادل هو مرادف للسلم، لأنه يؤسس لشروط التعاون بين الدول. ويرون بوجود علاقة وثيقة بين الإعتماد المتبادل والتعاون من جهة، واحتمالات التقليل من الحروب والنزاعات المسلحة من جهة أخرى، مستندين في ذلك للأسباب التالية[1]:

1- يوفران مصالح مشتركة ومنافع متنوعة.

2- يعززان من التفاهم ويزرعان مشاعر عدم الثقة والشك المتبادل عن طريق زيادة التبادل التجاري والإتصال.

3- يعبران عن رضا الدول بالتنازل عن جزء من سلطتها لصالح المؤسسات الدولية، طمعا في تحقيق السلام والإستقرار، بالتعاون مع الدول الأخرى لا بالعمل المنفرد كما يروج لذلك الواقعيون الجدد. وعليه تصبح المؤسسات الدولية فاعلا فوق- وطني لها من التأثير في السياسات الدولية ما يفوق دور الدول القومية نفسها. وعليه، يغدو النظام الدولي نظاما مؤسسيا ذا بنية تعاونية وجماعية.

يلخص كل من تشارلز ديفيد (*C. F. David*) وعفاف بن السايح الحجج التي يسوقها التعدديون في التدليل على الإرتباط القوي بين الإعتماد المتبادل وتحقيق السلم على النحو التالي[2]:

1- غالبا ما تفضل الدول التجارة على الحرب؛ فعلى منوال بعض الكتاب الليبراليين "الدوليين" مثل نورمان انجل وريتشارد كوبدن اللذين قالا بأن الدول تفضل أن تتاجر أكثر مما تحارب، يذهب ريتشارد روزكرانس (*Richard Rosecrance*) إلى أن الحرب أصبحت أداة بالية وقديمة بالنسبة للدول التي أصبحت تفضل التجارة، لما أصبحت تقدمه وتسهم به في تطوير اقتصادياتها. وبالنسبة لآخرين من أنصار الإعتماد المتبادل، فإن مجرد الرغبة في تحقيق مكاسب من خلال التبادل بين الدول هو كاف لجعل العلاقات الدولية أكثر تعاونية.

2- الإعتماد المتبادل هو التوصيف الأهم للنظام الدولي الحالي؛ فالإعتماد المتبادل هو حقيقة واقعية يجب أخذها بعين الإعتبار لفهم التغيرات التي تحصل في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، والطرح العبر- مؤسساتي الذي قدمه كل من كيوهين وناي هو رد فعل على برادايم "مركزية

---

[1] أحمد محمد أبو زيد، "تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية"، مرجع سابق، ص95.

[2] Charles-Philippe David et Afef Benessaieh, «La paix par l'intégration? Théories sur l'Interdépendance et les Nouveaux Problèmes de Sécurité» , *Études internationales*, Vol. 28, N° 2, 1997, pp 238-240.

الدولة" الذي قدمته الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية. ودون إهمال لدور الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، فإن كيوهين وناي يقترحان الإهتمام بدراسة تأثير الفواعل العبر– وطنية الجديدة من أجل فهم السياسة العالمية.

3- السلم يفترض ويقتضي الإعتماد المتبادل؛ فالإعتماد المتبادل "الإقتصادي" يقلل من اللجوء إلى الحرب حتى في حالة الإعتماد المتبادل غير المتكافئ، لأن الدولة الأكثر تبعية في علاقة تجارية ما سوف لن تحطم علاقاتها الإقتصادية وتدخل في نزاع لأنها سوف تخسر أكثر. كذلك فإن استقرار النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية يمكن تفسير جزء كبير منه بالعودة إلى الإعتماد المتبادل الإقتصادي المتزايد بين الدول.

4- الإعتماد المتبادل يربط الدول ببعضها البعض ويقودها إلى التعاون؛ فالإعتماد المتبادل يؤدي إلى التقارب بين الدول من خلال التعاون الذي هو ضروري لسير وديمومة العلاقات بين الدول. فعن طريق "مبدأ الإقليمية" مثلا يمكن أن يؤدي الإعتماد المتبادل إلى أكبر قدر من الشفافية السياسية بين الأعضاء المشكلين للتجمع الإقليمي، وهذه من شأنها أن تسهل التعاون والأخذ بعين الإعتبار مصالح كل طرف. بالنسبة لبعض الكتاب الذين استلهموا من الوظيفية فإن الإعتماد المتبادل يخلق مشكلات مشتركة تقتضي تعاونا بين الدول لحلها، وهذا ما يبرر ضرورة إنشاء مؤسسات تتولى تأطير هذا التعاون.

إذن، وحسب التعدديين، يشكل الإعتماد المتبادل في العلاقات بين الدول بديلا حقيقيا عن علاقات القوة، لأنه يقوم على منطق المقايضة والتبادل والمنفعة المشتركة، كما أنه يؤسس لعلاقات دولية سلمية من خلال الإعلاء من شأن الإعتبارات والإهتمامات الإقتصادية والتجارية، في مقابل التقليل والحد من اللجوء إلى التصورات والسياسات الدولية المبنية على فكرة القوة.

البند الثاني: الفرضية الواقعية: الإعتماد المتبادل كعامل دافع للنزاع.

يُهمل الواقعيون بوضوح وبشكل عام العامل الإقتصادي في تفسير الميل نحو الحرب أو السلم، ومع ذلك فإن عددا من الكتابات المهمة قد تحدثت عن التأثير المحتمل للإعتماد المتبادل في السياسة الدولية.

في المنظار الواقعي تشكل التجارة الخارجية مصدرا للنزاعات، نظرا لأن الإنفتاح الإقتصادي يعني مزيدا من الهشاشة (*Vulnerability*) وفقدان الإستقلالية، وعليه يعتبر الإعتماد المتبادل مرادفا لعدم

الأمن والتزاع. وتستند هذه الفرضية إلى عدة حجج قدمها بالأساس كينيث والتز، يمكن تلخيصها كالتالي[1]:

1- كل نزاع يفترض حدوث عملية اعتماد متبادل مسبقة؛ فبالنسبة لـــ والتز كل نزاع يتطلب بداية درجة دنيا من الإعتماد المتبادل، لأن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى. وهذا يعني أن وجود علاقة صراعية أو نزاعية بين طرفين أو أكثر يقتضي ابتداء وجود علاقة بينهما. وهذه الحجة في الحقيقة أُسست على تعريف للإعتماد المتبادل خاص بالواقعيين، حيث يعتبرونه مرادفا لهشاشة كبيرة ومتزايدة، وبالتالي فهو تهديد خارجي ينبغي على الدولة التخلص منه للحفاظ على استقلالها.

2- يدافع والتز عن موقف متطرف من فكرة الإعتماد المتبادل؛ فهو يتحدث عنه كمفهوم وليس كواقع، إنه يعتبر أن الإقتصاديات الصناعية حاليا أقل درجة في اعتمادها المتبادل منها على مستوى أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى، لأنه بالنسبة لـــ والتز يعني الإعتماد المتبادل علاقة اقتصادية متماثلة أو متكافئة، ومن جهة أخرى لا يعتقد والتز بوجود أي من المظاهر الدالة على أن النظام الدولي يشهد حالة من الإعتماد المتبادل المتزايد بين الدول. في حين أن كُتَّابا واقعيين آخرين مثل روبرت جيلبين يعترفون بوجود الظاهرة، لكنهم يرفضون الطرح القائل بأن الدولة سوف لن تكون الفاعل المهيمن في النظام الدولي، بل ويعتقدون أنه لا يمكن أبدا للفواعل الإقتصادية "الخاصة" أن تحل محل الدولة- الأمة.

3- كتاب آخرون من أتباع الواقعية مثل ريتشارد كوبر (*Richard Cooper*) لا يرفضون أهمية ظاهرة الإعتماد المتبادل المتزايد بين الدول ولكنهم يشيرون أكثر إلى أخطاره؛ فالإعتماد المتبادل هنا يُرى كتهديد لاستقلالية الدول، لأنه يؤسس لعلاقات تبعية تكون مربحة لبعض الأطراف على حساب الأخرى (الإعتماد المتبادل غير المتكافئ). وحسب هذا الطرح، فإن التجارة الخارجية يعاد صياغتها في مدلولات ذات علاقة بالأمن الإقتصادي الذي يشكل جزءا من الأمن الوطني. وعليه، فإن إضافة الأمن الإقتصادي إلى الأجندة التقليدية للأمن يقتضي مراقبة تأثير العوامل الإقتصادية الخارجية على الإقتصاد الوطني للدولة. وعندئذ، تصبح متابعة أهداف الأمن الإقتصادي مرتبطة بالمجالات العسكرية للأمن الوطني.

4- يميل الواقعيون إلى تعريف الإعتماد المتبادل بوظيفتي الهشاشة والحساسية؛ فالهشاشة كما أشرنا سابقا تشير إلى الكلفة المتعلقة بالدخول في عملية اعتماد متبادل، وهذا الأخير لا يعني بالضرورة

[1] Ibid, pp 233-236.

علاقة تبعية متبادلة ومتماثلة، وبالتالي فإن مصلحة الدولة تقتضي التخلص من كل علاقة تبعية يمكن أن تضع أمنها في خطر. وبالنسبة لـــ والتز فإن عدم تماثل الكثير من العلاقات التي توصف بأنها تخضع لمبدأ الإعتماد المتبادل يكشف عن عدم ملائمة استخدام المصطلح، فاستعمال مصطلح الإعتماد المتبادل هو جد محايد ومضلل لوصف واقع العلاقات الإقتصادية بين الدول التي هي في الحقيقة – حسبه – لعبة صفرية تنطوي على رابحين وخاسرين.

يخلص الواقعيون في تحليلهم لظاهرة الإعتماد المتبادل إلى أنه شكل لعلاقة القوة بين الدول، تتضمن تكاليف ومنافع متوقعة، وينجم عنها وضع من الهشاشة يختلف من دولة إلى أخرى حسب درجتي التبعية والإستقلالية. وهذا يعني في واقع الحال أن العلاقة ليست مربحة لجميع الدول[1]، مما يعني أن توازنات القوة – حتى وإن كانت محدداتها اقتصادية – سوف لن تكون مرضية وعادلة لجميع الدول التي ستبحث دائما عن وضع أفضل مما هي عليه، وهذا سبب كاف جدا لأن تظل الحروب والنزاعات شبحا يخيم على العلاقات بين الدول.

لقد حرر الواقعيون مفهوم الإعتماد المتبادل من بعض المضامين البسيطة التي ألحقت به كفكرة التعاون أو فكرة المنفعة المشتركة، كما أنهم أبطلوا فرضية الربط بينه وبين السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، فهو ظاهرة دولية تحتمل كل علاقات التأثر والتأثير، كما أنه يحتمل الصراع كما يحتمل التعاون، ويحتمل الندية كما يحتمل غيابها. وعليه، فإن وصف العالم بأنه في حالة اعتماد متبادل متقدمة لا يعني أنه سيكون سلميا بالضرورة[2].

اقتنع التعدديون، وعلى رأسهم كيوهين وناي، بأن تنامي ظاهرة الإعتماد المتبادل وبروز الفواعل الجديدة من غير الدول، وتصدر الإهتمامات الإقتصادية والبيئية وغيرها للأجندة الدولية لا يجب أن يعميهم عن حقيقة مأزق "الفوضى" الذي يعانيه النظام الدولي، وأن الإعتماد المتبادل وحده لن يكفي لتحقيق السلم العالمي دون وجود مؤسسات دولية قوية قادرة على التخفيف من حدة الفوضى الدولية والمشكلات الناجمة عنها. كما أن ظهور الواقعية الجديدة على يد والتز في نهاية الثمانينيات عجل بتحول التعدديين أنصار الإعتماد المتبادل إلى ما سمي بـــ "المؤسساتية الجديدة" أو "الليبرالية الجديدة" في محاولة لإبقاء الليبرالية في معركة المنافسة النظرية مع الواقعية.

المطلب الخامس: الليبرالية الجديدة: إمكانية التعاون الدولي في ظل "الفوضى".

تعتبر الليبرالية الجديدة (وتدعى كذلك بـــ الليبرالية المؤسساتية الجديدة) أقوى النسخ النظرية التي قدمها الليبراليون في ثمانينيات القرن العشرين لمجابهة الهيمنة النظرية التي مارسها الواقعيون على الحقل منذ

[1] Ibid, p 237.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص293.

نهاية الحرب العالمية الثانية. لكن هذه المرة كان التحدي بطريقة مختلفة تماما، إذ حاول الليبراليون الجدد إثبات أن الإنطلاق من مسلمات الواقعيين الجدد نفسها يؤدي إلى نتائج مختلفة عما توصل إليه الواقعيون الجدد. سنحاول من خلال ما يلي من عناصر توضيح كيفية ذلك.

الفرع الأول: افتراضات الليبرالية الجديدة: منطلقات واقعية لنظرية ليبرالية؟!

عجل ظهور الواقعية الجديدة على يد كينيث والتز وأطروحاتها النظرية المبنية على فكرة "الفوضى الدولية" بتحول التعدديين أنصار الإعتماد المتبادل - وعلى رأسهم كيوهين وناي - إلى المؤسسيين الجدد. حيث سلموا هذه المرة بأن بعض مصادر تفسير سلوك الدول توجد خارجها، أي في طبيعة النظام الدولي.

لقد سَلَّم الليبراليون الجدد بالطبيعة "الفوضوية" للنظام الدولي، وذلك لغياب سلطة عليا تخضع لها جميع الدول، وبالتالي يلعب توزيع القوة والثروة في النظام الدولي دورا كبيرا في تحديد سلوك الدول. كما سلموا بأن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية. لكن مع ملاحظة أن "الفوضى الدولية" ليست بالحدة التي يفترضها الواقعيون الجدد (فوضى صراعية على طريقة هوبز)، وإنما يمكن تلطيفها والتخفيف من حدتها (فوضى تنافسية على طريقة لوك) بواسطة المؤسسات الدولية التي تعتبر فواعل مهمة ولها دور كبير في التأثير على السياسة الدولية مثلها في ذلك مثل الدول.

يرى روبرت كيوهين أن الإعتراف والإتفاق بين منظري العلاقات الدولية على أن حالة الفوضى الدولية هي التوصيف الحقيقي لطبيعة النظام الدولي السائد (يشير هنا إلى الإتفاق الحاصل بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد) هما اللذان يفسران إقبال علماء السياسة والعلاقات الدولية وبذلهم الكثير من الجهد والوقت لمعرفة وسائل وسبل خلق وإدامة السلام والتعاون بين الدول. فلو كانت السياسة الدولية حالة يسودها التناغم والتعاون بين الدول بعيدا عن شبح وخطر الحروب والنزاعات، فما الداعي لكل هذا القلق والجهود التنظيرية التي يبذلها الليبراليون من أجل عالم خال من الحروب. ويضيف كيوهين أن حالة الفوضى هذه هي التي فرضت ضرورة وجود وسائط تخفف من حدتها، تمثلت في المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف[1].

اعتنق الليبراليون الجدد نظرية الإختيار العقلاني، وعلى ضوئها رأوا بأن سلوك الدولة يخضع لمنطق حسابات الكلفة والمنفعة المرجوة. فالدولة تُقبِل على السلوكات التي تُعظِّم من مصالحها الإقتصادية (وليس فقط العسكرية كما يقول به الواقعيون)، وتُحجِم عن تلك التي تقلل منها. فسلوك الدول هو دالة

[1] روبرت كيوهين، "مبني للمجهول: مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدولي"، المستقبل العربي، العدد404، أكتوبر2012، ص50.

لمتغيري القوة والمنفعة الإقتصادية. كما أن الدولة فاعل وحدوي تبعا لذلك، حيث يتحدد سلوك الدول بمنطق حساباتها العقلانية بغض النظر عمن يكون في موقع السلطة.

في تأكيد أهمية مقاربة وتحليل سلوك الدول انطلاقا من فرضيات الإختيار العقلاني يرى كيوهين أن ذلك يفيدنا في[1]:

1- تبسيط مقدماتنا المنطقية وجعل الإستنتاجات أوضح للفهم.

2- توجيه اهتماماتنا نحو الإكراهات التي يفرضها النظام الدولي على الفاعلين، ومنه ضرورة التركيز على إكراهات النظام التي تتولد من عدم المساواة في توزيع القوة والثروة في العالم وفي المؤسسات الدولية أكثر من التركيز على السياسات الداخلية.

وبالرغم من أن الليبراليين الجدد يسلمون بفوضوية النظام الدولي واحتلال الدولة مكانة متميزة ضمنه، وبعقلانية السلوك الخارجي للدول (وهي مسلمات الواقعيين الجدد)، إلا أنهم كذلك يأخذون من تراث الفكر الليبرالي، حيث يعتقدون أن أفضليات الدول وخياراتها السياسية تحدد بشكل كبير سلوكها الخارجي. فسلوك الدول مرتبط بالآداء[(*)] لا بتوزيع القدرات كما يفترض الواقعيون الجدد[2]. كما يعتقدون كذلك بأن التفاعل بين الدول لا يقتصر فقط على الجانب السياسي والعسكري (أو ما يسمى بمسائل السياسة العليا)، بل يمتد التفاعل ليشمل المسائل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية (مسائل السياسة الدنيا)[3]. يؤمنون بإمكانية التعاون الدولي حتى في ظل الفوضى، ويراهنون على دور المؤسسات الدولية في تحقيق ذلك.

يورد تيم دن المبادئ الأساسية التي قامت عليها الليبرالية الجديدة على النحو التالي[4]:

1- الطرف الفاعل *Actor*؛ الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وهناك أطراف أخرى على غاية من الأهمية ولكنها تخضع للدول.

2- البنية *Structure*؛ النظام الدولي فوضوي، لكن التعاون بين الدول أمر ممكن في ظل هذه الفوضى.

3- العملية *Process*؛ التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي في ازدياد.

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص405.

[(*)] يعرف آندرو مورافسيك الآداء بأنه "الإستقلال النسبي عن استراتيجيات الفاعلين الآخرين، وبالتالي حرية تحديد مسار العلاقات الثنائية مع الآخرين، بما في ذلك المخاطر الخارجية، والغش، والتلاعب بالمعلومات وغيرها من التكتيكات". انظر في ذلك: أحمد محمد أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، مرجع سابق، ص57.

[2] المرجع نفسه، ص57.

[3] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص28.

[4] تيموثي دن، مرجع سابق، ص337.

4- الحافز *Motivation*؛ تدخل الدولة في علاقات تعاونية حتى لو كانت دولة أخرى ستكسب من التفاعل، فالمكاسب المطلقة أكثر أهمية من المكاسب النسبية.

وبينما يشير روبرت كيوهين إلى أن الليبرالية الجديدة قد أخذت أفكارها بالتساوي من الواقعية والليبرالية[1]، فإن جون ميرشايمر يرى بأن الليبرالية الجديدة ما هي إلا الواقعية الجديدة تحت مسمى آخر، حيث جرى إضافة بعض الفواعل الدولية إلى جانب الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، وتم استبدال فكرة الأمن كهدف أسمى للدول بفكرة غياب التراتبية بين الموضوعات، وبدلا من الإقرار بأهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية فقد سلمت بأنها قد تكون غير ملائمة في بعض الحالات[2]. بالنسبة لـــ ميرشايمر لا يمكن لليبرالية الجديدة أن تكون منافسا للواقعية الجديدة، فضلا عن أن تكون بديلا عنها.

لخص ديفيد بالدوين (*D. Baldwin*) قضايا النقـــاش الأساسية بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد فيما يلي[3]:

1- طبيعة ونتائج الفوضى الدولية.

2- التعاون الدولي.

3- المكاسب المطلقة في مقابل المكاسب النسبية.

4- الأولوية في أهداف الدولة.

5- المقاصد أو النوايا في مقابل القدرات.

6- دور المؤسسات والنظم الدولية.

وقد أفرز النقاش حول هذه القضايا نتائج ووجهات نظر مختلفة بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد. فعلى سبيل المثال كلا الفريقين يعترفان بفوضوية النظام الدولي، لكنهما في المقابل يختلفان حول إمكانية التخفيف من حدتها، والأمر نفسه بالنسبة للقضايا الأخرى.

لكن الإنشغال والسؤال الرئيسي الذي طرحه الليبراليون الجدد، والمرتبط دائما بقضية ومشروع إحلال السلم في العالم، تمثل في: لماذا تمنع الفوضى الدولية التعاون بين الدول؟ وما الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجاوز عقبات ذلك؟[4] الجواب عن هذين السؤالين سنورده في العنصر الموالي.

---

[1] عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، مرجع سابق، ص28.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص392.

[3] Steve Smith, «The Discipline of International Relations still an American Social Science? », op.cit, p 381.

[4] عامر مصباح، مرجع سابق، ص92.

الفرع الثاني: المؤسسات الدولية: آلية دفع التعاون الدولي.

يعترف الليبراليون المؤسساتيون – مع الواقعيين الجدد – أن النظام الدولي يعرف حالة من الفوضوية، تجعل من عملية التعاون بين الدول أمرا بالغ الصعوبة. ومرد ذلك إلى أن الفوضى تجعل من سلوك الدولة مشوبا دائما بحالات الشك والريبة، وعدم اليقين أو التأكد من نوايا وسلوكات الدول الأخرى نحوها. وبالتالي، فالدولة تكون أكثر حذرا وأقل انخراطا في علاقات التعاون مع الدول الأخرى. بل يذهب الواقعيون الجدد إلى رسم صورة جد قاتمة لسلوك الدول في حالة الفوضى هذه، صورة جندي في ساحة المعركة حاملا سلاحه ومتأهبا دائما لمواجهة العدو. وإذا كانت الحال هذه، فلا يمكن الحديث بجدية عن عملية التعاون بين الدول، إذ يقتضي التعاون درجة معينة من الثقة المتبادلة بين أطرافه، هذه الثقة هي الضامن الأساسي (إلى جانب عوامل أخرى) لانخراط الدول في علاقات تعاونية مستديمة.

طُرحت مسألة غياب الثقة والشك وعدم التأكد من نوايا الآخرين كأهم المعضلات التي تواجه الدول في بناء علاقات سلمية تعاونية فيما بينها. وبينما راهن الواقعيون الجدد على عدم قدرة الدول في التغلب على هذه المشكلة، باعتبار أن حالة الفوضى تدفع كل دولة إلى الإعتماد على نفسها لتأمين مصالحها، فإن الليبراليين الجدد سعوا إلى إيجاد آليات من شأنها أن تكون وسيلة لخلق الثقة بين الدول، وأداة لقياس والتأكد من نوايا بعضها البعض، وإطارا للتفاعل والتعاون فيما بينها. هذه الآليات تمثلت في ما سمي بـــ "المنظمات" أو "المؤسسات" الدولية.

يجادل روبرت كيوهين في كتابه "بعد الهيمنة" الذي نشره عام 1984 أن الخلاصة والنتيجة المتشائمة التي وصل إليها الواقعيون الجدد لا يمكن أن تكون نتاج حالة الفوضى وفقط، فيمكن للدول أن تتعاون حتى في ظل بيئة فوضوية، والمؤسسات الدولية تلعب دورا كبيرا في تسهيل هذا التعاون، على اعتبار أن الدول - ككيانات عقلانية - سوف تسعى إلى تشكيل منظومات دولية وفق قاعدة المصالح المشتركة[1]. كيوهين يشير هنا إلى سبب ثان لإنشاء المؤسسات الدولية، يتعلق بالوجود المسبق لمصالح مشتركة بين الدول، هذه المصالح المشتركة تعجز الدول بمفردها عن تحقيقها، ومن هنا تبرز الحاجة إلى ضرورة التعاون بينها. يقول كيوهين أن نظريته لا تبحث في كيفية إيجاد المصالح المشتركة بين الدول، وإنما تحاول فحص الظروف التي يمكن من خلالها أن تؤدي هذه المصالح – الموجودة مسبقا – إلى التعاون بين الدول[2].

[1] R. Harrison Wagner, **War and the State: The Theory of International Politics**, (USA: The University of Michigan Press, 2007). P40.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص403.

تعني المؤسسات الدولية بالنسبة لليبراليين الجدد حسبما أورده ألكسندر ونت "مجموع القواعد والقوانين والمعايير (رسمية وغير رسمية) التي تحدد قواعد السلوك المقبول دوليا، إنها تقيد النشاط وتزيد من تدفق المعلومات، وتنمي الثقة، وتشكل التوقعات، وفي النهاية تلطف من تأثير الفوضوية"[1]. ولا شك أن ما ذكره ونت يدخل في صلب تكوين وعمل المؤسسات الدولية، لكن هذه الأخيرة هي كذلك هياكل وبنى قائمة بذاتها، لها وجود يضاهي وجود الدول من حيث الإعتراف والأهمية والتأثير ...إلخ. فالمؤسسات الدولية (على اختلاف أشكالها وأحجامها ووظائفها) هي أحد أطراف المجتمع الدولي وأحد الفواعل المهمة في العلاقات الدولية.

تلعب المؤسسات الدولية دور "الوسيط" في التفاعل والتواصل بين الدول. إذ توفر فرص الإلتقاء والتحاور والتفاهم بين الدول، كما تعمل على توفير الجو المناسب لزرع الثقة وتحسين النوايا بين الأعضاء، كما أنها مكان مناسب ومحايد لطرح المشكلات المشتركة وحل النزاعات العالقة، وهي في الوقت نفسه إطارا لرسم معالم المصالح المشتركة والأهداف المستقبلية للجماعة البشرية ككل.

يرى كل من مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان أنه في ظل الفوضى الدولية - التي تعني غياب سلطة دولية قادرة على إنفاذ وتطبيق أحكام الإتفاقيات الدولية - فإن الخوف من الغش والخداع والتملص من أحكام هذه الإتفاقيات يمثل العائق الأكبر أمام أي عملية تعاون ممكنة، لكن الحل بيد المؤسسات الدولية التي تعمل على[2]:

1- إيجاد نوع من الإلتزام القانوني من طرف الدول.

2- خفض نفقات الصفقات بين الدول.

3- تقديم المعلومات في إطار من الشفافية حول أي مسائل نزاعية، وحول أي إجراءات تتخذها الدول من شأنها أن تخفض درجة الإرتياب بينها، الأمر الذي يشجع الدول على مزيد من التعاون بينها. وبهذا تكون المؤسسات قد خففت من حالة عدم اليقين والغموض الذي يكتنف نوايا وسلوك الدول.

يشير أنور محمد فرج من جهته إلى أن المؤسسات الدولية تلعب دورا كبيرا في عمليتي التعاون وتحقيق الأمن والسلام الدوليين، وذلك من خلال[3]:

1- توفر الإحساس بالإستمرارية، فهي تضمن ديمومة وديناميكة العمل التعاوني بين الدول.

2- توفر الفرصة لتبادل الإمتيازات بين الدول.

---

[1] ألكسندر ونت، مرجع سابق، ص: ز.

[2] مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص396.

[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص397.

3- تتيح فرصة لتبادل المعلومات وتعزيز الثقة بين الأعضاء.

4- تتيح سبلا وأدوات لحل النزاعات بين الدول.

لكن وجود المؤسسات الدولية وانتشارها لا يعني بالضرورة نجاحها في آداء المهام المنوطة بها، بل هناك أسباب وعوامل تقودها إلى النجاح أو الفشل، لخصها كيوهين في ما يلي[1]:

1- مدى تمسك الأعضاء بسياسات المنظمة أو المؤسسة من عدمه، ومدى امتثالهم لقواعدها.

2- مدى التقارب الإجتماعي والسياسي والإقتصادي والقيمي بين أعضائها.

3- مدى عمق المصالح المشتركة التي تجمع أعضاءها.

بيد أن هذه الأسباب تتعلق بالمنظمات أو المؤسسات الدولية ذاتها، على أن هناك عوامل أخرى تتعلق بالبيئة الخارجية (الدولية) التي تنشط فيها هذه المؤسسات، وهي بدورها كذلك تلعب دورا حاسما في قدرة المؤسسات الدولية على أداء المهام التي أنشأت من أجلها. في هذه النقطة بالذات يثور الجدل بين الليبراليين المؤسساتيين والواقعيين الجدد حول مقدرة المؤسسات الدولية في أن تكون عنصرا أساسيا وفاعلا في إدارة الشؤون الدولية، وبصفة أخص وأكثر تحديدا: هل تستطيع المؤسسات الدولية حقا دفع عملية التعاون الدولي، ومن ثم تحقيق مزيد من السلم والأمن العالميين؟

يراهن الليبراليون المؤسساتيون على التغيرات التي حصلت بعد نهاية الحرب الباردة، إذ يروجون لفكرة أن عالم ما بعد الحرب الباردة هو العصر الذهبي للمؤسسات الدولية. ففي دراسة مقارنة أجراها كيوهين، وجد أن عدد المنظمات الدولية في عام 1910 لا يربو عن الثلاثين منظمة، وفي العام 1970 قارب عددها السبعين منظمة دولية، بينما وصل عددها بحلول العقد الثامن (عقد نهاية الحرب الباردة) حوالي ألف منظمة دولية[2]. ودلالة هذه الأرقام تنبئ – حسب كيوهين دائما – عن تغير عميق مس منظومة القيم السائدة في النظام الدولي بعد انهيار الإتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة من جهة، ومن جهة أخرى، عجز الواقعية الجديدة عن إدراك وتفسير التحول الذي مس طبيعة العلاقات بين الدول، والذي كشف عن تراجع دور القوة العسكرية في إدارة الشؤون الدولية لصالح العوامل الإقتصادية التي اعتلت الأولوية والأهمية، خاصة في ظل عولمة محركاتها الأساسية اقتصادية وتجارية بامتياز.

هذا المشهد الجديد للعلاقات الدولية – في تصور الليبراليين الجدد – جعلهم يعتقدون بإمكانية تحجيم دور الدول كفواعل أساسية في السياسة العالمية، وتراجع نفوذها وتأثيرها لصالح المؤسسات الدولية التي باتت تعرف نموا وانتشارا واسعين، ومعهما تزايد دورها ونفوذها في التأثير في سلوك

[1] أحمد محمد أبو زيد، "تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية"، مرجع سابق، ص101.

[2] المرجع نفسه، ص102.

الوحدات الدولية المشكلة للنظام الدولي، ومنه الدفع بعملية التعاون الدولي إلى أقصى مداها[1]. تفعيل دور المؤسسات الدولية في قيادة النظام الدولي يعني في المحصلة الإتجاه بالعلاقات بين الدول بعيدا عن الحروب والنزاعات وصوب السلم والأمن العالميين.

إن التحليل الذي ساقه المؤسساتيون الجدد عن الدور والتأثير المتزايد للمؤسسات الدولية في إدارة شؤون السياسة العالمية لم يعن عند الواقعيين الجدد سوى تفاؤل مفعم بالرغبوية، وبعيدٍ عن ما يجري حقيقة في ساحة العلاقات الدولية. فبالنسبة لهم، تظل المنظمات أو المؤسسات الدولية مجرد أطر تنظيمية وتنسيقية شكلية، وبلا أي تأثير يذكر في سلوك الدول في سعيها نحو تحقيق السلام والتعاون فيما بينها. فإذا لم يكن وراء المؤسسات الدولية قوة كبرى تدعمها، فلا تأثير يرجى منها وليس لها في النظام الدولي دور يمكن أن تمارسه[2]. إذن من وجهة النظر هذه، لا تَعْدُ المؤسسات الدولية إلا أن تكون إطارا وغطاء وأداة تستعملها الدول الكبرى أو القوية في النظام الدولي من أجل تمرير سياساتها وتحقيق مصالحها، ومدى وجودها وفعاليتها (أي المؤسسات) مرتبط بمدى حاجة هذه الدول إليها. وفي هذا الصدد، قدم أحد كبار المؤسساتيين الجدد وهو جون إيكنبري (*J. Ikenberry*) دراسة معمقة حول دور المنظمات الدولية في تقييد القوى الدولية استراتيجيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن الولايات المتحدة قد استغلت مختلف المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها، في تدعيم مركزها ومكانتها الدولية، وفي مواجهتها للإتحاد السوفييتي طوال فترة الحرب الباردة، وأخيرا كوسيلة لإضفاء غطاء شرعي على سياساتها الخارجية[3]. ومثله جوزيف ناي الذي رأى أن المؤسسات الدولية كانت من أهم أدوات القوة الناعمة الأمريكية طوال فترة الحرب الباردة[4].

روبرت كاجان ومن خلال كتابه الموسوم بـــ "العالم الذي صنعته أمريكا" ذهب بعيدا في نقد أطروحات المؤسساتيين الجدد مثل كيوهين وناي وإيكنبري، بل وأنكر مطلقا أي دور أو تأثير يحسب للمؤسسات الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام التابعة لها، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، والإتحاد الأوروبي بمختلف المؤسسات التابعة له. وجادل بالمقابل، بأن معظم التطورات التي حدثت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية من تأسيس للنظام الدولي، ونمو الإقتصاد العالمي، وتضاعف

---

[1] المرجع نفسه، ص103.

[2] المرجع نفسه، ص107.

[3] المرجع نفسه، ص106.

[4] المرجع نفسه، ص106.

الدول الديمقراطية ...إلخ، إنما يرجع الفضل فيها للقوة الأمريكية التي لا تزال مهمة من أجل الحفاظ على النظام الدولي[1].

ومن جهته، يجادل ستيفن والت بأن المؤسسات تلعب دورا فقط عندما تقتضي مصلحة الدول ذلك، لكن من الواضح والجلي أن المؤسسات الدولية في حالات كثيرة لا تستطيع فرض سلوكات معينة على الدول إذا كان ذلك يتنافى مع مصلحة هذه الأخيرة[2]. ولنا في حالة إسرائيل مع قرارات الشرعية الدولية خير دليل على ذلك.

إذن ورغم العدد الهائل للمنظمات الدولية وانتشارها السريع في جميع المجالات، ورغم الأدوار والوظائف التي تؤديها في زيادة التواصل والتفاعل والتعاون بين الدول، إلا أنه في حالات كثيرة تبقى هذه المنظمات عاجزة حتى في المحافظة على ما حققته من إنجازات لصالح المجموعة الدولية. وتظل مسألة التعاون الدولي أكبر من أن تديرها أو تضمنها مؤسسات دولية، إذ لا يزال للدول (المعني الأول بالعملية) رأي في ذلك، وهي التي تُقرر وتَبُتُّ في مسألة التعاون انطلاقا مما تتوقعه من مكاسب ومنافع وأفضليات.

الفرع الثالث: الجدل الليبرالي- الواقعي حول مسألة المكاسب المتوقعة من التعاون.

تؤثر مسألة المكاسب المتوقعة من التعاون بشكل مباشر وحاسم على حدوث عملية التعاون من عدمه. فبالرجوع إلى نظرية الإختيار العقلاني التي يعتنقها كل من الليبراليين الجدد والواقعيين الجدد على حد سواء، فإن سلوك الدول بصفة عامة تحكمه حسابات المنفعة المتوقعة في ضوء الكلفة اللازمة لتحقيق هذه المنفعة، فإذا كانت المنفعة المتوقعة من عملية التعاون أكبر من الكلفة فإن الدول سوف تنخرط في عملية تعاون واسعة، وإذا كانت الكلفة أكثر من المنفعة المتوقعة فإن الدول سوف تحجم عن الدخول في عمليات تعاون مع الآخرين. لكن الجدل قد ثار من جديد بين الليبراليين الجدد الذين جعلوا من فكرة "المكاسب المطلقة" محركا ودافعا لسلوك الدول نحو التعاون؛ ونظرائهم من الواقعيين الجدد الذين جعلوا من فكرة "المكاسب النسبية" مثبطا وكابحا لتروع الدول نحو العملية التعاونية.

يجادل الليبراليون الجدد أن انخراط الدول في علاقات تعاونية على نطاق واسع هو عملية مربحة للجميع، حتى وإن تفاوتت درجات المكاسب المحققة لكل منها. فالتعاون يضمن مكاسب للجميع (مكاسب مطلقة)، وعليه فما يهم الدول هو كيفية توسيع هذا التعاون إلى أقصى مداه، فكلما زاد حجم المصالح المشتركة وحجم التبادل (الإقتصادي والتجاري) بين الدول كلما زادت العوائد المتأتية منه،

[1] روبرت كيوهين، مرجع سابق، ص48.

[2] ستيفن والت، مرجع سابق.

وهذا يوفر للدول مزيدا من المنافع والفوائد جراء انخراطها في علاقات دولية تعاونية، وبالتالي فما يهم الليبراليين الجدد هو تحقيق الحد الأقصى من المنافع الإجمالية للأطراف كافة[1].

إن فكرة "المكاسب المطلقة" (*Absolute Gains*) هي محرك ومحفز جيد للدول على توسيع عملية التعاون بينها، كما أنها تضمن ديمومتها واستمرارها من حيث أن عقلانية الدول تفرض عليها دائما تعظيم مكاسبها والتقليل من خسائرها، وبما أن التعاون – كما يجادل الليبراليون المؤسساتيون – يقلل من التكاليف ويزيد من المنافع(*)، فإن الدول سوف تنخرط بشكل واسع في علاقات تعاونية فيما بينها.

وما يرومه الليبراليون المؤسساتيون من خلال طرحهم لفكرة المكاسب المطلقة هو تشجيع الدول على "العمل الجماعي" والإلتزام به في إطار المؤسسات الدولية، لتحقيق أكبر قدر من التعاون بينها عوض تمسكها بحلول واستراتيجيات انفرادية، قد تقودها إلى مواجهات وصدامات مع بعضها البعض. ما يهم الدول هو حجم الكعكة (المنافع) لا نصيب كل طرف منها.

أما بالنسبة للواقعيين الجدد، ما يهم الدول هو نصيبها من الكعكة مقارنة بما يحصل عليه الآخرون. إنهم يهتمون بمسألة "المكاسب النسبية" (*Relative Gains*) التي تدفع الدول – وفق قاعدة الحسابات العقلانية كذلك – إلى الإحجام عن الإنخراط في علاقات تعاونية يكون حجم استفادتها منها أقل من استفادة الآخرين. ففي ظل بيئة فوضوية للنظام الدولي تعتمد الدول في تأمين بقائها وتحقيق مصالحها على قدراتها الذاتية (مبدأ المساعدة الذاتية *Self-Help*)، وتسعى دائما إلى زيادة قوتها وتعظيم موقعها النسبي ضمن ميزان القوى الدولي، وهذا يدفع الدول إذا ما انخرطت في عملية تعاون دولي إلى أن تقلق بشأن توزيع المكاسب الناجمة عنه، وتبرير ذلك حسب كل من جوزيف قريكو (*J. Grico*) وستيفن كراسنر (*S. Krassner*) أن الدول التي تستحوذ على مكاسب تفوق مكاسب شركائها ستصبح بالتدريج أقوى، بينما يصبح شركاؤها أكثر هشاشة[2]. والذي يقصده الواقعيون الجدد بطرحهم لفكرة المكاسب النسبية هو التنبيه إلى أن الدول – وفق افتراضات العقلانية – لا تضحي بمصالحها من أجل الآخرين، كما أن الدول غير مستعدة لدفع فاتورة تعاون قد يستفيد منه الآخرون أكثر مما تستفيد

---

[1] ستيف سميث، مقاربات جديدة للنظريات الدولية، مرجع سابق، ص361.

(*) يفترض منطق التعاون بصفة عامة تقاسم الأعباء والتكاليف بين المنخرطين فيه، وبالمقابل فإن عوائده تكون أكبر بكثير مما يحققه طرف ما لو قام بالعمل لوحده، وعليه فإن عملية التعاون دائما ما تكون مربحة للجميع.

[2] ستيفن والت، مرجع سابق.

هي منه (مشكلة الراكب المجاني)[**] ، وأن الدول كذلك لا تغامر بالإنخراط في عملية تعاون دولي قد تضعف من موقعها النسبي ضمن ميزان القوى الدولي[***]. وعليه، فالدول تكون دائما أكثر حذرا اتجاه الدخول في علاقات تعاونية مع الآخرين.

مما يستفاد من هذا الجدل الدائر بين الواقعيين الجدد ونظرائهم من الليبراليين الجدد حول مسألتي المكاسب المطلقة والمكاسب النسبية وعلاقتهما بعملية التعاون الدولي، أن هذا الأخير هو ممكن الحدوث، بل هو الطاغي على وصف العلاقات بين الدول في الفترة الراهنة، إذ لا يخل مجال من مجالاتها من حركية وتفاعل كبيرين بما فيها المجالات العسكرية، ويضطلع بمهمة تحقيقه وتنفيذه عدد كبير من المؤسسات الدولية إلى جانب الحكومات الوطنية ذاتها، لكن تظل مشكلة ضمان استمراره وبقائه تؤرق المنظرين وصناع القرار على حد سواء، إذ تظل إمكانيات اندلاع الحروب والنزاعات ممكنة كذلك في ظل البيئة الدولية "الفوضوية"، وإذ حدثت، فسوف تنسف الدول برمتها لا العلاقات التعاونية فقط.

نستخلص في نهاية هذا المبحث، أن الليبرالية حاولت بمختلف النسخ التي قدمتها عبر قرن من الزمن التأسيس الفكري والنظري وكذا الممارساتي لعلاقات دولية سلمية وخالية من الحروب، وقدمت العديد من الوسائل والآليات والإستراتيجيات لتحقيق ذلك. وقد كانت في بعضها استجابة للتطور والتغير المستمر الذي عرفه واقع العلاقات الدولية، وفي بعضها الآخر انعكاسا للمراجعات الفكرية التي عرفتها على ضوء العيوب والنقائص التي طالت نسخها المتلاحقة، وكانت في معظمها تحديا ومنافسا فكريا ونظريا للواقعية التي هيمنت على الحقل.

[**] وهي أحد المشكلات التي تواجه منظري التعاون الدولي، إذ الدول المنخرطة في عملية التعاون ليست متماثلة القدرات والإمكانات، وبالتالي لا تسهم في دفع تكاليف عملية التعاون الدولي بقسط متساو، فالدول الضعيفة والمتخلفة قد لا تساهم إطلاقا في دفع هذه التكاليف، بينما قد تستفيد أكثر من غيرها من الدول. وهذا قد يهدد العملية التعاونية برمتها على المدى البعيد، إذ وراء حكومات الدول الكبرى – خاصة الديمقراطية منها – شعوب تُسائلُها عن كل ما تنفقه.

[***] قد تدفع الدول تكاليف أكثر مما تستفيد، أو تستفيد أقل مما تستفيد منه الدول المنافسة لها مباشرة، وهذا يؤثر على مكانتها في التراتبية الدولية للقوى.

لقد نجحت الليبرالية – على الأقل – في الصمود لفترة طويلة من الزمن أمام تحديات الإقصاء الذي فرضه الواقعيون على كل منافسيهم من النظريات الأخرى، ويدل هذا الصمود على قدرة الإبداع والتكيف والتجديد من جهة؛ ومن جهة أخرى، على النجاح في تقديم شيء ما(*) يشفع لها في البقاء على المنافسة النظرية في الحقل.

لكنها تظل مجرد وجهة نظر في فهم وتحليل العلاقات الدولية. أو بعبارة أخرى، مجرد عدسة ملونة نرى من خلالها الواقع الدولي ولكن بلون "ليبرالي". وإذا كان من المتفق عليه أنها ليست العدسة "الملونة" الوحيدة التي أُنتجت في الحقل النظري للعلاقات الدولية، فماذا نرى من خلال عدسة الواقعيين يا ترى؟

(*) يقول مورافسيك أن هناك على الأقل ثلاثة ظواهر أفلحت الليبرالية في تفسيرها:

1- قدمت تفسيرات مقبولة لتغير المحتوى الجوهري للسياسة الخارجية، فيما تعجز الواقعية مثلا عن تفسير التغير الجوهري في الأهداف والغايات التي تجعل من الدول تتنازع وتتعاون.

2- تقدم تفسيرا مقبولا للتغير التاريخي في النظام الدولي، فيما تعتبره الواقعية من طبيعة ثابتة لا تتغير.

3- تقدم تفسيرا مقبولا لتميز السياسة الدولية الحديثة ب "الجماعة الأمنية المتعددة" حسب دويتش، و"الإعتماد المتبادل المعقد" بتعبير كيوهين وناي.

للمزيد انظر: Andrew Moravcsik op. cit, pp, 534-535.

المبحث الثاني

جهود الواقعية في بناء نظرية علمية للعلاقات الدولية.

انشغل الواقعيون على مر التاريخ وعبر مختلف الجهود التي قدموها بمسألة أساسية حددت الخط العام لتوجههم الفكري والنظري في مجال العلاقات الدولية، وهي: لماذا تحدث الحروب بين الدول؟ وإذا كانت هذه المسألة قد طُرحت وعُولجت من طرف العديد من المفكرين والفلاسفة ورجال الدين على اختلاف مذاهبهم وأمكنتهم وعصورهم، وقُدمت بشأنها أبحاث وتفسيرات ونظريات ملأت صفحات كتب ومجلدات، فإن ما تميز به (عند البعض ما يزعمه ويدعيه) الواقعيون هو مقاربة المسألة من وجهة نظر علمية، تتيح لهم تقديم فهومات وتفسيرات صلبة مبنية وفق أسس المنهج العلمي، ومتجاوزة الطروحات أو التفسيرات "التقليدية" المبنية على التخمين والحدس والآراء والأحكام الذاتية والمسبقة.

مَثَّل الوصول إلى نظرية علمية وعامة للعلاقات الدولية تستطيع تفسير أهم الظواهر فيها (ظواهر الصراع والحرب) الهدف الأساسي للواقعيين، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أين برزت الواقعية (تحت تأثير الوضعية في العلوم الإجتماعية) كمشروع فكري ونظري يسعى إلى نقل العلاقات الدولية من حقل الدراسات التقليدية المثقلة بأنماط التفكير المثالي، إلى حقل الدراسات العلمية المسلح بأدوات وأساليب التفكير العلمي "الوضعي".

وبعد أكثر من سبعين سنة من ظهورها على المسرح النظري للعلاقات الدولية، تتبوأ الواقعية صدارة النظريات الأكثر تمثيلا وتأثيرا في العلاقات الدولية تنظيرا وممارسة، بل ويطلق عليها النظرية أو الإتجاه المهيمن والسائد. لكن هل حققت هدف الوصول إلى نظرية علمية وعامة للعلاقات الدولية؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال، من المفيد التطرق إلى بعض العناصر الممهدة لطريق الإجابة عن هذا السؤال، والتي سيرد ذكرها وتفصيلها تواليا مع التقدم في هذا المبحث.

المطلب الأول: فلسفة "القوة" كعمق فكري وامتداد تاريخي للنظرية الواقعية للعلاقات الدولية.

يبدو للوهلة الأولى أن تعريف الواقعية أيسر نسبيا من تعريف باقي النظريات الموجودة في حقل العلاقات الدولية، إذ يوحي ويبوح اسمها بالكثير من مضمونها، أو على الأقل، بمنهجها وموضوع دراستها المتمثل في الواقع الدولي كما هو موجود. لكن بالعودة إلى التعاريف التي قُدمت حولها، يتبدد ذلك اليسر وتزداد المهمة صعوبة في ظل التعدد والإختلاف الذي يميز هذه التعاريف حد الإقتناع بعدم جدوى البحث في هذه المسائل. جاك دونللي (*Jack Donnelly*) مثلا يخبرنا أن الواقعية ليست

مجموعة واضحة من الفرضيات والإقتراحات بل هي بالأحرى "توجه عام"[1]. وروبرت جيلبين (*Robert Gilpin*) يعتبرها ترتيبا وتنظيما (*Disposition*) فلسفيا[2]. بالنسبة لـــ فيرغيسون ومنسباش، هي "مجموعة من التأكيدات المعيارية التي تشكل نظرية"[3]. وحسب كولين إلمان (*Colin Elman*)، فهي "خيمة كبيرة" تضم عددا من النظريات المختلفة[4]. أما ستيفن والت، فيشير إلى أنها "برنامج بحثي واسع يضم داخله العديد من النظريات المتنافسة، تجمع بينها عدة افتراضات رئيسية يتفق عليها أغلبية الباحثين"[5]. راندل شويلر (*Randall Schweller*) يراها أكبر من مجرد برنامج بحثي (*Research Program*) بل هي "نموذج معرفي" (*Paradigm*) أو "فلسفة عالمية"[6].

في مقابل هذا الإختلاف حول تحديد ما نقصده بـــ "الواقعية" يتفق الواقعيون في تقديم نظريتهم "الواقعية" على أنها الأسبق ظهورا من الناحية التاريخية مقارنة بمنافساتها من النظريات الأخرى. إذ يمكن العودة بالتراث الفكري الواقعي إلى مفكري العصور القديمة في كل من الصين (صان تزو) والهند (كوتيليا)، وإلى المفكرين الغربيين القدماء مثل المؤرخ اليوناني ثيوسيديدس، الفيلسوف السياسي الإيطالي نيكولاي مكيافيللي (1469-1527)، والمنظر السياسي الإنجليزي في القرن السابع عشر السير توماس هوبز (1588-1679). فهؤلاء المفكرون اعتقدوا أن العناصر المركزية المتحكمة في السياسة الدولية هي "القوة" و"الأمن"[7].

ويشير إسماعيل صبري مقلد إلى أن فلسفة القوة كانت القاعدة المحورية التي بُني عليه التفكير الواقعي بشأن العلاقات الدولية، ذلك أن التاريخ الطويل من الصراعات الدولية ينبئنا بمدى ارتباطها وخضوعها لمعادلات وتوازنات القوة، مهما سيق حولها من تبريرات قانونية وأخلاقية[8]. أما مارتن وايت وايت (*Martin Wight*)، فيشير إلى أن أهم ما يميز التاريخ الحديث عن التاريخ الوسيط (أي في المرحلة السابقة عن ظهور الدول القومية) هو تفوق فكرة "القوة" عن فكرة "الحق"، وبالتالي لا نكون مبالغين إذا وصفنا العلاقات الدولية بأنها ليست أكثر من صراعات حول القوة[9]. ويُعضِّد هانس

---

[1] Jack Donnelly, **Realism and International Relations** (UK: Cambridge University Press, First Edition, 2004), p06.

[2] Ibid, p06.

[3] Idem.

[4] Idem.

[5] أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، مرجع سابق، ص36.

[6] المرجع نفسه، ص36.

[7] Richard W. Mansbach and Kristen L. Rafferty, op. cit, p 19.

[8] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص17.

[9] المرجع نفسه، ص17.

مورغنتاو (*Hans Morgenthau*) هذا الكلام بقوله أن الصراع من أجل القوة بين الدول لهو ظاهرة شاملة مكانا وزمانا، أثبت التاريخ صحة وجودها كحقيقة ثابتة ومستقرة، تتحكم في سلوك الدول مهما اختلفت في أوضاعها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، فالقوة تظل ظاهرة إنسانية دائمة[1]. بنجامين فرانكل (*B. Frankel*) يرى أن مختلف النظريات التي تنسب إلى الواقعية أدركت هذه الحقيقة، فهي كلها تلتقي حول فكرة الصراع الدائم والتزاع حول القوة والأمن[2].

بالعودة إلى تاريخ فلسفة القوة كأداة لفهم واقع التفاعلات التي كانت تحدث بين الشعوب والمجتمعات (انتظامها في شكل دول بالمفهوم الحديث لم يتجسد إلا في منتصف القرن السابع عشر)، يقول روبرت جيلبين أن ثيوسيديدس - في مقدمة كتابه عن تاريخ الحرب الكبيرة بين اسبرطة وأثينا - وجّه خطابه إلى أولئك الباحثين الذين لديهم الرغبة في معرفة دقيقة عن الماضي لتساعدهم على استشراف المستقبل، معتقدا أنه اكتشف القانون العام لديناميكية العلاقات الدولية والمرتبط بمعادلات القوة بين الدول[3]، فالقوة هي المحدد الأساسي لسلوك الدول، وتوازناتها هي المحددة للعلاقات بين الدول. الدول. ويجادل تيموثي دن بأن الواقعيين يتفقون مع ثيوسيديدس في رؤيته لشمولية منطق سياسة القوة مكانا وزمانا، ذلك أنه يمكننا إسقاط ما حدث بين الأثينيين والميلوسيين على ما حدث بين ألمانيا "النازية" وتشيكوسلوفاكيا في العام 1939، والإتحاد السوفييتي مع المجر في العام 1956، وأندونيسيا مع تيمور الشرقية في العام 1957. ففي الحالات جميعها سيطر منطق غلبة الطرف الأقوى على الطرف الأضعف، وحجبت اعتبارات القوة وحساباتها الإعتبارات الأخلاقية والقانونية[4]. روبرت كيوهين من جهته يؤكد "إن الفرضيات الأساسية للواقعية جلية في كتاب ثيوسيديدس، وهي: الفاعل الأهم في السياسة الدولية هو الكيانات الإقليمية المنظمة (دول المدن في تلك الفترة)، وأن سلوك الدول يمكن تفسيره عقلانيا، وأن الدول تبحث عن القوة، وتقوم بحساب مصالحها انطلاقا من مفهوم القوة"[5].

وبالرجوع إلى مكيافيللي - الذي ينسب إليه الفضل في تأسيس علم السياسة الحديث، الذي يبحث فيما يفعله الناس لا ما ينبغي أن يفعلوه - فإننا نجده قد انطلق من نظرة فاحصة ودقيقة لطابع العلاقة التي تقوم بين الأفراد، وبين الأفراد والحكام، وبين المجتمعات أو الدول، وتوصل إلى أنها خاضعة لمنطق وتفاعلات وإملاءات "القوة". فلكي يسود الحكام ويضبطوا شؤون دولهم (الداخلية والخارجية)

---

[1] المرجع نفسه، ص52.

[2] Annette Freyberg-Inan, **what moves Man: The Realist Theory of International Relations and Its Judgment of Human Nature**, (USA: State University OF New York Press, 2004). P 02.

[3] Robert Gilpin, The Theory of Hegemonic War, *Journal of Interdisciplinary History*, Vol 18, No 04, Spring 1988, p 591.

[4] تيموثي دن، "الواقعية"، في: جون بيليس وستيف سميث، محرّران، مرجع سابق، ص332.

[5] محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص179.

فإنه يجب عليهم دائما أن يهتموا بالقوة حتى في زمن السلم، فأولئك الذين يهملون المصادر العسكرية للقوة والأمن سيفقدون حتما هذه القوة[1]، وبالتالي يعرضون مصالح دولهم للخطر. القوة عند مكيافيللي هي وسيلة لا غاية في حد ذاتها، إذ اقتضتها مساوئ الطبيعة البشرية التي جعلت الفرد يعيش في صراع دائم مع الآخرين.

كان لـــ توماس هوبز الدور الأكبر في التقعيد والتأسيس الفلسفي لفكرة القوة كمحدد لسلوك الأفراد والدول معا، حيث يقول "إنني أعتبر الجنس البشري كله لديه جنوح عام إلى الرغبة المستمرة في سبيل القوة بعد القوة، ولا ينتهي هذا الجنوح إلا بالموت"[2]. وفي موضع آخر يقول "القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة، ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت، والعهود أو المواثيق التي لا تظللها السيوف ليست إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الإنسان"[3]. ومفهوم القوة عند هوبز يكتسي أهمية بالغة عندما يربطه بمفهوم "حالة الطبيعة"، التي يعني بها – افتراضيا – غياب سلطة أو أي شكل من أشكال الضبط الإجتماعي والتنظيمي للوجود الإنساني، بحيث يتساوى الناس جميعا في ما جُبِلوا عليه من الفطرة، ويتساوون كذلك في الطموحات والأهداف، ومن ثم يقودهم سعيهم إلى تحقيق الأهداف نفسها إلى جعلهم أعداء لبعضهم البعض. ومن هنا، فإن الإنسان وفي سبيل تحقيق مصلحته يضطر إلى الإضرار بمصالح الآخرين، ويلجأ إلى استعمال القوة في ذلك. "فالقضية ليست قضية عدل أو ظلم، وليست قضية مالك ومالي، وإن ما يعود لكل إنسان هو فقط ما يستطيع أن يمتلكه وما لديه القوة على الإحتفاظ به"[4].

نقل هوبز هذه الصورة الإفتراضية التي تحكم عالم البشر وحاول إسقاطها على عالم الدول. ففي ظل غياب سلطة عليا فوق سلطات الدول (سُمِيت فيما بعد بحالة "الفوضى") تميل كل دولة إلى التوجس والخوف والحذر والشك في نوايا وسلوكات الدول الأخرى، كما يرتفع لديها هاجس الأمن، وتصبح الحروب والنزاعات أمرا ممكن الحدوث، بل وسمة غالبة على طبيعة العلاقات بين الدول. وحينئذ، يتوجب على كل دولة زيادة نصيبها وحجمها من القوة لمجابهة الآخرين عندما يتطلب الأمر ذلك. يُعبِّر هوبز عن القلق الدائم الذي يعانيه حكام الدول جراء وجودهم في حالة الطبيعة هذه بالقول: "إن استقلال الملوك وأصحاب السيادة يجعلهم في كل لحظة في حالة خشية دائمة، وفي موقف المقاتل، فالأسلحة مجهزة، وعيون كل منهم تحدق بالآخر، إنني أتكلم عن الأقوياء، عن الفرق العسكرية وعن

---

[1] Richard W. Mansbach and Kristen L. Rafferty, op. cit, p 19.

[2] محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص196.

[3] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص62.

[4] محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص202.

المدافع الموجودة على حدود دولهم، وعن جواسيسهم الذين يعملون باستمرار عند جيرانهم، وكل ما يمكن أن يمثل حربا"[1].

ورغم اعتراف هوبز بأن حالة الطبيعة لم توجد في أي عصر من العصور، أو على الأقل يصعب إثبات أن الإنسان قد عاش لوحده منفصلا عن الآخرين (بدون مجتمع مهما كان نوعه وشكله وحجمه)، إلا أنه أراد لفت الإنتباه إلى منطق التفاعل والسلوك الذي يحكم الدول، والذي استقاه من حُكمه على منطق تفاعل وسلوك الإنسان في ظل تصور افتراضي لحالة الطبيعة[2].

رينهولد نيبور (*R. Niebure*) أَسَّس لفكرة القوة كمحدد لسلوك الأفراد ولسلوك الدول انطلاقا من تصور ديني للطبيعة الإنسانية، باعتبارها انعكاسا وتجليا لفكرة الخطيئة الأصلية التي تدفع الإنسان إلى كل أنواع الشرور والأنانية، وتحقيق المصلحة الذاتية على حساب الآخرين. وبالتالي، تجبر الإنسان – في سبيل تأمين بقائه – على زيادة قوته لمواجهة هذه الشرور[3].

من جهته ربط نيكولاس سبيكمان بين القوة والبقاء. حيث تبقى الدول لأنها قوية أو أن هناك دول أخرى تضمن حمايتها وبقاءها[4]، وفي الحالتين هناك خطر دائم يتهدد الدول. وعليه، تتعاظم أهمية القوة كمحدد فعلي لسلوك الدول في محيطها الخارجي.

أما مورغنتاو، فينسب إليه الفضل في إعطاء مفهوم "القوة" تلك القوة التفسيرية لسلوك الدول وللتفاعلات الدولية، من خلال كتابه المرجعي "السياسة بين الأمم: صراع من أجل الحرب والسلم" 1948. والذي حاول فيه تقديم نظرية علمية للعلاقات الدولية (كما سنرى فيما بعد)، ترتكز على الطبيعة البشرية التي قوامها الرغبة المستمرة في امتلاك القوة أو استعمالها أو التباهي بها. فالقوة حسبه، هي الغاية الحاسمة التي تبرر السلوك العدواني للدول، إذ يقول: "السياسة الدولية، ككل سياسة، هي صراع من أجل القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، [فـــ] القوة هي دائما الهدف العاجل"[5]. يعتقد مورغنتاو أن استخدام مفهوم القوة في تعريف مصلحة الدولة (وبالتالي فهم وتحليل سلوكيات الدول) هو المعلم البارز الذي يُعين الواقعيين على تلمس طريقهم في حقل السياسة الدولية، لأن "صاحب القوة يؤثر في سلوك الفاعلين الآخرين وتوجهاتهم ومعتقداتهم وميولهم السلوكية"[6].

---

[1] المرجع نفسه، ص204.

[2] Jack Donnelly, «Realism», In : Scott Burchill and All (eds.), op. cit, p 32.

[3] محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص210.

[4] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص66.

[5] حجار عمار، مرجع سابق، ص06.

[6] أحمد علي سالم، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008، ص122.

إذا كان الواقعيون يتفقون على أهمية ومحورية "القوة" في تحليل وتفسير سلوك الدول وتفاعلات السياسة الدولية، فإنهم يختلفون بشأن تحديد معنى القوة ومكوناتها. حيث نجد أنصار الواقعية التقليدية أو الكلاسيكية يعتبرون القوة بمثابة مركب كلي، يحوي عناصر مادية وأخرى غير مادية أو معنوية، فإلى جانب المكونات العسكرية والإقتصادية هناك أيضا الأفكار والقيم والمشاعر الإنسانية حسب ادوارد هاليت كار. وبالنسبة إلى هانز مورغنتاو فإن الدول تسعى دائما إلى زيادة رصيدها من القوة بعناصرها المادية والمعنوية (تمثلت في: الخصائص القومية، الروح المعنوية، الإيديولوجيا، شكل نظام الحكم، ...) لضمان بقائها[1]. أما الواقعيون البنيويون أو الجدد فإنهم قصروا معنى القوة على الأبعاد المادية (تحت تأثير ضغط السلوكية في إخضاع دراسة الظواهر السياسية للمناهج التكميمية، ولتفادي مشكلة قياس القوة) وأقصوا الأبعاد المعنوية، بحيث أصبحت القوة تعني "استخدام دولة ما لمواردها المادية لإجبار دولة أخرى على فعل شيء لا ترغب في القيام به"[2].

وبالرغم من محاولة الواقعيين الجدد تجاوز المشكلات المنهجية التي يخلفها المفهوم التقليدي للقوة، وذلك بالتركيز على العناصر المادية لأنها سهلة القياس والتكميم في مقابل صعوبة ذلك بالنسبة للعناصر المعنوية، إلا أن المشكلة ظلت قائمة بالنسبة لتحديد وقياس قوة دولة ما، لأن النظرة الستاتيكية (الجامدة) اعتبرت القوة مفهوما غير حركي وغير علائقي، بحيث يمكن قياس قوة دولة ما دون الأخذ بعين الإعتبار قوى الدول الأخرى، بينما يتفق العديد من مفكري ومنظري العلاقات الدولية على مبدأ "نسبية" القوة، أي النظر إلى القوة على أنها علاقة بين طرفين أو أكثر من خلال علاقات التأثير والتأثر[3].

يورد محمد أنور فرج أسبابا ثلاثة تواجه مفهوم القوة الذي قدمه الواقعيون كمفتاح لتفسير سلوك الدول، وهذه الأسباب هي[4]:

1- القوة ليست مطلقة، بل هي نسبية ويجب مقارنتها بقوى الدول الأخرى.

2- القوة ليست مستقرة على حال، بل تتغير مع تغير عناصرها.

3- ليس هناك عامل واحد يمكن من خلاله التحكم بالقوة حتى ولو تمثل في القوة العسكرية.

إن هذه المشكلات التي تعيق الواقعيين في تقديم مفهوم موحد للقوة وكذا تحديده وضبطه بدقة، لم تثن الواقعيين على تبنيهم عنصر القوة في بناء مختلف مفاهيمهم وافتراضاتهم حول تحليل وتفسير

---

[1] المرجع نفسه، ص122.

[2] المرجع نفسه، ص123.

[3] المرجع نفسه، ص124.

[4] محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص230.

السياسة الدولية. فعلى سبيل المثال، لا يمكن فهم المصلحة الوطنية، السيادة، توازن القوى، التحالفات، الحرب إلا في إطار القوة وعلاقات القوة.

إذن، تعتبر "القوة" في الفكر الواقعي مُوجها تاريخيا ومرشدا نظريا للباحثين والمفكرين في مجال العلاقات الدولية، كما أنها تعتبر بمثابة الناظم العملي والحاكم الفعلي للعلاقات القائمة بين الدول، وهي تأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات الفلاسفة والمفكرين عبر العصور. وتتيح مقاربة العلاقات الدولية من زاوية القوة لفت انتباه الباحثين والمنظرين وحتى الفلاسفة والمفكرين إلى ضرورة عدم الإغراق في التأسيس لـــ "مثاليات" تتجاوز حقيقة ارتباط الواقع الدولي والكثير من سلوكيات الدول بظاهرة ومنطق "القوة"، وكذا عدم إهمال وتجاهل مسألة الحرب، أو الخطأ في الإعتقاد بسهولة تجاوزها والحد منها. فالإنطلاق من القناعة بمحورية القوة في العلاقات الدولية يساعد في فهم ومعرفة الأسباب العميقة التي تؤدي إلى اندلاع الحروب، أو كما قال والتز: تفسير الحرب أسهل من محاولة فهم شروط السلام[1].

المطلب الثاني: مفاهيم مفتاحية وافتراضات أساسية في التنظير الواقعي للعلاقات الدولية.

إلى جانب مفهوم "القوة" الذي خصصنا له مطلبا مستقلا نظرا لأهميته الكبيرة في تأسيس النظرة الواقعية لفهم وتحليل العلاقات الدولية، هناك مفاهيم لا تقل عنها شأنا، وهي بمثابة العناصر المحددة لفهم السلوك الدولي للدول وللتفاعلات التي تحدث في نطاق "السياسة الدولية"، كما أن هذه المفاهيم كذلك تعتبر حجر البناء الذي تتأسس عليه افتراضات الواقعية.

الفرع الأول: مفاهيم أساسية في التحليل الواقعي للعلاقات الدولية.

يقدم الواقعيون حزمة من المفاهيم التي تعتبر في الحقيقة أدواتهم الأساسية في فهم وتحليل ظواهر العلاقات الدولية، نذكر منها:

البند الأول: مفهوم توازن القوى(*): *Balance of powers*

والذي يرتبط كلية بالآثار الناجمة عن وجود مبدأ القوة في العلاقات الدولية. فلا يمكن الحديث أبدا عن مفهوم توازن القوى في غياب القوة في حد ذاتها، فالصراع على القوة (الذي قد يفضي إلى الحرب) هو ما يخلق الحاجة إلى توازن القوى (الذي يحافظ على استقرار النظام القائم). وبالتالي، فالتوازن هو ظاهرة طبيعة ملازمة لظاهرة القوة، وليس مسألة اختيار سياسي من طرف حكام الدول

[1] Kenneth N. Waltz, «Structural Realism after the Cold War», *International Security*, Vol 25, No 01, Summer 2000, p 08.

(*) يترجم كذلك إلى مصطلح "ميزان القوى"، وهو يعرف نوعا من الإرباك وعدم الإتفاق في تحديد المقصود به، إذ يشير كل من مارتن وايت وهربرت باترفيلد إلى وجود ما يزيد عن الأحد عشر معنى له ظهرت في كتابات أو خطابات أنصار هذا المفهوم، كما أنه غير مستقر في استخدامه حتى من طرف هؤلاء الأنصار أنفسهم. انظر في ذلك: كريس براون، مرجع سابق، ص121.

كما يرى به مورغنتاو[1]. وإذا كان التوازن ملازما للقوة فإن الحرب ملازمة كذلك لاختلال التوازن (قد تكون الحرب في بعض الحالات أداة لخلق التوازن أو لإعادته)، فعندما تميل كفة القوة إلى أحد الأطراف المشكلة للتوازن تصبح إمكانية اندلاع الحرب كبيرة، لأن الطرف الأقوى سيميل إلى استخدام قوته ضد الآخرين حسب قانون القوة الذي قدمه مورغنتاو، ولتفادي اندلاع الحرب وجبت العودة إلى وضع التوازن أو خلق توازن جديد. وهنا قد تضطر الدول إلى استخدام إحدى أدوات تحقيق التوازن كالتسلح والتعويضات الإقليمية والتدخل ...إلخ، على أن أهمها على الإطلاق يتمثل في "نظام التحالفات" الذي تعمل من خلاله الدول على الوصول إلى وضع التوازن أو المحافظة عليه عندما يكون قائما[2].

ستيفن والت - أحد الأكاديميين المحسوبين على الواقعية - لَفَتَ الإنتباه إلى الخلل الموجود في مفهوم توازن القوى وحاول تصويبه، حيث يرد في المفهوم الشائع أن الدول تتوازن ضد القوة التي قد تحوزها بعض الدول الأخرى بما يهدد أمنها وبقاءها ومصالحها القومية. بينما في الحقيقة، تتوازن الدول ضد التهديد الذي قد تمثله دول أخرى وليس بالضرورة ضد القوة[3]. حسب براون ما ينقص هو عنصر "الإدراك" وهو من طبيعة غير مادية. فعلى سبيل المثال، ما الذي يدعوا بريطانيا إلى أن تتحالف مع الولايات المتحدة ضد إيران، أو كوريا الشمالية، ...إلخ؟ حتما ليس التوازن ضد القوة، فلو كان كذلك لتوازنت ضد قوة الولايات المتحدة الأمريكية.

البند الثاني: مفهوم الدولانية: *Statism*

ويرتبط هذا المفهوم بفكرة أن الدولة ذات السيادة هي التعبير الشرعي والممثل الوحيد للمجتمع السياسي على المستويين الداخلي والخارجي[4]. فعلى المستوى الداخلي؛ تتيح السيادة للدولة احتكار جميع أدوات الإكراه والعنف، كما أن سلطتها نافذة على إقليمها وشعبها دونما أن يشاركها في ذلك أي طرف سواء من الداخل أو من الخارج، ففي الدولة الواحدة هناك سلطة واحدة معترف بها وتملك حقا حصريا في تسيير شؤونها. أما على المستوى الخارجي؛ فتتيح السيادة للدولة حق الإعتراف بها ومساواتها القانونية مع غيرها من الدول، وعدم الإعتداء عليها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية بأي شكل من الأشكال، ...إلخ.

وبالنسبة للمنظرين الواقعيين، فهذا يعني أن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، أما الفواعل الأخرى التي أنتجها التفاعل بين الدول كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية فهي تأتي في مرتبة

---

[1] كريس براون، مرجع سابق، ص235.

[2] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص79.

[3] أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، مرجع سابق، ص46.

[4] تيموثي دن، "الواقعية"، في : جون بيليس وستيف سميث، محرّران، مرجع سابق، ص249.

ثانوية من حيث الأهمية والتأثير. وعليه، فأي تحليل وتفسير للسياسة الدولية يجب أن ينطلق من هذه المسلمات.

البند الثالث: مفهوم الفوضى *Anarchy*

يعود أصل الكلمة إلى المصطلح اليوناني "أنارخوس" (*Anarkos*)، والذي يعني حرفيا "من دون حكومة أو حاكم"[1]. وفي الحقيقة يرتبط هذا المفهوم ارتباطا مباشرا بمفهوم السيادة، بل هو أحد نتائجها الأكثر أهمية على المستوى الدولي. إذ تعني السيادة الخارجية للدول عدم خضوعها لأي سلطة فوقها مهما كانت، ولما كانت الدول جميعها متماثلة السيادة من الناحية القانونية، فهذا يعني أن النظام الدولي تحكمه "الفوضى" بتعبير الواقعيين، والتي تعني غياب أي سلطة عليا فوق سلطات الدول.

يُنسب استخدام هذا المصطلح في وصف العلاقات الدولية للفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز، الذي رأى أن الإنسان استطاع أن يخرج من "حالة الطبيعة" بالدخول في عقد اجتماعي أتاح له العيش في كنف الدولة التي أَمّنت له بقاءه وصانت حريته، بينما لم تستطع الدول الخروج من "حالة الطبيعة" هذه وظلت خاضعة لمبدأ الفوضى.

ويتفق الواقعيون (الجدد منهم) على أن فوضوية النظام الدولي هي حالة مستديمة لا يمكن التخلص منها بسبب عنصر السيادة، إذ لا ينتظر أن تتنازل الدول عن سيادتها أو عن جزء منها بأي حال من الأحوال، وعليه فإن بنية النظام الفوضوية هي التي تتحكم في سلوك الدول، حيث تزداد عدوانية الدول ويزداد معها الشك وعدم التيقن من نوايا وسلوكات الدول الأخرى، وتصبح الحرب نتيجة لذلك ممكنة الحدوث في أي لحظة، وعليه يصبح الأمن والبقاء هاجس الدول وهدفها الأول، كما أنها تعتمد على أنفسها في تحقيقه.

البند الرابع: مفهوم البقاء *Survival*

كما ذكرنا سابقا، فإنه في ظل البيئة الفوضوية للنظام الدولي تزداد المخاطر التي تتهدد الدول، ويصبح أمنها معرض بشكل كبير للفقدان، وعليه تسعى الدول إلى استخدام كل وسائلها المتاحة (وعلى رأسها القوة العسكرية) من أجل ضمان أمنها المتمثل في "البقاء". فكما يقول والتز "بعد دافع البقاء، قد تكون أهداف الدول متنوعة بأشكال لا نهاية لها"[2]. ومثله يذهب هنري كيسنجر إلى أن "بقاء الدولة هو مسؤوليتها الأولى والقصوى، ولا يمكن المساومة عليه أو تعريضه للخطر"[3].

---

[1] مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص324.

[2] تيموثي دن، الواقعية، مرجع سابق، ص242.

[3] المرجع نفسه، ص243.

هناك بعض المفاهيم التي يستخدمها الواقعيون والقريبة من مفهوم البقاء لكنها لا تساويه، فمفهوم **"المصلحة الوطنية"** الذي استخدمه العديد من الواقعيين خاصة الكلاسيكيين منهم، وعلى الرغم من أنه مصطلح فضفاض ولا يمكن ضبطه، إلا أنه دائما ما رُبِط بفكرة القوة والبقاء، فالمصلحة الأولى للدول تتمثل في استمرار وجودها وبقائها ولا يتأتى لها ذلك إلا بامتلاكها للقوة التي تمكنها من ذلك. ورُبط مفهوم المصلحة الوطنية عند الواقعيين الجدد بمفهوم الأمن الذي هو أشمل من مفهومي القوة والبقاء، فالأمن لا يتوقف عند حدود البقاء، ولكن يتضمن كذلك الرفاه الإقتصادي والإجتماعي للدول.

البند الخامس: مفهوم المساعدة الذاتية *Self-Help*

حينما لا يمكن للدولة أن تعتمد على سلطة فوقها أو على دولة أخرى لضمان بقائها ضد التهديدات التي تأتيها من خارجها فإنها تضطر إلى الإعتماد على نفسها، ففي ظل البيئة الدولية الفوضوية يغيب وجود الحكومة العالمية التي تتكفل بضبط وإدارة شؤون العلاقات بين الدول، ومعه تقل فعالية أدوات الضبط الأخرى المتمثلة في المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، والمحاكم الدولية، ...إلخ، وتحت وطأة التهديدات التي تفرضها مثل هذه البيئة الفوضوية فإن الدول تجدها أنفسها مجبرة على الإعتماد على قدراتها الذاتية لتحقيق وضمان أمنها وبقائها.

يقتضي هذا المبدأ لجوء كل دولة إلى زيادة مخزونها من القوة لمجابهة الآخرين عند الإقتضاء، وفي ظل حالات الشك والخوف التي تطبع العلاقات بين الدول، فإن الدول تدخل فيما بينها في سباق للتسلح، وهذا يخلق ما يسمى عند الواقعيين بـــ **"المعضلة الأمنية"** (*Security Dilemma*).

هذه المفاهيم وغيرها مما لم يرد ذكره هنا تمثل أدوات الفهم والتحليل الأساسية لدى الواقعيين، وهي بمثابة مفاتيح لفهم افتراضاتهم ونظرياتهم عن السياسة الدولية، والعنصر التالي سيوضح ذلك.

الفرع الثاني: إفتراضات الواقعية حول السياسة الدولية.

لا بد من الإشارة في البداية إلى أنه لا توجد نسخة نظرية واحدة من الواقعية حتى نتحدث هكذا بعمومية عن افتراضاتها الأساسية. فـــ مايكل دويل مثلا، يتحدث عن أربعة اتجاهات للواقعية تتعلق بالرواد الأوائل: الواقعية "المركبة" (*Complex*) لـــ ثيوسيديدس، والواقعية "الأصولية" أو "الأساسية" (*Fundamentalist*) لـــ مكيافيللي، والواقعية "البنيوية" أو "الهيكلية" (*Structuralist*) لـــ هوبز، والواقعية "الدستورية" (*Constitutionalist*) لـــ روسو[1]. وتيموثي دن أشار إلى أن هناك تمييزا شائعا يصنف الواقعية إلى: الواقعية "الكلاسيكية" (حتى القرن العشرين)، والواقعية "الحديثة" (1939-1979)،

[1] محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص171.

والواقعية الجديدة (1979 فصاعدا)[1]، ورغم اعترافه بعدم وجود شكل محدد لتصنيف الإتجاهات النظرية النظرية للواقعية، إلا أنه حاول حصرها من خلال الجدول التالي:

الجدول (11): الإتجاهات النظرية للواقعية حسب تيموثي دن.

نوع الواقعية	أبرز المفكرين	أبرز النصوص	الأفكار الكبرى
الواقعية البنيوية الأولى (الطبيعة البشرية)	ثيوسيديدس مورغنتاو	الحرب البيلوبونيزية السياسة بين الأمم	السياسة الدولية تسير بدافع من الصراع على السلطة تكمن جذوره في الطبيعة البشرية. أما العدالة والقانون والمجتمع فهي إما لا مكان لها أو مطوقة.
الواقعية التاريخية أو العملية	مكيافيللي هـــــار	-الأمير -أزمة الأعوام العشرين1919-1939	تقر الواقعية السياسية بأن المبادئ تخضع للسياسات، وتكمن المهارة القصوى لزعيم الدولة في تقبله أشكال سياسة القوة المتقلبة في ميدان السياسة الدولية وتكيفه مع ذلك.
الواقعية البنيوية الثانية (النظام الدولي)	• روسو • والتز	- حالة الحرب - نظرية السياسة الدولية	النظام الفوضوي وليس الطبيعة البشرية هو الذي يدفع إلى الخوف والشك وانعدام الأمن، ويمكن أن ينشأ الصراع حتى إذا كانت للأطراف المعنية نوايا حسنة بعضها اتجاه البعض
الواقعية الليبرالية	-هوبز -هيدلي بول	-اللفياثان -المجتمع الفوضوي	يمكن امتصاص الفوضى الدولية من قبل الدول التي لها القدرة على ردع الدول الأخرى عن العدوان، والقدرة على استنباط قواعد أولية كأسس لتعايشها.

المصدر: تيموثي دن، "الواقعية"، في: جون بيليس وستيف سميث، محرّران، عولمة السياسة العالمية (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ، ص ص236-237.

[1] تيموثي دن، "الواقعية"، في : جون بيليس وستيف سميث، محرّران، مرجع سابق، ص234.

يجادل جاك سنايدر (*Jack Snyder*) أنه بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت شعارات وأطروحات يدعي كل منها تمثيل الواقعية، فـــ "هناك الآن في حقل العلاقات الدولية نظريتان على الأقل تصف كل منهما نفسها بأنها واقعية بنيوية، وهناك نحو ثلاثة أنواع من الواقعية الهجومية، وعدة أشكال من الواقعية الدفاعية، بالإضافة إلى نظريات واقعية تقليدية - حديثة، ومشروطة، وخاصة، ومعممة"[1].

في الحقيقة هناك تنوع في الإتجاهات النظرية للواقعية، والواقعيون طوّروا تفسيرات للسياسة الدولية تصل حدا كبيرا من الإختلاف في بعض الأحيان، ومع ذلك يمكن تحديد العناصر الجوهرية والإفتراضات الأساسية التي تلتقي حولها معظم التوجهات النظرية التي تنسب للواقعية.

بنجامين فرانكل (*Benjamin Frankel*) على سبيل المثال، يحدد اهتمامات النظريات المنتمية إلى التيار الواقعي في نقاط مشتركة تلتقي كلها حول فكرة الصراع الدائم والنزاع حول القوة والأمن[2]. وراندل شويللر (*Randall Schweller*) حاول من جهته الجمع بين طروحات وافتراضات الواقعيين (الكلاسيكيين والجدد منهم) مقدما إياها على النحو التالي[3]:

1- لا يواجه الأفراد بعضهم البعض بصورة فردية، وإنما كأعضاء في جماعات سياسية تتولى تنظيم ولائهم، فالدولة هنا هي الإطار العام والوحيد الذي يتفاعل فيه/ ومن خلاله الأفراد والجماعات. وهذا الإفتراض هو عام بالنسبة للواقعيين، فكلهم يسلمون بمحورية وأهمية الدولة بالنسبة للوجود الإنساني وضمان حريته وبقائه (الدولة هي أسمى فكرة وموجودا يمكن أن يبلغه الإنسان حسب هيغل مثلا)، وعلى المستوى الدولي تعتبر الدولة الفاعل الأساسي والممثل الوحيد للشعوب والمجتمعات؛

2- الفوضى هي المبدأ الناظم للعلاقات الدولية. ورغم أن فكرة الفوضى كتجسيد لحالة الطبيعة يمكن العودة بها إلى توماس هوبز، إلا أن اعتمادها كمنطلق في التنظير للعلاقات الدولية هو حديث جدا، ويرتبط أساسا بأعمال الواقعيين الجدد وفي مقدمتهم كينيث والتز. وأصبح من المسلم به على نطاق واسع عند الواقعيين بل حتى عند بعض الليبراليين (الجدد) أن النظام الدولي هو فوضوي بطبيعته ويمارس تأثيرا كبيرا على سلوك الدول؛

3- إن القوة هي العامل الرئيسي في العلاقات الدولية، وهي الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهداف الدول. وبغض النظر عن الجدل الواقعي حول اعتبار القوة كهدف (عند الكلاسيكيين) أو اعتبارها

---

[1] أحمد علي سالم، مرجع سابق، ص121.

[2] Annette Freyberg-Inan, op. cit, p 02.

[3] أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، مرجع سابق، ص42.

كوسيلة لتحقيق الأمن (عند الجدد)، فإن القوة تعتبر الموضوع الجوهري في الرؤية والتحليل الواقعيين للسياسة الدولية؛

4- إن طبيعة العلاقات الدولية هي أساسا علاقات صراعية، وبدون الصراع يفقد العالم مبررات وجوده. ورغم اتفاق الواقعيين حول هذه النقطة إلا أنهم يختلفون حول تحديد الأسباب المفضية إليه؛

5- لا يمكن للبشر تقليل حدة الصراعات الدولية عن طريق العقل والمنطق. فهم هنا يخالفون ما ذهب إليه الليبراليون، لكنهم في المقابل يختلفون فيما بينهم كذلك حول طرق ووسائل الحد من هذه الصراعات، حتى وإن كانوا في أغلبهم يحبذون فكرة توازن القوى؛

6- ليس للقوة وظائف أخلاقية. فحسب الواقعيين تعتبر الأخلاق منتجا من منتجات القوة وليس العكس، وبالتالي وجب الفصل بين الأخلاق والسياسة عند تحليل سلوكات الدول؛

7- إن حاجات الدول وضروريا‌تها تتغلـــب على أخلاقيا‌تها عند حدوث تضارب بينهـــما، فالدول – على عكس الأفراد – لا تضحي بمصالحها من أجل مبادئ تؤمن بها.

وفي الصدد نفسه، يسوق لنا أحمد علي سالم مجموعة من الإفتراضات يعتبرها أساسية بالنسبة للواقعية إجمالا، وهي[1]:

1- الدولة هي الفاعل الرئيس والأهم في العلاقات الدولية، وهذا يعني عدم الإعتراف بأهمية وتأثير الفواعل الأخرى من غير الدولة؛

2- الدولة كفاعل دولي وحدة واحدة لا تتجزأ، وهذا يعني النظر إلى الدولة ككتلة واحدة عند تحليل وتفسير سلوكها اتجاه الدول الأخرى تماما كسلوك الكرة على طاولة البليارد؛

3- الدولة فاعل عقلاني بالأساس، وتدفعها عقلانيتها دائما إلى القرارات والسلوكات التي تميل فيها كفة المنفعة عن كفة الكلفة؛

4- الأمن القومي يأتي على رأس أولوية القضايا الدولية، ومفهوم الأمن لدى الدولة يرتبط بالتهديدات العسكرية التي تأتيها من غيرها من الدول، وهنا يصبح امتلاك القوة مطلبا ضروريا تحافظ من خلاله الدول على أمنها القومي "العسكري".

وقدم كل من مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان خمس افتراضات أساسية تقوم عليها الواقعية الجديدة ورد البعض منها فيما سبق، لكننا نذكر واحدة منها تنال قبولا عاما لدى أغلب الواقعيين، وهي: لا يمكن الوثوق أبدا بمواقف الدول من بعضها البعض، إذ أن حليف اليوم قد يصبح عدو الغد[2]، فالمصلحة

[1] أحمد علي سالم، مرجع سابق، ص120.

[2] مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص395.

هي ما ترتبط به سلوكات الدول، وتترجم هذه الفكرة مقولة عامة يرددها الواقعيون "في السياسة لا توجد صداقات دائمة، ولا عداوات دائمة، ولكن توجد مصالح دائمة".

هناك بعض الإفتراضات التي تنفرد بها الواقعية الجديدة عن الواقعية الكلاسيكية، وذلك في محاولة تأسيس نظرية للعلاقات الدولية تستجيب أكثر لشروط "النظرية العلمية" (كما سنرى في المطلب الموالي)، ومن هذه الإفتراضات نجد[1]:

1- تتميز العلاقات الدولية بـــ "الفوضى" والصراع المتواصل؛

2- ليس هناك أي تشكيل لأي نظرية للعلاقات الدولية بدون استنادها إلى التحليل البنيوي؛

3- إن التغيرات الجذرية والخطيرة تقع على مستوى توزيع القوة بين الوحدات السياسية في النظام الدولي؛

4- إستقلالية الحقل السياسي عن بقية الحقول المعرفية الأخرى.

إن معرفة هذه الإفتراضات مفيد جدا في فهم النظرة الواقعية لطبيعة العلاقات الدولية ومكوناتها ومحركاتها الأساسية، وفي فهم وتحليل سلوكيات الدول ومختلف التفاعلات التي تعرفها السياسة الدولية بشكل عام. لكن بالمقابل، يفترض التحليل العلمي للظواهر الدولية العمل على التنسيق بين هذه الإفتراضات والربط بينها، وتقديمها في شكل أطر نظرية قابلة لأن تكون مرجعيات عامة لكل باحث مهتم بفهم وتحليل العلاقات الدولية. وفي الحقيقة ذلك ما حاولته الواقعية من خلال سعيها لجعل هذه الإفتراضات (السابق ذكرها) منطلقا لنظريتها العلمية للعلاقات الدولية.

المطلب الثالث: أسس النظرية "العلمية" الواقعية للعلاقات الدولية: من "الطبيعة البشرية" إلى "الفوضى" الدولية.

حينما قال أوغست كونت (*Auguste Comte*) نعم لـــ "فيزياء إجتماعية" فإنه لم يقصد بذلك أكثر من فكرة إخضاع دراسة الظواهر الإجتماعية والإنسانية لصرامة المناهج العلمية "الوضعية". وحسبه، كما تمكن نيوتن من اكتشاف القوانين التي تحكم الظواهر الفيزيائية، والتي صيغت في شكل نظريات عامة تعبر عنها وتفسرها، فإن ذلك ممكن جدا بالنسبة للقوانين التي تحكم ظواهر الإنسان والمجتمع. في مجـــال العلاقات الدولية يعتبر الواقعيون – بحـــق – حاملوا المشروع "الكونتي"، إذ نادوا – مجازا – بـــ "فيزياء للعلاقات الدولية" على شاكلة "فيزياء اجتماعية"، ورفعوا سقف طموحهم عاليا بالوصول إلى نظرية علمية وعامة غير مسبوقة بالنسبة إلى عمليات التنظير للعلاقات الدولية. فما هو سبيلهم إلى ذلك؟

[1] عبد الناصر جندلي، "التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، مرجع سابق، ص175.

الفرع الأول: التصور الواقعي لعلم العلاقات الدولية.

ذكرنا سابقا أن أحد الروايات التقليدية لنشأة الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية تعود به إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، كرد فعل على الآثار الفظيعة التي خلفتها وكسبيل أو حل وقائي لمنع اندلاع الحروب مستقبلا. حيث فكر المثاليون في إمكانية ضبط وتقييد الرغبات اللاعقلانية للإنسان وللدول على حد سواء، ولن يتأتى ذلك حسبهم إلا بواسطة العلم.

لكن الواقعيين يؤرخون بشكل مختلف لتاريخ بداية الدراسة العلمية لظواهر العلاقات الدولية. وحسبهم، يرجع التأسيس الفعلي لقيام فرع علمي للعلاقات الدولية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية وليس الأولى، حيث عرفت هذه الفترة نقدا واقعيا لاذعا للمثاليين وصل حد السخرية والإستخفاف بما ينتجه هؤلاء. لقد شككوا في إمكانية اعتبار المعرفة التي ينتجها المثاليون "علمية"، بل كانوا يرون أن مقاربة المثاليين للعلاقات الدولية غير موضوعية وغير حيادية وهي جد متحيزة أو مثقلة بالقيم[1].

لقد اتهم كل من هانس مورغنتاو وادوارد هاليت كار المثاليين بأنهم ركزوا على ما ينبغي أن يكون عليه العالم، ورفضوا التعامل معه كما هو موجود. وشَبَّهَ كار – في هجوم جد قاس – الفرق بين ما تدرسه الواقعية وما تدرسه المثالية كالفرق بين العلم والكيمياء[2]. وفكرة التركيز على دراسة ما هو كائن (الواقع الحقيقي لا المفترض أو المرغوب) يمكن العودة بها إلى أرسطو قديما، والذي خالف منهج أستاذه أفلاطون بالدعوة إلى استقراء الوقائع بدل الإستنباط من مسلمات عقلية ومثالية. وفي العصر الحديث إلى المفكر الإيطالي مكيافيللي الذي كان له الفضل في تأسيس علم السياسة الحديث، إذ يقول فرانسيس بيكون في هذا الصدد "نحن مدينون بالفضل لمكيافيللي وآخرون لأنهم كتبوا ما يفعله الناس لا ما ينبغي عليهم أن يفعلوه"[3]. إذن علم العلاقات الدولية المنشود – حسب الواقعيين – هو علم لا يبحث في الرغبات والتخيلات، ولا يدرس ما هو غير موجود، بل هو علم يبحث عن العلل والأسباب التي جعلت من الوجود (السياسي للظواهر التي تنتمي لمجال العلاقات الدولية) موجود كما هو موجود.

يعود كار ليقر بأن العلاقات الدولية كعلم لم يكن لها وجود قبل مجيء الواقعية، ويُستشف ذلك من خلال تعريفه للواقعية بأنها "تعني الإنتقال من الفكر ما قبل العلمي إلى المرحلة العلمية"[4]، أي أن دراسة العلاقات الدولية - حتى مع محاولات المثاليين في بداية القرن العشرين - لم تتخلص من غلبة الميتافيزيقا على مواضيعها وكيفيات دراستها. وعلى منوال كار يعتبر بيار دو سيناركلونس

---

[1] Milja Kurki and Colin Wight, op. cit, p 17.

[2] Ibid, p 18.

[3] محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص192.

[4] Aziz Hasbi, op. cit, p 60.

(*Pierre de Senarclens*) أن الواقعية "تفرض إرادة التحليل بطريقة منظمة وصارمة لديناميكية العلاقات بين الدول"[1]، وهذا لا يتأتى حسبه إلا باتباع قواعد المنهج العلمي.

مورغنتاو ومن خلال كتابه الموسوم بـــ "العلم: خادم أم سيد؟" قال أن العلم الجيد (*Good Science*) هو الذي يرتكز على تمييز الحقيقة من الكذب أو البهتان (*Falsehood*) لفهم العالم بطريقة منظمة، وأن فشل النظريات السابقة يعود لكونها لم تتحدث أي شيء عن العالم الحقيقي، ولكونها دائما ما استخدمت لغة تتسم بالميتافيزيقا واليوتوبيا[2]. الحقيقة بالنسبة لـــ مورغنتاو هي أكثر المفاهيم أهمية، ولا يمكن أن توجد في قوالب جاهزة، ولكن في الحكم المتعقل الذي يجد جذوره في الفلسفة والتاريخ.

مهمة علم السياسة (وعلم العلاقات الدولية بالطبع) بالنسبة لـــ مورغنتاو تتمثل في عزل الحقيقة عن الممارسة السياسية، فالحقيقة هي قيمة متعالية تعطي للعلم المعنى وتبرر وجوده، وهي ليست بالمهمة السهلة حسبه، إذ تقتضي من الباحث التجرد الكامل من كل ما يمكن أن يشوه أو يشوب الحقيقة التي يبحث عنها، وعليه فإن دور المنظر كما يقرر مورغنتاو هو تحديد ما هو حقيقي وما هو غير حقيقي[3].

واكتشاف الحقيقة – حسب مورغنتاو دائما – يعتمد على شكل النظرية المستعملة، فوحدها النظرية البراغماتية (*Pragmatic Theory*) المرتكزة على ملاحظة الفعل السياسي يمكنها أن تساعد على توقع سير الأحداث في المستقبل، وبإدراك ومعرفة ظروف الماضي والحاضر المتعلقة بالوجود السياسي يمكن اكتشاف الحقيقة الموضوعية للخبرة السياسية[4]. وهنا يتحدث مورغنتاو عن أحد الوسائل والخطوات الأكثر أهمية في الدراسة العلمية للظواهر والمتعلقة بوسيلة/ خطوة "الملاحظة العلمية" (المتجردة من الذاتية والقيم والأحكام المسبقة)، والملاحظة هنا تعتمد على الخبرة الحسية كطريق أوحد للحصول على المعطيات الأولية بغية فرزها وتحليلها وتصنيفها واستعمالها في عملية التفسير فيما بعد. ويعكس هذا بشكل واضح تبني الواقعيين لقواعد المنهج العلمي "الوضعي".

من الناحية الإبستمولوجية؛ يتبنى الواقعيون (خاصة الجدد منهم)(*) المفهوم الوضعي للعلم، حيث يؤمنون باستقلالية عالم العلاقات الدولية (عن الذات العارفة أو الدارسة له) وماديته (وبالتالي إمكانية

---

[1] Idem.

[2] Seán Molloy, **The Hidden History of Realism: A Genealogy of Power Politics** (New York: Palgrave Macmillan, First Edition, 2006), p 80.

[3] Idem.

[4] Ibid, p 81.

(*) تنبغي الإشارة هنا إلى أن الواقعيين التقليديين لم يكونوا متحمسين كثيرا للأخذ بكل ما تمليه الفلسفة الوضعية، هذه الأخيرة التي وجدت لها متحمسين ومناصرين كثر من دارسي ومنظري العلاقات الدولية وقد عرفوا بالسلوكيين، الذين حاولوا إخضاع دراسة العلاقات الدولية لشروط علمية ومنهجية صارمة، حيث أقصوا من الدراسة كل مسألة لا يمكن تكميمها وقياسها، والعبارة الشهيرة التي كتبت على جدار بناية العلوم الإجتماعية بجامعة شيكاغو تدلل عل ذلك، إذ نقرأ فيها "إذا لم تستطع قياسه، فمعرفتك ضئيلة وغير

إخضاعه للقياس والتكميم)، وبانتظامه (حدوث الظواهر فيه وفق نمط متكرر)، وخضوعه لقوانين موضوعية يمكن الكشف عنها باستخدام قواعد المنهج العلمي. إنهم يبحثون كما يقول محمد أنور فرج عن الثوابت وجوهر الظواهر، وعن المتكرر ومنطق الأشياء بدل الإغراق في عملية السرد التاريخي للأحداث والوقوف عند مظاهرها. إنهم يرومون بذلك تحديد المفاهيم والكشف عن القوانين والأنماط التعليلية لظواهر العلاقات الدولية بطريقة مغايرة، تتجاوز الإهتمامات السابقة المرتبطة بالوصف التاريخي للأحداث (كما ذكرنا) أو التركيز على دراسة المؤسسات والقواعد القانونية[1].

يُفترض أن مخرجات علم العلاقات الدولية (كما في باقي الحقول المعرفية الأخرى التي تكتسي صفة العلمية) هي نظريات علمية، تقف على أرضية صلبة من المفاهيم والإفتراضات، قابلة للفحص والإختبار، ومثبتة بالتجربة، لها قدرة الشرح والتفسير، وكذا صلاحية التعميم. فإلى أي مدى وُفقت جهود الواقعيين الكلاسيكيين ومن بعدهم الواقعيين الجدد في ذلك؟ هذا ما سنحاول إثارته فيما تبقى من عناصر.

الفرع الثاني: واقعية مورغنتاو: "الطبيعة البشرية" كأساس لبناء النظرية "العلمية" الواقعية.

من المفيد الإشارة بداية إلى أن التركيز على دراسة الطبيعة البشرية والإنطلاق منها في تحليل وفهم السلوك الإنساني، ومن ثم في فهم وتحليل سلوك الدول لا يمكن قصره على مورغنتاو فقط، بل سبقه في ذلك العديد من المفكرين والفلاسفة الذين يعتبرون بمثابة الرواد الأوائل للفكر الواقعي. فـــ ثيوسيديدس مثلا، يَرجِع في تحليله لأسباب الحروب البيلوبونيزية إلى التأثير الكبير الذي تلعبه طبيعة البشر في تحديد سلوكاتهم وأفعالهم، وحسبه هذه الطبيعة ثابتة ولا تتغير، إذ ينبئ التاريخ بأن البشر على اختلاف أمكنتهم وأزمنتهم وعلى اختلاف أعراقهم ومذاهبهم يتصرفون وفق النحو نفسه، حيث تدفعهم طبيعتهم الشريرة إلى حسد وبغض وكره الآخرين، وتدفعهم قوتهم إلى العدوان على غيرهم وغزوهم، وهذا ما حصل تماما بين إسبرطة وأثينا[2]. مكيافيللي كذلك كان له قسط من تعزيز فكرة أن الطبيعة البشرية هي ثابتة ومجبولة على كل ما هو شر فيها، وهي تدفع الحكام دائما نحـــو مزيد من السلطة والنفوذ وامتلاك كل شيء، وبالتالي هي التي (أي طبيعة البشر) تفسر سبب سلوكاتهم وأفعالهم،

كافية" (If you cannot measure it, your Knowledge is meager and unsatisfactory). هانز مورغنتاو وبالرغم أنه من أوائل الذين دافعوا عن فكرة الدراسة العلمية للعلاقات الدولية، إلا أنه، في انتقاده لهجمة السلوكيين، اعتبر أن البحث المنظم شيء و"الهوس" (Obsession) بمجموعة البيانات واللعب على الخطوط الوضعية شيء آخر، فدراسة العلاقات الدولية حسبه تتضمن أحكاما تصورية وتأويلية مهمة، وهو الشيء الذي لا يعترف به السلوكيون. انظر في ذلك: Milja Kurki and Colin Wight, op. cit, pp 18-19.

[1] محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص225.

[2] المرجع نفسه، ص180.

فـــ "الإنسان هو واحد في كل زمان ومكان، وإنه تأثر في الماضي، ويتأثر في الحاضر، وسوف يتأثر في المستقبل بنفس البواعث والدوافع، وإنه تعود على حل المشاكل بنفس الوسائل"[1]. ذهب هوبز مثل سابقيه إلى أن الطبيعة البشرية هي المرجع الأساسي في تفسير السلوكات والأفعال بالنسبة للأفراد والدول على حد سواء، فطبيعة الإنسان الفرد هي "الحقيقة الأولية" التي يمكن الإنطلاق منها في فهم وتحليل سلوكاته وأفعاله، وهذه الطبيعة تحركها دوافع مادية بحتة (غريزة البقاء والمحافظة على حياته) لا أثر للجوانب المعنوية فيها (القيم أو الأخلاق)، فليس من محدد لسلوك الأفراد أو الدول إلا مصلحتهم المتمثلة في البقاء[2].

ما يستخلص من الحديث عن أهمية النظر إلى الطبيعة البشرية في تحليل وفهم سلوك الأفراد والدول هو إقرار هؤلاء الفلاسفة الثلاثة بصفة الديمومة والثبات في السلوك وفي بواعثه، وبمادية الأسباب التي تتحكم فيه. وهذا يعني من الناحية العلمية إمكانية استخراج القانون الموضوعي العام الذي يحكم سلوك الدول، وعليه إمكانية التنظير للعلاقات الدولية.

لكن في الحقيقة، لا أحد من هؤلاء راهن على بناء نظرية للعلاقات الدولية تركز على دور الطبيعة البشرية في ذلك كما فعل مورغنتاو، وكما أشرنا سابقا فإنه سعى جاهدا إلى تخليص التفكير النظري حول العلاقات الدولية من مخالب الإيديولوجيا والأخلاق والمثاليات، وذلك عبر التأسيس لقواعد منهجية وعلمية في تحليل السياسة الدولية.

أولى الخطوات التي قام بها مورغنتاو في سبيل بناء نظريته العلمية هي عزل حقل السياسة والعلاقات الدولية عن باقي الحقول الإجتماعية الأخرى[3]. فالظاهرة السياسية هي ظاهرة مستقلة ومتميزة عن باقي الظواهر الإجتماعية، ولها قوانينها الموضوعية التي تحكمها. والخطوة الثانية تمثلت في التمييز بوضوح بين ظواهر السياسة الداخلية التي تحكمها سلطة عليا في الدولة بما تحتكره من أدوات الإكراه والعنف وبما لها من سيادة على إقليمها وشعبها، وبين ظواهر السياسة الدولية التي تنتفي فيها مثل هذه السلطة[4]. الخطوة الثالثة هي التركيز بالدراسة والتحليل الموضوعي على ظواهر السياسة الدولية بغية الوصول إلى تفكيك منطقها واستخراج القواعد العامة التي تحكمها.

---

[1] المرجع نفسه، ص188.

[2] المرجع نفسه، ص198.

[3] المرجع نفسه، ص224.

[4] المرجع نفسه، ص224.

ومما يساعده في مهمته هذه (كما يعتقد مورغنتاو) هو الإعتماد على وصف العالم أو الواقع الدولي على ما هو عليه ومحاولة تفسير كيفية اشتغاله وعمله[1]. وهو هنا يخالف منهج المثاليين الذين نأوا بدراسة الواقع الدولي "المرير" إلى البحث في كيفيات إصلاحه وتحسينه، فعلى العكس منهم يرى أن مهمة الباحث في العلاقات الدولية هي وصف العالم وتفسيره لا تغييره، فمهمة تغييره تقع على عاتق الساسة وصناع القرار في مختلف الدول والحكومات. كما أنه أهاب بالباحثين والطلبة ضرورة التحلي بالموضوعية والإبتعاد عن القناعات الإيديولوجية والفكرية عند مقاربة وتحليل ظواهر العلاقات الدولية.

تأثر مورغنتاو بأفكار الفلاسفة الواقعيين الذين تحدثوا عن طبيعة الإنسان الميالة إلى الشر وما يستتبع ذلك من نتائج وآثار على المجتمع ونمط العلاقات التي تقوم فيه، وبمقارناتهم التي تتحدث عن الشبه الكبير بين مجتمع الأفراد ومجتمع الدول. وكما يشير كريس براون فإن مورغنتاو قد تأثر كثيرا بشخصيات مثل رونالد نيبور، إذ رأى أن المنبع الرئيسي للواقعية لا يكمن في الندرة (وهي نتيجة للوضع البشري) كما يفترض إدوارد هاليت كار، وإنما يكمن في الخطيئة (كما افترض نيبور) كنتيجة للطبيعة البشرية[2].

قناعة مورغنتاو بأن الطبيعة البشرية هي المدخل الجوهري لفهم وتحليل ما يحدث في السياسة الدولية، قادته إلى البحث عن القوانين الموضوعية التي تحكم هذه الأخيرة، والتي وجد جذورها في طبيعة الإنسان ذاته. إذ يقول "إن المجتمع الدولي يحكم بواسطة قوانين تجد جذورها في الطبيعة البشرية، ولتحسين هذه المجتمعات يتوجب علينا فهم هذه القوانين التي نحيا في ظلها"[3]. ولما كانت طبيعة البشر تدفعهم إلى "القوة" كهدف أولي ونهائي حسب مورغنتاو (وضحنا ذلك سابقا)، فإن ملاحظته للواقع السياسي "الدولي" جعلته يفترض أن "حقيقة علم السياسة [والعلاقات الدولية بدرجة أولى] هي حقيقة حول القوة، تجلياتها، أشكالها، حدودها، مضامينها، وقوانينها"[4]. وأن الحقيقة التي توصل إليها (القوة) هي عالمية وشاملة وصالحة لكل الأزمنة ولكل الظروف[5].

ويتجلى هذا الحضور الطاغي لفكرة القوة كمحدد أساسي لسلوك الدول وللتفاعلات السياسية الدولية، وكذا كمفهوم تحليلي لهما، في المبادئ الستة التي صاغها مورغنتاو بشأن الواقعية السياسية. إذ

---

[1] كريس براون، مرجع سابق، ص38.

[2] المرجع نفسه، ص36.

[3] أحمد محمد أبو زيد، نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي، مرجع سابق، ص50.

[4] Seán Molloy, op. cit, p 81.

[5] Idem.

تعبر في الحقيقة عن وجهـــة نظره في كيفيـــة المقاربة العلمية لظواهر العلاقات الدولية. تمثلت هذه المبادئ في[1]:

1- إن العلاقات السياسية محكومة بقواعد موضوعية تجد جذورها في أعماق الطبيعة البشرية، وأي محاولة لتحدي أو تجاهل هذه القواعد تحت أي ذريعة كانت لن يكون مآلها إلا الفشل؛
2- إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا لمفهوم المصلحة الوطنية المعرف بـــ القوة؛
3- في عالم تسعى فيه كل الدول لامتلاك القوة، تصبح مصلحة كل دولة مرتبطة بتـــأمين بقائهـــا باعتباره الحد الأدنى من أهدافها؛
4- الدولة في سعيها لتحقيق مصلحتها القومية تكون محكومة بقيم تختلف عـــن قـــيم الأفـــراد في علاقاتهم الشخصية، والنتائج السياسية لسياسة معينة هي في الحقيقة معيار الحكم علـــى هـــذه السياسة؛
5- الواقعية السياسية لا تطابق بين الطموحات الأخلاقية لدولة معينة والقوانين الأخلاقية التي تحكم العالم؛
6- التأكيد على استقلالية الظاهرة السياسية، بمعنى أن السلوك السياسي يجب أن يحكم عليـــه مـــن خلال معايير سياسية ... فالاقتصادي يسأل: كيف تؤثر سياسة ما على رفاهية المجتمع أو قطاع منه؟ ... ورجل القانون يسأل: هل هذه السياسة متوافقة مع قواعد القانون؟ والأخلاقي يسأل: هل هذه السياسة منسجمة مع المبادئ الأخلاقية؟ ... والسياسي الواقعي يسأل: كيف تؤثر هذه السياسة على قوة الدولة؟

لقد اعتقد مورغنتاو أنه توصل إلى معرفة القوانين العامة التي تحكم السياسة الدولية، وبالتالي إمكانية صياغة نظرية عامة للعلاقات الدولية على ضوء هذه القوانين. إلا أن عديد الأسئلة والإنتقادات قد أثيرت بشأن مشروعه هذا، من قبيل: كيف يمكن الإنتقال من الحكم على طبيعة البشر إلى الحكم على طبيعة الدول؟ ثم كيف يمكن التأكد علميا من أن طبيعة البشر هي شريرة؟ وكيف يمكن التأكد كذلك من أنها ثابتة لا تتغير؟ وبما نفسر أفعال الإنسان الخيرة؟ وبما نفسر علاقات التعاون بينهم؟ كيف نفسر ذلك على مستوى الدول؟ وبما نفسر فترات السلم التي عرفتها العلاقات الدولية على مر العصور؟ وغيرها العديد من الأسئلة التي تعجز واقعية مورغنتاو عن الإجابة عنها.

لكن أهم الإنتقادات التي طالت المشروع العلمي لـــ مورغنتاو قد أتت من طرف الواقعية الجديدة، التي أعادت بناء النظرية "العلمية" الواقعية على أسس بديلة كما سنرى في العنصر الموالي.

[1] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص ص68-71.

الفرع الثالث: واقعية والتز: "الفوضى" الدولية كأساس لبناء النظرية "العلمية" الواقعية.

إذا كانت الواقعية – والواقعية الكلاسيكية تحديدا – تدين بالفضل إلى كتاب هانز مورغنتاو "السياسة بين الأمم: صراع من أجل الحرب والسلام" (1948) الذي حاول من خلاله شرح القوانين العامة التي تحكم السياسة الدولية، فإن الواقعية الجديدة تدين بالفضل إلى كتاب كينيث والتز "نظرية السياسة الدولية (1979) الذي حاول من خلاله وضع نظرية علمية للعلاقات الدولية ترتكز على طبيعة ومخرجات "الفوضى" التي تميز النظام الدولي.

لكن قبل ذلك، هناك كتاب مهم لـــ والتز صدر في العام 1959 عنونه بـــ "الإنسان، الدولة، والحرب" حاول من خلاله تحليل الصور السائدة في تفسير الحرب، حيث وجد أن هذه الصور تعكس مستويات ثلاثة: المستوى الأول يركز على تحليل الخصائص المتعلقة بالفرد صانع القرار، أما المستوى الثاني فيركز على تحليل الخصائص المتعلقة بطبيعة النظم السياسية (الدولة)، والمستوى الثالث ينطلق في تفسير الحرب من اعتبارات البيئة الدولية والنظام الدولي. ولقد توصل والتز - بعد مناقشات مستفيضة حول قدرة كل مستوى على تقديم تفسيرات كافية لأسباب اندلاع الحروب - إلى أن المستويين الأول والثاني يقدمان تفسيرات تجزيئية وإختزالية، بينما المستوى الثالث فقط يمكن اعتماده كمنطلق في بناء نظرية عامة وعلمية للعلاقات الدولية.

مراجعات والتز لأعمال الواقعيين الكلاسيكيين وخاصة محاولات كل من أوغسطين ونيبور ومورغنتاو قادته إلى تقديم نقد لاذع بشأنها، إذ لا يمكن حسبه إثبات أو دحض التحليلات المبنية على الطبيعة البشرية[1]. فالقول مثلا بأن تفسير الحروب التي شهدتها أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يرجع إلى الطموحات التوسعية لكل من نابليون وهتلر على التوالي، أي أن الطبيعة البشرية هي التي دفعت بالدول إلى هذه الحروب، هو مُجانب للحقيقة. زد على ذلك أن الطبيعة البشرية نفسها لا يمكن قياسها أو تحديدها أو إثبات ديمومتها واستمرارها على نمط معين (السلبية كما يقول الواقعيون الأوائل)، وبالتالي لا يمكن أبدا أن تكون الطبيعة البشرية قاعدة ومنطلقا لبناء نظرية علمية للعلاقات الدولية.

ومن هنا بدا هدف والتز واضحا، إذ سعى إلى إعادة توجيه وتغيير طبيعة النظرية الدولية لجعلها أكثر صرامة وعلمية، ولتتناسب مع المعايير التي تفرضها فلسفة العلم، فلا يمكن أبدا – حسبه – الإدعاء بإقامة علم للعلاقات الدولية دون الإلتزام بافتراضات الوضعية، المتمثلة في[2]:

---

[1] فضيلة محجوب، "القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة"، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
http://acpss.ahram.org eg./ahram/2001 .1/1/read104.htm

[2] Anne Marie D'Aoust, Abusing History: A Critical Analysis of Mainstream International Relations Theory Misconduct, Occasional Paper n°6.
https://dandurand.uqam.ca/uploads/files/publications/etudes_raoul_dandurand/tude_rd_06_amdaoust_interieur.pdf

1- الإعتقاد والتسليم بوحدة العلم والمتضمن كذلك العلوم الإجتماعية؛

2- التمييز بين الحقائق والقيم؛

3- وجود انتظامات في العالم الإجتماعي كما في العالم الطبيعي؛

4- التحقيق الإمبريقي هو وسيلة إثبات الإدعاءات المعرفية في العلاقات الدولية.

ورغم إدراك والتز لصعوبات تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على العلوم الإجتماعية، إلا أنه تجاهلها في سبيل تحقيق هدفه. فمشكل نظرية العلاقات الدولية كما يعتقد هو أنها غرقت في دراسة التاريخ لأجل الوصول إلى تعميمات تكون بمثابة القاعدة لنظرية عامة للعلاقات الدولية، بدل الإحتكام والعودة إلى المعايير والقواعد التي تضعها فلسفة العلم[1].

للتغلب على هذا المشكل، يقترح والتز نظرية لا تاريخية (*A Historical*)، قابلة للتطبيق في كل السياقات بغض النظر عن الإطار الزمني التاريخي، فكما يقول "إنه على مر القرون، تغيرت الدول في أشكال كثيرة، لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي دوما نفسها"[2]. وتستند هذه النظرية كذلك إلى مقومات يمكن التحقق منها إمبريقيا، كمفهوم "الفوضى" عوضا عن مفهوم "الطبيعة البشرية". كما أن هذه النظرية – استجابة لمقتضيات منهجية – يجب أن تعزل الظاهرة السياسية "الدولية" قصد إخضاعها للدراسة العلمية. ويشير كريس براون هنا إلى أن والتز قد حدد النظرية التي يريدها على نحو حاسم، فهدفه إنتاج نظرية لـــ "النظام الدولي" وليس سردا عاما لجميع جوانب العلاقات الدولية[3].

ولقد استفاد والتز في هذا المجال من:

1- الأفكار الأساسية لنظرية النظم (*Systems Theory*)؛ المتعلقة بمفاهيم النظام (*System*) والبنية (*Structure*) والوحدات (*Units*)، محاولا بذلك تحديد طبيعة العلاقة والتفاعل القائم فيما بينها[4].

2- التحليل البنيوي في علم الإجتماع؛ حيث أعاد والتز طرح الجدل القائم في العلوم الإجتماعية والمتعلق بإشكالية البنية – الفاعل في تحليل الظاهرة الإجتماعية التي أثارها إميل دروكايم من قبل (الإنطلاق في التحليل من الفرد أم من المجتمع). وكما ذكرنا سابقا، فإن والتز قد انحاز إلى البنية

[1] Seán Molloy, op. cit, p 116.

[2] حجار عمار، مرجع سابق، ص50.

[3] كريس براون، مرجع سابق، ص52.

[4] عبد الناصر جندلي، "التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، مرجع سابق، ص165.

(أي النظام الدولي كمستوى تحليلي للعلاقات الدولي) كمحدد لسلوك الوحدات المكونة لها، فسلوك الدولة لا يفهم إلا في علاقته ببنية النظام الدولي القائم[1].

3- النمط التحليلي السائد في الإقتصاد لبنية السوق كمحدد لسلوك الشركات؛ حيث أن نمط بنية السوق هو الذي يحدد السلوك المتوقع من كل شركة، فإذا كانت السوق احتكارية فإن السلوك المتوقع هو هيمنة المحتكر على باقي الشركات الموجودة، وإذا كانت السوق تنافسية فإن السلوك المتوقع من الشركات "الكبرى" المتنافسة هو "الموازنة". وطبيعة أو نمط السوق يحددها عدد الشركات الكبرى فيها. والتز يُسقِط هذا النمط التحليلي على تحليل سلوك الدول في السياسة الدولية، ويفترض ما يلي[2]:

أ- الشركة كفاعل في نظام السوق تقابلها الدولة كفاعل في النظام السياسي الدولي.

ب- التوازن في نظرية الإقتصاد الجزئي يقابله توازن القوى في نظرية والتز.

ج- العقلانية وتعظيم الربح في نظرية الإقتصاد الجزئي تقابلها العقلانية والقوة في نظرية والتز.

إذن، النظرية التي أرادها والتز للعلاقات الدولية هي نظرية بنيوية تنطلق من تحليل بنية وطبيعة النظام الدولي لفهم سلوك الدول، حيث إن تحليل خصائص النظام والأسس التي قام عليها هو الذي يُمكِّننا من الإجابة على عدد من الأسئلة الجوهرية، مثل[3]: لماذا تتشابه الدول في سلوكاتها؟ ولماذا تتصرف الدول بطريقة ما ولا تتصرف بأخرى؟ لماذا تندلع المنافسة الأمنية بين الدول؟ وما هي أسباب الحرب وأدوات السلم؟

في وصفه وتحديده لطبيعة ومكونات النظام الدولي، يجادل والتز أن الأنظمة تتكون من بنية ووحداتها المتفاعلة، وأن الأنظمة لها كذلك ثلاثة عناصر مكونة لها[4]: مبدأ مُنظِّم أو ناظم (أناركي أو هيراركي)، خاصية الوحدات (متماثلة وظيفيا أو مختلفة)، وتوزيع القدرات. يجادل والتز كذلك أن العنصرين الأولين المكونين لبنية النظام هما ثابتين، ويتعلق الأمر بالمبدأ المنظم الذي هو "الفوضى" أو "الأناركية"، ومبدأ "المساعدة الذاتية" الذي يعني أن الوحدات متماثلة وظيفيا، بينما العنصر المتغير هو توزيع القدرات[5] (أو توزيع القوة)، والذي يحدد موقع الدول ووزنها النسبي في النظام الدولي، وهذا الأخير يتحدد بعدد القوى الكبرى الموجودة فيه.

---

[1] عامر مصباح، مرجع سابق، ص249.

[2] محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص ص371-372.

[3] عامر مصباح، مرجع سابق، ص249.

[4] Colin Elman, « Realism », In Martin Griffiths (ed.), op. cit, p 13.

[5] Ibid, p 13.

الفوضى هي الخاصية الأساسية والجوهرية للنظام الدولي حسب والتز، وهي التي تخلق ما يسمى بـــ "المأزق أو المعضلة الأمنية". ففي غياب سلطة عليا على المستوى الدولي تستطيع أن تفرض النظام والإنضباط، فإن كل دولة تعتمد على نفسها من أجل ضمان أمنها وبقائها، ولتحقيق ذلك ينبغي عليها الحصول على مزيد من القوة (القوة هنا كوسيلة لتحقيق الأمن وليست غاية في حد ذاتها كما يقول مورغنتاو)، وبما أن الدول متماثلة وظيفيا فإنها تسعى إلى الهدف نفسه (حصول دولة ما على قوة إضافية يعني بالمقابل التقليل من قدرات الدول الأخرى، وفي الوقت نفسه إمكانية التهديد واستعمال هذه القوة ضدها)[1]، وفي ظل حالة الشك وعدم تأكد الدول من نوايا بعضها البعض فإن هذا يؤدي بالدول في الأخير إلى إمكانية أن تواجه بعضها البعض من خلال الحروب.

إن واقعية والتز تخبرنا أن "الطبيعة الفوضوية للمنظومة الدولية وتوزيع القدرات المادية العسكرية في تلك المنظومة هي المتغيرات المستقلة الرئيسية الشارحة لسلوك الدول، فالدول لا تبحث عن القوة وإنما تدفعها الفوضوية للدخول في توازنات للقوة، ولأن المنظومة الدولية ذات طبيعة فوضوية في أساسها فإن الدول الأقوى تلعب دورا رئيسيا في رسم سياسات الدول الأخرى"[2].

قدم والتز مفهوم "الإستقرار الدولي" كبديل عن مفهوم "السلم الدولي" الذي قدمه الليبراليون، إذ يعبر هذا الأخير - حسبه - عن حالة من المثالية التي تتنافى مع الواقع والتاريخ، فلا يمكن أبدا تصور أن عالم الدول منذ وجوده كان بلا حرب أو أنه سيستمر في المستقبل بدون حروب، لأن الحرب لا ترتبط بما تريده الدول (أو صناع القرار فيها)، ولكن بما تفرضه طبيعة النظام الدولي. وحينئذ لا يسعنا إلا أن نتحدث عن مفهوم الإستقرار الذي يعني فقط غياب الحروب بين القوى الكبرى المشكلة للنظام الدولي (حتى في ظل وجـــود حروب طاحنة بين باقي الدول). وديمومـــة استقرار النظام الدولي تقتضي – دائما حسب والتز – توفر شرطين أساسيين[3]:

1- أن يبقى النظام فوضويا.

2- لا وجود لأي تحول على مستوى الوحدات السياسية المشكلة للنظام.

الشرط الأول يعني أن لا توجد سلطة عليا فوق سلطات الدول تستطيع أن تفرض النظام العام، وإذا حدث (كوجود حكومة عالمية مثلا)، فسوف تنتفي صفة الفوضوية وتحل محلها صفة "الهيراركية"،

---

[1] R. Harrison Wagner, **War and the State: The Theory of International Politics**, (USA: The University of Michigan Press, 2007), p 26.

[2] ألكسندر ونت، مرجع سابق، ص ص: ٥- و.

[3] عبد الناصر جندلي، "التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، مرجع سابق، ص176.

ويغدو بذلك التحول "تحولا للنظام الدولي". أما الشرط الثاني؛ فيعني عدم حدوث تغير في عدد القوى الكبرى في النظام الدولي، وإذا حدث العكس، يصبح التحول " تحولا في النظام الدولي".

يربط والتز بين صفة القطبية المشكلة للنظام الدولي وإمكانية الإستقرار فيه(*). فعلى عكس ما ذهب إليه العديد من الواقعيين من أن النظام الدولي متعدد الأقطاب يحقق الإستقرار، يجادل والتز أن النظام ثنائي القطبية هو الأقدر على ضمان الإستقرار الدولي، ذلك أن المنافسة في الأنظمة متعددة الأقطاب هي أكثر تعقيدا منها في النظم ثنائية القطبية، لأن درجة عدم التيقن حول مقارنة قدرات الدول تتضاعف بشكل أكبر، ولأن التوقعات حول تماسك وقوة التحالفات تصبح بالغة الصعوبة[1]. هناك تبريرات أخرى تساق في هذا الموضع وتدعم ما ذهب إليه والتز، كالقول بأن عدد الحروب بين الدول الكبرى في النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو صفر حتى في فترة الأزمات الكبرى بين 1954-1963، إستراتيجية الردع بسيطة حيث أن أي عدم توازن في القوة يمكن ملاحظته، التحالفات أقل أهمية لأن القوى الكبرى تركز على قوتها الذاتية[2].

لم ينج والتز من انتقادات عديدة طالته سواء من داخل التيار الواقعي أو من خارجه (باقي النظريات الأخرى المنافسة)، سنرجئ الحديث عنها ومناقشتها إلى المطلب الموالي. لكن نشير فقط إلى أن النسخ التي عرفتها الواقعية فيما بعد والتز هي - بشكل من الأشكال - إقرار بعدم صواب كل ما ذهب إليه والتز، على الرغم من أنهم يعتمدون كلية على منطلقاته ومفاهيمه الأساسية التي صاغها حول نظرية السياسة الدولية.

الفرع الرابع: واقعيات ما بعد والتز: تنوع نظري ضمن النظرية العامة "البنيوية".

رغم أن "نظرية السياسة الدولية" لـــ كينيث والتز في نهاية السبعينيات قد مثلت "فتحا" علميا في مجال التنظير للعلاقات الدولية، وأعطت المنظرين (الوضعيين) أملا في نقل علم العلاقات الدولية إلى مستوى جديد من التخصص الدقيق، والصرامة العلمية، والإنضباط المنهجي، وإمكانية الفحص الإمبريقي لمقولاته ونظرياته، وإمكانيات "الإجماع" حول كل ذلك؛ إلا أن خاصية الجدل والإختلاف لازمته حتى بين الواقعيين أنفسهم، حيث أصبح بدل الواقعية الواحدة واقعيات متعددة، كل منها ينطلق من مسلمات والتز، لكن لكل منها كذلك رؤيتها الخاصة لتحليل السياسة الدولية.

(*) نشير إلى أن هناك جدلا كبيرا بين الواقعيين حول مسألة تحديد العلاقة بين أنظمة توازن القوى وتحقيق الإستقرار الدولي. سوف لن نخوض في هذا الجدل وسنكتفي هنا فقط بإبراز وجهة نظر والتز حول هذه المسألة.

[1] Kenneth N. Waltz, op. cit, p 05.

[2] جوني عاصي، مرجع سابق، ص 24.

البند الأول: التجاذب النظري بين الدفاعية والهجومية حول مدى توفير الأمن.

على الرغم من أن الواقعيين الجدد يتفقون حول المسلمات الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي، والتي لخصها جون ميرشايمر (*J. Mearsheimer*) في[1]:

1- لا توجد حكومة عالمية.

2- كل الدول لها استعداد لاستعمال القوة ضد الدول الأخرى.

3- لا يمكن لأي دولة أن تكون متيقنة بأن الدول الأخرى لن تستعمل القوة ضدها.

4- كل الدول تسعى إلى الحفاظ على سلامة إقليمها واستقلالها الداخلي.

5- الدول هي فواعل عقلانية.

وعلى الرغم من أنهم كذلك يتفقون على أن بنية النظام الدولي "الفوضوية" هي التي تؤدي إلى ما يسمى بـــ "معضلة أو مأزق الأمن"، إلا أنهم انقسموا بشأن مسألة مدى توفره (أي الأمن) في السياسة الدولية إلى توجهين رئيسيين: الأول؛ سمي بـــ "الواقعية الدفاعية". والثاني؛ سمي بـــ "الواقعية الهجومية".

مَثّل الواقعية الدفاعية كل من روبرت جيرفيس (*R. Jervis*) وجورج كويستر (*G. Quester*) وستيفن فان إفرا (*S.V. Evra*) وجاك سنايدر (*J. Snyder*) وستيفن والت (*S. Walt*) حسبما يورده محمد أنور فرج[2]. وحسب ستيفن والت نفسه، فإن رواد هذا الإتجـــاه هم كينيث والتز و فان إفرا وجاك سنايدر[3].

يجادل أنصار الواقعية الدفاعية أن الدول - كفواعل عقلانية - ستتبع سياسات دفاعية اتجاه غيرها من الدول، لأن تكاليف الحرب أصبحت مكلفة وتفوق بكثير حجم المنافع المتوقعة من ورائها، كما أن احتمال تغلب الدول على بعضها البعض أصبح ضئيلا (خاصة في ظل التطور الرهيب الذي عرفه مجال الأسلحة والأسلحة النووية)، وبالتالي إمكانية حدوث الحروب تتراجع لصالح زيادة الأمن وتوفره. فالدول تبحث عن الأمن ولكن بتكلفته الأدنى.

أُنتقِدت الواقعية الدفاعية من طرف العديد من المفكرين الذين أعابوا عليها جنوحها إلى بعض افتراضات الليبراليين الجدد كالقول بإمكانية توفير الأمن الدولي، وعلى رأس هؤلاء المفكرين نجد كل من إريك لابس (*E. Laps*) وجون ميرشايمر (*J. Mearsheimer*) وراندل شويللر (*R. Schweller*) وبيتر ليبرمان (*P. Liberman*) الذين مثلوا تيار الواقعية الهجومية.

---

[1] R. Harrison Wagner, op. cit, p 13.

[2] محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص 384.

[3] ستيفن والت، مرجع سابق.

إريك لابس جادل بأن حالة الفوضى الدولية تدفع كل الدول إلى تحقيق الحد الأقصى من القوة. وذلك ببساطة، لأن أي دولة لا تستطيع أن تتأكد من مسألة: في أي وقت قد تظهر القوة التي تطالب بتغيير الوضع القائم؟[1]. جون ميرشايمر يرى أن "مأساة" القوى الكبرى هي صراع أبدي من أجل القوة والهيمنة[2]. فكلما كانت الدولة أقوى، كلما تضاءلت احتمالات تعرضها لهجوم دولة أخرى. وعليه، فإن الدول تميل إلى اتباع سياسات أمنية تزيد من قدراتها وتضعف من قدرات أعدائها، وهذا ما يجعل من مهمة توفير الأمن صعبة للغاية. راندل شويللر يحاجج بأن افتراض الواقعية الدفاعية المتعلق بسعي الدول إلى تأمين بقائها فقط هو غير صحيح ويكرس "سياسة الوضع القائم"، ويدلل على ذلك بسلوك كل من ألمانيا في عهد هتلر وفرنسا في عهد نابليون اللتين سعتا إلى تغيير الوضع القائم، بامتلاك المزيد من القوة والنفوذ رغم المخاطر التي كانت محدقة بذلك[3]. بيتر ليبرمان حاول إبطال فرضية أن "الدول أضحت لا تحارب لأن الغزو أصبح مكلفا" من خلال كتابه "ماذا يجني الغزاة". حيث يورد عددا من الشواهد التاريخية – كالإحتلال النازي لأوروبا الغربية والهيمنة السوفييتية على أوروبا الشرقية – ليؤكد أن فوائد الغزو تفوق تكاليفه[4].

هؤلاء دافعوا عن فكرة أن الأمن في السياسة الدولية هو سلعة جد ثمينة وجد نادرة، وهذا الوضع فرضته هيكلية النظام الدولي المتسمة بـــ "الفوضى"، إذ ينتج عن هذه الأخيرة كما يقول ميرشايمر مكان صغير جدا للثقة بين الدول[5]، وبالتالي يقع على عاتق كل دولة حماية أمنها بنفسها، وهذا يستوجب منها يقظة تامة وحرصا دائما على بلوغ مرتبة "المتفوق".

وكتلخيص لأهم الفروق بين الواقعيتين الدفاعية والهجومية يقدم لنا جون ميرشايمر الجدول التالي:

---

[1] محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص 388.

[2] روبرت كيوهين، مرجع سابق، ص 54.

[3] ستيفن والت، مرجع سابق.

[4] المرجع نفسه.

[5] جوني عاصي، مرجع سابق، ص 22.

الجدول (12): الفرق بين الواقعية الكلاسيكية/ الدفاعية/الهجومية حسب جون ميرشايمر.

الأسئلة المطروحة	إجابة الواقعية الكلاسيكية	إجابة الواقعية الجديدة- الدفاعية	إجابة الواقعية الجديدة- الهجومية
ما هي الأسباب التي تجعل الدول تتنافس من أجل القوة؟	الرغبة في الحصول على القوة متأصل في طبيعة الدول.	بنية النظام "الفوضوية"	بنية النظام "الفوضوية"
ما حجم القوة الذي تريده الدول؟	كل القوة التي تستطيع الحصول عليها، تسعى الدول إلى الحد الأقصى من القوة، مع الهيمنة كهدف نهائي.	ليس أكثر مما عندها، تسعى الدول إلى المحافظة على ميزان القوى القائم.	كل ما تستطيع الحصول عليه من قوة، تسعى الدول إلى الحد الأقصى من القوة، مع الهيمنة كهدف نهائي.

المصدر: عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص50. (بتصرف)

قدم عبد الناصر جندلي بدوره كذلك جدولا مفصلا يوضح فيه أهم مظاهر الإختلاف بين الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية على النحو التالي:

الجدول (13): مظاهر الإختلاف بين الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية حسب عبد الناصر جندلي.

عنصر الإختلاف	الواقعية الدفاعية	الواقعية الهجومية
إدارة الأزمة (سياسية، اقتصادية، عسكرية)	الرد على السلوك العدواني المسلط على الدولة.	المبادرة بمواجهة السلوك العدواني.
التحديث العسكري (مدى فعالية الترسانة العسكرية للدولة)	تحديث بهدف تحقيق مستويات متساوية أو شبه متساوية مع أقرب خصم استراتيجي للدولة.	تحديث سريع وتدعيم فعال للترسانة العسكرية بتوظيف موارد الدولة من أجل تعظيم قوتها العسكرية.
السياسة الإجتماعية الداخلية (الأقليات الإثنية والعرقية والدينية واللغوية)	محاولة مراقبة الخلافات الداخلية إلى حد تظهر معه الدولة موحدة سياسيا.	دحض المعارضة الداخلية بدون الإستجابة للتدخلات الدولية والضغوط الخارجية.

القناعة السياسية، النوايا والقناعات الفكرية والإيديولوجية	نوايا وقناعات واضحة ومحددة.	مفتوحة، هجومية، ونوايا غير واضحة.
الحدود الجغرافية (مدى احترام مفهوم الدولة الوطنية وفقا لمعاهدة ويستفاليا)	إلتزام بمجال الدولة الحيوي للمحافظة على تأمين قوتها (الدول تحترم المعاهدة)	توسعية (الدول لا تحترم المعاهدة)
المشاركة في المنظمات الدولية والإقليمية (قدرة وثقة الدولة في التعاون)	مشاركة واسعة في المنظمات الإقليمية والدولية لأنها تسعى إلى تكريس مبدأ التعاون.	تفقد الدولة ثقتها لدى بقية الأعضاء، لأنها تسعى إلى تكريس الهيمنة وبسط نفوذها.
تشكيل التحالفات (ذات طابع أمني- عسكري).	تحالفات دفاعية جهوية في حدود ما يضمن أمن الدولة من أي عدوان داخلي أو خارجي.	تحالفات هجومية ممكنة في سعيها إلى تعظيم قدراتها العسكرية وتحسين ترسانتها.
السياسة الإقتصادية (توسيع الإقتصاد، تأمين الموارد، وتوفير رؤوس الأموال).	تمتين العلاقات مع الدول المصدرة للبترول والتعاون مع دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من اجل الدفاع عن مصالحها.	مراقبة الأسواق النقطية العالمية للتأثير على أسعار النفط، من خلال: تسليط العقوبات الإقتصادية، استغلال العمالة الرخيصة في الداخل.

المصدر: عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (الجزائر: دار الخلدونية، ط 1، 2007)، ص ص188-189.

إذن، يذهب الواقعيون الدفاعيون إلى أن بحث الدول عن القوة يقف عند سقف توازن القوى. بينما يجادل الواقعيون الهجوميون بأن بحث الدول عن القوة ليس له من سقف سوى الهيمنة. ويضرب لنا ستيفن والت مثلا عن نتائج الجدل الواقعي الدفاعي/ الهجومي حول مدى توفر الأمن في السياسة الدولية بأوروبا ما بعد الحرب الباردة، حيث يجادل الواقعيون الدفاعيون وعلى رأسهم ستيفن فان إفرا بأن أوروبا ستنعم بالإستقرار ما دامت القوى الكبرى فيها قد أدركت وتعلمت أن السياسات الأمنية الهجومية المرتكزة على فكرة الحرب والغزو أصبحت مكلفة جدا وغير مربحة، وبالتالي ستركن الدول إلى

تبني "سياسات دفاعية حذرة" لكن غير عدوانية. بينما يجادل الواقعيون الهجوميون بقيادة ميرشايمر أن مبدأ "الفوضى" الدولية سيدفع الدول إلى التنافس فيما بينها من أجل مزيد من القوة، بغض النظر عما أدركته وتعلمته الدول. لأن معضلة الأمن تنشأ عن أسباب هيكلية متعلقة بالنظام الدولي ولا ترتبط بخصائص داخلية للدول، وما الإستقرار الذي تشهده أوروبا – حسب ميرشايمر – إلا حالة ظرفية فرضتها المظلة الأمنية الأمريكية في المنطقة[1].

رغم هذا الإختلاف الموجود بين كل من الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية إلا أنهما يتفقان على أن الأمن والقوة "العسكرية" يمثلان جوهر السياسة الدولية، وأن الحروب ممكنة الحدوث دائما ما بقيت بنية النظام الدولي فوضوية.

البند الثاني: الواقعية الجديدة "الإقتصادية"(*) وإعادة تحديد مفهوم الإستقرار الدولي: من توازن القوى "العسكري" إلى الإستقرار بالهيمنة "الإقتصادية".

يشير وليام فيل (*William. Phil*) في مقال له عن " العلاقات الأمريكية – السوفييتية: ماذا بعد الحرب الباردة؟" الصادر عن مجلة "شؤون دولية" العام 1989 إلى أن هناك تغيرا بنيويا قد حدث في العلاقات الدولية منذ الثمانينات، حيث أن التوزيع الجديد للقوة على المستوى الدولي أصبح يرتكز على "محددات اقتصادية" بدل "العسكرية" التي كانت سائدة من قبل. فالنمو الهائل لحجم اقتصاد دول مثل اليابان وألمانيا والصين في ظل تراجع اقتصاد الإتحاد السوفييتي دفع بالرئيس ميخائيل غورباتشوف إلى القول بأن بلاده محاصرة باقتصاديات متطورة وليس بجيوش لا تقهر[2]. ويدل كلامه هذا على إدراكه العميق للدور الكبير الذي أضحى يلعبه الإقتصاد في توازنات "القوة" الدولية. يعود وليام فيل ليقر بأن لا مشكلة لديه في رؤيةٍ تجمع بين الواقعية الجديدة وتيار آخر واقعي يركز على القوة الإقتصادية بدل القوة العسكرية.

وإذا كان من المعروف والمسلم به لدى الواقعيين الجدد أنهم يلتزمون بتعريف للقوة وبتوزيع للقدرات بين الدول يرتكز على الأبعاد المادية العسكرية، ويهملون ما عداها من أبعاد بما فيها الإقتصادية، فكيف يمكن الحديث حينئذ عن واقعية جديدة وبمنطلقات اقتصادية في الوقت نفسه؟

يؤكد أحد رموز هذا الإتجاه النظري وهو روبرت جيلبين (*Robert Gilpin*) أن طبيعة النظام الدولي لم تتغير منذ عهد ثيوسيديدس. فالعلاقات الدولية – حسبه – هي صراع متجدد حول الثروة

---

[1] ستيفن والت، مرجع سابق.

(*) يرد هذا الإتجاه النظري كذلك تحت مسميات عدة، منها "الواقعية الماركنتيلية"، "الواقعية الليبرالية"، "نظرية الإستقرار بالهيمنة".

[2] جوني عاصي، مرجع سابق، ص 26.

والقوة بين فاعلين مستقلين في حالة من الفوضى[1]. يقبل جيلبين بالفرضيات الأساسية للواقعية الجديدة، ولكنه يعتبر أن التفاعل بين وحدات النظام استطاع أن يسبب تغيرات مهمة في السياسة الدولية، منها أن العامل الإقتصادي أصبح قاعدة التغيرات في توزيع القدرات بين النظام الدولي. فحسبه، هذه التغيرات الدولية لم تغير من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وإنما غيرت في العامل أو البعد المحدد له. أي الإنتقال من نظام دولي يرتكز على عنصر ومفهوم القوة "العسكرية" إلى نظام دولي سمته الأساسية هي اقتصادية بامتياز[2].

تمثل طموح جيلبين في دراسة وتحليل التأثير الحاسم للسلطة السياسية[(*)] والآليات الإقتصادية على استقرار النظام الدولي[3]. وذلك حينما حاول تحديد المكيانيزمات المتحكمة في عملية الإستقرار الدولي، عبر طرح نظري تأسيسي لفكرة استقرار النظام الدولي عن طريق قوة مهيمنة اقتصاديا وعسكريا. كما أنه اهتم بموضوع "التغير" في السياسة الدولية الذي لا يرد إطلاقا في الأجندة البحثية للواقعيين الجدد، حيث حاول تفسير صعود وهبوط الدول عبر التاريخ[4].

بالنسبة لطموحه الأول، يستلهم جيلبين نموذجه الذي قدمه حول فكرة الإستقرار بالهيمنة من أعمال كل من تشارلز كندلبرغر (*C. Kindlberger*) وجورج مودلسكي (*J. Modelski*) وأولسون (*Olson*) وأورغانسكي (*Organski*) وكيغلر (*Kugler*) الذين يعتقدون أن النظام الدولي يتطور تحت هيمنة قوة متفوقة[5].

وتقوم فكرة الإستقرار بالهيمنة على طرح مفاده أن العالم – في ظل الفوضوية التي يشهدها – يحتاج إلى دولة مسيطرة واحدة تقوم بوضع وتنفيذ قواعد التجارة بين الدول، ويجب على دولة ما لتكون هي الدولة المهيمنة أن تحوز القدرة على ضمان ومتابعة تطبيق قواعد النظام والرغبة فـــي القيام بذلك[6]. تشارلز كندلبرغر الذي يعتبر من الأوائل الذين أسهموا في صياغة "نظرية الإستقرار المهيمن"[(*)] لم يخف

---

[1] Jean-François Rioux, Ernie Keenes et Gregg Légaré, «Le Néo-Réalisme ou la Formulation du Paradigme Hégémonique en Relations Internationales» , *Études internationales*, Vol 19, N° 01, 1988, p74.

[2] Aziz Hasbi, op. cit, p 93.

[(*)] المقصود هنا بالسلطة السياسية هو الدولة المهيمنة على النظام الدولي اقتصاديا وعسكريا.

[3] Jean Jacques Roche, op. cit, p 93.

[4] Martin Griffiths, **Fifty Key Thinkers in International Relations**, (London: Routledge, First Edition, 1999), p12.

[5] Jean-François Rioux, Ernie Keenes et Gregg Légaré, op. cit, p 75.

[6] مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 430.

[(*)] عبارة "نظرية الإستقرار المهيمن" تعود في أول استخدام لها إلى المنظر النيوليبرالي روبرت كيوهين العام 1980، وكلمة "هيمنة" تعني في أصولها اليونانية "الزعامة السياسية"، إلا أن هذا التعبير الأخير استهجن من طرف المؤلفين والباحثين، فاكتفوا بلفظة الزعامة، وهو التعبير الذي استخدمه كندالبرغر وأحيانا يرادفه مع لفظة "مسؤولية". انظر في ذلك: روبرت غيلبين، **الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004)، ص ص92-99.

ميولاته الإيديولوجية الليبرالية حينما ربط بين هذه النظرية وبين قيام اقتصاد عالمي ليبرالي واستمراره. فكما يجادل، يحتاج اقتصاد عالمي حر وليبرالي إلى وجود قوة مهيمنة[1]، تعمل على إنفاذ قواعده وضمان بقائه واستمراره، فبدون وجود هذه القوة يضعف النظام الإقتصادي "الدولي" ويتراجع إلى حد كبير. روبرت كيوهين من جهته كذلك أسهم في تطوير هذه النظرية، حيث يقول أن "نظرية استقرار الهيمنة، وكما طرحت في مجال الإقتصاد السياسي الدولي، تعرف الهيمنة على أساس رجحان الموارد المادية، وهناك أربعة أنواع من الموارد مهمة جدا، والقوة المهيمنة يجب أن تهيمن عليها، وهي: المواد الخام، مصادر الرأسمال، الأسواق، وإنتاج الحاجات العالية القيمة"[2]. ويذهب إلى أن هياكل "القوة المهيمنة"(*) التي تسيطر عليها دولة واحدة تفضي إلى تطوير أنظمة حكم دولية قوية، دقيقة القواعد نسبيا، ومطاعة[3]. يضيف جون راغي (*John Ruggie*) أن وجود قوة مهيمنة ليس كافيا لضمان نشوء واستمرار اقتصاد دولي ليبرالي، إذ يقتضي أن تكون القوة المهيمنة ملتزمة بقيم وقواعد الليبرالية نفسها[4].

انطلق روبرت جيلبين من افتراض وجود درجة عالية من التنظيم تميز العلاقات بين الدول. فعلى الرغم من أن النظام الدولي ذا طبيعة فوضوية، إلا أن فيه نوعا من السيطرة على سلوك الدول (تختلف في طبيعتها ومداها عن تلك التي يمارسها المجتمع على الأفراد)، وهذه السيطرة تنتج عن ثلاثة عوامل[5]:

1- هناك توزيع للقوة بين مختلف الوحدات السياسية، تتحدد على إثره القوى الكبرى المُشكِّلة والمُتحكِّمة (المهيمنة) في النظام الدولي، وهي تسعى إلى ممارسة السيطرة على النظام بهدف تعزيز مصالحها الذاتية. يقول ريمون آرون (*R. Aron*) في هذا الصدد "يقوم النظام الدولي دائما على أساس احتكار القلة، ففي كل فترة يحدد الأعضاء الرئيسيون النظام أكثر من تحديدهم أو التزامهم به".

2- مكانة الدولة وهيبتها بين الدول الأخرى، إذ يقابل مفهوم "الهيبة" في مجال العلاقات الدولية مفهوم "السلطة" ودورها في مجال السياسة الوطنية أو المحلية. وللهيبة أساس أخلاقي وعملي، فالدول الأقل قوة تخضع وتتبع (إلى حد ما) قيادة الدول الأقوى إقرارا وقبولا بشرعية النظام

---

[1] المرجع نفسه، ص99.

[2] محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص 398.

(*) ليس بالضرورة أن تكون القوة المهيمنة هي دولة واحدة، بل يمكن أن تكون أكثر من دولة، لكن عادة ما تعرّف الهيمنة باحتكار أو سيطرة القلة، وفي مجال الهيمنة على مستوى العلاقات الدولية ينصرف مفهوم القلة ذاته إلى الإحتكار أو السيطرة الأحادية.

[3] روبرت غيلبين، مرجع سابق، ص99.

[4] المرجع نفسه، ص99.

[5] محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص ص377-378.

الدولي القائم، وطمعا في الإستفادة مما تقدمه الدول المهيمنة من سلع دولية يأتي على رأسها الأمن والنظام الإقتصادي.

3- وجود مجموعة من الحقوق والقواعد التي تتحكم أو على الأقل تؤثر في التفاعلات الدولية، وهذه القواعد تتمثل في: القواعد المتعلقة بالتصرف الدبلوماسي والإتصال السياسي بين الدول، قواعد الحرب في حالة الدول التي لها دين مشترك أو حضارة مشتركة، القواعد الإقتصادية بسبب أن المصلحة التجارية المتبادلة تقتضي ضمان نوع من الحماية للتجارة والتجار.

يدافع جيلبين من خلال فكرة وجود نوع من السيطرة في النظام الدولي (المرتبط لديه ارتباطا وثيقا بالإقتصاد الليبرالي الدولي) على أهمية ودور الهيمنة في استقرار النظام الإقتصادي الدولي، ومن ورائه النظام الدولي ككل. إذ يجادل بأن الإقتصاد المهيمن يلعب أدوارا حاسمة في التأثير على عمل الإقتصاد الدولي، فهو يستخدم نفوذه (أي الإقتصاد المهيمن) لخلق نظم دولية معرفة ببساطة بكونها "مبادئ ومعايير وقواعد وإجراءات اتخاذ قرارات فيها توقعات الفاعلين في مجال معين من القضايا"، وهذه النظم الدولية تعمل كمشرع ومراقب وضابط لأنماط السلوك المقبولة وغير المقبولة على المستوى الدولي[1].

وعلى عكس ما ذهب إليه كينيث والتز من أن نظام الثنائية القطبية سيخلق عالما مستقرا، فإن جيلبين لا يقنعه هذا الزعم، لأن التاريخ حسبه، يخبرنا كم من الحروب قد وقعت في ظل الثنائيات القطبية ابتداء من الحرب البيلوبونيزية، كما أن هناك حالات عديدة للإستقرار الدولي قامت على منطق "القوة المهيمنة" مثل "السلم الروماني" و"السلم البريطاني" و"السلم الأمريكي"، وأن التفوق والسيطرة على مستوى النظام الدولي لا يرتبط فقط بتوزيع القدرات العسكرية وإنما هو كذلك تفوق في مجال القدرات الإقتصادية[2].

الطموح الثاني لـــ جيلبين تمثل في تفسير "التغير" في السياسة الدولية. ذلك أن الواقعيين الجدد وعلى رأسهم كينيث والتز لم يهتموا (وفي رأي نقادهم لم يستطيعوا) بمعرفة وتفسير كيف أتى النظام الدولي إلى الوجود؟ وكيف يمكن أن يتغير؟ بقدر اهتمامهم بمعرفة وتفسير كيفية اشتغال النظام القائم. وبالرغم من الهالة التي أحيطت بكتاب بول كينيدي (*Paul Kennedy*) "صعود وسقوط العظمى" الذي نشر في أواخر الثمانينيات، إلا أن عمل جيلبين "الحرب والتغيير في السياسة الدولية" (1981) كان محاولة مهمة لوضع النقاش في صورة نظرية عامة لصعود وسقوط الدول المهيمنة في العلاقات الدولية.

---

[1] روبرت غيلبين، مرجع سابق، ص102.

[2] Jean-François Rioux, Ernie Keenes et Gregg Légaré, op. cit, p 75.

وأصالة هذا العمل كما يعتقد مارتن غريفيثس تكمن في أنه حاول دمج الإفتراضات المتعلقة بكل من مستوى النظام الدولي ومستوى الدولة(*). حيث انطلق من بعض الإفتراضات حول الدول بغية تفسير ظهور وتغير النظم الدولية ضمن إطار "الإختيار العقلاني"[1].

يميز جيلبين بين ثلاثة أنماط للتغير في العلاقات الدولية[2]:

1- التغير في التفاعل *Interaction Change*؛ والذي يشير ببساطة إلى تغير العلاقات فيما بين الدول في إطار ميزان القوى المعطى.
2- التغير النظمي *Systemic Change*؛ ويشير إلى التغير في تركيبة النظام، في عدد القوى الكبرى ضمنه، وبالتالي إلى التحول في هوية القوى المهيمنة.
3- تغير المنظومة *Systems Change*؛ يشير إلى التحول الأساسي والجذري في الفواعل، وبالتالي في طبيعة النظام نفسه.

ونمط التغير الذي يسعى جيلبين إلى تفسيره هو النمط الثاني. أي "التغير النظمي" بتعبيره، ذلك أن التغير في التفاعل ليس له أثر يذكر على طبيعة وهيكلة النظام الدولي القائم، كما أن التغير الثالث "تغير المنظومة" ينسف تماما فكرة النظام الدولي المتسم بـــ "الفوضوية".

يستند جيلبين في شرح رؤيته لكيفية حدوث التغير (النظمي) في النظم السياسة الدولية من خلال عملية مقارنة وإسقاط لعملية التغير في النظم السياسية المحلية. إذ يجادل بأن نشوء وقيام النظام الدولي يحكمه السبب نفسه المتعلق بنشوء أي نظام سياسي واجتماعي، وهو تعزيز مجموعة من المصالح السياسية والإقتصادية لمجموعة أو فئة معينة من وحداته أو مكوناته[3]. ففي النظم السياسية المحلية تتنافس القوى الداخلية من أجل تحسين مواقعها ومصالحها داخل النظام، ويرتبط التغيير داخله بمعادلة "التوازن في القوة" بين القوى المحافظة على الوضع القائم والقوى الداعية لتغييره، ويحدث التغيير إذا مالت الكفة لصالح هذه الأخيرة. دراسة التغير في النظام الدولي تتم بالطريقة نفسها، إذ تعكس عملية التغير في النظم السياسية الدولية كذلك لعبة الدول في المحافظة على / أو تغيير الوضع القائم.

(*) نشير إلى أن واقعية مورغنتاو انطلقت في تحليلها للسياسة من مستوى تحليل الدولة، وواقعية والتز انطلقت من مستوى تحليل النظام الدولي مع افتراض مسبق بثبات طبيعة وهوية مكوناته أي الدول، بينما حاولت واقعية جيلبين دمج المستويين.

[1] Martin Griffiths, op. cit, p 13.

[2] Idem.

[3] محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص 379.

استنادا إلى هذه الرؤية، يعطينا جيلبين مجموعة من الإفتراضات المتعلقة بسلوك الدول، والتي بناها بالإعتماد على ما تمده به نظرية "الإختيار العقلاني" التي استقاها من الإقتصاد الجزئي. هذه الإفتراضات تتمثل في[1]:

1- يكون النظام الدولي مستقرا (أي في حالة التوازن) إذا لم تكن هناك دولة مقتنعة بأن تغييره سيكون مربحا لها؛

2- ستحاول الدولة تغيير النظام الدولي إذا كانت الأرباح المتوقعة تفوق الخسائر المتوقعة؛

3- ستسعى الدولة إلى تغيير النظام الدولي من خلال التوسع الإقتصادي والسياسي والإقليمي إلى مستوى تصبح معه التكاليف الحدية للتغير تساوي أو تفوق الأرباح المتوقعة؛

4- عند الوصول إلى حالة التوازن بين التكاليف والأرباح المترتبة عن مزيد من التغير والتوسعات فإن الإتجاه نحو تغطية التكاليف الإقتصادية للمحافظة على الوضع القائم ينمو بشكل أسرع من القدرة الإقتصادية لتحمل الوضع القائم؛

5- إذا لم يتم حل مشكلة عدم التوازن في النظام الدولي فإن النظام الدولي سيتغير وسيتم إقامة توازن جديد يعكس إعادة توزيع القوة.

لاحظ جيلبين بالإستناد إلى استقراء التاريخ أن تغيرات النظم الدولية كانت نظمية، وأنها قد جاءت بعد حروب كبرى[2]. وعليه فقد اعتقد أن الآلية الأساسية للتغيير هي الحرب[(*)] أو ما يدعوه بالحرب المهيمنة (*Hegemonic War*)، أي أن الحرب هي التي تحدد أي دولة أو أي الدول ستهيمن وتحكم العالم[3].

ورغم أن روبرت جيلبين يعتبر من أعمدة نظرية الإستقرار بالهيمنة ومن المبشرين بها، وفي الوقت نفسه سعى إلى وضع نظرية تفسر الحرب والتغيير في السياسة الدولية، إلا أنه رجح في النهاية كفة التغيير في السياسة الدولية على كفة استقرار النظام الدولي ولو من خلال الهيمنة. إذ يرى أن كل قوة مهيمنة هي زائلة، لأن تكاليف الحفاظ عليها تميل إلى الإرتفاع بشكل أسرع من قدرة المحافظة عليها[4].

---

[1] Martin Griffiths, op. cit, p 13.

[2] Jean-François Rioux, Ernie Keenes et Gregg Légaré, op. cit, p 75.

[(*)] لاحظ أن استنتاجه هذا قد ورد في كتابه "الحرب والتغيير في السياسة الدولية" الصادر في عام 1981، أي ثماني سنوات قبل انهيار الإتحاد السوفييتي وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم (الهيمنة) دون حدوث حرب بينهما، وهذا يبطل فرضيته من أن تغيرا حاسما في ميزان القوى القائم يأتي بعد قيام حرب بين القوى المشكلة للتوازن.

[3] Martin Griffiths, op. cit, p 13.

[4] Ibid, p 14.

وُجهت انتقادات عديدة لنظرية الإستقرار المهيمن. فهي على غرار واقعية والتز لم تستطع التنبؤ بنهاية الحرب الباردة. إضافة إلى كونها لا تقدم إثباتات إمبريقية كافية، فعدد حالات الإستقرار المبنية على وجود قوة مهيمنة على السياسة الدولية هو قليل جدا وغير كاف من أجل صلاحيتها واعتمادها في تحليل السياسة الدولية[1] (والسؤال المطروح هنا هو كم عدد الحالات المرجعية كي تعتمد وتقبل النظرية؟). وبالمقابل، هناك حالات تاريخية تثبت عكس ما تذهب إليه هذه النظرية. كما أنها ذات محتوى معياري من حيث دعوتها إلى تبني الليبرالية على مستوى الإقتصاد الدولي. ويمكن استخدامها للدفاع عن دور القوة المهيمنة (البعض يصنفها على أنها وصف خالص لوضع الولايات المتحدة) بكونها ليست ضرورية فحسب بل مفيدة أيضا لاستقرار النظام الدولي[2].

كما وُجهت انتقادات كذلك لنظرية جيلبين حول التغير في السياسة الدولية، إذ لفت بعض الكتاب الإنتباه إلى غموض وعدم تحديد النظرية، بينما جادل آخرون بأن تشاؤم جيلبين بخصوص مستقبل النظام الدولي استند بصفة شبه كلية على ميله الإيديولوجي للواقعية، وبأن نظريته لا تزيد على المقاربة الإجتماعية الداروينية (فكرة البقاء للأصلح والأقوى) في دراسة العلاقات الدولية[3].

المطلب الرابع: حدود التنظير الواقعي للعلاقات الدولية.

بقدر ما نجح الواقعيون في تقديم نظرية للعلاقات الدولية استطاعت أن تنال بجدارة لقب النظرية المهيمنة، والنظرية الأكثر تأثيرا ونفوذا في الحقل المعرفي للعلاقات الدولية، بقدر ما أخفقوا في معالجة العديد من جوانب العلاقات الدولية (أو أهملوها بالمرة)، ونالوا بذلك أيضا لقب النظرية الأكثر تعرضا للنقد والمساءلة.

قدم كيجلي (*Kegley*) جدولا يوضح من خلاله ما الذي تستطيع الواقعية تفسيره من ظواهر العلاقات الدولية وما الذي لا تستطيعه. والجدول كالتالي:

---

[1] Anne Marie D'Aoust, op. cit, p 06.

[2] روبرت غيلبين، مرجع سابق، ص117.

[3] Martin Griffiths, op. cit, p 15.

جدول (14): يوضح ما الذي تستطيع الواقعية تفسيره وما الذي لا تستطيعه

الواقعية تستطيع تفسير	الواقعية لا تستطيع تفسير
• السلوكات النزاعية بين الدول أثناء الحرب الباردة. • الرغبة في امتلاك القوة. • الميل نحو التوسع الإستعماري. • الصراع من أجل الهيمنة. • سباق القوى العظمى نحو التسلح. • الهوس بالأمن القومي.	• واقع التعاون بين الدول لما بعد الحرب الباردة. • مسيرة الديمقراطية ونجاحها. • زيادة اتفاقيات التبادل التجاري الحر. • إعادة بعث دور الأمم المتحدة. • انتشار اتفاقيات نزع السلاح. • النزعة الإنسانية الدولية.

Source: Cynthia Weber, **International Relations Theory: A Critical Introduction** (New York, Routledge, Third Edition, 2010), p 40.

وبغض النظر عما قدمته الواقعية وما استطاعت تفسيره، فإن ما يهمنا هنا هو مساءلة المشروع النظري للواقعية من حيث طموحه في تقديم نظرية علمية للعلاقات الدولية، والعقبات أو التحديات التي تواجه ذلك.

نستطيع القول ابتداء أنه لا يمكن الحديث عن بناء نظرية علمية للعلاقات الدولية في ظل وجود مفاهيم غير مضبوطة وغير دقيقة، وفي ظل بيئة دولية (بكل ما عرفته من تغيرات وتحولات) تتجه إلى دحض المقولات الواقعية بشأن المبادئ أو القواعد التي تحكمها، وفي ظل المنافسة الشرسة من طرف النظريات الأخرى التي تحاول إظهار عدم قدرتها (أي الواقعية) على التعامل مع العديد من المشكلات والأزمات الدولية التي فضحت ادعاءات الواقعيين بالقدرة على تفسير مختلف الظواهر الدولية.

وباعتبارها النظرية السائدة أو المهيمنة على الحقل، فإنها أكثر النظريات تعرضا للنقد كما ذكرنا سابقا، حيث أن ما كتب في مجال نقدها يوازي أو ربما يفوق ما كتب في شرحها أو تبسيطها من طرف المفكرين والمنظرين غير الواقعيين. لذا سنحاول من خلال هذا المطلب فحص هذه الإنتقادات وفرزها على ضوء المناقشات التي أثيرت بشأنها، وكذا معرفة ردود الواقعيين بشأنها.

الفرع الأول: مشكلة ضبط المفاهيم والقدرة على تقديم نظرية علمية وعامة للعلاقات الدولية.

تعد مسألة عدم القدرة على تقديم مفاهيم ومصطلحات مضبوطة وواضحة ودقيقة أمرا شائعا ومنتشرا في جميع فروع العلوم الإجتماعية والإنسانية، وبالتالي ليست حكرا على حقل العلاقات الدولية ولا على النظرية الواقعية فيه. لكن بوصفها حاملة لمشروع نظري يسعى إلى أعلى درجات العلمية على شاكلة ما تقدمه العلوم الطبيعية والفيزيائية، فإن هذه المشكلة تمثل تحديا كبيرا بالنسبة للواقعيين.

تواجه الواقعية مشكلة حادة في مجال التنظير للعلاقات الدولية تتعلق بغياب الدقة في تحديد المفاهيم والمصطلحات الأساسية مثل: القوة، ميزان القوى، المصلحة الوطنية، الأمن، ...إلخ. بل يشير أحمد علي سالم إلى أن إحدى أكبر الصعوبات التي عجز الواقعيون عن تجاوزها هي بناء مفهوم موحد ومحدد للقوة في العلاقات الدولية، واستمر هذا العجز مصدر إحراج لهم بين بقية المنظرين، لأن "القوة" ببساطة تعتبر المفهوم المحوري والأهم في المدرسة الواقعية[1]. وبالنسبة إلى كيوهين، فإن الواقعية تفتقر إلى قاعدة مناسبة من المصطلحات العلمية، فغموض هذه الأخيرة وازدواجيتها عندهم تقود إلى افتقارها للوضوح، أي إلى الغموض والإبهام، وهذا ما لا يتناسب مع تعريف إمري لاكاتوش[(*)] *Emre Lakatos* لجودة ونقاوة النظرية[2]. ويشير عبد الناصر جندلي إلى أنه بالإضافة إلى عدم الدقة والغموض الذي يلف المفاهيم الأساسية للواقعية، فإنها تقدم مفاهيم سياسية لا تعكس حقيقة النظام الدولي الحالي، أي أن القاموس المفاهيمي للواقعية جامد ولا يساير الحركية والديناميكية الكبيرة التي عرفتها العلاقات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، ومثال ذلك: قصر أهداف الدولة على غايات محددة (كالقوة والأمن مثلا)، فصل السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية (في ظل كل ما تفعله العولمة)، الدبلوماسية السرية (في عصر ثورة الإتصالات والإنترنيت)، استخدام توازن القوى كوسيلة لإدارة الصراع الدولي (في ظل تنامي الإعتماد المتبادل والتعاون)،... إلخ. فهذه المفاهيم أصبحت غير صالحة في العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة[3].

---

[1] أحمد علي سالم، مرجع سابق، ص119.

[(*)] يعتبر إمري لاكاتوش من أبرز فلاسفة العلم في القرن العشرين إلى جانب كل من كارل بوبر وتوماس كون، وصاحب فكرة "البرامج البحثية" Program Research في تفسير كيفية تطور العلم والمعرفة.

[2] Seán Molloy, op. cit, p 20.

[3] عبد الناصر جندلي، "إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص39.

وهذه المشكلة في ضبط المفاهيم وتحديدها تنعكس بالطبع سلبا على مسعاهم في عملية بناء نظرية قوية ومتينة من الناحية العلمية. بيد أن هناك عقبات وتحديات أخرى تواجه هذا المسعى وتزيد من مهمة الواقعيين صعوبة.

أقسى الإنتقادات التي وُجهت للواقعيين في هذا الصدد جاءت من طرف مفكري الفلسفة الما بعد وضعية وعلى رأسهم أنصار ما بعد الحداثة (أكثر تيارات ما بعد الوضعية تطرفا)، والذين شككوا وحاولوا تقويض فكرة السرديات أو النظريات الكبرى السائدة في الحقل، حيث قالوا بعدم إمكانية الوصول إلى نظرية علمية وعامة للعلاقات الدولية على شاكلة ما هو موجود في الفيزياء وعلوم الطبيعة، لأن الظاهرة السياسية الدولية لا تشبه تماما الظاهرة الطبيعية من حيث نمط حدوثها وانتظامها وخضوعها لقوانين عامة تحكمها،... إلخ، وبالتالي لا يمكن إخضاعها للمناهج نفسها، وإذا فعلنا ذلك، فسوف نستبعد جزءا كبيرا من ظواهر العلاقات الدولية من الدراسة، وسوف نقصي كذلك عددا كبيرا من المناهج ومصادر التفسير التي تتضمنها فلسفات أخرى غير فلسفات الوضعية. هؤلاء دعوا الواقعيين لأن يكونوا أكثر واقعية ويعترفوا بالتعقيد الشديد للظاهرة الدولية، كظاهرة إجتماعية ذات خصائص فريدة يصعب حتى تحديدها والإتفاق حولها. وعليه، ينبغي على الواقعيين (كتحد أول) ضرورة قبول التعدد والتنوع في المرجعيات الإبستمولوجية والأنطولوجية والمنهجية إذا ما أرادت تقديم نظرية مقبولة (وليست عامة) للعلاقات الدولية، وذلك قياسا بمنطلقاتها.

النقديون رأوا في الواقعية نظرية لا تزيد عن كونها محافظة وتبريرية، تسعى فقط إلى تحليل وتفسير ما هو موجود وقائم دون أن تكون لها وظيفة تذكر في مجال النقد وحل المشاكل التي أرقت الشعوب والمجتمعات الدولية. والتحدي الذي يراه النقديون جديرا بالواقعيين هو إمكانية تخلصهم من عباءة خدمة الرأسمالية العالمية والدول التي تمثلها على مستوى السياسات الدولية، وبناء نظرية تستجيب لآفاق النقد الذي تتيحه نظريتهم النقدية.

النسويون بدورهم لم يروا في الواقعية أكثر من نظرية "ذكورية" تستبعد وتقصي النساء بدعوى العلمية والحيادية. فمفاهيمها عن القوة وتوازن القوى والسيطرة والحرب والعقلانية والإعتماد على الذات ... إلخ، كلها مفاهيم تعكس ما هو عليه الرجل وما يرغب فيه، وهي لا تعكس حقيقة مكونات السياسة الدولية ولا طبيعتها. فإذا ما أرادت الواقعية حقا الوصول إلى نظرية عامة للعلاقات الدولية – حسب النسويين – يجب أن تعترف أن أكثر سكان الكرة الأرضية هم نساء، وأن كل مفاهيم السياسة الدولية هي "مجندرة"[*] بشكل أو بآخر.

[*] مصطلح "الجندر" سنتحدث عنه لاحقا في المبحث الخاص بالنسوية في العلاقات الدولية.

البنائيون "الحداثيون" ورغم تسليمهم بصواب المنطلقات الإبستمولوجية للواقعيين (الجدد) في مقاربتهم النظرية للعلاقات الدولية، إلا أنهم أعابوا عليهم أنطولوجيتهم المادية المتطرفة التي أنكرت أن يكون للمعنى والفكر والقيم دور مؤثر في السياسة الدولية، أو في عملية التحليل والتنظير لها. وعليه، فالتحدي الذي يواجهه الواقعيون - حسب ألكسندر ونت (وهو مشروعه في الحقيقة) - هو المزج والمؤالفة بين الإبستمولوجيا المادية والأنطولوجيا المثالية.

هناك انتقادات وتحديات لا تقل عنها أهمية جاءت من طرف مفكرين ومنظرين يتقاسمون مع الواقعيين بعضا من فلسفتهم ومناهجهم الوضعية، لكن يختلفون معهم في وصف وتحليل وتفسير ظواهر العلاقات الدولية، وبالتالي في شكل النظرية المراد بناؤها.

جون فاسكويز على خطى روبرت كيوهين، ركز نقده على الطبيعة اللاعلمية لأغلب النظرية الواقعية للعلاقات الدولية، منطلقا ومستندا إلى فلسفة العلم – خاصة تأثيرات توماس كون وإمري لاكاتوش – وذلك في مشروعه المتعلق بمدى ملاءمة واستجابة الواقعية لمعايير العلمية[1]. فهناك نقد لمدى علمية النظرية الواقعية ومدى استجابتها وتكيفها مع معايير البرادايم التي قدمها كون، خاصة فيما تعلق بمدى تقاسم أعضاء المجموعة العلمية للمفاهيم والمصطلحات والأفكار. فمثلا كار ومورغنتاو لا يتقاسمان الإعتقادات والقيم والتقنيات نفسها المتعلقة بتحديد دور القوة في العلاقات الدولية، بل يختلفان حتى حول المسألة الواحدة. والأمر نفسه بالنسبة لبقية الواقعيين من مارتن وايت إلى كينيث والتز. فلا يوجد هناك إلتزام مشترك بالمعايير والقواعد التي حددها كون كعناصر ضرورية للممارسة البارادايمية[2].

العنصر الثاني المفقود لدى الواقعية كما حدده كون، يتعلق بالحلول الحقيقية لمآزق ومشكلات العلاقات الدولية. فهذه الحلول لا توجد في مجال العلاقات الدولية كما توجد في العلوم الطبيعية، بل لا يوجد حتى منهج أو طريقة لوصف المجتمع الدولي بالطريقة نفسها التي يصف بها الدارسون الطبيعيون ظواهرهم المدروسة[3].

من حيث مستوى التحليل، تعاني الواقعية إشكالية حقيقية. فـــ مورغنتاو يعتمد مستوى تحليل الفرد في بناء نظريته العلمية، إذ يعتبر طبيعة وسلوك الإنسان مرجعا لفهم طبيعة وسلوك الدول في استقراء أو حكم غير مبرر. والنقد الأساسي جاءه من داخل الواقعية نفسها، حيث يذهب كينيث والتز إلى أنه عبر مستوى تحليل النظام الدولي فقط يمكن تقديم نظرية علمية للعلاقات الدولية، رغم اعترافه بوجود ثلاثة مستويات للتحليل. و لم يسلم هو الآخر من الإنتقادات التي طالت نظريته، إذ لا يمكن عزل

[1] Seán Molloy, op. cit, p 20.
[2] Ibid, p 23.
[3] Idem.

النظام الدولي عن وحداته المكونة له (الدول). أي لا يستطيع المرء أن يفصل الكل عن الأجزاء، والأهداف عن الوسائل، والأسباب عن النتائج، فليس ثمة كل صرف أو جزء صرف. وبالتالي، لا يستطيع والتز أن يبني نظرية بنيوية- نسقية بحتة للعلاقات الدولية[1]. لقد أشار ألكسندر ونت إلى الخلل الموجود في نظرية والتز، إذ يعتمد هذا الأخير مستوى تحليليا إبستمولوجيا بنيويا (كليا) بالنسبة للبنية (النظام الدولي)، لكن عندما يتعلق الأمر بالوحدات المكونة له (أي الدول) فإن الإبستمولوجيا التحليلية "البنيوية" تنقلب إلى "فردية"، حيث ينطلق من الطبيعة "العقلانية" الثابتة للدول (كل الدول تبحث عن تعظيم مصالحها المتمثلة في الأمن)، وبالتالي تتماثل عنده وظائفها. واختلاف سلوكاتها يفسر بموقعها النسبي (قدراتها المادية العسكرية تحديدا) في النظام الدولي، فهذا الأخير هو الذي يفسر سلوك الدول. إذن، افتراض والتز حول الإستقلال التام بين البنية والوحدات المكونة لها، وأن البنية هي التي تشكل سلوك الوحدات التابعة لها (التفاعل والتشكيل هنا أحادي الإتجاه من البنية إلى الوحدات)، هو أساس نظريته البنيوية حول العلاقات الدولية. وهذا الإفتراض هو الذي يفسر – حسب ونت – جمود النظرية وعدم قدرتها على تفسير التغير في طبيعة النظام الدولي، أو حتى كيف أتى هذا النظام الدولي إلى الوجود.

من حيث التصور الأنطولوجي للعلاقات الدولية، ينفي عنها النقاد (وفي مقدمتهم الليبراليون) صفة الشمولية. إذ حصر الواقعيون الظواهر الدولية في نطاق ضيق جيدا، لم يتجاوز نطاق الصراعات والنزاعات والحروب، وتجاهلوا ظواهر التعاون والتكامل والتواصل بين المجتمعات والدول. وبالمثل، أعطوا أهمية قصوى لمتغير أو محدد القوة العسكرية في السياسة الدولية، وتجاهلوا بقية المحددات الأخرى الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والدينية والإثنية ...إلخ. وعليه، يذهب النقاد إلى أن النظرية الواقعية لا تتصف بالشمولية والعمومية. لكن والتز يرد بالقول "إن [نظرية] العلاقات الدولية ليست نظرية لكل شيء، فهي نظرية حول أشياء تعتبر مهمة في العالم"[2]. ومن ناحية الفواعل، فإنهم قصروها على الدولة متجاهلين بذلك دور الفواعل الأخرى التي أصبحت تلعب دورا كبيرا في السياسة الدولية، وبالتالي وجب أن تنال أهمية كذلك في عملية التنظير. ويرد الواقعيون بخصوص هذه المسألة أن الدولة ما زالت هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وأن بقية الفواعل الأخرى ما هي إلا امتدادات وأدوات في يد الدول خاصة القوية منها، فلا ينتظر مثلا أن تُخضع هذه الفواعل دولة قوية مثل الولايات المتحدة لإملاءاتها.

---

[1] عبد الناصر جندلي، "التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، مرجع سابق، ص185.

[2] عبد الناصر جندلي، "إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص39.

من الناحية المنهجية لا يتفق الواقعيون حول منهج واحد في عملية التنظير للعلاقات الدولية، فعلى حين يعتمد الكلاسيكيون منهم بشكل واسع على التاريخ متبعين قواعد الإستقراء قصد الوصول إلى تعميمات تكون بمثابة الإفتراضات الأساسية للنظرية، فإن الواقعيين الجدد يترعون أكثر إلى استعمال المناهج السلوكية والتجريبية، وباعتبارهم بنيويين في التحليل فإنهم يعتمدون على الإستنباط بدل الإستقراء لاستخراج القواعد العامة التي تحكم سلوك الدول.

هناك انتقاد آخر يتعلق بتوجه التنظير الواقعي نحو شرح وتفسير سلوك وعلاقات الدول العظمى، وبالمقابل تجاهله وعدم إعطائه أجوبة كافية على أسئلة من قبيل: كيف تتفاعل الدول في العالم الثالث؟ وما الذي تريده هذه الدول؟ وما الطرق التي تسلكها في سبيل تحقيق هذه الأهداف؟[1] ستيفن فان - إفرا أحد كبار الواقعيين الجدد - يرد بالقول أن الدول الصغيرة ودول العالم الثالث عامة لا تهم ولا أهمية لها سواء في المجال النظري أو في الواقع الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة[2].

الفرع الثاني: مدى قدرة الواقعية على التكيف مع نهاية الحرب الباردة.

مثلت نهاية الحرب الباردة في نظر العديد من منظري العلاقات الدولية المحك والمعيار الحقيقي للحكم على مصداقية وصلاحية النظرية الواقعية، إذ أن الأحداث الدراماتيكية التي عرفها النظام الدولي في نهاية الثمانينيات من انهيار للإتحاد السوفييتي بفعل عوامل داخلية (اقتصادية بالأساس)، وزوال الثنائية القطبية دون حرب تذكر، لصالح أحادية قطبية (خاصة من الناحية العسكرية) جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية بلا مُوازن، كل هذه الأحداث لم تستطع الواقعية التنبؤ بها ولا حتى تفسيرها من بعد ذلك انطلاقا من مقولاتها المعروفة، خاصة مقولات الواقعيين الجدد حول تفسير السياسات الدولية وسلوكات الدول.

فـــ بول كينيدي - صاحب الكتاب الشهير عن صعود القوى الكبرى وهبوطها - لم يستطع توقع سقوط الإتحاد السوفييتي على الرغم من صدور كتابه أعواما قليلة قبل هذا الحدث الكبير[3]. أما والتز الذي بنى نظريته على منطق الثنائية القطبية التي كانت سائدة أثناء فترة الحرب الباردة فإنه لم يستطع تفسير التغير الكبير أو الحاسم في التوزيع النسبي للقوة بين القوى الكبرى في النظام الدولي في نهاية الثمانينات من القرن الماضي[4]، فعلى حين افترض أن توزيع القدرات "العسكرية" بين القوى الكبرى هو الذي يحدد ميزان القوى الدولي وأن طبيعة النظام الدولي تأبى الأحادية، إذ لا بد من رجوع ميزان

---

[1] أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، مرجع سابق، ص25.

[2] المرجع نفسه، ص53.

[3] أحمد علي سالم، مرجع سابق، ص130.

[4] المرجع نفسه، ص130.

القوى – إذا ما اختل – إلى حالة التوازن، إلا أن ميزان القوى بين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الثمانينيات قد تحدد واختل بفعل العوامل الإقتصادية لا العسكرية، وأن انفراد الولايات المتحدة بوضع الهيمنة أو الأحادية قد طالت مدة رجوعه إلى حالة التوازن، بل لا يبد في الأفق القريب أنه كذلك.

لقد رد الواقعيون الجدد على مسألة التنبؤ بسقوط الإتحاد السوفييتي بالقول أن نظريتهم هي عن السياسة الدولية وليست نظرية للسياسة الخارجية، إنها ليست موجهة لتفسير سلوك دولة بعينه وإنما تضع إطارا عاما يمكن من خلاله فهم سلوك الدول في ظل البيئة الدولية الفوضوية بصفة عامة، ووالتز نفسه يعترف أنه إذا ما أردنا فهم سلوك دولة بعينه فنحن في حاجة أكثر إلى الإستفادة مما تمدنا به باقي مستويات التحليل الأخرى (الفردي والوطني). وفي الحالة هذه فإن فهم السلوك الخارجي للإتحاد السوفييتي يرتبط بإدراك التغيرات التي حدثت داخله وأدت إلى تغير النظام الدولي ككل[1].

وإذا كان هذا الرد غير مقنع للكثيرين، فإن المسألة الثانية بقيت بلا رد، إذ لا يملك الواقعيون (لأسباب متعلقة فقط بمصداقية النظرية)[(*)] إلا التمسك بخيط أمل في ظهور موازن جديد لقوة الولايات المتحدة حتى يعود النظام الدولي إلى وضع التوازن. وإلى حين حدوث هذا الأخير لا يزال الواقعيون مختلفين بشأن توصيف النظام الدولي الحالي الذي يطلقون عليه "نظام ما بعد الحرب الباردة"، فهناك من الواقعيين من يصفه بـــ "الأحادية القطبية" على اعتبار أن الهيمنة دانت للولايات المتحدة عسكريا واقتصاديا وسياسيا، ومنهم من يذهب إلى أنه "متعدد القطبية"، وحتى هؤلاء يختلفون فيما بينهم حول ماهية هذه الأقطاب وعددها، فبينما يتفقون جميعا على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أولاها، يختلفون بشأن الباقي، فعلى أساس عسكري يضيفون روسيا الإتحادية والصين بدرجة أقل، وعلى أساس اقتصادي يضعون بدل روسيا كلا من اليابان وألمانيا، وبالنظر إلى الدور السياسي الذي تلعبه القوى الكبرى في السياسة الدولية يقصون الصين ويضعون مكانها بريطانيا (على الرغم من اتهامها بالتبعية السياسية في المواقف للولايات المتحدة). إذن وعلى الرغم من أن والتز يدعي سهولة تحديد القوى الكبرى في أي نظام دولي منذ بداية العصر الحديث[2]، إلا أن الإختلاف في تحديد القوى الكبرى في

---

[1] عبد الناصر جندلي، "إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص27.

[(*)] من الناحية العملية يعتبر هذا الوضع مثاليا للولايات المتحدة ولمصالحها، ورغم إدعاء الحيادية والموضوعية من طرف منظري الواقعية إلا أن هناك دلائل كثيرة توحي بتوظيف هذه النظرية ومنظريها في خدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

[2] أحمد علي سالم، مرجع سابق، ص127.

النظام الدولي الحالي يعكس بوضوح ذلك التخبط والغموض الذي تعانيه الواقعية في تحديد وضبط مكونات أهم مفاهيمها على الإطلاق، ألا وهو مفهوم "القوة" كما ذكرنا من قبل.

حدود العجز كما يصورها النقاد لم تتوقف هنا، بل تعدته إلى عدم القدرة على تفسير ظواهر وأحداث عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فتفجر النزاعات الإثنية والعرقية والحروب الأهلية داخل الدول لم يكن بداعي المصلحة الوطنية ولكن بسبب اعتبارات قيمية وثقافية تتعلق بالهويات الجماعية ومصالحها[1]، وهذا يتجاوز في الحقيقة مفهوم الواقعيين التقليدي عن الحرب التي تحدث بين الدول (نتيجة اختلال ميزان القوى) وتهديداتها التي تأتي من دول كذلك[*]. ثم إن قدرات الدول في توفير الأمن لمواطنيها قد تراجعت بسبب عدد من العوامل والتهديدات غير العسكرية مثل مشكلات البيئة والنمو السكاني والأمراض الوبائية والمعدية ومشكلات اللاجئين وشح الموارد ...إلخ، مما يجعل الواقعيين (بتركيزهم على المخاطر المادية والعسكرية دون سواها) غير قادرين على مواكبة وتقديم إسهامات ذات أهمية في مجال الدراسات الأمنية غير العسكرية (كالأمن الإنساني وجوانبه المتعددة إجتماعيا وثقافيا وسكانيا)[2]. و لم تعد التهديدات الأمنية للدول مرتبطة بمصادر خارجية فقط كما يدّعي الواقعيون بل إن التهديدات الداخلية للدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة اعتلت الأولوية والأهمية سواء بالنسبة لدارسي العلاقات الدولية أو لصناع القرار في الدول والحكومات، وهنا نعود للمقولة التاريخية لرئيس الولايات المتحدة الأسبق أيزنهاور "دعونا لا ننس أن نحمي أنفسنا من الداخل، قبل أن نحمي أنفسنا من الخارج"[3]. وتحليل هذه التهديدات يقع في المستوى الثاني (الدولة) الذي أهمله الواقعيون الجدد، فالإنطلاق من هذا المستوى يتيح لنا دراسة تأثير ودور كل من المؤسسات الداخلية وطبيعة التوجه الإقتصادي للدولة، وكذلك سلوك النخب السياسية الحاكمة في تشكيل السياسات الدولية. يرى أحمد

---

[1] مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص79.

[*] حاول باري بوزان Barry Buzan تقديم تفسير واقعي للنزاعات الإثنية، وذلك بافتراض ما يلي:

1- الدولة المتعددة الإثنيات والتي تعاني ضعفا وتمزقا شديدين بحيث تفقد السيطرة والتحكم في شعبها وإقليمها هي أشبه بحالة الفوضى في النظام الدولي.

2- المجموعات الإثنية داخل الدولة تصبح بمثابة فواعل مستقلة، تسعى كل منها إلى تحقيق المصالح الخاصة بها.

3- في ظل وضع الفوضى (غياب سلطة الدولة بسبب الضعف والتمزق) لا تكون أي مجموعة إثنية متأكدة من نوايا وسلوكات المجموعات الأخرى، وبالتالي تعتمد على قدراتها الذاتية (بما في ذلك استعمال القوة) في ضمان بقائها وحماية نفسها من تهديدات الآخرين، وعليه تصبح الحرب الداخلية (النزاعات الإثنية) ممكنة جدا.

انظر في ذلك: ستيفن والت، مرجع سابق.

[2] أحمد محمد أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، مرجع سابق، ص54.

[3] المرجع نفسه، ص51.

محمد أبو زيد في هذا الصدد أن إهمال الواقعيين الجدد لدراسة التاريخ وتركيزهم على دراسة المتغيرات والتهديدات الخارجية أنساهم حقيقة أن كل روما لم تنهر إلا من الداخل[1].

هناك حديث كذلك عن عجز الواقعية في تفسير حالة السلم أو الإستقرار التي تعرفها أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة. إذ راهن عدد من الواقعيين الجدد "الهجوميين" وعلى رأسهم ميرشايمر على أن زوال الثنائية القطبية سيؤدي إلى تفجر العنف على نطاق واسع في أوروبا[2]، على اعتبار أن القوى الكبرى في أوروبا في فترة الحرب الباردة كانت في تحالف مع الولايات المتحدة ضد الإتحاد السوفييتي، لكن زوال وانهيار هذا الأخير يعني أن الدول الأوروبية ستدخل في حروب من أجل ضبط ميزان القوى بينها. عاد ميرشايمر ليبرر فترة السلم الأوروبي بأنها مؤقتة، بسبب راعي السلم المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل كضابط للتوازنات في أوروبا، وبمجرد انسحابها ستعود الدول إلى لعبتها المفضلة، لعبة توازنات القوة.

ولقد كان الهجوم الذي طال مدينتي نيويورك وواشنطن عام 2001 أو المعروف بـــ أحداث 11 سبتمبر الحدث الأبرز الذي شكل تحديا حقيقيا أمام القدرة التفسيرية للواقعية لظواهر عالم ما بعد الحرب الباردة، والتحدي هنا من وجهين[3]:

1- لم تقم بهذه العملية الهجومية دولة وإنما تنظيم دولي وصف بالإرهاب.

2- لم يكن القصد من هذا الهجوم هو إحداث توازن مع قوة الولايات المتحدة وإنما حرّكته دوافع ثقافية دينية بالأساس.

وبالعودة إلى مسلمات الواقعيين فإن الدول فقط هي الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية، باعتبارها تملك القدرات العسكرية لشن الحروب أو التهديد بها، ومن جهة أخرى تمثل مواضيع الأمن "العسكري" فقط مسائل "السياسة العليا". لكن أحداث 11 سبتمبر 2001 تفرض على الواقعيين إعادة مراجعة أنطولوجية لفواعل العلاقات الدولية ولمحركات السياسة الدولية، باعتبار أن عالم ما بعد الحرب الباردة قد أعاد إلى الواجهة/ أو بالأحرى فتح الأعين المغمضة حول التأثير الكبير الذي أضحت تمارسه العوامل الثقافية والدينية في العلاقات الدولية، وعليه يجب أن يظهر كذلك في تحليلات المفكرين والمنظرين.

لا يُسلِّم الواقعيون بسهولة لهذه الإنتقادات، إذ يؤكد ويليام وولفورث (*William C. Wohlforth*) أن النظرية الواقعية لم تفقد شرعيتها ومصداقيتها العلمية مع ما حصل في أوروبا الشرقية

---

[1] المرجع نفسه، ص51.

[2] أحمد علي سالم، مرجع سابق، ص128.

[3] المرجع نفسه، ص132.

(تفكك الإتحاد السوفييتي واندلاع العديد من النزاعات الداخلية والحروب التطهيرية كأزمة كوسوفو والبوسنة والهرسك ...إلخ)، فبغض النظر عن الواقعية البنيوية (الجديدة) التي تهمل مسألة التغيير في النظام الدولي لفهم النهاية المفاجئة والسلمية للحرب الباردة، فإن وولفورث يقترح طيفا من نظريات واقعية أخرى تستطيع تفسير ذلك، منها نظرية توازن القوى ونظرية التنافس على الهيمنة (الإستقرار بالهيمنة) ونظرية تحول القوة[1]. ومن جهته، يؤكد جون ميرشايمر أن الواقعية مازالت وستظل النظرية المهيمنة في السياسة الدولية، ذلك أنه وللأسف لازلنا نعيش في عالم شرير ووحشي أين تتنافس القوى الكبرى على مزيد من القوة لبلوغ وضع التفوق والهيمنة. ولا تزال "القوة العسكرية" هي غاية الدول ووسيلتها في تحقيق مصالحها، فهي العملة الرئيسية المتداولة في السياسة الدولية، وتكفي الأحداث التالية لتدلل على ذلك: الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد العراق 1991 وكوسوفو 1999 وتلك التي كانت وشيكة ضد كوريا الشمالية في 1994، سباق التسلح بين الهند وباكستان، النزاع بشأن إقليم كشمير، رغبة إيران في امتلاك السلاح النووي[2].

يجادل عبد الناصر جندلي أن ما يحسب للواقعية هو تقديمها لفكرة القوة كمتغير أساسي في السياسة الدولية. فبالرغم من تراجع دور القوة العسكرية إلا أن مفهوم القوة بشكل عام يتخلل كافة المجالات الأخرى الإقتصادية والتكنولوجية والثقافية، فالواقعية باعتمادها متغير القوة تعد محاولة جادة في صياغة نظرية عامة للعلاقات الدولية[3].

ومع ذلك، لا تستطيع الواقعية أن تفسر كل ظواهر العلاقات الدولية، فهي تقول لنا الكثير حول سياسة القوة، ولكنها تصمت (أو يجب أن تصمت) في العديد من القضايا الأخرى في العلاقات الدولية[4].

في النهاية يُجمع النقاد على أن الواقعية هي نظرية صيغت وبنيت لتعكس معطيات البيئة الدولية ومكوناتها أثناء فترة الحرب الباردة، وإذا ما أرادت البقاء يجب عليها أن تتكيف مع ما تفرضه معطيات فترة ما بعد الحرب الباردة. فالنظرية (الوضعية) تنشأ في النهاية لتعبر عن الواقع الفعلي وتفسره، والنظرية التي لا تملك وسائل التغير والتكيف مع أحداث الواقع المتغيرة باستمرار هي نظرية لا تستطيع ولا تستحق البقاء.

---

[1] جوني عاصي، مرجع سابق، ص33.

[2] جون ميرشايمر، مرجع سابق.

[3] عبد الناصر جندلي، "إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص41.

[4] Jean-François Rioux, Ernie Keenes et Gregg Légaré, op. cit, p 74.

الفرع الثالث: مدى تراجع سيادة الدولة في ظل تغير طبيعة النظام الدولي.

على ضوء ما ذكرناه في العنصرين السابقين أثيرت مشكلة تتعلق بمصير الدولة القومية[*] في ظل التغيرات التي عصفت بالنظام الدولي، وأبرزت إلى واجهة السياسة الدولية فواعل من غير الدولة، قدرات بعضها تفوق قدرات بعض الدول منفردة من الناحية العسكرية (بعض التنظيمات الإرهابية كالقاعدة مثلا)، ومن الناحية الإقتصادية ربما تفوق قدرات عدة دول مجتمعة (كالشركات الكبرى المتخطية القوميات وما أكثرها)، ومن الناحية السياسية تأثيرها ونفوذها يفوق ما يمكن أن تفعله دول بعينها (كالأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان).

لكن قبل ذلك، وجبت الإشارة إلى أن هناك جدلا حادا حول طبيعة النظام الدولي ذاته بعد نهاية الحرب الباردة، والبت في هذا المسألة أو على الأقل اتخاذ موقف بشأن الآراء المطروحة حولها سيسهل من عملية تحديد موقع ومصير (سيادة) الدولة في ظله.

يشير أنصار العولمة ومن قبلهم الليبراليون المؤسساتيون والتعدديون أنصار الإعتماد المتبادل إلى أن النظام الدولي منذ بداية السبعينيات قد عرف تحولا أساسيا من جهتين:

1- من جهة فواعل السياسية الدولية، حيث برزت فواعل أخرى من غير الدولة أصبحت تلعب دورا كبيرا في توجيه السياسات الدولية وتؤثر بشكل حاسم في خيارات الدول وفي رسم سياساتها الخارجية.

2- من جهة المسائل والقضايا التي تعتلي الأولوية والأهمية في أجندة السياسة الدولية، حيث تراجعت المسائل الأمنية والعسكرية (السياسة العليا) لصالح المسائل الإقتصادية (السياسة الدنيا).

ولقد لعبت العولمة من بعد ذلك دورا بالغ الأهمية في تغيير وجه النظام الدولي وخارطة التفاعلات السياسية الدولية، حيث أن اختراق كل ما هو عالمي لكل ما هو محلي (دولتي) قد جعل ظواهر العلاقات الدولية تتميز أكثر بالتشابك والترابط، من الثقافي إلى التقني، ومن السياسي إلى الإقتصادي[1]. ولم تعد معه السياسة الدولية هي سياسة للدول وبالدول وحول الدول، وإنما أصبحت تنتظم حول عدد وافر من الفواعل المختلفة وفي مجالات مختلفة، أين غابت التراتبية والحصرية في الفواعل (أولوية وأسبقية الدولة على باقي الفواعل الأخرى)، وغابت التراتبية والحصرية كذلك في الموضوعات والمسائل، وبدل الحديث عن سياسة دولية صرنا نتحدث عن سياسية عالمية، وبدل الحديث عن نظام

---

[*] نلفت الإنتباه هنا إلى أن عبارة "مصير الدولة القومية" تختلف عن عبارة "تراجع سيادة الدولة"، ففي الأولى يذهب بعض المفكرين والمنظرين إلى أن التنظيم الدولي في عصر العولمة بلغ درجة من التطور والنضج لم يعد بحاجة معهما إلى شيء اسمه الدولة، أما في الثانية فتقل حدة الإقصاء والنفي لفكرة الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية.

[1] عبد السلام يخلف، "الرشادة في زمن العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33، جوان 2010، ص137.

دولي صرنا نتحدث عن نظام عالمي. وفي هذا الصدد وصف كل من جيمس روزنو (*James Rosenau*) و ماري ديرفي (*Mary Durfee*) النظام الدولي، الآخذ في التشكل منذ السبعينيات والذي بدأت تتضح ملامحه مع نهاية الحرب الباردة، بأنه يتجاوز البرادايم الواقعي المتمحور حول نموذج "مركزية الدولة" إلى ما أسمياه بـــ "نموذج الإضطراب"، الذي يشير إلى نظام متعدد مراكز القوة للاعبين غير دوليين، مستقلين عن نظام الدولة، يتنافسون، يتصارعون، ويتعاونون، وبكلمات أخرى، يتبادلون مع النظام الدولي[1].

إن وصف طبيعة النظام الدولي على هذا النحو يجعلنا نسير في اتجاه فرضية تراجع سيادة الدولة وانحسار أدوارها على المستوى الخارجي كما الداخلي، وهنا تتهاطل الأمثلة والدلائل لإثبات صحة الفرضية، وفي مقدمتها ما جاد به علماء الإقتصاد من أن "الدول السيادية" قد بدأت تفقد السيطرة على تحركات رؤوس الأموال والبضائع والشركات والمعلومات، وأن مستوى النشاط الإقتصادي الذي يتجاوز حدود الدولة قد فاق بكثير ما يتم داخلها، وأن الشركات الكبرى قد أخذت زمام إدارة شؤون الإقتصاد الدولي ...إلخ. علماء السياسة يتحدثون عن تزايد الصعوبة في التمييز بين ما هو دولي أو عالمي وبين ما هو داخلي، وعن تحول الولاءات السياسية من دولتية إلى جهوية إقليمية (الإتحاد الأوروبي مثلا) وإلى عالمية (فكرة المواطنة العالمية)، التأثير المتزايد للعدد المتزايد من المنظمات الدولية والإقليمية، بروز فكرة المجتمع المدني العالمي ...إلخ. ومن الناحيتين الإجتماعية والثقافية غيرت العولمة بشكل كبير الخطوط الفاصلة بين ما هو محلي (خاص) وما هو عالمي (عام)، وكذلك غيرت من الأنماط الإجتماعية والثقافية التي كانت تُرسم حدودها من قبل داخل دائرة الدول، وعليه تتجه الدول (خاصة الضعيفة منها) إلى فقدان السيطرة على ضبط هوياتها الإجتماعية والثقافية.

كل هذه الأوصاف وغيرها جعلت أنصار الفرضية السابقة يتحدثون عن الوضع الجديد الذي آلت إليه الدولة، فـــ عبد الله بن جبر العتيبي مثلا يورد مجموعة من التسميات: "أزمة السيادة"، "السيادة في خطر"، "السيادة في نهايتها"، "متلاشية"، "مختلة"، "ضحلة"، كلها أطلقت واستخدمت لوصف حالة الدولة في أحد أعداد المجلة ديادلوس (*Deadlus*)[2]، وهي تعكس ذلك النخر الشديد الذي يتعرض له حصن الدولة "المنيع" المتمثل تقليديا في السيادة. تذهب سوزان ستراينج (*Susan Strange*) إلى أن انحسار السيادة أضحى يمثل تحولا جوهريا في البنية الويستفالية للمنظومة الدولية، فهي تجادل أنه بفعل التغيرات "الكونية" الواضحة في عالمنا المعاصر قد تم إزاحة الدولة من موقعها المركزي في السياسة

---

[1] جوني عاصي، مرجع سابق، ص49.

[2] عبد الله بن جبر العتيبي، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية: بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 23، صيف 2009، ص72.

الدولية[1]. ودانيال بال (*Daniel Bell*) - العالم الإجتماعي الأمريكي - تحدث عن المأزق الكبير الذي وُضعت فيه الدولة بفعل ما شهده العالم من تغيرات مؤثرة في العشريتين الأخيرتين من القرن العشرين، وهو إن لم يحسم أمره في هذه المسألة إلا أنه يورد جانبا من الضعف الذي أضحت تعانيه الدولة إزاء المشاكل والأزمات "الدولية"، حيث يقول إن "الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى، وأكبر من أن تتعامل مع المشكلات الصغرى"[2].

هؤلاء جميعهم يراهنون على ضرورة انعكاس هذا الوضع الدولي الجديد في عملية التنظير للعلاقات الدولية، إذ لا يعقل أن تظل النظرية متمحورة حول الدولة، بينما يحيل الواقع هذه الأخيرة إلى مراكز ثانوية خاصة في بعض المجالات (كالإقتصاد مثلا). لكن في الجانب المقابل لا يبد أن الواقعيين يرضخون بسهولة للإنتقادات التي طالتهم في هذه المسألة، ولهم من الحجج ما يثبت عكس الفرضية السابقة.

البداية من مسألة تغير طبيعة النظام الدولي. إذ يقول والتز أن طلبة العلاقات الدولية يعتقدون أن الواقعية قد أصبحت مهملة، إنهم يجادلون بأن أزمنة جديدة تستدعي تفكيرا جديدا، وأن تغير الظروف تتطلب مراجعة النظريات الموجودة أو استبدالها بنظريات جديدة. إنهم يجادلون بأن الأسلحة النووية قد غيرت بشكل حاسم كيف أن بعض الدول أصبحت تحتاط لأمنها وربما لأمن الآخرين، لكن الأسلحة النووية في الحقيقة لم تغير من الطبيعة "الفوضوية" للنظام السياسي الدولي، فالتغير في طبيعة وبنية النظام الدولي هو متميز ومختلف تماما عن التغير على مستوى الوحدات (الدول)[3].

يعترف والتز بإمكانية حدوث تغير في طبيعة النظام الدولي في حالة واحدة فقط، وهي حالة تحوله من "الفوضوية" إلى "الهيراركية"، وهذه الأخيرة تعني وجود مؤسسات هرمية التسلسل، أي حكومة عالمية من نوعا ما، وبمراجعة ما يتحدث عنه دعاة التغير وعلى رأسهم الليبراليين نستنتج بوضوح أن النظام الدولي الحالي باق على فوضويته التي تعود إلى أواخر القرون الوسطى[4].

أولى وأهم النتائج المترتبة عن افتراض استمرارية "فوضوية النظام الدولي" هو الإقرار ببقاء الدولة الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وأن النموذج الذي تمثله "الدولة القومية" بشكله الحاضر سيستمر إلى أمد غير منظور، ليس بسبب عجز الإنسان عن ابتكار كيان سياسي آخر، وإنما بسبب الجوهر الذي

---

[1] المرجع نفسه، ص73.

[2] عبد الناصر جندلي، "إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص29.

[3] Kenneth Waltz, op. cit, p 05.

[4] كريس براون، مرجع سابق، ص53.

قام عليه مفهوم الدولة القومية ذاته، إنه "السيادة" التي شكلت العقبة الأساسية أمام إمكانية تجسيد أي كيان سياسي آخر على أرض الواقع[1]. ورغم كل المحاولات – خاصة من جانب الليبراليين – التي سعت إلى تفتيت وتفكيك السيادة تمهيدا لتجاوز فكرة الدولة كإطار سياسي لتنظيم المجتمعات والشعوب نحو أطر أخرى أرحب وأوسع، إلا أنها باءت بالفشل إلى حد الآن، بما في ذلك تجربة الإتحاد الأوروبي الآخذة في التراجع حسب العديد من المتتبعين.

يجادل الواقعيون أن الدولة لا تزال المحرك الأساسي والأكثر نفوذا وتأثيرا في السياسة الدولية، كما أنها تعتبر الساحات الرئيسية لجميع التفاعلات الدولية أيا كان نمط الفاعل، فالفواعل الأخرى لا يمكن لها أن تنشأ وتنشط وتبقى إلا من خلال الدول، وهي في الوقت نفسه أدوات ووسائل في يد الدول (خاصة القوية منها) تستطيع تحجيم دورها وتأثيرها متى ما أرادت. يضيف الواقعيون بشأن المكانة التي تحتلها الدولة، أن هذه الأخيرة لا تزال الفاعل الرئيسي والوحيد على مستوى الفضاءات الخارجية والداخلية بالنسبة إلى العالم الثالث[2]، فحتى إمكانية وجود منافسين للدولة (المقصود هنا هو السلطة) على المستوى الداخلي معدومة بسبب غياب أو ضعف الفواعل ما تحت الدولة.

وبالنسبة لفكرة اهتزاز سيادة الدولة وتراجعها، يرى الواقعيون أن المدافعين عنها من الليبراليين وأنصار العولمة قد وقعوا في الخلط بين "السيادة القانونية" و"السيادة الفعلية"، حيث أن السيادة بمفهومها القانوني (الإستقلال التام في السياستين الداخلية والخارجية) لم تتجسد يوما على أرض الواقع، حتى بالنسبة للدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة (تأثير اللوبي الإسرائيلي على صانع القرار الأمريكي مثلا)، وبالتالي القول بوجود سيادة مطلقة لا تتم مخالفتها أبدا هي فكرة من النادر إن لم يكن من المستحيل تحققها في واقع الممارسة الدولية[3]. يضيف الواقعيون متسائلين: هل يعني الحديث عن القيود الجديدة المفروضة على سيادة الدولة القومية أن هذه السيادة كانت حرة من أي قيد قبل مجيء هذه القيود؟ ليردوا بالقول أنه لم يسبق للسيادة قط أن تمتعت بالحصانة الكاملة ضد الإنتهاكات والمخالفات، ومع ذلك فهي باقية ومستمرة[4].

هناك من ذهب إلى حد المراهنة على دور وتأثير متزايدين للدولة في ظل العولمة، فـــ روبرت جيلبين مثلا يناقض أولئك الذين جادلوا بأن نمو الإعتماد المتبادل الإقتصادي قد أضعف من دور الدولة، وقلل من أهمية القوة العسكرية لصالح تزايد دور وتأثير العامل الإقتصادي في الشؤون الدولية، حيث يرى

---

[1] محمد وقيع الله، مرجع سابق، ص94.

[2] أحمد محمد أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، مرجع سابق، ص56.

[3] عبد الله بن جبر العتيبي، مرجع سابق، ص75.

[4] المرجع نفسه، ص76.

أن النظام الليبرالي الدولي في مجال التجارة يعتمد على العوامل نفسها التي زُعم بأنها تقوضه، فهو يقتضي حضور الدولة القوية لتقديم ما يمكن تسميته "السلع العامة الدولية"[1]. وستيفن كراسنر يؤكد أن سيادة الدولة في المرحلة الأخيرة من القرن العشرين قد قويت و لم تضعف بتاتا، فالدولة وُجدت لتبقى، ولذلك فقد اكتسبت طرقا جديدة للمناورة[2]. وفيل سيرني (*Phil Cerny*) يذهب إلى أن الدولة قد انتقلت من "دولة الرفاه" إلى "دولة المنافسة" قصد الوقوف في وجه التدخل الإقتصادي الدولي، ومهما يكن للدولة من استمرار في ظل العولمة، فإن أدوارها ستكون مغايرة لما هي عليه الآن، لأنها سوف تتكيف مع الواقع الجديد بطرق ستبتكرها كما فعلت في السابق[3].

يخلص الواقعيون إلى نتيجة مفادها أن النظام الدولي مازال فوضويا، وذلك بسبب أن الدول لم تتنازل عن سيادتها ولا عن جزء منها، و لم يستطع أي كيان سياسي آخر أن يحل محلها. وعليه، تبقى الدولة هي الفاعل الأساسي في ظل سياسة دولية سمتها الأبرز هي الصراع، وتظل القوة (العسكرية بدرجة أولى) هي ضمانها الحقيقي في تحقيق مصالحها أو في المحافظة عليها.

[1] Martin Griffiths, op. cit, p 12.

[2] عبد السلام يخلف، الرشادة في زمن العولمة، مرجع سابق، ص144.

[3] المرجع نفسه، ص144.

المبحث الثالث

التنظير الماركسي للعلاقات الدولية: نحو عالم بدون رأسمالية.

لم ينل التنظير الماركسي للعلاقات الدولية إلا قليلا من الإهتمام الأكاديمي داخل الحقل، بدليل أن أغلب الأدبيات النظرية الموجودة(*) تعكس هيمنة واضحة للواقعية، ومن بعدها الليبرالية في مقام ثان، أما الماركسية فقد بقيت حبيسة لاعتبارات الإيديولوجيا والجغرافيا(**). كما أن نظرة سريعة على أطراف النقاشات الكبرى التي تتحدث عن التطور النظري للعلاقات الدولية لا نجدها تذكر إسهامات الماركسيين إلا من خلال الحضور المحتشم لـــ النيوماركسية (التبعية) من خلال النقاش الثالث (بين المنظوراتي) في الثمانينيات، والتي أقصيت منه في نهاية الأمر لصالح التحالف نيو- نيو الذي مثل الطرف العقلاني ضد التأمليين فيما بعد. النقاش بين العقلانية والتأملية الذي دشن فترة التسعينيات عرف عودة الماركسيين من بوابة النظرية النقدية، لكن التهميش والإقصاء استمر كذلك من طرف العقلانيين بدعوى أن منظري الإتجاهات النظرية "التأملية" بما فيها النقدية لا يقدمون نظريات علمية قابلة للإثبات والتحقق الإمبريقي.

وبالعودة إلى الأسباب العملية التي أدت إلى نشأة التنظير الماركسي للعلاقات الدولية، نجدها وثيقة الصلة بظهور الرأسمالية وامتدادها على المستوى الدولي، وكذا بمختلف مظاهر التفاوت واللامساواة و"الإمبريالية" التي نجمت عن المحاولات الحثيثة لـــ "رأسملة" (*Capitalization*) النظام الإقتصادي العالمي، من طرف الدول الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها بريطانيا ثم من بعدها الولايات الأمريكية. ولئن شهدت مرحلة الحرب الباردة بين "إشتراكية" الإتحاد السوفييتي و"رأسمالية" الولايات المتحدة الأمريكية صراعا إيديولوجيا حادا، فإن نهاية هذه الحرب أعلنت عن انتصار النموذج الرأسمالي الليبرالي، ولقد زادت العولمة من فرص واحتمالات انتشار هذه النموذج ليصبح الأوحد الذي لن تعرف له البشرية مثيلا حسب ادعاءات فرنسيس فوكوياما في كتابه ذائع الصيت "نهاية التاريخ والرجل الأخير". لكن وكما ذكرنا من قبل بأن وجود التنظير الماركسي للعلاقات الدولية كان مقترنا بوجود وبقاء الرأسمالية، فإن هذا في الحقيقة ما يجعل من هذا التنظير يستحق المزيد من الإهتمام والدراسة بغض النظر عن مدى تقبله وحضوره في الدوائر الأكاديمية الغربية على وجه الخصوص.

(*) ويتركز أغلبها كما هو معلوم في الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية وعلى رأسها بريطانيا.

(**) في البعض من دول كل من أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا.

المطلب الأول: المنهج الماركسي في تحليل العلاقات الدولية: الإقتصاد كمدخل لفهم السياسة.

نشير في البداية إلى أن الماركسية تعتبر حصيلة لأفكار ورؤى متنوعة قدمها العديد من الفلاسفة والمفكرين عبر العديد من العصور والأزمنة، ومن تخصصات أو مجالات شتى للفكر البشري. ففي الإقتصاد نلمس تأثرها الواضح بعلماء اقتصاد انجليز كـــ آدم سميث وديفيد ريكاردو وتوماس مالتوس. وفي التاريخ استقوا فكرة "الصراع الطبقي" من العديد من المؤرخين وعلى رأسهم كل من تيري وغيزوت، إذ يَعتبر ويَعترف ماركس بأن تيري هو "أب الصراع الطبقي". وفي ميدان السياسة تأثرت بأفكار سان سيمون حول الإشتراكية الطوباوية وبأفكار شارل فورييه حول الطبقة العاملة وكيفية وصولها إلى الحكم. وفي ميدان الفلسفة دانت بالفضل إلى فكرة الديالكتيك أو الجدل التي أتى بها هيغل، ولكن مع تغيير جوهري عليه، إذ يقول ماركس "وجدت ديالكتيك هيغل واقفا على رأسه فأجلسته على قدميه"[1].

وعموما، يوجز روبرت هيلبرونر (*Robert Heilbroner*) أربعة عناصر أساسية تلتقي حولها معظم كتابات الماركسيين، وهي على النحو التالي[2]:

1- النهج الجدلي، الذي يفضي إلى المعرفة والمجتمع ويحدد طبيعة الحقيقة بوصفها ديناميكية ومثيرة للخلاف، ويُرجع اختلال التوازن الاجتماعي والتغيير الناجم عنه إلى الصراع الطبقي ونشوء التناقضات المتأصلة في الظواهر الاجتماعية والسياسية.

2- نهج مادي يفضي إلى التاريخ، إذ إن تطوير القوى الإنتاجية والفعاليات الاقتصادية عامل رئيسي في التغير التاريخي، ويعمل من خلال الصراع الطبقي من أجل توزيع الناتج الاجتماعي.

3- نظرة عامة للتطور الرأسمالي، إذ تتحكم بالنمط الرأسمالي للإنتاج ومصيره مجموعة من "القوانين الاقتصادية لحركة المجتمع الحديث".

4- التزام معياري بالاشتراكية، إذ يعتقد جميع الماركسيين أن مجتمعا اشتراكيا هو الغاية الضرورية والمستصوبة للتطور التاريخي.

ويعتبر الجانب المنهجي من أبرز إسهامات الماركسيين في دراسة الظواهر الإجتماعية. فعلى خلاف المناهج السابقة، والتي كانت في أغلبها مثالية وميتافيزيقية(*)، فإن الماركسيين دعوا إلى تبني قواعد المنهج الجدلي "المادي" الذي يتيح - حسبهم - الوصول إلى معرفة القوانين الموضوعية التي تحكم مختلف

---

[1] عبد الناصر جندلي، "التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، مرجع سابق، ص194.

[2] روبرت جيلبين، مرجع سابق، ص56.

(*) تبني العلوم الإجتماعية لمبادئ الوضعية منهجيا لم يتم إلا بداية من نهاية القرن التاسع، وازدهرت مع مجيء الثورة السلوكية في منتصف خمسينيات القرن العشرين.

الظواهر، كما أنه يُمكِّن من رؤية الأشياء في عملية تغيرها وتحولها الدائم والمستمر. سنحاول من خلال هذا المطلب تبيان القواعد والأسس التي يقوم عليها هذا المنهج، ثم معرفة نتائج استخدامه في دراسة الظواهر السياسية، ثم من بعد ذلك إبراز تجلياته في طبيعة التنظير الماركسي للعلاقات الدولية.

الفرع الأول: المنهج الجدلي "المادي" كبديل عن المنهج الميتافيزيقي.

ورد في كتاب "أصول الفلسفة الماركسية" من تأليف كل من جورج بوليتزر، جي بيس، وموريس كافين ما يلي[1]:

1- إذا أردنا تغيير الواقع سواء كان الطبيعة أو المجتمع فإنه يجب علينا أن نعرف هذا الواقع، ويعرف الإنسان الواقع أو العالم بواسطة العلوم المختلفة، ولا توافق للعمال في نضالهم من أجل حياة أفضل إلا بنظرة علمية للعالم، وهذه النظرة العلمية هي الفلسفة الماركسية أو المادية الجدلية.

2- غرض كل من علوم الفيزياء والبيولوجيا والنفس هو دراسة القوانين المتعلقة بجزء معين من الواقع، أما المادية الجدلية فهي تهدف لغرضين أساسيين:

- تدرس المادية الجدلية أعم قوانين الكون، وهي القوانين التي تشترك فيها جميع جوانب الواقع من طبيعة فيزيائية وفكر، مرورا بالطبيعة الحية وبالمجتمع.
- إن الفلسفة الماركسية هي نظرة علمية للعالم، وهي النظرة العلمية الوحيدة، أي التي تتفق وتعاليم العلوم، فما هي هذه التعاليم؟ تعلمنا العلوم أن الكون حقيقة مادية، وأن الإنسان ليس غريبا عن هذه الحقيقة، وأنه يمكنه معرفتها، ومن ثم تغييرها، كما تدل على ذلك النتائج العملية التي توصلت إليها مختلف العلوم.

3- يقول جون فريدريك انجلز "تعني النظرة المادية للعالم النظرة إلى الطبيعة كما هي، بدون أي إضافة خارجية".

4- يدرس كل علم جانبا من "الطبيعة كما هي"، أما الفلسفة الماركسية فهي "النظرة العامة للطبيعة كما هي".

5- تُوسِّع المادية التاريخية ميدان مبادئ المادية الجدلية فتشمل المجتمع، وتكون المادية الجدلية التاريخية الأساس النظري للاشتراكية العلمية أو الشيوعية.

6- لقد اختصر ستالين كل ذلك فكتب يقول: "الماركسية هي العلم الذي يقوم بدراسة قوانين تطور الطبيعة والمجتمع، وهي العلم الذي يدرس ثورة الطبقات المضطهدة المستغلة، كما أنها العلم

[1] جورج بوليتزر، جي بيس، موريس كافين، **أصول الفلسفة الماركسية**، ترجمة: شعبان بركات، (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، الجزء الأول، د س ط)، ص ص14-15.

الذي يصف لنا انتصار الاشتراكية في جميع البلدان، وأخيرا هي العلم الذي يعلمنا بناء المجتمع الشيوعي".

تعكس هذه المقتطفات - بحق - لب وجوهر التفكير الفلسفي للماركسية حول كيفية التعامل مع الظواهر الإجتماعية. إنها تصف لنا أكثر من ذلك، تصوراتها الإبستمولوجية والمنهجية لما ينبغي أن تكون عليه دراسة الظواهر الإجتماعية والإنسانية ككل.

لقد جاءت الماركسية بمنهجها الجدلي المادي لتحارب المنهج الميتافيزيقي الذي اعتمدته الفلسفة الغربية لقرون طويلة في دراسة ظواهر الإنسان والمجتمع. فحسبها، تهتم الميتافيزيقا بدراسة الكائن الذي يوجد فيما وراء الطبيعة، ولما كانت الطبيعة متغيرة فإن الكائن الذي يوجد وراء الطبيعة هو أبدي ولا يتغير (قد يكون إلها، أو المطلق، ... إلخ)[1]، وهي بذلك تُفوِّت على نفسها فرصة رؤية وإدراك جوهر الواقع الذي هو في تغير مستمر وتحول دائم. وتمتاز الميتافيزيقا – إضافة إلى رفضها القول بالتغير – بالفصل بين ما لا يمكن فصله، أي بالإرتكاز على مفهوم "الثنائيات أو الأضداد المتنافرة"، لكن لا ترى وجه الصراع والتفاعل بين هذه الأضداد[2]. وعليه، تَبَنَّى المنهج الميتافيزيقي دراسة الأشياء في ثباتها وسكونها بغية الوصول إلى كنهها وجوهرها. أما المنهج الجدلي(*) "المادي" الذي يقترحه الماركسيون، فهو يرى الأشياء بوصفها صورا مادية في تناقضها، في الصراع الذي ينشأ داخلها وبينها، في تغيرها وتحولها الدائم، وفي نشوئها وزوالها. إنه يهتم بمعرفة الحركة في كل أشكالها بواسطة ما يدعوه بـــ مبدأ أو قانون صراع الأضداد.

يعتقد الماركسيون أنه بالرغم من الأدوار المهمة والخدمات الجليلة التي قدمها المنهج الميتافيزيقي للفكر، وللعقل البشري، إذ علمه كيف يرسم الأشياء الثابتة، إلا أنه لم يستطع أن يساير التطور الذي عرفه العقل والواقع معا. فكان لا بد من منهج مُكمِّل وأشمل يعلمه كيفية رسم الأشياء المتحركة، وكان ذلك هو المنهج الجدلي.

بالعودة إلى ما سبق، نستطيع تمييز المسلمات الأساسية التي يرتكز عليها المنهج الجدلي الماركسي، والتي تعتبر بمثابة الدعامات الفلسفية له. وهي[3]:

---

[1] المرجع نفسه، ص23.

[2] المرجع نفسه، ص24.

(*) مفهوم الجدل كطريقة للتفكير والفهم وعرض الأشياء في تناقضها وصراعها ضد بعضها البعض تعود إلى ما قبل هيغل وماركس بكثير، إذ عرف في زمن اليونان من اهتم به وأشهرهم على الإطلاق هيراقليطس، الذي دعا من خلال مثاله الشهير"لا يستطيع الشخص نفسه أن يلج النهر نفسه مرتين" إلى اعتبار أن التغير صفة أساسية وملازمة للأشياء بينما السكون هو حالة عرضية عنه.

[3] للمزيد من التفصيل، انظر: جورج بوليتزر، جي بيس، موريس كافين، مرجع سابق، ص ص35-134.

1- لا تنظر الجدلية إلى الطبيعة على أنها عبارة عن مجموعة من الأشياء والظواهر المنفصل بعضها عن بعض (كما تفترض الميتافيزيقا)، بل على أنها كل موحد منسجم، حيث تتصل الأشياء والظواهر اتصالا عضويا ويرتبط كل منها بالآخر؛

2- لا تنظر الجدلية إلى الطبيعة على أنها حالة من الهدوء والثبات والركود وعدم التغير (كما تفترض الميتافيزيقا)، بل تنظر إليها على أنها حالة من الحركة والتغير الدائمين، والتجدد والنمو المستمرين، حيث يولد كل شيء بينما ينحل شيء آخر ويزول؛

3- لا تَعتبر الجدلية عملية النمو على أنها مجرد عملية نماء لا تؤدي بها التحولات الكمية إلى تحولات كيفية (كما تفترض الميتافيزيقا)، بل على أنها عملية نمو ينتقل من التحولات الكمية الضئيلة الكامنة إلى تحولات ظاهرة أساسية هي التحولات الكيفية، وليست هذه التحولات الكيفية تدريجية بل هي تحولات سريعة مباغتة تحدث بواسطة قفزات من حالة لأخرى، وليست هذه التحولات كذلك عارضة بل هي ضرورية لأنها ثمرة تحولات كمية تدريجية لا نشعر بها؛

4- تعتمد الجدلية – عكس الميتافيزيقا – على القول بأن أشياء الطبيعة وظواهرها تحتوي على تناقضات داخلية، لأنها تحتوي جميعها على جانب سلبي وجانب إيجابي، فلها ماض ولها مستقبل، وفيها جميعا عناصر تزول أو تنمو، وأن الصراع بين هذه الأضداد (بين القديم والحديث، بين ما يموت وما يولد، بين ما يزول وما ينمو ويتطور) هو المحتوى الداخلي لعملية التطور وتحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية.

من الناحية الإبستمولوجية، يؤمن الماركسيون بأن[1]:

1- العالم مادي بطبيعته.

2- المادة هي المعطى الأول والوعي هو معطى ثانويا مشتقا منها.

3- يمكن معرفة العالم وقوانينه معرفة تامة.

وهذه الإفتراضات الإبستمولوجية جعلت من الجدل الذي يؤمن به الماركسيون جدلا ماديا بحتا، حيث أن ماركس استقى وحدد مفهومه للمنهج الجدلي بالإعتماد على منطق وقوانين "الجدل" التي وضعها هيغل(*)، لكنه أصبغها بصبغة مادية، فعلى حين افترض هذا الأخير (أي هيغل) أن المادة هي

[1] للمزيد من التفصيل، انظر: المرجع نفسه، ص ص148-220.

(*) يقوم مفهوم الجدل كما قدمه هيغل على مبدأ "التناقض الداخلي" أو "صراع الأضداد" الموجود داخل الأشياء، وعلى مبدأ "نفي النفي"، حيث يؤدي وجود الشيء إلى وجود ما يناقضه، والتفاعل الذي يحدث بينهما ينتهي إلى مركب يتجاوز عيوب كل منهما، وهذا المركب بدوره يؤدي إلى وجود ما يناقضه والتفاعل الذي يحدث بينهما ينتهي إلى مركب جديد يتجاوزهما، وهكذا دواليك. فسلسلة التجاوزات التي تحدث وفق مبدأ "نفي النفي" هي التي تخلق الحركة والتقدم نحو الأمام في مسار خطي لا ينتهي من الناحية النظرية

انعكاس للفكر وأن التقدم البشري هو انعكاس ونتاج لتطور العقل أو الروح[1]، فإن ماركس يذهب إلى العكس من ذلك تماما، حيث يعتبر أن المادة هي التي تخلق الفكرة، وأن تاريخ التطور البشري هو مظهر وتجل واضح لسلسلة من التطورات والتحولات التي تعتري المادة في مسار خطي حتمي ولا نهائي[2].

وضعت سينثيا ويبر جدولا مصغرا يوضح أهم الفروق بين ماركس وهيغل في تصورهما لطبيعة المنهج الجدلي، وهو كالتالي:

الجدول (15): مفهوم الجدل عند كل من هيغل وماركس

	هيغل	ماركس
فهم التاريخ	جدلي	جدلي
طبيعة الجدل	مثالي	مادي
ماذا يتصادم في الجدل؟	الإيديولوجيات	الطبقات الإقتصادية

Source: Cynthia Weber, **International Relations Theory: A Critical Introduction** (New York, Routledge, Third Edition, 2010), p 113.

حاول ماركس باستخدام قواعد المنهج الجدلي إعطاء تفسير شامل لتاريخ البشرية (المادية التاريخية)، ومنه استخلاص القوانين العامة والموضوعية التي تحكم سير الظواهر الإجتماعية وتطورها، وانتهى إلى القول بأن تاريخ البشرية هو تاريخ الصراع، وأن الصراع المادي (في كل الصور التي يمكن أن يتجلى فيها) هو المحدد لكل أشكال الصراعات الإجتماعية الأخرى، وفي قلب الصراع المادي تكمن تناقضات الرأسمالية.

الفرع الثاني: تطبيق افتراضات وقواعد المنهج الجدلي "المادي" على دراسة الظواهر السياسية.

حاولت الماركسية استبدال النظرة الميتافيزيقية في دراسة وتحليل الظواهر السياسية بنظرة تقوم على أسس وافتراضات "المادية الجدلية". فسلمت ابتداء بأن الظاهرة السياسية هي ظاهرة مادية، تُعبر عن

والمنطقية. هيغل طبق هذا الجدل على دراسة تاريخ الفكر البشري وانتهى به المطاف إلى القول بنهاية التاريخ عند فكرة "الدولة". وماركس قلب الجدل الفكري الهيغلي إلى جدل مادي لتفسير تطور التاريخ البشري، وانتهى به المطاف كذلك بوضع حد لخطية وحتمية التطور التاريخي عند فكرة "الشيوعية".

[1] إ. م. بوشنسكي، **الفلسفة المعاصرة في أوروربا**، ترجمة: عزت قرني، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992)، ص92.

[2] المرجع نفسه، ص96.

ذلك التناقض والصراع القائم بين الطبقات المختلفة (حكام ومحكومين) حول توزيع القيم والثروات داخل المجتمع. وهي ظاهرة مشتقة وتابعة لظاهرة أسبق منها وجودا وتكوينا هي الظاهرة الإقتصادية. وهي ظاهرة تخضع لمبدأ الصراع والتناقض الداخلي الذي يعتري المادة بشكل عام، إذ لا تخل ظاهرة طبيعية كانت أم اجتماعية من صراع الأضداد فيها. وهي ظاهرة يعتريها التغير والتحول باستمرار، ذلك أن السكون ما هو إلا الحالة التي تستعد فيها الظاهرة للتغير من خلال الصراع والتناقض، ومن خلال قانون التغير الكمي المفضي إلى التغير الكيفي. وهي ظاهرة لا تتطور بشكل عشوائي وإنما تخضع لقوانين ناظمة لها، وبإدراك هذه القوانين ومعرفتها يمكن تغيير قدر البشرية ومصيرها.

يشير عصام سليمان إلى أن الأدبيات التقليدية في علم السياسة درجت على مقاربة ودراسة الظاهرة السياسية بوصفها ظاهرة إجتماعية مستقلة قائمة بحد ذاتها، ويمكن تحليلها وفهمها انطلاقا مما تجود به مفاهيم ومقولات السياسة ذاتها. غير أن الماركسية جاءت لتفند هذا الزعم بزعم آخر مفاده أن لا وجود لظواهر سياسية مستقلة وقائمة بذاتها، وأن الظاهرة السياسية هي انعكاس وتعبير عن علاقات وقوى الإنتاج السائدة في المجتمع[1]. وبتعبير آخر، يُعتبر الإقتصاد المحرك والمحدد الأساسي للسياسة.

ولقد جادل ماركس بأن الظواهر الإجتماعية هي أحد صنفين: ظواهر تنتمي إلى ما أسماه بـــ "البنية التحتية" وتتمثل في ظواهر الإقتصاد فقط، باعتبارها الظاهرة التي تعكس المادة وتناقضاتها بشكل مباشر، وظواهر تنتمي إلى ما أسماه بـــ "البنية الفوقية" وتتمثل في كل مظاهر الحياة والنشاط الإنساني ككل، من سياسية واجتماعية وقانونية وثقافية ودينية وأخلاقية ...إلخ، وهذه المظاهر لا تنعكس إلا من خلال مكونات البنية التحتية وطبيعتها، إذ يحدد شكل الإنتاج وأنماط العلاقات القائمة فيه شكل وأنماط جميع العلاقات الإجتماعية الأخرى ومخرجاتها. إذن، يذهب ماركس إلى أن البنية التحتية هي التي تُحدد بصفة حاسمة شكل البنية الفوقية، وأنه بفهم الأولى ومعرفة قوانينها ومساراتها يتحقق إدراك الثانية وفهمها.

أكد ماركس على ضرورة دراسة البنية المادية للعلاقات الإقتصادية من أجل فهم الظاهرة السياسية، دراسة تقوم على وصف الواقع الإجتماعي كما موجود دون تزييف أو تحريف، ودون الإنسياق وراء ادعاءات إيديولوجية أو تبريرات أخلاقية تخفي حقيقة "الطبقية" التي عرفتها المجتمعات الرأسمالية على وجه الخصوص[2]. وهنا نرى الجانب الواقعي في الفكر الماركسي من حيث تركيزه على دراسة الواقع الفعلي للمجتمعات السياسية، وهذا يقتضي وصفا دقيقا وموضوعيا لمكوناته دون أحكام ذاتية أو إيديولوجية، من أجل إعطاء حكم سليم يعكس حقيقة ما هو موجود، لكن نهاية التحليل

[1] عصام سليمان، مرجع سابق، ص50.

[2] المرجع نفسه، ص51.

الماركسي لما هو موجود تفضي به إلى دراسة وتحليل ما هو غير موجود، ليخرج بذلك من دائرة الواقعية ويقع في شراك المثالية والطوباوية. فكلما تحدث الماركسيون بواقعية كلما أجادوا في وصف حقيقة الواقع، وكلما توجهوا نحو التفكير الغائي والرغبوي كلما ابتعدوا عن الواقع وأغرقوا في اليوتوبيا.

بالعودة إلى تحليل وتفسير الظاهرة السياسية من خلال الإقتصاد، يرى ماركس أن أنماط وعلاقات الإنتاج (خاصة ظهور الملكية) قسمت المجتمعات عبر التاريخ إلى طبقتين أساسيتين: طبقة الذين يملكون وطبقة الذين لا يملكون، وعلى أساس هذا التمايز الإقتصادي حدثت كل التمايزات الأخرى في شتى مناحي الحياة الإنسانية، وبما أن التناقض والصراع هو سمة ملازمة لطبائع الأشياء فإن "الصراع الإقتصادي" تاريخيا كان بين الذين يملكون والذين لا يملكون، وتجلياته في المجال الإجتماعي كانت بين السادة والعبيد، بين الإقطاع والعمال أو الخدم، بين البورجوازية والبروليتاريا، أما في المجال السياسي فكانت بين طبقتي الحكام والمحكومين(*). مخرجات الصراع في كل فترة من فترات التاريخ كانت أنظمة إجتماعية وسياسية دائما ما عكست فكرة التفاوت الطبقي واستغلال الطبقة الأقوى (المالكة) لباقي الطبقات، وعليه فإن هذه المجتمعات لم تستقر على حال بسبب هذا التناقض الذي أوجدته "الطبقية"، ومنه فإن الصراع بين هذه المتناقضات كان المحرك الأساسي لكل التفاعلات والتغيرات التي عرفتها الشعوب والمجتمعات على مر التاريخ.

وهذا الإستنتاج يصل إليه الماركسيون – وفي مقدمتهم ماركس – عبر تطبيق قواعد المنهج الجدلي المادي على ظاهرة "الصراع الطبقي". فالفكرة هنا هي (الطبقة الحاكمة)، ونقيضها (الطبقة المحكومة)، والفكرة المركبة هي (نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد)[1]. فالتناقض والتفاوت الموجود بين الطبقتين يؤدي بمرور الوقت إلى تكون إدراك ووعي عميق لدى الطبقات المحكومة بضرورة تغيير الوضع القائم، نحو وضع جديد يأخذ بعين الإعتبار مصالح وطموحات هذه الطبقات. ويتم ذلك عن طريق "الثورة" كما يفترض ماركس. يستنتج الماركسيون هنا أنه مادام النظام الإقتصادي قائما على التفاوت والإستغلال واللامساواة، فإنه مُعرّض بشكل دائم ومستمر لعدم الإستقرار، ومنه التغير

(*) يشير الأستاذ مبروك غضبان إلى أن "تقنية الإنتاج" حددت بشكل حاسم (كما يفترض الماركسيون) نموذج الدولة أو المجتمع السياسي القائم، حيث أن:

- التقنيات البدائية ولدت طريقة الإنتاج القديمة مع الصراع بين الأسياد والأرقاء (الدولة العبودية).
- التقنيات الزراعية ولدت طريقة الإنتاج الإقطاعي مع الصراع بين الأسياد والعبيد أو الخدم (الدولة الإقطاعية).
- التقنيات الصناعية ولدت طريقة الإنتاج الرأسمالي مع الصراع بين البورجوازية والبروليتاريا (الدولة الرأسمالية).

انظر في ذلك: غضبان مبروك، مرجع سابق، ص67.

[1] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص171.

والتحول نحو أشكال جديدة تعكس توازنات القوة والمصالح بين الطبقات المختلفة، وهذا بدوره ينعكس على طبيعة وأشكال المجتمعات السياسية والإجتماعية فيما بعد.

وعلى عكس النظريات الكلاسيكية (خاصة المحافظة منها) التي نظرت إلى المجتمع السياسي نظرة سكونية من خلال دراسة البنى والأنظمة القائمة منفصلة عن الشروط الإقتصادية التي نشأت في ظلها، فإن الماركسيين ينظرون إلى الظاهرة السياسية بوصفها ظاهرة حيوية وديناميكية من خلال تصارع الأضداد. فالتناقضات المادية التي يعرفها الواقع الإجتماعي والسياسي تدفعه نحو التبدل والتغير، وهذا الأخير يقود المجتمعات إلى التطور والتقدم، على أساس أن النظم الجديدة أفضل وأرقى من تلك القائمة. تفسير ماركس لتطور المجتمعات والشعوب من خلال قواعد المنهج الجدلي المادي وتعامله مع دراسة الظواهر في حركيتها وصيرورتها جعل من موريس دوفرجيه يطلق عليه "نيوتن علم السياسة"[1].

يؤمن الماركسيون - انطلاقا من رؤيتهم المادية للعالم وخضوعه لنواميس طبيعية تتحكم فيه وإمكانية المعرفة التامة لهذه الأخيرة - أن الظاهرة السياسية تنتظم وفق قوانين ثابتة يمكن الكشف عنها ومعرفتها من خلال استخدام الماديتين الجدلية والتاريخية، وعبر النفاذ والتحليل العميق للبنية المادية التي تحركها والمتمثلة في علاقات وأنماط الإنتاج القائمة، وبذلك فقط يمكن فهم وتفسير ظواهر السياسة وتطويعها فيما بعد لتحقيق مجتمع العدالة والمساواة المنشود.

الفرع الثالث: تجليات المنهج الجدلي المادي في طبيعة التنظير الماركسي للعلاقات الدولية.

لا يُعرف عن ماركس أنه طور مجموعة منتظمة من الأفكار بشأن العلاقات الدولية على الرغم من اعتباره الرأسمالية اقتصادا شاملا[2]، وإنما تركزت اهتماماته على دراسة وتحليل بنية الرأسمالية "المحلية" ومعرفة كيفية استحواذها وسيطرتها على المجتمع والدولة معا، وكذا محاولة وضع الآليات الكفيلة بتفكيكها واستبدالها بما أسماه بـــ "الشيوعية". ومع ذلك فإنه وضع اللبنات الأساسية لمن جاء بعده في نقل مفاهيمه وتوظيفها في تحليل وتفسير ظواهر العلاقات الدولية، خاصة ما تعلق منها بقضايا الصراع والحرب والإمبريالية، وفيما بعد قضايا التبعية والتخلف والفقر السائدة في الجنوب.

تمثل إسهام ماركس في هذا المجال في الكشف عن حقيقة "الدولة" التي تمثل حسبه أحد إفرازات الرأسمالية سياسيا، وهي وسيلة وأداة الطبقة البورجوازية في استغلال وإخضاع باقي الطبقات الأخرى التي تمثل الفئة الواسعة من المجتمع، وعليه وجب أن تزول الدولة كمرحلة تمهيدية لقيام المجتمع الشيوعي. يقر ماركس أن تعاظم أطماع البورجوازيات المحلية التي تتحكم في دولها يدفعها إلى البحث عن موارد وثروات خارجية لصناعاتها، كما يدفعها للبحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها، وعليه تدخل في

[1] عصام سليمان، مرجع سابق، ص53.

[2] روبرت جيلبين، مرجع سابق، ص55.

منافسات ونزاعات فيما بينها قد تنتهي بحروب، إلا أنه لا يقبل بفكرة حضور وديمومة الدولة على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، فبزوالها يفقد مسمى "العلاقات بين الدول" معناه ومبرر وجوده، وبالتالي لا يمكن الحديث عن/ أو معالجة ما يعتبر الجوانب الأساسية للعلاقات الدولية[1]. وربما هذا ما يفسر – جزئيا – عدم اهتمام ماركس الكافي بتحليل وتفسير السياسات الدولية كما اهتم بتحليل وتفسير السياسات المحلية أو الوطنية.

حاول أنصار ماركس الذين جاؤوا من بعده استكشاف قدرة المفاهيم التي قدمها في تحليل الظواهر الدولية، خاصة ظواهر الإمبريالية والحروب والصراعات الدولية التي لا تكاد تنتهي، واعتبروا أن ما يحدث بين الدول هو وثيق الصلة بما يحدث داخلها، إذ يمكن معالجة وتحليل العلاقات الدولية بمفاهيم: الطبقة والصراع الطبقي، قواعد وأنماط الإنتاج، تناقضات الرأسمالية "المحلية" و"العالمية"، حتمية التغيير، العلاقات الدولية كبنية فوقية، الإقتصاد العالمي كمحرك للسياسة الدولية، ...إلخ.

فـــ جوستين روزينبيرغ (*Justin Rosenberg*) على سبيل المثال، يشير إلى أن علاقات الإنتاج تتخلل المجتمع كله بما في ذلك العلاقات الدولية، وبناء عليه تتخذ الدولة أشكالا مختلفة باختلاف أنماط الإنتاج، وهو الأمر الذي ينعكس بدوره على العلاقات بين الدول، وبالتالي فإن نقطة البداية في فهم العلاقات الدولية هي دراسة علاقات الإنتاج القائمة[2].

وروزا لوكسمبورغ (*Rosa Luxemburg*) – أحد الوجوه البارزة في تطوير التحليل الماركسي للعلاقات الدولية – أكدت على فكرة أن السياسة العالمية ما هي في الحقيقة إلا انعكاس واستمرار للسياسات المحلية الوطنية، باعتبار أن الأطراف الفاعلة في كل منهما هي مالكو رأس المال. وقد قادتها دراستها عن السياق التاريخي لتطور الرأسمالية إلى اكتشاف ثلاثة مظاهر تؤكد على الدور الأساسي للرأسمالية في الصراعات التي تحدث على مستوى العلاقات الدولية. وهذه المظاهر تتمثل في[3]:

1- حدوث تسابق هائل لاحتلال المنافذ الإقتصادية بدءا بالكشوف الجغرافية في المنتصف الثاني من القرن الخامس عشر وقيام النزعة الوطنية في أوروبا خاصة فرنسا في القرن الثامن عشر.

2- حدوث مواجهة بين الدول الرأسمالية من أجل بناء إمبراطورية استعمارية ضروري لتموينها بالمواد الأولية (صراعات القرن 16- 19) في أوروبا وخارجها؛

---

[1] Bahgat Korany, «Un, Deux, ou Quatre… : Les Ecoles des Relations Internationales», *Études Internationales*, Vol 15, N° 04, 1984, p715.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص322.

[3] غضبان مبروك، مرجع سابق، ص68.

3- تحول هذه النزاعات المستمرة بين القوى الإستعمارية التي تتناقض مع مصالحها الوطنية إلى المواجهة المباشرة (حروب القرن العشرين).

وفلاديمير لينين (*Vladimir Lenin*) – الذي ينسب له الفضل الأكبر في وضع نظرية ماركسية متكاملة لتحليل ظاهرة الإمبريالية في العلاقات الدولية – ينطلق في تحليله وتفسيره لهذه الظاهرة من فكرة الربط بين السياسيتين الداخلية والخارجية. وعنده أن الثانية هي امتداد للأولى، ويتجلى ذلك من خلال عنوان كتابه الشهير "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية". إذ يؤكد أن الإمبريالية هي نتيجة الرأسمالية في فضائها الإحتكاري الأسمى، تتضمن تطورا ماليا وبنكيا خاصيته التحول من المنافسة إلى الإحتكار، وعلى المستوى الدولي تجلى هذا التطور من خلال استغلال رؤوس الأموال وميلاد التقسيم الدولي للعمل الذي عاد بالفائدة والربح على الجماعات الإحتكارية، والدول بالنسبة لهذه الجماعات هي أدوات ووسائل الربح. الإمبريالية شجعت وقوّت الإستعمار لأن المنافسة بين القوى الرأسمالية (الدول) قادت إلى حرب توسع وتحكم في الأقاليم المستعمرة، وهذا التنافس المحموم بينها هو ما أشعل فتيل الحروب على المستوى الدولي. يستخلص لينين في النهاية أن هذه الحروب تعكس في الحقيقة صراع وكفاح الطبقات على مستوى هذه الدول، وكنتيجة لتناقض المصالح بين البورجوازيات الوطنية[1].

تَبَنَّى الماركسيون الجدد وعلى رأسهم أنصار نظرية "التبعية" (هناك من يسميها نظرية رفض التبعية) وأنصار نظرية "النظام- العالم" منهجا بنيويا في دراسة العلاقات الدولية[(*)]، وانطلقوا من تحليل بنية الإقتصاد العالمي، بوصفها المحدد الأساسي للتفاعلات الدولية الإقتصادية منها والسياسية. فلفهم وتفسير السلوك على أي مستوى تحليلي كان (الفردي، البيروقراطي، المجتمعي، وبين المجتمعات أو الدول) يجب أولا فهم البنية الشاملة أو الكلية للنظام العالمي والتي يحدث ضمنها مثل هذا السلوك[2].

يتفق الماركسيون على عدم الفصل بين النظرية والممارسة[(**)] كما يفعل الواقعيون الجدد مثلا، بل وينكرون عليهم موضوعيتهم الزائفة بشأن الإدعاء بعلمية وحيادية النظرية، ويتهمونها بأنها محافظة تسعى إلى تكريس الوضع الدولي القائم الذي تملك زمامه الدول الرأسمالية الكبرى. فالنظرية – حسب الماركسيين – تؤدي وظيفة إجتماعية "تغييرية" للواقع الموجود، ووظيفة إرشادية لـــ "بناء" الواقع

---

[1] Aziz Hasbi, op. cit, p 121.

[(*)] عكس الماركسيين التقليديين الذي ركزوا على مستوى الدولة في تحليل العلاقات الدولية، وتحديدا على مفهوم الطبقة والصراع الطبقي وأنماط الإقتصاد المتمثلة في الرأسمالية المحلية.

[2] حجار عمار، مرجع سابق، ص24.

[(**)] من هذه الناحية تعتبر الماركسية تنظيرا معياريا، لا يسعى فقط إلى دراسة الواقع الدولي ومحاولة تفسيره، وإنما يتعدى ذلك إلى محاولة تغييره واستبداله بواقع دولي آخر لا تكون الرأسمالية أحد مكوناته، أو على الأقل المكون الرئيسي له.

المنشود. ونعود هنا إلى ما ورد في مقولة ستالين التي ذكرناها سابقا في حديثه عن الماركسية "... ، وأخيرا هي العلم الذي يعلمنا بناء المجتمع الشيوعي".

كما يتفق الماركسيون (الجدد) كذلك على أهمية التحليل التاريخي لبنية النظام الدولي "الإقتصادية"، عكس ما يدعيه الواقعيون الجدد حول "لا تاريخية" و"لا زمنية" نظرية العلاقات الدولية، فمن خلال اقتفاء أثر التطور التاريخي للنظام الدولي فقط يمكن فهم بنيته الحالية. فالعامل التاريخي الرئيسي والصفة المحددة للنظام ككل هي الرأسمالية[1]. يجادل روزينبيرغ بأنه إذا سلمنا بفصل النظرية عن السياق التاريخي والزمني فإن ذلك يحول دون تمكنها من تطوير فهم تاريخي للكيفية التي تطورت بها العلاقات الدولية، ويدلل على ذلك من خلال دراسة مقارنة أجراها كشفت له عن فوارق واضحة بين طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين الدول/ المدن اليونانية وتلك التي قامت بين دول/مدن إيطاليا، وهذا في الحقيقة يفند فكرة ثبات طبيعة العلاقات الدولية التي قام عليها تنظير الواقعية الجديدة[2].

بديل روزينبيرغ عمّا قدمه والتز هو نظرية للعلاقات الدولية تكون حساسة للطبيعة المتغيرة للسياسة الدولية[(*)]، وتستجيب للطابع الشمولي للعلاقات الإجتماعية. لكن على أساس أن هذه الأخيرة هي رهن بنمط وعلاقات الإنتاج ثباتا وتغيرا، فنمط الإنتاج السائد في فترة ما هو الذي يحدد في النهاية شكل الدولة، ومن بعدها شكل العلاقات التي تقوم بين الدول[3].

المطلب الثاني: اتجاهات التنظير الماركسي للعلاقات الدولية.

لم يكن التنظير الماركسي للعلاقات الدولية أفضل حالا من سابقيه الليبرالي والواقعي. إذ شهد هو الآخر تنوعا في الرؤى النظرية المقدمة حول تحليل وتفسير العلاقات الدولية، بالرغم من الإتفاق حول بعض المسلمات الأساسية التي قام عليها الفكر الماركسي عموما، وفي مقدمتها "اعتبار الرأسمالية (بكل تجلياتها ومستوياتها) المصدر الأول والأساسي لكل النزاعات والصراعات على المستوى الدولي". ويعزى هذا التنوع إلى عمليات المراجعة المستمرة والنقد الذاتي التي مارستها الأجيال المتعاقبة من مفكري ومنظري الماركسية، بغية جعل التنظير الماركسي يتماشى ويواكب مستجدات الواقع الدولي من جهة، وجعله أكثر قدرة على المنافسة النظرية مع باقي النظريات من جهة أخرى. سنحاول من خلال هذا

---

[1] حجار عمار، مرجع سابق، ص24.

[2] محمد حمشي، مرجع سابق.

[(*)] ذلك ما أهملته الواقعية عندما عزلت النظام الدولي عن سياقاته التاريخية اقتصاديا واجتماعيا، وهو ما حال دون قدرتها على تفسير التغيرات التي لحقت بالعلاقات الدولية وبالنظام الدولي على مر التاريخ، بل عدم قدرتهم حتى على تفسير كيف جاء النظام الدولي إلى الوجود.

[3] محمد حمشي، مرجع سابق.

المطلب عرض أهم الإتجاهات النظرية التي مثلت الماركسية في تحليل وتفسير السياسة الدولية، بدءا من اتجاه التنظير الذي ركز على ظاهرة الإمبريالية(**)، ثم اتجاه التبعية(***)، فاتجاه النظام- العالم، فاتجاه الهيمنة "الثقافية".

الفرع الأول: اتجاه الإمبريالية.

يشير عزيز حسبي إلى أن مفهوم "الإمبريالية" من الناحية التاريخية قد ولد في القرن السابع عشر من أجل وصف التوسع الإستعماري البريطاني، ثم بعد ذلك أخذ شكله الفكري في بداية القرن العشرين[1]. ويشير أنور محمد فرج إلى أن "الإمبريالية" من الناحية اللغوية مشتقة من الكلمة اللاتينية (*Imperium*) التي تعني السيادة أو السلطة في أعلى صورها، سواء باستعمالها بمعنى سياسة التسلط والتوسع الخارجي فيكون توسعا من أجل التوسع نابعا من إرادة القوة كما يفترض ذالك جوزيف شومبيتر (*J. Schumpeter*)، أو بالمعنى الذي استخدمه كل من هوبسون ولينين حينما ربطا الإمبريالية بالسيطرة الإقتصادية القائمة على الرأسمالية المالية الإحتكارية[2]. وكمحاولة تنظيرية لبحث ومعرفة أسباب الحروب والتراعات الدولية، فإنها قد جاءت منتقدة ما ذهبت إليه الواقعية الكلاسيكية من أن طبيعة الإنسان (الشريرة والأنانية) هي من تدفعه إلى الدخول في نزاعات مع الآخرين، ومُجادِلة في الوقت نفسه بأن الحروب والتراعات الدولية تحدث نتيجة بحث "الدول الرأسمالية" المستمر عن موارد جديدة لصناعاتها واقتصادياتها، وكذا البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها واستثمار فوائضها المالية، وهذا ما يدفعها إلى فكرة "الإستعمار"، وعندما يتزايد عدد الدول الرأسمالية التي ترى في الإستعمار و"المستعمرات" منفذا لسد احتياجاتها وتطوير اقتصادياتها فإن التراع يثور بينها بشأن تقاسم هذه الأسواق وهذه المستعمرات، وإذا لم تتوافق هذه الدول على آلية سلمية كفيلة بضبط التنافس والتصادم الذي سوف يحدث بينها فإن الحسم سيكون عسكريا من خلال الحروب[3].

(**) ننوه إلى أن هناك تفسيرات عدة لظاهرة الإمبريالية في العلاقات الدولية بصفة عامة، لكن ما يعنينا هنا هو تفسيرات الماركسيين لها.

(***) لا يوجد اتفاق بين الباحثين والمختصين في العلاقات الدولية حول تصنيف محدد للإتجاهات النظرية داخل الماركسية، فهناك من يورد تحت مسمى التبعية تيارات: التخلف، الإمبريالية، المركز- المحيط، النظام- العالم. وهناك من يجعل من الإمبريالية والنظام – العالم كتوجهين مستقلين بينما يورد تحت مسمى التبعية كلا من نظرية الإستغلال، موقف الإهمال الإمبراطوري، مدرسة التنمية التابعة أو المرتبطة. وهناك من يضيف نظرية الهيمنة الثقافية، الإمبريالية الجديدة، مقترب العلاقات الإجتماعية العالمية، ...إلخ.

[1] Aziz Hasbi, op. cit, p 115.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص337.

[3] محمد حمشي، مرجع سابق.

يعتبر هوبسون ولينين من أبرز رموز هذا الإتجاه، بحيث حاولا إبراز النتائج المترتبة دوليا عن ما يمكن أن تسببه تناقضات الرأسمالية، فلا يمكن قصر ضحاياها على الطبقات الكادحة داخل الدول وإنما يؤدي نموها المتزايد "محليا" إلى البحث عن أمكنة تستوعبها "خارجيا".

أ- جون هوبسون *John Hobson*: هو عالم اقتصادي إنجليزي ينسب له فضل السبق في تطوير نظرية ماركسية للإمبريالية[1] مع أنه لم يكن ماركسيا. ينطلق في تفسيره لظاهرة الإمبريالية في العلاقات الدولية من فكرة الإختلال وعدم التوافق والتوازن الذي يحدث داخل النظام الرأسمالي، إذ تستأثر الأقلية البورجوازية بكامل الثروة ومقومات الإنتاج الإقتصادي على حساب باقي فئات المجتمع الأخرى التي لا تستطيع استيعاب الفائض من إنتاج الصناعة، وعليه يحدث الخلل بين الطلب والعرض لصالح هذا الأخير، وهنا تدخل المجتمعات الرأسمالية في المأزق المتمثل في "فيض الإنتاج وغيض الإستهلاك" بتعبير جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، وبدلا من التوجه إلى إقرار سياسات اقتصادية واجتماعية داخلية لدعم الفئات العريضة من المجتمع قصد تصريف فائض الإنتاج داخليا وإعادة استثمار رأس المال داخليا، يسعى الرأسماليون إلى توظيف أموالهم في مشروعات مربحة بالخارج، وتكون نتيجة ذلك، هي قيام الإمبريالية التي عرفها بأنها "سعي كبار المشرفين على الصناعة لتوسيع قنوات تدفق فائض ثروتهم بالبحث عن أسواق واستثمارات خارجية لتستوعب السلع ورأس المال الذي لا يستطيع المجتمع الذي يعيشون فيه أن يبتاعها أو يستخدمه على التوالي"[2].

يربط هوبسون بين الإمبريالية و"الرأسمالية المالية" تحديدا، إذ يعد المال العصب الرئيسي للنظام الإقتصادي الرأسمالي، ومن يملكون رأس المال هم الذي يتحكمون في قوى ومؤسسات النظام الرأسمالي الأخرى، حيث يقول في هذا الصدد "إن الرأسمالية المالية تتلاعب بالقوى الوطنية – الداخلية – التي تتمثل في السياسيين والجنود وأهل الإحسان والتجار، وإن الحماس للتوسع الذي يصدر عن هذه القوى هو حماس – رغم قوته وحيويته – غير منظم بل إنه أعمى، والمصلحة المالية هي بدورها التي تمتلك المزايا – كالتمركز ودقة الحسابات المطلوبة – لوضع الإمبريالية موضع التنفيذ"[3]. إذن، يقر هوبسون أن الإمبريالية ليست خيارا استراتيجيا تتبعه الدول الرأسمالية لتحقيق مصالحها وأهدافها، وإنما هي وسيلة لتحقيق مصالح فئات خاصة داخل هذه الدول، تتمثل تحديدا في أصحاب رؤوس الأموال الذين تنمو ثرواتهم بشكل هائل جراء الغزو والحروب.

---

[1] عبد الناصر جندلي، "التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، مرجع سابق، ص205.

[2] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص173.

[3] المرجع نفسه، ص173.

ب- فلاديمير لينين *Vladimir Lenin*: استفاد لينين كثيرا من مقاربة هوبسون حول تفسير ظاهرة الإمبريالية، وبالأخص تحليلات هالفرونغ التي تناولت دراسة دور "الرأسمالية الإحتكارية" في نشوء وبروز الإمبريالية، حيث يقول لينين "إن الإمبريالية هي الرأسمالية في مرحلة من التطور يكون فيها الرأسمال المالي والإحتكارات هي القوى المهيمنة، وهي المرحلة التي يصبح فيها تصدير رأس المال في غاية الأهمية وتقسيم العالم بين التروستات، وهي المرحلة التي يكون فيها تقسيم جميع أراضي الكون بين القوى الرأسمالية الكبرى قد اكتمل"[1].

تنشأ الرأسمالية الإحتكارية عند لينين جراء توفر أربعة عوامل[2]:

1- تشكيل كارتلات ومنظمات رأسمالية كأدوات احتكارية.

2- السيطرة الإحتكارية لأغلب المواد الخام المهمة.

3- ظهور بنوك مالية كمؤسسات محتكرة للتمويل الصناعي.

4- تقسيم العالم المستعمر إلى مناطق نفوذ.

لقد جادل لينين أن الرأسمالية بتبنيها لخيار الإمبريالية(*) قد أفلتت من عقال الأزمة التي كانت محدقة بها (مؤقتا)، إذ استطاعت أن تتجاوز قوانين حركاتها الثلاث(**) من خلال منفذ النجدة الذي تمثل في المستعمرات، حيث تُصدِّر إليها الفائض من السلع ورأس المال وتتحصل منها بالمقابل على مواد خام بأسعار رخيصة، وبذلك تستفيد الأنظمة الرأسمالية من جهتين: الأولى تتمثل في التخلص من الركود الإقتصادي وإخماد الثورة الداخلية المحتملة، والثانية تتمثل في تنمية وتطوير اقتصادياتها جراء الفارق في كلفة المواد الخام التي تحصل عليها من المستعمرات. إن هذا يدفع النظام الإقتصادي القائم على الرأسمالية إلى مزيد من التوسع خارجيا، وهذا التوسع هو سبب تدمير النظام الرأسمالي الدولي في نهاية المطاف[3]. كيف ذلك؟

---

[1] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص175.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص337.

(*) يعتبر لينين أن الإمبريالية بالنسبة للدول الرأسمالية هي "حتمية" وليست "مجرد سياسة مفضلة" حسب ما ادعاه كارل كاوتسكي، لأن تطور الرأسمالية الإحتكارية سيفضي بها إلى هذا المآل.

(**) تتمثل هذه القوانين في:

1- قانون اللاتناسب بين العرض والطلب بحيث دائما ما يفوق العرض الطلب.

2- قانون تركيز رأس المال.

3- معدل الأرباح المتدني.

انظر في ذلك: روبرت جيلبين، مرجع سابق، ص ص57-58.

[3] المرجع نفسه، ص60.

يعتقد لينين أن الإقتصاد الرأسمالي الدولي يعمل على تطوير اقتصاديات دول العالم ولكن بدرجات متفاوتة، حيث تزداد قوة الإقتصاديات الرأسمالية الكبرى على حساب باقي الإقتصاديات، وبدلا من تحالف هذه الإقتصاديات الكبرى ضد باقي الإقتصاديات كما يفترض كارل كاوتسكي (على أساس أن عقلانية هذه الدول تدفعها إلى عدم الدخول في حروب ضد بعضها البعض)، فإنها تدخل في حروب فيما بينها لتغيير الواقع السياسي الدولي خضوعا لمنطق "قانون التطور المتفاوت"[1].

ما الذي يمكن استنتاجه من هذا؟ يقول روبرت جيلبين أن لينين أراد إثبات فرضية أن النظام الرأسمالي الدولي بطبيعته لا يمكن أن يؤدي إلى استقرار السياسة الدولية ومنع النزاعات والحروب، لأن أزمات الدول الرأسمالية الداخلية تدفعها دائما إلى البحث عن مستعمرات كمنافذ نجدة، وتنافسها فيما بينها يجعلها تتقاسم هذه المستعمرات وفقا لقواها النسبية، وبالتالي فإن أكثر الإقتصاديات تقدما وحجما هي أكثرها سيطرة وحيازة لمناطق النفوذ (بريطانيا مثلا في القرن التاسع عشر)، على أن نمو وصعود قوى رأسمالية أخرى سيعجل بإعادة النظر في التقسيم القائم، ومنه قيام النزاعات والحروب. ووفق هذا المنطق التحليلي فإن الحرب العالمية الأولى كانت نتاج الصراع بين بريطانيا العظمى الآفلة والقوى الرأسمالية الأخرى الناشئة حول إعادة تقسيم أراضي المستعمرات. ليصل لينين إلى نتيجة مفادها أن النظام الدولي لن يعرف استقرارا أبدا (بسبب حروب التقسيم وإعادة التقسيم الإستعماري) إلا في حالة تمرد المستعمرات والطبقة الكادحة في الدولة الرأسمالية ضد النظام الرأسمالي الإقتصادي والإطاحة به[2].

لقد تم ربط الإمبريالية عند الماركسيين التقليديين (ومن بينهم لينين) بفكرة الإستعمار المباشر، وذلك انعكاسا وتماشيا مع الواقع الدولي الذي ساد طوال النصف الأول من القرن العشرين، لكن منذ الخمسينيات من القرن نفسه عرفت العلاقات الدولية بعض التحولات المهمة بعد استقلال عدد كبير من المستعمرات السابقة، وكان ذلك من الناحية النظرية إيذانا بنهاية عصر الإستعمار ومن ورائه ظاهرة الإمبريالية في العلاقات الدولية، وبدا أن النظرية اللينينية في تفسير الإمبريالية تواجه مأزقا حقيقيا بانحسار وتحلل الإستعمار، وبخاصة البريطاني والفرنسي والهولندي والبلجيكي منه[3]، لكن الطرق والوسائل الجديدة التي استخدمتها الدول الرأسمالية في إدامة هيمنتها واستغلالها لمستعمراتها السابقة جعلت بعض الماركسيين يتحدثون عن "الإمبريالية الجديدة" و"الإستعمار الجديد". في هذا الصدد يقول كوامي نيكروما (الرئيس السابق لـــ أندونيسيا) " لقد أضحى الإستعمار الجديد بدلا من الإستعمار القديم الأداة

---

[1] المرجع نفسه، ص60.

[2] المرجع نفسه، ص61.

[3] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص185.

الرئيسية للإمبريالية في الوقت الحاضر (1965)، ويتمثل جوهر الإستعمار الجديد في أن الدولة – التي هي في حقيقتها خاضعة – تغدو مستقلة نظريا، فهي تملك جميع علامات السيادة دوليا، ولكن – في الواقع – يظل اقتصادها، وبالتالي سياساتها، مسيران من الخارج"[1].

واجه تيار الإمبريالية العديد من الإنتقادات التي تفند في مجملها فرضية لينين الأساسية حول الربط بين الرأسمالية وظاهرة الإمبريالية كنتيجة حتمية لها، فالواقع يبين أن الدول الرأسمالية لم تكن كلها إمبريالية، كما أن الدول الإمبريالية لم تكن كلها رأسمالية[2]. ومن جهة أخرى، فإن تنامي عدد الدول الرأسمالية وازدهار اقتصادياتها لا يقود بالضرورة إلى اندلاع الحروب والنزاعات بينها على المستوى الدولي (من أجل الأسواق والمواد الخام)، فالتاريخ يشهد على أمثلة عديدة للتعاون الإقتصادي والعسكري الوثيق بين القوى الصناعية المتقدمة[3]، ومنه لا يمكن الحكم جزما بأن الرأسمالية تؤدي إلى النزاعات والحروب بين الدول. مورغنتاو أشار إلى إهمال هذا الإتجاه التنظيري لمرحلة ما قبل الإمبريالية، بل هاجم حتى تفسيراتها (غير المقنعة حسب اعتقاده) لمرحلة الإمبريالية الرأسمالية، فحرب البوير وحرب شاكو بين بوليفا والبارغواي والحروب النمساوية البروسية والألمانية الفرنسية وحرب القرم لم تكن دوافعها ومحدداتها اقتصادية بالرغم من حدوثها في فترة نضوج الرأسمالية[4]. وريمون آرون يؤكد أنه لا يمكن تفسير الحربين العالميتين الأولى والثانية بالعودة إلى أسباب اقتصادية بحتة، فحسبه لا يمكن تجاهل عوامل أخرى أكثر أهمية مثل سياسات توازن القوى والقومية الجامحة والتنافس العسكري بين الدول. وبتعبير آخر لم تكن الإعتبارات الإقتصادية إلا ذريعة أمام الدافع الحقيقي المتمثل في "السعي نحو المزيد من القوة" حسب آرون[5].

لقد أضحى حديث الماركسيين في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات يدور عن صراع شامل (اقتصادي وسياسي وثقافي) بين الشمال والجنوب، وتحديدا بين هيمنة الأول واستخدامه لوسائل مستحدثة لإخضاع الثاني وإبقائه في حالة "تبعية" مستديمة، وفي هذا يقول خروتشوف "إن الدول الغربية تسعى بشكل دائم للعثور على سبل جديدة لإبقاء الدول المتخلفة في حالة تبعية دائمة لها"[6]. وكان لا بد على التنظير الماركسي أن يواكب هذا الواقع المستجد من خلال ما اضطلع به أنصار التبعية.

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص340.

[2] مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص71.

[3] ستيفن والت، مرجع سابق.

[4] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص181.

[5] المرجع نفسه، ص182.

[6] المرجع نفسه، ص186.

الفرع الثاني: اتجاه التبعية.

هي من أهم اتجاهات التنظير الماركسي للعلاقات الدولية، تدعى كذلك بـــ "النيوماركسية"، وقد ظهرت في أمريكا اللاتينية في بداية الستينيات. وعلى خلاف الإتجاهات النظرية (الماركسية) الأخرى فإن مجال تحليلها خاص ومحدد جدا، إذ تبحث في تفسير أسباب تخلف دول العالم الثالث. إذن، في هذا المسعى تحاول التبعية أن تقدم البديل المفاهيمي والإيديولوجي عن مدرسة التحديث الليبرالية[1].

والمقصود بالتبعية كظاهرة في العلاقات الدولية هو "الشروط المفروضة من قبل دول أجنبية فيما يتعلق بتعرض بلدان العالم الثالث للإستثمار الأجنبي المباشر، والإتفاقيات التجارية غير المتساوية، وتسديد الفوائد على الديون، بالإضافة إلى أن تبادل المواد الأولية لسلع مصنعة غالية الثمن يسبب بالأساس نشوء علاقات بنيوية غير متوازنة بين المركز والأطراف"[2]. ويعرفها دوس سانتوس (*Dos Santos*) بقوله "التبعية في المقام الأول، موقف شرطي (*Conditioning*)، تكون فيه اقتصاديات مجموعة من البلدان مشروطة بتطور وتوسع مجموعات أخرى. ومن هنا فإن علاقة الإعتماد المتبادل بين اقتصادين أو أكثر أو بين تلك الاقتصاديات وبين نظام التجارة الدولية تصبح علاقة تابعة حين تتمكن بعض البلدان من التوسع من خلال قوة الدفع الذاتي، بينما تتمكن بلدان أخرى لكونها في وضع تابع من التوسع فقط كانعكاس لتوسع البلدان المهيمنة، مما قد يفضي إلى تأثيرات إيجابية أو سلبية على تنميتها المباشرة. وأيا كانت الحالة، فإن الموقف الأساسي للتبعية يجعل تلك البلدان متخلفة ومستغلة"[3].

أما التبعية كمقاربة نظرية، فإنها من ناحية الرواد والمؤسسين ارتبطت في البداية بأعمال المدرسة البنيوية للإقتصاد السياسي الدولي التابعة لعالم الإقتصاد الأمريكي اللاتيني راوول بريبيش (*Prebisch Raoul*) الذي برز في الثلاثينيات[4]، ثم من بعد ذلك بإسهامات منظرين في أغلبهم لهم علاقة مباشرة باللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA) التي عملت تحت إشراف الأمم المتحدة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين[5]، ومن أبرز هؤلاء المنظرين: فرناندو، كاردوسو، دوس سانتوس من أمريكا اللاتينية، وأندريه غاندر فرانك من أمريكا الشمالية، بالإضافة إلى سمير أمين من إفريقيا.

ومن ناحية المضمون الفكري لها، فإن فيليب بريار يقول "... فلقد نما في الحقيقة في أعوام الخمسينيات تيار من الفكر الماركسي الجديد ينكر حقيقة زوال الإستعمار، ويسعى إلى تأكيد واستمرار

---

[1] Bahgat Korany, op. cit, p718.

[2] مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص117.

[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص349.

[4] مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص117.

[5] محمد حمشي، مرجع سابق.

بقاء الإمبريالية في العلاقات الدولية المعاصرة، وهذه المقاربة تشدد بوجه خاص على علاقة تبعية العالم الثالث للبلدان الرأسمالية الصناعية، وتؤكد وجود رابط بين الإمبريالية والتخلف"[1]. ستيفن والت يرى أن منظري التبعية انطلقوا من دراسة العلاقات بين القوى الرأسمالية الأكثر تطورا ونظيرتها من الدول الأقل نموا أو الدول المتخلفة، حيث جادلوا بأن الأولى أصبحت أكثر غنى بفضل استغلالها ونهبها لثروات البلدان التي استعمرتها، مدعومة في ذلك بالتواطؤ والتحالف مع النخب الحاكمة في هذه الدول التي كانت مستعمرة سابقا. وللخروج من هذا المأزق وجب القضاء على هذه النخب العميلة وتأسيس حكومات ثورية تلتزم بتنمية ذاتية[2]. عبد الناصر جندلي يشير إلى أنه من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة المحورية التي تطرحها التبعية يمكن تحديد أهم ملامح تنظيرها للعلاقات الدولية، وهذه الأسئلة تتمثل في[3]:

1- ما الأسباب الحقيقية التي أدت إلى نمو وتطور النظام الرأسمالي العالمي، وبالمقابل أدت إلى تنمية تخلف دول العالم الثالث وتكريس تبعيتها؟
2- ما المكيانيزمات والوسائل والآليات التي يستخدمها النظام الرأسمالي العالمي للإبقاء على الوضع القائم؟
3- هل هناك محاولات أو استراتيجيات أو بعض التكتيكات من قبل بعض دول العالم الثالث لتغيير الوضع القائم؟
4- ما البدائل والخيارات الممكنة للخروج من بوتقة التخلف، وبالتالي الحد من استغلال وسيطرة الدول الرأسمالية على دول العالم الثالث؟

يذهب روبرت جيلبين إلى أن أي تحليل يدعي انتسابه إلى نظرية التبعية يجب أن يعالج المسائل التالية[4]:

1- طبيعة النظام الرأسمالي العالمي وقواه المحركة.
2- العلاقة بين الدول الرأسمالية والدول المتخلفة.
3- الخصائص الداخلية للدول التابعة نفسها.

ويضيف قائلا أنه بالرغم من اختلاف المنظرين حول نقاط محددة، إلا أن جميعهم يعتقدون أن مكونات النظرية هذه تفسر تخلف الدول المتخلفة وتشير إلى طريق الحل.

---

[1] عبد الناصر جندلي، "التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، مرجع سابق، ص213.
[2] ستيفن والت، مرجع سابق.
[3] عبد الناصر جندلي، "التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، مرجع سابق، ص217.
[4] روبرت جيلبين، مرجع سابق، ص 351.

لقد عكف أنصار التبعية على تفسير ظاهرة "التخلف" التي ميزت جل دول العالم الثالث، وكان افتراضهم في ذلك على النحو التالي: "إن التخلف لم يكن حالة أصلية وجدت عليها اقتصاديات العالم الثالث قبل إخضاعه للنفوذ الأوروبي، بل نشأ وتطور في لحظة تاريخية واحدة مع نشأة وتطور التقدم في المراكز الرأسمالية المتقدمة، أي إن التخلف والتقدم هما وجهان لعملية تاريخية واحدة بدأت مع ولادة النظام العالمي للرأسمالية منذ القرن السادس عشر"[1]. إذن، يرى منظرو التبعية أن حالة التخلف التي وقعت فيها دول العالم الثالث تتعلق أسبابها بعوامل خارجية بحتة، ولا تتعلق بأسباب داخلية كما يفترض أنصار "مدرسة التحديث" الليبرالية. فنشأة ظاهرة التخلف تزامنت تماما مع ظاهرة تقدم الدول الغربية الرأسمالية، وهذه الأخيرة أقلعت اقتصاديا بفضل ما جنته من الإستعمار الذي يعد السبب الجوهري في بقاء الدول التي كانت مستعمرة متخلفة. وبالتالي، فالتخلف الإقتصادي والتقدم الإقتصادي ليسا سوى وجهين لعملة واحدة كما افترض ذلك غاندر فرانك[2].

ضمن اتجاه التبعية يورد جيلبين تنويعات ثلاثة تختلف فيما بينها حول الآلية المباشرة التي سببت التخلف وأدامت وضع التبعية، وهي[(*)]:

أ- نظرية الإستغلال؛ وتقوم على فكرة أن فقر وتخلف دول العالم الثالث يرتبط بعملية النهب والإستغلال المنظم الذي خضعت له من طرف الدول الرأسمالية الكبرى، عن طريق آلية التجارة والإستثمار التي تتيح تبادلا اقتصاديا غير متكافئ، يعمل على انتقال الثروة من المحيط (دول العالم الثالث) إلى المركز (الدول الرأسمالية الكبرى). وعليه، فالدول "المتخلفة" في ظل هذا الوضع لن تحقق نموا اقتصاديا ولا تحررا من التبعية[3].

ب- موقف الإهمال الإمبراطوري؛ يجادل بأن سبب تخلف دول العالم الثالث يرجع إلى إهمالها وتجاوزها عمدا من طرف الرأسمالية العالمية التي توسعت وتغلغلت بشكل كاف في بعض البلدان، مما أتاح لها تطوير وسائل الإنتاج وعصرنتها، وبالتالي تقدم اقتصادياتها، بينما لم يكن تغلغلها كافيا في أغلبية الدول الأخرى كي تقضي على أساليب الإنتاج القديمة، وبالتالي بقيت هذه الدول متخلفة[4].

وهنا يُطرح السؤال المفارقة: هل كان يجب استعمار هذه الدول كي تخرج من حالة التخلف؟

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص350.

[2] روبرت جيلبين، مرجع سابق، ص96.

[(*)] سنذكر هذه التنويعات بتسمياتها التي وردت عند روبرت جيلبين.

[3] روبرت جيلبين، مرجع سابق، ص352.

[4] المرجع نفسه، ص352.

ج- مدرسة "التنمية التابعة أو المرتبطة"؛ تعتقد أنه بالرغم من إمكانية الدول المتخلفة تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي في ظل علاقات التبعية (أمثلة البرازيل وكوريا الجنوبية وتايوان)، إلا أنه لا يؤدي إلى تنمية حقيقية وشاملة، وبالتالي إلى استقلال وطني كامل، مما يبقي هذه الدول في حالة تبعية مستديمة[1].

ما الحل للخروج من حالة التخلف والتبعية؟

يتمثل الحل - كما يقدمه منظرو التبعية – في فك الإرتباط القائم بين الإقتصاد الرأسمالي العالمي والإقتصاد المحلي، عن طريق تغيير النظم السياسية القائمة (التي هي في نظرهم عميلة وتابعة وخادمة للميتروبول العالمي) بأخرى "وطنية"، تعمل على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، وسبيلها في ذلك هو تبني وإحلال الإشتراكية محل الرأسمالية.

لقي اتجاه التبعية بدوره العديد من الإنتقادات. فأولاها تعلق بالخلط الذي وقع فيه أنصارها بين مفهومي "التبعية" و"التخلف"، فالتبعية - كظاهرة تصف العلاقة بين الدول- هي ظاهرة عامة تميز جميع علاقات الدول بلا استثناء، فلا توجد دولة مستقلة بنفسها استقلالا تاما عن الآخرين، وإنما يكمن الفرق في درجة تبعية الدول لغيرها، وعليه يمكن أن تكون الدول متطورة وتابعة في الوقت نفسه ككندا مثلا[2]، ويصدق هذا بصفة عامة على الدول الصغرى المتقدمة اقتصاديا، كما أن الدول الرأسمالية الكبرى هي نفسها كذلك تعاني تبعية في مجال المواد الأولية اللازمة لصناعاتها مثل النفط. ومن جهة أخرى هناك العديد من الشواهد الإمبريقية التي دحضت افتراضات "التبعيين" المتعلقة بمسؤولية النظام الرأسمالي العالمي عن تخلف دول العالم الثالث، فتجارب بعض الدول في أمريكا اللاتينية (البرازيل، الأرجنتين) وشرق آسيا (كوريا الجنوبية، تايلاند، أندونيسيا، سنغافورة) أثبتت أن هذه الدول استطاعت أن تحقق وثبة اقتصادية واندماجا كبيرا في الإقتصاد العالمي[3]. روبرت جيلبين يشير إلى أن تنظير التبعية يعاني مشكلة منهجية بحيث يستعمل متغيرا مستقلا واحد (الإقتصاد الرأسمالي العالمي) لتفسير عدة متغيرات تابعة مختلفة ومتباينة (التخلف، التهميش، التنمية التابعة)[4].

وعلى إثر هذه الإنتقادات وغيرها، برزت نسخة من التنظير الماركسي حاولت تعميق التحليل المستند على دراسة شاملة وتشريح مفصل لبنية النظام الرأسمالي العالمي، وتأثيرها على التطور اللامتكافئ لاقتصاديات دول العالم. هذه النسخة عرفت بـــ اتجاه النظام – العالم.

---

[1] المرجع نفسه، ص353.

[2] مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص118.

[3] ستيفن والت، مرجع سابق.

[4] روبرت جيلبين، مرجع سابق، ص356.

الفرع الثالث: اتجاه النظام- العالم.

على عكس اتجـــاه التبعية الذي ركز في دراسة وتفسير قضايا التخلف والتنمية على منطقة أمريكا اللاتينية تحديدا، فإن منظري "النظام- العالم" وعلى رأسهم إيمانويل والرشتاين (*Immanuel Wallerstein*) أرادوا تقديم دراسة شاملة عن الإقتصاد العالمي وتأثيره على كل الدول وفي فترات زمنية متعاقبة، من أجل الوصول إلى الأسباب الحقيقية التي أدت إلى التطور اللامتكافئ في اقتصاديات الدول[1].

برز هذا الإتجاه بقوة في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، كرد فعل على إخفاقات التبعية وعجزها في تفسير بعض الأحداث الإقتصادية التي ناقضت افتراضاتها حول مأزق التخلف والتنمية في دول العالم الثالث، مثل النمو السريع الذي عرفته بعض دول شرق آسيا، والتي أصبحت بموجبه تتحدى اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في بعض المجالات (الصناعات الإلكترونية مثلا)، وكذلك بعض الأزمات التي عرفتها الدول الإشتراكية والتي دفعتها – بشكل غير متوقع – إلى الإنفتاح على الرأسمالية العالمية، ومثال ذلك تحول التحالف التقليدي بين الإتحاد السوفييتي والصين - بعد خلافات إيديولوجية - إلى تحالف بين الصين والممثل الأول للرأسمالية العالمية الولايات المتحدة الأمريكية[2].

قدم والرشتاين مجموعة من الأفكار توضح مقصوده من فكرة النظام – العالم، تمثلت في[3]:

1- إن مفهوم الإقتصاد- العالم (*Economy-World*) لا يرتبط بالقرن العشرين، ولم يأت مع الاقتصاديات القومية، ولا مع التقسيم المؤسسي الكامل للعمل، وإنما كان موجودا على أقل تقدير في جزء من العالم منذ القرن السادس عشر.

2- إن الاقتصاد- العالم "الرأسمالي" منذ قدومه إلى الوجود يمتلك حدودا هي أوسع من حدود أية وحدة سياسية، لذا فإن واحدة من أهم الصور الأساسية لاقتصاد- عالم "رأسمالي" هي أنه لا يوجد كيان سياسي يسيطر على كامل المناطق الخاضعة له.

3- إن الهيكل السياسي الأكبر لاقتصاد- عالم "رأسمالي" هو نظام بين الدول، تأخذ من خلاله الهياكل السياسية المسماة بـــ"الدول ذات السيادة" شرعيتها ويتم تحديدها، لذلك لا توجد دولة داخل النظام- حتى تلك التي تمتلك قوة عظمى- تكون مستقلة بشكل كلي، وكل ما هنالك هو أن بعض الدول تأخذ مساحة من الاستقلال أكثر من غيرها.

4- إن النظام- العالم هو تكوين معقد من ثقافات (لغويا ودينيا وإيديولوجيا)، ولكن هذا التكوين ليس عشوائيا.

---

[1] عبد الناصر جندلي، "التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، مرجع سابق، ص225.

[2] مصباح عامر، مرجع سابق، ص158.

[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص328-329.

5- إن المؤسسات الاجتماعية الكبرى (الدول والطبقات والأمم والأسر) في اقتصاد- عالم رأسمالي كلها يتم تشكيلها من خلال تطور عمل الاقتصاد- العالم.

6- إن الاقتصاد- العالم "الرأسمالي" هو نظام اجتماعي تاريخي، ونسبة احتمالية التغيير في هذا النظام مرتفعة إلى درجة يمكن أن يزول يوما ما ويتحول إلى نظام آخر.

ما يمكن استخلاصه من توضيحات والرشتاين هو أن النظام- العالم يعتبر وحدة اقتصادية لا وحدة سياسية، وهو أكبر من أن تجسده أو تحتكره وحدة سياسية مهما كانت، وهو المُحدِد الأساسي والموجه لكل التفاعلات الإجتماعية التي تحدث على جميع الأصعدة، بالإضافة إلى أنه يعكس سياقا تاريخيا معينا، وبالتالي سيتغير بتغيره.

لمفهوم النظام- العالم حسب والرشتاين صفتين تحددانه[1]:

1- أنه يتكون من مجموعة عناصر مترابطة ومتفاعلة فيما بينها، وبالتالي لا يمكن فهم وتفسير سلوك كل عنصر على حدا إلا بوضعه ضمن السياق العام الذي يتفاعل فيه (بنية الإقتصاد- العالم). ومنه، فتحليل الظواهر ينبغي أن يكون تحليلا "كلاّنيا" لا يفصل بين أبعادها المختلفة، السياسية والإقتصادية والإجتماعية ...إلخ.

2- التفاعل الذي يحدث بين مختلف العناصر داخل النظام لا يتأثر بالمتغيرات الخارجية (من خارج النظام)، وبالتالي فإن أي محاولة لفهم التغير الذي قد يحدث داخل النظام يجب أن تنطلق من داخل النظام نفسه.

يرى والرشتاين أن مفهوم النظام - العالم عبر تاريخ البشرية قد تجلى من خلال نمطين أساسيين: الأول؛ نمط الإمبراطورية- العالم، والثاني؛ نمط الإقتصاد- العالم. ويكمن التمايز بينهما في آلية اتخاذ القرارات بشأن توزيع الموارد (من يأخذ ماذا؟). فعلى حين تعمل الإمبراطورية- العالم من خلال سلطتها المركزية على تدفق الموارد من الأطراف إلى المركز عبر آلية "دفع الضرائب"، فإنه في نمط الإقتصاد- العالم (أين تتعدد المراكز والقوى المتنافسة) تتمثل هذه الآلية في "السوق". لكن والرشتاين يشير إلى أن النتيجة في كلا النمطين هي واحدة، بحيث دائما ما تنتقل الموارد من الأطراف إلى المركز[2].

يقر والرشتاين أن النظام – العالم الحديث هو مثال لنمط الإقتصاد – العالم الذي نشأ في أوروبا بداية من القرن السادس عشر، ثم توسع ليشمل العالم كله، وقد كانت الرأسمالية (بوصفها تراكما مستديما لرأس المال) القوة الدافعة والمحركة لهذا التوسع[3].

---

[1] ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، "نظرية النظام العالمي"، في: جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص ص275-276.

[2] المرجع نفسه، ص276.

[3] المرجع نفسه، ص277.

ينطلق هذا الإتجاه التنظيري من اعتبار النظام - العالم الحديث هو وحدة التحليل الأساسية لدراسة وتفسير مختلف الظواهر الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في دول العالم الثالث، حيث لاحظ والرشتاين - من خلال دراساته المعمقة حول أوضاع عدد من الدول الإفريقية قبل وبعد استقلالها- عدم كفاية الأطر التحليلية المتبعة في فهم وتفسير حالة الفقر والتخلف التي لازمت دول العالم الثالث، وعليه افترض وجوب الإنطلاق من تحليل بنية الإقتصاد العالمي الرأسمالي الحالي، وتتبع جذوره التاريخية والمراحل التي مر بها.

يتميز الإقتصاد العالمي الحديث - حسب والرشتاين - بهيكل دولي "هرمي"، يعكس تراتبية اقتصادية تجعل من عدد قليل من الدول الرأسمالية يعتلي ويحتكر قمة الهرم (دول المركز)، وعدد كبير من الدول يقبع في قاعدته (دول الأطراف أو المحيط). وهذه التراتبية تعكس في الحقيقة التقسيم الدولي للعمل الذي راكم من رأس المال في الدول الرأسمالية المتقدمة، وبالمقابل عَمِل على تثبيط وتأخير التطور في البلدان المتخلفة. يضيف والرشتاين فئة ثالثة تكونت من خلال ما أنتجته تفاعلات السوق الرأسمالية الدولية وهي دول "شبه الأطراف أو المحيط".

تقوم كل فئة من الفئات السابقة (المركز، المحيط، شبه المحيط) بوظائف معينة ضمن تراتبية الإقتصاد العالمي، وبالنتيجة ضمن النظام- العالم، فـــ:

1- دول المركز؛ تعمل على المحافظة على هيمنتها وتفوقها على دول الفئتين الأخريين، من خلال ضمان تدفق الثروة والمواد الخام من هذه الدول، عبر علاقات الإستغلال الإقتصادية والتلويح باستخدام القوة العسكرية إن اقتضى الأمر ذلك[1].

2- دول المحيط؛ تعتبر الموطن الأمثل لطبقة الكومبرادور[2]. (طبقة طفيلية وعميلة تتولى زمام الحكم في هذه الدول لكن تعمل لصالح الرأسمالية العالمية (دول المركز) نظير حصولها على امتيازات مادية ومنافع شخصية وضمان بقائها في الحكم).

3- دول شبه المحيط؛ جعل العالم آمنا للرأسمالية[3].

ولقد لخص كل من ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز خصائص دول كل فئة وكذا العلاقات التي تقوم بين دول الفئات المختلفة من خلال الشكل التالي:

---

[1] المرجع نفسه، ص292.

[2] المرجع نفسه، ص296.

[3] المرجع نفسه، ص294.

الشكل (09): ترابط العلاقات بين دول المركز، المحيط، شبه المحيط ضمن الإقتصاد- العالمي

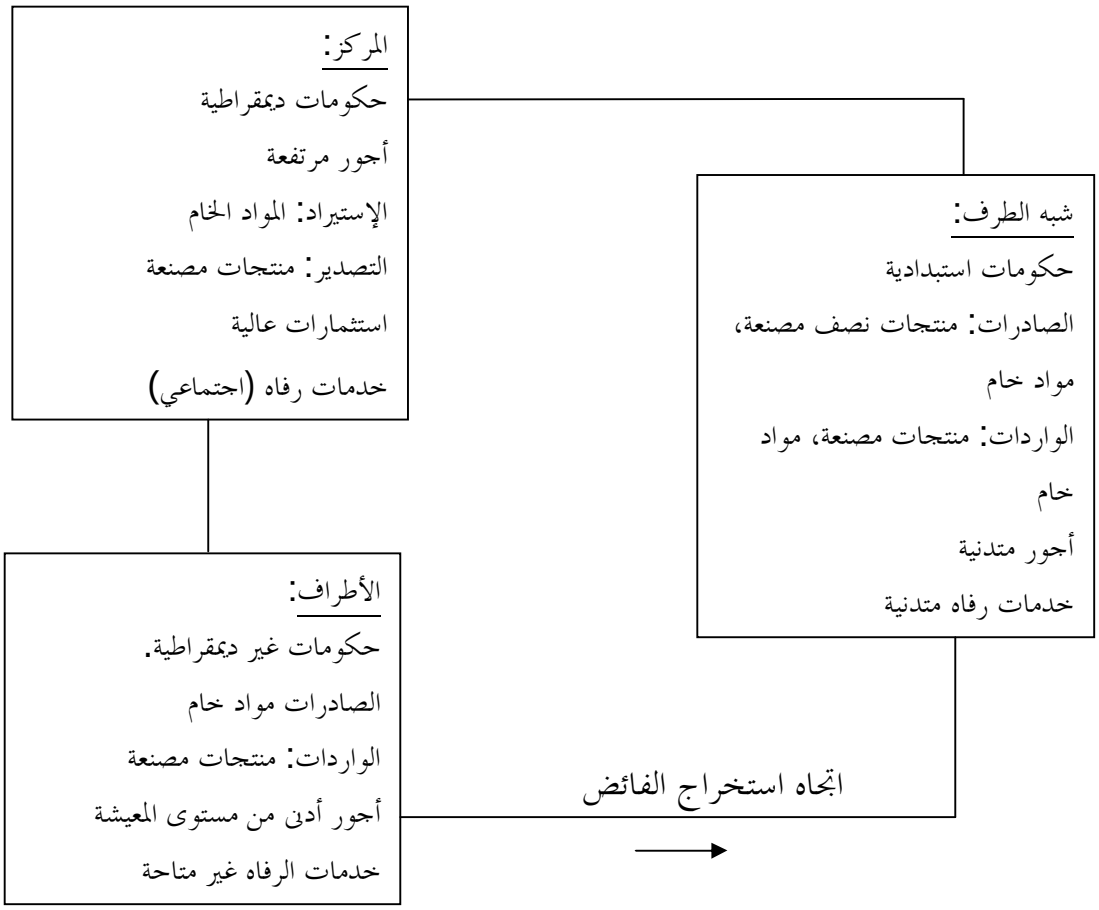

المصدر: ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، "نظرية النظام العالمي"، في: جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص280.

يعمل الإقتصاد العالمي من خلال هذا التقسيم الفئوي للدول على تشويه وإعاقة اقتصاديات دول المحيط (حيث يلعب التقسيم الدولي "الجائر" للعمل دورا كبيرا في جعلها دولا مصدرة للمواد الخام ومستوردة للمواد المصنعة)، وعدم تمكينها من أدوات الإقلاع الإقتصادي (خاصة الإستثمارات الحقيقية البنى التحتية وهياكل وأساليب الإنتاج). وبالتالي، إبقاءها في حالة من التخلف والضعف والتبعية المستديمة. وعليه، كلما ازداد الإقتصاد العالمي تقدما كلما ازدادت صعوبة تطور دول المحيط وتعاظمت الحاجة إلى جهد ثوري للإفلات من القوى السوقية العالمية[1].

[1] روبرت جيلبين، مرجع سابق، ص96.

ورغم اعتراف والرشتاين بأن طبيعة النظام الإقتصادي العالمي القائم على فكرة "الطبقية" قد ولدت مع نشأة النظام الرأسمالي الأوروبي منذ القرن السادس عشر، واستمرت لمدة قرون عديدة بلا تغيير جوهري فيها، إلا أن التناقضات(*) المتأصلة فيه وأزماته الحتمية سوف تعمل على زواله في نهاية المطاف.

لم يسلم هذا الإتجاه النظري كسابقيه من عديد الإنتقادات التي وجهت إليه، حيث صاغ روبرت جيلبين بعضا منها فيما يلي[1]:

1- كما يؤثر النظام الإقتصادي العالمي في سياسات الدول القوية فإنه يتأثر بها بالقدر نفسه.
2- لا يمكن اعتبار مسائل الإقتصاد هي الأساس الوحيد للعلاقات بين الدول، وإنما هناك اعتبارات سياسية وإستراتيجية تعلو الإعتبارات الإقتصادية، بل وتحددها.
3- قوة الدولة ومكانتها الإقتصادية (متقدمة أم متخلفة) في الإقتصاد العالمي تتأثر بشكل كبير بالعوامل الإجتماعية والسياسية الداخلية (اليابان مثلا).
4- أثبتت تجارب اليابان ومن قبله ألمانيا أن ما يحدد وضع المجتمع في التقسيم الدولي للعمالة هو طبيعة المجتمع وسياساته أكثر من أي شيء آخر.
5- تغير هيكل السوق الدولية دراماتيكيا على مدى القرون العديدة الأخيرة من جراء التطور الدولي لتقسيم العمالة وتغير موقف الإقتصاديات في النظام الإقتصادي العالمي.

يضيف روبرت جيلبين أن النظام – العالم الحديث لم يبرز – كما يدعي والرشتاين – بشكله الحالي إلا في عقود قليلة سبقت الحرب العالمية الأولى (قَدَّره آرثر لويس ***A. Lewis*** بحوالي مائة سنة)، وأن التقسيم الدولي المعاصر للعمل بين الشمال الصناعي المتقدم والجنوب غير الصناعي والمتخلف لم يتم إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، وأن هذا النظام جاء نتيجة لتطور الدول الرأسمالية ولم يكن هو سببا لتطورها[2].

(*) يسوقها أنصار نظرية النظام-العالم على النحو التالي:

1- استمرار الخلل بين العرض والطلب. وطالما أن القرارات حول طبيعة السلع والكميات التي يجب إنتاجها ما زالت تصنع على مستوى المؤسسات، فإن الخلل سيظل النتيجة غير المقصودة لاستمرار المكننة والتسليع.
2- بينما يكون منطقيا بالنسبة للرأسماليين تحقيق أرباح على المدى القصير بسحب الفائض من الاستهلاك المباشر، إلا أن إنتاج فائض إضافي على المدى الطويل سيحتاج طلباً كثيفا يمكن تلبيته فقط بإعادة توزيع الفائض.
3- توجد حدود للدرجة التي تستطيع بها الدولة إلحاق العمال قسراً للمحافظة على شرعية النظام الرأسمالي.
4- هناك تناقض ما بين الواحد والكثرة، أي تعايش نظام متعدد الدول ضمن نظام عالمي واحد. فبينما سهل هذا التعايش توسع النظام، إلا أنه يعيق أي محاولة لتطوير تعاون أكبر لمواجهة أزمات تطال النظام بذاته.

انظر في ذلك: مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص438.

[1] روبرت جيلبين، مرجع سابق، ص112.

[2] المرجع نفسه، ص113.

الفرع الرابع: اتجاه الهيمنة "الثقافية".

لا يعتبر هذا الإتجاه في الحقيقة اتجاها تنظيريا قائما بذاته، فهو لم يسع إلى وضع نظرية تحلل وتفسر مختلف أنماط العلاقات بين الدول، وإنما جاء ليعالج مسألة جد محددة تتعلق بفشل الماركسية التقليدية في تحليل وتوقع مآلات المجتمعات الرأسمالية، وقوتها في الصمود والتكيف الإستباقي مع الثورة المحتملة من طرف البروليتاريا جراء استمرار اللامساواة والإستغلال الطبقي. ونظرا لطرحه التحليلي "الماركسي" برؤية جديدة ومفهوم مبتكر آثرنا أن نفرده بعنصر مستقل.

ينسب هذا الإتجاه للإشتراكي الإيطالي أنطونيو غرامشي (*Antonio Gramsci*) الذي طرح سؤالا جوهريا مفاده: لماذا لم تحدث الثورة في المجتمعات الرأسمالية الأكثر نضجا كما تنبأ به ماركس من قبل؟ وما الأسباب التي حالت دون الإنتقال إلى الإشتراكية في مجتمعات أوروبا الغربية؟[1]

وقبل عرض الجواب الذي قدمه غرامشي لهذا السؤال، من المهم الإشارة إلى أن غرامشي - بالرغم من اعتماده الكبير على المنهج الجدلي في التحليل – قد انحرف عن تقاليد التحليل الماركسي المنطلقة من مفهوم القاعدة أو البنية التحتية المتمثلة في الإقتصاد لتحليل جميع أشكال النشاط الإنساني الأخرى (البنية الفوقية)، وابتكر لنفسه طريقة تحليل ماركسية تنطلق من البنية الفوقية نفسها لفهم ما يحدث في عالمي السياسة والإجتماع. ولقد قادته "تاريخانيته" إلى اعتبار أن كل أوجه النشاط البشري لا معنى لها سوى في إطار السياق التاريخي الذي وقعت فيه[2].

بالعودة إلى الجواب الذي قدمه لسؤاله، فإنه تَمثَّلهُ من خلال مفهوم "الهيمنة" كأداة تحليلية ملائمة لفهم استعصاء حدوث الثورة في الدول الرأسمالية المتقدمة، بل ولفهم كيف تقوّت أنظمتها السياسية (المُحتَكَرة من طرف طبقة البرجوازية) من خلال توظيفها الجيد لهذا المفهوم في إدامة هيمنتها وسيطرتها على باقي طبقات المجتمع.

ومفهوم الهيمنة - كما يقول ستيفن هوبدن وريتشارد وين جونز - هو واسع الإستعمال في نظرية العلاقات الدولية، بحيث يشير إلى وصف الدولة الأكثر قوة وتأثيرا في النظام الدولي ككل، أو في منطقة إقليمية معينة[3]. فعلى سبيل المثال، نُظِر إلى بريطانيا كقوة مهيمنة في النظام الدولي في القرن التاسع عشر، وإلى الهند كدولة مهيمنة في جنوب شرق آسيا حاليا. وهذا المفهوم يعكس في الحقيقة تصورا واقعيا لمفهوم الهيمنة المرتكز على القوة والإكراه المادي "العسكري".

---

[1] Stephen Hobden and Richard wyn Jones , «Marxist Theories of International Relations», in John Baylis and Steve Smith (eds.), op. cit, p 210.

[2] موسوعة كمبريدج للتاريخ، **الفكر السياسي في القرن العشرين**، تحرير: تيرنس بول وريتشارد بيللامى، ترجمة: مي مقلد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، المجلد الأول، الطبعة الأولى، 2009)، ص388.

[3] Stephen Hobden and Richard wyn Jones, op. cit, p 210.

يجادل غرامشي أن الماركسيين التقليديين رأوا أن المجتمعات الرأسمالية قد عرفت هذا النمط من الهيمنة، حيث حافظت النظم السياسية القائمة على بقائها ومصالحها من خلال الممارسات القهرية والإضطهادية بواسطة "جهاز الدولة" الذي لم يكن - حسب فريدريك انجلز - إلا آلة اضطهاد واستغلال في يد طبقة ضد أخرى، وبهذا الفهم يمكن القول ببساطة أن الخوف وإعادة إنتاج الخوف بواسطة الإكراه والقهر الذي تمارسه دولة "البورجوازية" هو الذي حال دون قيام ثورة البروليتاريا[1]. لكن غرامشي – مستفيدا من تصور مكيافيللي للقوة كمركب يحتوي على عنصري الإكراه أو القهر والإسترضاء معا – رأى أن هذا التحليل قد يكون مفيدا في فهم وتفسير حالة المجتمعات المتخلفة (كروسيا قبل الثورة)، لكنه يخفق في حالة المجتمعات الغربية الأكثر تقدما، أين أُبتكرت أدوات جديدة للهيمنة توازي أو تفوق تأثير القهر المادي (*coercion*)، والمتمثلة في الإسترضاء (*consent*) من خلال مفهوم ومؤسسات المجتمع المدني.

حاول غرامشي توسيع مفهوم الهيمنة بالمزج بين المفهوم التقليدي له كما يصوره الواقعيون ورؤيته التي تستند إلى إدراج عناصر غير مادية فيه، بحيث جعله يشمل بالإضافة إلى أدوات الإكراه والعنف التي تحتكرها الدولة (كما يفترض ذلك الفكر السياسي الليبرالي) تلك الوسائل التي تكتسب بها الطبقات الحاكمة ولاء المجموعات التابعة لها وتخضعها لسيطرتها، فهيمنة البورجوازية تعود بصورة أكبر – كما يعتقد غرامشي – إلى سيطرتها على المجتمع المدني أكثر مما تعود إلى القوة القمعية لسلطة الدولة[2]. وكثيرا ما كان يقصد بالمجتمع المدني (الذي يتمتع باستقلالية زائفة عن الدولة) ذلك الطيف الواسع من المنظمات والوسائل التقنية التي تنشر التبرير الإيديولوجي للطبقة الحاكمة في كل مجالات الثقافة، بحيث تسود القيم والإيديولوجيات الإجتماعية والسياسية والأخلاقية للطبقة المهيمنة (البورجوازية)، وتصبح مألوفة وغير قابلة للمساءلة من قبل الطبقات الأخرى (البروليتاريا).

إحدى النتائج المهمة لتحليل غرامشي، هي ضرورة التمييز بين الإستراتيجيات الثورية المختلفة بين الشرق والغرب. فإذا كانت الدولة في المجتمعات الأقل نموا وتطورا مثل روسيا قبل الثورة البلشفية هي المستهدف الأول من ثورة البروليتاريا، فإن المجتمع المدني في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة هو أول ما تجب الثورة ضده[3]. فالتحرر من هيمنة وسيطرة البورجوازية يقتضي أولا التحرر من هيمنة الرأسمالية فكريا وثقافيا وسياسيا ... إلخ، بعده تأتي مرحلة تقويض الدولة واستبدالها بنمط التنظيم الإشتراكي كخطوة ضرورية نحو الشيوعية.

---

[1] Idem.

[2] موسوعة كمبريدج للتاريخ، مرجع سابق، ص390.

[3] المرجع نفسه، ص390.

من النتائج المهمة كذلك، تلك الثورة المنهجية التي قادها غرامشي على التصور الماركسي للعلاقة القائمة بين البنية التحتية والبنية الفوقية للمجتمع. حيث بَيَّن كيف أن البنيتان تتفاعلان فيما بينهما بصورة متبادلة، فكما تعكس بنية المجتمع وأنماطه طبيعة العلاقات الإقتصادية القائمة فيه، فإنها كذلك تعمل على تحديد درجة التغير والتحول الذي يتعرض إليه المجتمع نفسه. وبتطبيق هذه الرؤية في التحليل توصل غرامشي إلى مفهوم "الكتلة التاريخية والإيديولوجية"، والتي تمثل حسبه الحاجز البنيوي الأساسي أمام إمكانية التغيير في المجتمعات الرأسمالية، إذ تعمل هذه الكتلة كأداة للحفاظ على نمط الهيمنة داخل المجتمع (سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي)، فالشق التاريخي في الكتلة يعبر عن البنية التحتية للمجتمع (علاقات وأنماط الإنتاج)، بينما يعبر الشق الإيديولوجي عن البنية الفوقية (الأفكار والممارسات السياسية)[1].

ورغم أن غرامشي قدم تحليلا مميزا ومبتكرا للكيفية التي تُخضِع بها الطبقة البورجوازية باقي الطبقات الأخرى وتستغلها، وذلك من خلال مفهومه عن الهيمنة الثقافية بعيدا عن أدوات وأساليب القهر والإضطهاد التي أشار إليها الماركسيون التقليديون، ورغم أن رؤيته هذه قد عرفت انتشارا لدى المهتمين بدراسة تكيف الرأسمالية وبقائها رغم العديد من الأزمات التي مرت بها، وقد تم تبنيها وتطويرها من خلال مفكري "النقدية" فيما بعد وعلى رأسهم روبرت كوكس، إلا أنه لم يستطع تقديم نظرية متماسكة وممنهجة لتحليل وتفسير هيمنة وسيادة الرأسمالية محليا، فضلا عن امتدادها وانتشارها على المستوى الدولي. حيث وُضعت وصُنِّفت أفكاره في خانة الإيديولوجيا الماركسية المناهضة لكل ما هو رأسمالي. كما أنه قفز على حقائق الواقع حينما أكد أن المجتمع المدني في المجتمعات الرأسمالية المتطورة هو تابع ومجرد أداة في خدمة الطبقة الحاكمة، وتجاهل الحركات الإحتجاجية والنضالات النقابية على مختلف الأصعدة التي عرفتها هذه المجتمعات، والتي حققت لأفرادها ولفئات واسعة من المجتمع مجموعة من المطالب والإمتيازات، هي التي في الحقيقة من ضَمِنَت للرأسمالية بقاءها واستمرارها.

هناك انتقادات عامة طالت التنظير الماركسي ككل حول العلاقات الدولية لخصها عصام سليمان فيما يلي[2]:

1- مثاليته المفرطة فيما يخص آفاق التطور المستقبلي للمجتمع، حيث بحلول الشيوعية تزول الطبقية زوالا كاملا وتزول معها الصراعات الطبقية وتسود الألفة وروح التضامن والتعاضد وبذلك لا يبقى مبرر لوجود الدولة.

[1] محمد حمشي، مرجع سابق.

[2] عصام سليمان، مرجع سابق، ص53.

2- لا يمكن اعتبار العامل الإقتصادي المحرك الوحيد للصراعات في المجتمع عبر كل الأزمنة والأمكنة، فإذا أمكننا تفسير الكثير من الظواهر السياسية على ضوء النظرية الماركسية فإنه لا يمكن أن نفسر على ضوئها كل الظواهر السياسية.

3- تجاهله لأهمية المؤسسات السياسية ودورها في تطوير وتقدم المجتمع، فالبنية الفوقية تؤثر بدورها في البنية التحتية وتسهم في تحديد مسار تطور المجتمع.

المطلب الثالث: إسهامات وتحديات التنظير الماركسي للعلاقات الدولية.

رغم الإنتقادات التي ذكرناها سابقا، إلا أن هذا لا يمنع من رؤية ما قدمته الفلسفة الماركسية لتنظير العلاقات الدولية، إذ تعد أحد المقاربات النظرية الأساسية في مرحلة الحرب الباردة. وفي المرحلة التي تلتها، عرفت عودة قوية من خلال تغلغلها في معظم الإتجاهات النظرية المناهضة للوضعية وفي مقدمتها النظرية النقدية، إلا أنها واجهت تحديات حقيقية متعلقة بأساسها التنظيري الهش، خاصة بعد ما تلاشى بريقها الإيديولوجي الذي كان متوهجا إبان فترة الحرب الباردة.

الفرع الأول: إسهامات الماركسية في التنظير للعلاقات الدولية.

تعد الماركسية إضافة حقيقية لعملية التنظير للعلاقات الدولية، ويمكن إبراز ذلك من خلال العناصر التي أجاد محمد حمشي في تلخيصها على النحو التالي[1]:

1- استطاعت كسر الهيمنة الأورو- أمريكية على حقل العلاقات الدولية. حيث مثلت الماركسية (ممثلة في نسخة التبعية) المقاربة الوحيدة الآتية من الجنوب ضمن المقاربات النظرية للعلاقات الدولية التي تنتمي كلها للدوائر الأكاديمية الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة كما بينا سابقا.

2- القدرة المستمرة لنظرية التبعية على تفسير معضلة التنمية في الدول الأقل تطورا.

3- القدرة المستمرة لنظرية النظام – العالم على وصف وتفسير انقسام النظام التجاري العالمي الجديد (في ظل قيام منظمة التجارة العالمية)، حيث يمكن إعادة رسم صورة النظام التجاري العالمي الجديد باستعمال متغيري المركز والمحيط. فعلى سبيل المثال، يمكن الملاحظة بوضوح كيف أن الإتحاد الأوروبي قد تحول إلى "مركز" ضمن نطاقي القارة الأوربية وجنوب المتوسط اللذين أصبحا بمثابة "محيط"، والأمر نفسه بالنسبة لليابان كمركز لمحيطه التابع المتمثل في جنوب شرق آسيا.

4- قدرتها على تفسير الكيفية التي يهيمن بها العامل الإقتصادي على بقية العوامل الأخرى المؤثرة في العلاقات الدولية. وهو ما تشهد به وتؤكده مستجدات فترة ما بعد الحرب الباردة.

[1] محمد حمشي، مرجع سابق.

5- قدرتها على تفسير ظاهرة العولمة. حيث يشير كل من هوبدن وجونز إلى أنه لا يمكن إقصاء النظريات الماركسية من التحليلات ذات المصداقية حول العولمة، بل ويعتبران أن ماركس يُعد بحق أول منظر حول العولمة.

6- إن الماركسية لا تلهم فقط الإتجاهات النظرية ما بعد الوضعية، ولكنها تعتبر مصدرا ومرجعا لأغلب الحركات الإجتماعية المناهضة للعولمة عبر العالم. فكما قادت قراءات لينين للنظام الرأسمالي العالمي في الثلاثينيات من القرن العشرين إلى القول بأن "الإمبريالية هي أعلى مراحل الرأسمالية"، فإن قراءات النظام الرأسمالي الحالي تقود – حسب العديد من المفكرين اليساريين – إلى القول بأن "العولمة هي أعلى مراحل الرأسمالية".

لم تشفع هذه الإنجازات للماركسيين في تخطي العديد من التحديات الكبرى التي تواجهها في مجال التنظير للعلاقات الدولية، وفي نيل الإعتراف من أنصار النظريات السائدة وعلى رأسها الواقعية، إلى الحد الذي اعتبر فيه الكثير عدم وجود نظرية للعلاقات الدولية اسمها الماركسية.

الفرع الثاني: تحديات التنظير الماركسي للعلاقات الدولية.

بداية تجب الإشارة إلى أن هناك من يذهب إلى الإقرار بعدم وجود نظرية ماركسية للعلاقات الدولية، فـــ بهجت قوراني يرى أن العديد من المختصين في مجال العلاقات الدولية لا يقرون بوجود نظرية ماركسية للعلاقات الدولية، فكل ما هنالك بعض المفاهيم الماركسية الأساسية التي حاولت توضيح بنية ومسار النظام العالمي، إنها تعميمات وتأكيدات تستند إلى بعض الممارسات السياسية وكثير من الإيديولوجيا[1].

عدد عبد الناصر جندلي مجموعة من الأسباب التي تقود إلى القول بعدم وجود نظرية ماركسية للعلاقات الدولية، وهي تعد في الحقيقة عقبات وتحديات تفرض على الماركسيين مواجهتها والعمل على تجاوزها، وهذه الأسباب هي[2]:

1- تركيز اهتمام الماركسيين (خاصة التقليديين منهم) على البيئة الداخلية للمجتمع الواحد اعتقادا منهم بأن التحولات الأساسية تبدأ من التناقضات الداخلية للمجتمع الواحد.

2- لا يفصل الماركسيون بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للمجتمع الواحد، وبالتالي فإن دراستهم للمجتمع بكل تناقضاته الداخلية لا تعني تجاهلهم للبيئة الخارجية له، وفي هذا الصدد يقول لينين: "ليس هناك فكرة أكبر خطأ من وأشد ضررا من الفكرة المتمثلة في فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية".

---

[1] Bahgat Korany, op. cit, p714.

[2] عبد الناصر جندلي، "التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، مرجع سابق، ص ص191-192.

3- يهتم التنظير للعلاقات الدولية بجوانب أخرى فضلا عن الجانب الإقتصادي الذي يعد محور تفسير الماركسيين للظواهر.

4- عدم إلمام واهتمام الماركسيين بكل الظواهر الدولية، واقتصارهم على تفسير ظاهرتي الإمبريالية والصراع الطبقي، وجعلهما كمتغيرين أساسيين في تحاليلهم من خلال اعتبارهم الطبقة كفاعل (*Actor*) والإمبريالية كقوة محفزة (*Motive*).

5- رغم أن العلاقات الدولية هي علاقات بين الدول فإن الماركسيين ينكرون دور الدولة، بل يذهبون إلى حد دعوتهم بضرورة زوالها، معتبرين أن الصراع ليس صراعا دوليا (أي بين الدول) وإنما هو صراع طبقي بين البورجوازية والبروليتاريا، وهو صراع إيديولوجي – اقتصادي.

من المعيقات لوجود نظرية ماركسية للعلاقات الدولية - حسب بهجت قوراني - نجد أن الفكر الماركسي ومن خلال تركيزه على السوسيولوجيا، الإقتصاد، الفلسفة، السياسة، ... يكاد يغطي جميع حقول التحليل الإجتماعي. وهذا المسعى المتعدد والمتداخل الإختصاصات بقدر ما له من نقاط قوة فإن له أبعادا سلبية تتهدده مثل الغموض وعدم الإنسجام[1].

أشـــار كل من بول فيوتي (*Paul R. Viotti*) ومارك كوبي (*Mark V. Kauppi*) إلى خمسة مشكلات/ تحديات أساسية تواجه التنظير الماركسي للعلاقات الدولية (خاصة اتجاهي: التبعية والنظام - العالم)، وهي[2]:

1- مشكلة السببية (*The Question of Causality*)؛ حيث أن أنصار التبعية لم يحسموا أمرهم في مسألة المتغير المستقل والمتغير التابع بالنسبة لظاهرتي "التخلف" و"التبعية"، هل التخلف هو الذي يسبب التبعية؟ أم أن هذه الأخيرة هي التي تقود إلى التخلف؟ وإذا ما أراد منظرو التبعية الخروج من هذا المأزق المنهجي عليهم أن يُثبِّتُوا إحداهما كي يتسنى لهم دراسة الأخرى، فلا يعقل أن يكون المتغير المدروس مستقلا وتابعا في الوقت نفسه.

2- الإعتماد على الإقتصاد (*Reliance on Economics*)؛ يختزل الماركسيون التفاعلات الأساسية التي تحدث على مستوى النظام الدولي في عملية تراكم رأس المال والديناميكيات المرتبطة به، وبالتالي يهملون التفسيرات الأخرى غير الإقتصادية (السياسية والإستراتيجية) للإمبريالية والعلاقات بين الدول. إن العامل الإقتصادي لا يستطيع مثلا تقديم تفسيرات مقنعة بشأن طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين الدول قبل ظهور الرأسمالية، ولا يصمد أمام

---

[1] Bahgat Korany, op. cit, p715.

[2] Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, **International Relations Theory** (USA: Pearson Education, Inc, Fifth Edition, 2012), pp 213-214.

تفسيرات الواقعيين (من خلال مفهوم الفوضى والمعضلة الأمنية) للحرب البيلوبونيزية التي أرخ لها ثيوسيديدس. وعليه، وجب على الماركسيين الإنتباه إلى بقية العوامل الأخرى التي تلعب دورا كبيرا في السياسة العالمية وفي التنظير لها.

3- سيطرة النظام (*System Dominance*)؛ بالرغم من أن الماركسيين (خاصة التقليديين منهم) قد اهتموا في تحليلاتهم المختلفة بالعوامل الداخلية للدول، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بظواهر الفقر والتبعية فإنهم (خاصة منظري التبعية) يلجأون بصورة مفرطة وكلية إلى الإعتماد على العوامل الإقتصادية الخارجية (الدولية) في تحليلها وتفسيرها، ويهملون المتغيرات الداخلية المتعلقة بالمجتمع. وتبعا لذلك، فإنهم يلحقون كل المشاكل التي تعانيها الدول المتخلفة بالدول الرأسمالية الغنية. وهنا يحتاج الماركسيون إلى إعادة تحديد موقفهم بشأن مستويات التحليل المعتمدة كي تصبح نظرياتهم أكثر صلابة ومصداقية.

4- الصرامة النظرية (*Theoritical Rigidity*)؛ يعاني التنظير الماركسي من مشكلة منهجية حادة، حيث يتم فحص ودراسة حالات فردية في ضوء بناءات نظرية عامة مثل النظام – العالم الرأسمالي، وبالمقابل يتم الإقتصار في تفسير كل تجارب وخبرات المجتمع وكل التغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية في ضوء عدد قليل جدا من المفاهيم مثل التبعية. علاوة على ذلك، فإن الماركسيين وبدلا من أن يُعدِّلُوا نظرياتهم أو مفاهيمهم في ضوء ما تثيره دراسة الحالة من أسئلة ودلائل تجريبية، فإنهم يدّعون أن دراسة الحالة وجب استخدامها فقط متى ما بدا أنها تستطيع تعزيز حججهم بالأدلة، وهذا يمنع في الحقيقة أي توتر بين النظرية والنتائج.

5- تفسير الحالات الشاذة (*Accounting Anomalies*)؛ يضطرب الماركسيون (خاصة منظرو التبعية) في تفسير بعض حالات التطور والتقدم الإقتصادي – نسبيا – التي عرفتها بعض دول العالم الثالث مثل تايوان وفترويلا والبرازيل وسنغافورة وكوريا الجنوبية، والتي لا تمثل نماذج للتنمية المستقلة، بل استفادت بشكل واسع – في ظل وضع التبعية – من النظام الرأسمالي العالمي. وهنا ينبغي مراعاة والإنتباه إلى أن تزايد عدد دول العالم الثالث التي تفلت من عقال التخلف (بعدما كانت حالات شاذة) سوف ينسف افتراضات التبعيين كلية.

الفصل الثالث

النظريات ذات التوجه ما بعد الوضعي: نحو مراجعة جذرية لحقل العلاقات الدولية

انتهى النقاش بين المنظوراتي (بين الواقعية والليبرالية والماركسية) في سبعينيات القـــرن العشرين – كما هو معروف ومتداول بين باحثي ومفكري الحقل – إلى تشكيل خارطة تنظير جديدة، أقصيت منها الماركسية ممثلة في نسخة التبعية، واقتصرت على بقاء كل من الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد الذين شكلوا ما يسمى بـــ "التحالف نيو- نيو". ولقد حفز هذا التحالف النظري الماركسيين كي يجدوا لهم مكانا في خارطة التنظير الجديدة، والتي يقول لسان حالها: إذ لم تستطع أن تكون لك قدرة الإبداع والمنافسة أمام الواقعية الجديدة فما عليك إلا اختيار أحد طريقين، إما التسليم بما تقول به الواقعية الجديدة والعمل في ظل مسلماتها ومقولاتها (كما فعلت الليبرالية الجديدة رغم ادعائها بالوصول إلى نتائج مختلفة من المسلمات نفسها)، أو الإندثار والرجوع إلى أماكن الظل. إلا أن الماركسيين (تحت مسمى النقديين أو النظرية النقدية) اختاروا هذه المرة طريق المواجهة وتصعيده إلى أقصى مداه، بحيث أعادوا في البداية تنظيم صفوفهم من خلال إعادة مراجعة شاملة لأفكارهم وأطروحاتهم وتطويرها كي تكون قادرة على البقاء والمنافسة النظرية، وفي مرحلة ثانية دخلوا في عملية تقويض شاملة لكل ما يطرحه العقلانيون فلسفيا وأنطولوجيا وإبستمولوجيا ومنهجيا وحتى قيميا.

لقي هذا المشروع التقويضي احتفاء ومساندة العديد من المقاربات والتيارات النظرية الأخرى (ممثلة في ما بعد الحداثة والنسوية والبنائية) التي تعاني مع النقدية التهميش والإقصاء من طرف العقلانيين من جهة، ومن جهة أخرى تُشارِكها في مشروعها الرامي إلى تقديم البديل عما تطرحه العقلانية.

عُرفت هذه التيارات مجتمعة بمسمى النظريات "التأملية"، والتي سعت إلى هدم الحقل النظري للعلاقات الدولية وإعادة بنائه من جديد بما يتوافق مع توجهاتها المناهضة والمناقضة للوضعية. لقد حاولت التأملية في الحقيقة تقديم إطار جديد للبحث والتفكير في/ وحول العلاقات الدولية، انطلاقا من مسلمات وافتراضات اُصطلح عليها بشكل عام "ما بعد وضعية"، فإلى أي مدى نجحت في ذلك؟

المبحث الأول

المشروع النظري لـــ "ما بعد الحداثة": نقد وتقويض الأسس الوضعية للنظريات التقليدية.

تعتبر ما بعد الحداثة المقاربة الرئيسية ضمن المقاربات النقدية، التي حملت لواء المعارضة والرفض الشديد للأسس الفلسفية والإبستمولوجية والمنهجية التي قامت عليها النظريات التقليدية في حقل العلاقات الدولية. بل وسعت إلى تقويضها وهدمها، وبالتالي إلى تفكيك الحقل المعرفي ونزع صفة العلمية التي يدعيها تحت غطاء من الموضوعية والحيادية. بمعنى آخر، حاولت التحرر والإنعتاق من الخضوع لإملاءات الفلسفة الوضعية/ الحداثية، وإعادة بناءه (أي الحقل النظري للعلاقات الدولية) بما يستجيب للطابع الإجتماعي والنسبي للمعرفة، ولتعدد الطرق والمناهج في الوصول إلى الحقيقة، مرتكزة في تحقيق ذلك على فلسفة ما بعد حداثية، إبستمولوجيا ما بعد وضعية، وميتودولوجيا ما بعد / أو ضد تجريبية.

المطلب الأول: جذور ومفهوم "ما بعد الحداثة".

يؤكد روبرت سوان (*Robert Swan*) على أنه بالرغم من عدم وجود اتفاق حول جذوره إلا أن استخدام مفهوم "ما بعد الحداثة" يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر[1]. بينما يشير جميل حمداوي إلى الإرتباك الحاصل في نسب المصطلح إلى استخدامه الأول، فهناك من يرجع استخدام المفردة إلى المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي عام 1954، في حين ربطها البعض بالشاعر والناقد الأمريكي تشارلس أولسون في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، على أن آخرين أحالوها إلى ناقد الثقافة ليزلي فيدلر محددين زمانها بعام 1965. لكن البحث في أصول المفردة أفضى إلى اكتشاف استخدامها قبل هذه التواريخ بكثير، فقد استخدم جون واتكتز تشابمان مصطلح "الرسم ما بعد الحداثي" في عقد 1870، واستخدم رودولف بانفيز المفردة عام 1917[2].

ولئن ظهرت ما بعد الحداثة أولا في مجال الرسم والتشكيل والعمارة والهندسة المدنية، فإنها انتقلت بعد ذلك إلى الفلسفة والأدب والفن والتكنولوجيا وباقي العلوم والمعارف الإنسانية، لتصل إلى حقل العلاقات الدولية في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين. ولقد جاءت في سياق عام تميز بتعقد

[1] Robert Swan, «Postmodernism», in John T. Ishiyama and Marijke Breuning (eds.), op. cit, p 12.

[2] جميل حمداوي، "مدخل إلى مفهوم ما بعد الحداثة".

http://www.alukah.net/publications_competitions/0/38509/

الظروف السياسية، مثل: انتهاء الحرب العالمية الثانية وولوج الحرب الباردة، انتشار السلاح النووي، إعلان ميلاد حقوق الإنسان، ظهور الفلسفات اللاعقلانية كالسريالية والوجودية والفرويدية والعدمية... إلخ. وقد مثلت الفلسفة التفكيكية التي جاء بها جاك دريدا جسر الإنتقال والعبور من فلسفة الحداثة إلى فلسفة ما بعد الحداثة. ومن ثم فقد كانت ما بعد الحداثة – في الجزء الأكبر منها – مفهوما مناقضا ومدلولا مضادا للحداثة.

وكحركة فلسفية، يمكن اعتبارها بمثابة رد فعل واسع اتجاه: الإفتراضات الفلسفية، والقيم، ووجهة النظر الفكرية، التي ميزت المرحلة الحديثة من التاريخ الغربي (الأوروبي)[1]. أي في الفترة الممتدة من ظهور الثورة العلمية في القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى غاية منتصف القرن العشرين. إنها جاءت لتعبر عن ضرورة استكمال مسار الحداثة والتنوير صوب الحرية والتحرر من جميع أشكال الخضوع والهيمنة. باختصار، "ما بعد الحداثة" هي حركة ومشروع للتحرر من "الحداثة".

كمفهوم، يجادل ريتشارد ديفيتاك (*Richard Devetak*) أن تحديد معنـــى "ما بعد الحداثة" (*Post-modernism*) هو مسألة خلافية، ليس فقط بين مؤيدي هذا التيار الفكري ونقاده أو معارضيه، بل بين معتنقيه أنفسهم. ونلمس ذلك من خلال الإصطلاحات المختلفة لمضمون هذا التيار، حيث هناك من يستعمل اصطلاح "ما بعد البنيوية" (*Post-Structuralism*)، وأحيانا نجد مصطلح "التفكيك" (*Deconstruction*)، وهناك من يرفض أية محاولة لحصره في تسمية ما بالمرّة[2]. من جهتهما، ستيف سميث وباتريسيا أوينس (*Steve Smith and Patricia Owens*) يؤكدان أنه عند الحديث عن ما بعد الحداثة فإننا نواجه صعوبات عدة، يتمثل جزء منها في عدم إمكانية إعطاء تعريف دقيق لهذا المصطلح، بالإضافة إلى الفروقات النظرية الجوهرية بين توجهاتها المختلفة[3].

يشير عصام عبد الله إلى أنه من الصعوبات البالغة الإلمام بالمقولات الأساسية لـــ "ما بعد الحداثة"، لأنه لا توجد هناك نظرية عامة لما بعد الحداثة، والسبب هو أن "ما بعد الحداثة" نفسها ضد صيغة النظريات العامة[4]. فقد استخدم العديد من المفكرين والنقاد والباحثين مصطلح "ما بعد الحداثة" حسبما فَهِم كل منهم كلمة (*Modern*) "حديث" والمقطع اللاتيني (*Post*) "ما بعد"، وأثاروا بذلك

---

[1] See Encyclopedia Britannica, article of « postmodernism ».
http://www.britannica.com/EBchecked/topic/1077292/postmodernism

[2] Richard Devetak, «Postmodernism» , op. cit, p161.

[3] Steve Smith and Patricia Owens, op. cit, p 285.

[4] عصام عبد الله، الجذور النيتشوية لـــ "ما بعد" الحداثة، في: أحمد عبد الحليم عطية، محرّر، **نيتشـــه وجذور ما بعد الحداثة** (بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2010)، ص126.

جدلا حول ما يعنيه إضافة المقطع للكلمة، فهل يعني الإنفصال عن "الحديث" أو استمرار له. بمعنى هل "ما بعد الحداثة" هي استمرار لـــ "الحداثة" أم هي قطيعة معها؟

لكن هذا لم يمنع من محاولة تحديد ما نقصده بـــ "ما بعد الحداثة" ولو في حده الأدنى أو شكله العام. فهذا ستيف سميث يصفها بأنها تهتم بشكل أساسي بتفكيك ورفض الوثوق بأي وصف للحياة الإنسانية يدعي أنه يصل مباشرة إلى الحقيقة[1]، فهي بنظره قطيعة تامة مع كل أشكال الإدعاءات المعرفية السابقة، التي تجادل بأنها تحوز الحقيقة أو جزءا منها بفضل استخدام المناهج التي أنتجتها فلسفة الحداثة (المنهج العلمي كطريق أوحد للعلم والمعرفة). ومن جهته، يرى إيان كريب أنها مجموعة من التطورات في الفلسفة الحديثة والتي انبثقت مباشرة عما أصبح يعرف بالتحول اللغوي، وفي علم الإجتماع تعني أن العالم الإجتماعي قد شهد تحولات جذرية وأساسية[2].

وهناك تعاريف أخرى تقوم على فكرة أن ما بعد الحداثة هي نقد لـــ "الحداثة" أو إصلاح لها. بل هناك من يذهب إلى أنها نفي كلي وتحرر تام من "أوهام" الحداثة. فـــ ديك هيبدايج (*Dick Hebdig*) يرى أن "ما بعد الحداثة هي الحداثة الخالية من الأحلام والآمال التي مكنت البشر من تحمّل الحداثة"[3].

جان فرانسوا ليوتار (*Jean François Lyotard*) يعرفها بقوله: "ببساطة شديدة أعرّف ما بعد الحداثة كميل إلى الشك اتجاه ما وراء السرديات"[4]. وهذا يعني رفض إمكانية التأسيس للحقيقة في التقارير الموجودة خارج الخطاب[5]. ما وراء النص أو ما وراء السرد (*Metanarative*) يعني أي نظرية تؤكد أن لها أسسا واضحة للمعرفة وتتضمن إبستمولوجيا تأسيسية، وعليه فـــ ما بعد الحداثة تتعلق أساسا بتقويض والشك والإرتياب في أي تفسير للحياة الإنسانية يدّعي أنه يلج مباشرة إلى الحقيقة، وهكذا فإن كلا من الماركسية (التي تتضمن النظرية النقدية) والتحليل الفرويدي ووجهة النظر النسوية مشتبه بهم عند أنصار ما بعد الحداثة، لأنهم يَدَّعون أنهم اكتشفوا بعضا من الحقيقة الأساسية حول العالم[6].

لقد ساهم مفكرون بارزون من تخصصات مختلفة في تقوية وإثراء الإتجاه الفكري الذي مثلته ما بعد الحداثة. حيث نجد رائد الفلسفة ما بعد البنيوية ميشال فوكو (*M. Foucault*) الذي اهتم كثيرا

---

[1] ستيف سميث، مقاربات جديدة للنظريات الدولية، في: جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص387.

[2] إيان كريب، مرجع سابق، ص 236.

[3] عصام عبد الله، مرجع سابق، ص 128.

[4] Steve Smith and Patricia Owens, op. cit. p 285.

[5] Reinhard Meyers, op. cit. p 61.

[6] Steve Smith and Patricia Owens, op. cit. p 285.

بمفهوم الخطاب والسلطة والقوة، وبين كيف أن الحيادية والموضوعية المزعومة في الخطابات والمعارف العلمية التي تتباهى بها تيارات الحداثة ترتبط بقوة المؤسسات، فالمعرفة والقوة لا ينفصلان. أما جاك دريدا (*J. Derrida*) - رائد التفكيكية في الفلسفة الحديثة - فقد اهتم بتفكيك الثقافة الغربية، وتقويض مقولاتها المركزية بالنقد والتشريح، بغية تعرية المؤسسات الغربية المهيمنة.

هناك من قارب مفهوم ما بعد الحداثة من خلال مناظير أربعة[1]:

1- المنظار الفلسفي؛ الذي يرى أن ما بعد الحداثة دليل على الفراغ بغياب الحداثة نفسها.

2- المنظار التاريخي؛ الذي يرى أن ما بعد الحداثة هي حركة ابتعاد عن الحداثة أو رفض لبعض جوانبها.

3- المنظار الإيديولوجي السياسي؛ الذي يرى أن ما بعد الحداثة هي تعرية للأوهام الإيديولوجية الغربية.

4- المنظار الإستراتيجي؛ الذي يرى أن مقاربة نصوص ما بعد الحداثة لا تتقيد بالمعايير المنهجية وليست ثمة قراءة واحدة بل قراءات متعددة ومنفتحة.

يمكن القول بصفة عامة، إن ما بعد الحداثة هي مرحلة من مراحل تطور الفكر الغربي الحديث، تلي مرحلة الحداثة الطويلة نسبيا، كما تعبر عن حركة وفلسفة ديناميكية، ترفض الدوغماتية والأنساق المعرفية المغلقة التي فرضتها فلسفات الحداثة.

المطلب الثاني: الأسس الفلسفية لـــ ما بعد الحداثة.

شكلت ما بعد الحداثة بكل روافدها وتياراتها المختلفة تحديا حقيقيا للمبادئ الفلسفية التي قامت عليها الفلسفات الحداثية السائدة، وعملت على هدم أنساقها المعرفية المغلقة، وتعرية الرهانات السلطوية المتعلقة بها. إذ أُعتبر ذلك ممرًّا حتميا تُقدم من خلاله ما بعد الحداثة فلسفة بديلة، أكثر حرية وتحررا وأكثر إنسانية. وعليه، كانت مهمة ما بعد الحداثيين الأولى هي إزاحة "الحداثة" عن المشهد الفكري والفلسفي، وبناء فلسفة تستجيب للتحديات الراهنة للوجود الإنساني ككل، وتتجاوز المآزق والمآسي التي خلفتها الحداثة.

الفرع الأول: نقد الحداثة وبروز ما بعد الحداثة.

لفهم مضمون ما بعد الحداثة يتعين على المرء فهم الإطار العام الذي تُقدم من خلاله الحداثةُ نظرتها الثقافية والتاريخية للعالم. والتي تفترض ضمنيا التقدم الإيجابي المبني على الإعلاء من شأن الحقيقة الموضوعية والقيم الفردية، في عالم يمكن غزوه والسيطرة عليه.

[1] جميل حمداوي، مرجع سابق.

تستند الحداثة - في نظر أغلب الفلاسفة والمفكرين - إلى فكرتين أساسيتين، كانتا بمثابة الدافع والمحرك الرئيسي لتطور كل من الفكر والمجتمع الغربيين بداية من عصر التنوير وإلى غاية الراهن الحاضر، تمثلتا في فكرة الثورة ضد التقليد أو "التراث"، وفكرة مركزية العقل أو "العقلانية"، وكان لا بد من وجود فكرة ثالثة والتي هي بمثابة الوسيط الكيميائي الذي تتفاعل في إطاره الفكرتين السابقتين، ألا وهي "الحرية" أو مناخ الحرية. وشكَّل الإنسان وقيمه الفردية مركز هذه الحداثة، ومحور عملياتها وهدفها النهائي. لذا، أُعتبرت الحداثة بمثابة لحظة واعية ارتكزت على انتظام العقلانية والفردية والعلمانية والقيم الحرة في اندفاعة حضارية، قادرة على إحداث تحولات عميقة في البيئة الإجتماعية والبنائية للمجتمع[1]. إنها رؤية خطية للتقدم، لا تعرف الإنتكاسة أو التراجع، تقود الإنسان نحو عوالم جديدة من الرقي والرفاه ومن الحرية، تؤمن بقدرة العقل كأداة ووسيلة، وتثق في العلم منهجا وطريقا.

وعلى الرغم من أن الحداثة وُجِدت من أجل تحرير الإنسان، إلا أنها وفي سياق تطورها العام وضعته في أشكال جديدة من العبودية، عبودية العقل والعقلانية. وأضحى العقل بمثابة إله البشرية الجديد، وسقف الحرية الوحيد. لقد أصبحت الذات الإنسانية في سياق هذا التطور موضعا للعلم والعقلانية، وتم استلاب هذه الذات من مقوماتها الإنسانية. فباسم الحداثة أصبح الإنسان آلة، وباسم الحداثة جرى الإنقلاب على قيم الحداثة. وإزاء هذا الوضع، كان لا بد من عملية تحرير ثانية للإنسانية من قيود وبراثن الحداثة.

اضطلع بهذه المهمة مفكرون ناقمون ورافضون للفكر الحداثي والأسس التي قام عليها. حيث سعوا إلى تقويض الميتافيزيقا الغربية، وإلى تحطيم المقولات المركزية التي هيمنت على الفكر الغربي كاللغة والهوية والأصل والعقل ...إلخ. وعليه تميزت أعمالهم بقوة التحرر من قيود التمركز، والإنفكاك عن "اللوغوس" والتقليد وما هو متعارف عليه، وممارسة كتابة الإختلاف، والإنفتاح على الغير عبر الحوار والتفاعل والتناص، ومحاربة لغة البنية والإنغلاق والإنطواء[2].

جان فرانسوا ليوتار في كتابه المعروف "الوضع ما بعد الحداثي: تقرير حول المعرفة" الذي نشره في العام 1979 أعلن عن سقوط النظريات والإيديولوجيات الكبرى، وعجزها عن قراءة الواقع أو تفسيره. لأن هذه الأنساق الفكرية تعاني من الجمود والإنغلاق، وهي ليست قادرة أبدا - كما يذهب أصحابها وروادها - على تفسير سيرورة العالم أو المجتمع[3].

---

[1] علي وطفة، "مقاربات في مفهومي الحداثة وما بعد الحداثة".
http://www.aljabriabed.net/n43_08watfa.htm

[2] جميل حمداوي، مرجع سابق.

[3] علي وطفة، مرجع سابق.

إذن، شكلت الإنتقادات اللاذعة الـــتي وُجِهت إلى الحداثة – بوصفها سيرورة فكرية واجتماعية – أرضية الإنطلاق والتأسيس لمفهوم ما بعد الحداثة ليأخذ صورته النقدية التي تغذيها روح فكرية نقدية نشطة وتطلعية، والتي تجلت في عدة أنشطة وتوجهات انبنت عليها فلسفة ما بعد الحداثة، تمثلت في[1]:

1- هدم الأنساق الفكرية الجامدة والإيديولوجيات الكبرى المغلقة وتقويض أسسها.

2- العمل على إزالة التناقض الحداثي بين الذات والموضوع وبين الجانب العقلاني والجانب الروحي في الإنسان، وذلك من منطلق عدم وجود مثل هذه الثنائية الميتافيزيقية.

3- رفض الحتمية الطبيعية والتاريخية التي كانت سائدة في مرحلة الحداثة ولا سيما مفهوم التطور الخطي الذي سجل حضوره في الأنساق الإجتماعية.

إيهاب حسن وسم فكر ما بعد الحداثة بالسمات التالية[2]:

1- فكر يرفض الشمولية في التفكير ولاسيما النظريات الكبرى مثل نظرية ماركس ونظرية هيغل ووضعية كونت ونظرية التحليل النفسي ...إلخ، ويركز بالمقابل على الجزئيات والرؤى المجهرية للكون والوجود.

2- يرفض اليقين المعرفي المطلق ويرفض المنطق التقليدي الذي يقوم على تطابق الدال والمدلول، أي تطابق الأشياء والكلمات.

3- يلح على إسقاط نظام السلطة الفكرية في المجتمع والجامعة والأدب والفن ...إلخ، وعلى الإطاحة بمشروعية القيم المفروضة من فوق في الأنظمة والمؤسسات الإجتماعية كافة.

في العنصر الموالي سنعرض بشيء من التفصيل المرتكزات التي قامت عليها فلسفة ما بعد الحداثة والتي قد ورد البعض منها في حديثنا عن الإنتقادات التي وجهت للحداثة.

الفرع الثاني: مرتكزات فكر ما بعد الحداثة.

ننوه في البداية إلى أن فكر ما بعد الحداثة قد نجح في نقد الفكر الحداثي وتعرية مفاهيمه أكثر من نجاحه في تقديم فلسفة أصيلة تعكس روح ما بعد الحداثة. بل إن هناك شك في قدرة فلسفة ما بعد الحداثة على البناء إذا كان منطقها يقوم على الهدم، وعلى رفض فكرة الثبات والديمومة واستناد الأشياء إلى قواعد تحكمها. وعليه، فإن البحث عن مرتكزات الفكر ما بعد الحداثي يُحيلنا عموما إلى الآليات التي استخدمها في تقويض أسس الحداثة، وإلى الصفات العامة التي لحقت به جراء ذلك.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

لقد أجاد جميل حمداوي في جمعها وتقديمها على النحو التالي[1]:

1- التقويض؛ حيث تهدف ما بعد الحداثة إلى تقويض أسس الفكر الغربي وتحطيم أقانيمه المركزية باستخدام آليات التشتيت والتفكيك.

2- التشكيك؛ فأهم ما تقوم به فلسفة ما بعد الحداثة هو التشكيك في المعارف التي تدعي أنها يقينية، بل تشكك أصلا في إمكانية والقدرة على الوصول إلى معارف يمكن أن توصف باليقينية أو النهائية، ومن ثم انتقاد المؤسسات الثقافية المالكة للخطاب والقوة والمعرفة والسلطة. التشكيك هنا يصبح آلية للطعن في الفلسفة الغربية، ويتجلى ذلك في تفكيكية دريدا حينما شكك في الميتافيزيقا الغربية من عهد أفلاطون إلى فترة الفلسفة الحديثة.

3- العدمية؛ فمن يتأمل جوهر فلسفات ما بعد الحداثة سيجدها عدمية وفوضوية تقوم على تغييب المعنى وتقويض العقل والمنطق والنظام والإنسجام، ولا تقدم بدائل عملية وواقعية وبراغماتية.

4- التفكك واللاإنسجام؛ فعلى خلاف فلسفة الحداثة التي تبحث عن النظام والإنسجام وتهدف إلى توحيد النصوص والخطابات وتجريدها في قواعد صورية عامة وتحقيق الكلية والعضوية الكونية، فإن فلسفات ما بعد الحداثة هي ضد النظام والإنسجام وتُعارض فكرة "الكُلية" وبالمقابل تدعو إلى الإختلاف واللانظام وتفكيك ما هو منظم ومتعارف عليه.

5- تفكيك المقولات المركزية الكبرى؛ استهدفت ما بعد الحداثة تفنيد وإبطال الثنائيات التي قام عليها العقل الغربي الحديث كالدال والمدلول، واللسان والكلام، والحضور والغياب ... إلخ، إلى جانب انتقاد مفاهيم أخرى كالجوهر والحقيقة والعقل والوجود والهوية ... إلخ.

6- الإنفتاح؛ إذا كانت البنيوية الحداثية قد مالت إلى الإنغلاق الداخلي وعدم الإنفتاح على المعنى والسياق الخارجي والمرجعي فإن فلسفة ما بعد الحداثة اتخذت لنفسها الإنفتاح وسيلة للتفاعل والتفاهم والتعاون والتعايش والتسامح.

7- قوة التحرر؛ تعمل فلسفات ما بعد الحداثة على تحرير الإنسان من قهر المؤسسات المالكة للخطاب والمعرفة والسلطة، وتحريره أيضا من أوهام الإيديولوجيا ومن فلسفة المركز وتنويره بفلسفات الهامش والعرضي واليومي والشعبي.

8- ما فوق الحقيقة؛ ينكر مفكرو ما بعد الحداثة وجود حقيقة يقينية وثابتة، فـــ جان بودريار مثلا ينكر الحقيقة ويعتبرها وهما وخداعا، كما ذهب إلى ذلك نيتشه الذي ربط غياب الحقيقة بأخطاء اللغة وأوهامها.

[1] جميل حمداوي، مرجع سابق.

9- التخلص من المعايير والقواعد؛ يسخر ميشال فوكو من الذي ينطلق من منهجيات محددة يكررها دائما ويحفظها عن ظهر قلب، حيث يرى أن النص أو الخطاب متعدد الدلالات ويحتمل قراءات مختلفة ومتنوعة. ومثله يرفض دريدا أن تكون له منهجية نقدية في شكل وصفة سحرية لتحليل النص، حيث لا يوجد المعنى أصلا ما دام مقوضا ومفككا ومشتتا، فما هنالك سوى المختلف من المعاني المتناقضة مع نفسها كما يقول به دريدا.

يمكن القول، إن ما بعد الحداثة تُقدم نفسها فلسفيا على أنها استكمال لمسار التحرير الكامل للإنسان الذي بدأته موجة الحداثة، ثم عطلته فيما بعد حينما تحولت تياراتها الفكرية إلى أنساق مغلقة، ادعت امتلاك الحقيقة المطلقة والطرق المُوصِلة إليها. وعليه، فإن انتفاضة ما بعد الحداثيين كانت بحاجة إلى تصور بديل لأسس ومناهج المعرفة لتحقيق هدفهم.

المطلب الثالث: الأسس الإبستمولوجية والمنهجية لـــ ما بعد الحداثة: "الإنعكاسية" شرط العلوم الإجتماعية.

يعلن المفكرون ما بعد الحداثيون بكل وضوح رفضهم التام للإبستمولوجيا الوضعية والمناهج التجريبية التي قدمتها الفلسفة الحداثية، بل ويقفون موقفا عدائيا اتجـــاه الإدعاء بوجود حقيقة مطلقة أو عالمية. فباعتقادهم لا يمكن أبدا معرفة أي شيء بشكل يقيني، ولا توجد حقيقة خارجية مستقلة عن آرائنا واللغـــة التي نستعملها للتعبير عن هذه الآراء، لأن اللغة ليست معـــطى موضوعيا، بل تعكس فقط نسخة الواقع الذي يتحدث عنه المتكلم، فاللغة هي معطى إجتماعيا، وعليه فالألفاظ والمفاهيم ليست لها قيمة خارج السياق الإجتماعي الذي تُعرف وتُستعمل فيه. وبالنتيجة فلا يوجد واقـــع أو عالم موضوعي[1].

إذن، هم يُسقطون التمييز التقليدي الذي أقامته الوضعية بين النظرية والممارسة[2]، بدعوى وجود مسافة تفصل بين الذات والموضوع، والتي تجعل من الموضوعية والحيادية أمرا ممكنا. فالحقيقة كما يقول ما بعد الحداثيون ليست شيئا ثابتا مكتملا نسعى فقط إلى اكتشافه، وإنما ترتبط بوعينا وإدراكنا ووجهات نظرنا، وهي انعكاس لها في الوقت نفسه أيضا. ففي سبيل بحثنا عن الحقيقة ننشئ حقائق خاصة بنا، سواء بقصد منا أومن غير قصد. وعليه، كل مطالبة بامتلاك الحقيقة مؤسسة على الحكايات الكبرى أو خلفية النظرة إلى العالم، تحمل في طياتها إقصاء لمطالبات أخرى حول الشيء نفسه[3]. ولذا، وُصفت ما بعد الحداثة بأنها تشكيك في الحكايات أو السرديات الكبرى.

---

[1] Richard W. Mansbach and Kristen L. Rafferty, op. cit , p32.

[2] مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص355.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وفي نفيهم لفكرة الموضوعية عن العلوم الإجتماعية والإنسانية التي تختلف اختلافا جوهريا (كما يعتقدون) عن العلوم الطبيعية، فإنهم يؤكدون على الإرتباط القوي بين المعرفة والقوة. فـــ ميشال فوكو يعارض بشدة المفهوم المهيمن في النظريات العقلانية والوضعية من أن المعرفة مُمتنِعة ومُحَصنة ضد طرق عمل القوة. ويجادل بدلا من ذلك أن القوة تنتج المعرفة، وكل قوة تحتاج إلى المعرفة، وكل معرفة تعتمد وتتعزز أو تتقوّى بعلاقات القوة الموجودة. وبالتالي، لا وجود لأي شيء كحقيقة منفصلا أو غير مرتبط بالقوة، إذ يقول فوكو: "كيف يمكن للتاريخ أن تكون له حقيقة إذا كانت الحقيقة لها تاريخ"[1]. فالحقيقة ليست شيئا موجودا خارج الأوضاع الإجتماعية بل هي جزء منها.

إن نفي الموضوعية والحيادية وإمكانية الوصول إلى معرفة موثوقة بشأن الحقيقة يجعل من ما بعد الحداثيين نسبيين (*Relativists*)، لاعتقادهم بأنه لا توجد حقائق واضحة، وأن ما هو صحيح أو خطأ يختلف من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر[2]. ويجعل منهم شكوكيين (*Scepticists*) حينما يرددون فكرة استحالة الوصول إلى حقيقة موضوعية أو عالمية. لأن ما يوجد في العالم هو في النهاية مُعتمد على "ما يوجد في أذهاننا"[3]. إن الوقوع في شراك النسبية والشكوكية جعل من فكر ما بعد الحداثة تحت طائلة الإتهام بأنه فكر عبثي وعدمي، لا يقود الإنسان والإنسانية إلّا إلى غياهب المجهول.

ولكن هل يَعدِم ما بعد الحداثيين - بصفة مطلقة - أي إمكانية للمعرفة؟ الجواب لا، لأنهم يدافعون عن معرفة نسبية وتعددية وتاريخية قابلة للنقد والمراجعة باستمرار. وهنا تلعب ما يسمى بـــ "الإنعكاسية" (*Reflexivity*) (*) دورا مهما في تحقيق ذلك.

فكتوجه نظري، تنطلق الإنعكاسية أو التأملية من المعارضة الجذرية للوضعية حينما رفضت فكرة وجود معايير موضوعية (*Objective Standards*) مستقلة عن الفكر والممارسة الإنسانيين[4]. وتُوجهنا إلى ضرورة مُساءلة فكرة الوجود الفعلي لمعايير موضوعية يمكن على أساسها تقييم الإدعاءات المعرفية المتنافسة. وتقودنا إلى فكرة أن المعايير المستخدمة في تحديد مصداقية وصلاحية المعرفة هي ليست طبيعية وليست مُعطاة بل تُصنع، أي ليست مفروضة من طرف الطبيعة، وإنما يتم اختيارها بالإتفاق بين أعضاء المجموعة العلمية، ولذلك فهي معايير إنسانية[5]. باختصار، الأفكار والكلمات واللغة هي ليست مرايا

---

[1] Steve Smith and Patricia Owens, op. cit. p 285.

[2] Richard W. Mansbach and Kristen L. Rafferty, op. cit. p 33.

[3] ألكسندر ونت، مرجع سابق، ص81.

(*) ترد ترجمة المصطلح كذلك تحت مسمى "التأملية"، وتضم مجموع المقاربات التي تتبنى إبستمولوجيا وميتودولوجيا بديلة (ضد وضعية وضد تجريبية) عما تقدمه المقاربات العقلانية (Rationalists)، كلا القطبين (التأملي والعقلاني) شكلا ما يعرف بالنقاش الثالث في العلاقات الدولية. لذا قد ترد الترجمتين في متن البحث ونعني بهما المصطلح نفسه.

[4] Mark A. Neufeld, op. cit. P 42.

[5] Idem.

تعكس أو تعطي نسخة طبق الأصل عن العالم الحقيقي أو الموضوعي كما تُصوره الوضعية، ولكن هي بالأحرى أدوات بواسطتها نُكوِّن ونَصنعُ عالمنا[1]. وبناء على ما سبق، فإن التوجه ما بعد الحداثي إبستمولوجيًا هو ضد- تأسيسي (*Anti- Foundationalist*)، أي يرفض وجود معايير ثابتة يمكن اعتمادها كمرجعية لقياس صحة أو خطأ الإدعاءات المعرفية.

وفي سبيل تطوير فلسفة ما بعد وضعية للعلم، استفاد منظرو الإتجاه الإنعكاسي أو التأملي من جهود توماس كون وبول فيرابند. بالإضافة إلى دور اللغة في النظرية السياسية والإجتماعية، والذي يظهر في تحليل فيتغنشتاين (*Wittgenstein*) لـــ "ألعاب اللغة" (*Language Games*)، إسهام غادامير في مجال فلسفة الهارمونيطيقا، وتحليل فوكو لخطابات القوة – اللغة[2].

يشير فريد شيرنوف (*Fred Chernoff*) إلى أن مفهوم الإنعكاسية يفصل العلاقات الدولية والعلوم الإجتماعية ككل عن العلوم الطبيعية، وذلك أن نظرية العلاقات الدولية تتطلب أو تقتضي دراسة الإنسان لأفعال الإنسان، وبالتالي فإن الإنسان دارس ومدروس في الوقت نفسه[3].

ويرى براسبينينغ تييري (*Braspenning Thierry*) أن الإنعكاسية كما يدل اسمها هي "انعكاس الذات على صورة الذات"[4]، ويقرر أن المعرفة مبنية إجتماعيا، ومعرفة ما هو واقعي وحقيقي تمر عبر وساطة وعينا الذاتي[5].

ويعرفها مارك نيوفيلد بأنها "انعكاس نظري لعملية التنظير ذاتها"[6]، ويعترف أنه ضمن هذا التعريف العام هناك ثلاثة عناصر أساسية[7]:

1- وعي ذاتي حول المسلمات التحتية أو القاعدية.
2- الإعتراف بالبعد السياسي – المعياري المتأصل في البرديمات، وفي التقليد العلمي العادي (*Normal science*) الذي تحمله.
3- التأكيد على أن الأحكام المعقولة والمبررة (*Resoned judgments*) حول أحقية وجدارة (*Merits*) البرديمات هو ممكن في ظل غياب لغة ملاحظة محايدة.

---

[1] Ibid, p 43.
[2] Ibid, p 42.
[3] Fred Chernoff, op. cit. p 140.
[4] Braspenning Thierry, « Constructivisme et Réflexivisme en Théorie des Relations Internationales », *Annuaire Français de Relations Internationales*, Volume III, 2002, p 316.
[5] Ibid, p 315.
[6] Mark A. Neufeld, op. cit. p 40.
[7] Idem.

إذن، هناك اتصال بين الباحث وموضوع بحثه أو بين المفكر والواقع. حيث يرى الإنعكاسيون أن المفكرين والمشتغلين بالبحث قد يغيرون الواقع في وضع ما، لأن الواقع والأفكار غير منفصلة في المجال الإجتماعي كما هي منفصلة في مجال العلوم الطبيعية، فهذه الأخيرة تكون فيها العلاقة ذات اتجاه واحد من الواقع إلى الأفكار، أي أن الأفكار تتغير وتتأثر بالواقع والعكس غير صحيح. أما الإنعكاسية فهي حركة ذات اتجاهين، بحيث يقوم الواقع بتأسيس الفكر لدى الباحثين، كما يقوم فكر الباحثين بصنع الواقع والتأثير فيه، من خلال عملية متواصلة وممتدة تدفع بالفكر والواقع إلى التلازم، ولكن ليس إلى الإندماج أو الإنصهار[1].

بالنسبة لأغلب المفكرين ما بعد الحداثيين، تعتبر النظرية من حيث الجوهر انعكاسية[2]، وهي تقبل اللامقايسة (*Incommensurability*) بين البرديمات المتنافسة كنتيجة ضرورية وحتمية ، وذلك في ظل عدم وجود معايير ثابتة وحيادية يمكن الإحتكام إليها في تمييز الإدعاءات الكاذبة من الإدعاءات الصادقة.

على الصعيد المنهجي، طرح ما بعد الحداثيون أسئلة تعكس قلقهم الإبستيمولوجي حيال الإدعاءات الوضعية بشأن الحقيقة. لخصها خوانتا الياس وساتش بيتر فيما يلي[3]:

1- إلى أي مدى يمكننا المجيء حقا بـــ "حقائق إمبريقية" قابلة للإثبات حول السياسة العالمية؟

2- هل من الممكن حقا الوصول إلى نظرية عامة بطريقة علمية حيادية؟

3- هل ادعاء الحياد الخالي من القيم يحجب حقيقة أن النظريات تخدم مصالح الجماعات الأقوى في المجتمع؟

ولقد أفضت فلسفة ما بعد الحداثة في سبيل إزاحة هذا القلق الإبستمولوجي والمنهجي في الوقت نفسه(*) إلى تغيرات وتحولات منهجية، حيث بدأت تركز على مفاهيم النسبية الثقافية وتبتعد عن مفهوم النظرية الكبرى، وذلك تماشيا مع تقاليد ما بعد الحداثة التي رفضت القصص (النظريات) الكبرى ذات النزعة الكلية والمتمركزة حول اللوغوس[4].

وعليه، استخدم ما بعد الحداثيون مناهج بحث بديلة ومتنوعة، ليس من أجل بناء نظريات تفسر وتفهم الواقع الموجود، ولكن من أجل تقويض وتفكيك النظريات القائمة، وتبيان كيف أنها ممركزة حول الذات والقيم الفردية الغربية، وكيف أنها إقصائية ترفض مفاهيم التعدد والإختلاف والصيرورة.

---

[1] مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 39.

[2] Braspenning Thierry, op. cit, p 314.

[3] Peter Sutch and Juanta Elias, op. cit , p 113.

(*) باعتبار أن التوجه الإبستمولوجي يحدد التوجه المنهجي.

[4] حمدي عبد الرحمن حسن، "علم السياسة وأزمة ما بعد الحداثة: نحو بديل حضاري"، ثقافتنا للدراسات والبحوث، المجلد06، العدد23، 2010، ص144.

لأجل ذلك، وجب أن تكون المناهج والأساليب مناسبة وملائمة لهذه المهمة، إذ تراوحت بين التأويل أو الهارمونيطيقا والجينيالوجيا والتفكيك والتناص ...إلخ.

فوكو مثلا، عندما درس العلاقة بين السلطة والمعرفة جادل بأنهما تشكيل متبادل، وأنه لا يمكن أن توجد حقيقة خارج أنظمة الحقيقة، فكيف يكون للتاريخ حقيقة إذا كانت الحقيقة لها تاريخ؟ يقترح فوكو لتجاوز هذه المشكلة "المنهج الجينيالوجي" (*Genealogical method*)، فعند النظر إلى التاريخ تساعدنا هذه المقاربة المنهجية على كشف كيف أن بعض أنظمة الحقيقة تهيمن على أنظمة أخرى[1]. مقاربة الجينيالوجيا (*Genealogy*) تعتني بتاريخ الحاضر، وتضع ما نقبله كشيء طبيعي موضع المساءلة، إنها نمط من التفكير التاريخي الذي يعرض ويسجل أهمية علاقات القوة – المعرفة، أو كما قال رونالد بليكر (*Ronald Bleiker*) "الجينيالوجيا تركز على العملية التي من خلالها بنينا جذورا وأعطينا معنى للتمثّلات الخاصة بالماضي، هذه التمثّلات تقود وتوجه بشكل مستمر حياتنا اليومية، وتضع حدودا واضحة لخياراتنا السياسية والإجتماعية"[2]. والرسالة الأساسية للجينيالوجيا هي أن تلك الأنظمة المختلفة للحقيقة هي مجرد انعكاس للطرق التي – من خلال التاريخ – تتطور فيها كل من القوة والمعرفة في شكل علاقة تبادلية مستمرة[3]. إذن، يهتم ما بعد الحداثيين بـــ كيف أن بعض الخطابات، وبناء عليه بعض الحقائق، تهيمن على أخرى بطرق محددة جدا. ولهذا يعارضون فكرة السرديات أو النظريات الكبرى.

لقد جادل جاك دريدا من جهته، بأن العالم يشبه نصا من النصوص من حيث أنه لا يمكن استيعابه وفهمه ببساطة وسهولة، ولكن يمكن تأويله. فهو ينظر إلى كيفية إنشاء النصوص، ويقترح أداتين رئيسيتين لتمكيننا من رؤية درجة الإعتباطية فيما يبدو أنه أضداد "طبيعية" في اللغة، والأداتان هما التفكيك (*Deconstruction*) والقراءة المزدوجة أو المضاعفة (*Double Reading*)[4].

فالتفكيك يركز على فكرة أن المفاهيم والعلاقات داخل اللغة - والتي تبدو طبيعية وثابتة - هي في الحقيقة تراكيب اصطناعية (*Artificial Constructs*)، فهي مرتبة هيراركيا في حالة متضادات لغوية، حيث إن تعبيرا معينا دائما ما يُميز عن بقية التعابير الأخرى. وبالتالي، فإن التفكيك هو طريقة لإظهار كيف أن كل النظريات والخطابات تعتمد على استقرارات اصطناعية (*Artificial*

---

[1] Reinhard Meyers, op. cit. p 61.

[2] Richard Devetak, «Postmodernism» , op. cit. p 163.

[3] Steve Smith and Patricia Owens, op. cit. p 286.

[4] ستيف سميث، مقاربات جديدة للنظرية الدولية، في: جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص392.

Stabilities) نتجت عن استعمال المتضادات الطبيعية والموضوعية مثل (عام/ خاص، جيد/ رديء، مذكر/ مؤنث، حضاري/ بربري، صواب/ خطأ)[1].

أما القراءة المضاعفة، فهي طريق دريدا الثاني لإظهار كيف تشتغل هذه الإستقرارات، وذلك بإخضاع النص لقراءتين، الأولى هي تكرار القراءة المهيمنة لمعرفة كيف يحقق النص تماسكه، والثانية لمعرفة التوترات الداخلية داخل النص[2].

ويستخدم ما بعد الحداثيين كذلك استراتيجيات التأويل بشكل واسع ومكثف. وهم هنا يتقاطعون مع أنصار الفلسفة الفينومينولوجية حينما يسلمون بأهمية دراسة البنى وبعمل الوعي الإنساني، على أساس أن العالم الخارجي لا معنى له إلا من خلال وعينا به[3].

عموما، تتلاءم المناهج البحثية الما بعد حداثية مع التوجه الإبستمولوجي المضاد للوضعية، والقاضي بأن العالم لا تحكمه انتظامات ولا قوانين موضوعية، كما لا يمكن الحديث فيه عن حقيقة نهائية لا تاريخية (*A historical*)، كما أن التاريخ ليس خطيا ولا تقدميا بالضرورة.

المطلب الرابع: الإسهام النظري لـــ ما بعد الحداثة في مجال العلاقات الدولية.

لا تزال إسهامات ما بعد الحداثة في تطوير نظرة أو تصور بديل للسياسة العالمية في مرحلتها الأولى، باعتبار أن اهتماماتها لا تزال منصبة على تكثيف النقد الإبستمولوجي والمنهجي لتقويض أسس الفكر الإنساني المهيمن، الذي كان نتاج "المشروع التنويري" الغربي القائم على الفلسفة الوضعية والمناهج التجريبية العقلانية. وبذلك هم يسعون إلى إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأدوات التحليلية كالمعرفة والواقع والعقل والحقيقة...إلخ[4].

وكاهتمام بالنظرية الدولية، يمكن ردها إلى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين. لكن كحضور فعلي، يمكن إرجاعها إلى منتصف التسعينيات. ومع ذلك فهي - احتمالا - المقاربة الأكثر شعبية بين المقاربات النقدية أو البديلة للعلاقات الدولية[5].

كان ظهورها رد فعل من زاويتين[6]:

الأولى: كرد فعل على هيمنة التيـــار العقلاني على الحقل النظري للعلاقات الدولية بزعامة التوليفة نيو– نيو أو محور الواقعية الجديدة – الليبرالية الجديدة.

---

[1] Steve Smith and Patricia Owens, op. cit. p 287.

[2] Idem.

[3] إيان كريب، مرجع سابق، ص134.

[4] عمار حجار، مرجع سابق، ص37.

[5] Steve Smith and Patricia Owens, op. cit. p 285.

[6] كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص64.

الثانية: تم إنشاؤها على أنقـــاض الإنتقادات التي وُجهت للنسخة الجديدة من الماركسية والمتمثلة في "التبعية"، وبالتالي ضرورة البحث عن بديل راديكالي لمجابهة الإتجاه السائد.

يعترف المفكرون والباحثون ذوو التوجه الما بعد حداثي في مجال العلاقات الدولية أن المفاهيم الأساسية في الحقل، مثل الدولة والسيادة والقوة وتوازن القوى، قد تشكلت وتطورت في ظل ظروف تاريخية معينة، وتحديدا في ظل هيمنة الدول الأوروبية على العالم. وعليه، فإن العلاقات الدولية المعاصرة(*) - نظرية وممارسة - تعكس خبرة أوروبية خالصة[1]. لذا، فإن مهمة التحليل ما بعد الحداثي هي تفكيك المفاهيم الأساسية للحقل واستبدالها بحقائق ومفاهيم تعكس فكرة التعدد والإختلاف.

يجادل والكر (*R.B.J. Walker*) أن نظريات العلاقات الدولية تصبح أكثر أهمية عندما يُنظر لها كمظاهر للسياسة العالمية المعاصرة تتطلب تفسيرا، مقارنة بالنظر إليها كتفسيرات للسياسة الدولية المعاصرة[2]. وفريد شيرنوف ينظر لـــ "نظرية العلاقات الدولية" كجزء من العالم الواقعي أو الحقيقي، وعليه فإن ما بعد الحداثة كتوجه نظري، تنطلق من رؤية للعالم الأكاديمي على أنه جزء من العالم الحقيقي، وتنظر إلى الصراع حول الخطاب في العالم الأكاديمي كجزء من الصراع حول الهيمنة داخل المجتمع. إنها تجادل أن اللغة تشكل وتهيكل عالمنا الإجتماعي، وتضمن قوة ووضعا متقدما لبعض المجموعات السياسية والإجتماعية. وعليه، ينبغي عدم الإقتصار فقط على فحص خطاب القادة والمنظمات السياسية، بل كذلك خطابات علماء ومنظري العلاقات الدولية[3].

لقد اهتم ما بعد الحداثيون بشدة بمسألة كيف يُبلِّغُ ويُوصِلُ الأكاديميون نظرياتهم؟ ما نوع اللغة التي يستعملونها؟ وكيف لنظرياتهم أن تُبرِّر وتشرعن مختلف المقاربات التي تتعامل مع المشكلات في العالم الحقيقي؟[4]

حاولت ما بعد الحداثة تحدي حقل العلاقات الدولية على مستوى قاعدته الأساسية، وذلك حينما تساءلت: ماذا نعني بالعلاقات الدولية؟ وباستخدام آلية "التناص" (*Intertextuality*) دعت ما بعد الحداثة إلى ضرورة تضمين الخطاب حول العلاقات الدولية أصواتا كثيرة ومتعددة، ولتحقيق ذلك توظف مدلولات محددة مثل التهميش والإمتياز والسكوت والنسيان. إن المراهنة على آلية التناص تعني

(*) يؤرخ العديد من منظري العلاقات الدولية للنظام الدولي المعاصر من سنة 1648، العام الذي أجريت فيه معاهدة ويستفاليا التي أنهت حرب الثلاثين سنة، ووضعت حدا لحكم السلطة الدينية في أوروبا. وعلى إثر ذلك ظهرت الدولة الحديثة المرتكزة على العلمانية والقومية، وأصبحت الدول ذات سيادة ومتساوية قانونا في عرف وأحكام القانون الدولي.

[1] Karen Mingst, op. cit. p 17.

[2] عمار حجار، مرجع سابق، ص38.

[3] Fred Chernoff, op. cit. p 162.

[4] Idem.

إعطاء الدور الأساسي للغة في فهم وإدراك العالم الإجتماعي أو الواقع، فاللغة لا تعكس الواقع، بل الواقع يُبنى ويُصاغ بثبات من خلال استعمال اللغة في مسار لا نهائي من التفسير[1].

استخدم المفكرون ما بعد الحداثيون فرضيـــة فوكو حول ارتباط المعرفة بالقوة لفحص الحقائق السائدة في نظرية العلاقات الدولية. ولرؤيـــة كيف أن المفاهيـــم وادعاءات المعرفة التي هيمنت على الحقل هي في الحقيقة متوقفة إلى حد كبير على قوة محددة أو خاصة. وكمثال عن ذلك، فقد قُدمت ثلاثـــة أعمال حول مفهوم السيادة في التاريخ وفي نظرية السياسة الدولية من طرف كل من ***Cynthia Weber***(1995), ***Jens Bartelson*** (1995), ***Jenny Edkins et al*** (1999) وأفضت إلى أن مفهوم السيادة ارتبط بالصيرورة التاريخية، رغم محاولات علماء الإتجاه السائد – وبشكل مصطنع – إضفاء صبغة المعنى الثابت عليه، بل هي نفسها انغمست في ممارسة السيادة بإنتاج الخطاب حولها[2].

ولقد كان استخدام آلية التناص والقراءة المضاعفة بغية تفكيك بعض المفاهيم السائدة – والتي سُوِّقَتْ على أن لها معنى واحد وثابتا – وإظهار كيف أنها تحتمل أكثر من قراءة واحدة. ففي مجال النظرية الدولية، أدت مثل هذه القراءة المضاعفة لمفهوم "الفوضى" (***Anarchy***) طبقا للأدبيات التقليدية للعلاقات الدولية ثم تقديم قراءة ثانية، أدت إلى إظهار كيف أن التعارض الطبيعي بين مفهومي الفوضى والسيادة الذي جرى تسويقه في القراءة الأولى هو في الحقيقة تعارض خاطئ[3].

يُسائِل ما بعد الحداثيون كذلك المفهوم الشامل أو الكلي للدول، والذي يرونه كخيال (***fiction***)، تشكل وتكون بواسطة العلماء والمواطنين على حد سواء. إنهم يؤكدون على أن الدول لا تتصرف وفق طرق منتظمة ودائمة كما تقول به النظريات السائدة، ولكنها معروفة فقط من خلال القصص التي تحدثت عنها والمنتقاة من خلال منظورات رواتها[4].

لقد ركز الما بعد حداثيون بصفة أكبر في نقدهم لنظريات العلاقات الدولية السائدة على المفاهيم والطروحات الواقعية وحاولوا تقويضها. فانتقدوا الطريقة الأساسية التي يستخدمها التقليد الواقعي– الوضعي في إدعاءاته المعرفية لبسط هيمنته على الحقل، وذلك حينما لجأ إلى بناء العديد من السرديات (***Narratives***) التي تتحدث عن نشأة الحقل المعرفي للعلاقات الدولية وتطوره[5].

---

[1] عمار حجار، مرجع سابق، ص38.

[2] Steve Smith and Patricia Owens, op. cit. p 285.

[3] Ibid, p 287.

[4] Karen Mingst, op. cit. p 04.

[5] Felipe Krause Dornelles, "Postmodernism and IR: From Disparate Critiques to a Coherent Theory of Global Politics", p 07. www.globalpolitics.net/essays/Krause_Dornelles.pdf

يجادل ما بعد الحداثيين أن الواقعيين – في سبيل تعزيز موقع نظريتهم مقارنة بباقي نظريات العلاقات الدولية الأخرى – قد التزموا بمنهج تبرير وشرعنة المعرفة. وعليه، فإن السردية الأساسية للتقليد الواقعي تمثلت في خط الإنتساب المباشر من ثيوسيديدس إلى مكيافيلي، ثم من خلال توماس هوبز وباقي الفلسفات السياسية المهمة لعصر التنوير. ومحور هذه السردية هو التأسيس الفكري والتاريخي للواقعية كنظرية حديثة للعلاقات الدولية، ولكن لها جذورا فكرية تمتد حتى إلى عصر اليونان. لذا يعمل ما بعد الحداثيين على التشكيك في هذه السرديات وكشف انحيازاتها[1].

تحدى ما بعد الحداثيون كذلك الإفتراضات الفلسفية والإبستمولوجية للواقعية – خاصة الواقعية الجديدة، وانتقدوا فكرة التمييز بين الحقيقة والقيمة، وفكرة التمييز بين الذات والموضوع، وفكرة وجود انتظامات وقوانين موضوعية تحكم السياسة الدولية، ومنه إمكانية الوصول إلى نظرية علمية وعامة للعلاقات الدولية. كما هاجموا توجهها المنهجي القائم على الملاحظة والتجريب قصد الوصول إلى معرفة هذه القواعد والقوانين. وانتقدوا وجهة النظر الأحادية والإقصائية للواقعية عندما تنظر للسياسة الدولية على أنها صراع تحكمه عوامل مادية "عسكرية" بالدرجة الأولى. وباستعمال مفهومي "التضمين" (*Inclusion*) و"الإقصاء" (*Exclusion*) اللذين قدمهما جاك دريدا، يُبيِّن ما بعد الحداثيين كيف أن الواقعيين قد ضَمَّنُوا بعض المفاهيم وجهات نظرهم وأقصوا وجهات النظر الأخرى، وذلك جلي في مفاهيم مثل الدولة والسيادة والقوة ...إلخ.

يدافع ما بعد الحداثيون بشدة عن ضرورة انفتاح الحقل على التعددية النظرية والفلسفية والإبستمولوجية والمنهجية، وضرورة أن يعكس حقيقة التنوع الموجود في واقع المجتمعات الإنسانية وفي تجاربهم وخبراتهم التاريخية، وكذا الإلتفات إلى الأبعاد المختلفة التي تحكم الحياة الإنسانية ككل، خاصة القيمية والمعنوية منها، ومواكبة الظروف الدولية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي نبهت الباحثين في العلاقات الدولية إلى وجود نظم عقدية متباينة، وعوامل ذاتية في السياسة الدولية، والتي جعلت الكثير من الإفتراضات الأساسية في علم الإجتماع الغربي محل استفهام، لاسيما تلك التي تعتقد بعقلانية الفعل الإنساني وخطية تطوره الإجتماعي[2]. وبالمقابل يرفضون بقاءه مغلقا تحت هيمنة الفلسفة الحداثية بتوجهاتها النظرية العقلانية – الوضعية، وبتمحورها حول الذات والتجربة والخبرة الإنسانية الغربية.

---

[1] Idem.

[2] ستيف سميث، "العلاقات الدولية: الروابط بين النظرية والممارسة في السياسة الدولية"، ترجمة عادل زقاغ وعبد الله راقدي.
http://histoire.3oloum.org/t18-topic

رغم صحة الكثير من إدعاءات ما بعد الحداثيين حول طبيعة المعرفة، وحول طبيعة الإنسان والمجتمع، وحول طبيعة الحياة السياسية الدولية. ورغم الطموحات والآمال التي عقدتها على تفكيك وإعادة بناء حقل العلاقات الدولية، بما يستجيب لفكرة الإختلاف والتعدد النظري وإعادة ربط السياسة بالأخلاق والذات بالموضوع والقيم بالحقائق و...إلخ، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك. حيث لقيت ممانعة وانتقادات شديدة من طرف نظريات الإتجاه السائد. ويبرر ستيف سميث ذلك بكونها أفرطت في الجانب النظري و لم تهتم بدرجة كافية بالعالم "الحقيقي"[1]، رغم تأكيد ما بعد الحداثيين على أنه لا يوجد في العالم الإجتماعي ما يسمى بالعالم الحقيقي.

هناك من يعيب على تيار ما بعد الحداثة افتقاره إلى مرجعية موحدة، وسقوطه في فخ التعددية المفرطة[2]، مما يجعل العالم الذي ينشده ما بعد الحداثيون هو عالم مفكك، تسقط فيه كل المنظومات المعرفية والأخلاقية والجماعية، كما تغيب عنه الوجهة والغائية أو المقصدية، أي عالم بلا معالم.

بعض الإنتقادات شككت في جدية الفكر ما بعد الحداثي في التحرر من قيود الحداثة أو من هيمنة النظام المعرفي الغربي. إذ أن نظرة عميقة ومتفحصة تكشف عن أن ما بعد الحداثة هي كذلك ذات مركزية غربية - أوروبية[3]، حيث تبنى هذا التيار فلسفات ورؤى تعكس القلق الفكري والفلسفي للإنسان الغربي، كما أنها تحمل آمال وطموحات شعوب ومجتمعات عاشت وأنتجت الحداثة وأرادتها عالمية وكونية، فكيف يمكن جمعها مع مجتمعات مازالت في مرحلة ما قبل الحداثة؟ كما أنها وقعت في مثلب الحداثة حينما رافعت لصالح حتمية وعالمية قيم ما بعد الحداثة، بينما أنكرت ذلك على فلسفة الحداثة.

إن اعتماد ما بعد الحداثة على فكرة التقويض والهدم، جعلها لا تقدم للإنسان بديلا واقعيا وعمليا. حيث لا يمكن تطبيق العديد من تصوراتها، كما أنها تعاني مشكلة مزمنة فيما يخص اللغة الإصطلاحية للنظرية والمحتوى الإمبريقي، بالإضافة إلى إغراقها في الحديث عن المنهجية وعن فلسفة العلم، وطرح القليل مما يفيد في مجال نظرية العلاقات الدولية. وبالتالي، فإنها عوض طرح نظريات، قَدَّمت وعودا حول ما قد تبدوا عليه نظرية ما بعد الحداثة عندما تأتي فعلا[4].

إذا كانت الحال هذه مع ما بعد الحداثة فماذا قدمت النقدية لنظرية العلاقات الدولية؟

---

[1] ستيف سميث، مقاربات جديدة للنظرية الدولية، مرجع سابق، ص392.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص144.

[3] المرجع نفسه، ص146.

[4] كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ت.

المبحث الثاني

المشروع النظري للنقدية: إمكانية ووسائل التحرر من هيمنة النظريات العقلانية.

تشغل النقدية حيزا مهما ضمن أهم النظريات "التأملية" التي برزت في ثمانينيات القرن العشرين، كرد فعل على هيمنة وإقصائية التيار العقلاني الممثل في التوليفة نيو- نيو (الواقعية الجديدة مع الليبرالية الجديدة)، وكمحاولة لتنقيح الإرث الماركسي وإعادة إحيائه وبعثه من جديد، ليصبح قادرا على المنافسة النظرية. وكمشروع فكري وعملي للعلاقات الدولية يتجاوز راهنها النظري (هيمنة النظريات العقلانية) وواقعها العملي (عالم رأسمالي) نحو آفاق جديدة من العدالة والمساواة بين الأفراد والمجتمعات والدول.

المطلب الأول: دلالات توصيف "النظرية النقدية".

يجد الباحثون المتخصصون في مجال العلاقات الدولية صعوبات بالغة في إعطاء معنى دقيق لما نقصده بالنظرية النقدية. بل ويختلفون بشأن التسمية في حد ذاتها. إذ اعتبروها وعاءً لغويا فضفاضا وواسعا جدا، قد يضم النظريات الموجودة جميعها وتلك التي قد توجد فيما بعد، لأن كل نظرية هي "نقدية" بمعنى ما[1]. كما أن مصطلح "نقدي" لا يمكن أن يكون حياديا كوصف، إذ لا يمكن استعماله لوصف أحكام الواقع وإنما لوصف أحكام القيمة. فهو يعبر عن ذاتية الواصف وتفضيلاته، وبالتالي فإن محتوى مصطلح "نقدي" هو تابع لسياق معنًى ما حسب التوظيف والإستعمال، فهو لا يخل من بعد سياسي أو اجتماعي أو ثقافي...إلخ، وبناء عليه، فما يعتبره مُنظِّر ما نقدا يمكن أن يعتبره آخر دوغما (*Dogmatic*)[2]، مما يجعله من الناحية العملية غير مجد وغير مفيد في تمييز النظريات بعضها من بعض.

في مجـــال العلاقات الدولية مثـــلا، نجـــد من يطلقه على حزمـــة من النظريات دون غيرها. فـــ ألكسندر ونت يعتبر أن النظرية النقدية للعلاقات الدولية ليست نظرية واحدة، بل هي عائلة من النظريات التي تضم ما بعد الحداثيين والبنائيين والنيوماركسيين والنسويين بالإضافة إلى آخرين، والشيء الذي يوحدهم ويميزهم في الوقت نفسه عن باقي النظريات الدولية الأخرى، هو اهتمامهم بمسألة البناء

[1] قاموس بنغوين، مادة: "النظرية النقدية/ ما بعد الحداثة".
http://dc444.4shared.com/doc/6yOFGQCy/preview.html

[2] Milja Kurki and Colin Wight, op. cit, p 26.

الإجتماعي للسياسة العالمية[1]. من جهته، يرى كيمبرلي هاتشينغس (*Kimberly Hutchings*) أن هناك على الأقل أربعة مواقف تدّعي أنها تمثل نماذج للنظرية النقدية للعلاقات الدولية[2]:

1- النيوغرامشية التي اشتغلت على الإقتصاد السياسي العالمي والسياسة العالمية وأبرز ممثليها روبرت كوكس (*Cox w. Robert*).

2- النظرية المعيارية وحامل لوائها أندرو لينكلايتر (*Andrew Linklater*) الذي اعتمد على أعمال مدرسة فرانكفورت وبصفة خاصة أعمال يورغن هابرماس (*Jürgen Habermas*) .

3- ما بعد الحداثة ويمثلها كل من ريتشارد آشلي (*Richard Ashley*) ووالكر (*R.B.J. Walker*) وجيمس دير داريان (*James Der Darian*) وجينس بارتيلسون (*Jens Bartelson*)، حيث اشتغلوا على أعمال الفلاسفة ما بعد البنيويين مثل فوكو ودريدا.

4- النسوية والتي مثلتها كل من جين إلشتاين (*Jean Elshtain*) وسينثيا إينلوي (*Cynthia Enloe*) وكريستين سيلفستر (*Christine Sylvester*) وسبايك بيترسون (*Spike Peterson*) وريبيكا غرانت (*Rebeca Grant*) وكاثلين نيولاند (*Kathleen Newland*) وآن تيكنر (*Ann Tickner*) واللواتي استلهمن من عدد واسع من التقاليد الفكرية ضمت الفكر الماركسي، مدرسة فرانكفورت، ما بعد الحداثة.

يقول هاتشينغس أنه رغم هذا التنوع الواضح في المقاربات النظرية التي تصنف في خانة النظرية النقدية للعلاقات الدولية، إلا أنها تتقاسم بعض الخصائص والأهداف المشتركة، فكلها انخرطت في عملية تَقَفّي وتحدي التفسيرات والأحكام التي قدمتها الواقعية الجديدة بخصوص السياسة الدولية[3].

إذن، تسمية "النظرية النقدية" تطلق على تلك النظريات أو المقاربات الفكرية للسياسة العالمية التي تتبنى وجهات نظر فلسفية وإبستمولوجية ومنهجية بديلة عما تقدمه نظريات الإتجاه السائد أو النظريات العقلانية. ويمكن تقديمها بشكل آخر على أنها تلك النظريات التي تموقعت في الجانب التأملي من النقاش الثالث.

لكن، حتى وإن اجتمعت وتوحدت هذه النظريات النقدية على رفض نظريات الإتجاه السائد، فإن ما يفرقها أكبر بكثير مما يجمعها. وبالتالي، لا يمكن وضعها جميعها في الدرجة نفسها من نقد ورفض أطروحات الفلسفة الوضعية بمختلف توجهاتها الأنطولوجية والإبستمولوجية والمنهجية. كما أن أصولها

---

[1] Alexander Wendt, Constructing International Politics, *International Security*, Vol 20, N° 01 Summer 1995, p71.

[2] Kimberly Hutchings, «The Nature of Critique in Critical International Relations Theory» in Richard wyn Jones (ed) **Critical Theory and World Politics** (USA: Lynne Rienner Publishers, 2001), p 80.

[3] Idem.

الفكرية والفلسفية متعددة من أقصى فلسفات الليبرالية إلى أقصى فلسفات الماركسية، وطموحاتها وأهدافها تختلف كذلك. إلا أن ما يقصده الباحثون بالنظرية النقدية - على الأغلب - هي تلك المنحدرة من أصول ماركسية.

إن البحث في مفهوم النظرية النقدية يحيلنا إلى مدرسة فرانكفورت وروادها الأوائل مثل ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو ويورغن هابرماس فيما بعد. وفي مجال العلاقات الدولية نجد أبرز ممثلي هذا التيار الفكري كلا من روبرت كوكس وأندرو لينكلايتر.

قام ماكس هوركهايمر (*M. Horkheimer*) من خلال كتابه "النظرية التقليدية والنظرية النقدية" الذي ألفه عام 1937 بجمع التصورات التي عرف بها أصحاب مدرسة فرانكفورت سواء النظرية منها أم التطبيقية[1]. لقد استخدم هوركهايمر مفهوم النظرية النقدية لكي يناظر به مفهوم النظرية التقليدية. ففي تمييزه بينهما، يعود إلى جذور كل منهما. فالنمط التقليدي من المعرفة وضع أسسه ديكارت من خلال كتابه "خطاب عن المنهج"، بينما النمط النقدي أسسه نقد ماركس للإقتصاد السياسي[2].

إسهام يورغن هابرماس جاء من خلال تمييزه بين ثلاثة أشكال للنظرية، يراها جميعها ضرورية للتطور البشري. وهذه الأشكال الثلاثة تناظر وتعكس ثلاثة مصالح معرفية. وهنا يسبق هابرماس كوكس في الإشارة إلى ارتباط المصلحة بالمعرفة، حيث أن ما يعنيه هابرماس بالمصالح المعرفية هو أننا دائما ما نطور المعرفة لغرض معين، وتحقيق ذلك الغرض هو أساس مصلحتنا في تلك المعرفة[3]. وعلى هذا الأساس، كانت استنتاجاته حول أشكال النظرية كالتالي[4]:

1- المصلحة التقنية المتمثلة في السيطرة على العمليات الطبيعية واستغلالها تؤدي إلى ظهور ما يسمى بالمعرفة التحليلية التجريبية أو العلوم الوضعية.

2- المصلحة العملية القائمة على التفاعل البشري والذي تلعب فيه اللغة الدور المحوري تؤدي إلى ظهور ما يسمى بالمعرفة التأويلية.

3- مصلحة الإنعتاق والتحرر وهي مرتبطة باللغة أيضا حيث تسعى إلى تخليص التفاعل والتواصل من العناصر التي تشوهها، وهذه المصلحة تؤدي إلى ظهور ما يسمى بالمعرفة النقدية.

---

[1] جميل حمداوي، "النظرية النقدية أو مدرسة فرانكفورت".
http://www.alukah.net/publications_competitions/0/38934

[2] ماكس هوركهايمر، مرجع سابق، ص75.

[3] إيان كريب، مرجع سابق، ص307.

[4] المرجع نفسه، ص ص 307-308.

إن المعرفة النقدية التي تروم الإنعتاق والتحرر، جاءت كرد فعل على النوع الأول من المصالح والمعارف أو النظرية التي تمثله، أي النظريات الوضعية التفسيرية. هذه الأخيرة يسميها روبرت كوكس بـــ "نظرية حل المشكلة"، ويميزها عن النظرية النقدية. فنظرية حل المشكلة تتعامل مع العالم كما تجده عليه، وترى أن هدف النظرية هو دراسة العالم كما هو موجود، من أجل معرفة الطرق التي تعمل بها المؤسسات والعلاقات الإجتماعية؛ بينما تحاول النظرية النقدية أن تكون مستقلة عن النظام السائد، وفي الوقت نفسه تسأل كيف أتى هذا النظام إلى الوجود. فهي لا تقبل العالم كما هو موجود بل تحاول الوصول إلى معرفة مختلف المؤسسات والعلاقات الإجتماعية، كيف جاءت؟ وكيف تتحول؟[1] وبتعبير فريد شيرنوف، فإن النظرية النقدية تحاول أن تقدم نقدا عاما لكل من المجتمع والنظريات التقليدية حول المجتمع[2].

جاء ظهور النظرية النقدية كرد فعل على الفلسفة المثالية الألمانية في ثلاثينيات القرن العشرين. وكذلك كرد فعل على الوضعية التجريبية التي اعتبرت أن الظواهر الإجتماعية مثلها مثل الظواهر الطبيعية، يمكن دراستها بطريقة علمية موضوعية، من خلال ربط المسببات بالأسباب في إطار من التصور الآلي الميكانيكي. ويمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين مرت بهما النظرية أو التفكير النقدي بشكل عام، فترة الريادة والرواج التي امتدت منذ تأسيس مدرسة فرانكفورت في ألمانيا في بداية الثلاثينيات إلى غاية السبعينيات من القرن العشرين، وهي الفترة التي عرفت بروز أعمال كل من هوركهايمر وماركيوز وأدورنو ...إلخ؛ وفترة تجديد الفكر النقدي بداية من السبعينيات وإلى غاية الثمانينيات من القرن نفسه، وقد برز في هذه الفترة كل من يورغن هابرماس وألفرد شميت وكلاوس أوفي وألبرخت فيلمر. وقد احتفظت النظرية النقدية المُجَدَّدة باهتمامها الخاص بفلسفة العلوم الإجتماعية ونقد الإيديولوجيا[3].

إن النظرية النقدية - كتوجه فكري - هي تنقيح وتصحيح للفكر الماركسي، جاءت من أجل نقد وتقويض الأطروحات والتصورات الإيديولوجية الليبرالية التي قام عليها المجتمع الغربي الحديث، وكذا البحث في تجليات ومظاهر الإغتراب الذاتي والمكاني سواء في الخطابات والنصوص (النظرية) أو في واقع الممارسة.

المطلب الثاني: الأصول الفكرية والفلسفية للنقدية.

كما ذكرنا سابقا فإن النظرية النقدية ترجع في أصولها الفكرية والفلسفية إلى الماركسية. حيث نلاحظ بوضوح تأثر المنظرين النقديين واستعمالهم لأفكار وأدوات التحليل الماركسية، وذلك عندما

---

[1] Juanta Elias and Peter Sutch, op. cit. p 116.

[2] Fred Chernoff, op. cit. p 172.

[3] جميل حمداوي، مرجع سابق.

نظروا إلى المادية التاريخية كقانون مفسر لتطور المجتمعات والشعوب، وأن هذه الأخيرة محكومة بقيم وأخلاق المساواة والعدالة، وبتفاعل الذات مع المجتمع، وأن الذوات البشرية مستقلة وغير خاضعة لحتميات أو جبريات موضوعية، مما يعني أن الإنسان له إمكانية كبيرة في تغيير واقعه ومجتمعه[1]. وعليه، يلتقي النقديون مع الماركسيين في ضرورة تغيير واقع المجتمعات الغربية بما يتيح لها التحرر من هيمنة أفكار وممارسات الفلسفة والإيديولوجية الليبرالية، التي أنتجت طبقية "مقيتة" جعلت الشريحة الأكبر من المجتمع رهينة لمصالح فئة قليلة متحكمة.

ريتشارد واين جونس (*Richard Wyn Jones*) يرى أن هناك مجموعتين رئيسيتين من التأثيرات ألقت بظلالها على النظرية النقدية للعلاقات الدولية، الأولى؛ تتمثل في النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت التي تتضمن فلاسفة ومفكرين بارزين مثل هوركهايمر وأدورنو وهابرماس، وأتباعا موهوبين ومخلصين مثل هاربرت ماركيوز ووالتر بنجامين وإريك فورمان، ومن بعدهم كل من آلبريتشت ويلمر وكارل أوتو آبل وآكسل هونت. أما الثانية؛ فتخص أعمال الإيطالي أنطونيو غرامشي.

لكن، إذا كان لكل من مدرسة فرانكفورت وغرامشي تأثير على النظرية النقدية للعلاقات الدولية بصفة عامة، فإنهما إجمالا لم يؤثرا على المجموعة نفسها من المفكرين، أي أن كل مصدر من المصدرين السابقين قد أثر على مجموعة من المفكرين غير تلك التي أثر فيها المصدر الثاني، وهذا يعني أن بعض المنظرين النقديين للعلاقات الدولية قد استلهموا من غرامشي، فيما استلهم الآخرون من مدرسة فرانكفورت، لكن نادرا ما استلهموا منهما الإثنين في الوقت نفسه[2].

كوكس وهارود (*Harrod*) مثلا، تأثرا بشكل واضح بـــ غرامشي وبالمفاهيم وأنماط التحليل الغرامشية. بينما لينكلايتر وجونس (*Jones*) وباينس (*Baynes*) فقد حددوا مصادرهم الفكرية في مدرسة فرانكفورت. والإنقسام بين هؤلاء المفكرين لم يكن مرتبطا فقط بمصادر التأثر، ولكن كان له تأثير كذلك على التوجهات الفكرية للنظرية النقدية. فالمنظرين الذين تأثروا بـــ غرامشي اهتموا بالاقتصاد السياسي، وأولئك الذين استندوا إلى مدرسة فرانكفورت اهتموا بالنظرية السياسية والمعيارية. لكن قبل كل شيء، من الواضح أن كلا من المقاربتين - الغرامشية ومدرسة فرانكفورت - يتقاسمان المصدر والأسلاف نفسهما والمتمثلين في التقليد الهيغلي – الماركسي وفي التقليد الكانطي للفلسفة النقدية كما يؤكد على ذلك كيمبرلي هاتشينغس[3].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] Richard Wyn Jones, « Introduction: Locating Critical International Relations Theory», in: Richard Wyn Jones et al (ed), op. cit , p 05.

[3] Idem.

وعليه، فإذا كان الغرامشيون قد ركزوا على القاعدة الإقتصادية، والفرانكفورتيون قد اهتموا بالبنية الفوقية، فإنهما يمثلان وجهان للجانب نفسه[1].

تُعبِّر أعمال النقديين بصفة عامة عن إعادة رسكلة وتقويم وتجديد للطروحات الماركسية التقليدية، وذلك لجعلها قادرة على أن تواكب التغيرات الحاصلة في الفكر والممارسة معا. فلم يعد واقع وظروف المجتمعات الغربية يعبران عن التوصيفات والحلول التي قدمها الماركسيون الأوائل، كما أن العديد من النظريات الأخرى أصبح لها مركز الصدارة والإهتمام في هيكلة الحقول الدراسية للعلوم الإجتماعية المختلفة، ومنها العلاقات الدولية بطبيعة الحال. بالنسبة لهذه الأخيرة، كان من الضروري إعادة مراجعة شاملة ونقدية مزدوجة: لما قدمه الماركسيون في دراسة وتحليل العلاقات الدولية وطرق وآليات تغيير الواقع الدولي من جهة، ولما قدمته باقي النظريات المنافسة الأخرى من جهة أخرى.

اهتم الجيل الأول من النقديين بمسائل تتعلق بالثقافة البيروقراطية والقاعدة الإجتماعية وطبيعة النزعة الإستبدادية وبنية الأسرة ودراسة مفاهيم العقل والعقلانية ونظريات المعرفة. وأثمرت جهودهم في توفير مصطلحات تحليلية لدور وسائل الإعلام، وما سموه بالثقافة المصنعة (*Culture industry*). بمعنى آخر، وبمفهوم الماركسية التقليدية، فإن النقديين ركزوا على البنية الفوقية[2].

كذلك شككوا في إمكانية التغيير الذي تقوده الطبقة العمالية وفق الطريقة التي قدمها ماركس. فنتيجة لظهور الثقافة الجماهيرية وزيادة النزعة البضائعية في كل جوانب الحياة الإجتماعية للمجتمعات الإستهلاكية المعاصرة، تم إدماج الطبقة العمالية أكثر فأكثر في النظام الرأسمالي من خلال العديد من المزايا التي منحت لهم، وتم تحسين ظروفهم الإجتماعية والإقتصادية وبالتالي أصبحت لا تشكل تهديدا للأنظمة القائمة[3]. وعليه، فإن المراهنة على ثورة عمالية لإسقاط النظم الرأسمالية – كما يقترحها الماركسيون التقليديون – أضحى خيارا غير عملي ولا يتماشى مع متطلبات المرحلة الجديدة.

هابرماس الذي مثل الجيل الثاني من النقديين، وانطلاقا من انتقاداته اللاذعة لأطروحات الماركسية التقليدية، أعاد بناءها على أسس جديدة، حيث سميت المرحلة التي دشنها بمرحلة ما بعد الماركسية[4]. فخلافا لرؤية الماركسيين التقليديين الذين أقاموا فكرة التحرر من قيود الرأسمالية والليبرالية على أساس القاعدة الإقتصادية للمجتمع، فإن هابرماس يرى أن تحقيق هذا التحرر أو الوعد بمجتمع

---

[1] Ibid, p 06.

[2] مصباح عامر، مرجع سابق، ص188.

[3] المرجع نفسه، ص189.

[4] جميل حمداوي، مرجع سابق.

أفضل يكمن في عالم الإتصال والتواصل، بالإضافة إلى ارتباطه بديمقراطية راديكالية[1]. باختصار، فإن ما نحتاجه حسب هابرماس هو معرفة ونظرية نقدية تنطلق من عالم اللغة والتواصل الإنساني، لكي تحقق المصلحة الثالثة للبشرية وفق قاموسه والتي أسماها بمصلحة التحرر والإنعتاق.

شكل أنطونيو غرامشي - من جهته - مصدرا مهما للعديد من المنظرين النقديين، إلى درجة أنه في بعض الأحيان ترد النظرية النقدية تحت مسمى "النظرية الغرامشية الجديدة". غرامشي أراد معرفة لماذا تستمر الطبقة العاملة في مساندة النظام الرأسمالي؟ لقد قدم مفهوم "الهيمنة" (*Hegemony*) لتفسير كيف أن النظام الرأسمالي أصبح مقبولا من طرف الجميع كأفضل نظام اقتصادي. ولم يقتصر مفهوم الهيمنة عنده على عنصر الإكراه، بل انطوى كذلك على عنصر القبول والموافقة. والذي يعني أن قيم الطبقة الإجتماعية الغنية أصبح ينظر إليها على أنها قيم عامة مشتركة. فالهيمنة هي كذلك أشكال غير ملحوظة من الرقابة الإيديولوجية والتلاعب الدائم داخل ما يسمى بالمجتمع المدني[2].

إذن، من الناحية الفكرية والفلسفية، يمكن اعتبار النظرية النقدية بمثابة تجديد وإعادة بعث للمشروع الماركسي في تحرير المجتمعات الغربية المعاصرة من القيود التي فرضتها الليبرالية، ذات التوجه الرأسمالي اقتصاديا والديمقراطي سياسيا. ولكن من وجهة نظر ومفاهيم وأدوات تحليلية بديلة تعكس النظرية النقدية من خلالها التوجه العام لنظريات ما بعد الحداثة إبستمولوجيا ومنهجيا.

المطلب الثالث: البناء الإبستمولوجي والمنهجي للنقدية.

يؤسس المنظرون النقديون لطريقهم الإبستمولوجي والمنهجي انطلاقا من نقدهم الشديد للفلسفة الوضعية والمرتكزات التي تقوم عليها. حيث هاجموا سعيها الحثيث إلى تحقيق المعرفة العلمية المبنية على اعتبار الحقيقة كشيء معطى، موضوعية ومستقلة عن الذوات، قابلة للإدراك والمعرفة عن طريق المنهج العلمي وفقط. وكرفض لهذا التوجه الإبستمولوجي والمنهجي، دعا هاربرت ماركيوز - من خلال كتابه "العقل والثورة" الذي نشره العام 1941 - إلى نظرية اجتماعية جدلية مناقضة للعلم الإجتماعي الوضعي[3].

روبرت كوكس ينطلق من فكرة نسبية المعرفة، وأن المعرفة هي ذاتها جزء من الصراع الإجتماعي، والصراع بين مشاريع هيمنة وهيمنة مضادة، إذ يقول: "إن النظرية تتبع الواقع، لكن وبنفس الوقت النظرية تسبق وتصقل الواقع"[4]. لقد أثار كوكس أسئلة متعلقة بالبناء الإجتماعي للمعرفة، وأراد

---

[1] مصباح عامر، مرجع سابق، ص189.

[2] Juanta Elias and Peter Sutch, op. cit. p 117.

[3] جميل حمداوي، مرجع سابق.

[4] جوني عاصي، مرجع سابق، ص55.

تحدي فرضية أن العالِم الإجتماعي يمكنه حقا الدراسة الموضوعية للعالَم بطريقة لا يُقحِم فيها مصالحه الذاتية[1]. وبالتالي، يجادل بأن الوضعية ليست محايدة ولا طريقا مضمونا للوصول إلى الحقيقة، بل هي نفسها تعكس مجموعة من الإفتراضات حول السياسة والقوة والطبيعة الإنسانية والمعرفة. فهي نفسها تخضع للشرط التاريخي، أي ترتبط وتعبر عن سياق تاريخي معين[2]. وحجة كوكس حول التاريخ والمعرفة أنشأت رابطا قويا بين "التفسيري" و"المعياري" في العلوم الإجتماعية، فبعض أنماط التفسير توجهها معايير متضمنة داخل الخطابات المهيمنة أو المضادة لها. وفي الحقيقة هذه الملاحظة تتحدى بشكل مباشر التمييز الذي يرسمه الوضعيون بين الحقائق والقيم.

ترى النظرية النقدية – وعلى خلاف النظرية التقليدية التي تتخذ مـــن العلوم الطبيعية مثالا لها - أن دراسة ومناهج العلوم الإجتماعية والإنسانية تختلف جذريا عن تلك المطبقة في العلوم الطبيعية. حيث لا تعترف بالفصل بين الحقيقة والقيمة، وبين الذات والموضوع، ولا بالحتمية المبنية على قوانين موضوعية تحكم التاريخ والمجتمع. وبالمقابل، تركز على مسألة تحرير الإنسان، وتسعى إلى إحداث تغيير إجتماعي جذري في حياة البشرية.

يورغن هابرماس أكد على وجود علاقة وثيقة الصلة بين المعرفة والمصالح، إذ تخدم المعرفة دائما شخصا ما وهدفا ما، فهي نتاج إجتماعي تاريخي لا يمكن فصله عن محيطه[3]. وعليه، فإن النظرية النقدية هي كذلك نتاج للمجتمع، لكنها تحاول في الوقت نفسه أن تبتعد عنه في محاولة لفهمه وتغييره، والهدف من ذلك كما يزعم النقديون هو إمعان النظر في النظام الإجتماعي القائم وحدود المعرفة الممكنة.

ماكس هوركهايمر - من جهته كذلك - ينظر إلى النظرية النقدية على أن لها وظيفة تكوينية، حيث ينيط بها ثلاثة مهام أساسية، حددها على النحو التالي[4]:

1- الكشف في كل نظرية عن المصلحة الإجتماعية التي ولدتها وحددتها.
2- أن تظل هذه النظرية على وعي بكونها لا تمثل مذهبا خارج التطور الإجتماعي التاريخي، فهي لا تطرح نفسها باعتبارها مبدأ إطلاقيا أو أنها تعكس أي مبدأ إطلاقي خارج صيرورة الواقع.
3- التصدي لمختلف الأشكال اللامعقولة التي حاولت المصالح الطبقية أن تلبسها للعقل وأن تؤسس اليقين بها على اعتبار أنها هي التي تجسد العقل.

---

[1] Juanta Elias and Peter Sutch, op. cit. p 116.
[2] Kimberly Hutchings, op. cit. p 81.
[3] مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 439.
[4] جميل حمداوي، مرجع سابق.

إن تجسيد النظرية النقدية لا يمر حتما عبر بوابة التجريب والتفسير وإنما من طريق آخر، طريق الفهم والتأمل. فـــ آلن هاو يقول أن "التأمل" عند النقديين يعتبر عنصرا حيويا من عناصر العقل، فهو مرتبط بكلمة (*Speculum*) أو المرآة التي تعكس شيئا آخر. ونحن حين نفهم شيئا ما إنما نعكس صورته، وهو انعكاس ليس له كينونة خاصة به بل هو ما يظهر لنا في تلك اللحظة، والشخص المتأمِّل هو من لا يقبل على نحو عقائدي جامد هذا المظهر أو ذاك على أنه كل ما هنالك، بل يدرك أن المظاهر تعكس صورة علاقة تاريخية محددة بين الذات والموضوع[1]. وعليه، فلا توجد حقيقة مطلقة ولا حقيقة نهائية تتعالى عن الشك والنقد، كما أن الحقيقة هي نتاج عملية تفاعلية لحظية بين الذات والموضوع. مما يوحي بأن هناك عددا لا منتهيا مـــن الحقائق تنتفي عنها صفات الموضوعية والإنتـــظام والتماثلية، ولعل هذا ما حـــذا بـــ كوكس إلى القول بأن الحقيقة أو النظرية هي دائما لشخص ما، ومن أجل هدف معين.

لقد اهتمت النظرية النقدية دائما بالكيفية التي صارت عليها الأشياء كما هي عليه، والشكل الذي يمكن أن تتخذه مستقبلا. فضمن هذا السياق يقول ماركيوز "إن حقل المعرفة الفعلي ليس الوقائع المتعينة أو المعطاة عن الأشياء كما هي، بل تقويمها النقدي كمقدمة لتخطي شكلها المتعين"[2]. ويضيف أن التمييز الذي أقامه هيغل بين الماهية والوجود هو تمييز حاسم. بحيث يشير الوجود إلى ما يوجد فعليا، بينما تشير الماهية إلى ما يمكن أن يأتي إلى الوجود لاحقا. وكمثال تطبيقي على هذا التفكير والفهم، فإنه لكي توجد العدالة الإنسانية، ولكي تكون عدالة أصلا، لابد أن تشير وتتضمن إمكانية الإنصاف وإحقاق الحق والمساواة وما إلى ذلك. أما الشكل الذي تتخذه العدالة فعليا في زمن معين فيجب أن يوضع موضع المساءلة والنقد، بغية التوصل إلى أرفع مستوى ممكن من الإنصاف والحق والمساواة[3].

على الصعيد المنهجي، يتبنى المنظرون النقديون في دراستهم وتحليلهم للظواهر الإجتماعية طرقا بديلة عما تقدمه الإبستمولوجيا الوضعية – التجريبية المعتمدة على المنهج الإستقرائي. ولذا يلجأون إلى أهم مناهج التحليل الماركسي المتمثلة في "الديالكتيك" أو المنهج الجدلي القائم على مفاهيم الجدلية المادية والمادية التاريخية. وذلك لكون النظرية النقدية في الأصل هي مزيج بين الماركسية والغرامشية[4].

ينظر النقديون إلى الواقع الإجتماعي والإنساني على أنه سيرورة أو عملية ديالكتيكية تحوي عددا من العناصر أو الأضداد المتصارعة، تعكس حالة التناقض المادي الذي يعيشه المجتمع، والذي يتجلى فيما بعد في تلك التناقضات التي تطفو على سطح البنى الفوقية. وبما أن العقل والواقع أو الفكر والمادة

---

[1] آلن هاو، مرجع سابق، ص20.

[2] المرجع نفسه، ص21.

[3] المرجع نفسه، ص 21.

[4] عمار حجار، مرجع سابق، ص35.

مترابطان على نحو صميمي أحدهما بالآخر – أي أن الفكر أو النظرية هي انعكاس مباشر للواقع، لكنها تستغل فيما بعد لتبرير وشرعنة الواقع – فإن هدف النظرية النقدية يصبح موجها نحو استقصاء والكشف عن الأضداد المترابطة ديالكتيكيا التي تحكم وتحدد طبيعة المجتمع[1]، وتبيان آليات اشتغالها والأشكال التي تتخذها، وذلك بغية تفكيكها وإعادة بناء المجتمع المنشود.

يمكن القول أن النظرية النقدية هي نظرية تكوينية، جاءت من أجل تغيير المجتمع على جميع المستويات والأصعدة، وتحقيق التحرر البشري، والمؤالفة بين النظرية والممارسة، والجمع بين المعرفة والغاية، والتوفيق بين العقل النظري والعقل العلمي، والمزاوجة بين الحقيقة والقيمة. فهي تهدف إلى إقامة نظرية إجتماعية متعددة المصادر والمنطلقات.

المطلب الرابع: الإسهام النظري النقدي في العلاقات الدولية.

يلتقي المفكرون النقديون المهتمون بدراسة مسائل السياسة الدولية حول فكرة أساسية مفادها أن دراسة العلاقات الدولية يجب أن تهتم بكيفية تحرير الجنس البشري من القيود الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي فرضتها تطورات الرأسمالية العالمية، والتي أنتجت نظاما عالميا ارتكز على بنى وهياكل عكست فروقات واضحة وعدم مساواة في القوة والثروة[2].

تنطلق النظرية النقدية من فكرة أن العمليات المعرفية ليست بمنأى عن تأثير وتجاذبات المصالح السياسية المختلفة، وأن نظريات العلاقات الدولية ليست استثناء من هذه القاعدة أو المسلمة. فالإعتراف بأن العالم الإجتماعي هو واقع تم بناؤه إجتماعيا، وجب تطبيقه أيضا على النظرية ذاتها، مما يعني استحالة فصل الواقعي عن المعياري. فلا تستطيع أي نظرية مهما ادعت من حيادية وموضوعية منع التوجه المعياري في اختيارها للمعطيات، وفي تفسيرها لها، وفي اعتبار الدراسة شرعية ومهمة[3]. فالنظرية تَعكس وتُصاغ من خلال التأثيرات الإجتماعية والثقافية والإيديولوجية. وبالتالي، فإن المهمة الأساسية للنظرية النقدية للعلاقات الدولية هي الكشف عن أثر هذه المحددات.

يَعتبر النقديون أن الشكل العالمي لعلاقات القوة هو الموضوع الأساسي للنظرية النقدية. وعليه، تتساءل هذه الأخيرة حول كيفية تشكل هذه العلاقات؟ وما آثارها؟ وما البدائل الممكنة لهذا النمط من علاقات القوة؟[4] فالنقديون يوسعون من مجال دراسة العلاقات الدولية ليتجاوز الإفتراضات المعرفية والفلسفية للنظريات السائدة إلى علاقتها وارتباطها بالأبعاد السياسية السائدة، ولا يكتفون بنقد الوضع

---

[1] آلن هاو، مرجع سابق، ص21.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص452.

[3] جوني عاصي، مرجع سابق، ص66.

[4] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص455.

القائم أو النظريات السائدة في مجال العلاقات الدولية، بل يحاولون تغييرهما بما يعزز فكرة المساواة والعدالة بين جميع الشعوب والمجتمعات.

يورغن هابرماس حدد وظيفة نظرية العلاقات الدولية بقوله "إن مهمة نظرية العلاقات الدولية لا تقتصر فقط على تغيير الطريقة التي من خلالها ننظر إلى العالم، ولكن مهمتها تكمن أيضا في تفسير العالم، لا بد أن تعطينا علاوة على الوصف الصرف، عرضا بشأن الأحداث الراهنة، كما يتوجب عليها أن توفر لنا تحليلا نقديا وخيارا هاما وملائما لنوعية وكيفية إدارة العالم"[1].

وروبرت كوكس، من خلال تطبيقه المنهج النقدي على دراسة العلاقات الدولية، ومن خلال تمييزه بين نظريات "حل المشكلة" والنظرية النقدية، يصل إلى أن النظرية النقدية تسأل: كيف أتت الترتيبات العالمية الحالية إلى الوجود؟ وكيف يمكن تغييرها؟ فهذه المقاربة أو النظرية تهدف إلى تمييز ما يسميه كوكس بـــ "حركات الهيمنة – المضادة" التي تتحدى "المبادئ والبنى المهيمنة" وتحاول إيجاد طرق بديلة للسياسة العالمية[2].

ومن أجل نقد التفكير الكلاسيكي حول العلاقات الدولية، يحاول كوكس لفت الإنتباه إلى مجموعة من الشروط التي تؤثر على السياسة الدولية، تتضمن عوامل اقتصادية وثقافية وإيديولوجية. ويجادل بأن المُنظِّر الذي لا يأخذ هذه العوامل بعين الإعتبار في دراسة العلاقات بين الدول، فإن عمله سيكون مجرد استنساخ وإعادة إنتاج وتعزيز للحس العام السائد في عصره[3]. وهذا ما تفعله النظريات التقليدية وعلى رأسها الواقعية التي تحاول تثبيت الوضع الدولي القائم، تحت غطاء من خضوعه لقوانين موضوعية ومستقلة تحكمه. وبالتالي، حصر مهمة الباحث والمُنظِّر في تحسين طرقه وأساليبه ومناهجه بغية الوصول إلى كشف هذه القوانين وتفسيرها.

يرفض النقديون النظرة الوضعية القاصرة والمتحيزة لطبيعة السياسة العالمية ودور النظرية فيها. إذ عملوا على مهاجمة القواعد والأسس التي بنيت عليها النظريات التقليدية، مركزين نقدهم على الجوانب الإبستمولوجية، وعلى فلسفة العقل، وأنماط المعرفة وعلاقتها بالإيديولوجيا والمصلحة والقوة كما ذكرنا سابقا. لأن النقديين يدركون ويُسلِّمون بفكرة الإرتباط القوي بين المعارف والمصالح، وباستحالة فصل القيم عن الحقائق والموضوع عن الذات. وعليه، نظروا إلى الإدعاءات المعرفية التي تسوقها الواقعية حول حقيقة وطبيعة السياسة الدولية على أنها مجرد وجهة نظر ومعتقدات، بل وإيديولوجية توشحت بثوب النظرية العلمية، لتضفي صبغة من الشرعية على ترتيب عالمي معين. وهنا يبرز دور النظرية النقدية في

[1] عبد الناصر جندلي، "التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، مرجع سابق، ص42.

[2] Andrew Linklater, « Critical Theory » in Martin Griffiths (ed.), op. cit, p 55.

[3] Kimberly Hutchings, op. cit. p 81.

إزالة هذا القناع من خلال بناء فهم ومعان أكثر عمقا واتصالا بالطبيعة الحقيقية (الإجتماعية) للحياة الإجتماعية ككل[1].

وإذا كانت النظريات التقليدية تأخذ الواقع أو النظام الدولي كمعطى مسبق وتحاول تفسيره، فإن النظرية النقدية ترفض إضفاء الطبيعة الستاتيكية على النظام القائم، من خلال طرح العديد من الأسئلة حول نشوئه وتطوره وآليات اشتغاله وعمله. النقديون يعتقدون أن الفهم الجيد للسياسة العالمية يمر عبر بوابة البحث عن أصل المؤسسات السياسية الدولية، وشرعيتها، وطريقة تغيرها مع الوقت. حيث يتم النظر إلى التاريخ باعتباره عملية تغيير مستمرة لهياكل النظام الدولي ووظائفه. وبالتالي، يتجلى دور النظرية النقدية في تحديد أي العناصر عالمية في النظام الدولي أو العالمي وأيها متغيرا تاريخيا[2].

مثلت أعمال الواقعيين وخاصة الجدد منهم نقطة انطلاق لإسهامات المنظرين النقديين في مجال العلاقات الدولية. حيث هاجموا بشكل كثيف وحاد مزاعم الواقعية الجديدة حول قدرتها على بناء وتقديم نظرية "موضوعية" من الناحية العلمية، و"حيادية" من الناحية المعيارية. ورأوا في ذلك تجاوزا وقفزا على الطبيعة الإجتماعية المعقدة للسياسة الدولية، وكذا تداخل وتشابك وتفاعل أبعادها المختلفة، كما أنها تختلف كلية عن طبيعة الظواهر الفيزيائية. وعليه، من الصعوبة البالغة الحديث عن نظرية علمية تفسر الظواهر السياسية الدولية مثلما تفعله في مجال العلوم الطبيعية والفيزيائية. فعقلانية الواقعيين بتعبير كوكس، لا تعدوا أن تكون أكثر من معيارية مستترة تستجيب لمصالح طبقة إجتماعية محددة[3].

وفي الصدد نفسه، يفند النقديون إدعاء الواقعيين باستقلالية الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية التي تجعل من العمل التنظيري بعيدا عن تجاذبات وإغراءات السياسة والمصالح. ويتساءلون عن أي من البحوث يمكن أن تكون مجردة وغير خاضعة للمصالح المادية، خاصة ما أثبتته دراسات متخصصة في الولايات المتحدة الأمريكية من أن الميزانية المرصودة للبحوث في الميدان الأمني مثلا تفوق ميزانية دول أخرى، مما جعل الأبحاث الأمريكية تسجل هيمنة كبيرة على حقل العلاقات الدولية[4].

انتقد كوكس الواقعية الجديدة كذلك من حيث منظورها اللاّتاريخي في تحليل السياسة الدولية، وذلك حينما نظرت إلى البناءات التاريخية كحقائق أبدية مؤكدة، وأغفلت حقيقة أنها قد أتت من خلال تفاعل معقد بين الدول وباقي القوى الأخرى تحت الدولة وفوق الدولة[5].

---

[1] عمار حجار، مرجع سابق، ص34.

[2] مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 440.

[3] عمار حجار، مرجع سابق، ص34.

[4] محمد حمشي، "الإتجاه الماركسي للتنظير في العلاقات الدولية".
http://www.mhamchi.yolasite.com/resources.الاتجاه%20الماركسي%20للتنظير%20في%20العلاقات%20الدولية/doc

[5] Kimberly Hutchings, op. cit. p 80.

رفض النقديون مفهوم الفوضى الأبدية للواقع الدولي كما قدمه كينيث والتز، والذي يؤدي إلى قيام تنافس دائم بين دول ذات سيادة لحماية مصالحها الوطنية واستقرار الترتيب العالمي القائم. فحسب كل من وليامس (*M.C. Williams*) وكروس (*K. Krause*)، فإن الفوضى وحتى المصلحة الوطنية هي ليست تعبيرا عن قوانين طبيعية تتسم بالثبات والشمولية، بل هي سلسلة من الإفتراضات والطروحات حول الطبيعة السياسية للفاعلين وعلاقتهم بفكرة السيادة. ويذهب في الإتجاه نفسه كل من آجنو (*J. Agnew*) وكوربريدج (*S. Corbridge*)، حينما أكدا على أن "الدولة" و"الفوضى" هما بناءات تاريخية في إطار علاقات اجتماعية عالمية وداخلية، ناتجة عن عملية بينذاتانية بين إنشاء الدولة والنظام الدولي[1]. كوكس من جهته كذلك، هاجم التوافق الفكري والنظري بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة حول مفهوم الفوضى (على اختلافهما بشأن النتائج المترتبة عنها)، واعتمادهما على نظرية الإختيار العقلاني[(*)] في تحليل واستشراف النتائج والآثار المتوقعة بشأنها. فإذا كانت التوليفة نيو-نيو تقبل الفوضى كشيء مسلم به وتبحث عن آليات ووسائل للتقليل من أسوء الآثار الجانبية لها، فإن المقاربات الجديدة وفي مقدمتها النظرية النقدية تعمل على تفكيك وإعادة بناء مفهوم الفوضى الدولية، بوصفه يعبر عن بناء إجتماعي، وعن عملية تفاعلية تشترك فيها جميع الفواعل السياسية. وفي الوقت نفسه، كشف كيف أن المعنى المُعطى لمفهوم الفوضى يبرز وجهات نظر ومصالح معينة ويُقصي أخرى[2].

من خلال نقده للمفهوم الواقعي للفوضى، حاول كوكس نقل الإهتمام من التركيز على النظام السياسي الفوضوي - الذي كان الموضوع الأساسي للتحليل الذي انطلق منه والتز - إلى التركيز على نظام الإقتصاد السياسي العالمي، وعلى أشكال الهيمنة والسيطرة الموجودة فيه. فإذا كان والتز قد جادل بأن الفواعل السياسية ليس لها خيار في أن تخضع للقيود المتأصلة في الفوضى الدولية، فإن كوكس يجادل بأن العديد من القوى السياسية هي على الأقل منخرطة في أعمال وجهود جماعية لتغيير المبادئ التي تحكم التنظيم السياسي العالمي[3].

إذن، لا تكتف النظرية النقدية بنقد ومساءلة الواقع الدولي القائم، وإنما تقدم مشروعا سياسيا تسعى من خلاله إلى إقامة تنظيم سياسي جديد للعالم، يكون بديلا عن سابقه القائم على المركزية الدولتية النابعة من المفهوم الواقعي للسياسة الدولية. هذا التنظيم الجديد - حسب التصور النقدي -

---

[1] عمار حجار، مرجع سابق، ص35.

[(*)] يعتبر روبرت كوكس أن نظرية الإختيار العقلاني هي نظرية "حل المشاكل"، وهذا يعني أنها تقبل التعريف السائد لظرف معين وتحاول حل المشاكل التي يولدها هذا التعريف، بينما النظرية النقدية تتحدى هذا التعريف ذاته، أي لا تقبل فكرة وجود توصيفات جاهزة ومحددة ونهائية لواقع معين.

[2] كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص65.

[3] Andrew Linklater, op. cit. p 55.

سيكون أكثر شمولية من حيث عدد الأطراف المشكلة له، وأكثر عدلا وإنصافا ومساواة بين هذه الأطراف.

وكما يرفض النقديون النظرة الواقعية لطبيعة النظام الدولي، فإنهم يرفضون كذلك نظرتها لطبيعة الدولة. ولقد حددوا انتقاداتهم لفكرة الدولة في ثوبها الواقعي في ثلاثة أبعاد[1]:

1- البعد المعياري المتعلق بالإنتقاد الفلسفي للدولة كشكل استبعادي من التنظيم السياسي، بمعنى أنه يستبعد من هم خارج نطاقها الإقليمي.

2- البعد الإجتماعي المرتبط بالحاجة إلى تطوير تفسير لأصل الدولة وتطور الدولة الحديثة ونظام الدول.

3- البعد التطبيقي الخاص بالإمكانية العملية لإعادة هيكلة العلاقات الدولية لتكون أكثر تحررية وعالمية.

إن تحقيق النقطة الأخيرة والمتعلقة بالبعد التطبيقي يقتضي من النظرية النقدية البحث عن أشكال أخرى من الجماعة السياسية غير تلك التي تمثلها الدولة القومية الحديثة. وعليه، فإن المشروع النقدي في هذا الصدد ارتكز على محورين أساسيين[2]:

1- إعادة هيكلة الدول الحديثة ونظام الدول، للسماح بتطور مستويات أعلى من العالمية، من خلال العمل على تجريد الدولة من القوى التي تحتكرها، وإحلال نظام الدول ذات السيادة بهيكل من الحكم العالمي.

2- العمل على زيادة احترام الإختلافات الثقافية على المستوى العالمي، حتى يتم إزالة التعارض بين واجبات المواطن كمواطن وواجباته كإنسان في المقام الأول، من خلال التحرك نحو أشكال أخرى من الجماعة السياسية.

في هذا المجال يعد أندرو لينكلايتر أحد أبرز المنظرين النقديين الذين اهتموا بضرورة البحث عن أشكال بديلة عن الدولة كإطار وشكل للتجمعات البشرية، بسبب أن الدولة ككيان سياسي واجتماعي واقتصادي على درجة عالية من الإستثناء والإقصاء[3]. ومستفيدا من المفاهيم التي طورها هابرماس، يصل لينكلايتر إلى نتيجة مفادها أن التحرر في عالم العلاقات الدولية يجب أن يكون في إطار مفاهيم التوسع والحدود الأخلاقية للجماعة السياسية. أي أنه يُساوِي عملية التحرر بعملية فقدان سيادة الدولة لأهميتها

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص451.

[2] المرجع نفسه، ص452.

[3] مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 440.

الأخلاقية والمعنوية نحو أطر سياسية واجتماعية أوسع، ولن يتم هذا إلا بالتحول بشكل كلي عن المؤسسات والحكومات الحالية إلى مؤسسات المجتمع العالمي[1].

وفي الإتجاه نفسه، يدعو مارك هوفمان (*Mark Hoffman*) إلى إقامة مجتمع ما بعد السيادة. حيث اعتبر أن الحركات الإجتماعية النقدية فاعلا أساسيا في تغيير الحدود السياسية القائمة وتحدي المسارات الإقصائية[2]. أي أنه يراهن على حركية المجتمع المدني وقدرته وفاعليته في إحداث هذا التغيير.

بصفة عامة، يمكن القول أن النظرية النقدية جاءت لتصحيح أوضاع المجتمع وتغييرها، وذلك عن طريق تعرية المؤسسات الرأسمالية المهيمنة وفضح أوهامها الإيديولوجية، وتطوير المفاهيم الماركسية في ثوب جديد أو إعادة صياغتها مرة أخرى كما فعل يورغن هابرماس.

لقد عدد لينكلايتر إنجازات النظرية النقدية للعلاقات الدولية فيما يلي[3]:

1- بينت أن المعرفة هي دائما تعكس أهدافا ومصالح اجتماعية موجودة مسبقا. وفي سياق التنظير للعلاقات الدولية قادت هذه الحجة إلى انتقادات قوية لنظرية الإختيار العقلاني.

2- تعارض النظرية النقدية الإدعاءات القائلة بأن البنى الموجودة في العالم الإجتماعي ثابتة وغير قابلة للتغيير. وبالمقابل، تفحص فرص إيجاد أكبر قدر من الحرية في العلاقات الإجتماعية.

3- النظرية النقدية تعلمت من/ وتغلبت على نقاط الضعف التي لازمت الماركسية مُؤكِّدة على أشكال التعلم الإجتماعي. ومستفيدة من جهد هابرماس في إعادة هيكلة وبناء المادية التاريخية، فاتحة بذلك إمكانيات جديدة لبناء سوسيولوجيا تاريخية بأهداف انعتاقية وتحررية.

4- النظرية النقدية تحكم على الترتيبات الإجتماعية من خلال قدرتها على تبني حوار مفتوح مع الآخرين، وتقديم أشكال جديدة للجماعة السياسية تتنافى مع الإقصاء غير المبرر.

لكن، وككل نظرية قُدمت لتفسير أو فهم العلاقات الدولية، لاقت النظرية النقدية انتقادات عديدة سواء من جانب العقلانيين أو من جانب التأمليين أنفسهم. فمن جانب العقلانيين، رُفِضت النظرية جملة وتفصيلا، كونها لا تتبنى الأطر الإبستمولوجية والمنهجية للوضعية. وبالتالي، لا يمكنها تقديم نظرية علمية تشرح وتفسر سير العلاقات الدولية، فضلا عن أنها محملة بالقيم وتعكس بشكل صريح وواضح المبادئ والإيديولوجية الماركسية. أما من جانب التأمليين، فإن النقد الأكبر جاء من طرف مفكري ما بعد الحداثة الذين رفضوا المشروع النقدي القائم على فكرة الإنعتاق والتحرر، والقدرة على التمييز بين طرق

---

[1] مصباح عامر، مرجع سابق، ص190.

[2] عمار حجار، مرجع سابق، ص36.

[3] N.J. Rengger, «Negative Dialectic? The Two Modes of Critical Theory in World Politics» in Richard wyn Jones (ed), op. cit. p 97.

عمل القوة وطرق عمل الحرية. فحسبهم، لا يوجد معيار ثابت نقيس به ونحكم على أساسه أن نسخة من السياسة الدولية هي أفضل من الأخرى (لأنهم ضد الأسسية)، ويجادلون أن استعمال مفهوم الإنعتاق أو التحرر (*Emancipation*) كأساس لنقد الوضع النظري والعملي القائم هو نفسه سلطوي وإقصائي. وبالتالي، هم يمشكلون (*problematizes*) فكرة أن هناك تمييزا واضحا بين القوة والمعرفة. ولهذا السبب، يتهم ما بعد الحداثيين المنظرين النقديين أمثال كوكس ولينكلايتر بأنهم يعتمدون على افتراضات غير نقدية حول "معيار الحكم"، والتي تجعل من النظرية النقدية تنهار وترتد إلى الماركسية والمثالية الليبرالية[1].

لقد وقعت النظرية النقدية في مصيدة الإنتقاد الذي وجهته للنظرية عموما، حينما ربطت المعرفة والنظرية بالمصلحة. وبالتالي، فهي كذلك منحازة وتخدم توجهات وأجندات معينة، تحت غطاء من التحرر والإنعتاق من هيمنة النظريات السائدة. لكن ومع كل هذا، فإن بعض الأفكار النقدية سوف تتخلل البعض من أعمال وتوجهات النسويين.

[1] Kimberly Hutchings, op. cit. p 83.

المبحث الثالث

المشروع النظري للنسوية: نحو رفع الهيمنة الذكورية على حقل العلاقات الدولية

تمكنت المقاربات النسوية في نهاية القرن العشرين من احتلال مكانة متميزة ضمن المقاربات النظرية البديلة للعلاقات الدولية، إذ راهنت على تحرير عملية التنظير في الحقل مما يُعرف بهيمنة أو سطوة المركزية الذكورية للإتجاه السائد، وذلك بتقويض الأسس الفلسفية والإبستمولوجية والمنهجية التي قام عليها من جهة، وإعادة هيكلة نظرية العلاقات الدولية والعملية التنظيرية ككل بالإستناد إلى مفهوم "الجندر" من جهة أخرى. إن استخدام الجندر كأداة تحليلية – كما يجادل النسويون – سيمكننا من رؤية العالم بطريقة مختلفة تماما عن السابق، كما أنه يكشف درجة التحيز الذكوري الموجود في المعارف والعلوم، وبالتالي يفتح نافذة أمام النساء لإثبات وجودهن فكرا وممارسة.

لقد رافعت النسوية من أجل عالم أفضل من ذلك الذي سادت فيه القيم الذكورية، التي أودت بالإنسانية إلى أعلى درجات التوتر والحروب، وحطّت فيه من شأن النساء بل وأقصتهن من الحياة العامة كلية. وبالمقابل فإن العالم الذي تدعوا وتعمل من أجله النساء هو عالم أنثوي، أو على الأقل يحترم وجهة نظر النساء وقيمهن، التي هي أكثر ميلا إلى التسامح وعدم اللجوء إلى القوة والعنف...إلخ.

المطلب الأول: النسوية: مدخل مفاهيمي وتاريخي.

سنحاول في هذا المطلب التعرض بشيء من الإختصار إلى مفهوم النسوية، كجهد فكري وكمسار تاريخي من حركة نضالية، قامت بها العديد من النساء من أجل حجز مكانة لهن ضمن هذا العالم، الذي يَصِفْنَه بأنه متحيز ذكوريا، وعلى درجة عالية من الإقصاء والإنغلاق في وجه الأدوار الأساسية التي تلعبها المرأة في جميع مناحي الحياة.

الفرع الأول: في تعريف النسوية.

تعود كلمة النسوية في أصولها اللغوية إلى المفردة الفرنسية "*féminisme*"، التي تم استخدامها لأول مرة من طرف رائد الإشتراكية الطوباوية "شارل فورييه" سنة 1860[1]. أما توظيفها اصطلاحيا، فقد كان في إنجلترا عام 1890، للإشارة إلى دعم مطالبة المرأة بحقوقها السياسية والقانونية مساواة مع

[1] عطيات أبو السعود، " نيتشه والنزعة الأنثوية"، في: أحمد عبد الحليم عطية، محرّر، مرجع سابق. ص71.

الرجل[1]. ثم طُرح المصطلح بقوة في الثلاثينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة. بينما جرى تداوله في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وازدهر في الستينيات والسبعينيات في فرنسا[2].

وكغيرها من المصطلحات الإجتماعية المثقلة بمعاني الإختلاف والتنوع والإرتباط بمختلف السياقات التاريخية والثقافية والسياسية والإجتماعية، فإن النسوية لم تشذ عن هذه القاعدة، لكن هذا لم يمنع من محاولات تحديد مدلولاتها. فمعجم (*hachette*) يعرف النسوية بأنها "منظومة فكرية أو مسلكية مدافعة عن مصالح النساء، وداعية إلى توسيع حقوقهن". أما معجم (*webster*) فيعرفها على أنها "النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها وإلى إزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة"[3]. في حين أن (*Sara gambel*) في كتابها "النسوية وما بعد النسوية" وصفتها بأنها "حركة سعت إلى تغيير المواقف من المرأة كإمرأة قبل تغيير الظروف القائمة وما تتعرض إليه النساء من إجحاف كمواطنات على المستويات القانونية والحقوقية في العمل والعلم والتشارك في السلطة السياسية والمدنية"[4]. الكندية لويز تزبان تتبنى مفهوما حركيا ثوريا للنسوية، حيث ترى أنها "انتزاع وعي فردي في البداية ومن ثم وعي جمعي تتبعه ثورة ضد موازين القوى الجنسية والتهميش الكامل للنساء في لحظات تاريخية معينة"[5]. كارفان ج فوجال (*Karven J Vogel*) ترى أنها نظريات فلسفية، ورؤى سياسية، ومقاربات تحليلية، تهدف إلى العدالة الإجتماعية وإلى معاملة منصفة للمرأة. أو بمعنى آخر، تهدف إلى فهم وتحدي وتغيير ارتباط أدوار المرأة بالرجل[6].

تكشف هذه التعاريف المقدمة حول تحديد معاني النسوية عن نظرتين أساسيتين عند التعامل مع هذا المصطلح. فإحداهما، تشير إليه بوصفه توجها فكريا ونظريا. بينما تذهب الثانية إلى اعتباره حركة نضالية تسعى إلى تأمين المزيد من الحقوق والحريات لفئة عريضة من المجتمع اسمها النساء. و هذا ما عبر عنه إبراهيم الناصر حينما ميز بين "النسوية" و"النسائية". فالأولى عنده، هي فلسفة ترفض ربط الخبرة الإنسانية بخبرة الرجل فقط، وإنما تعمل على إعادة تعريف هذه الخبرة وتشكيلها بما يجعل العنصر النسوي

---

[1] المرجع نفسه، ص72.

[2] مية الرحبي، "الموجات النسوية في الفكر النسوي الغربي". http://civicegypt.org/?p=27463

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

[5] المرجع نفسه.

[6] Karven J. Vogel, « Feminist International Relation » in John T. Ishiyama and Marijke Breuning (eds.), op. cit, p 344.

ووجهات نظره شريكا أساسيا في ذلك. بينما يحيلنا الثاني إلى تلك الفعاليات والنشاطات التي تقوم بها النساء دون اعتبار للبعد الفكري والفلسفي[1].

الفرع الثاني: الإرهاصات التاريخية لظهور وتطور النسوية.

في البداية تجب الإشارة إلى أن ظهور النسوية كحركة نضالية تسعى إلى نيل حقوق مساوية لحقوق الرجل، هو سابق عن ظهورها كتوجه فكري وفلسفي يسعى إلى تصحيح النظرة التي رُسِمت حول المرأة في معظم الكتابات التي تعرضت للنشاط الإنساني، بمختلف أشكاله ومن جميع جوانبه. فـــ شيلا روبتهام (*Sheila Robetham*) مثلا، تشير في كتابها "الثورة وتحرر المرأة" إلى أن أول حركة تمرد ضد الظلم الذي طال النساء حدثت في أوروبا في القرن الثالث عشر، واستمرت حتى القرن التاسع عشر. ولكن في صورة تحركات فردية وجماعية غير منظمة ومتفرقة ومبعثرة، تحدت فيها النساء سلطة الكنيسة والإقطاع وتصدت لمحاكم التفتيش. وقد كان ثمن هذه الحركة هو إعدام وحرق العديد منهن بتهم السحر والشعوذة والهرطقة[2]. بينما عكست كتابات المفكرين والفلاسفة وحتى رجال الدين الإقصاء الواسع الذي مورس على شريحة كبيرة من المجتمع اسمها النساء. فلقد أُعتِبرت المرأة في نظر التراث الديني لكل من اليهودية والمسيحية أصل الخطيئة، لأنها أغرت آدم بالأكل من الشجرة، ولذا حكم عليها الرب بسيادة الرجل عليها نهائيا. ولم تكن أوفر حظا في ما كتبه العديد من المفكرين والفلاسفة. فهذا أفلاطون، يصنف المرأة في كتبه ومحاوراته مع العبيد والأشرار ومع المخبولين والمرضى. وديكارت يضعها في مرتبة دون الرجل، وذلك حينما يجري مقارنة بين العقل والمادة، فيقرن الأول بالذكر، ويجعل من الثانية وصفا أنثويا. كانط بدوره، وصف المرأة بأنها ضعيفة في كافة المجالات وبالأخص في قدراتها العقلية. جون جاك روسو جعل من المرأة آلة للجنس والإنجاب. وفرويد انتهى إلى أن المرأة جنس ناقص، ولا يمكن أن تصل إلى منزلة الرجل أو أن تكون قريبة منه[3].

إذن، صورة المرأة في الفكر الغربي- على الأقل حتى بداية القرن العشرين- لم تكن أقل سوءا من الواقع الذي كانت تعيشه، الشيء الذي جعل من تغيير هذا الواقع - ممارسة وفكرا- أمرا حتميا. وعليه، فإن بروز الإتجاه النسوي في الحياة السياسية المعاصرة كان نتاجا ورد فعل مزدوج: على طبيعة الأوضاع والنظام الإجتماعي السائد في الغرب الذي يُدني من مكانة النساء فيه، بل ويحرمهن من أدنى حقوقهن؛ وعلى تنظير العقل الغربي المتحيز ضد كل ما يرمز للمرأة، أو ما يحمل وصفا وشعورا أنثويا.

---

[1] إبراهيم الناصر، "الحركة النسوية الغربية ومحاولات العولمة".
http://www.saaid.net/female/064.htm

[2] مية الرحبي، مرجع سابق.

[3] إبراهيم الناصر، مرجع سابق.

يمكن القول أن القهر والإقصاء الذي عانته النساء كان شاملا لجميع مناحي الحياة المادية والفكرية، ولذلك اقتضى تحركا شاملا ومنظما، ولكن بصفة تدريجية ومرحلية. فكانت المطالب السياسية في مؤخرة الأجندة النسوية بعد المطالب الإجتماعية والإقتصادية والقانونية ...إلخ. وكذلك الحال مع الإهتمام الفكري والدراسة العلمية والأكاديمية لمشاكل النساء، فـــ سوزان ج كارول ولينذا م ج زيريللي تريان أنه قبل نشأة الحركة النسوية في منتصف الستينيات من القرن العشرين، أصدر المتخصصون في مجال العلوم السياسية عددا قليلا من الكتب أو المقالات المتعلقة بالنساء. ولم تكتمل خلال الفترة 1901- 1966 سوى 11 أطروحة فقط من الأطروحات التي ركزت على النساء[1].

عرفت فترة السبعينيات بداية محتشمة، حيث شهدت تأسيس "اللجنة النسائية للعلوم السياسية" عام 1971. وبدءا من العام الموالي، حاولت هذه اللجنة تنشيط الدراسات السياسية "النسوية"، فقدمت العديد من الأوراق البحثية حول "الجندر"[(*)]، والمُقَدمة إلى الإجتماعات السنوية للرابطة الأمريكية للعلوم السياسية. وخلال الفترة الممتدة إلى منتصف السبعينيات، نُشرت أول مجموعة من الكتب التي أولت اهتماما بمواضيع النساء والسياسة.

بداية فترة التسعينيات، شهدت تدفقـــا كبيرا للدراسات النسوية، بحيث تضمنت عددا مهما من الأوراق البحثية ومقالات وكتب مرتبطة بـــ "دراسات الجندر"، قُدمت إلى الإجتماع السنوي الذي عقدته الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية في العام 1992. وقبله في العام 1991، قامت مجلة ***women and politics*** (وهي مجلة علمية مكرسة للكتابات الإمبريقية والنظرية حول النساء والسياسة) بنشر 24 مقالا و21 عرضا أو ملخصا لكتب تناولت مواضيع تعلقت بالنساء والتنظير النسوي[2].

هذا من ناحية تطور الإسهام الفكري، أما من الناحية المؤسساتية أو الأكاديمية، فإن أهم التطورات قد رصتها كل من سوزان ج كارول و لينذا م ج زيريللي في إصدار مجلة (***women and politics***) عام 1981. وإنشاء قسم حول بحوث النساء والسياسة داخل الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية في العام 1986. بالإضافة إلى هذا، أصبح قسم العلوم السياسية في جامعة (***rutgers***) عام 1986 أول قسم في الولايات المتحدة يعتبر موضوع "النساء والسياسة" مادة تخصص رئيسية أو فرعية

---

[1] سوزان ج كارول و لينذا م ج زيريللي، "التحديات النسوية أمام العلوم السياسية"، في: ميرفت حاتم، محرّر، **نحو دراسة النوع في العلوم السياسية**، ترجمة شهرت العالم (القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة، ط 1، 2010)، ص71.

[(*)] يعتبر مفهوم الجندر أو النوع الإجتماعي gender مفهوما محوريا لدى المنظرين النسويين، حيث يماثل مفهوم القوة وأهميته عند الواقعيين. لذا سنعود إليه بشيء من التفصيل في ثنايا هذا البحث.

[2] سوزان ج كارول و لينذا م ج زيريللي، مرجع سابق، ص 18.

عند الحصول على درجة الدكتوراه[1]. بعد ذلك، أقيمت مؤتمرات وورشات عمل علمية في لندن ولوس انجلس وبوسطن، دعيت إليها العديد من الباحثات النسويات، ومُنحن الفرصة من أجل إيصال صوتهن وعرض وجهات نظرهن في مسائل وشؤون العلاقات الدولية. وفي التسعينيات تم إنشاء شعبة "النظرية النسوية ودراسات الجندر" (*Feminist Theory and Gender Studies*) في جمعية الدراسات الدولية (ISA). وأُتبعت بإنشاء شعبة مماثلة في الجمعية البريطانية للدراسات الدولية (BISA). حيث منحت هذه الهيئات وضوحا اجتماعيا وسياسيا للباحثين النسويين في كواليس العلاقات الدولية[2]. وكنتيجة طبيعية لتطور ونمو الفكر النسوي وتزايد الإهتمام به، بالإضافة إلى الإنفتاح الذي عرفه الحقل النظري للعلاقات الدولية في بداية التسعينيات، خاصة اتجاه التيارات الفكرية والنظرية التي لا تنتمي إلى الإتجاه السائد، جرى تعميم الدراسات المتعلقة بالنساء والنظرية النسوية، خاصة على مستوى أقسام العلوم السياسية الكبرى بالولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: تقويض أسس العلم الذكوري: الخطوة الأولى نحو بناء النظرية النسوية.

يرى النسويون(*) أن عالم المعرفة كان متحيزا بطرق وأشكال متعددة. إذ وقع تجاهل وتهميش للنساء، وتم التغاضي عن الأدوار والنشاطات التي كان لها تأثير كبير في حركة النشاط والمصير الإنساني ككل. فلقد أقصى عالم المعرفة النساء كباحثات في الواقع الإجتماعي، واستعمل مسبقا افتراضات حول الفروق بين الجنسين (الجنس *Sex*)(**) لا تستند إلى أي أساس واقعي. ببساطة، وكما يرى إيمانويل والرشتاين: لقد تجاهل كلية وجهة نظر النساء[3].

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص463.

(*) نشير إلى أن مصطلح "النسويين" لا يقتصر فقط على الباحثات النساء، وإنما يضم كذالك العديد من الباحثين الذكور ممن يؤمنون بالمبادئ والأفكار التي نادى بها الفكر النسوي.

(**) يميز النسويون بين مصطلحي "الجنس Sex" و"الجندر Gender"، فالأول يشير إلى الفروقات البيولوجية بين الجنسين باعتبارها استعدادات طبيعية وخلقية ونفسية ملازمة للإنسان من الصعب تغييرها، وعلى أساسها نميز "الذكر" من "الأنثى". أما الثاني فيشير إلى الفروقات الإجتماعية بين الجنسين باعتبارها صفات مكتسبة من خلال التفاعل الإجتماعي. وعليه، فهي بناءات إجتماعية يمكن تغييرها، وعلى أساسها يمكن التمييز بين "الرجل" و "المرأة". ومن هنا نفهم لماذا يراهن النسويون على مفهوم الجندر كأداة أساسية في تحليل وإعادة تشكيل المعرفة الإنسانية، ومن ثم بناء واقع إجتماعي جديد يعيد الإعتبار للمرأة بوصفها الشريك الفعلي للرجل.

[3] إيمانويل والرشتاين، "تراث علم الإجتماع ووعد العلوم الإجتماعية"، ترجمة: محمود الذوادي، مجلة إضافات، العددان الثالث والرابع، صيف وخريف 2008، ص 25.

لقد بات من الضروري الإنتقال من دراسة النساء والحركة النسائية - كموضوع من موضوعات المعرفة - إلى اعتبار المرأة ذاتا قادرة على إنتاج المعرفة[1]. وعليه، فلا بد من تحطيم القيود التي وضعت كحاجز أمام هذا الهدف، وعلى رأسها فكرة التحيز في العلم والمعرفة أو "العلم الذكوري".

إن الإنعتاق من هيمنة الفكر الذكوري اقتضت من النسويين العمل بجد على مستويين: الأول هو مراجعة الأسس الفكرية الفلسفية والإبستمولوجية وكذا المنهجية التي قام عليها الفكر الغربي الحديث، وكشف مكامن التحيز فيه ضد المرأة، والأعذار والأسباب التي سيقت لتبرير ذلك. أما المستوى الثاني، فهو الأصعب والأكثر تحديا لمهمة النسويين، فهو يتعلق بتقديم البديل عن العلم الذكوري شرط ألا يكون علما أنثويا.

الفرع الأول: من الناحية الفلسفية والأنطولوجية.

ركز النسويون - بمختلف توجهاتهم - على نقد الفكر الفلسفي الغربي الذي قام على تعارض ثنائي، أعطى فيه التفوق والسيطرة دائما لكل ما هو ذكوري[2]. ورفض اعتبار المرأة كائنا عقلانيا كاملا مثلها مثل الرجل. هذا الرفض - كما رأينا سابقا - امتد منذ أرسطو، وعبَر فلسفة القرون الوسطى ليستقر في افتراضات الفلسفة الكلاسيكية الليبرالية، ابتداء من ديكارت الذي تحدث عن فكرة الذات المنعزلة والمنفصلة عن الموضوع الذي تعرفه. وهو الإرتكاز الفلسفي الذي استندت إليه الوضعية لاحقا في التأسيس لمفهومها عن الموضوعية.

لقد دعا عدد كبير من المفكرين/ المفكرات المحسوبين على التيار النسوي إلى رفض هذه الفلسفة برمتها، ووصفوها بأنها "فلسفة ذكورية" بمضمونها وشكلها ومفاهيمها واهتماماتها. فـــ لويس إريفاري مثلا، وجدت في تتبعها لأساس نظرية المعرفة "الغربية" التي اختطها أفلاطون، أنها قامت على مركزية ذكورية شديدة، جعلت من عقل الرجل هو وحده القادر على معرفة الحقيقة[3]. ومن جهتها، قامت جنفييف للويد (*G. lloyd*) من خلال كتابها "رجل العقل: الذكر والأنثى في الفلسفة الغربية" (1984) بتتبع تطور مفهوم العقل وتجلياته منذ أرسطو حتى سيمون دي بوفوار، وتوصلت إلى أن المفهوم قد بقي محافظا على تحيزه الذكوري رغم كل التغيرات التي لحقت به[4]. وهذه محصلة طبيعية حسب للويد، لأن الرجال استأثروا بالفلسفة طوال تاريخها، لذلك عكست "خبرة ذكورية" خالصة.

---

[1] مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 422.

[2] أميرة سلمى، "إشكاليات النقد النسوي"، ص01.
http://ar.bisan.org/sites/default/files/problematics_of_feminist_criticism.pdf

[3] المرجع نفسه، ص01.

[4] يمنى طريف الخولي، "النسوية وفلسفة العلم".
http://www.alhadhariya.net/dataarch/dr-falsafyyah/index32.htm

لكن، تنبغي الإشارة إلى أن موقف النسويين من فكرة مركزية العقل والعقلانية - كما قدمها الفكر الغربي - لم يكن موحدا، حيث حدث انقسام بخصوص مسألة العقلانية وتحديها. فهناك النسويون الراديكاليون، الذين آمنوا بضرورة تحدي مبدأ "مركزية العقل" الذي تم استثناء واستبعاد النساء منه، وركزوا على فكرة وقيمة "العاطفة" التي قُرِنت دائما في الفلسفة الغربية بـــ "السلبية". وإذا كانوا يسلمون بأن المرأة أكثر عاطفية من الرجل، فإنهم بالمقابل رأوا في هذا مكمن قوتها وخصوبة أطروحاتها. بل وحاولوا تقديم تصور بديل للعقل عما قدمه ديكارت، عقل يلعب فيه الشعور دورا أكبر. فالشعور هو مصدر من مصادر الفهم، وبالمثل هو نتيجة من نتائجه[1]. بينما دعا النسويون الليبراليون إلى تحدي الهيمنة الذكورية من داخل إطار العقلانية نفسه[2]، فالنساء لسن أقل شأنا من الرجال في توظيف عقولهن، وبإمكانهن- إذا أتيحت لهن ظروف تحقيق ذلك - إنتاج معارف تعكس وجهات نظرهن، والوصول إلى امتلاك ناصية العلم. والتاريخ الحديث يعطينا أمثلة ونماذج عديدة عن نساء عالمات، تفوقن واحتللن مكانة مرموقة ضمن النسق الفكري والمعرفي الذي يوصف بأنه ذكوري وغير محايد.

يمكن وصف هذا الإنقسام بمأزق التحرر من الفلسفة العقلانية الذكورية. حيث بقي النسويون منقسمين بين الإقرار والإعتراف بافتقار النساء للعقلانية التي يتمتع بها الذكور، وبالتالي حاجتهن لتطوير هذه القدرة كما يزعم الخطاب النسوي الليبرالي. وبين الرفض الكلي لهذه المقولة، من خلال التأكيد على أن للنساء صفات خاصة بهن.

هناك نسويات فرنسيات أمثال ريفاري وسيكسوس وكريستيفا عبّرن عن هذا المأزق، ولكن انطلاقا من فكرة أن الهيمنة الذكورية هي كذلك هيمنة لغوية وخطابية. فهيمنة العقلانية الذكورية تُكرِه النساء على أحد الخيارين: إما أن يتحدثن كرجال ويتنكرن لأنوثتهن، أو أن يتحدثن كنساء ويُوصفن باللاعقلانية[3].

إن تجنب ما تسببه اللغة الذكورية من مشكلات للنسويين - حسب ما تراه المفكرات الفرنسيات - يحتاج إلى تطوير جهود النساء في مجال اللغة (الكتابة النسائية)، وإلى ثورة نسائية تطيح بعرش الهيمنة والإنحياز اللغوي الذكوري.

لم يفصل النسويون بين الفكر الفلسفي الغربي والوضع الإجتماعي القائم. ففي اعتقادهم عكست هذه الفلسفة حقيقة التهميش والإقصاء الذي عانته النساء في عالمي الفكر والممارسة، بل وأسهمت في إدامته. ولتصحيح هذا الوضع، كان لزاما وكخطوة أولية إعادة التفكير في المنظومة

---

[1] المرجع نفسه.

[2] أميرة سلمى، مرجع سابق، ص03.

[3] المرجع نفسه، ص06.

الفلسفية كلها، ونقد المفاهيم والمسلمات التي قامت عليها، قصد التأسيس لعالم جديد، ولفكر جديد، يسع النساء كما وسع الرجال.

الفرع الثاني: من الناحية الإبستمولوجية.

لا شك أن تبني موقفا عدائيا ورافضا للأفكار والمفاهيم التي قامت عليها الفلسفة الغربية الذكورية، يستدعي توجها إبستمولوجيا ينسجم ويخدم الطروحات الفكرية النسوية. لذا يُصنِّف أغلب الباحثين في مجال العلوم الإجتماعية التيار النسوي ضمن المقاربات النقدية، التي تشترك جميعها في رفض الفكر الغربي التقليدي القائم فلسفيا على فكرة الحداثة، إبستمولوجيا على فكرة الوضعية، ومنهجيا على فكرة التجريب.

تعي النساء بشكل جيد أن المعرفة التي ينتجها الذكور هي انعكاس واضح لممارسات العلم السائدة. وهي ممارسات تقوم على أسس منهجية ذكورية، وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال الإدعاء بأنها حقيقة مطلقة. فإنتاج المعرفة هو رهن بشروط إجتماعية، تشكل عنصرا وسيطا بين الذات العارفة وموضوع المعرفة. والذات العارفة – استنادا إلى مفهوم الجندر – هي جزء لا يتجزأ من منظورها الإجتماعي. ويترتب على ذلك أن ممارسات إنتاج الذكور للمعرفة لا يمكن فهم شروطها ومقتضياتها إلا ضمن كونها ممارسات لفئة لها منظورها الخاص[1].

في هذا المجال، عملت الباحثة (*Nancy Hartsock*) على دراسة النتائج الإبستمولوجية المترتبة حول الإدعاء القائل بأن حياة النساء تختلف بنيويا عن حياة الرجال. وتوصلت إلى أن هيمنة الرجال على مجالي الفكر والمعرفة وإقصاء النساء منها أفضى إلى معرفة ناقصة، أو إلى "معرفة ذكورية" كما يصطلح عليها أغلب النسويين. وتضيف هارتسوك، إن سبب هذه النتيجة هو الزعم الإبستمولوجي التقليدي من أن ممارسة عملية المعرفة والعلم هي ممارسة موضوعية وحيادية. أي أن هناك فصلا تاما بين الذات والموضوع، وبالتالي فهوية العارف (*Knower*) لا ترتبط نهائيا بعملية البحث عن المعرفة (*Knowing*)[2].

ينتقد النسويون بشدة الإدعاء الوضعي بحيادية العلم والمعرفة وخلوهما من القيم، فمثل هذا الإدعاء يمكن أن يحجب مجموعة كبيرة من الفروض المعيارية حول الطبيعة الإنسانية[3]. وعليه، قدم النسويون مفهوما بديلا للممارسة العلمية والمعرفية بوصفها "نشاطا إجتماعيا"، وبالتالي لا يمكن الفصل

---

[1] المرجع نفسه، ص03.

[2] عمار حجار، مرجع سابق. ص32.

[3] سوزان ج كارول و ليندا م ج زيريللي، مرجع سابق، ص25.

بين الذات العارفة وموضوع المعرفة. وبـــ "جندرة"[*] هذه الفكرة، يصبح من المتعين أن جنس الذات العارفة يلعب دورا كبيرا في نوع المعرفة التي نحصل عليها.

طرحت افلين فوكس كيلر (*Evelyn Fox Keller*) هذه المسألة على النحو التالي: إلى أي حد ترتبط طبيعة العلم بفكرة الذكورية؟ وما هي الإنعكاسات على العلم لو أنه لم يكن مرتبطا بعالم الرجال؟ بعبارة أخرى، كيف أثرت الطبيعة الإجتماعية للرجال والنساء (الجندر) في طبيعة إنشاء العلم وفي إنتاج النظرية العلمية؟[1] في خضم إجابتها عن هذا السؤال، تروي كيلر كيف أن رواد العلم الباكوني (*Baconian Science*) أَضْفَوا على أعمالهم صبغة ذكورية، من قبيل الهيمنة والسيطرة على الطبيعة، وإدعائهم باختلاف العلماء عن الفلاسفة، لأنهم وحدهم من استطاعوا التخلص من تأثير الذاتية (*Subjectivity*). وهذا في واقع الحال لا يصمد أمام أي اختبار أو تحليل.

إن نزع الهيمنة الذكورية عن العلم - في اعتقاد كيلر - لا يعني أبدا نبذ العلم في حد ذاته، أو الدعوة لتأسيس علم جديد مختلف تماما. بل يعني كما تقول كيلر "إن نظرتي إلى العلم- وإلى إمكانيات الفرز الجزئي على الأقل للجوانب المعرفية من الجوانب الإيديولوجية - هي نظرة أكثر تفاؤلا. ووفقا لذلك، فإن هدف هذه المقالات يرمي أكثر إلى تصحيح مسيرة العلم: إنها إصلاح داخل العلم، يتمثل في النظر إلى العلم باعتباره مشروعا إنسانيا بدلا من كونه مشروعا ذكوريا. والتخلي عن الفصل بين العمل الفكري والعاطفي الذي يُبقي العلم كميدان خاص بالرجال فقط"[2]. وهذا الموقف من إصلاح العلم رأيناه سابقا من طرف النسويين الليبراليين الذين دعوا إلى إثبات قدرة النساء على العمل في إطار العقلانية، لا بنبذها تماما.

يستخلص والرشتاين من كلام كيلر هذا ملاحظتين مهمتين[3]:

1- إن نقد العلوم الطبيعية من حيث هي ممارسة لم يكن يعني أبدا رفض العلم كنشاط معرفي، ولكن كان يعني بدلا من ذلك التحليل العلمي للمعرفة والممارسة العلميتين.

2- إن نقد العلوم الطبيعية كما وقعت ممارستها إلى اليوم يقود إلى الدعوة إلى حكم إجتماعي مسؤول.

---

[*] يميل النسويون بشكل واسع إلى تطبيق مفهوم الجندر على كل المفاهيم والأفكار التي تبني عليها العلوم الإجتماعية، لأنها باعتقادهم بناءات إجتماعية غير حيادية بل ومنحازة ذكوريا، وبالتالي فإن استخدام مفهوم الجندر يعطيهم فرصة لعرض وجهة نظر النساء حول طبيعة المعرفة الإنسانية ومكوناتها.

[1] إيمانويل والرشتاين، مرجع سابق، ص26.

[2] المرجع نفسه، ص26.

[3] المرجع نفسه، ص27.

في السياق ذاته، نشرت لورين كود (*L. Code*) في مجلة "ما وراء الفلسفة" سنة 1981 مقالا طرحت فيه السؤال التالي: هل جنس العارف مهم من الناحية الإبستمولوجية؟ الإجابة التقليدية كما تقدمها الفلسفة الوضعية هي النفي القاطع. لكن كود، تقدم إجابة بديلة تؤكد على الإرتباط القائم بين جنس العارف وموضوع المعرفة. بعبارة أخرى، العارف مسؤول عما يعرفه[1]. فبالنسبة للمرأة، ترتبط المعرفة دائما بالأخلاق، وعليه فإن المعرفة العلمية تؤدي إلى الحرية والمسؤولية والفضائل المتصلة بالإخلاص والتواضع. وهذا ما افتقدته المعرفة العلمية الذكورية بدعوى الحيادية والموضوعية.

وكما يعتقد النسويون بصعوبة تحقق الموضوعية العلمية في نسختها الوضعية، فإنهم يعترفون كذلك بصعوبة الفصل بين القيم والحقائق. فلا وجود للحقيقة المطلقة أو الحقيقة المنفصلة عن القيمة. فالحقيقة هي كذلك بناء اجتماعي مثل القيمة. وعليه، انتقد النسويون النظريات العلمية في العصر الحديث، على أساس أنها قامت على إبستمولوجيا لم تسمح فقط باستغلال الطبيعة والنساء، بل وشجعت على ذلك[2]. كواين مثلا، ترى أن الملاحظة – التي هي الخطوة الأولى من خطوات المنهج العلمي (الوضعي) والمفترض أن تكون حيادية وبعيدة عن الذاتية وبدون أحكام مسبقة – هي محملة بالنظرية، والنظرية محملة بالنموذج المعرفي، والنموذج المعرفي يعكس ويتأثر بالثقافة السائدة. وعليه، فلا إمكانية لوجود علوم إجتماعية متحررة من القيم[3].

تتقاطع أيضا الإبستمولوجيا النسوية مع العديد من الفلسفات والتيارات الفكرية التي اعتنقت المبادئ الما بعد حداثية في الإستناد إلى مفهومي: "السياقية" (*Contextualisation*)، التي تعني أن أي تفسير أو تأويل أو معرفة إنما يحدث داخل إطار أو سياق معين. و"المنظورية" (*Perspectivism*)، التي تعني أن المعرفة لا تكون إلا من خلال منظور ورؤية معينة[4]. وهذا ما يجعل من "النسبية" خاصية أساسية للمعرفة الإنسانية.

لقد حذت النسوية حذو العديد من التيارات الفكرية النقدية الأخرى في: مهاجمتها لمبدأ الأحادية الإبستمولوجية الذي ارتكزت عليه الفلسفة الوضعية. وفي دعوتها وتبنيها لمبدأ الثنائية الإبستمولوجية الذي يعني أن هناك فروقات جوهرية بين طبيعة العلوم الطبيعية وطبيعة العلوم الإجتماعية، وبالتالي عدم خضوعهما لمنهج علمي واحد.

---

[1] يمنى طريف الخولي، مرجع سابق.

[2] أميرة سلمى، مرجع سابق، ص01.

[3] يمنى طريف الخولي، مرجع سابق.

[4] المرجع نفسه.

إذن، يمكن القول أن المشروع النسوي من الناحية الإبستمولوجية، حمل لواء الإطاحة بفكرة الموضوعية العلمية وكشف انحيازاتها الذكورية، وذلك عندما وظفت صفات ومفاهيم غير حيادية في بناء العلم والمعرفة الغربيين. وبالمقابل، راهن على فكرة ارتباط الممارسة العلمية والمعرفية بالذات الإنسانية. وبإعمال مفهوم الجندر نصل إلى الإفتراض الرئيس الذي قامت عليه الإبستمولوجيا النسوية، والمتمثل في أن المعرفة هي بناء إجتماعي تلعب فيه هوية وجنس العارف دورا محوريا.

الفرع الثالث: من الناحية المنهجية.

إن الإنطلاق من قاعدة إبستمولوجية ما بعد وضعية أدى بالنسويين إلى اعتماد مجموعة موسعة من الخيارات والتوجهات المنهجية، كبديل عن التجريبية والأحادية المنهجية القائمة على اعتبار المنهج العلمي طريق المعرفة الوحيد، وفق ما سلمت به فلسفة الحداثة.

فالميتودولوجيا النسوية، قامت على أساس من تعددية المناهج العلمية وفق طرح بول فييرابند، وربطتها بعوامل ثلاثة: السياق العام، موضوع البحث، وهوية الباحث أو جنس العارف[1]. الميتودولوجيا وفق الفهم النسوي - كما تقول يمنى طريف الخولي - ليست مجموعة من القواعد المنهجية الصارمة التي لا محيد عنها، وإنما هي رصد وانعكاس لواقع حي، واقع الممارسات العلمية التي تحدث داخل جدران المختبرات، التنظيمات الإجتماعية للعلم، وأسلوب توزيع السلطة في المجتمع العلمي، المنح والجوائز والمناصب العلمية، والعلاقات بين الباحثين، فكل هذه الأمور تسهم في تشكيل النظرية العلمية[2].

وتجادل آن تيكنر (*Ann Tickner*) أنه لا يوجد منهج بحث واحد لدى النسويين، فهم يستخدمون مناهج بحث مختلفة، تتضمن لا على سبيل الحصر: الإثنوغرفيا، البحث الإحصائي، البحث المسحي، تحليل الخطاب، دراسة الحالة. لكن ما يوحد بحوث النسويين - حسب تيكنر - هو الإطار المنهجي المتميز الذي يتحدى بشكل أساسي: الإنحياز، والهيمنة الذكورية على المعرفة[3].

إذن، يتجلى الإسهام النسوي في المجال المنهجي - حسب يمنى طريف الخولي - في إعادة ربط فلسفة العلم بفلسفة الأخلاق، والقضاء على الإنفصال البائن الذي كان بينهما تحت تأثير الوضعية. فالخيار المنهجي والإبستمولوجي - بالنسبة للنسويين - هو كذلك خيار أخلاقي مسؤول.

المطلب الثالث: الإسهام النظري النسوي في العلاقات الدولية.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

[3] J. Ann Tickner, «Feminism Meets International Relation: some Methodological Issues», in Brooke A. Ackerly and Maria Stern and Jacqui true (eds.), **Feminist Methodologies for International Relations** (Cambridge University Press, 2006), p 20.

اقتحمت المقاربات النسوية[*] المجال الأكاديمي للعلاقات الدولية في بداية ما سماه جوزيف لبيد (*Joseph Lapid*) بـــ "عصر ما بعد الحداثة". أي في نهاية الثمانينيات، أين كانت تدور رحى النقاش الثالث بين الحداثيين وما بعد الحداثيين. وأغلبها تموقع في الجانب الثاني من هذا النقاش[1].

بالنسبة لمجال بحث النسويين في العلاقات الدولية، فإنه يبدأ من فحص واستقصاء مكانة النساء في العالم ووضعهن، وتحليل ومعرفة سبب كيف أن علم العلاقات الدولية قد أهمل الإهتمام بحياة النساء[2]. فقد جادل بيتمان (*Pettman*) أن "حقل العلاقات الدولية هو من أكثر الفروع الدراسية ذكورية"[3]. وتساءلت سينثيا اينلوي (*Cynthia Enloe*) أين هن النساء[4]؟

يسعى النسويون – من خلال وضع الخبرات والتجارب والنشاطات والأفكار... المتعلقة بالنساء في بؤرة الإهتمام والدراسة – إلى توسيع التحليل النقدي وعملية التنظير، لتشمل مفاهيم مثل: العرق والطبقة والجندر والجنوسة (*Sexualities*) والهويات. وكذا الإعتراف بأن البنى والهياكل الإجتماعية الخاضعة لمحدد "الجندر" توجد على مستويات مختلفة، بدءا من المستوى المحلي إلى الوطني إلى الدولي[5]. فالنظرية - عندهم - لا تقف عند حدود تفسير الوضع القائم أو ما هو موجود، وإنما تتجاوزه إلى إعادة تكوين وبناء الواقع. ومن هذه الزاوية، فهم إبستمولوجيًا تكوينيون، سعوا مع علماء آخرين من المقاربات النقدية الأخرى إلى تحدي الأسس العلمية للحقل، والمتمثلة في الإبستمولوجيا الوضعية[6].

وكتوجه عام، أراد النسويون لفت الإنتباه إلى القصور والإقصاء الموجود والمقصود في معظم الدراسات والأبحاث التي عنيت بالشؤون الدولية. حيث تجنبت هذه الدراسات التفكير حول مسألة التقسيم رجل/ امرأة، وما ينجر عنها من إعادة النظر في كيفية دراسة السياسة الدولية، وموضوعها،

---

[*] يعارض العديد من الكتاب جمع إسهامات المفكرين النسويين ووجهات نظر النساء في مجال السياسة والعلاقات الدولية تحت مسمى "النظرية النسوية"، لأنها لا تضم خطا فكريا منسجما وموحدا، وإنما هي في الحقيقة مجموعة من الرؤى والإفتراضات الفلسفية والمنهجية والإبستمولوجية المتعلقة بدراسة السياسة الدولية من وجهة نظر النساء، على قدر كبير من التوافق من جهة، وعلى قدر كبير من الإختلاف في الوقت نفسه من جهة أخرى. فالتوافق هو بخصوص دراسة مسألة إقصاء النساء- فكرا وممارسة- من مجال مهم لعبن فيه دورا كبيرا ألا وهو مجال النشاط السياسي على المستوى الدولي، وضرورة تغيير هذا الواقع بما يتيح منح المرأة المكانة التي تستحق. والإختلاف كان حول طرق وأساليب هذا التغيير.

[1] J. Ann Tickner, op. cit. p 19.
[2] Karven J. Vogel, op. cit. p 345.
[3] Juanta Elias and Peter Sutch, op. cit. p 122.
[4] Idem.
[5] Karven J. Vogel, op. cit. p 345.
[6] J. Ann Tickner, op. cit. p 19.

ومناهجها ...إلخ. بل بالعكس، أدمجت كلا من المرأة والرجل في تصنيفات تضفي الطابع الذكوري على أية دراسة في العلاقات الدولية. وقد تجلت مظاهر ذلك - حسب النسويين - في[1]:

1- اختصارهم (جمعهم) في مسميات كـــ رجال الدولة وليس نساء الدولة، صناع القرار وليس صانعات القرار، المحاربين، اللاجئين، سجناء الحرب... إلخ. وكلها صفات أو تصنيفات ذكورية لا تُبرز إطلاقا الجنس الأنثوي.

2- القبول – وببساطة – في التحاليل العلمية الإفتراض المشترك القائل بأن النساء موجودات داخل حلقة أو دائرة مغلقة ومعزولة من الحياة الداخلية (الوطنية) أثناء مباشرتهن نشاطات لا علاقة لها بميادين تخص العلاقات الدولية. كالحرب، صنع القرار أثناء الأزمات، تكوين المنظمات الدولية، التجارة الدولية ...إلخ.

3- الرجوع إلى التجريدات (الدولة مثلا) التي تخفي هوية ذكرية (تنافسية، عقلانية، أنانية، مالكة للقوة).

يمكن القول باختصار، إن المقاربات النسوية في تحليل وفهم العلاقات الدولية قد ركزت على فكرة توسيع المعرفة في حقل نظرية العلاقات الدولية، لتشمل تجارب وخبرات ووجهات نظر النساء.

الفرع الأول: الجندر: أساس المشروع النسوي في العلاقات الدولية.

تقول بيترسون (*Peterson*) أنه لمعرفة كيف تشكل المقاربات النسوية طيفا واسعا من المواقف السياسية والتحليلية، فإنه يتوجب علينا معرفة ثلاثة مشاريع معرفية نسوية متداخلة في العلاقات الدولية ظهرت بشكل متعاقب.

فمن خلال الفروع العلمية المختلفة، تمثل المشروع النسوي الأول في محاولة عرض درجات وتأثيرات الإنحياز الذكوري[2]. فحقل العلاقات الدولية من حيث الممارسة العلمية والمهنية، هيمن عليه الذكور في العالم الغربي الأنجلو-أوروبي. فلا نكاد نجد اسما أنثويا يذكر ضمن الرواد وأهم المفكرين المسهمين في نشأة وتطور العلاقات الدولية، سواء كحقل معرفي فكري أو كحقل علمي أكاديمي. ومن البديهي - حسب المفكرين النسويين - أن هذا الغياب لا يرجع لكون النساء قاصرات وعاجزات عن تقديم الإضافة وإثبات قدراتهن في هذا المجال، وإنما يرجع للإحتكار الذكوري والإقصاء الممارس ضد النساء. ومن حيث المنتوج الفكري والعلمي، فقد اصطبغ بصبغة ذكورية خالصة، تعكسها مفاهيم مثل: السيادة والأمن القومي والقوة العسكرية. إنه حقل – كما يقول بيترسون – ركز على نشاطات المجال

[1] عمار حجار، مرجع سابق، ص31.

[2] Spike Peterson, «Feminist Theories Within, Invisible To, and Beyond IR», *Brown Journal of World Affairs*, Volume X, Issue 02, 2004, p 37.

العام (سياسات القوة، السياسة الخارجية، الحرب)، المُعرَّفة بالصفة الذكورية والمهيمن عليها من طرف الرجال.

الخطوة الثانية في المشروع، تمثلت في محاولة تصحيح الإقصاء المنظم للنساء، و تجاوز إهمال معاني الأنوثة من طرف المركزية الذكورية (*Androcentrism*)، وذلك بإضافة النساء إلى الأطر المعرفية الموجودة[1]. فالتركيز على حياة النساء ونشاطات المجال الخاص يتضمن مصادر ومواضيع جديدة. ولقد رأينا سابقا كيف أن قسما مهما من النسويين حاولوا ودعوا إلى تحدي المقاربات والأطر المعرفية السائدة (العقلانية كمثال) من داخلها لا بنبذها وطرحها. يجادل بيترسون أن أغلب الأعمال النسوية تتطابق مع المشروع الثاني حينما تساءلت: أين هن النساء في سياق مواضيع الإتجاه السائد في العلاقات الدولية؟[2]

تمثلت الخطوة الثالثة في إعادة هيكلة وبناء النظرية، وهنا يصبح التمييز بين الجنس (*Sex*) والجندر (*Gender*) حاسما. فعلى عكس الرؤية الإمبريقية/ الوضعية للجنس كمعطى بيولوجي طبيعي ثنائي (ذكر/ أنثى)، فإن الجندر هو بناء إجتماعي طارئ من الناحية التاريخية، والذي تنقسم على أساسه الهويات والسلوكات والتوقعات كـــ ذكورية وأنثوية[3]. فالجندر كبناء تاريخي ليس معطى طبيعيا، إنه ليس خاصية للأفراد، وإنما هو خاصية بنيوية– مؤسساتية للحياة الإجتماعية. فبالنتيجة، كل الحياة الإجتماعية مجندرة (*gendered*).

يرى كل من مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان أنه حتى الثمانينيات من القرن العشرين، وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها النسوية في مجال العلوم الإجتماعية الأخرى، إلا أن دور الجندر في نظرية العلاقات الدولية وتطبيقاتها بقي مجهولا بالكامل[4]. فقد كان الزخم الأول من الإنتقادات التي وجهها النسويون لحقل العلاقات الدولية – والذي اعتبروه يعاني من عمى الجندر – موجها لتحدي التشوهات الأساسية في مادة العلاقات الدولية، وإلقاء الضوء على الطرق التي تستبعد فيها النساء من التحليلات الخاصة بالدولة والإقتصاد السياسي الدولي والأمن العالمي.

تقوم فلسفـــة الجندر على فكـــرة أن التقسيمات والأدوار المنوطة بالرجل والمرأة، وكذلك الفروق بينهما وحتى التصورات والأفكـــار المتعلقة بنظرة الذكـــر لنفسه وللأنثى ونظرة الأنثى لنفسها وللذكر ...إلخ، كل ذلك هو من صنـــع المجتمع وثقافتـــه وأفكاره السائـــدة. أي أن كل ذلك مصطنع

---

[1] Idem.
[2] Ibid, p 38.
[3] Ibid, p 39.
[4] مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 422.

وبالتالي يمكن تغييره وإلغاؤه تماما[1]. فتقليديا، نُظر للرجل على أنه قوي وعنيف، بالإضافة إلى أنه عقلاني، أما المرأة فهي سلبية وحنون وعاطفية. لكن، يعترض النسويون على هذا التصنيف، وعلى إلحاق الصفات كمعطى طبيعي، لأنهم ينظرون إليهما (أي الذكورة والأنوثة) كبناءات إجتماعية[2].

استعمل النسويون التحليل "الجندري" لكشف التحيز الموجود في المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مثل القوة والأمن. واعتبروا أن هذا التحيز لم يحدد فقط تطبيقاته النظرية، وإنما كانت له نتائج محددة على صعيد ممارسة العلاقات الدولية[3].

لقد ركزوا بدرجة أقل على "الجنس" كمتغير إمبريقي، وبدرجة أكبر على "الجندر" كنمط تحليلي. فأهمية الجندر، تكمن في تزويدنا بمعرفة كيف نفكر، بالإضافة إلى كيف نتصرف. في المحصلة، يتضمن التحولُ من المشروع الثاني إلى المشروع الثالث – أي التحول من الجنس إلى الجندر – التحولَ من "الإضافة" إمبريقيا إلى "إعادة التفكير" تحليليا[4].

إن إعادة بناء نظرية العلاقات الدولية انطلاقا من مفهوم الجندر، اقتضت من النسويين – حسب بيترسون – الإرتكاز على النقاط التالية:

1- النظر إلى الجندر كوسيلة بنيوية وتحليلية يعني أن الإدعاءات حول الأنوثة هي بالضرورة ادعاءات حول الذكورة، لأنهما بناءين اجتماعيين مترابطين. فدراسة الرجال والنشاطات الذكورية تتطلب دراسة النساء والنشاطات الأنثوية. وبهذا المعنى فإن المقاربات النسوية للعلاقات الدولية لا تخبرنا فقط بعض الأشياء عن النساء، وإنما تغير نظرتنا ومعرفتنا عن الرجال. وهنا تصبح المقاربات النسوية مركزية لا هامشية بالنسبة لنظرية العلاقات الدولية[5].

2- النظر إلى الجندر كوسيلة بنيوية وتحليلية يعني أن الجندر يتخلل عالمنا التصوري والتواصلي، والذي له بالضرورة انعكاسات سياسية، لأن الجندر يتميز بالهيراركية والترابط. فالميل إلى تعزيز وتقوية الصفات الذكورية حتما سيكون على حساب الصفات الأنثوية[6].

3- النظر إلى الجندر كوسيلة بنيوية وتحليلية يعني أن طرق التفكير وحتى بعض النظريات الخاصة يمكن أن توصف بالإنحياز الذكوري (مثل موضوعي، عقلاني، واقعي، كمي، صارم، شكلي،

---

[1] بسام جرّار، النوع الإجتماعي.
www.islamnoon.com/Motafrkat/gender.htm

[2] Juanta Elias and Peter Sutch, op. cit. p 123.

[3] Jacqui True, «Feminism» in Scott Burchill et al (eds.), **Theories of International Relation** (Palgrave Macmillan, 2005), p 225.

[4] Spike Peterson, op. cit. p 40.

[5] Idem.

[6] Idem.

علمي ...). وعليه، فلكي تكون النظريات ذات فعالية ومصداقية في التفسير، يجب أن تأخذ بجدية مسألة كيف عُزِّزت الطرق الذكورية في التفكير والمعرفة[1].

إذن، يخلص النسويون إلى أن منظري العلاقات الدولية هم بحاجة ماسة إلى استخدام "عدسات الجندر" من أجل إعادة التفكير حول دراسة وتنظير العلاقات الدولية.

الفرع الثاني: تنوع المقاربات النظرية النسوية.

يرى مارتن غريفيشس أن المفاهيم النسوية مثلت في نهاية القرن العشرين حقلا من الأبحاث في دراسات العلاقات الدولية، اتسم بالغنى والتعقيد والتناقض في كثير من الأحيان[2]. ولذا فهي لا تقدم رؤية واحدة منسجمة حول العالم (*Coherent World View*)، بل هي متعددة الأبعاد[3]. وبتعبير غريفيشس، هي مظلة تضم مدى واسعا من نظرية نقدية هدفها دراسة الجندر في العلاقات الدولية.

ورغم الإقرار بتنوع المفاهيم والمقاربات المشكلة للفكر النسوي، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول تصنيفها أو عددها أو حتى تسمياتها. فهناك من يرى وجود نسوية ليبرالية وأخرى جذرية وأخرى ماركسية وما بعد ماركسية وما بعد حداثية... إلخ[4]. وهناك من صنفها إلى نسوية ماركسية ونسوية ليبرالية واشتراكية وراديكالية. وأضاف إليها آخرون النسوية البيئية والسوداء والثقافية والوجودية[5]. قسمها سبايك بيترسون (*Spike Peterson*) إلى ليبرالية وماركسية وراديكالية وما بعد كولونيالية[6]. وبدورها قدمت سيلفستر (*Sylvester*) تصنيفا مهما للمقاربات النسوية للعلاقات الدولية، مستفيدة من عمل (*Sandra Harding*) المتعلق بالتمييز بين مختلف الإتجاهات النسوية في نظرتها للمجتمع لفحص العلاقات الدولية، شمل هذا التصنيف: النسوية التجريبية ووجهة النظر النسوية والنسوية ما بعد الحداثية[7]. من جهته جاكوي ترو (*Jacqui True*)، ميز بين ثلاثة أشكال أو أصناف من الفكر النسوي حول العلاقات الدولية، تمثلت في[8]:

1- النسوية التجريبية؛ تركز على النساء و/أو استغلال "الجندر" كبعد تجريبي في العلاقات الدولية.

---

[1] Ibid, p 40.

[2] مارتن غريفيشس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 423.

[3] Jacqui True, op. cit. p 225.

[4] مارتن غريفيشس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 423.

[5] مية الرحيي، مرجع سابق.

[6] Spike Peterson, op. cit. p 37.

[7] Robert O. Keohane, «International Relations Theory: Contributions of a Feminist Standpoint», *Millennium - Journal of International Studies* ,Vol 18, No 2, 1989. p 245.

[8] Jacqui True, op. cit. p 214.

2- النسوية التحليلية؛ وتستعمل "الجندر" كنمط أو صنف نظري لكشف التحيز الجنسي (الذكوري) الموجود في مفاهيم العلاقات الدولية وتوضيح وتفسير السمات الجوهرية للعلاقات الدولية.

3- النسوية المعيارية؛ وهي انعكاس لعملية التنظير كجزء من الأجندة المعيارية للتغير السياسي والإجتماعي.

بينما قدم أنور محمد فرج تصنيفا مختلفا عما سبق، إذ يرى بوجود ثلاثة تيارات بحثية نسوية أساسية في العلاقات الدولية في الوقت الحاضر، تتمثل في[1]:

1- مراجعة القصص التي تحدثت حول حقل العلاقات الدولية.

2- إعادة النظر في الحكايات الكبرى التي سردت حول الحرب والسلم.

3- التركيز على إعادة تقييم دور ومكانة المرأة والتنمية في النظام الدولي ومكوناته.

ونختم بالتصنيف الذي قدمه كل من ستيف سميث وباتريسيا أوينس ***Steve Smith and Owens Patricia*** حيث قسماها إلى خمس مقاربات أساسية، تمثلت في: النسوية الليبرالية والنسوية الماركسية/ الإشتراكية ووجهة النظر النسوية والنسوية ما بعد الحداثية والنسوية ما بعد الكولونيالية[2].

سنعتمد هذا التصنيف في تفصيل ما تضمنته كل مقاربة من المقاربات النسوية المختلفة لأنه الأشمل ولأنه يجمع تقاطعات التصنيفات السابقة.

البند الأول: النسوية الليبرالية *Liberal Feminism*

مثلت أولى الإسهامات النظرية النسوية في حقل العلاقات الدولية. ظهرت في الثمانينيات من القرن العشرين، وتعرف كذلك بالنسوية التجريبية. هي محاولة من جانب النسويين الليبراليين؛ للمطالبة بصوت النساء المخفي، حينما طرحن وبشكل قوي السؤال: أين هي مكانة النساء في السياسة العالمية؟[3] وكذلك لعرض الأدوار المختلفة التي لعبنها في النشاط الإقتصادي للقوى الإقتصادية في العالم، وفي التفاعلات بين الدول بصفة عامة. إنها ببساطة، تُعنى بإبراز دور النساء وإثبات قدراتهن وأهميتهن في مجالات متعددة[4].

يقدم أنصار هذا الإتجاه مفهوما ومعنى لليبرالية يختلف عن معناها العام في الفكر الفلسفي الغربي الليبرالي. فمضمونها في إطار النسوية ينطلق من مفهوم أن الوحدات الأساسية في المجتمع هي الأفراد،

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص465.

[2] Steve Smith and Patricia Owens, op. cit, pp 281-284.

[3] Ibid, p 281.

[4] مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 422.

وهؤلاء الأفراد متمايزون بيولوجيا إلى رجال ونساء، ويملكون حقوقا متساوية. وبناء عليه، فإن النسويين الليبراليين يسوقون واحدة من أقوى الحجج في وجوب أن تكون كل الحقوق مضمونة للنساء بدرجة متساوية مع الرجال[1]. وهنا نستطيع رؤية كيف أن الدولة قد جُندرت (*gendered*)، من خلال بعض المفاهيم مثل حقوق التصويت وحق الملكية الخاصة ...إلخ.

وينظر النسويون الليبراليون كذلك إلى الطرق التي أبعدت بها المرأة وأقصيت من القوة، ومن لعب دورها كاملا في النشاط السياسي. ويفحصون مسألة كيف قُيّدت النساء بشكل كبير جدا في عمل بعض الأشياء المهمة التي لها تأثير على الحياة السياسية ككل، وكيف تم تجاهل وإهمال كل ذلك.

في هذا السياق، ترى سينثيا اينلوي أنه إذا انطلقنا ببساطة من طرح السؤال: أين هن النساء؟ فإننا سنكون قادرين على رؤية حضورهن وأهميتهن بالنسبة للسياسة العالمية، بالإضافة إلى الطرق التي تم إقصاؤهن بها من السياسة العالمية، بذريعة اعتبار ذلك نتيجة حتمية لأدوارهن البيولوجية والطبيعية. ولئن لعبت النساء أدوارا مركزية؛ سواء العمل بأجور زهيدة في المعامل، أو عاهرات في القواعد العسكرية، أو كزوجات للدبلوماسيين، فإن الصورة الإتفاقية التي طبعتها النظرية الدولية التقليدية قضت بتجاهل هذه المساهمات. وحتى وإن اعترفت بها، فإنها تشير إليها على أنها أقل أهمية من نشاطات وأفعال رجال الدولة[2].

من الناحية الإبستمولوجية والمنهجية، لا يعارض النسويون الليبراليون توظيف مبادئ "العلم" الوضعية ومناهجه التجريبية، في استكشاف والتحقق من النشاطات المختلفة لكل من الرجال والنساء في ميدان العلاقات الدولية[3]. إنهم يحاولون تحدي الدراسات والنظريات التقليدية باستخدام الأطر المعرفية والمنهجية ذاتها، لإثبات قدرات النساء في تقديم فهم أفضل للسياسة الدولية.

لقد تعرض هذا الإتجاه لكثير من النقد من داخل النسوية نفسها. فالعديد من التيارات النسوية الأخرى رفضت المفاهيم التي قدمتها النسوية الليبرالية، القائمة على اعتبار السياسة كنشاط عام له علاقة بالأحزاب السياسية وجماعات الضغط والبرلمانات، وقصر أهدافها على تمكين المرأة من الحقوق السياسية والمدنية التي كافحت من أجلها الأجيال النسوية الأولى. وبالتالي، فإن النسويين الليبراليين حصروا همهم في كيفية زيادة أعداد النساء في مواقع السلطة العامة[4].

---

[1] Steve Smith and Patricia Owens, op. cit. p 281.

[2] Idem.

[3] عمار حجار، مرجع سابق، ص30.

[4] هند مصطفى، "النسوية وعلم السياسة من منظور مغاير".
http://www.aswic.org/ReviewsCriticismDetails.aspx?Id=4

البند الثاني: النسوية الماركسية/الإشتراكية *marxist/Socialist Femenism*

هي المنافس المباشر للإتجاه السابق، تركز على الدور الكبير والحاسم الذي تلعبه القوى المادية خاصـــة الإقتصادية منها في تحديد شكل حياة النســـاء. وهذه المقاربة تأخذ أحيانا مسمى النسوية المادية (*Materialist Femenism*).

بالنسبة للنسويين الماركسيين، فإن سبب لا مساواة المرأة أو النساء مع الرجال يوجد في طبيعة النظام الرأسمالي. ولتحقيق معاملة متساوية للمرأة، فإنه لا بد من المضي قدما في طريق إسقاط والقضاء على الرأسمالية. أما النسويون الإشتراكيون فإنهم يشيرون إلى أن اضطهاد وظلم المرأة قد حصل في المجتمعات ما قبل الرأسمالية، واستمر في المجتمعات الإشتراكية أيضا. وبذلك، فإنهم لا يُرجِعون الوضع المأساوي الذي عاشته النساء إلى مساوئ النظام الرأسمالي فقط، بالرغم من تحمله نسبة كبيرة في ذلك، وإنما يضيفون سببا ماديا ساهم بشكل مؤثر في تحديد وضع اللامساواة الذي تعيشه المرأة، ألا وهو النظام البطريريكي (الأبوي)[1]. وعليه، فإذا كانت الرأسمالية مصدر الإضطهاد الأول بالنسبة للنسويين الماركسيين، فإن النسويين الإشتراكيين يرونه في الرأسمالية والأبوية معا.

قدم النسويون الماركسيون والإشتراكيون معا نظرية معيارية للسياسة العالمية، ركزت على استهداف النماذج التي يقود بواسطتها النظام الرأسمالي العالمي والنظام الأبوي للقوة النساء إلى وضع تكن فيه غير متساويات مع الرجال[2].

وهذا التوجه النظري يتقاطع إلى حد بعيد مع توجه النسوية ما بعد الكولونيالية، إذ يقدمان استبصارا خاصا ينطلق من طبيعة العالم الإقتصادي وتأثيراته المتباينة على وضع النساء. لكن النسوية ما بعد الكولونيالية تنتقد النسوية الماركسية/ الإشتراكية في افتراضها أو تسليمها بتشابه النظام الأبوي في كافة أنحاء العالم وعبر مرور الزمن، بدلا من رؤية كيف أن النظام الأبوي نفسه يفترض بشكل خاطئ التجربة العالمية للهيمنة الذكورية، وكيف أنه يحجب نقاط التقاطع للظلم والإضطهاد اللذين تعرض لهما الرجال والنساء على حد سواء بسبب اللون مثلا[3].

بالمقابل، يرفض الكثير من النسويين الإشتراكيين النظريات الإجتماعية لما بعد الحداثة رفضا كاملا، لأنها تعمل في اعتقادهم ضد تحقيق الإشتراكية وإزالة الهيمنة الذكورية، بل إن بعضهم يجادل بأن ما بعد الحداثة تنكر علينا حتى إمكانية تحليل الأسباب البنيوية للتفاوت الطبقي واللامساواة بين الجنسين.

---

[1] Steve Smith and Patricia Owens, op. cit. p 281.
[2] Ibid, p 282.
[3] Idem.

لذلك لا يمكن الأخذ بها لإنجاز المشروع النسوي الماركسي، لأنها في حقيقة الحال تسعى إلى تقويض أساس هذين المشروعين[1].

البند الثالث: وجهة النظر النسوية *Stand-Point Femenism*

ينطلق أصحاب هذا الإتجاه من محاولة تفكيك النصوص الأساسية المحددة في دراسة العلاقات الدولية، وكشف الإنحيازات الجندرية الموجودة في مجموع النقاشات التي سادت في الحقل منذ قيامه في 1919. ويجادلون بأن خبرة النساء على هامش الحياة السياسية تمكنهن من إنشاء منظورات خاصة بهن حول المسائل الإجتماعية، والتي تقدم استبصارات مهمة لفهم السياسة العالمية[2].

إنهم يدعون إلى بناء المعرفة بالإرتكاز على الظروف المادية لتجارب النساء التي تعطي صورة أكثر اكتمالا عن العالم، طالما أن من عانوا الإضطهاد والتمييز غالبا ما يفهمون بشكل أفضل من مُضطهِديهم مصادر اضطهادهم. وعليه، فالنساء بإمكانهن تقديم تصورات مختلفة ومتنوعة وأكثر دقة حول كيفية عمل وسير العالم والقواعد التي تحكمه[3]. ومن ثم إمكانية بناء نماذج تحليلية ونظرية قادرة على إعطاء تفسير أو فهم بديل لمسائل العلاقات الدولية.

وإذا كانت الدراسات النسوية التجريبية قد ركزت على استعراض دور النساء في العلاقات الدولية، فإن الدراسات والأبحاث المنطلقة من وجهة النظر النسوية تحاول لفت الإنتباه إلى الطرق التي تكون فيها الدراسات الدولية التقليدية بحد ذاتها موجهة جندريا[4].

وجهة النظر النسوية – على خلاف الإتجاهات النسوية السابقة – لا تنطلق في رؤيتها وتحليلها من الوضع العام للمرأة وكيفيات تغييره، وإنما تربط تبعية النساء كطبقة خاصة أو كفئة من المجتمع بتأثير من جنسهن أكثر من مقامهن أو مرتبتهن الإقتصادية. وعليه، فإن وضعهن العام المعرّف بتبعيتهن بسبب الجنس هو ما يجعلهن يمتلكن وجهة نظر (*Stand-point*) خاصة بهن في مجال السياسة العالمية[5]. وهذا الإستبصار طُور فيما بعد ليعتبر كذلك كيف أن المعرفة والمفاهيم وأنماط السياسة العالمية قد استندت على معيار السلوك الذكوري والخبرة الذكورية. ولذلك، فهي لا تمثل معيارا عالميا أو شاملا، بل معيارا أو موقفا (*Standard*) عالي الخصوصية. إنها تجادل بأن النظر إلى السياسة العالمية من خلال وجهة نظر النساء سيغير جذريا فهمنا للعالم.

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص462.

[2] Robert O. Keohane, op. cit. p 245.

[3] عمار حجار، مرجع سابق، ص30.

[4] مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 423.

[5] Steve Smith and Patricia Owens, op. cit. p 282.

البند الرابع: النسوية ما بعد الحداثية *Post-Modern Femenism*

يقول عنها روبرت كيوهين أنها مصطلح من الصعب تعريفه، كما أنها تغطي مجالا واسعا من الإتجاهات المنضوية تحتها. لكن بالنسبة لـــ سيلفستر وهاردينغ، فإن جوهرها مشترك ويدعوا إلى مقاومة مفهوم أو تصور "الرواية الصحيحة الوحيدة" أو "المنظور العالمي" مثل الذي يقدمه الرجل الأبيض[1].

استلهم واستفاد النسويون ما بعد الحداثيون كثيرا من أعمال ما بعد البنيويين، خاصة في تحليل مفهوم الجندر. حيث انتقدوا التمييز بين الجنس والجندر الذي وجدته النظريات السابقة مفيدا في التفكير حول أدوار/ حياة الرجال والنساء في السياسة العالمية، وفي تحليل المفاهيم المُجَندرة للسياسة العالمية في حد ذاتها[2]. إن رفضهم التقسيم "ذكر/ أنثى" و"رجل/ امرأة" استند إلى اعتقادهم بكونه مصطنعا ويهدف بشكل مقصود إلى تكريس علاقات غير متكافئة. وبالتالي، إلى الحفاظ على فهم أو تصور ذكوري للعالم[3].

ورغم تسليمهم بأن الجندر هو بناء اجتماعي والجنس هو معطى طبيعيا، فإنهم مع ذلك – كما جادل عدد من مفكريهم – يؤكدون بأن فهمنا للجنس وللفروقات البيولوجية يتأثر بشدة بفهمنا للجندر. وعليه، فإن الجنس مبني اجتماعيا كذلك كما الجندر. في هذا الشأن، تجادل هيلين كينسيللا (*Helen M. Kinsella*) بأنه من الصعب جدا الدفاع عن فرضية أسبقية الجنس عن الجندر، ففهم الجنس والإختلاف الجنسي مثلا يعتمد بصورة كبيرة حول ما نعنيه بالإختلاف: كثنائي، كتكامل، أو كمعطى في الطبيعة. وعليه، فإن تحديد ما نقصده بالإختلاف الجنسي يرتبط بعلاقات القوة والسياسة التي تنتج وتُمَايز وتضبط هذه المفاهيم للجندر والجنس[4]. إن هذا لا يعني أن أجسامنا البيولوجية أو محددات الجنس ليس لها أهمية، ولكن بالأحرى، كما تقترح كينسيللا، فإن فهم هذه العملية يقود إلى أسئلة متعلقة بكيفية اشتغال الجنس مع الجندر، لخلق واقع تتحقق من خلاله عملية جنسنة الأشخاص (*Sexualized*) كأهداف للمعرفة ومواضيع للقوة. فالجندر ليس شيئا معطى أو متجذرا في الجنس، بل يحدث وينتج عن العلاقات الإجتماعية.

من الناحية الإبستمولوجية والمنهجية، يرفض النسويون ما بعد الحداثيون التوجه الوضعي-التجريبي لكل من النسويتين: الليبرالية والماركسية. ويتبنون بالمقابل توجها ضد الوضعية وضد التجريبية[5]. يمكن الحديث هنا عن محاولة جين إلشتاين (*Jean B. Elshtain*) من خلال "إعادة

---

[1] Robert O. Keohane, op. cit. p 245.

[2] Steve Smith and Patricia Owens, op. cit. p 282.

[3] عمار حجار، مرجع سابق، ص31.

[4] Steve Smith and Patricia Owens, op. cit. p 283.

[5] عمار حجار، مرجع سابق، ص32.

تأويلها" للحقل الفلسفي، وللفكرة القائلة بأن النساء مخلوقات غير عمومية (*unpublic*)، فكان سفرها عبر الفكر السياسي بداية من أفلاطون، أرسطو، مكيافيلي، روسو، هيغل، ماركس، قد قادها إلى اكتشاف مكائد "الحدود" في المعرفة البشرية لموضوع "السياسي"(*)، ومن ثم رفضت إلشتاين جملة وتفصيلا فكرة التمييز والتقسيم والحدود التي رُسِمت لما هو سياسي.

البند الخامس: النسوية ما بعد الكولونيالية *Post-Colonial Femenism*

يشتغل النسويون ما بعد الكولونياليين على التقاطع بين مفاهيم الطبقة والجنس والجندر على مستوى السياسة العالمية، وخصوصا تأثير الأحداث العبروطنية والتقسيم غير المتساوي للعمل في الإقتصاد السياسي العالمي.

ينطلق مفكرو هذا الإتجاه النسوي من نقد النسويين الليبراليين الذين حصروا وقصروا مطالبتهم في أن يكون للرجال والنساء حقوق متساوية في الغرب ذي الأنظمة السياسية الديمقراطية. وتجاهلوا في المقابل، وضع النساء المزري في العالم الجنوبي بسبب تبعات النظام الرأسمالي العالمي. نظام كان النسويون الليبراليون بطيئون جدا في تحديه بطريقة منظمة. بكلمات أخرى، مخاوف ومصالح النسويين في الغرب ونظرائهم في باقي العالم ليست نفسها، وبالتالي لا يمكن تحقيق أهداف متباينة بطرق متماثلة[1].

إذن، هم يدعون إلى ضرورة الإنتباه إلى أن مشكلة النساء في الدول التي خضعت للإستعمار هي جزء من المشكلة العامة التي تعانيها مجتمعات هذه الدول رجالا ونساء. وبالتالي، فالهدف الأساسي هو التحرر من تبعات الإستعمار وفق نظرة شمولية تدمج النساء إلى جنب الرجال في عملية التحرر هذه. ولا يتوانى النسويون ما بعد الكولونياليين في نقد المثقفين الأكاديميين الغربيين ذوي الإمتيازات سواء كانوا رجالا أو نساء، والذين يدّعون أنهم قادرين على التكلم والدفاع عن المضطهدين بينما هم في الحقيقة لا يفعلون ذلك. وبالتالي، فهم يسهمون بشكل من الأشكال في الإمبريالية الثقافية، لتضاف إلى أشكال الإمبريالية الأخرى التي تعاني منها نساء الجنوب.

وتمثل في هذا الصدد غاياتري سبيفاك (*Gayatri Spivak*) أكثر علماء النسوية ما بعد الكولونيالية المؤثرين، حيث جمعت بين الماركسية والنسوية والتفكيكية لتفسير الإمبريالية ماضيا وحاضرا، والصراع المستمر من أجل التحرر من الإستعمار[2].

(*) حيث تم ربط المجال السياسي في الفكر التقليدي (الذكوري) بفكرة الحيز العام أو الفضاء العام ، والذي تم فيه إقصاء النساء وحصرهن فيما يعرف بالحيز الخاص أو الفضاءات الخاصة.

[1] Steve Smith and Patricia Owens, op. cit. p 284.

[2] Idem.

لقد حدد جونس أدام (*Jones Adam*) ثلاثة خصائص أساسية للمقاربات النسوية بصفة عامة، مع اعترافه أن بعض النسويين قد لا يقبلون كل هذه الخصائص. وهي[1]:

1- من ناحية موضوع التحليل؛ فإن كل المقاربات النسوية تركز على النساء كفواعل تاريخية وسياسية.

2- من ناحية كيف يديرون تحليلاتهم؛ فإن كل النسويين يتقاسمون الأساس الإبستمولوجي بالرجوع إلى خبرة النساء.

3- من ناحية وجهة نظرهم المعيارية؛ فإن كل النسويين يؤكدون على أن النساء والصفة "مؤنث" قد شكلت تاريخيا مجموعات ووجهات نظر فقيرة وغير ممثلة وغير معترف بها، وعليه فإن هناك حتمية للتغيير نحو أكبر قدر ممكن من المساواة مع الرجال.

من جهتها، حددت تيكنر أربعة أهداف منهجية توجه أغلب البحوث النسوية، تتمثل في[2]:

1- البحث النسوي يطرح أسئلة نسوية.

2- يعمل على أن يكون أقل تحيزا وأكثر عالمية من البحث التقليدي.

3- الأسئلة المتعلقة بـــ الإنعكاسية (*Reflexivity*) وذاتية الباحث تحتل مركز الإهتمام.

4- إلتزام نحو المعرفة كعملية تحرر وانعتاق.

يمكن القول إجمالا، إن النسوية بمختلف توجهاتها قد قدمت أعمالا مختلفة ومتنوعة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، ولكنها تتفق فيما بينها حول الفكرة الأساسية التي مفادها أن الجندر يلعب دورا مهما في فهم كيفية سير العلاقات الدولية، وبشكل خاص، في القضايا المتعلقة بالحرب والأمن الدولي. وأنه قد تتشابه وتتقارب مطالب النسويين بشكل عام من حيث هي مطالب حقوقية إنسانية، لكن لكل تيار أو توجه فكر وإيديولوجية معينة.

الفرع الثالث: التحدي النسوي للمفاهيم الواقعية.

حاول النسويون تحدي المفاهيم والأفكار التي قدمتها الواقعية باعتبارها تمثل الإتجاه السائد في العلاقات الدولية، وعملوا على تفكيكها وكشف جوانب التحيز الذكوري فيها، معتمدين على الجندر كأداة مهمة ومفيدة في التحليل. وتوجهوا بنقدهم إلى مفاهيم مثل الدولة والقوة والأمن، بصفتها تمثل جوهر السياسة الدولية عند الواقعيين.

[1] Cynthia Weber, op. cit, p 87.
[2] J. Ann Tickner, op. cit, pp 22-29.

آن تيكنر، تبرر اهتمامها بدراسة الدولة لأنها تمثل الوحدة الأساسية للتحليل في العلاقات الدولية، وبالأمن لأنه المسألة الجوهرية في التخصص أو الحقل[1]. ولأجل تصحيح الصورة التي قدمها الواقعيون حول هذين المفهومين، فإنها قامت بإعادة وصف المبادئ الموضوعية الستة للسياسة الدولية المقدمة من طرف هانز مورغانتو مع صبغها بصبغة أنثوية[2].

ومن جهته، يرى جاكوي ترو أن النسوية - باختصار - هي مجموعة معقدة أو مركبة من الفهوم حول كيف تشتغل القوة؟ كيف يتم شرعنة وتبرير القوة؟ وكيف تدوم وتستمر هذه القوة؟[3]. وعليه، فالنسويون يفحصون أشكال القوة التي تم بناؤها والتعبير عنها في مجال اُصطلح عليه تقليديا بـــ "المجال الخاص" أو "الفضاءات الخاصة" (داخل البيوت، بين العائلات، بين الأفراد والأصدقاء، ...)، بالإضافة إلى أشكال القوة التي تم التعبير عنها كذلك بما اُصطلح عليه "المجال العام" أو "الفضاءات العامة" (الإنتخابات، المحاكم، المدارس، مؤسسات التلفزيون، البنوك، القواعد العسكرية، ...)، وذلك لمعرفة العلاقات السببية بين القوة وأشكالها في المجالين الخاص والعام، ولمعرفة كيف يتم جندرتها عبر مستوياتها المختلفة من الدولة إلى النظام الدولي.

من بين القضايا التي ناقشها النسويون قضية الأمن التي هي قضية مركزية بالنسبة للفكر الواقعي. فهم يرون أنه يجب إدراج الأبعاد الأخرى من غير العسكرية بما فيها الخبرات النسائية في تحليل مضمون الأمن، وذلك من أجل بناء تعريف موسع وشامل له[4]. فالنقطة التي يختلف فيها النسويون عن الواقعيين هي في التركيز على فكرة المضمون المتعدد الأبعاد للأمن، ليشمل الأبعاد الإقتصادية والثقافية والسياسية إضافة إلى البعد العسكري.

وعموما قام أدام جونس بتحديد أربعة مسائل انتقد فيها النسويون الواقعية، وهي[5]:

1- الثنائيات المتعارضة (بين الرجال والنساء كمفاهيم وبناءات إجتماعية).
2- الإفتراض الواقعي حول الدولة (الدولة ككيان ذكوري).
3- نموذج الفاعل العقلاني.
4- المفاهيم الواقعية حول القوة والأمن.

لكن ما يضيفه جونس أن النسويين لم ينفردوا بهذه المواضيع في انتقادهم للواقعية، وإنما ما هو مميز بالنسبة للتوجه النسوي هو إدماج متغير الجندر واستكشاف تأثيره على النساء وعلى المجتمع ككل.

---

[1] J. Ann Tickner, op. cit. p 20.
[2] Steve Smith and Patricia Owens, op. cit. p 284.
[3] Jacqui True, op. cit. p 228.
[4] مصباح عامر، مرجع سابق، ص199.
[5] Cynthia Weber, op. cit. p 89.

من جهتهما، حصر كل من خوانتا الياس وبيتر ساتش *Juanta Elias and Peter Sutch* عناصر التحدي والنقد النسوي للمفاهيم التي تقوم عليها الواقعية فيما يلي:

1- انتقد النسويون التركيز الشديد على مفاهيم العنف والعدوان والمنافسة من طرف الفكر الواقعي. فكُتَّاب مثل هانز مورغانتو ارتكزوا في فهمهم للواقعية على بعض الإدعاءات حول الطبيعة البشرية (أنانية، تنافسية، عنيفة)، لكن النسويين تحدوا هذه الفكرة متسائلين: من هو الإنسان الذي هو نموذج لهذا السلوك[1]؟

2- يتحدى النسويون الطرق التي فُهمت بها الدولة تقليديا من طرف أغلب نظريات العلاقات الدولية وعلى رأسها الواقعية. فالإتجاه السائد يفترض أن السياسة الدولية هي نتاج ما تقوم به الدول ذات السيادة فيما بينها. لكن كما يشير جيل ستيتز (*Jill Steans*)، فإن مثل هذا الشكل البسيط للسياسة الدولية يتعارض مع العديد من الأسس التي قدمتها الإستبصارات النسوية. فالميل التقليدي للواقعية في التركيز البحت على العلاقات بين الدول يحجب المدى الذي تحدث به الأشياء داخل الدولة. وبالتالي، يجعل من دراسة علاقات الجندر في الواقع المحلي منفصلة وغير ذات أهمية في دراسة الواقع الدولي[2]. ومع ذلك، أشار النسويون إلى أن المفاهيم المقدمة حول الدولة على أساس أنها محايدة جندريا تخفي في الحقيقة كيف أن الدولة عملت على مأسسة لامساواة الجندر (*Gender Inequality*)، من خلال هياكلها القانونية والبيروقراطية وممارساتها السياسية. وأكثر من ذلك، فإن تشكيل الدولة الحديثة "ذات السيادة" في السياسة الدولية يرتبط بأفكار الأمة (*The Nation*) كوحدة سياسية مستقلة. وكما يشير عدد من العلماء أمثال *Yuval, Davis and Anthias* فإن القومية هي إيديولوجيا على درجة عالية من "الجندرة"، ظهرت في القرن التاسع عشر، وتضمنت عددا من الإفتراضات حول الدور المناسب لكل من الرجل والمرأة في المجتمع. ولقد عبر بيترسون عن الإقصاء الذي تعرضت له المرأة سواء في بناء الدولة أو في بناء الأمة بالقول "إنه ببساطة ليس من الممكن تفسير قوة الدولة بدون تفسير الإقصاء المنظم للمرأة منها"[3].

3- هناك انتقادات وجهت خصيصا للواقعية الجديدة التي اختارت مناهج وضعية. فعلى غرار ما بعد الحداثيين، يرى العديد من النسويين أن التفسيرات المقدمة حول العلاقات الدولية لا يمكن أن تتم بطريقة موضوعية وخالية من القيم[4]. فالمعرفة - حسب النسويين - هي بناء اجتماعي تخضع

---

[1] Juanta Elias and Peter Sutch, op. cit. p 123.
[2] Ibid, p 124.
[3] Idem.
[4] Idem.

لتأثير عامل الجندر. وبالتالي، لا يمكن أن تكون حيادية بأي شكل من الأشكال. والأمر نفسه بالنسبة للمناهج المستخدمة في الوصول إلى المعرفة.

4- أثار النسويون مخاوف حول مستوى التجريد في نظريات العلاقات الدولية مثلما تفعله الواقعية الجديدة. فالمقاربات الوضعية في العلاقات الدولية ولّدت تخصصا تمحور حول إعلاء القيم "العلمية" الموضوعية، بدلا من الإهتمام بالطرق التي تؤثر بها السياسة الدولية على الحياة اليومية للناس[1]. وهذا النقد يشبه النقد الذي وجهته ما بعد السلوكية للسلوكية حينما اتهمتها بفصل العلم وعزله عن المجتمع أو ما سمي بفكرة "العلم البحت" (*Pure Science*).

إذن، حاولت النسوية كشف الإنحيازات الذكورية في المفاهيم التي قدمها الواقعيون، وتبيان أنها لا تخبرنا بصدق عما يحدث ويجري في السياسة الدولية. وذلك لأنها تحجب بطريقة منظمة وممنهجة حقيقة أن هناك قطاعا كبيرا من المجتمع – يلعب دورا مهما في التفاعلات السياسية باختلاف مستوياتها وأشكالها – قد هُمش وأُقصي، اسمه النساء.

الفرع الرابع: مآزق وانتقادات الفكر النسوي.

من بين الإنتقادات التي وجهت للمقاربات النسوية أن ما يفرقهم أكثر مما يجمعهم. أي عدم قدرة النسويين على تقديم تصور منسجم وموحـــد حول العلاقات الدولية أنطولوجيا وإبستمولوجيا ومنهجيا. فلا هـــم يقدمون توصيفا محددا لواقـــع وطبيعة العلاقات الدولية وفواعلها وسير العمليات فيها – ونستطيع هنا الأخذ بمثال الإختلاف بين النسويين الليبراليين والنسويين الإشتراكيين، ولا هم يتفقون إبستمولوجيا ومنهجيا حينما نرى أن النسوية التجريبية تتبنى الوضعية كإطار فلسفي ومنهجي للبحث، في مقابل تبني النسويين الما بعد حداثيين لما بعد الوضعية إطارا فلسفيا ومنهجيا للبحث. إذن، أولى المشكلات التي يعانيها التيار النسوي هو هذا التمزق الفكري والمنهجي.

إن إلتزام جميع النسويين بنوع من الأخلاقية المرتكزة على إعادة بناء المجتمع من جميع جوانبه المادية والمعنوية وفق أسس من المساواة بين الرجال والنساء، لهو في نظر العديد من الباحثين أشبه بما تدعوا إليه المثالية[2]. فوفق هؤلاء، لا يمكن القفز على حقائق الواقع والتاريخ التي تثبت أن التمييز والفروقات هي ضرب من ضروب الطبيعة والإنسان على حد سواء.

حسب سوزان كارول وليندا زيريللي، هناك مشكلة مستمرة أمام الباحثين النسويين تتمثل في كيفية تطوير نماذج نظرية وإمبريقية بديلة، تأخذ بعين الإعتبار خبرات النساء ووجهات نظرهن، على أن تتجنب في الوقت نفسه كلا من إعادة إنتاج الإختلافات بين الجنسين لصالح النساء من جهة، وطمس

[1] Ibid, p 125.

[2] مارتن غريفيتش و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 423.

التنوع الإجتماعي بين النساء من جهة أخرى[1]. فالمأزق الذي يتهدد النسويين هو إمكانية الخروج والتحرّر من المركزية الذكورية للوقوع في مركزية أنثوية، والوقوع في خطأ اعتبار النساء كفئة أوضاعها ومطالبها وتصوراتها وطموحاتها وأهدافها ووسائل تحقيق ذلك متماثلة وموحدة.

في السياق نفسه، تتحدث هند مصطفى عن خطر مقاربة قضايا المرأة من بوابة الصراع بينها وبين الرجل. فلربما تأخذ نتائج هذا الصراع مداها فتكون إحلالية أو انعزالية، وهو ما تروج له بعض أوساط الفكر النسوي الراديكالية من دعوتها إلى خلق مجتمعات مقتصرة على النساء بغية التخلص من القهر الذكوري[2].

في الأخير، يمكن القول أنه يصدق على المقاربات النسوية النقد الموجه للمقاربات النقدية ككل، بأن ما يجمعهم يتمثل فقط في رفض الإتجاه السائد في العلاقات الدولية.

[1] سوزان ج كارول و ليندا م ج زيريللي، مرجع سابق، ص41.

[2] هند مصطفى، مرجع سابق.

المبحث الرابع

إمكانية تجاوز النقاش وضعي / ما بعد وضعي: وعود البنائية في جسر الفجوة بين العقلانية والتأملية.

لا تعتبر البنائية[*] اتجاها نظريا وفكريا جديدا كل الجدة بل هي قديمة، وتعود أصولها التاريخية إلى القرن الثامن عشر، من خلال ما كشفت عنه كتابات الفيلسوف الإيطالي جيامباتيستا فيكو (*Giambattista Vico*) الذي ميز بين العالم الطبيعي (*Natural World*) الذي هو من صنع الله والعالم التاريخي (*Historical World*) الذي هو من صنع الإنسان[1]. في مجال علم الإجتماع استخدم المصطلح كل من بيرجر ولكمان وأنتوني جيدنز. وفي مجال التاريخ استخدمه هايدن. وفي علم النفس استخدمه جين بياجت. وفي الأنثروبولوجيا استخدمه بينيدكت أندرسون[2]. وفي مجال السياسة الدولية يُرجع ونت أصول البنائية إلى كل من سنايدر وبورك وسابين، الذين بدؤوا مشروعا بحثيا حول الدور الذي تلعبه نظم المعتقدات والقناعات والإدراكات في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، وطُوِّر فيما بعد ليشمل إضافات تنظيرية متعددة، تتعلق بدور الهوية والإيديولوجيات والثقافة والأفكار في فهم وتحليل ظواهر السياسة الدولية بشكل عام[3].

برزت البنائية كمشروع تنظيري واعد للعلاقات الدولية بداية من تسعينيات القرن العشرين. واعتبرت المحاولة الأبرز والأكثر جدية من طرف "النقديين" لبناء نظرية "اختبارية" لتحليل وتفسير السياسة الدولية. ومع أن أصولها نقدية تنتمي إلى تيار المابعديات (خصوصا ما بعد الوضعية) إلا أن تصنيفها يطرح إشكالية حقيقية، فتوجهاتها الإبستمولوجية[*] تضعها في خانة الوضعيين، أما خياراتها

---

[*] ترد كذلك تحت مسمى البنائية "الإجتماعية" نظرا لتركيزها على التفاعل الإجتماعي. يعد نيكولاس أوناف أول من استعمل مصطلح "البنائية" (Constructivism) من خلال كتابه الشهير "عالم من صنعنا: القواعد والحكم في النظرية الإجتماعية والعلاقات الدولية" (World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations) الذي نشره عام 1989. من أبرز مفكريها وروادها نجد إلى جانب أوناف كل من فريدريك كراتوشويل (Friedrich Kratochwil) وألكسندر ونت (Alexander Wendt) الذي لقب بـــ "أب البنائية".

[1] عبد الناصر جندلي، "التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، مرجع سابق، ص322.

[2] حسن الحاج علي أحمد، "العالم المصنوع: دراسة في البناء الإجتماعي للسياسة العالمية"، عالم الفكر، السنة الرابعة، العدد33، أفريل-يونيو، 2005، ص166.

[3] ألكسندر ونت، مرجع سابق، ص139.

[*] لا يعتبر كل البنائيين وضعيون إبستمولوجيا، ومن نقصدهم هنا هم أولئك البنائيون الذين يعتقدون بإمكانية التقريب بين المقاربات النظرية العقلانية ونظيراتها من التأملية.

الأنطولوجية فتضعها في خانة ما بعد الوضعيين. وعليه، من الصعب وضعها جملة وتفصيلا في خانة بعينها. إلا أننا آثرنا إدراجها ضمن مقاربات ما بعد الوضعية، نظرا لتقاطعها معها في التحدي والثورة ضد الإتجاه السائد المتمثل في التحالف نيو- نيو أو المقاربات العقلانية.

المطلب الأول: البنائية كنظرية "نقدية" للعلاقات الدولية.

سنحاول من خلال هذا المطلب تبيان كيف أن البنائية قد خرجت من عباءة المقاربات النقدية لِتدَّعي أن لها مشروعا جريئا، يتجاوز إخفاقات العقلانية في فهم وتفسير العلاقات الدولية.

الفرع الأول: النقاش الثالث وميلاد (انشقاق) البنائية الإجتماعية.

يجادل كريس رويس سميت (*Chris Reus-Smit*) أن المنظرين النقديين (الحداثيين وما بعد الحداثيين) في المرحلة الأولى (أي في بداية بروز التيار النقدي) قد أولوا اهتماما كبيرا بالمسائل الإبستمولوجية والمنهجية والفلسفية - المعيارية على حساب الإهتمامات الأنطولوجية، حيث أنه[1]:

1- من الناحية الإبستمولوجية؛ يُساءلون النظريات العقلانية حول المعرفة وينتقدون محاولاتها لصياغة مقولات موضوعية وقابلة للإثبات إمبريقيا حول العالمين الطبيعي والإجتماعي.

2- من الناحية المنهجية؛ يرفضون هيمنة المنهج العلمي ويدافعون عن تعددية المقاربات المنهجية لتوليد المعرفة، وعن تبني الإستراتيجيات التأويلية.

3- من الناحية الفلسفية – المعيارية؛ يُدينون التنظير المبني على الحياد القيمي ويدعون إلى تطوير نظريات تلتزم بوضوح بكشف وتدمير بنى الهيمنة والسيطرة.

بعد ذلك حدث تغير في هذا التوجه، إذ تم إعادة توجيه النظرية النقدية الدولية نحو ما سمي بـــ "الإتجاه البنائي"، وقد تظافرت ثلاث عوامل ساعدت على ذلك، تمثلت في[2]:

1- الرد العقلاني على الإنتقادات التي طرحها المنظرون النقديون؛ فـــ كيوهين مثلا اعترف بأن النظريات النقدية قد قدمت استبصارات مهمة تتعلق بالقواعد البينذاتانية للعلاقات الدولية، وخصوصا البناء المؤسساتي لها. وبتعبيره فقد كانت بارعة في الإشارة إلى ما هو محذوف في النظريات العقلانية، لكنه طالب النقديين بتطوير نظريات خاصة بهم تكون قابلة للإختبار وواضحة حول أهدافها.

2- نهاية الحرب الباردة؛ حيث أن التغير الدولي يعتبر محفزا قويا للتغير النظري أكثر من التفاعل الجدلي بين المقاربات النظرية المتنافسة. فانهيار الإتحاد السوفييتي هزَّ أسس نظرية العلاقات

---

[1] Chris Reus-Smit, «The Constructivist Turn: Critical Theory after the Cold War», Working Paper No.1996/4, Canberra, National Library of Australia, p 02.
http://archive.sgir.eu/uploads/NEVES-SILVA-sgir_ct-pp.pdf

[2] Ibid, pp 06-07.

السائدة لصالح النظريات النقدية من حيث تراجع القدرة التفسيرية للنظريات العقلانية المهيمنة خاصة الواقعية الجديدة. ودليل ذلك أنها فشلت في التنبؤ، فضلا عن فهم، التحولات الجذرية التي حدثت على مسرح العلاقات الدولية. فريدريك كراتوشويل جادل بأن نهاية الحرب الباردة كانت اختبارا حاسما لقدرة الواقعية الجديدة على تفسير التغير الدولي، لكن مع الأسف نهاية الحرب الباردة أظهرت كذلك محدودية النظريات النقدية المنخرطة في النقاش الثالث.

3- تغير الأجيال؛ حيث ظهر جيـــل جديد من المنظرين يضـــم حداثيين وما بعد حداثيين، من بينهم *Jens Bartelson*، *Daniel Deudaney*، *Audie Klotz*، *Richard price*، *Janice Thomson*، *Alexander Wendt*. هذا الجيل الجديد كان أكثر حماسة واهتماما بالتحديات التحليلية للتغيرات السريعة التي مست النظام العالمي. حيث أن أغلب أعمالهم ركزت على أبعاد وديناميكيات الأنظمة وكذا التغير النظمي. وهؤلاء المنظرون مجتمعين غيروا من اهتمام النظرية النقدية بالمسائل المنهجية وشبه الفلسفية في الثمانينات، إلى التركيز على المسائل والتحليلات الأنطولوجية.

إن هذا التوجه الجديد نحو ما عُرف بـــ "البنائية الإجتماعية" (*Social Constructivism*) قد أحدث توترا واختلافا كبيرين مع النظريات النقدية للمرحلة الأولى. فلم تكتف البنائية بتوجيه الإهتمام نحو التركيز على مسائل الأنطولوجيا، وإنما تقاسمت الإبستمولوجيا الوضعية مع الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد، وذلك لجعل النظرية النقدية أكثر قوة وتحديا لما يطرحه العقلانيون[1].

لخص أندرو برادلي فيليبس (*A. B. Phillips*) ميلاد البنائية والهدف الذي جاءت من أجله بالقول: إنه يعود إلى الإنقسام الكبير الذي حدث في نهاية الثمانينيات بين العقلانيين والتأمليين، والذي هيمن على حالة الحقل فيما بعد، حيث وُلِدت البنائية من رحمه، وجاءت كمحاولة لرأب هذا الصدع أو الإنقسام[2].

إذن، من هنا بدأ مشروع البنائيين لتنظير العلاقات الدولية. وكانت أولى خطواتهم في ذلك هي إبراز مكامن القصور والخلل الموجودة في افتراضات ونظريات العقلانيين، والعمل على تقديم بديل يتجاوزها ويحقق القدرة والأفضلية في فهم وتحليل السياسة الدولية.

---

[1] Ibid, p 02.

[2] Andrew Bradley Phillips, «Constructivism», in Martin Griffiths (ed.) **International Relations Theory for the Twenty-First Century: An introduction**, (London: Routledge, First Edition, 2007), p 61.

الفرع الثاني: استدراكات البنائية(*) على النظريات العقلانية.

لا نبالغ إذا قلنا أن معظم عمليات التنظير للعلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كانت (في جانب مهم منها) رد فعل وتحدٍّ لافتراضات ومقولات الواقعية، وللمبادئ والأسس التي قامت عليها (الإبستمولوجية، الأنطولوجية، والمنهجية سواء في مجملها أو في أحد جوانبها). و لم تشذ البنائية عن هذه القاعدة، إذ أن ألكسندر ونت مثلا، قد انطلق من بعض مسلمات الواقعية الجديدة (التي تتقاسمها مع الليبرالية الجديدة) لكي يفتح آفاقا جديدة للنظرية الدولية، مستعينا في ذلك بما أمدته به الأنطولوجيا والميتودولوجيا ما بعد الوضعية.

كان للبنائيين تحفظات واستدراكات على العقلانيين في المجالين الإبستمولوجي والمنهجي، لكنهم اختلفوا معهم في مجال أنطولوجيا العلاقات الدولية. ويعتبر ريتشارد آشلي (*R. Ashley*) أول من أشار إلى الخلل المنهجي الموجود في عملية مشابهة والتز لنظريته عن السياسة الدولية مع النظرية الإقتصادية الجزئية، من حيث أنه تبنى مستوى تحليليا بنيويا (مستوى النظام الدولي)، لكنه في المقابل يعتمد أنطولوجيا فردية عندما يتعلق الأمر بالفواعل[1]. كراتوشويل وجون راقي (*J. Ruggie*) أشارا إلى أن هناك تناقضا في النظرية "البنيوية" التي يقدمها الواقعيون الجدد، وذلك بين الإبستمولوجيا الذاتية التي يفرضها مفهوم التحليل البنيوي وبين المنهج العقلاني للنظرية ذاتها، والذي يؤدي إلى تبني الأنطولوجيا الفردية[2]. لقد حدد هؤلاء الباحثون بدقة المشكل المنهجي الذي تعانيه النظريات العقلانية. حيث أنه من أجل فهم وتفسير سلوك الفواعل (الدول)، فإن العقلانيين يعودون إلى بنية النظام الدولي، لكنه من أجل تحديد طبيعة الفواعل وهوياتها ومصالحها فإنهم يهملون هذه البنية ويفترضون أن هذه الطبيعة محددة سلفا (كائنات مادية عقلانية). وبالتالي، فهم يقبلون أن بنية النظام الدولي هي التي تشكل سلوك الدول، لكنهم يرفضون فكرة أنها تشكل كذلك هوياتها ومصالحها. وهنا نلاحظ كيف تحولت الإنتقادات الإبستمولوجية والمنهجية إلى نقاشات وجدالات تتعلق بمسائل أنطولوجية، حيث طفت إلى سطح التنظير إشكالية البنية – الفاعل في تحليل العلاقات الدولية. وللخروج من هذا المأزق، يقترح البنائيون فكرة التشكيل المتبادل بين البنية والفاعل، فكما تعمل البنية على تشكيل الفاعل وتحديد هويته ومصالحه، فإن الفواعل ومن خلال تفاعلهم الإجتماعي يعملون على إعادة تشكيل البنية.

(*) نشير إلى أن اهتمامنا الرئيسي سيكون منصبا حول البنائية التي قدمها ونت (البنائية العامة أو المعتدلة كما تسمى أحيانا) نظرا لمشروعها المهم المتمثل في جسر الفجوة بين العقلانيين والتأمليين، أما باقي الأنواع الأخرى فسنتطرق إليها في العنصر الموالي.

[1] ألكسندر ونت، مرجع سابق، ص57.

[2] المرجع نفسه، ص57.

حاول ونت بدوره إعادة توجيه بوصلة النقاش الثالث بين العقلانيين والتأمليين، وذلك من خلال إعادة ترتيب الأولوية بين الإهتمام الإبستمولوجي والإهتمام الأنطولوجي في دراسة العلاقات الدولية. إذ يعتقد أن علماء العلاقات الدولية قد انشغلوا كثيرا بقضايا الإبستمولوجيا، و لم يسمحوا لإشكالياتهم وأسئلتهم أن تلعب دورا كافيا في تحديد مناهجهم. لذا، وجب التحول من الإبستمولوجيا إلى الأنطولوجيا. وبعبارة أخرى، بات من الضروري مراجعة ترتيب وأسبقية السؤال كيف نعرف؟ على السؤال ماذا نعرف؟ لأن طريقة المعرفة تحدد ما الذي يدخل ضمنها وما الذي لا يدخل[1].

لكن قبل ذلك، وبالرغم من انحيازه للوضعيين إبستمولوجيا، إلا أنه (أي ونت) لم يقبل كلية تصورهم ومفهومهم عن العلم، فهو يؤمن بالعلم المتعدد الذي يؤدي فيه الفهم إلى جانب التفسير دورا مهما في إدراك الواقع ومعرفته[2]، كما أنه رفض المنهج الذي يقتصر على دراسة ما يمكن إدراكه من طريق حسي فقط، إذ يعتبره قاصرا واختزاليا، فهيكل السياسة الدولية مثلا لا ينتمي إلى مجال الظواهر المُشاهَدَة، ومع ذلك لا شيء يجبرنا على إهماله وعدم دراسته بدعوى عدم مشاهدته. فحتى العلوم الطبيعية لها مجالات شبيهة بمجالات العلاقات الدولية، فمثلا لا يوجد فرق يذكر في الطبيعة الأنطولوجية بين الهيكل الجزيئي في الفيزياء والهيكل المطروح في السياسة الدولية من حيث أنهما غير مُشاهَدَين، ولكن هذا لا ينف البتة وجودهما الحقيقي[3].

في مقام آخر وفي دفاعه عن البنائية وإمكانية المعرفة الموضوعية، يرد ونت على ميرشايمر - الذي ادعى أن المنظرين النقديين لا يعتقدون بوجود عالم موضوعي يمكن أن تكون لنا معرفة حوله - أن هذا ليس صحيحا، ويلفت انتباهه إلى مسألتين تتعلقان بالأنطولوجيا والإبستمولوجيا، فـــ[4]:

1- المسألة الأنطولوجية؛ هي أن البنى الإجتماعية لها وجود موضوعي يقابل وجود الأفراد كحقائق إجتماعية خارجية (عن البنى).

2- المسألة الإبستمولوجية؛ تتعلق بإمكان أن تكون لنا معرفة موضوعية عن هذه البنى. وهنا يرى ونت بأن ميرشايمر أهمل التمييز بين النظريات النقدية "الحداثية" والنظريات النقدية ذات التوجه "ما بعد الحداثي". فهذه الأخيرة تشكك في إمكانية وجود معرفة موضوعية. إلا أن البنائية الحداثية تُقِرُّ بالمشروع العلمي المبني على تكذيب النظريات في مقابل الشواهد والأدلة الإمبريقية.

---

[1] المرجع نفسه، ص76.

[2] المرجع نفسه، ص62.

[3] حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص167.

[4] Alexander Wendt, «Constructing International Politics», *International Security*, Vol 20, No 01, Summer 1995, p75.

يقول ونت نفسه "إن العلماء، وليس الفلاسفة، هم من يقررون في النهاية ما هو علمي"[1]. ولقد لجأ ونت إلى فلسفة العلم لأنه كان بحاجة إلى تدعيم فكرته بأن البنى الإجتماعية لها وجود فعلي رغم أنه لا يمكن ملاحظتها بصفة مباشرة، وثانيا لدحض فكرة الواقعية الجديدة التي تعتمد على فرضية أو منهج الفردانية (*Methodological Individualism*) الذي يرى بأن الأفراد فقط هم الموجودون حقا، وأن كل المقولات حول السلوك الإجتماعي يجب ردها وتفسيرها في ضوء السلوك الفردي[2]. في المحصلة كما يقول ونت، فإن البنى الإجتماعية لها وجود حقيقي وموضوعي وليس حديثا فقط (*Just Talk*).

حاولت البنائية من خلال هذا الجهد احتلال موقف وسط بين الوضعيين وما بعد الوضعيين في مسألة إدراك العالم أو الواقع، أي بين الإدراك المادي المباشر له من طرف الوضعيين وبين النفي لوجوده المادي إلا من خلال اللغة والخطاب كما يقول به ما بعد الوضعيون، حيث تؤمن البنائية بإمكانية الوجود المستقل لهذا الواقع، ولكن إمكانية إدراكه ومعرفته تتم عن طريق الهوية.

الجدول التالي يوضح مواقف كل من الوضعيين والبنائيين وما بعد الوضعيين من مسألة الواقع وطرق معرفته.

الجدول (16): مقارنة بين الوضعية، البنائية، ما بعد الوضعية في كيفية معرفة الواقع.

	الواقع في النقاش الثالث
الوضعيون	- هناك واقع موضوعي يمكن قياسه وتكميمه. - حتى العوامل التي لا يمكن ملاحظتها مباشرة كالعقائد والمشاعر مثلا يمكن قياسها بطريقة غير مباشرة من خلال السلوكات، التقارير وهلم ما جرا.
البنائيون(*)	- الهوية تشكل إدراكات الواقع. - نظرتنا للواقع تتبع هويتنا. على سبيل المثال: الفقر/الغنى، أمريكي/روسي، مسيحي/مسلم، ذكر/أنثى.
ما بعد الوضعيون	- اللغة هي التي تشكل إدراكات الواقع. - لا توجد هناك حقيقة عامة يمكن كشفها في السياسة العالمية.

Source: Richard W. Mansbach and Kristen L. Rafferty, **Introduction to Global Politics** (New York: Routledge, 2008). P 35.

[1] R. Harrison Wagner, op. cit, p 43.

[2] Idem.

(*) نشير إلى أن البنائيين لم يكونوا طرفا أساسيا في النقاش الثالث، على الأقل الإتجاه البنائي الذي سعى إلى التوفيق بين العقلانية والتأملية لم يظهر إلا فيما بعد.

من الناحية الأنطولوجية، اختلف البنائيون مع العقلانيين في ثلاثة نقاط[1]:

1- البنائيون فلسفيا هم مثاليون أكثر منهم ماديون، فهم لا يرفضون الجانب أو المظهر المادي لمختلف الظواهر المكونة لعالم العلاقات الدولية مثل الإنتشار النووي على سبيل المثال، ولكنهم من أجل فهم سلوكات واستجابات مختلف الفواعل يقترحون العودة إلى البنى والمعاني المشتركة بينها، والتي على أساسها تدرك وتفهم هذه السلوكات. فإلى جانب المدلول المادي للظاهرة هناك مدلولات معنوية وفكرية وقيمية تؤثر على إدراكها وفهمها، وبدونها يكون الإدراك المادي قاصرا.

2- البنائيون ينظرون إلى العلاقة بين البنى (*Structures*) والفواعل (*Agents*) على أنها تبادلية التشكيل (*Mutual Constitution*). بمعنى أن البنى تسهم في تكوين وتشكيل الفواعل، والفواعل تعمل على إعادة تشكيل البنى. وهذا يختلف عما يقول به العقلانيون من أن العلاقة ذات اتجاه واحد، أي من البنى إلى الفواعل، على اعتبار أن طبيعة الفاعل محددة سلفا (مادية عقلانية). البنائيون واستنادا إلى ما تمدهم به الإستبصارات السوسيولوجية فإنهم يجادلون بأن السؤال "من أنا؟" هو أسبق منطقيا وفلسفيا من السؤال "ماذا أريد أن أفعل؟" فالبنى ليست بالضرورة لها الأسبقية أنطولوجيا، بل هي بالأحرى نتاج الممارسة الإجتماعية التي تتضمن نشاطات وأفعال مختلف الفواعل.

3- يختلف البنائيون عن العقلانيين في تصوراتهم للمنطق المهيمن الذي يحكم سلوكات ونشاطات الفواعل أو الوكلاء. فإذا كان العقلانيون يُعرِّفون السلوك بالإعتبارات المادية البحتة، فإن البنائيين يرون أن السلوك محكوم بالإعتبارات المثالية والقيمية، فالدول في سلوكاتها دائما ما تبحث عن التطابق بين سلوكها الخاص وبين مبررات شرعنته.

مارثا فاينمور (*Martha Finnemore*) وكاثرين سيكينك (*Kathryn Sikkink*) تشيران إلى أنه إذا كانت النظريات المنافسة للبنائية هي نظريات مادية ترى أن السلوك السياسي يحدده العالم الطبيعي (المادي) فقط، فإن كل البنائيين في تحليلاهم يستخدمون أنطولوجيا مثالية. فالبنائية تركز على ما أسماه (*J. Searle*) بـــ "الحقائق الإجتماعية"، فأشياء مثل: المال والسيادة والحقوق ليس لها وجود مادي، ولكن لها وجود حقيقي، لأن الناس يعتقدون جماعيا أنها موجودة ويتصرفون وفقا لذلك، وعليه فإن فهم كيفية تغير الحقائق الإجتماعية والطرق التي تؤثر بها في السياسة هو من أهم اهتمامات التحليل البنائي[2].

---

[1] Andrew Bradley Phillips, op. cit, pp 62-63.

[2] Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, «Taking Stock: The Constructivist Research Program in International Relations and Comparative Politics», *Annual Review of Political Science*, No 4, 2001, p393.

يخلص البنائيون من خلال مراجعاتهم لأطروحات العقلانيين الأنطولوجية إلى القول بأن واقع السياسة الدولية هو من طبيعة بينذاتانية (*Intersubjectivity*)، وهو نتاج التفاعل والإتصال الإجتماعي الذي يسمح بتقاسم المعتقدات والقيم والأفكار، فالواقع المادي أو الإجتماعي موجود كنتيجة للمعنى والوظائف التي يعطيها له الفاعلون، والإدراك أو الفهم الجماعي هو ما يمنح الأشياء المادية معنى ما يساعد على تكوين الواقع، ومثال ونت الشهير حول المسدس يختصر منطلقات البنائيين في تحليل ظواهر العلاقات الدولية، حيث يقول "المسدس بين أيدي صديق ليس له نفس المدلول مقارنة بتواجده بين أيدي عدو، لأن العداء علاقة اجتماعية وليس علاقة مادية"[1].

الفرع الثالث: تعدد المقاربات النظرية للبنائية.

على غرار باقي النظريات الأخرى، لا تقدم البنائية نظرة واحدة وموحدة في مقاربتها وتحليلها للسياسة الدولية، بل تتنوع هذه النظرة بين عدد من الأطياف، كلها تنهل من الروافد الأساسية للفكر البنائي.

هناك العديد من المحاولات التي بُذلت من أجل رصد التنوع الموجود في التنظير البنائي للسياسة الدولية. تيد هوبف (*Ted Hopf*) مثلا، يميز بين "البنائية النقدية" و"البنائية الإصطلاحية" (*Conventional*). وكل من كريستيان رويس سميت وريتشارد برايس (*R. Price*) يقابلان بين "البنائية الحداثية" و"البنائية ما بعد الحداثية". أما إيمانويل آدلر (*I. Adler*) وأتباعه لينش (*Lynch*) وكلوتس (*Klotz*) فإنهم يميزون بين البنائيات "الحديثة"، "القانونية"، "السردية"، و"الجينيالوجية"[2].

بالعودة إلى سميت فإنه يفترض وجود حالة من النقاش داخل الفكر البنائي أطّرته ثلاثة توجهات فكرية أساسية، تمثلت في: المؤسساتية الإجتماعية، نظرية الفعل التواصلي، وكتابات فوكو حول المعرفة والقوة. وهذا النقاش أبرز التوجهات النظرية الأساسية للبنائية، حيث أن:

أ- التوجه الأول؛ قاده البنائيون الأمريكيون الذين اعتنقوا بشدة أفكار "المؤسساتية الإجتماعية" التي ترتبط في أصولها بعمل (*John Meyer*) ومدرسة ستانفورد لعلم الإجتماع. الإقتراح الأساسي الذي قدمه *Meyer* هو أن "الثقافة العالمية" تعمل على تشكيل الوكلاء أو الفاعلين الإجتماعيين، وتؤثر على كيفية تحديدهم وتعريفهم لمصالحهم وهوياتهم. وبكلمات فاينمور "البنية الإجتماعية لها الأسبقية أنطولوجيا، فهي نقطة البداية في التحليل، قواعدها وقيمها تخلق كل الفواعل التي يمكننا اعتبارها ذات علاقة بالسياسة الدولية ممثلة في الدول والشركات

[1] عمار حجار، مرجع سابق، ص57.

[2] Chris Reus-Smit, «Constructivism and the English School», in Cornelia Navari, (ed), **Theorizing International Society: English School Methods**, (UK: Palgrave Macmillan, First Edition, 2009), p 61.

والمنظمات وحتى الأفراد"[1]. في النظرية البنائية ترجمت هذه الفكرة في مقترح أن "المعايير" (*Norms*) تشكل هويات ومصالح الدول.

ب- التوجه الثاني؛ تزعمه البنائيون الذين يستلهمون من "الهابرماسية"، حيث يشددون على دور الفعل التواصلي في الوساطة بين الوكلاء والقيم البينذاتانية (*Intersubjective Values*)، فالمعايير لا تشكل الهويات والمصالح بأية طريقة سهلة ومباشرة، ففي مواقف عديدة يتخذ الفاعلون معايير متعددة للسلوك، ومفتوحة على مختلف التأويلات إلى درجة إمكانية أن يناقض بعضها البعض الآخر. لذا يدعم البنائيون الهابرماسيون – عكس ما يدعيه ستيفن كراسنر من أن الفاعلين يستجيبون فقط لمصالحهم الذاتية المتمثلة في زيادة القوة – فكرة أن الفاعلين غالبا ما يوظفون أو يستخدمون حجة ما في اختيار وتبرير سلوكاتهم[2].

ج- التوجه الثالث؛ يستلهم من الحجج التي ساقها فوكو حول المعرفة والقوة. فبالنسبة لـــ فوكو – كما يجادل برايس – إنتاج الخطابات هو شكل من أشكال القوة، كما يشكل أنماطا هي في حد ذاتها تخلق مجموعة ممارسات وفهوم تبدو شاذة وغير مشروعة (*illegitimate*) وحتى غير متخيلة (*inconceivable*). وتُعرّف لنا هذه القوة ما هو عادي وطبيعي وما هو غير عادي وغير معقول. وتأثير مضامين هذه الفكرة على دراسة المعايير والفهوم الذاتية وتفضيلات الفواعل هو عميق جدا، لأنه يشير إلى أن جذور المعايير والمعاني التي تكتسب في أوقات معينة وفي سياقات معينة هي عارضة وطارئة (*contingent*) بدل أن تكون نتاج تطور عقلاني، ولهذا السبب فإن أنصار هذا النوع من البنائية يستخدمون المنهج الجينيالوجي في بحوثهم[3].

سميت يقول أنه إضافة إلى خط الإختلاف الأنطولوجي بين البنائيين، هناك خط ثان يتعلق أساسا بمستويات التحليل. فإذا كان معظم البنائيين يركزون على المستويين الأولين (الفرد والدولة) فإن بنائية ونت تعتنق تنظيرا نظميا خالصا، حيث ترسم تمييزا صارما بين العوامل المحلية والدولية، وتجادل بأن التنظير البنائي للسياسة الدولية يستطيع أن يركز فقط على الهوية الإجتماعية للدولة ويهمل العامل الداخلي[4]. أما الخط الثالث للإختلاف فيتعلق بالميتودولوجيا، فبنائيو "المؤسساتية الإجتماعية" أكدوا على أن دراسة دور الأفكار والمعايير والثقافة في السياسة العالمية تتطلب ميتودولوجيا تأويلية، حيث أن تأثير المعاني على النشاط الإنساني لا يمكن أن يفهم بطريقة موضوعية عن طريق معالجتها كمتغيرات قابلة للقياس. أما البنائيون "الهابرماسيون" فإنهم يميلون إلى التركيز على عملية إعادة بناء المعاني من طرف

---

[1] Idem.
[2] Ibid, p 62.
[3] Idem.
[4] Ibid, p 63.

الفواعل الإجتماعية من أجل فهم الأفعال والسياقات. بينما أولئك الذين يتبعون فوكو يميلون إلى التركيز على تفسير وشرح البنى الخطابية (*Discursive Structures*) التي تشكل القوة الإجتماعية[1].

يعود سميت في مقال آخر له بعنوان (*The Constructivist Turn : Critical Theory After The Cold War*) ليعطينا تصنيفا مختلفا. حيث يرى أن البنائية مثلها مثل النظرية النقدية للنقاش الثالث قد انقسمت إلى بنائية "حداثية" وبنائية "ما بعد حداثية"، وذلك بخصوص نمط الأسئلة المطروحة. فالبنائيون الحداثيون يركزون على أسئلة من نمط "لماذا؟" بينما يركز ما بعد الحداثيون منهم على أسئلة من نمط "كيف؟"[2].

بالنسبة للبنائية الحداثية فإنها ترد في شكلين أساسيين يَصطلح عليهما سميت بـــ "الصورة الثالثة للبنائية" و"الصورة الرابعة للبنائية". فالأولى يمثلها ألكسندر ونت الذي يتبنى تنظيرا بنيويا للسياسة الدولية (تماما كما تفعل الواقعية الجديدة)، أي ينطلق من مستوى النظام الدولي في التحليل. بينما يمثل الصورة الرابعة كل من فريدريك كراتوشويل وجون راقي اللذين يركزان على مستويي التحليل الثاني والثالث في تنظيرهما للسياسة الدولية (الدولة والنظام الدولي معا)، حيث يعالجان البنى الداخلية والبنى الدولية والعمليات التي تحدث بينهما كوجهين لنظام إجتماعي دولي واحد، ومن ثم يعتبران أن هناك علاقة تكوينية متبادلة بين النظام الدولي والدولة، ولكن هذا لا يعني رفضهما وجود عوالم داخلية وأخرى خارجية مستقلة عن بعضها البعض (نسبيا)، بل بالأحرى قد نظرا إلى هذا التقسيم (أي بين الدولة والنظام الدولي) كبناء تاريخي فريد، وكنتيجة أساسية، وكخاصية لنظام سياسي دولي حديث بُني حول دول ذات سيادة[3].

البنائية ما بعد الحداثية كذلك أخذت شكلين، مع أن الإختلاف هنا هو التركيز أكثر على الأبعاد الإمبريقية بدلا من التحليلية. وبصفة عامة، يهتم البنائيون ما بعد الحداثيون بالتنقيب والبحث عن تأويل المعاني البينذاتانية التي تشكل الترتيبات المؤسساتية، والتي بدورها تهيكل الحياة السياسية الدولية، مستخدمين في ذلك المنهج الجينيالوجي لكل من نيتشه وفوكو. وأغلب أعمالهم انصبت حول دراسة المؤسسات التأسيسية (*Foundational Institutions*) للنظام الدولي الحديث، خاصة المبدأ المكون للسيادة. فعلى سبيل المثال، وعن طريق كشف حالات تاريخية من التدخل، تتساءل سينثيا وبير كيف أن معنى السيادة قد تم تثبيته واستقراره تاريخيا بواسطة ممارسات منظري العلاقات الدولية وممارسات التدخل السياسي[4]. وبالإضافة إلى هذا العمل، حَوَّل العديد من البنائيين ما بعد الحداثيين اهتمامهم إلى

---

[1] Idem.
[2] Chris Reus-Smit, The Constructivist Turn: Critical Theory after the Cold War, op. cit, p 11.
[3] Idem.
[4] Ibid, p 12.

معرفة كيفية تشكل المؤسسات السياسية الدولية. والهدف هنا هو، تحديد الخطابات المتضاربة وإظهار كيفية تغيرها، وتوضيح أهم نقاط الخلاف حول معايير السلوك المقبول، والتحقق من تلك الإستراتيجيات التي تخلق التحول أو تهدم العلاقات الإجتماعية لخطاب نظام معين[1].

قدم مايا زيهفوس (*Maja Zehfuss*) تقسيما ثلاثيا للبنائية نسبة إلى الرواد الثلاث: أوناف، كراتوشويل، وونت. وجعل لها تسميات ثلاثة: بنائية أوناف، بنائية كراتوشويل، وبنائية ونت.

1- بنائية أوناف؛ أراد أوناف في دراسته للسياسة الدولية الإنطلاق من مساهمة النظرية الإجتماعية للوصول إلى براديم فعال وناجع (*Operative Paradigm*) للمجتمع السياسي. وحسبه أن البنائية "يمكن تطبيقها على كل فروع البحث الإجتماعي"[2]. إنها تنطلق من الإعتقاد بأن الوجود الإنساني هو وجود إجتماعي بالأساس، أي أن العلاقات الإجتماعية هي التي تجعل من الإنسان إنسانا، وهي التي تجعل منا نمط الوجود الذي نحن عليه[3]. فلا يكتسب الفرد إنسانيته إلا من خلال انخراطه في المجتمع، وهذا الأخير هو نتاج كل أشكال التفاعل التي تحدث بين الأفراد، وعليه فإن المجتمع والأفراد يصنع كل منهما الآخر في عملية مزدوجة (في الإتجاهين) ومستمرة.

طبقا لـــ أوناف، "المعنى" في العلاقات الإجتماعية الإنسانية يتبع أو يعتمد على وجود القواعد (*Rules*)، فبنائيته تشدد على الأهمية الكبيرة للقواعد بالنسبة للواقع الإجتماعي، فالقواعد هي التي تنظم وتضبط سير العالم في جميع مناحيه. وعليه - حسب أوناف، فإن أي تحليل للحياة الإجتماعية يجب أن ينطلق من القواعد. والقاعدة - حسبه دائما - هي "بيان أو مقولة تخبر الناس ما الذي يجب عليهم أن يفعلوه"[4]. القواعد تقدم مرشدا للسلوك الإنساني، وهي بذلك تصنع معنى مشتركا محتملا، وفضلا عن ذلك فهي تخلق إمكانية الوكالة، فالناس أو الأفراد – بالإضافة إلى أنهم بناءات أو كيانات إجتماعية مثل الدول – يصبحون وكلاء (*Agents*) في المجتمع من خلال القواعد فقط.

يدعي أوناف أن المراقبين أو الملاحظين غير قادرين على فصل أنفسهم عن المسألة أو الموضوع الذي يدرسونه، ولا يمكنهم أبدا الخروج ولو بخطوة عن العالم المصنوع أو المبني إجتماعيا لكي يكونوا ملاحظين حياديين. وهذا الأمر يعتبر حاسما بالنسبة إلى تصور أوناف للمعرفة، فالأفكار والحوادث ليست بظواهر مستقلة بل هي متفاعلة بالضرورة[5]. المعرفة إذن، يمكن أن توجد فقط من خلال سياق

---

[1] Idem.

[2] Maja Zehfuss, **Constructivism in International Relations: The Politics of Reality** (UK, Cambridge University Press , First Edition, 2002), p 19.

[3] Ibid, p 20.

[4] Idem.

[5] Ibid, p 21.

معين، والسياق يشكل لغويا ويعتمد على القواعد، لذا فإن القواعد وأفعال الكلام (*Speech Acts*) تمثل حلقة الوصل بين الكلمة والعالم (*Word and World*)[1].

دار مشروع أوناف حول إعادة هيكلة حقل العلاقات الدولية، وذلك بتحليل كيف يشكل ويبني الأفراد الواقع الإجتماعي. إنه يُساءل حدوده التقليدية، ويهدف إلى إنشاء برادايم جديد للعلاقات الدولية يأخذ بعين الإعتبار خاصيتها السياسية، ويجعلها جزءا من النظرية الإجتماعية[2].

2- بنائية كراتوشويل؛ يعتبر عمل كراتوشويل من جهة، نقدا لفقر الإبستمولوجيا في العلاقات الدولية (كما يدعي)، ومن جهة أخرى استكشافا لدور القواعد والمعايير في الحياة السياسية وفي تحليلها.

قدم كراتوشويل نقدا للنظرية السائدة في العلاقات الدولية بالنسبة للفهم والتصور المحدود والضيق للسياسة وللسلوك الإنساني. فقد ركز على اللغة اليومية والمعايير التي تحكم وتوجه السلوك الإنساني[3]. وتحليله مدين لفلسفة اللغة، خاصة "نظرية أفعال الكلام" (*Speech Acts Theory*) والفلسفة العملية، بالإضافة كذلك إلى النظريات الفقهية (*Jurisprudential Theories*). وبشكل حاسم، يشدد على أن السياسة الدولية يجب أن تحلل في سياق معايير مفهومة بدقة[4].

حاول كراتوشويل إعادة تقديم البعد السياسي لنظرية العلاقات الدولية معتمدا على فهم الفعل السياسي من ناحية المغزى والمعنى، بدلا من النظرة الآلية الصرفة للفعل. وقد قادته قراءاته لأعمال ماكس فيبر إلى الإدعاء أن الفعل (*Action*) له معنى فقط إذا استطعنا وضعه في سياق بينذاتاني مشترك. هذا السياق يرتكز على/ ويتم من خلال وسائط هي القواعد والمعايير (*Norms*). وبناء عليه، فالمعايير لها أهمية حاسمة في مناقشته للفعل السياسي، إنها تعطي للأفعال المعنى وتزود الأفراد بواسطةٍ يمكنهم من خلالها التواصل[5]. القواعد حسب كراتوشويل هي أفعال كلام تعتمد على اتصال ناجح[6].

3- بنائية ونت: لن نتحدث عنها هنا لأنها ستكون المرجع الأساسي لهذا المبحث بحكم ادعائها المثير في القدرة على ردم الهوة بين العقلانيين والتأمليين عن طريق "الأرضية الوسطى" التي يقترحها ونت.

ما يلاحظه مايا زيهفوس حول اهتمامات "البنائيات" الثلاثة هو أن كلا من أوناف وكراتوشويل قد ركزا على القواعد وصلتها بنظرية أفعال الكلام، بينما اهتم ونت بالتقاليد الإجتماعية التي تدور حول الهوية.

---

[1] Ibid, p 22.
[2] Ibid, p 151.
[3] Ibid, p 15.
[4] Ibid, p 16.
[5] Ibid, p 17.
[6] Idem.

بالرغم من أن المقاربات البنائية متعددة ومنقسمة حول عدد من القضايا الفلسفية، إلا أن أغلب البنائيين يتفقون حول الفكرة الأساسية للبنائية وهي طبيعة البناء الإجتماعي للسياسة الدولية، وذلك من خلال عمليتين[1]:

1- البيئة الإجتماعية تصنع الأفراد والدول ومختلف فواعل السياسة العالمية الأخرى على شكل أنماط الكائنات والكيانات التي هم موجودون عليها.

2- بالمقابل، الأفراد والدول وباقي فواعل السياسة العالمية يصنعون العالم الموجودين فيه، من خلال الأشكال المختلفة للتفاعل فيما بينهم.

لكن، هل يقدم البنائيون في النهاية نظرية للسياسة الدولية؟

الفرع الرابع: هل البنائية نظرية للعلاقات الدولية؟

بالعودة إلى مختلف الكتابات والتصنيفات التي تتحدث عن نظريات العلاقات الدولية أو عن النقاشات النظرية الكبرى المؤطرة للحقل، فإننا لا نجدها تخل من إشارة إلى البنائية بوصفها إحدى النظريات التي استطاعت أن تجد لنفسها مكانا في ظل هيمنة الإتجاه السائد. بل ويتحدث بعضهم بنوع من التفاؤل حول المشروع الطموح الذي قدمه البنائيون لتجاوز الإنسداد الذي أحدثه الخلاف العميق بين العقلانيين والتأمليين. لكن وبالرغم من كل هذا، يعلن البنائيون بوضوح أنهم لا يسعون إلى تقديم نظرية عامة للسياسة الدولية، بل ويعتبرون نظريتهم بمثابة مقاربة نظرية "منهجية" في كيفية رؤية وتحليل الحياة الإجتماعية ككل.

فاينمور وسِكِينك تريان أن البنائية هي نمط مختلف من النظرية عن الواقعية أو الليبرالية أو الماركسية، وتشتغل على مستوى مختلفا من التجريد. فهي ليست نظرية جوهرية للسياسة، وإنما هي نظرية إجتماعية تقدم إدعاءات حول طبيعة الحياة الإجتماعية والتغير الإجتماعي، ومع ذلك فهي لا تقدم أي إدعاءات خاصة حول محتوى ومضمون البنى الإجتماعية، أو حول طبيعة الوكلاء (الفواعل) فيما يخص عملهم أو نشاطهم في الحياة الإجتماعية، ولذلك فإنها لا تنتج تنبؤات خاصة حول المخرجات أو النتائج السياسية التي يمكن لأي أحد أن يختبرها[2]. والبنائية بهذا المعنى، هي مثل نظرية "الإختيار العقلاني" التي تقدم إطارا للتفكير حول طبيعة الحياة الإجتماعية والتفاعل الإجتماعي، لكنها لا تقدم إدعاءات حول مضمونها الخاص[3].

---

[1] Mariya Y. Omelicheva, « Constructivism », in John T. Ishiyama and Marijke Breuning, (ed), op, cit, p 471.

[2] Martha Finnemore1 and Kathryn Sikkink, op, cit, p 393.

[3] Idem.

يساند كل من جيفري شيكل (*J. Checkel*) وونت ما ذهبت إليه كل من فاينمور وسِكِينك من أن البنائية ليست نظرية للسياسة الدولية، فهي لا تقدم حسبهما تفسيرات عامة حول كيف يعمل الأفراد والدول؟ لماذا تختلف المجتمعات؟ وكيف يتغير العالم؟ إنها لا تقدم أي إدعاءات حول محتوى أو مضمون المعايير والمؤسسات الدولية، أو حول طبيعة فواعل السياسة العالمية[1].

البنائية في تصورهم هي مجموعة من الأفكار حول طبيعة الواقع، وحول الطرق التي نستطيع بواسطتها إدراكه. وهذه الأفكار يمكن أن تعلم الناس الفهم والتأويل والتنظير حول السياسة العالمية. وبهذا المعنى يمكن النظر إلى البنائية كمقاربة لدراسة العلاقات الإجتماعية، أو كإطار نظري لمجموعة من الإقتراحات تكون بمثابة أساس للنظريات الإجتماعية للعلاقات الدولية[2]. فما هي اقتراحاتها أو افتراضاتها بالنسبة لتحليل السياسة الدولية؟

المطلب الثاني: مفاهيم وافتراضات البنائية(*) في تحليل السياسة الدولية.

تهتم النظرية الإجتماعية – حسب ونت – بالإفتراضات الأساسية للبحث الإجتماعي، مثل: طبيعة الوكالة البشرية، وعلاقتها بالبنى الإجتماعية، ودور الأفكار والقوى المادية في الحياة الإجتماعية، والطريقة أو الصيغة الملائمة للفهم والتفسير الإجتماعي[3].

حاول ونت تقديم نموذج معتدل من البنائية الإجتماعية يعكس توجهه الإبستمولوجي الوضعي وأنطولوجيته المثالية، وذلك بالمزاوجة بين مقتضيات المنهج العلمي في ممارسة البحث الإجتماعي(**) من جهة، والإستفادة من المناهج القائمة على التفاعلية الرمزية والسيكولوجية في تحليل وفهم السلوكيات الإجتماعية والإنسانية من جهة أخرى[4]. لقد اعتبر ونت أن نجاح التفكير البنائي حول السياسة الدولية يرتبط بقدرته على إنتاج مجموعة من المفاهيم والإفتراضات تتوافق مع منطلقاته الأنطولوجية، إذ يعتبر أن كل أوجه النشاط الإنساني هي مبنية إجتماعيا، بما فيها تلك التي تتعلق بالسياسة الدولية(***). ولا يمكن

---

[1] Mariya Y. Omelicheva, op, cit, p 471.

[2] Idem.

(*) سنركز هنا أكثر على ما تطرحه البنائية المعتدلة التي يتزعمها ونت.

[3] ألكسندر ونت، مرجع سابق، ص06.

(**) ركز تحديدا على المنهج التنظيري "البنيوي" وقبل ببعض مفاهيم وافتراضات العقلانيين خاصة ما طرحه والتز حول فوضوية النظام الدولي.

[4] ألكسندر ونت، مرجع سابق، ص02.

(***) يخالف البنائيون هنا العقلانيين الذين ينظرون إلى السياسة الدولية من خلال زاوية مادية بحتة، والتي جاءت مفاهيمهم وافتراضاتهم تعبيرا صريحا عن ذلك.

عندئذ التعبير عنها أو تحليلها إلا من خلال مفاهيم وافتراضات خاصة تعكس هذه الطبيعة الإجتماعية المكونة لها.

يشير أحمد أبو زيد إلى أن البنائية قد أولت الأهمية للبنى المثالية (غير المادية) التي تحكم العلاقات بين مختلف الفواعل في دراسة السياسة الدولية، إذ ركزت على تحليل دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية، وكذلك دور وأثر المتغيرات النفسية والفهم الجماعي المشترك في تشكيل مصالح وأفضليات الدول، جنبا إلى جنب مع المتغيرات المادية التي يعتمدها العقلانيون[1].

ويشير حجار عمار إلى أن التصور والفهم البنائي للسياسة الدولية كما يقدمه ونت يقوم على الإفتراضات التالية[2]:

1- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

2- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل بينذاتاني.

3- هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الإجتماعية أكثر ما هي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

وبالعودة إلى ألكسندر ونت، فإن البناء الإجتماعي للسياسة العالمية يتضمن عنصرين أساسيين[3]:

1- البنى الأساسية للسياسة الدولية هي ذات طبيعة إجتماعية بدل أن تكون ذات طبيعة مادية صرفة.

2- هذه البنى تشكل مصالح وهويات الفاعلين وليس فقط سلوكاتهم كما يزعم العقلانيون.

وفي تحديده لطبيعة ومكونات البنى الإجتماعية بصفة عامة، يرى ونت أنها تتكون من ثلاثة عناصر أساسية، تتمثل في المعرفة المشتركة والموارد المادية والممارسات، حيث أنه:

1- تُعرَّف البنى الإجتماعية عن طريق الفهوم والتوقعات والمعرفة المشتركة، والتي تُشكل وتحدد بدورها طبيعة ومواقف الفاعلين في علاقاتهم التعاونية أو التراعية. إذن تبعية البنية الإجتماعية أو ارتكازها على الأفكار هو الذي يجعل من البنائية ذات نظرة مثالية لطبيعة البنية، والشيء الذي يجعل من هذه الأفكار (وهذه البنى) إجتماعية هو صفتها البينذاتانية (*Intersubjective Quality*)[4].

2- تتضمن البنى الإجتماعية موارد أو مصادر مادية مثل الذهب أو الدبابات، ولكن على عكس الواقعيين الجدد الذين ينظرون نظرة مادية بحتة إلى هذه الأشياء فإن البنائيين يجادلون بأن هذه المصادر

---

[1] أحمد محمد أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، مرجع سابق، ص62.

[2] حجار عمار، مرجع سابق، ص40.

[3] Alexander Wendt, Constructing International Politics, op. cit, p 71.

[4] Ibid, p 73.

المادية لا يمكن أن يكون لها معنى بالنسبة للنشاط الإنساني إلا من خلال بنية المعرفة المشتركة التي تتضمنها، أي أن الأشياء المادية يمكن إدراكها فقط بشكل بينذاتاني[1].

3- البنى الإجتماعية لا يمكن أن توجد في رؤوس الفاعلين ولا في القدرات المادية ولكن من خلال الممارسات، فالبنية الإجتماعية توجد فقط في العملية (*Process*). على سبيل المثال الحرب الباردة هي بنية من المعرفة المشتركة التي حكمت علاقات القوى الكبرى لأربعين سنة خلت لكن عندما توقفت هذه القوى الكبرى عن التصرف على هذا الأساس زالت الحرب الباردة كبنية[2].

رينهارد مايرز يرى أن البنائيين يركزون إجمالا على[3]:

- الإهتمام بالوعي أو الشعور الإنساني.
- معالجة الأفكار كعوامل بنيوية في السلوك الدولي.
- اعتبار العلاقة الديناميكية بين الأفكار والقوى المادية كنتيجة لتأويل أو إدراك الفاعلين لواقعهم المادي.
- الإهتمام بمسألة كيف أن الفواعل ينتجون البنيات وكيف أن البنى تنتج الفواعل.
- المعرفة هي التي تشكل أو تحدد كيف يدرك ويبني الفاعلون واقعهم الإجتماعي، والبنى المعيارية تشكل هوية ومصالح الفواعل مثل الدول.
- الحقائق الإجتماعية مثل السيادة وحقوق الإنسان هي موجودة بسبب الإتفاق الإنساني، بينما الحقائق الخام مثل الجبال فهي مستقلة عن مثل هذه الإتفاقيات.
- يمكن القول أن البناء الإجتماعي يغير طبيعة ما هو مأخوذ ومسلم به، يسأل أسئلة حول جذور ما هو مقبول الآن كحقيقة للحياة، ويعتبر أن الطرق أو السبل البديلة يمكن لها أن تفتح عوالم بديلة.

سنحاول من خلال العناصر الآتية التفصيل في أهم المفاهيم والإفتراضات التي يوظفها البنائيون في تحليلهم وفهمهم للسياسة الدولية.

الفرع الأول: دور الأفكار، المعايير، القواعد، والثقافة في تحديد وتحليل السلوكيات الدولية.

يشير حسن الحاج علي أحمد إلى أن مدخل البناء الإجتماعي يركز بصفة عامة على دور الأفكار والقيم والثقافة في العلاقات الدولية، ويتناول بالتحليل قضايا الهويات والمصالح والأفضليات والمعايير التي تتحدد على أساسها سلوكات الدول، فكل هذه العناصر هي التي تعطي للأشياء المادية معانيها

[1] Idem.
[2] Ibid, p 74.
[3] Reinhard Meyers, op. cit, p 62.

ومدلولاتها وبغيرها لا يمكن إدراك ومعرفة واقع السياسة الدولية رغم الإعتراف بالوجود المادي المستقل له[1].

بالعودة إلى مفهوم الأفكار ودورها المحوري في فهم وتحليل السياسة الدولية، يُعيب البنائيون على المنفعيين وفي مقدمتهم الليبراليين الجدد نظرتهم "الفردية" (*Individualist*) للأفكار والمعتقدات، وذلك لما ألحقوها بالأفراد وأخرجوها من دائرة الفعل الجماعي أو المشترك (*Intersubjective*)، حيث قالوا بأن طبيعة الدول وهوياتها هي محددة سلفا ككائنات عقلانية ومنفعية تسعى دائما إلى المزيد من الثروة والرفاه الإقتصادي، بينما ينظر البنائيون للأفكار بوصفها بناء إجتماعيا ينتج عن التفاعل المستمر والمتبادل بين الأفراد، والذي ينتج بدوره ما يسمى بالأفكار الجمعية المشتركة أو ما يُعبِّرون عنه بالقصد أو الفهم الجماعي، ويعتمد هذا الأخير على الممارسة الإجتماعية التي يمكنها أن تعيد إنتاج هذا الفهم[2]. يمكن استخدام وتطبيق هذا المفهوم عند محاولة تحديد هوية دولة ما، بل في الحقيقة هو ما يفسر تعدد هويات الدولة الواحدة في الوقت نفسه وتغيرها إن تغيرت فيما بعد، فيمكن النظر على سبيل المثال إلى الولايات المتحدة كقوة عظمى مهيمنة بعد انهيار الإتحاد السوفييتي في نهاية التسعينيات، وكعدو للعديد من الدول التي ترفض هيمنتها مثل كوريا الشمالية، وكإمبريالية بالنسبة للدول التي تعرضت لغزوها مثل فيتنام، وكصديق وحليف إستراتيجي لدول مثل بريطانيا، ...إلخ. إن الممارسات الإجتماعية حسب البنائيين لا تعيد إنتاج الفاعلين فقط من خلال هوياتهم ولكنها تعيد أيضا إنتاج الهياكل الإجتماعية القائمة على الفهم الجماعي[3]، فوصف النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة بأنه أحادي القطبية يعني في الحقيقة إعادة تعريف وتحديد الولايات المتحدة لماهيتها ودورها كقوة عظمى وحيدة من جهة، ومن جهة ثانية إعادة تحديد الصورة أو الهوية التي تحملها باقي دول العالم عن الولايات المتحدة وعن علاقتهم بها، ومن جهة ثالثة إعادة تحديد جملة العلاقات والبنى الإجتماعية للسياسة الدولية التي كانت قائمة من قبل (الإنتقال من بنية النظام الدولي الثنائي القطبية إلى بنية النظام الدولي الأحادي القطبية). ما يميز الممارسة الإجتماعية كما يقول حسن الحاج هو "عملية الإشارات والإيحاءات والتفسير ورد الفعل التي تؤدي إلى إنشاء الفهم الجماعي، وتكرار هذه العملية سيفضي إلى قيام الهويات المستقرة كما يؤدي إلى توقع السلوك المستقبلي للفاعلين"[4].

---

[1] حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص165.

[2] المرجع نفسه، ص176.

[3] المرجع نفسه، ص176.

[4] المرجع نفسه، ص177.

في معرض الحديث عن المعايير (*Norms*) والقواعد (*Rules*) يجادل كل من أودي كلوتس (*Audie Klotz*) وسيسيليا لينش (*Cecelia Lynch*) بأنها تلعب دورا جوهريا في توجيه سلوك الفواعل الدولية، بل إنها تهيكل الحياة الدولية ككل[1]. ويؤكد كراتوشويل على أن "القواعد والمعايير هي ليست مجرد آليات تقطير تُرشّح [من] خلالها حسابات المنفعة الفردية، ولكنها أكثر من ذلك، حيث تمثل شروطا مسبقة للإستراتيجيات ولتحديد محك [معيار] العقلانية. ولا تنشئ المعايير بعض المباريات فحسب وتمكن اللاعبين من متابعة غاياتهم داخلها، فهي أيضا تنشئ معاني ما- بينية تسمح للفاعلين بتوجيه أفعالهم وأنشطتهم وقيادتها بعضهم اتجاه البعض الآخر، واتصال بعضهم بالبعض الآخر، وتقدير نوعية أفعالهم وأنشطتهم وتقويمها، ونقد مزاعمهم وادعاءاتهم وتبرير اختياراتهم"[2]. ينظر البنائيون للمعايير (المثل) بوصفها بناء اجتماعيا أنتجه الفهم الجماعي، وتعني لديهم التوقعات المشتركة للسلوك المثالي لهوية معينة[3]، وبالتالي تلعب دورا كبيرا في تحديد هوية الفاعلين ومصالحهم وفي تحديد سلوكاتهم فيما بعد.

إن الإستقرار النسبي لهذه المعايير يحولها إلى قواعد تحكم البنية الإجتماعية للسياسة الدولية، ويتأتى ذلك حسب ونت بطريقتين: الأولى تكون فيها القواعد "مُؤسِّسة"، وهي القواعد التي تعمل على معرفة وتفسير أصل الأشياء (الدول والنظم والمؤسسات)، بينما الثانية تكون فيها القواعد "مُنظِّمة"، وهي القواعد التي تعمل على توضيح العلاقات بين هذه الأشياء[4]. حسب البنائيين فإن العقلانيين اهتموا فقط بالنمط الثاني من القواعد التي تحكم السياسة الدولية وأهملوا النمط الأول من القواعد، لأنهم يفترضون ويُسلِّمون سلفا بالطبيعة الثابتة لهويات ومصالح الدول، وبالتالي ما يهمهم في التحليل والتفسير هو القواعد المُنظِّمة التي تحددها طبيعة النظام الدولي، وعليه فإنهم يخفقون – حسب البنائيين دائما – في تفسير كيف جاء هؤلاء الفاعلون إلى الوجود وكيف تتغير هوياتهم ومصالحهم وكيف تشكلت بنية النظام الدولي القائم وكيف تتغير. وهذا الإخفاق تستطيع البنائية أن تتجاوزه بالعودة إلى ما أسموه بالقواعد المؤسسة أو المنشئة للعلاقات الدولية أو للنظام الدولي كبينة إجتماعية، حيث يجادل كل من ري كوسلوفسكي *Rey Koslowski* وفريدريك كراتوشويل أن "تغييرا جوهريا في العلاقات الدولية قد ينتج إذا قرر اللاعبون من خلال الممارسة تغيير القواعد والقيم المعيارية المنشئة للعلاقات التبادلية الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن إعادة إنتاج الممارسة للاعبين الدوليين يرتكز على إعادة إنتاج ممارسات اللاعبين

---

[1] Audie Klotz et Cecelia Lynch, "Le Constructivisme dans la Théorie des Relations Internationales", *Critique internationale*, N° 02 , hiver 1999, p 52.

[2] محمد شلبي، مرجع سابق، ص337.

[3] حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص171.

[4] أحمد محمد أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، مرجع سابق، ص65.

الداخليين من أفراد ومجموعات"[1]. معنى هذا أن التغير الأساسي في بنية وطبيعة السياسة الدولية يحصل عندما تتغير هوية وعقيدة الفواعل الدولية بشكل يغير معه أيضا القواعد والقيم المنشئة لممارساتهم السياسية، فصعود القومية على سبيل المثال يمثل نموذجا لتحول جوهري في النظام الدولي نتج عن تغير عميق مس البنية السياسية للدول ومعه بنية العلاقات السياسية الدولية ككل[2].

فيما يخص دور العوامل الثقافية في تحديد وتحليل السلوكيات الدولية فإن أحمد علي سالم يشير إلى أن هذا الدور يتجلى من خلال[3]:

1- تحدد الثقافة صورة العالم لدى القوى الفاعلة في النظام الدولي، ومن ثم فإنها تؤثر في عملياتها الإدراكية للأحداث من حولها وفي أحكامها الأخلاقية (الصواب والخطأ) والجمالية (الحسن والقبيح) والذوقية (المناسب وغير المناسب). إن العامل الثقافي يبرز بصورة أوضح في عمليات صنع القرار، إذ يتبنى البنائيون هنا الأنموذج المعرفي (الإدراكي أو النفسي) لصنع القرار بدل الأنموذج العقلاني الذي يقدمه كل من الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد.

2- تمثل الثقافة مصدرا مهما للدوافع. فالدوافع لا تنبع فقط من داخل الفرد وشخصيته (النظرة الفردية للعقلانيين) بل أيضا من تفاعله وعلاقته بمن حوله والقيم الثقافية السائدة في مجتمعه. فيمكن الحديث مثلا عن مجتمعات ودول تعلي من قيمة الحرية وتتصرف في علاقاتها الدولية على هذا الأساس كما فعلت الحكومتان الأمريكية والبريطانية قبيل حربهما على العراق عام 2003 (وفق ادعاء التحليل البنائي طبعا)، وهناك مجتمعات ودول تعلي من قيمة التضامن وتتصرف كذلك على هذا الأساس كما تفعل الدول العربية مع فلسطين في نضالها ضد إسرائيل.

3- تلعب الثقافة دورا حاسما في تحديد هوية الفرد والجماعة. فالثقافة تحدد من "نحن" ومن "هم"، فهي الأساس الذي تقوم عليه الإيديولوجيات القومية بما فيها تلك التي قادت إلى حروب كبرى في التاريخ.

4- يرتبط بالدور السابق أثر الثقافة في تقسيم الناس وتصنيفهم سواء على أساس العرق أو الطبقة (الإقتصادية والإجتماعية) أو المكانة أو الجنس أو غيرها. ويتضح هذا الأثر على مستوى العالم في تقسيمه إلى شرق وغرب وإلى شمال وجنوب، فهذه التقسيمات ليست جغرافية بل ثقافية على الرغم من التسليم بدور العوامل الإقتصادية والتكنولوجية فيه. وتقوم نظرية صراع الحضارات لـــ صامويل هانتينغتون على مرتكزات وأسس ثقافية.

---

[1] جوني عاصي، مرجع سابق، ص41.

[2] المرجع نفسه، ص42.

[3] أحمد علي سالم، مرجع سابق، ص ص 133-134 .

إذن تعد هذه العناصر (الأفكار، المعاير، القواعد، الثقافة) بالنسبة للبنائيين بمثابة مفاتيح أساسية لا غنى عنها لفهم وتحليل السياسات الدولية بل وتعيننا في تفسير وشرح الكثير من الظواهر التي استعصت على أتباع المدرسة التقليدية (وفي مقدمتهم العقلانيون).

الفرع الثاني: معنى ومضمون "فوضوية" النظام الدولي كبناء إجتماعي.

تتفق البنائية مع ما يطرحه العقلانيون وفي مقدمتهم الواقعيون الجدد من أن النظام الدولي ذا طبيعة فوضوية[1]، لكنهم يخالفونهم في طبيعة ونتائج هذه الفوضوية بسبب من الإلتزام الأنطولوجي لكل منهما[2]، حيث أن تبني الواقعيين الجدد للمنهج "المادي" و"الفردي"[(*)] يدفعهم إلى القول بأن الفوضوية هي ما يجعل من السياسة الدولية ذات طبيعة صراعية على الطريقة "الهوبزية" وبشيء من الحتمية، أي أنه في ظل هذه الحالة تكون الحروب أمرا ممكن الحدوث دائما، وعليه تعمل الدول بشكل مستمر على تطوير قدراتها المادية العسكرية للحفاظ على أمنها وبقائها. بينما يدعي البنائيون أنه ليس هناك منطق للفوضوية متأصل بذاته ومستقل عما ترغبه الدول أو تعتقده[3]، فالفوضى هي ما صنعته الدول منها بتعبير ونت، ولذلك فإن لها أكثر من منطق. الفوضى بحد ذاتها وعاء فارغ ليس له منطق فطري حقيقي، فالفوضويات تكتسب أكثر من منطق كنتيجة لنمط البنية الذي نتصوره بداخلها[4]. والشرط الذي يضعه ونت لإمكانية تعدد معاني "الفوضى" هو أن نتصور البنية مفاهيميا بلغة إجتماعية وليس بلغة مادية كما يفعل الواقعيون الجدد أو نظرائهم من الليبراليين الجدد[5]، ومعنى هذا أن نلجأ إلى تحديد طبيعة الثقافة السياسية للمنظومة الدولية القائمة إذا ما أردنا تحديد طبيعة ومضمون بنيتها الفوضوية، فعلى سبيل المثال تختلف طبيعة الفوضى الناجمة عن إدراك الدول لبعضها البعض على أنها أصدقاء عن تلك التي تنظر فيها الدول إلى بعضها البعض بعين العداوة، ففي الأولى تسود بنية الصداقة وما يستتبعها من تعاون وفي الثانية

---

[1] أحمد محمد أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، مرجع سابق، ص65.

[2] ألكسندر ونت، مرجع سابق، ص08.

[(*)] ينظر كينيث والتز، بسبب من التزامه الإبستمولوجي الوضعي، إلى السياسة الدولية كبنية مادية بحتة تشكلت إثر تفاعل الدول فيما بينها، لكنها أصبحت مستقلة عنها بخصائصها المميزة لها، بل وأصبحت هي المقيد والمفسر لسلوكات الدول، إنها تشكل سلوكات الدول دون هوياتها ومصالحها التي هي محددة سلفا حسب والتز، وذلك بسبب التزامه بنظرية الإختيار العقلاني التي تنظر إلى الدول كفواعل عقلانية تسعى إلى تعظيم مصالحها المتمثلة في الأمن والبقاء.

[3] ألكسندر ونت، مرجع سابق، ص212.

[4] المرجع نفسه، ص346.

[5] المرجع نفسه، ص347.

تسود العداوة وما يستتبعها من نزاعات وحروب، وكلتا الحالتان ممكنتان، وعليه فإن تنوع البنى الإجتماعية في ظل الفوضى هو أمر ممكن ويعتمد على إرادة وإدراكات الدول نفسها[1].

يقدم ونت، كما تشير سينثيا ويبر، أشكال الفوضى الدولية من خلال الجدول التالي:

الجدول (17): أشكال الفوضى الدولية حسب ألكسندر ونت.

	الواقعية	**الليبرالية**	**البنائية**
الفواعل	الدول	الدول	الدول
الأهداف	البقاء	البقاء	البقاء
سلوك الفواعل في ظل الفوضى	زيادة القوة لضمان البقاء.	تشجيع التعلم الإجتماعي من خلال: المؤسسات (مثل الأمم المتحدة)، الأفكار (مثل الديمقراطية والرأسمالية الليبرالية).	لا يمكن توقعه قبل عملية التفاعل الإجتماعي.
ما الذي يحدد سلوك الدولة؟	الإعتماد على الذات، لأنه: لا توجد حكومة عالمية (الفوضى)، التعاون بين الدول لا يمكن الثقة به أو المراهنة عليه.	المجتمع الدولي.	الهويات والمصالح مكونة بشكل بينذاتاني: فإذا كانت هويات ومصالح الدول قد أُنتجت على شكل تنافسي فهي تنافسية. وإذا كانت مصالح الدول قد أنتجت على شكل تعاوني فهي تعاونية.
منطق الفوضى	نزاعي	تعاوني	الفوضى هي ما صنعته الدول منها.

Source: Cynthia Weber, **International Relations Theory: A Critical Introduction** (New York, Routledge, third edition, 2010). p 69.

[1] مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص109.

بالعودة إلى ونت نفسه الذي يرفض وجود منطق واحد للفوضى فإنه يتصور وجود أنماط ثلاثة من الفوضى الدولية لكل منها تأثير مختلف، فهناك فوضى "هوبزية" وفوضى "لوكية" وفوضى "كانطية"، ويترتب على كل منها تبني الدولة لثلاثة أدوار مختلفة تبعا لطبيعة الثقافة السائدة، وهذه الأدوار هي: دور العدو، دور المنافس، ودور الصديق[1].

اعتبرت البنائية أن منطق الفوضى الكانطية الذي تلعب فيه الدول دور الصديق هو ممكن جدا، كونه يقوم على أساس التقارب والتفاهم والسعي نحو السلام والتعاون المشترك، وآليته الدافعة هي الأفكار الجمعية المشتركة (*Intersubjective*) أو ما يعبر عنه بـــ "القصد الجماعي"[2].

الفرع الثالث: مصالح الدول تتحدد وفقا لهوياتها.

تعتبر "الهويات" (*Identities*) عنصرا مهما في السياسة الدولية كما في السياسات الداخلية للدول، حيث تقوم بوظيفة التعريف في المجتمع، فهي تخبرك وتخبر الآخرين من أنت؟ وتخبرك من هم الآخرون؟[3]، وتلعب دورا مركزيا في ضمان الحد الأدنى على الأقل من النظام (*Order*) وإمكانية التوقع (*Predictability*)، كما أن التوقعات المستمرة للسلوك بين الدول تتطلب إدراكا بينذاتاني لهذه الهويات. وكما يقول تيد هوبف "عالم بلا هويات هو عالم الكاوس *Chaos*"[4]، أي عالم الفراغ.

ولقد جاء مصطلح "الهوية" من علم النفس الإجتماعي إذ يشير إلى تلك الأشكال أو الأنماط من الفردية والتميز (الأنا) التي يحملها ويعكسها الفاعل، والتي تتشكل ويجري تعديلها عبر علاقات التفاعل مع الآخرين[5]. يُعرِّف ونت الهوية بالقول إنها "... خاصية للفاعلين القصديين تنتج ميولا سلوكية ودافعية معينة، هذا يعني أن الهوية هي في الأصل خلة أو سجية ذاتية ... ومتجذرة في الفاعل لذاته. وعلاوة على ذلك، فإن معنى هذا الفهم الذاتي أو دلالته سوف يعتمد على ما إذا كان الفاعلون الآخرون يعترفون بذلك الفاعل بنفس الطريقة التي يرى بها ذاته، وبهذا الشكل تكون للهوية صفة منظومية ومرتبطة أيضا بفهم الآخرين الذاتي للفاعل"[6]. بعبارة أخرى تعتبر الهوية بمثابة الصورة التي يحملها الفاعل (الدولة هنا) عن نفسه ويتعامل على أساسها مع الآخرين، وفي الوقت نفسه التي يحملها الآخرون عنه ويعاملونه على

---

[1] ألكسندر ونت، مرجع سابق، ص: ك.

[2] أحمد محمد أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، مرجع سابق، ص65.

[3] Ted Hopf, "The Promise of Constructivism in International Relations Theory", *International Security*, Vol 23, No 01,Summer 1998, p175.

[4] Idem.

[5] حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص172.

[6] ألكسندر ونت، مرجع سابق، ص313.

أساسها، كما أنها ليست ثابتة بل متغيرة حسب محددات داخلية تتعلق بالفاعل نفسه وأخرى تتعلق بالبيئة الخارجية وكذا بعملية التفاعل التي تحدث بينهما.

يميز ونت بين أربعة أنواع للهوية مع أنه يقر بأن عددها غيـــر محدد ولا أسماؤها مضبوطة، وهذه الأنواع هـــي[1]: (1) هوية شخصية أو ذاتية، (2) هوية متعلقة بالنوع، (3) هوية متعلقة بالدور، (4) هوية جماعية. وبينما تتسم الهوية الأولى بالثبات النسبي فإن باقي الأنواع الأخرى هي أكثر عرضة للتغير وللتعدد ضمن النوع الواحد بفعل التفاعل الإجتماعي الذي يشكل/ ويعيد تشكيل هذه الهويات بشكل مستمر.

إذا كانت الهويات حسب ونت تشير إلى من نحن ومن هم الآخرون؟ فإن "المصالح" تشير إلى ماذا يريد الفاعلون؟[2] إنها تعني الحاجات والرغبات التي تسعى الدول إلى تحقيقها. وهناك نوعان من المصالح: مصالح موضوعية وأخرى ذاتية، فأما المصالح الموضوعية فترتبط بتلك الحاجات الضرورية والأساسية التي تقوم عليها الهوية (بكل أشكالها) وبدونها تفقد الدول هويتها كالقول أن الدولة الحديثة ذات السيادة تقوم على مفهوم احتكار العنف المنظم (هوية ذاتية)، والدولة الرأسمالية تقوم على منطق الفردانية والملكية الخاصة (هوية النوع)، والدولة المهيمنة تقوم على منطق فرض الهيمنة على الآخرين (هوية الدور)، والدولة الأوروبية التي تتضامن مع غيرها من دول أوروبا (هوية جماعية). وأما المصالح الذاتية فتتعلق بتفضيلات الفاعلين وقناعاتهم حول الكيفية التي يمكنهم بها تلبية حاجات هويتهم وضروراتها[3].

وإذا كان العقلانيون يعتبرون أن مصالح الدول وهوياتها هي معطاة ومحددة مسبقا وبالتالي لا يطرحون أي أسئلة بشأنها فإن البنائيين يمشكلون هذه المسألة ويبحثون في الكيفية التي تتشكل بها هذه الهويات والمصالح. وعليه فالسؤال الأساسي الذي يطرحه البنائيون لا يتعلق بمعرفة: لماذا يختار اللاعبون سلوكا معينا؟ وإنما كيف يُكوِّن اللاعبون هوياتهم ومصالحهم قبل أن يختاروا سلوكا معينا؟

يجادل البنائيون بأن عنصر "الهوية" له الأسبقية الوجودية على عنصر "المصالح" فلا يستطيع الفاعل أن يعرف ماذا يريد حتى يعرف من يكون[4]، ذلك أن هوية الفاعل هي التي تقوده إلى تحديد خياراته ورغباته بدقة وتعمل على تزويده بالدافع اللازم لتحقيقها، فتضامن دولة عربية مع دولة عربية أخرى (كمصلحة) أملته الهوية الجماعية المشتركة بينهما (العروبة)، واتباع الولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] لمزيد من الشرح والتفصيل حول هذه الأنواع من الهوية، انظر: ألكسندر ونت، مرجع سابق، ص ص314-321.

[2] ألكسندر ونت، مرجع سابق، ص323.

[3] المرجع نفسه، ص324.

[4] المرجع نفسه، ص323

لسياسات الهيمنة بعد نهاية الحرب الباردة يرتبط بهويتها الجديدة التي أكسبتها دور "دركـــي العالـــم"، ... إلخ. وإذا كان البنائيون يعتقدون أن الهويات أسبق وجودا من المصالح من الناحية النظرية فإنهم يقرون بالتمايز والتشكيل المتبادل بينهما، حيث يذهب ونت إلى أنه "بدون المصالح لن تكون للهويات قوة دافعة، وبدون الهويات فإن المصالح لن تكون لها وجهة"[1].

إذن تؤثر الهويات بشكل مباشر على تحديد مصالح الدول (أو الفواعل بصفة عامة) وأفعالها فيما بعد، وعليه فهي تنطوي على قيمة تحليلية كبيرة بالنسبة لباحثي وطلاب العلاقات الدولية، فمن المهم مثلا في حالة التجربة التكاملية الأوروبية معرفة ما إذا كانت الدول الأوروبية ستتبع "سياسات هوية" مبنية على نظرة قُطرية (وطنية) أم قارية حيث يختلف الأمر تماما بين الإثنتين. كما أن التركيز على دراسة تشكيل وإعادة تشكيل الهويات يساعدنا على رؤية التغير الحاصل على مستوى مصالح الدول وأفعالها أو سلوكاتها، ومن ثم التغير الحاصل في السياسة الدولية ككل، باعتبار العلاقة التشكيلية التبادلية بين النظام الدولي والدول.

الفرع الرابع: العلاقة "التشكيلية التبادلية" بين البنية والفاعل.

يمكن العودة بأصول النقاش والجدل القائم حول العلاقة بين البنية (الهيكل أو الوكالة) والفاعل (الوكيل) إلى كل من ماكس فيبر وإميل دوركايم، حيث يمثل فيبر "المقاربة الفردية" (*Individualist*) بينما يتبنى دوركايم "المقاربة البنيوية" (*Structuralist*) في تحليل الظواهر الإجتماعية. فيبر لم ينكر وجود حياة إجتماعية إلى جنب حياة الأفراد لكنه يعتقد ببساطة أنه من أجل فهمٍ جيدٍ لسلوك الأفراد ينبغي الإهتمام والإحاطة بالخصائص المتعلقة بالأفراد أنفسهم، ولذلك اُعتبر فيبر أنه يتبع منهجية فرادنية (*Methodological Individualist*) لكنه ليس فرداني الأنطولوجيا (*Not Ontological individualist*)[2]. وعلى المنوال نفسه لا يرفض دوركايم كـــ "بنيوي" وجود الأفراد ولكنه يرفض ببساطة أن يتم تفسير الظواهر الإجتماعية في ضوء الخصائص المتعلقة بالأفراد، لأن هؤلاء الأخيرين هم نتاج الظروف الإجتماعية[3]. ببساطة وبمعنى آخر، الفرد هو نتاج المجتمع حسب دوركايم بينما المجتمع هو نتاج الفرد كما يذهب إليه فيبر.

في مجال العلاقات الدولية أثار ألكسندر ونت هذه الإشكالية بعدما كانت محسومة لدى الواقعيين الجدد من أن البنية (النظام الدولي) هي التي تحدد وتشكل سلوك الدول دون هوياتها ومصالحها

---

[1] المرجع نفسه، ص323

[2] Colin Wight, **Agents, Structures and International Relations: Politics as Ontology** (UK: Cambridge University press, First Edition, 2006), p 64.

[3] Idem.

التي يعتبرها والتز محددة سلفا، وبالتالي يصبح سلوك الدول هو دالة تابعة لمتغير مستقل هو النظام الدولي. والتز أعطى الأسبقية والأهمية التحليلية للبنى على حساب الفواعل على اعتبار أن خصائص الدول وهوياتها لا تلعب دورا يذكر في السياسات الدولية كما أنها تعطي صورة تجزيئية عن حقيقة محددات وموجهات السلوك الخارجي للدول، بينما يجادل ونت أنه من المستحيل أن يكون للبنية أو الهيكل دور بمنأى عن خصائص/ سمات وتفاعلات الوكلاء[1]، فكما أن البنية (النظام الدولي) تلعب دورا مهما في تشكيل[*] هويات ومصالح وسلوكات الفاعلين (الدول) فكذلك الأمر بالنسبة للفواعل التي تعمل على تشكيل وإعادة تشكيل البنى من خلال تفاعلها الإجتماعي، وعليه كما يعتقد ونت فإن عملية التشكيل تكون متبادلة بين البنى والفواعل وهي ما يفسر إمكانية التغير الحاصلة سواء في بنية وطبيعة النظام الدولي، أو في هويات وأفضليات ومصالح الدول.

ويُبرّر ونت موقفه هذا بالقول أن طبيعة التشكيل المتبادل بين البنى والفواعل اقتضاها سببان اثنان[2]:

أ- الإعتقاد بأن البشر هم فاعلون واعون بمقاصدهم وتؤدي أفعالهم إلى تغيير وإعادة إنتاج المجتمع الذي يحيون فيه.

ب- التسليم بأن المجتمع مكون من علاقات إجتماعية تقوم بترتيب وهيكلة التفاعل بين هؤلاء البشر، فنحن نحيا في عالم له وجود مسبق ومنظم ومهيكل بحيث يؤثر في سلوكاتنا وأفعالنا بشكل مباشر، لكن ومع ذلك فنحن وكلاء لهم مقاصد وهويات مستقلة في هذا العالم ونعمل بالمقابل على تشكيله وإعادة تشكيله على نحو مستمر.

يعتقد البنائيون أن تبنيهم لفكرة "التشكيل المتبادل" قد حل مشكلة الجدل القائم حول أولوية وأهمية البنى أم الفواعل في تحليل السياسية الدولية، وأصبح بإمكانهم في الوقت نفسه الجمع بين السؤالين: إلى أي مدى تعمل البنى على تقييد وتحديد نشاطات وسلوكات الفواعل؟ وفي الجهة المقابلة إلى أي مدى تستطيع الفواعل تجنب القيود المفروضة من طرف البنى؟[3]، فحسبهم يمكن تجاوز الإقصاء المتعمد لأهمية

---

[1] أحمد محمد أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، مرجع سابق، ص68.

[*] يشير ونت إلى أن الفعل "يشكل" أو "يكون" (Constitue) له أهمية كبيرة النظريات النقدية إجمالا ولدى البنائيين بشكل خاص، إذ له معنى متميزا عن أفعال: "يشتمل" (Comprise) أو "يتألف من" (Consist of) أو "يُسبِّب" (Cause). فعندما نقول أن X (على سبيل بنية إجتماعية) يشكل Y (على سبيل المثال فاعل) فإننا نقول أن خصائص هؤلاء الفواعل كذلك قد شُكِّلت بواسطة هذه البنى، ولا يمكن أن توجد خصائص الفاعلين في ظل غيابها (أي غياب البنى). وعليه يمكن القول أن علاقة التشكيل تنشئ رابطة منطقية بين X و Y. انظر في ذلك: Alexander Wendt, Constructing International Politics, op. cit, p 72

[2] أحمد محمد أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، مرجع سابق، ص68.

[3] Ted Hopf, op. cit, p 172.

ودور الفواعل في التحليل من طرف الواقعيين الجدد وذلك بالنظر إلى السياسة الدولية بوصفها بناءً إجتماعيا.

وكما يجادل ستيف سميث ومارتن هوليس، فإن مشكلة البنية – الفاعل لا يمكن فصلها البتة عن مشكلة مستويات التحليل، ومحاولة حل المشكلة بالإعتماد على أحد طرفيها يعني نقل المشكلة من طرف إلى آخر[1]. وهذا يقودنا إلى التسليم جدلا بأن الواقعيين الجدد لم يهتموا بحل المشكلة بقدر ما انتصروا للمستوى التحليلي الذي التمسوا فيه القدرة على تقديم تفسير شامل للعلاقات الدولية كما يزعم والتز، وفي المقابل هل يعني جمع البنائيين بين طرفي الجدل وصولهم للحل النهائي لمشكلة البنية – الوكيل، ومنه إشكالية مستوى التحليل في دراسة العلاقات الدولية؟

المطلب الثالث: "الأرضية الوسطى": مشروع البنائية في التقريب بين النظريات العقلانية والتأملية.

يعتبر ألكسندر ونت أبرز من تحدث عن مشروع "الأرضية الوسطى" (*The Middle-Ground*) من خلال مؤلفه "النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية" الصادر سنة 1999، حيث يقول "... إنني آمل أن أجد نقطة "وسطى" تكون محورا للتواصل بين أطراف الجدل الثالث، وذلك بإيجاد توافق أو اتفاق بين ما يعتقده بعضهم مواقف أونتولوجية وإبستمولوجية متناقضة ... قد يقول بعضهم إنه من المستحيل إيجاد مثل تلك النقطة الوسطى، وقد يكون هؤلاء محقين نوعا ما، ولكنني أركز مع ذلك على نقطتين رئيسيتين: (1) إن ما يعد مهما أكثر – في الحقيقة – هو "ما هو موجود"، وليس كيف نعرفه، و(2) إن "العلم" يجب أن يكون مبنيا على أسئلة أكثر من كونه مبنيا على مناهج (أي مدفوعا بأسئلة لا بمناهج) ... وبصراحة أكثر، أعتقد أن ما بعد الوضعيين يركزون بشكل كبير جدا على مسألة الإبستمولوجيا، وأن الوضعيين يجب أن يكونوا أكثر انفتاحا تجاه الأسئلة والمنهجية. لا أحد يستطيع أن يجبر الوضعيين وما بعد الوضعيين على التواصل مع بعضهما البعض، ولكنني مع ذلك آمل بإيجاد تلك النقطة إثبات أن هناك كثيرا مما يمكن الحديث عنه، والتواصل حوله"[2].

إذن يعلن ونت بوضوح عن مشروعه الطموح والجريء في محاولة جمع العقلانيين والتأمليين على طاولة نقاش واحدة، ولكن السؤال والتحدي الأساسي الذي يطرح نفسه هنا هو: ما الذي يجعل المشروع البنائي ممكنا، أو كيف يمكن جمع فرقاء النقاش الثالث على طاولة واحدة؟

يقول أنتجي واينر (*Antje Wiener*) أن التحرك البنائي نحو إنشاء "الأرضية الوسطى" بين العقلانية والتأملية قد ساهم في إنشاء موقع ثالث احتلته البنائية، وهذا الموقع هو في الحقيقة أشبه برأس مثلث قاعدته ترتكز على كل من العقلانية والتأملية، والشكل التالي يوضح ذلك.

---

[1] Colin Wight, op. cit, p 102.

[2] ألكسندر ونت، مرجع سابق، ص63.

الشكل (10): المواقع النظرية الأساسية في النقاش الرابع.

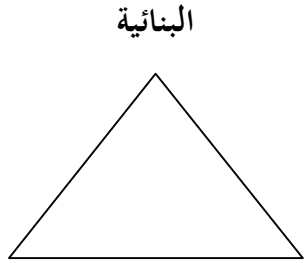

Source : Antje Wiener, Constructivist Approaches in International Relations Theory: Puzzles and Promises, Constitutionalism Webpapers, ConWEB N° 5/2006, p03.
https://www.wiso.unihamburg.de/fileadmin/sowi/politik/governance/ConWeb_Papers/conweb5-2006.pdf

لقد كان الهدف من التحرك الما وراء نظري للبنائيين بالتركيز على قضايا الأنطولوجيا بدل قضايا الإبستمولوجيا هو خلق نافذة لنقاشات "صديقة" (*Friendly Debates*) يمكنها زحزحة نظرية العلاقات الدولية عن إطار الثنائية الذي انحصرت فيه ودفعها نحو أفق من التعددية[1]، وبالتالي إعطاء دفعة قوية لعملية التنظير للعلاقات الدولية.

يشير واينر إلى أن هناك صعوبات وإشكاليات تعترض مشروع البنائيين منذ البداية حيث أنه[2]:

1- بسبب أن علماء البنائية قد أتوا من فروع إجتماعية كثيرة وبالتالي يمثلون خلفيات فكرية وعلمية متنوعة فإن أدواتهم البحثية وافتراضاتهم التصورية التي نسبتهم إلى مختلف المقاربات تختلف إلى حد التعارض في بعض الأحيان. ومنه فالتحدي الأول يتمثل في تقديم رؤية بنائية منسجمة وموحدة.

2- حقل العلاقات الدولية تميز بثقافة تعاقب النقاشات التي وصلت إلى درجة عالية من اللاإتصال، اللامبالاة، والفهم الخاطئ في النقاش الثالث.

لكن وبالرغم من هذه الصعوبات إلا أن البنائيين، وفي مقدمتهم ونت، قد حاولوا بناء المنطقة الوسطى عبر تحركين أساسيين:

التحرك الأول؛ على المستوى الإبستمولوجي: حيث يبرزون دور البينذاتانية (*Intersubjectivity*) في نظام التحليل. لكن المشكل الجوهري هنا - كما بينه كل من كراتوشويل وراقي - هو ذلك التناقض

[1] Antje Wiener, op. cit, p 03.
[2] Ibid, p 04.

بين الأنطولوجيا والإبستمولوجيا المتأصل أو الملازم لنظام النظرية. لقد جادلا بأنه ما لم تتم المعالجة النظرية للطبيعة المبنية للمعايير (*Norms*) فإن نظام التحليل يبقى يواجه تناقضا بين الإبستمولوجيا (الوضعية) والأنطولوجيا الإجتماعية (المعايير)[1]. الإشكال بعبارة أخرى يأتي من النظر إلى المعايير كبناء بينذاتاني، وبالتالي ليس لها استقلالية في حد ذاتها أو عن الذوات التي أنشأتها من خلال عملية التفاعل بينها، هذه الأنطولوجيا المثالية تتعارض مع الإبستمولوجيا الوضعية التي تعني حتمية الفصل بين الذات والموضوع.

وأمام هذه المشكلة العويصة كان أمام البنائيين أحد خيارين: الأول يقتضي من الأنطولوجيا البينذاتانية (المثالية) أن تتكيف وتتوافق مع الإبستمولوجيا الوضعية، أما الخيار الثاني فيتمثل في انفتاح الإبستمولوجيا الوضعية لتضم عناصر "تأويلية". وبمرور الوقت بدا الخيار الثاني هو المفضل كما يقول كراتوشويل وراقي[2]. ومع ذلك فإن تطور الإتجاه البنائي والنقاشات التي تلت في التسعينيات أظهرت أن الخيارات الأخرى لم ترفض تماما. وفي الحقيقة فإن تفضيل الجمع بين الإبستمولوجيا الوضعية والأنطولوجيا البينذاتانية أصبح أمرا شائعا بشكل واسع بين البنائيين.

التحرك الثاني؛ على المستوى الأنطولوجي: اقترحت البنائية أنه إذا كانت القوة في ظل البيئة الفوضوية هي مفتاح مصالح الدول (والتز) فإنها ليست بالضرورة نتاج القدرات المادية بل تعتمد على هويات الدول التي هي بدورها (أي الهويات) نتاج التفاعل بين الدول أيضا. فهذه النظرة تؤكد على العلاقة بين التفاعل الإجتماعي للدول وبنية السياسة العالمية[3].

لكن في هذا الصدد لا يتفق البنائيون على تحرك أنطولوجي موحد، فبالنسبة للبنائية الحداثية فإن الهدف الرئيسي في مشروعها هو أن تأخذ تأثير العوامل الإجتماعية مثل الأفكار والمعايير بأكثر جدية واهتمام. يزعم هذا التوجه أن التفاعل الرمزي يبني "المعنى"، إنها تفترض أن الواقع الإجتماعي هو موجود خارج أو ما وراء نظرة المنظرين، واعتمادا على هذا المنطق فإن البنائية الإجتماعية الحداثية تشدد على أهمية العمل الإمبريقي من أجل الإقتراب من العالم الذي هو هناك[4]. أما البنائية ما بعد الحداثية فإنها تعتبر العالم الذي هو هناك (أي ما وراء نظرة المنظرين) هو نفسه مبني، وعليه فإنها تسعى لفهم الطرق التي تشكل بها هذا العالم[5]. أنصار هذا التوجه يركزون على أعمال فيتغنشتاين المتعلقة بدور اللغة في بناء

[1] Ibid, p 10.
[2] Ibid, p 11.
[3] Ibid, p 12.
[4] Idem.
[5] Idem.

القواعد والمعايير وكذلك العمل على تحقيق الفرضيات الأساسية التي قامت عليها النظرية النقدية: الإنعكاسية وواجب التغيير الإجتماعي.

تأسيس المنطقة الوسطى: يعتقد البنائيون أن التحرك نحو المنطقة الوسطى بعيدا عن المواقف المتعارضة تماما قد سمح بإنشاء موقع ثالث يبعد بمسافة عن كليهما الإثنين (كما يوضحه الشكل السابق "المثلث") لكن مع اتصال معهما الإثنين في الوقت نفسه. فعلى سبيل المثال يؤكد آدلر (*Adler*) على أن البنائيين قد "جاوروا البنائية مع العقلانية وما بعد البنيوية لتبرير ادعائهم بشأن المنطقة الوسطى"[1]. لكن السؤال المطروح هنا هو: هل يقبع البنائيون بمختلف توجهاتهم في الموقع الثالث، أي رأس المثلث النظري، أم أنهم يبتعدون بمسافات مختلفة عن القطبين المتعارضين: العقلانية والتأملية؟

إذا كان البنائيون متفقون على أوّلية وأسبقية الأنطولوجيا على الإبستمولوجيا فإنهم لا يتخذون الموقف الإبستمولوجي نفسه، وعندئذ يصبح شكل المثلث لا يعكس بدقة المواقع الحقيقية لتيارات البنائية في المواقف التي يتخذونها بشأن طرفي النقاش الثالث، وعليه فإننا بحاجة إلى تمثيل جديد يعكس حقيقة التنوع البنائي ومختلف المواقف التي يتخذها، تَمثَّله واينر في نصف دائرة طرفاها هما العقلانية والتأملية ومحيط نصف الدائرة تتوزع عليه مختلف المقاربات البنائية.

بالنسبة لـــ واينر فإن مبرر وجود نصف الدائرة هو تشكل مواقف بنائية تبعد بمسافات مختلفة عن طرفي القاعدة (العقلانية والتأملية)، ولهذه المواقف مظاهر ثلاثة تتمثل في[2]:

1- تفضيل الأنطولوجيا على الإبستمولوجيا.

2- التميز عن المواقف اللامتقايسة (*Incommensurable*) لكل من العقلانية والتأملية لكن مع القدرة على الإنخراط في نقاش مع كل منهما.

3- التنوع في اختيار الأدوات المنهجية (الهوية، أفعال الكلام، التعلم، الإقناع، الخطاب، ...).

بعبارة أخرى، كل البنائيين يحتفظون بمسافة ابتعاد عن القطبين، يسمحون للإختلاف فيما بينهم، ويلتقون حول الدور الحاسم للأنطولوجيا، ولكن مع ذلك فإن اختلاف المسافات التي يبتعدون بها عن القطبين هو الذي يحدد مواقعهم في نصف الدائرة. إذن حسب واينر نصف الدائرة هو مهم جدا للتنظير البنائي، إنه يسمح لنا بتقييم عملية تموقع المواقف التي ظهرت من خلال المناقشات داخل المنطقة الوسطى، وبينما تختلف المواقف البنائية فيما بينها فإنها تتعامل مع التناقضات الموجودة بين الأنطولوجيا والإبستمولوجيا التي تمثل أحد أهم التحديات التي تواجه علماء العلاقات الدولية.

---

[1] Ibid, p 14.

[2] Ibid, p 15.

القيمة المضافة: محطات على الجسر: يعتقد واينر أن الإسهام الذي قدمته البنائية لا يقتصر فقط على زيادة الإهتمام والحديث عن المنطقة الوسطى وعملية بناء الجسر في الحقل بل كذلك بزيادة عدد المناقشات بين مختلف مقاربات السياسة الدولية، وذلك لعدة أسباب[1]:

1- السياق التاريخي للسياسة الدولية (المنظار الثنائي للسياسة الدولية جرى تحديه بواسطة نهاية الحرب الباردة).

2- البيئة الثقافية (مناقشة ثقافة الحقل).

3- الأسئلة التعددية التي أثارها النقاش الثالث حول قيمة التنظير الوضعي الذي فشل في رصد تغير النظام في نهاية الثمانينيات.

والنتيجة الأساسية لهذا هو التحول بعيدا عن هذه النقاشات الصامتة (*Silent Debates*) بين المواقف النظرية المتعارضة نحو وضع أكثر انفتاحا يتيح إمكانية النقاش حول الأنطولوجيا والميتودولوجيا. وهذا التحول لم يحدث دفعة واحدة وفي آن واحد وإنما عبر سلسلة من العمليات التدرجية التي تضم عددا من التحركات نحو المنطقة الوسطى. والشكل التالي يوضح كيفية حدوث عمليات التحول التدريجي نحو المنطقة الوسطى وذلك عبر محطات تتوزع على نصف دائرة كما يفترض ذلك واينر.

الشكل (11): التحول التدريجي نحو المنطقة الوسطى عبر محطات واينر.

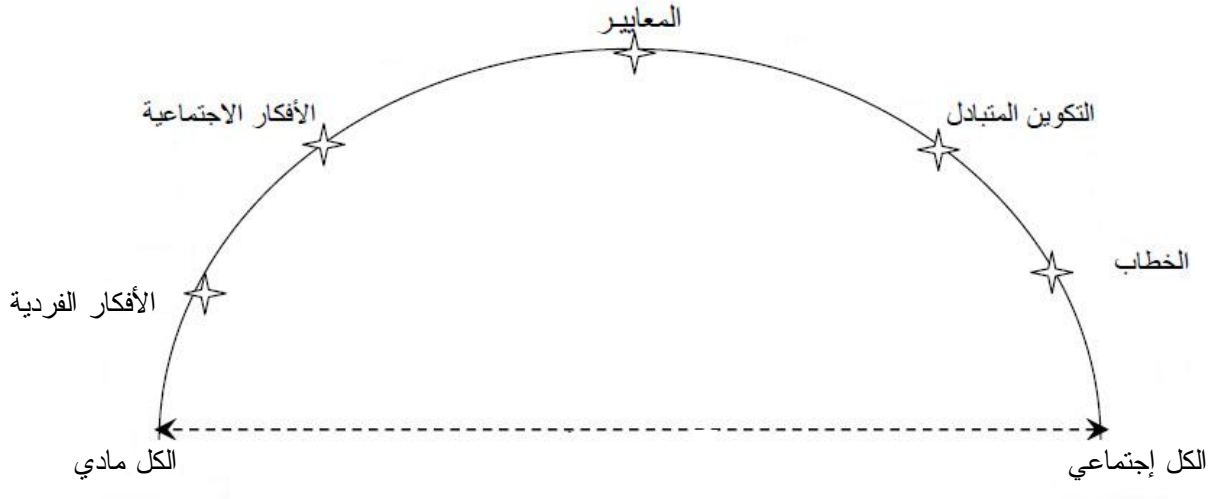

Source : Antje Wiener, Constructivist Approaches in International Relations Theory: Puzzles and Promises, Constitutionalism Webpapers, ConWEB N° 5/2006, p18.
https://www.wiso.unihamburg.de/fileadmin/sowi/politik/governance/ConWeb_Papers/conweb5-2006.pdf

[1] Ibid, p 17.

إن بناء هذه المحطات على نصف دائرة واينر هو في الحقيقة نتاج لمختلف النقاشات الفرعية التي تتم ضمن مجال المنطقة الوسطى، والنجاح في بناء كل محطة يعني الإبتعاد عن القطبين المتعارضين المشكِّلين لقاعدة نصف الدائرة والإتجاه نحو أعلى القوس الذي يغطيها. الجدول التالي يتناول بالتفصيل المحطات التي وضعها واينر على نصف دائرته.

الجدول (18): النقاشات الفرعية على طول نصف دائرة واينر.

المحطة	الكل مادي	الأفكار الفردية	الأفكار الإجتماعية	المعايير	التكوين المتبادل	الخطاب	الكل إجتماعي
الأدوات	القدرات المادية	الأفكار الفردية	الأفكار، المعتقدات، وجهات النظر حول العالم	ازدواجية نوعية للمعايير	البنيوية	أفعال الكلام، الألعاب اللغوية	النص
المقاربات	الواقعية الجديدة، السلوكية	الإختيار العقلاني، المؤسساتية الجديدة	المؤسساتية الجديدة، الليبرالية، السوسيو لوجيا	النظرية السياسية، القانون الدول العام	السوسيولوجيا	الفلسفة، التفاعلية	ما بعد الحداثة، ما بعد البنيوية
النقاشات الفرعية	محطة الأفكار	محطة الأفكار الفردية والإجتماعية	محطة الأفكار ومحطة التكوين المتبادل	محطة الأفكار الإجتماعية والتكوين المتبادل	محطة المعايير ومحطة الخطاب	التكوين المتبادل والكل إجتماعي	الخطاب
النقاشات الكبرى	الأول الثاني الثالث	الرابع	الرابع	الرابع	الرابع	الرابع	الثالث

Source : Antje Wiener, Constructivist Approaches in International Relations Theory: Puzzles and Promises, Constitutionalism Webpapers, ConWEB N° 5/2006, p03.
https://www.wiso.unihamburg.de/fileadmin/sowi/politik/governance/ConWeb_Papers/conweb5-2006.pdf

يعتقد واينر أن خطوات التحرك بعيدا عن مواقع القطبين يتم على مستويين: الأول إبستمولوجي والآخر أنطولوجي. فالخطوات الإبستمولوجية بعيدا عن طرفي القاعدة تكون صوب الموقع الثالث في

أعلى نصف الدائرة الذي يحافظ على مسافة ابتعاد عن الطرفين وفي الوقت نفسه يبقى على علاقة اتصال مع كل منهما، أما الخطوات الأنطولوجية فتقتضي الإتجاه صوب أنطولوجيا جديدة بديلة عما يقدمه الطرفان[1]. فعلى سبيل المثال، خطوة الإبتعاد عن قطب "الكل مادي" نحو محطة "الأفكار الفردية" على نصف الدائرة تمت بالبحث والتركيز على الأفكار، وضمنت هذه الخطوة الإبتعاد عن القطب العقلاني، أما خطوة الإبتعاد عن أنطولوجيا الممارسات التكوينية (*Constitutive Practices*) فقد اعتبرت كتحرك بعيد عن قطب الكل إجتماعي أو القطب التأملي، وكلتا الخطوتين نظّرتا لتغييرات أنطولوجية خاصة، والتي اعتبرت مهمة في تحليل السياسة الدولية[2]. هناك خطوة أخرى تحركت بعيدا عن القطب العقلاني وهي خطوة النيوليبرالية المؤسساتية نحو المنطقة الوسطى، لقد نظّرت للأفكار كعوامل إجتماعية واشتغلت على فرضية تأثير الأنطولوجيا التكوينية للبيئة السوسيو- ثقافية على تشكيل المصالح، ونجمت عن هذه العملية ما يعرف بـــ "محطة الأفكار الإجتماعية" التي ضمت أعمال البنائيين الحداثيين أو التقليديين المتمثلة في مجموعة من الدراسات الإمبريقية حول دور الأفكار والمعتقدات والمعايير في السياسة العالمية[3]. في الوقت نفسه هناك محطات بُنيت على الجسر من الجانب التأملي، ويمكن مثلا ملاحظة الدور المهم لنظرية الألعاب اللغوية في تفسير وفهم النزاعات من خلال التركيز على الأنطولوجيا الإجتماعية لأفعال الكلام قد أدى إلى إنشاء محطة "اللغة" أو "محطة الخطاب"[4]. وهكذا دواليك يستمر بناء المحطات تدريجيا إلى غاية الوصول إلى أعلى موقع في نصف الدائرة الذي تحتله محطة المعايير كرمز للمنطقة الوسطى الواعدة بدفع عملية التنظير للعلاقات الدولية بعيدا عن إقصائية كل من العقلانية والتأملية، وإذا نجحت البنائية في هذا المسعى فسوف تكون بحق النظرية المهيمنة أو المسيطرة على حقل العلاقات الدولية.

المطلب الرابع: إسهامات وتحديات التنظير البنائي للعلاقات الدولية.

حينما قدم البنائيون مشروعهم الطموح لتجاوز الإنسداد الحاصل في مجال التنظير للعلاقات الدولية فإن الكثير من المختصين والمهتمين بالنظرية قد ترقبوا بشغف ما سيسفر عنه هذا المشروع، لكن مع مرور الوقت تبين أنه لم يكن أكثر من وعود لم يتفق حتى البنائيون أنفسهم حولها، ومع ذلك فهذا لا يمنع من إيفاء البنائيين ما لهم وما عليهم. سنحاول من خلال العنصر التالي الأول ذكر ما قدمته البنائية لمجال التنظير للعلاقات الدولية، ومن خلال العنصر الثاني إبراز أهم إخفاقات وتحديات البنائية.

---

[1] Ibid, p 19.
[2] Idem.
[3] Idem.
[4] Idem.

الفرع الأول: حلول بنائية لمآزق الإتجاه السائد.

حسب دال كوبلاند (*Dale Copeland*) فإن هناك ثلاثة إسهامات أو افتراضات تجعل من البنائية شكلا متميزا من التنظير للعلاقات الدولية، وهي كالتالي:

1- تنظر البنائية للسياسة العالمية على أنها محكومة وموجهة بمجموعة من القيم والمعايير والأفكار المشتركة بينذاتانيا بين مختلف الفاعلين. فالبنائيون بتركيزهم على البعد البينذاتاني للمعرفة فإنهم يرغبون في تأكيد الطابع الإجتماعي للوجود الإنساني والدور الذي تلعبه الأفكار المشتركة كبنية مثالية تقيد وتشكل السلوك[1].

2- تؤكد البنائية على أن البنية المثالية (*Ideational Structure*) لها تأثير على سلوك ونشاط الفواعل يتجاوز مسألة الضبط (*Regulative*) إلى التشكيل والتكوين (*Constitutive*)، فالبنى تقود الفواعل إلى إعادة تعريف وتحديد مصالحها وهوياتها في عملية من التفاعل المستمر على عكس ما تقول به كل من النيوواقعية والنيوليبرالية من أن المصلحة والهويات ثابتة وذلك لأجل عزل وإبراز الأدوار السببية لكل من القوة والمؤسسات الدولية[2].

3- تزعم البنائية أن البنى المثالية والفواعل يحدد ويشكل كل منهما الآخر، فالبنى تشكل الفواعل في ضوء مصالحها وهوياتها وفي المقابل يتم إعادة إنتاج البنى من خلال الممارسات الخطابية (*Discursive Practices*) للفواعل، وهذا يعني أن الوكلاء (الفواعل) يستطيعون تغيير البنى من خلال أفعال الإرادة الإجتماعية[3].

يشير حجار عمار إلى أن أهم إسهامات البنائية الإجتماعية بالنسبة لعملية التنظير للعلاقات الدولية يتمثل في محاولة إيجاد حل لإشكالية العلاقة بين الوكيل والبنية (*Agent-Structure Problem*)، فهي تقترح حلا وسطا لا يقصي أيا منهما كما فعلت الواقعية الجديدة مثلا عندما تبنت تحليلا بنيويا خالصا[4]. البنائيون يعتقدون أن كلا من الوكيل والبنية يشكل أحدهما الآخر في عملية مستمرة ولا نهائية وبالتالي التحليل الجيد يجب أن يأخذ بعين الإعتبار هذا الإتصال العضوي والوظيفي بينهما.

تيد هوبف من جهته، يرى أن البنائية استطاعت أن تقدم حلولا ومفاهيم بديلة لعدد من المشكلات والقضايا التي أثارها منظرو الإتجاه السائد بشقيه (النيوواقعي والنيوليبرالي) من مثل: توازن

---

[1] Dale C. Copeland, The Constructivist Challenge to Structural Realism: A Review Essay, *International Security*, Vol 25, No 02, Autumn 2000, p189.

[2] Ibid, p 190.

[3] Idem.

[4] عمار حجار، مرجع سابق، ص41.

التهديد، مأزق الأمن، المفاهيم المؤسساتية النيوليبرالية للتعاون في ظل الفوضى، والنظرية الليبرالية للسلم الديمقراطي[1]. وتفصيل ذلك كما يلي:

1- توازن التهديد؛ يفترض الواقعيون الجدد في مسلمة تقليدية أن الدول تتحالف ضد القوة أو الطرف الأقوى، ويستدرك ستيفن والت على هذا الإفتراض بالقول إنه خاطئ إمبريقيا، إذ تتحالف الدول في حقيقة الأمر ضد التهديدات، فالدول لا تتحالف ضد القوة وإنما ضد نمط خاص ومعين من القوة. وهنا يتدخل البنائيون ليشيروا إلى العنصر المفقود في النظرية الواقعية لتوازن التهديد كما قدمها والت والمتمثل في إدراك التهديد (*Threat Perception*)[2]، فالإقرار بأن الدول تتحالف ضد التهديد معناه ضرورة التسليم بأن التهديد هو عملية إدراكية ومن طبيعة مثالية، ومنه وجوب العودة إلى فهم وتحليل هويات وتصورات وإدراكات الفاعلين لأنفسهم ولغيرهم في مجال السياسة الدولية.

2- مأزق الأمن؛ ينتج حسب الواقعيين الجدد عن عامل اللايقين (*Uncertainty*)، فالدول لا تكون متأكدة على وجه اليقين من مقاصد ونوايا الدول الأخرى بسبب عدم كفاية معرفتها وثقتها بالآخرين، وبالتالي هناك إمكانية كبيرة لانخراط الدول في سلوك نزاعي ضد بعضها البعض. لكن البنائيين يتساءلون عن صدق هذا الإفتراض والتحليل بالنسبة إلى الدول أعضاء الحلف الواحد أو بالنسبة لأعضاء المؤسسة الإقتصادية الواحدة أو بالنسبة لدولتين سلميتين أو بين دول محايدة وهلم ما جرا. يعتقد البنائيون أن "عامل اللايقين" في السياسة الدولية يمكن أن يكون مسببا كبيرا للتهديد كمتغير ولكن ليس كعنصر ثابت، بالإضافة إلى أن "الهويات" تعمل على الإقلال من خطر اللايقين، فالدول تدرك باقي الدول الأخرى بشكل مختلف ومتمايز[3]، فالقدرات النووية لفرنسا وروسيا الإتحادية مثلا لها إدراك وفهم مختلف بالنسبة لصانع القرار البريطاني.

3- التعاون النيوليبرالي؛ يضع الليبراليون الجدد شرطا أساسيا لتحقيق التعاون بين الدول يتمثل في مبدأ "شفافية الفعل" (*Transparency of Action*)[4]، وهذا لا يمكن تحقيقه حسبهم إلا عن طريق المؤسسات الدولية التي تزيد من عامل ثقة الدول بعضها ببعض، أي تصبح "آلية مراقبة" تتيح للدول رؤية ما تفعله الدول الأخرى، كما أنها تخلق قواعد وإجراءات للرقابة والعقوبة مما يدفع الدول إلى الإلتزام بعملية التعاون الدولي[5]. ورغم أن البنائيين يشاركون الليبراليين الجدد فكرة إمكانية التعاون الدولي في ظل الفوضى إلا أنهم يختلفون معهم في كيفية حدوث ذلك، فالليبراليون الجدد ينطلقون من

---

[1] Ted Hopf, op. cit, p186.
[2] Ibid, p 187.
[3] Ibid, p 188.
[4] Idem.
[5] Ibid, p 189.

مسلمة رغبة الدول (مصلحة محددة سلفا) في تحقيق التعاون الدولي ولكنهم يصطدمون بعامل البيئة الخارجية، وعليه فإنهم يشتغلون على كيفية جعل هذه البيئة (عامل خارجي) محفزة وحاضنة لعملية التعاون، بينما يبدأ البنائيون من العامل الداخلي المتعلق بهوية الدولة في تقدير وفهم مصالحها في منطقة أو مجال معين، وبالتالي فإن توزيع الهويات والمصالح المتنافسة هو الذي يساعد على تفسير إمكانية التعاون بين الدول[1].

4- نظرية السلم الديمقراطي؛ الفرضية التقليدية التي يسوقها الليبراليون الجدد من أن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها تتعلق بطبيعة ومسارات اتخاذ القرار بشأن الحرب والسلم داخل أنظمة هذه الدول والتي يلعب فيها الإعلام دورا كبيرا. لكن البنائيين يعطون تفسيرا آخر، فإذا كانت الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض فذلك بسبب إدراك كل منها للآخرين، على اعتبار أن هويات ومصالح الدول تشكلها المعايير والممارسات الإجتماعية، فالدول الديمقراطية تتصرف بسلمية اتجاه الدول التي تدرك وتفهم بأنها ديمقراطية[2]. كما يضيف البنائيون أنهم باستطاعتهم تفسير فترات من السلم أو غياب الحرب بين دول لا تحكمهم أي مؤشرات موضوعية للديمقراطية في أمريكا اللاتينية مثلا وفي إفريقيا، وذلك بالإستناد إلى كيف تنظر هذه الدول إلى أنفسها وإلى الآخرين إجتماعيا.

أنتجي واينر يجادل ويشير إلى أن حقل العلاقات الدولية قد عرف في بدايته نقاشا نظريا أحاديا، ثم أطرته النقاشات النظرية الثنائية الأطراف لمدة طويلة نسبيا، إلا أن البنائية قد نجحت في جعله تعدديا من الناحية النظرية، وسمحت برؤية هذه الأخيرة على أنها تعكس نمط التطور الفسيفسائي (*Mosaic*) بدلا من النماذج التي قدمها كل من توماس كون (الصراع من أجل براديم وحيد) وإمري لاكاتوش (اللامقايسة بين الإفتراضات المتنافسة)[3].

الفرع الثاني: مآزق وإخفاقات البنائية.

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها البنائيون في كسر الجمود الذي رافق الحقل النظري بعد الإنسداد الذي أحدثه النقاش بين العقلانيين والتأمليين، وفي محاولة جمعهم على طاولة نقاش واحدة يكون فيها التصور البنائي لتحليل السياسة العالمية بمثابة خارطة طريق، إلا أن هناك انتقادات عديدة طالت مشروعهم، بل ومثلت عقبة حقيقية تدفع إلى القول بأنه مشروع فاشل منذ البداية.

أولى الإنتقادات التي طالت البنائيين تعلقت بعدم قدرتهم على ضبط المفاهيم والمصطلحات التي يستخدمونها في تحليل السياسة الدولية، فعلى سبيل المثال يجادل كل من فاينمور وسيكينك بأنه لا يوجد

---

[1] Idem.
[2] Ibid, p 192.
[3] Antje Wiener, op. cit, p 16.

اتفاق واضح حول ما نقصده بالهوية، كيف يستطيع الباحثون بشكل مقبول تحديد ما هي هوية الدولة، ما صنف الهويات البارزة التي يمكن أن توجد في السياسة الدولية في أي لحظة تاريخية معينة[1]. ويذهب كل من كويرت (*Kowert*) وليقرو (*Legro*) إلى حد القول بأن الهوية أصبحت مصطلحا مُضلِّلا، فهي تساعد بغزارة على تفسير عدد كبير من الأفعال، لكنها في الوقت نفسه لا تسمح لنا بالتوقع أو التنبؤ من أن دولا ذات أنماط معينة من الهوية سوف تتصرف وفق أنماط معينة من السلوك، وعليه فطالما بقيت الهوية غير محددة فإنها ستنتج تفسيرات جد خاصة لأفعال وسلوكات الدول، وتقدم بذلك أملا ضعيفا بشأن الوصول إلى تعميمات حول الهوية والسياسة الدولية[2]. بالإضافة إلى أن البنائيين يختلفون حول مصدر ومحددات الهوية، فهم منقسمون إلى فريقين: الأول بقيادة ونت ويعتقد أن البيئة الخارجية (الدولية) تلعب الدور الأكبر في تشكيل هويات الدول، أما الثاني بقيادة كاتزنشتاين فيعتقد أن الهوية هي بشكل رئيسي خاصية محلية نجمت عن الإيديولوجيا الوطنية التي بدورها شكلت إدراكات الدول لمصالحها ومن ثم لسياساتها[3].

يخفق البنائيون كذلك في التحليل والإجابة عن السؤال: كيف تكونت المعايير أو المثل في المقام الأول؟ وكيف تتغير المعايير بمرور الوقت بتفاعلها مع وكلاء بعينهم؟[4]

من الناحية الإمبريقية يشير أحمد أبو زيد إلى أن البنائية كما يقول ونت نفسه تعاني ضعفا واضحا، إذ تعتمد على ملاحظة ظواهر وأشياء لا يمكن ملاحظتها، لأنها ببساطة ليست من طبيعة مادية بل هي مثالية[5]. وهذا يؤثر في الواقع على قيمة ومصداقية النظرية البنائية من منظار وضعي، إذ لا يمكن التأكد والتحقق ميدانيا من صحة ما تطرحه من أفكار وافتراضات.

يضيف أبو زيد أن افتراضات البنائية في فهم وتحليل سلوك الدول لا تصمد أمام أحداث الواقع الدولي، فهي تعجز عن تفسير الحالة التي يمكن أن يثور النزاع فيها بين الدول والجماعات التي تشترك سويا في الهويات والقيم والأفكار والمعايير السائدة فيما بينها[6]. فعلى سبيل المثال بما تفسر البنائية غزو العراق للكويت سنة 1990 بالرغم من أنهما دولتين عربيتين؟ وكيف تفسر البنائية الصراع والتناقض بين دعاوى "الوطنية" / "القطرية" و"القومية" / "الوحدة" بين الدول العربية وغيرها؟ وكيف تفسر استمرار رفض دول مجلس التعاون الخليجي كلا من اليمن والعراق لعضوية منظمة مجلس التعاون الخليجي بالرغم

---

[1] Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, op, cit, p 399.

[2] Idem.

[3] Idem.

[4] حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص184.

[5] أحمد محمد أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، مرجع سابق، ص64.

[6] أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، مرجع سابق، ص58.

من التماثل القيمي وفي الهويات؟ ليصل أبو زيد في النهاية إلى الحكم على البنائية بأنها نظرية تقول الكثير جدا في شرح القليل جدا من العلاقات الدولية[1].

مارسيل فاليري يؤكد أن البنائية تعاني بشكل عام من مشكلة عدم الإنسجام الإبستمولوجي، إذ أن تباعد واختلاف أجندات البنائيين فيما بينهم يكشف عن تحفظهم وإحجامهم عن بناء براديم شامل للسياسة العالمية، فمن العسير الجمع والمؤالفة بين الإتجاهات البنائية الحداثية وتلك التي تتبنى توجهات ما بعد حداثية[2].

وهذه المشكلة تمثل في الحقيقة المدخل نحو النقد الأساسي الذي يُبرِّر أو يُسوِّغ للبعض السخرية من مشروع البنائيين الطامح إلى جسر الفجوة بين العقلانية والتأملية، إذ يجدر بالبنائيين في المقام الأول حل الخلاف الإبستمولوجي القائم بينهم. فالبنائيون قد وقعوا في المأزق (الإبستمولوجي) نفسه الذي وقع فيه النقاش بين الوضعيين وما بعد الوضعيين في نهاية الثمانينيات، حيث مثل هذا المأزق خط التصدع الرئيسي بين البنائيين الحداثيين ونظرائهم ما بعد الحداثيين، وبدل الدعوة وإقناع العقلانيين والتأمليين إلى الجلوس على طاولة نقاش واحدة أصبحت هذه الدعوة موجهة إلى التيارات البنائية نفسها. وعليه فإن باقي المقاربات النظرية الأخرى سوف تتخذ موقف المتفرج والمراقب لما ستؤول إليه محاولات البنائيين لرأب الصدع القائم بينهم. وهنا نستطيع القول أن البنائيين هم الأولى والأكثر حاجة لمنطقة وسطى فيما بينهم قبل اقتراحها على العقلانيين والتأمليين.

لقد مثلت المنطقة الوسطى التي اقترحها البنائيون، في المقام الأول، محكا حقيقيا لانخراط البنائيين أنفسهم بمختلف تياراتهم في هذا المسعى التوفيقي، حيث من المتوقع أن لا تلتحق البنائية ما بعد الحداثية بهذا المشروع نظرا للبون الشاسع الذي يفصلها عن البنائية الحداثية إبستمولوجيا، فضلا عن أن تكون جاذبة لتيارات كل من العقلانية والتأملية. وفي الحقيقة، كما يلاحظ العديد من النقاد، فإن البنائية قد قوضت مشروعها منذ البداية عندما تبنت إبستمولوجيا وضعية وأنطولوجيا ما بعد وضعية، حيث أُستبعد التأمليون من النقاش الرابع الذي ارتد إلى نقاش ثنائي بين البنائية والعقلانية حول الأنطولوجيا بعد أن سلمت البنائية الحداثية للعقلانيين بصواب منحاهم الإبستمولوجي والمنهجي.

---

[1] المرجع نفسه، ص59.

[2] Valerie Marcel, The Constructivist Debate; Bringing Hermeneutics (Properly) In , Paper presented at the 2001 ISA conference, 21 February 2001.
http://www.usak.org.tr/dosyalar/dergi/3abv06hKYpVj1fK71jEi4AP2g6ctBc.pdf

الخاتمة:

كان المسعى من البحث في البداية واضحا ومحددا إذ تعلق بمعرفة الأسباب والعوامل الدافعة والمحركة لعمليتي التنظير والتطور النظري لحقل العلاقات الدولية، باعتبار التقدم النظري الكبير الذي عرفه الحقل، والذي يُحصي على الأقل تعاقب أربعة نقاشات نظرية كبرى، والعديد من النقاشات النظرية الفرعية، وكذا العدد الكبير من النظريات التي تتنافس حول مكان ضمن الخارطة المعرفية والنظرية للعلاقات الدولية. وكانت المهمة – على صعوبتها – تبدو ممكنة، إلا أن عملية الإنتهاء من البحث قد فتحت أعيننا على مجموعة من القضايا والنتائج المهمة، نذكرها كما يلي:

أولا: على عكس الفكرة الشائعة والمتداولة حد الإجماع من أن تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية قد حدث بصورة خطية وتعاقبية بحيث دار النقاش الأول بين المثاليين والواقعيين وأعقبه نقاش ثان بين التقليديين والسلوكيين... إلخ، إلا أن البحث أبان عن وجود استفهامات عديدة تطال الإجماع حول هذه الفكرة أو التصور، بل إن هناك من شكك وقدم أدلة على زيف هذه الروايات وتحيزها لصالح تقاليد فكرية ونظرية معينة على حساب أخرى، وبالتالي فإن هناك حاجة ملحة لإعادة استكشاف ودراسة التاريخ النظري للعلاقات الدولية، بغية استعراض وتقييم ومن ثم إنصاف كل الإسهامات والجهود التي بذلت في تطوير نظرية العلاقات الدولية.

ثانيا: يطال التشكيك السابق عملية تحديد جذور وبدايات العلاقات الدولية كحقل معرفي أكاديمي، وكذلك الكيفية التي تطور بها، بحيث يثور الجدل حول مسألة الربط أو الفصل بين مجالي الفكر السياسي والعلاقات الدولية بين مؤيد ومعارض رغم أن الكفة تميل لصالح المؤيدين لاعتبارات قد لا تكون علمية بالضرورة، وحول الكيفية التي نفسر بها التقدم الذي عرفه الحقل بين من يرى فائدة كبيرة في اتباع منهج كون الذي يعتمد على فكرة تعاقب البرادايمات المهيمنة، وبين من يحبذ رؤية لاكاتوش للنظريات الموجودة بوصفها برامج بحثية متنافسة، وبين هذا وذاك تبرز مشكلة اللامقايسة أو عدم القدرة على المفاضلة بين النظريات المختلفة، مما يضطرنا إلى إعادة النظر في فكرة ومفهوم "التقدم" في حد ذاته. لكن هذا لا يعني أبدا نفي فكرة التقدم عن الحقل بأي شكل من الأشكال.

ثالثا: توصلنا من خلال عملية تحديد المقصود بطبيعة العلاقات الدولية إلى أن التحديد الشائع لميلاد العلاقات الدولية كظاهرة والذي يربطها بمعاهدة ويستفاليا (1648) هو غير صحيح كلية، إذ هناك دلائل تشير إلى وجود الدولة القومية قبل هذه التاريخ، كما أن الأشكال التاريخية للدولة لم تختف مباشرة بعد هذا التاريخ (بقاء الإمبراطوريات حتى القرن التاسع عشر)، بالإضافة إلى أن الكنيسة بقيت تلعب دورا مهما بعد هذا التاريخ، وعليه وجب إعادة النظر في ربط ظهور العلاقات الدولية بظهور

الدولة القومية. وفي مقام ثان أشرنا إلى عقم وعدم فائدة اللجوء إلى التعاريف التي تجعل من العلاقات الدولية تشمل كل شيء، أو تلك التعاريف التي تسعى إلى أن تكون توفيقية وتأليفية، وبدلا من ذلك بيّنا كيف أن عملية تعريف العلاقات الدولية تعتمد بالأساس على نمط النظرية الذي نتبعه، حيث أنه بعد بناء النظرية واعتمادها تصبح تلعب دورا أساسيا في تحديد ماذا ندرس؟ وكيف ندرس؟ وفي تقرير طبيعة السياسة الدولية نفسها أهي ثابتة كما يرى الواقعيون، أم هي متغيرة كما يرى نظراؤهم من الليبراليين والماركسيين وباقي النظريات الأخرى التي تسعى إلى تغيير عالم العلاقات الدولية والمبادئ التي تحكمه.

رابعا: البحث في تحديد طبيعة نظرية العلاقات الدولية أفضى إلى وجود تجاذب بين من يرون بإمكانية الوصول إلى نظرية عامة وعلمية للعلاقات الدولية، مستندين في ذلك إلى ما يمكن أن تُمدهم به الفلسفة الوضعية ومناهجها في هذا المجال، وعليه تأخذ طابع النظرية التفسيرية. بينما هناك من يعدم هذه الإمكانية لِيُنيطَ بالنظرية دور الفهم لحالات محددة لا يمكن تعميمها، والنظرية لها مهمة إعادة تشكيل الواقع. والمفاضلة بين النظريتين أو بين النظريات بصفة عامة، وقياس جودتها، لا يحتكم بالضرورة إلى معايير علمية صارمة (رغم أهميتها)، بل إن هناك معايير أخرى ذاتية وجمالية وفنية كما يقرر ذلك فيلسوف العلم توماس كون.

خامسا: الجدل حول إشكالية العلمية داخل حقل العلاقات الدولية قادنا إلى تتبع مفهوم العلم الذي حتى وإن كانت جذوره قديمة إلا أن المقصود به هو ذلك التصور الذي يربطه بالفلسفة الوضعية ومناهجها، حيث يقرن علمية أي فرع دراسي بمدى التزامه بقواعد المنهج العلمي "التجريبي"، وهنا وجبت الإشارة (كما يدعي الوضعيون) إلى أن الفارق بين العلوم الطبيعية والعلوم الإجتماعية هو في درجة الإلتزام لا في إمكانيته. غير أن هذا المفهوم للعلم لقي انتقادا شديدا من طرف ما بعد الوضعيين الذين جعلوا من العلم منبرا يعكس الإختلاف والتنوع وجعلوا له وظيفة ومسؤولية أخلاقية، فالعلم كما يراه ما بعد الحداثيون هو وسيلة للتخلص من قيود وأوهام الحداثة، وكما يراه النقديون هو وسيلة لتحرير المجتمع والفكر الإنسانيين من هيمنة وسطوة الليبرالية الرأسمالية، وكما يراه النسويون هو وسيلة للإنعتاق من ربقة الهيمنة الذكورية.

سادسا: تسليمنا بأن الوضعية مثلت الإطار العام المهيمن للبحث في مجال العلاقات الدولية جعلنا نتحرى حول الأهداف التي تسعى كل من الليبرالية والواقعية والماركسية إلى تحقيقها.

وقد توصلنا إلى أن الليبراليين في عمومهم قد جعلوا من إقامة السلم والأمن الدوليين هدفهم الأساسي والنهائي، لذلك جاءت كل نسخهم النظرية التي قدموها معبرة عنه، لكن آلياتهم ووسائلهم في تحقيق ذلك قد اختلفت وتنوعت بسبب التغير في الظروف الدولية السائدة، وبسبب المراجعات التي تحدث باستمرار لدى المفكرين الليبراليين، سواء كنتيجة للممارسات النقدية الذاتية أو كاستجابة

للإنتقادات التي تطالهم من خارج التيار الليبرالي. الليبرالية الدولية قامت على فكرتين أساسيتين: 1) تعزيز التجارة الدولية يؤدي إلى تعزيز السلم بين الدول، 2) إنشاء فيدرالية عالمية تضم دولا جمهورية سيقضي على مصادر النزاعات الدولية. المثالية رأت أن السلم لا يمكن أن ينبثق تلقائيا ولكن لا بد من وجود مؤسسات ترعاه، لذا دعت إلى إقامة حكومة عالمية تتولى إدارة الشؤون الدولية. الوظيفيون بشقيهم دعوا إلى تجاوز عائق السيادة في العملية التكاملية من خلال التركيز على المدخل الإقتصادي. الليبراليون الجدد راهنوا على دور المؤسسات الدولية في التخفيف من حدة الفوضى من خلال لعبها دور الوسيط في العلاقات بين الدول. وأنصار السلم الديمقراطي تفاءلوا كثيرا بانهيار الإتحاد السوفييتي وانتصار الرأسمالية الإقتصادية والديمقراطية الليبرالية، وبذلك راهنوا على إمكانية دمقرطة باقي النظم السياسية ليعم الأمن والسلم كل العالم على قاعدة الإفتراض القائل بأن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها.

جهود الواقعيين في الوصول إلى نظرية علمية وعامة للعلاقات الدولية دشنها هانز مورغنتاو الذي افترض أن القوة هي المحرك الأساسي والشامل لكل تفاعلات السياسة الدولية، وهي المفسر لسلوكات الدول الخارجية، وتجد قوانينها في الطبيعة البشرية. كينيث والتز الذي اعترض بشدة على مفهوم الطبيعة البشرية بوصفه غير علمي، أقام نظريته على مفهوم فوضوية النظام الدولي الذي يعتبر برأيه المحدد الأساسي ومصدر تفسير سلوكات الدول. الواقعيون الذين جاؤوا بعد والتز اختلفوا حول مدى توفر الأمن، وانقسموا بذلك إلى دفاعيين وهجوميين، الدفاعيون يرون بإمكانية توفره على أساس أن القوة هي وسيلة لتحقيق هدف أعلى هو الأمن وبالتالي فالدول دائما ما تسعى إلى تطوير سياسات دفاعية، أما الهجوميون فيعدمون هذه الإمكانية لاعتقادهم بأن طموح الدول في امتلاك المزيد من القوة لا يتوقف إلا بتحقيق الهيمنة، وعليه فإن الدول دائما ما ترغب في تطوير سياسات هجومية. وهناك من الواقعيين الجدد من استعاض عن دور وتوزيع القدرات العسكرية بدور وتوزيع القدرات الإقتصادية، حيث يتحدث روبرت جيلبين عن نظام دولي مستقر بالهيمنة بدل ارتكازه على مفهوم توازن القوى، ذلك أن نظاما اقتصاديا دوليا مستقرا يحتاج إلى قوة عسكرية مهيمنة تؤمن بالقواعد والمبادئ التي قام عليها هذا الإقتصاد وتعمل على تأمينه وبقائه.

على عكس الليبراليين والواقعيين سعى الماركسيون إلى عالم لا تكون فواعله الأساسية الأفراد أو الدول أو ما فوقهما من تنظيمات دولية، وهذا يمر حتما عبر التخلص من الرأسمالية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي. لكن قبل ذلك هناك صراع طبقي حاد بين البورجوازية والبروليتاريا يمتد ليشمل جميع مناحي الحياة الإنسانية بما في ذلك العلاقات بين الدول، وعلى مستوى هذه الأخيرة يتجلى الصراع في صور عديدة منها الإمبريالية والإستعمار والتبعية... إلخ. وعلى الرغم من أن الماركسيين لا يقدمون نظريات متماسكة إلا أنهم يفلحون عندما يتحدثون عن حقيقة الواقع الدولي خاصة عند وصف

مشاكل العالم الثالث، وأن تركيزهم على المدخل الإقتصادي وعلى طبيعة النظام الإقتصادي العالمي في فهم مشكلات السياسة الدولية لا يزال مهما في عالم ما بعد الحرب الباردة.

سابعا: لم تستطع أي من النظريات السابقة أن تسد باب البحث في مجال العلاقات الدولية، ولا حتى النظريات البديلة التي تبنت توجهات ما بعد وضعية فلسفيا، إبستمولوجيا، ومنهجيا.

ما بعد الحداثة دافعت عن فكرة نسبية الحقيقة وارتباطها بالزمان والمكان والسياقية ... إلخ، وعن تعدد المناهج والطرق الموصلة إليها، وبالتالي رفضت رفضا قاطعا ما يدعيه الوضعيون من إمكانيات الوصول إلى حقائق شاملة، ثابتة ولا تتغير، وبدلا من ذلك فقد دخلت في عملية هدم شاملة لكل الأسس التي قامت عليها الوضعية بدءا من مبدأ الأحادية الإبستمولوجية والمنهجية، ومن فكرة الموضوعية والحيادية، ومن فكرة وجود أنساق معرفية ونظريات كبرى (سرديات) يمكن أن تهيمن على حقل معين من الحقول الإجتماعية، ومن فكرتي "اللاتاريخية" و"اللازمنية" للقواعد والقوانين التي تحكم الظواهر الإجتماعية... إلخ. لقد رفض أنصار ما بعد الحداثة مقولات الواقعية مثلا واعتبروها نتاج سياقية معينة (تعكس خبرة أوروبية خالصة) وبالتالي فهي لا تمثل أبدا جوهر حقيقة السياسة الدولية. تركيز ما بعد الحداثيين على عملية الهدم أفقدهم القدرة على البناء، وعليه فهم لا يقدمون بديلا عن الراويات الكبرى السائدة في الحقل.

النقديون الذين هم ورثة الماركسيين حاولوا تجاوز النظرية التقليدية - التي تكتفي حسبهم بدراسة وتحليل وتفسير الواقع الموجود دون أن تستهدف تغييره - وذلك بتقديم مفهوم النظرية "النقدية" التي تعمل على مستويين: الأول نقد وتقويم وإعادة توجيه العلم الذي يدرس السياسة الدولية ومنه إعادة تحديد أدوار النظرية فيه، والثاني نقد السياسة الدولية ذاتها من حيث المبادئ والغايات التي تحكمها. لقد اعتبر النقديون أن وظيفة النظرية في حقيقة الأمر هي تحرير الإنسان والمجتمعات وجميع أشكال التفاعل والنشاط الإنساني من هيمنة الرأسمالية فكريا وعمليا.

النسويون من خلال مشروعهم الرامي إلى تخليص حقل العلاقات الدولية من هيمنة الذكور قدموا لنا مفهوم "الجندر"، حيث يراهنون على أن استخدامه في الدراسة والتحليل سيعيد تشكيل رؤيتنا ومفاهيمنا، ليس للسياسة الدولية فقط، وإنما للحياة الإنسانية ككل. النسويون جادلوا بأن نظريات السياسة الدولية والمفاهيم التي تقوم عليها كما يقدمها الإتجاه السائد وعلى رأسه الواقعية هي مجندرة بشكل كبير، بحيث تعكس تحيزا ذكوريا فاضحا أفضى إلى انعكاسه في طبيعة ممارسات السياسة الدولية القائمة على مفاهيم القوة والصراع والنزاع ... إلخ، وعليه فمهمة النسويين هي إعادة تشكيل السياسة الدولية تنظيرا وممارسة بما يكفل تمثيل وجهة نظر النساء.

ثامنا: الجدال والنقاش الذي ثار واشتد بين التوجهين السابقين (الوضعيين وما بعد الوضعيين) انتهى إلى طريق مسدود، بحيث أضحيا يتحدثان عن عالمين للعلاقات الدولية مختلفين تماما، وبذلك عن نمطين مختلفين تماما للتنظير، بل إن عملية التنظير قد دخلت في أزمة حقيقية، لذا انبرى البنائيون الإجتماعيون لرأب الصدع بينهما عن طريق بناء جسر أو "أرضية وسطى" بينهما تكون قاعدتها الإبستمولوجية وضعية وقاعدتها الأنطولوجية ما بعد وضعية أو مثالية، لكن هذا المشروع الجريء والمثير لم يحفز حتى الأطراف البنائية (الحداثية وما بعد الحداثية) لعبور هذا الجسر، فضلا عن أن يجذب اهتمام العقلانيين والتأمليين. مما حذا بالبعض إلى القول بأن النقاش الذي أطلقه البنائيون تحول إلى نقاش ثنائي بينهم وبين العقلانيين، وذهب البعض الآخر إلى القول بأن هذا النقاش ارتد إلى النقاش الذي كان قبله، أي بين الوضعيين وما بعد الوضعيين، وذلك حينما تشابهت خطوط التمايز والإنقسام الإبستمولوجي بينهما.

وأخيرا يمكن القول، إن تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية كان نتاجا للمحركات التي ورد ذكرها في الفرضيات السابقة. بحيث أن جزءا كبيرا من عملية التنظير كان وصفا ومرآة عاكسة لما يحدث في واقع السياسة الدولية. فكان لا بد للنظرية أن تتماشى مع هذا الواقع وتسايره، حتى تكتسي صفة تمثيله بصدق، وحتى لا تنفصل عنه؛ واستفاد الحقل النظري من الكتابات والنقاشات التي جرت في تخصصات أخرى، وعلى رأسها: الفلسفة، علم الإجتماع، علم السياسة، وعلم الإقتصاد. بحيث نهلت الواقعية الجديدة - على سبيل المثال - من بعض افتراضات "الإقتصاد الجزئي". والبنائية الإجتماعية في نظرتها الأنطولوجية للواقع الإجتماعي التي استقتها من علم الإجتماع. ما بعد الحداثة وتركيزها على تقويض البناء الفلسفي والإبستمولوجي للوضعية، معتمدة في ذلك على النقاشات التي أثيرت حول الحداثة وسبل تجاوزها في الفلسفة والأدب؛ كان تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية نتاجا كذلك لعمليات النقد وكشف مكامن الخلل والقصور، التي مارستها النظريات اللاحقة على النظريات السابقة، بحيث أن النقاشات والجدالات التي ثارت بينها أدت من جهة، إلى ضرورة المراجعة والنقد الذاتي لتحسين قدرة الفهم / والتفسير لدى كل نظرية، ومن جهة أخرى، إلى طرح العديد من الأفكار والرؤى والمواضيع والأسئلة التي لم تكن مطروحة من قبل أو كانت مهملة. وعليه، إعطاء نَفَس جديد للحقل نحو مزيد من التقدم والتطور؛ ولا يمكن تجاهل الدور الكبير الذي لعبته الواقعية في تطور الحقل، إذ بالرغم من أنها كانت إقصائية عندما رفضت كل طرح أو نظرية لا تقبل بمسلماتها، إلا أنها قدمت مفاهيم وتفسيرات للسياسة الدولية كانت الأكثر قبولا ومصداقية، مما حتم على باقي النظريات المنافسة – وفي مقدمتها الليبرالية - ضرورة تطوير مقولاتها وافتراضاتها من أجل تحدي وتجاوز ما يطرحه الواقعيون.

إن أزمة التنظير الراهنة - والمتعلقة بالإنقسام والتباين الشديد بينما يطرحه الوضعيون وما يطرحه نظراؤهم من الما بعد وضعيين - لا تعني انسداد الأفق أمام أي إمكانية للتقدم والتطور. وهذا الأخير لا يعني بالضرورة فكرة التعاقب والإحلال، كما أنه غير مرتبط بشكل معين أو بتركيبة معينة، وإنما يرتبط فقط بالقدرة على الإبداع وتجاوز الأزمات.

قائمة المراجع

أولا: الكتب.

أ- باللغة العربية.

1- بدوي محمد طه، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972).

2- بشته عبد القادر، **الإبستمولوجيا: مثال فلسفة الفيزياء النيوتونية** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1995).

3- براون كريس، **فهم العلاقات الدولية.** ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

4- بوبر كارل، **بحثا عن عالم أفضل.** ترجمة: أحمد مستجير، (القاهرة: مكتبة الأسرة، 1999).

5- بوشنسكي إ. م، **الفلسفة المعاصرة في أوروربا.** ترجمة: عزت قرني (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992).

6- بوعشة محمد، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة،** (دار الجيل للنشر والطبع والتوزيع، 1999).

7- بوليتزر جورج، بيس جي، كافين موريس، **أصول الفلسفة الماركسية.** ترجمة: شعبان بركات، (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، الجزء الأول، د س ط).

8- بيليس جون و سميث ستيف، (محرّران)، **عولمة السياسة العالمية** (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

9- توفيق سعد حقي، **مبادئ العلاقات الدولية** (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط 3، 2006).

10- ثابت عادل فتحي، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007/2006).

11- جميل عزيز ماجدة مرسي، **النظرية العلمية في الفكر المعاصر** (المكتب العلمي الحديث للطباعة، د س ط).

12- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية، ط 1، 2007).

13- حاتم ميرفت، (محرّر)، **نحو دراسة النوع في العلوم السياسية.** ترجمة: شهرت العالم (القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة، ط 1، 2010).

14- دورتي جيمس وبالتسغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية.** ترجمة: وليد عبد الحي (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1985).

15- الزعبي موسى، **دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي** (دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001).

16- سليمان عصام، **مدخل إلى علم السياسة** (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1989).

17- عارف محمد نصر، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 2002).

18- عاصي جوني، **النظرية والإيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة** (فلسطين: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ط1، 2006).

19- عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009).

20- عطية أحمد عبد الحليم، (محرّر)، **نيتشه وجذور ما بعد الحداثة** (بيروت: دار الفارابي، ط 1، 2010).

21- العقابي علي عودة، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات** (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1996).

22- غريفيثس مارتن و أوكلاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008).

23- غضبان مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية** (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007).

24- غيلبين روبرت، **الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، ط 1، 2004).

25- فرج أنور محمد، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007).

26- كريب إيان، **النظرية الإجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس.** ترجمة: محمد حسين غلوم (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 244، 1999).

27- محمد علي ماهر عبد القادر، **فلسفة العلوم: المشكلات المعرفية** (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000).

28- مصطفى نادية محمود وعبد الفتاح سيف الدين، (محرران)، **دورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الإجتماعية: حقل العلوم السياسية نموذجا** (القاهرة، من 7/29 إلى 8/2 سنة 2000).

29- مقلد إسماعيل صبري، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة** (الكويت: ذات السلاسل للنشر، 1987).

30- موسوعة كمبريدج للتاريخ، **الفكر السياسي في القرن العشرين**، تحرير: تيرنس بول وريتشارد بيللامى، ترجمة: مي مقلد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، المجلد الأول، ط 1، 2009).

31- ناشمياز شافا فرانكفورت وناشمياز دافيد، **طرائق البحث في العلوم الإجتماعية.** ترجمة: ليلى طويل (دمشق: بترا للنشر والتوزيع، ط1، 2004).

32- نافعة حسن و عبد الفتاح سيف الدين، (إشراف وتحرير)، **العولمة والعلوم السياسية** (سلسة محاضرات الموسم الثقافي1، العام الجامعي 1998-1999، جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2000).

33- هارمان جاك، **خطابات علم الإجتماع في النظرية الإجتماعية.** ترجمة: العياشي عنصر (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2010).

34- هاو آلن، **النظرية النقدية.** ترجمة: ثائر ديب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2010).

35- هوركهايمر ماكس، **النظرية النقدية والنظرية التقليدية.** ترجمة: مصطفى الناوي (الدار البيضاء: عيون المقالات، ط1، 1990).

36- ونت ألكسندر، **النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية.** ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي (السعودية، جامعة الملك سعود، 2006).

37- وين تشارلز إم و ويجتر آرثر دابليو، **الطفرات العلمية الزائفة: عندما يطمس العلم الحقيقي ويسود العلم الزائف.** ترجمة: محمد فتحي خضر (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، ط1، 2011).

ب- باللغة الأجنبية.

1- ACKERLY Brooke and STERN Maria and TRUE Jacqui (eds.), **Feminist Methodologies for International Relations** (Cambridge University Press, 2006).

2- BAYLIS John and SMITH Steve (eds.), **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations** (UK: Oxford University Press, Second Edition, 2001).

3- BURCHILL Scott et All (eds.), **Theories of International Relations** (Palgrave Macmillan, Third Edition, 2005).

4- CHERNOFF Fred, **Theory and Metatheory in International Relations: Concepts and Contending Accounts** (Palgrave Macmillan, First Edition, 2007).

5- CRAWFORD Robert, **Idealism and Realism In International Relations**: **Beyond the Discipline** (London: Routledge, First Edition 2000).

6- DONNELLY Jack, **Realism and International Relations** (UK: Cambridge University Press, First Edition, 2004).

7- DUNNE Timothy et al (eds), **International Relations Theories: Discipline and Diversity** (UK: Oxford University Press, 2007).

8- FREYBERG-INAN Annette, **What Moves Man**: **The Realist Theory of International Relations and Its Judgment of Human Nature** (USA: State University OF New York Press, 2004).

9- GRIFFITHS Martin (ed.), **International Relations Theory for the Twenty - First Century: An introduction** (London: Routledge, First Edition, 2007).

10- HASBI Aziz, **Théories des Relations Internationales** (France: l'harmattan, 2004).

11- ISHIYAMA John and BREUNING Marijke (eds.), **21st Century Political Science: A Reference Handbook** (California: Sage Publications, 2011).

12- JAHN Beate (ed), **Classical Theory in International Relations**. (UK: Cambridge University Press, 2006).

13- JONES Richard wyn (ed), **Critical Theory and World Politics** (USA: Lynne Rienner Publishers, 2001).

14- KURKI Milja, **Causation in International Relations: Reclaiming Causal Analysis**, (UK: Cambridge University Press, 2008).

15- MANSBACH Richard and RAFFERTY Kristen, **Introduction to Global Politics** (New York: Routledge, 2008).

16- MINGST Karen, **Essentials of International Relations** (New York: W.W. Norton & Company, Second Edition, 2003).

17- MOLLOY Seán, **The Hidden History of Realism: A Genealogy of Power Politics** (New York: Palgrave Macmillan, First Edition, 2006).

18- NAVARI Cornelia (ed), **Theorizing International Society: English School Methods,** (UK: Palgrave Macmillan, First Edition, 2009).

19- NEUFELD Mark, **The restructuring of International Relations Theory**, (Cambridge University Press, First Edition, 1995).
20- REUS-SMIT Christian and SNIDAL Duncan (eds), **The Oxford Handbook of International Relations** (New York: Oxford University Press Inc, First Edition, 2008).
21- RISSE Thomas and SIMMONS Beth, (eds.), **Handbook of International Relations** (London: Sage Publications, First Edition, 2002).
22- ROCHE Jean-Jacques, **Théories des Relations Internationales** (Paris: Montchrestien, 4eme Edition , 2001).
23- SMITH Steve and BOOTH Ken and ZALEWSKI Marysia (eds), **International Theory: Positivism and Beyond** (UK: Cambridge University Press, 1996).
24- SUTCH Peter and ELIAS Juanta, **International Relations: The Basics** (London: Routledge, First Edition, 2007).
25- VAN DE HAAR Edwin, **Classical Liberalism and International Relations Theory: Hume, Smith, Mises, and Hayek,** (USA: Palgrave Macmillan, First Edition, 2009).
26- VIOTTI Paul and KAUPPI Mark, **International Relations Theory** (USA: Pearson Education, Inc, Fifth Edition, 2012).
27- WAGNER Harrison, **War and the State: The Theory of International Politics** (USA: The University of Michigan Press, 2007).
28- WEBER Cynthia, **International Relations Theory: A Critical Introduction** (New York, Routledge, Third Edition, 2010).
29- WIGHT Colin, **Agents, Structures and International Relations: Politics as Ontology** (Cambridge University Press, First Edition, 2006).

ثانيا: الدوريات والمجلات.

أ- باللغة العربية.

1- أبو زيد أحمد محمد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد36، خريف 2012.

2- ـــــــ، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، مجلة العلوم السياسية، العدد44، 2012.

3- ـــــــ، "تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد33، شتاء 2012.

4- ـــــــ، "كينيث والتز: خمسون عاما من العلاقات الدولية (1959- 2009): دراسة استكشافية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27، صيف 2010.

5- أحمد حسن الحاج علي، "العالم المصنوع: دراسة في البناء الإجتماعي للسياسة العالمية"، عالم الفكر، السنة الرابعة، العدد 33، أفريل- يونيو، 2005.

6- بودون ريمون، "العلوم الإجتماعية والنسبيتان"، إضافات، العدد13، شتاء2011.

7- جندلي عبد الناصر، "إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة"، المستقبل العربي، العدد 376، جوان 2010.

8- ـــــــ، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، المفكر، العدد الخامس، مارس 2010.

9- حسن حمدي عبد الرحمن، "علم السياسة وأزمة ما بعد الحداثة: نحو بديل حضاري"، ثقافتنا للدراسات والبحوث، المجلد 06، العدد 23، 2010.

10- زايد أحمد، "التأويل والظاهرة الإجتماعية"، التسامح، السنة الثالثة، العدد 11، صيف 2005.

11- زروق عبد الله حسن، "مناهج الدراسات الفلسفية في الفكر الغربي"، إسلامية المعرفة، السنة الرابعة، العدد14، خريف 1998.

12- سالم أحمد علي، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008.

13- الصواني يوسف محمد، "تحليل الأحداث في العلاقات الدولية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 34، ربيع 2012.

14- العتيبي عبد الله بن جبر، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية: بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 23، صيف 2009.

15- الغامدي عبد الله بن جمعان، "تحولات النماذج المعرفية في علم السياسة خلال نصف قرن"، شؤون اجتماعية، العدد 92، 2006.

16- كيوهين روبرت، "مبني للمجهول: مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدولي"، المستقبل العربي، العدد404، أكتوبر2012.

17- مفتي محمد أحمد علي، "العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي: دراسة تحليلية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثاني، المجلد 27، 1990.

18- ـــــــــــ، "المنهجية السياسية الغربية"، مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد15، العدد02، صيف1987.

19- والرشتاين إيمانويل، "تراث علم الإجتماع ووعد العلوم الإجتماعية"، ترجمة محمود الذوادي، إضافات، العددان الثالث والرابع، صيف وخريف 2008.

20- وقيع الله محمد، "مداخل دراسة العلاقات السياسية الدولية"، إسلامية المعرفة، السنة الرابعة، العدد14، خريف، 1998.

21- يخلف عبد السلام، "الرشادة في زمن العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33، جوان 2010.

ب- باللغة الأجنبية.

1- ASHWORTH Lucian M, "Did the Realist-Idealist Great Debate Really Happen? a Revisionist History of International Relations", *International Relations*, Vol 16, N°01, 2002.

2- COPELAND Dale C, "The Constructivist Challenge to Structural Realism: A Review Essay", *International Security*, Vol 25, N° 02, Autumn 2000.

3- DAVID Charles-Philippe et BENESSAIEH Afef, "La Paix par L'intégration? Théories sur L'interdépendance et les Nouveaux Problèmes de Sécurité", *Études Internationales*, Vol 28, N°02, 1997.

4- DE MONTBRIA Thierry, "Réflexions sur la Théorie des Relations Internationales", *Politique étrangère*, 64e année. N° 03, 1999.

5- DEVIN Guillaume, "Que reste-t-il du Fonctionnalisme International? ". Relire David Mitrany (1888-1975), *Critique internationale*, Vol 01, N° 38, 2008.

6- DUNNE Tim, Lene Hansen and Colin Wight, The End of International Relations Theory?, *European Journal of International Relations*, Vol 19, N° 03 , 2013.

7- FINNEMORE Martha and SIKKINK Kathryn, "Taking Stock: The Constructivist Research Program in International Relations and Comparative Politics", *Annual Review of Political Science*, N° 04, 2001.

8- GILPIN Robert, "The Theory of Hegemonic War", *Journal of Interdisciplinary History*, Vol 18, N° 04, Spring 1988.

9- HOPF Ted, "The Promise of Constructivism in International Relations Theory", *International Security*, Vol 23, N° 01, Summer, 1998.

10- KEOHANE Robert O, "International Relations Theory: Contributions of a Feminist Standpoint", *Millennium - Journal of International Studies*, Vol 18, N° 02, 1989.

11- KLOTZ Audie et LYNCH Cecelia, « Le Constructivisme dans la Théorie des Relations Internationales", *Critique internationale*, N° 02, Hiver 1999.

12- MORAVCSIK Andrew, "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics", *International Organization*, Vol 51, N° 4, Autumn 1997.

13- NAVON Emmanuel, "The Third Debate Revisited", *Review of International Studies*, Vol 27, Issue 04, 2001.

14- PETERSON V. Spike, "Feminist Theories Within, Invisible To, and Beyond IR", *Brown Journal of World Affairs*, Vol 05, Issue 02, 2004.

15- RIOUX Jean-François, KEENES Ernie et LEGARE Gregg, "Le Néo-Réalisme ou la Formulation du Paradigme Hégémonique en Relations Internationales", *Études Internationales*, Vol 19, N° 01, 1988.

16- SMITH Steve, "The Discipline of International Relations: Still an American Social Science?", *British Journal of Politics and International Relations*, Vol 02, N° 03, October 2000.

17- THIERRY Braspenning, "Constructivisme et Réflexivisme en Théorie des Relations Internationales", *Annuaire Français de Relations Internationales*, Vol 03, 2002.

18- VENNESSON Pascal, "Les Relations Internationales dans la Science Politique aux Etats-Unis", *Politix*, Vol 11, N°41, 1998.

19- WALTZ Kenneth N, "Structural Realism after the Cold War", *International Security*, Vol 25, N° 01, Summer 2000.

20- WENDT Alexander, "Constructing International Politics", *International Security*, Vol 20, N° 01, Summer 1995.

ثالثا: الرسائل.

- حجار عمار، السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل (رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة باتنة)، 2000.

رابعا: المطبوعات.

- عبد القادر عبد العالي، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، مطبوعة محاضرات ألقيت على طلبة العلاقات الدولية، جامعة سعيدة، 2009.

خامسا: مواقع الإنترنيت.

أ- باللغة العربية.

1- أبو رحمة أماني، "التحولات الفلسفية نحو ما بعد الحداثة: الواحدية الجديدة".
http://www.startimes.com/f.aspx?t=30351441

2- جرّار بسام، "النوع الإجتماعي".
www.islamnoon.com/Motafrkat/gender.htm

3- حمداوي جميل، "مدخل إلى مفهوم ما بعد الحداثة".
http://www.alukah.net/publications_competitions/0/38509/

4- ــــــــــــــ، "النظرية النقدية أو مدرسة فرانكفورت".
http://www.alukah.net/publications_competitions/0/38934/

5- حمشي محمد، "الإتجاه الماركسي للتنظير في العلاقات الدولية".
http://www.mhamchi.yolasite.com/resources.الاتجاه%20الماركسي%20للتنظير%20في%20العلاقات%20الدولية.doc /

6- الخولي يمنى طريف، "النسوية وفلسفة العلم".
http://www.alhadhariya.net/dataarch/dr-falsafyyah/index32.htm

7- دريزك جون س، "الثورات المعرفية والتحولات الرئيسية في علم السياسة"، ترجمة: عادل زقاغ.
http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_6128.html

8- الرحجي مية، "الموجات النسوية في الفكر النسوي الغربي".
http://civicegypt.org/?p=27463

9- الزعبي محمد أحمد، "إشكالات البحث العلمي للظواهر الإجتماعية".
http://www.al-moharer.net/moh249/m_zoobi249.htm

10- سلمى أميرة، "إشكاليات النقد النسوي".
http://ar.bisan.org/sites/default/files/problematics_of_feminist_criticism.pdf

11- سليم محمد السيد، "إسهامات كلية الإقتصاد والعلوم السياسية في تأصيل علم العلاقات الدولية".
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=145990&eid=306

12- سميث ستيف، "العلاقات الدولية: الروابط بين النظرية والممارسة في السياسة الدولية"، ترجمة عادل زقاغ وعبد الله راقدي.
http://histoire.3oloum.org/t18-topic

13- شلبي محمد، "دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية".
http://www.cmiesi.ma/acmiesi/file/notes/mohamed-chalabi_1.pdf

14- غريب كنعان حمة ، مفهوم النموذج المعرفي وإمكانية تطبيقه على علم السياسة.

15- قاموس بنغوين.

http://dc444.4shared.com/doc/6yOFGQCy/preview.html

16- محجوب فضيلة، "القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة، قراءات إستراتيجية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

http://acpss.ahram.org eg./ahram/2001 .1/1/read104.htm

17- ملاح السعيد، "الإشكاليات الأساسية للتنظير في التكامل الدولي".

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3073.html

18- مصطفى نادية محمود، "العلاقات الدولية في الفكر السياسي من منظورات مقارنة"، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي بقسم العلوم السياسية، أكتوبر2011.

http://hadaracenter.com/pdfs/%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf

19- ـــــــــــــــ، "التاريخ في دراسة النظام الدولي: رؤية مقارنة"، بحث مقدم إلى الندوة المصرية – الفرنسية العلوم السياسية والإجتماعية : الآفاق والتوقعات.

http://hadaracenter.com/pdfs.التاريخ%20في/pdf

20- ـــــــــــــــ، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد".

http://hadaracenter.com/pdfs.نظرية%20العلاقات/pdf

21- مصطفى هند، "النسوية وعلم السياسة من منظور مغاير".

http://www.aswic.org/ReviewsCriticismDetails.aspx?Id=4

22- مورافسيك آندري، "الإتحادية والسلام: منظور ليبرالي- بنيوي"، ترجمة: عادل زقاغ.

http://www.geocities.com/adelzeggagh/morav.html

23- ميرشايمر جون، "الواقعية: العالم الحقيقي والعالم الأكاديمي"، ترجمة: جلال خشيب.

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=324771&r=0

24- الناصر إبراهيم، "الحركة النسوية الغربية ومحاولات العولمة".

http://www.saaid.net/female/064.htm

25- وطفة علي، "مقاربات في مفهومي الحداثة وما بعد الحداثة".

http://www.aljabriabed.net/n43_08watfa.htm

26- وولت ستيفن، "العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة"، ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني.

http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

27- يورقنسن كنود إيريك، "نحو علم اجتماعي من ستة قارات، ترجمة: عبد الله راقدي".

http://www.tomohna.com/vb/showthread.php?t=2662&p=6968&viewfull=1

ب- باللغة الأجنبية.

1- DE CARVALHO Benjamin, HOBSON John, LEIRA Halvard, "The Noble Discipline of IR: The Stubborn Myths of 1648 and 1919, and the Denial of Imperialism", Paper prepared for the Millennium Annual Conference 2010, London, October 16–17.
https://millenniumjournal.files.wordpress.com/2010/09/the-noble-discipline-of-ir-millennium-conference.pdf

2- DORNELLES Felipe Krause, "Postmodernism and IR: From Disparate Critiques to a Coherent Theory of Global Politics". www.globalpolitics.net/essays/Krause_Dornelles.pdf

3- D'AOUST Anne Marie, "Abusing History: A Critical Analysis of Mainstream International Relations Theory Misconduct", Occasional Paper N° 06.
https://dandurand.uqam.ca/uploads/files/publications/etudes_raoul_dandurand/tude_rd_06_amdaoust_interieur.pdf

4- ENCYCLOPEDIA Britannica, article of "postmodernism".
http://www.britannica.com/EBchecked/topic/1077292/postmodernism

5- KURKULKA Jozef, **"**Les Lois régissant le Développement des Relations Internationales", http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/kuk2001.pdf

6- MARCEL Valerie, "The Constructivist Debate; Bringing Hermeneutics (Properly) In", Paper presented at the 2001 ISA conference, 21 February 2001.
http://www.usak.org.tr/dosyalar/dergi/3abv06hKYpVj1fK71jEi4AP2g6ctBc.pdf

7- MÁXIMO Jéssica Cristina Resende and LEITE Alexandre César Cunha, "A debate about Culture as an Epistemological Source in the Construction of International Relations Theories: the Chinese Academic Production in International Relations", Paper prepared for presentation at the Third Global International Studies Conference in Porto 17-20 August 2011,
http://www.wiscnetwork.org/porto2011/papers/WISC_2011-664.pdf

8- MEYERS Reinhard, "Contemporary Developments in International Relations Theory".
http://www.caesar.uns.ac.rs/eng/studies/2005/meyers/c2.pdf

9- REUS-SMIT Chris, "The Constructivist Turn: Critical Theory after the Cold War", Working Paper No.1996/4, Canberra, National Library of Australia, p 02,
http://archive.sgir.eu/uploads/NEVES-SILVA-sgir_ct-pp.pdf

10- VIGNESWARAN Darshan and QUIRK Joel, "International relations' First Great Debate: Context and Tradition", Working Paper 2004/1, Published by Department of International Relations, Australian National University.
http://ips.cap.anu.edu.au/sites/default/files/04-1.pdf

11- WIENER Antje**, "**Constructivist Approaches in International Relations Theory: Puzzles and Promises", Constitutionalism Webpapers, ConWEB N° 5/2006,
https://www.wiso.uni-hamburg.de/fileadmin/sowi/politik/governance/ConWeb_Papers/conweb5-2006.pdf

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان

الإهداء

خطة البحث

ملخص البحث

المقدمة..... 01-10

الفصل الأول: العلاقات الدولية كحقل معرفي أكاديمي: إشكاليات وجدالات..... 12-142

المبحث الأول: الحقل المعرفي للعلاقات الدولية: جدالات الجذور، النشأة، والتطور..... 13

المطلب الأول: الجذور الفكرية للعلاقات الدولية كموضوع بحث.....**13**

الفرع الأول: إمكانية اعتماد الفكر السياسي كمرجعية في التنظير للعلاقات الدولية.....**13**

الفرع الثاني: كيفيات الإستفادة من موروث النظرية السياسية في بناء نظرية للعلاقات الدولية.....**17**

الفرع الثالث: أهم الإسهامات الفكرية السياسية في مجال العلاقات الدولية.....**19**

المطلب الثاني: ميلاد ونشأة العلاقات الدولية كتخصص علمي.....**27**

الفرع الأول: دواعي قيام الحقل: التحول من النظرية السياسية "الدولية" إلى نظرية العلاقات الدولية.....**27**

الفرع الثاني: جدل "النقاش الأول" كمُؤسِّس لحقل العلاقات الدولية.....**31**

الفرع الثالث: إشكالية الهيمنة الأمريكية على حقل العلاقات الدولية وتداعياتها على هويته المعرفية **38**

المطلب الثالث: تفسير منطق تطور العلاقات الدولية كحقل نظري.....**42**

الفرع الأول: مدى صلاحية "النموذج الكُونِي" كنمط مفسر لتطور النظرية في العلاقات الدولية.....**42**

الفرع الثاني: أشكال تطور العلاقات الدولية كحقل نظري: البرادايماتي كبديل عن الكرونولوجي.....**47**

المبحث الثاني: إشكالية تحديد طبيعة العلاقات الدولية.....59

المطلب الأول: الجدل حول ميلاد العلاقات الدولية كظاهرة **59**

المطلب الثاني: تحديد مفهوم العلاقات الدولية: ضرورة الإنصات لما تقوله النظريات.....**63**

المطلب الثالث: تحديد مكونات العلاقات الدولية: واقع واحد وأنطولوجيات متعددة.....**69**

المطلب الرابع: الجدل حول افتراض الإستمرار/ التغير في طبيعة العلاقات الدولية.....**75**

المبحث الثالث: إشكالية تحديد طبيعة نظرية العلاقات الدولية 81

المطلب الأول: في المدلولات المفاهيمية والوظيفية لنظرية العلاقات الدولية.....**82**

الفرع الأول: تحديد مفهوم نظرية العلاقات الدولية.....**84**

الفرع الثاني: تحديد وظائف نظرية العلاقات الدولية.....**90**

المطلب الثاني: في البحث عن نظرية علمية وعامة للعلاقات الدولية: الإمكانية والمتطلبات.....**93**

الفرع الأول: إمكانية ومتطلبات بناء نظرية علمية للعلاقات الدولية **94**

الفرع الثاني: إمكانية ومتطلبات بناء نظرية عامة للعلاقات الدولية.....**99**
المطلب الثالث: في الصور النمطية لنظرية العلاقات الدولية: جدل مستويات التحليل.....**102**
المطلب الرابع: في تقييم نظرية العلاقات الدولية: جدل المعايير والأفضلية.....**109**
المبحث الرابع: إشكـــالية العلمية في حقـــل العلاقات الدولية 115
المطلب الأول: حدود استقلالية العلاقات الدولية كعلم.....**115**
الفرع الأول: في معنى العلم ومرتكزاته.....**115**
الفرع الثاني: في إمكانية قيام علم مستقل للعلاقات الدولية.....**118**
المطلب الثاني: نقاشات منهجية حول دراسة العلاقات الدولية.....**123**
الفرع الأول: النقاش الأول: ما بعد الوضعية ضد الوضعية.....**123**
البند الأول: الوضعية.....**123**
البند الثاني: ما بعد الوضعية.....**126**
الفرع الثاني: النقاش الثاني: السلوكية ضد التقليدية.....**128**
البند الأول: الإتجاه التقليدي في دراسة العلاقات الدولية.....**129**
البند الثاني: الإتجاه السلوكي في دراسة العلاقات الدولية.....**131**
البند الثالث: مآخذ التقليديين على السلوكيين.....**134**
الفرع الثالث: النقاش الثالث: الفهم/التأويل ضد التفسير.....**137**
البند الأول: التفسير.....**138**
البند الثاني: الفهم/ التأويل.....**139**
الفصل الثاني: النظريات ذات التوجه الوضعي:
نحو الهيمنة على حقل العلاقات الدولية.....144-284
المبحث الأول: محاولات الليبرالية في التأسيس لسلم عالمي.....145
المطلب الأول: مدخل عام للفكر السياسي الليبرالي في مجال العلاقات الدولية.....**145**
الفرع الأول: الإرهاصات الفكرية المُؤسِّسة لـــ "المذهب الليبرالي" **146**
الفرع الثاني: مرتكزات الفكر الليبرالي "الدولي" **151**
المطلب الثاني: الإتجاهات التنظيرية الليبرالية: فرضيات متعددة لتحقيق هدف موحد.....**153**
الفرع الأول: الليبرالية الدولية **156**
الفرع الثاني: الوظيفية والوظيفية الجديدة.....**159**
البند الأول: الوظيفية.....**160**
البند الثاني: الوظيفية الجديدة.....**163**
الفرع الثالث: نظرية السلم الديمقراطي.....**165**
المطلب الثالث: المثالية: نحو مأسسة العلاقات الدولية لتحقيق السلم العالمي.....**168**

الفرع الأول: إقامة نظام للأمن الجماعي **170**
الفرع الثاني: إقامة حكومة عالمية.....**173**
المطلب الرابع: التعددية: دور الإعتماد المتبادل في تعزيز الأمن العالمي.....**177**
الفرع الأول: التعددية والإعتماد المتبادل: مدخل مفاهيمي.....**177**
البند الأول: في معنى التعددية.....**177**
البند الثاني: في معنى الإعتماد المتبادل.....**179**
البند الثالث: مؤشرات تنامي ظاهرة الإعتماد المتبادل في العلاقات الدولية.....**182**
الفرع الثاني: الجدال الليبرالي – الواقعي حول تأثير الإعتماد المتبادل على الأمن الدولي.....**184**
البند الأول: الفرضية الليبرالية: الإعتماد المتبادل كعامل محفز للسلم.....**186**
البند الثاني: الفرضية الواقعية: الإعتماد المتبادل كعامل دافع للتزاع.....**187**
المطلب الخامس: الليبرالية الجديدة: إمكانية التعاون الدولي في ظل "الفوضى".....**189**
الفرع الأول: افتراضات الليبرالية الجديدة: منطلقات واقعية لنظرية ليبرالية **190**
الفرع الثاني: المؤسسات الدولية: آلية دفع التعاون الدولي.....**193**
الفرع الثالث: الجدل الليبرالي- الواقعي حول مسألة المكاسب المتوقعة من التعاون.....**197**
المبحث الثاني: جهود الواقعية في بناء نظرية علمية للعلاقات الدولية.....**201**
المطلب الأول: فلسفة "القوة" كعمق فكري وامتداد تاريخي للنظرية الواقعية للعلاقات الدولية.....**201**
المطلب الثاني: مفاهيم مفتاحية وافتراضات أساسية في التنظير الواقعي للعلاقات الدولية.....**207**
الفرع الأول: مفاهيم أساسية في التحليل الواقعي للعلاقات الدولية.....**207**
البند الأول: مفهوم توازن القوى.....**207**
البند الثاني: مفهوم الدولانية.....**208**
البند الثالث: مفهوم الفوضى.....**209**
البند الرابع: مفهوم البقاء.....**209**
البند الخامس: مفهوم المساعدة الذاتية.....**210**
الفرع الثاني: إفتراضات الواقعية حول السياسة الدولية.....**210**
المطلب الثالث: أسس النظرية "العلمية" الواقعية للعلاقات الدولية: من "الطبيعة البشرية" إلى"الفوضى"الدولية.....**214**
الفرع الأول: التصور الواقعي لعلم العلاقات الدولية.....**215**
الفرع الثاني: واقعية مورغنتاو: "الطبيعة البشرية" كأساس لبناء النظرية "العلمية" الواقعية.....**217**
الفرع الثالث: واقعية والتز: "الفوضى" الدولية" كأساس لبناء النظرية "العلمية" الواقعية.....**221**
الفرع الرابع: واقعيات ما بعد والتز: تنوع نظري ضمن النظرية العامة "البنيوية".....**225**
البند الأول: التجاذب النظري بين الدفاعية والهجومية حول مدى توفير الأمن.....**226**

البند الثاني: الواقعية الجديدة "الإقتصادية" وإعادة تحديد مفهوم الإستقرار الدولي:
من توازن القوى "العسكري" إلى الإستقرار بالهيمنة "الإقتصادية"..... **230**
المطلب الرابع: حدود التنظير الواقعي للعلاقات الدولية..... **236**
الفرع الأول: مشكلة ضبط المفاهيم والقدرة على تقديم نظرية علمية للعلاقات الدولية..... **238**
الفرع الثاني: مدى قدرة الواقعية على التكيف مع نهاية الحرب الباردة..... **242**
الفرع الثالث: مدى تراجع سيادة الدولة في ظل تغير طبيعة النظام الدولي..... **247**
المبحث الثالث: التنظير الماركسي للعلاقات الدولية: نحو عالم بدون رأسمالية..... **252**
المطلب الأول: المنهج الماركسي في تحليل العلاقات الدولية: الإقتصاد كمدخل لفهم السياسة..... **253**
الفرع الأول: المنهج الجدلي "المادي" كبديل عن المنهج الميتافيزيقي..... **254**
الفرع الثاني: تطبيق افتراضات وقواعد المنهج الجدلي "المادي" على دراسة الظواهر السياسية..... **258**
الفرع الثالث: تجليات المنهج الجدلي المادي في طبيعة التنظير الماركسي للعلاقات الدولية..... **260**
المطلب الثاني: اتجاهات التنظير الماركسي للعلاقات الدولية..... **264**
الفرع الأول: اتجاه الإمبريالية..... **264**
الفرع الثاني: اتجاه التبعية..... **269**
الفرع الثالث: اتجاه النظام-العالم..... **273**
الفرع الرابع: اتجاه الهيمنة "الثقافية"..... **278**
المطلب الثالث: إسهامات وتحديات التنظير الماركسي للعلاقات الدولية..... **281**
الفرع الأول: إسهامات الماركسية في التنظير للعلاقات الدولية..... **281**
الفرع الثاني: تحديات التنظير الماركسي للعلاقات الدولية..... **282**
الفصل الثالث: النظريات ذات التوجه ما بعد الوضعي:
نحو مراجعة جذرية لحقل العلاقات الدولية..... **286-383**
المبحث الأول: المشروع النظري لما بعد- الحداثة: نقد وتقويض الأسس الوضعية للنظريات التقليدية..... **287**
المطلب الأول: جذور ومفهوم "ما بعد الحداثة"..... **287**
المطلب الثاني: الأسس الفلسفية لـــ ما بعد الحداثة..... **290**
الفرع الأول: نقد الحداثة وبروز ما بعد الحداثة..... **290**
الفرع الثاني: مرتكزات فكر ما بعد الحداثة..... **292**
المطلب الثالث: الأسس الإبستمولوجية والمنهجية لـــ ما بعد الحداثة: "الإنعكاسية" شرط العلوم الإجتماعية..... **294**
المطلب الرابع: الإسهام النظري لـــ ما بعد الحداثة في مجال العلاقات الدولية..... **299**
المبحث الثاني: المشروع النظري للنقدية: إمكانيات ووسائل التحرر من هيمنة نظريات الإتجاه السائد **304**
المطلب الأول: دلالات توصيف "النظرية النقدية"..... **304**
المطلب الثاني: الأصول الفكرية والفلسفية للنقدية..... **307**

المطلب الثالث: البناء الإبستمولوجي والمنهجي للنقدية.....**310**
المطلب الرابع: الإسهام النظري النقدي في مجال العلاقات الدولية.....**313**
المبحث الثالث: المشروع النظري للنسوية: نحو رفع الهيمنة الذكورية على حقل العلاقات الدولية.....320
المطلب الأول: النسوية: مدخل مفاهيمي وتاريخي.....**320**
الفرع الأول: في تعريف النسوية.....**320**
الفرع الثاني: الإرهاصات التاريخية لظهور وتطور النسوية.....**322**
المطلب الثاني: تقويض أسس العلم الذكوري: الخطوة الأولى نحو بناء النظرية النسوية.....**324**
الفرع الأول: من الناحية الفلسفية والأنطولوجية.....**325**
الفرع الثاني: من الناحية الإبستمولوجية.....**327**
الفرع الثالث: من الناحية المنهجية.....**330**
المطلب الثالث: الإسهام النظري النسوي في مجال العلاقات الدولية.....**331**
الفرع الأول: الجندر: أساس المشروع النسوي في العلاقات الدولية.....**332**
الفرع الثاني: تنوع المقاربات النظرية للنسوية.....**335**
البند الأول: النسوية الليبرالية..... **336**
البند الثاني: النسوية الماركسية/الإشتراكية..... **338**
البند الثالث: وجهة النظر النسوية..... **339**
البند الرابع: النسوية ما بعد الحداثية..... **340**
البند الخامس: النسوية ما بعد الكولونيالية..... **341**
الفرع الثالث: التحدي النسوي للمفاهيم الواقعية.....**342**
الفرع الرابع: مآزق وانتقادات الفكر النسوي.....**345**
المبحث الرابع: إمكانية تجاوز النقاش وضعي/ ما بعد وضعي:
وعود البنائية في جسر الفجوة بين العقلانية والتأملية.....347
المطلب الأول: البنائية كنظرية "نقدية" للعلاقات الدولية.....**348**
الفرع الأول: النقاش الثالث وميلاد (انشقاق) البنائية الإجتماعية.....**348**
الفرع الثاني: استدراكات البنائية على النظريات العقلانية.....**350**
الفرع الثالث: تعدد المقاربات النظرية للبنائية.....**354**
الفرع الرابع: هل البنائية نظرية للعلاقات الدولية؟.....**359**
المطلب الثاني: مفاهيم وافتراضات البنائية في تحليل السياسة الدولية.....**360**
الفرع الأول: دور الأفكار، المعايير، القواعد، والثقافة في تحديد وتحليل السلوكيات الدولية.....**362**
الفرع الثاني: معنى ومضمون "فوضوية" النظام الدولي كبناء إجتماعي.....**366**
الفرع الثالث: مصالح الدول تتحدد وفقا لهوياتها.....**368**

الفرع الرابع: العلاقة "التشكيلية التبادلية" بين البنية والفاعل.....**370**
المطلب الثالث: "الأرضية الوسطى": مشروع البنائية في التقريب بين النظريات العقلانية والتأملية.....**372**
المطلب الرابع: إسهامات وتحديات التنظير البنائي للعلاقات الدولية.....**378**
الفرع الأول: حلول بنائية لمآزق الإتجاه العقلاني.....**379**
الفرع الثاني: مآزق وإخفاقات البنائية.....**381**
الخاتمـــــة.....**384-389**
قائمة المراجع.....**390-398**
فهرس الموضوعات.....**399-404**
فهرس الجداول.....**405**
فهرس الأشكال.....**406**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أهم محاور النقاش الثالث بين البرادايمات الثلاثة كما قدمه ويفر	53-52
2	مواضيع النقاش في النقاشات الأربعة الكبرى كما قدمها أولي ويفر	56
3	النقاشات النظرية المؤطرة لتطور حقل العلاقات الدولية حسب وينر	57
4	الجدل الواقعي/المثالي حول أنطولوجيا العلاقات الدولية	72
5	المضمون الأنطولوجي للعلاقات الدولية في الثمانينيات حسب مايرز	72
6	الجوانب المعيارية والإمبريقية للنظرية (بتصرف)	99-98
7	خصائص الإتجاهين التقليدي والسلوكي حسب رونالد تشيلكوت (بتصرف)	134
8	أفكار لوك، بنتام، وكانط حول الليبرالية	148
9	صور الليبرالية حسب تيم دن	155
10	مقارنة بين الواقعية والإعتماد المتبادل المعقد حسب كيوهين وناي.	185
11	الإتجاهات النظرية للواقعية حسب تيموثي دن.	211
12	الفرق بين الواقعية الكلاسيكية/ الدفاعية/الهجومية حسب جون ميرشايمر.	228
13	مظاهر الإختلاف بين الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية حسب جندلي عبد الناصر.	229-228
14	جدول يوضح ما الذي تستطيع الواقعية تفسيره وما الذي لا تستطيعه	237
15	مفهوم الجدل عند كل من هيغل وماركس	257
16	مقارنة بين الوضعية، البنائية، ما بعد الوضعية في كيفية معرفة الواقع.	352
17	أشكال الفوضى الدولية حسب ألكسندر وندت.	367
18	النقاشات الفرعية على طول نصف دائرة واينر.	377

فهرس الأشكـــال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مخرجات النقاش الثالث	54
2	النظرية الدولية في بداية القرن الواحد والعشرين حسب ستيف سميث	55
3	الحقل المفاهيمي لنظرية العلاقات الدولية حسب مايرز	87
4	حقول المعنى الشكلي للنظرية حسب مايرز (بتصرف)	88
5	الوظائف النموذجية للنظرية حسب مايرز	91
6	أنماط النظرية حسب مايرز (بتصرف)	105
7	مستويات التحليل حسب كارين مينغست	109
8	الجذور الفكرية لليبرالية حسب مايرز	150-149
9	ترابط العلاقات بين دول المركز، المحيط، شبه المحيط ضمن الإقتصاد- العالمي	276
10	المواقع النظرية الأساسية في النقاش الرابع	373
11	التحول التدريجي نحو المنطقة الوسطى عبر محطات واينر	376